

منشورات :



الجامع للشرح

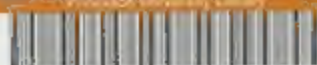
تأليف :

الفقيه الباق، يحيى بن سعيد الحلي

« ٦٩٠ - ٦٩١ »

تحقيق وشرح عاتق من الفضلاء

عقود الطبع محفوظة



32101 049248592

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.

صحافی فہری
ایران - قم

منشورات :

مؤسسة سيد الشهداء العلمية

١ الجامع للشرائع ٢

تأليف

الفقيه البارِع
يحيى بن سعيد الحلّي

٦٩٠ - ٦٠١

تحقيق وتخرِيج

جمع من الفضلاء

حقوق الطبع محفوظة

(Arab)
KBP350
H544
1984

قال بعض الفضلاء في حق المؤلف والكتاب

ليس في الناس فقيه مثل يحيى بن سعيد
صنف الجامع فقها قد حوى كل شريد
«رياض العلماء» ج ٥ ص ٣٤٠

* * *

مواصفات الكتاب :

الكتاب : الجامع للشرائع

المؤلف : الفقيه البارع : يحيى بن سعيد الحلبي الهذلي المتوفى عام ٦٩٠ هـ

تحقيق وتخریج : ثلة من الفضلاء .

الناشر : مؤسسة سيد الشهداء - العلمية

بإشراف : الأستاذ الشيخ جعفر السبحاني

عدد النسخ : ثلاثة آلاف نسخة

التاريخ : محرم الحرام عام ١٤٠٥ هـ

المطبعة : المطبعة العلمية - قم

حقوق الطبع محفوظة للمؤسسة

تقديم :

بقلم : جعفر السبحاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكتاب الحاضر وهو « الجامع للشرائع » ثمرة ناضجة وغنية من ثمرات مدرسة الفقه الامامي في القرن السابع الهجري .
ولكى نقف على اهمية الفقه الامامي بين المذاهب الاسلامية واهمية هذا الكتاب الففهي الذي يرقى تاريخ تأليفه الى القرن السابع الهجري لابدأن نقف على شبيء من تاريخ تدوين الحديث الذي هو اهم مصدر للفقه الاسلامي .
على ان مثل هذا الامر ضروري جداً في هذا العصر الذي بدأ فيه رجال القانون والحقوق والتشريع يبحثون عن مصادر جديدة للفقه تتمتع باكبر قدر من العمق والاصالة ، والشمولية والموضوعية .

لمحة عن تاريخ تدوين الحديث .

لقد رحل النبي الاكرم - ﷺ - بعد ان عانى ما عانى من المشاق وتحمل ما تحمل من المتاعب ، وقد خلف في امته الاسلامية ودينتين عظيمتين هما : « الكتاب والعترة » وأمر بالتمسك بهما الى يوم القيامة حيث قال : « ائني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي اهل بيتي ما ان تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي ابداً » .

وتواتر هذا الحديث ، واستفاضته وصحة مثته وسنده تغنيا عن الإضافة
حوله (١) .

وقد أخرج الحفاظ من الفريقين في موسوعاتهم الحديثية والتفسيرية و
التاريخية .

وهذا الحديث يعرب عن أن العترة كالقرآن الكريم في العصمة والمصونية
من الخطأ والزلل ، فإن جعل العترة قريناً للقرآن يعرب عن أنه مثله .

وقد وصف الله سبحانه كتابه بقوله : « وانه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين
يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد » . (فصلت ٤٠ - ٤٢)

فلو كانت العترة من حيث العصمة والمصونية كما وصفناها صح جعلها قرينة
للقرآن وصح قوله - ﷺ - « ما ان تمسكنم بهما لن تضلوا أبداً » .

ولو كان غير ذلك وجوزنا عليهم الخطأ والزلل لكانت المعادلة غير صحيحة ولا سديدة
والحديث المذكور كما يعرب عن ذلك الأمر يعرب أيضاً عن أن الملجأ المشروع

للامة الإسلامية بعد النبي ﷺ هو « الكتاب والعترة » وإن ذنك المصدرين هما
العامل الوحيد للوحدة والاتفاق ، والتأخي والاتحاد .

التمسك بالكتاب والعترة عامل الوحدة .

هب أن الامة اختلفت في أمر الخلافة فيما سبق فمن قائل بنظرية «التنصيب»
وانه لا بد ان يكون الامام بعد النبي صلى الله عليه وآله - معينا ينصه ، ومن قائل بنظرية
«الانتخاب» وان الامام ينتخب بتعيين اهل الحل والعقد .

هب ان الامة اختلفت فيما سبق في امر الخلافة ، الا انها لا تختلف في هذا
الحديث المبارك ومقاده ومضمونه ، فيجب عليهم في العصور المتأخرة ان يرجعوا

(١) ويكفي في المقام ان العالم المحقق المتبحر السيد ميرحامد حسين قد جمع اسناد
الحديث ، وطرقه في كتابه القيم «عقبات الانوار» وطبع في ٦ مجلدات ، وقد نشرت جماعة
دارالتقريب بين المذاهب الاسلامية رسالة حول اسناد الحديث ومثته المستفيض .

الى الاخذه، والتمسك بالكتاب والعترة، وان اختلف سلفهم في امر الخلافة والامامة الذي مضى عصره، وانقضى دوره. ولاجل هذا بعد الرجوع الى مذهب العترة الطاهرة سببا للوقاق والوثام، ووسيلة لتأليف الامة في مسرح الحياة.

الشيعية وتدوين الحديث

كانت الشيعة ممن اخذ بهذا الحديث واعتنى بالعترة كاعتنائه بالقرآن الكريم ومن هنا كان حرصهم على تسجيل كل ماصدر عن العترة كحرصهم على تسجيل كل ماصدر عن النبي صلى الله عليه وآله، واعتبارهما مفسرين للكتاب العزيز، ومبينين لاحكامه وتعاليمه.

ولما كانت أهمية هذا الموقف لاتتضح الا بعد الوقوف على سير تدوين الحديث في التاريخ الاسلامي، كان لا بد من الفاء الضوء على هذه المسألة.

لاريب ان النبي الاكرم صلى الله عليه وآله يحكم القرآن الكريم، لاينطق عن الهوى، فحديثه حجة كقرآنه الذي اتى به من عند الله، من غير فرق بينهما الا ان القرآن معجزة خالدة، وحديثه حجة كذلك كما ان احاديث عترته ينص النبي ايضاً حجج خالدة، غير ان بعض الحوادث عاقت المسلمين ان يكتبوا حديث النبي الاكرم صلى الله عليه وآله - وذلك لامر صادر عن احد الخلفاء بعد النبي بان لا يكتتب حديثاً فليحرقه» (١) ||

وربما يبرر بعضهم هذا النهي بما نسبوه الى رسول الله - ﷺ من قوله : « لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن، ومن كتب عني غير القرآن فليمحاه » (٢)

ولا يتردد المحقق الباحث في ان هذا الامر قد صدر لاعتراض سياسية وان ما نسب الى النبي - صلى الله عليه وآله - انما هو من الاوهام الباطلة التي لا تصح نسبتها اليه - ص .

(١) كنز العمال ج ٥ ص ٢٣٩ .

(٢) رواه الدارمي في مقدمة سننه .

حدثني جعفر بن محمد عليه السلام (١) .

وقد أحصى الشيخ أبو العباس « ابن عقدة » الثقات من أصحاب الإمام الصادق فصاروا أربعة آلاف (٢) .

حتى قام جماعة من المحدثين - في عهد الإمام الرضا عليه السلام بتأليف مجاميع كبيرة في الحديث تسمى بالجوامع الأولية ومؤلف المحدثون نظراء :

١ - يونس بن عبد الرحمن ، وقد وصفه ابن النديم في فهرسته بعلامة زمانه ، له جوامع الآثار ، والجامع الكبير وكتاب الشرائع .

٢ - صفوان بن يحيى البجلي الذي كان أوثق أهل زمانه صنف ثلاثين كتاباً .

٣ - الحسن والحسين ابن سعيد بن حماد الأهوازي صنف الكتب الثلاثين .

٤ - أحمد بن محمد بن خالد البرقي له كتاب « المحاسن »

إلى غير ذلك من أصحاب الجوامع الحديثية المسماة بالجوامع الأولية التي ترك استنساخها بعد تأليف الجوامع الثانوية بيد اعلام هذه الطائفة ، حيث ألفوا جوامع متفنة أخذوها من الجوامع السابقة وهذبوها وهذه الجوامع عبارة عن :

١ - الكافي ثقة الاسلام الكليني .

٢ - من لا يحضره الفقيه لأبي جعفر الصدوق محمد بن علي بن موسى بن بابويه نزيل الري المتوفى عام ٣٨١ .

٣ - الاستبصار والتهذيب لشيخ الطائفة الطوسي .

ثم وصلت النوبة في التدوين والتصنيف والتحقيق والتهذيب للحديث إلى المشايخ المتأخرين فجاءوا بجوامع أوسع من الجوامع السابقة الأولى والثانية وهي عبارة عن :

(١) رجال النجاشي ترجمة الحسن الوشاء ص ٢٩

(٢) راجع المناقب ج ١ ص ٢٤٧ وغيرهم وقد أوردنا نصوص علمائنا حول هذه

الرواية في كتاب « كليات في علم الرجال »

- ١ - وسائل الشيعة لى تحصيل مسائل الشريعة لمحمد بن الحسن لحر
لعاملى ، السنوى عام ١١٠٤ ، ويقع فى ٢٠ مجلداً من القطع الوزيرى .
- ٢ - الوافى فى الاصول والفروع والسس والاحكام فى ٤ أجزاء ، وهو
للفيض الكاشانى المحدث المحقق ، وقد اقتصر فيه على الفل من الكتب الاربعة .
- ٣ - بحار الانوار للعلامة المحقق محمد باقر المجلسى الذى طبع مؤحراً
فى ١١٠ مجلد .

وهذه هى الجوامع الثالثة الى غيرها من الجوامع الحديثة لآخرى التى
يضيق المجال بذكرها .

وقد قام اخيراً سيد الطائفة الاستاذ الاكبر الحاج آقا حسين الروحردى
بتشكيل لجنة من دوى الفصل و التحقيق لجمع احاديث لشيعه بترتيب خاص فى
موسوعة كبيرة وقد توفى (رحمه الله) فى ذلك كل التوفيق وكانت نتيجة جهود تلك
اللجنة تأليف كتاب « جامع احاديث الشيعة » وقد خرج منه لحد الان ١٢ جزءاً
بسال الله سبحانه ان يوفق العالم البارغ الشح اسماعيل المعزى دامت افاضاته
لاخراج الاجزاء الباقية الى عالم للطبع والشر .

و المتتبع لحالات علماء الحديث والرجال يقف على مدى عنايتهم بجمع
الحديث ولم شعثه وتحفيقه و تهذيبه وتعريف رجاله بالاستقامة والصعب الى غير
ذلك من ما يرجع الى الله ط على تلك الوديعه السوية فى الامة الاسلامية .



ومن المؤلف ان يظهر فى الونة الاخيرة من ينصب العداء لاهل البيت
المبوى ولاحاديثهم وآثارهم من يبادر الى اصعاف احاديث الشيعة بحجة ان كل ما
يرويه الشيعة الامامية يرجع الى الصغفاء من الرواة فقام بجمع اسمائهم فى كتاب
خاص اسماء «رجال الشيعة فى الميزان» (١) .

(١) وهو تأليف عبدالرحمن بن عبدالله وقامت بشره دارالازرقم بالكويت

وقد بدأ كتابه هذا بقوله : « ما بعد فقد استعمل خطر التشيع في علة من اهل الحق » .

وفي الحقيقة ليس خطر الشيعة لاخطر مسقطهم القوي وحقنهم الدامعة ولا ليس لشيعة لا الحفظة الائمة لانار الرسول لاكرم - ^{١٣٠} - وآثر عترته ، فقد عرب عن الكاتب ان موقفه عيه بعد تسع كتب الشيعة ومصنفهم من وجود ١٣٠ راويا صعباً في اسناد احاديث الشيعة الذين صرح بصعوبهم علماؤهم بعد تسليم ادعائه وصحة استنتاجاته ، فهو خير دليل على ان الشيعة كانوا بالمرصاد لكل من كان يحاول الدس والتحريف ، او يراول الحديث من دون اهلية لارمة .

اجل ان نصريح علماء الرجال الشيعة بهذا المقدار من الصعاف خير شاهد على مدى حرصهم عن سلامة الحديث من كل ما يسقط اعتباره .

والكاتب بعد ما تصعد وتصوب فقد اتى باسماء ١٣٠ راوياً يعدون من الصعاف ههنا محدثي الشيعة ولو كان وجود لصعب دليل على سقوط احاديث الشيعة جميعاً فليكن وجود الكذابين والوصاعين و لدخلس في احاديث اهل السنة دليل على كون صحاحهم ومسايدهم موضوعة مكذوبة بصاف وجود الكذابين والوصاعين في رجال احاديث اهل السنة مما لا يكره ، فقد جمع علامة الاميني طائفة منهم في موسوعته « بتدبير » فليكن سلسلة الوصاعين والكذابين الى سبع مائة رجل (١) .

اصف لي ذلك ان كثيراً ممن وصفهم بالصعاف ائمة وطائفة شخوصية للكاتب لا يوافق فيها احد من علماء الرجال من الشيعة وما ذلك الا لاجل عدم وقوفه على ما هو الهدف من تصعيف الشخصيات لعظمة نظراء ردارة من جانب ائمة اهل البيت ممن يكن الهدف الاحتفاظ دماءهم بالشري منهم .

والكاتب وان كان يهدف في الظاهر الى تصعيف مجموعة من رواة الشيعة خير ان له وراء هذا الادعاء هدفاً آخر وهو تصعيف جميع رجال الشيعة واتهمهم باصواع التهم .

غير انه عزب عنه انه لو صرح مارآه من الاحلام لرم اصعاف صحاح اهل لسة
ومسايدهم ايضا لان اصحابها رووا عن الشيعة كثيراً (١) .

حن قدح ليس منها :

ان ما ارتكبه الكاتب لمومي اليه لا يثير العجب بل ان ما يثير الدهشة والحرق
والاسى هو ان يسرى من يدعى التشيع و لولاء الى تأليف كتاب يحاول فيه اصعاف
جملة كبيرة من احاديث الشيعة وقد اسماه بـ «معرفة الحديث وتاريخ شره وتدوينه
وثقافته عند الشيعة الامامية» .

وما اكثر الاسماء التى لا تنطق على المسمى فليس الكذب لا مجموعة من
الطرائف لشخصية المسفة حول رجال احاديث الشيعة وليست حجة حتى على صاحبها
وما حاول من الاستدلال عليها بالنصوص التاريخية والرجالية ليست الامحاولة سقيمة
لا يركز اليها ولا حل ان يثق القارئ على بعض ما فى هذا الكتاب من لطرنات
الساقطة بمرص ما ذكره فى مقدمة الكتاب وحسب انها كبيت نقصيدة من كتابه
حيث كرر فى مقدمته وفى ثمايه صحيحة حماد وبطرية الكاتب حولها .

صحيحة حماد وبطرية الكاتب حولها

لقد رعم الكاتب ان الحديث المروى فى الفقه مسد صحيح عن حماد بن
عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام موضوع ، والحديث حرم من لاحاديث البيهقي لاجراء
لصلاة وشرائطها ، وقد رواه صاحب الوسائل (فى الجرد ٤ الصفحة ٦٧٣ باب ١
من ابواب افعال الصلاة الحديث ١) وقد اقام دلائل ثلاثة على كون الحديث
موضوعاً ومكذوباً على حماد ، والبك بيانها :

١ - قال ابو الحسين احمد بن العباس بن الجاشي فى فهرسته ص ٩ :
قل حماد بن عيسى : «سمعت من ابي عبد الله عليه السلام ، سبعين حديثاً ، فلم ارل ادخل

(١) لاحظ كتاب لمراجعات للامام شرف الدين صفحه ٤٢-٥١ فقد جمع اسمه

مجموعة كبيرة من روايات الشيعة الذين احتج بهم اصحاب الصحاح والمسايد .

لثبت على نفسي حتى اقتضرت على هذه العشرين» وهذه العشرين حديث هي التي رواها في كتاب قرب الاسناد ص ١٢ - ١٥ طاعة الجعف .

رواه عبد الله بن جعفر الحميري عن محمد بن عيسى بن عبيد والحسن بن طريف وعلي بن اسماعيل كلهم عن حماد بن عيسى الجهلي ، وليس فيها هذه لرواية لمذكورة عن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام ، فإذا كانت روايته عن أبي عبد الله محصورة في تلك العشرين حديثاً وليس منها هذه الرواية المذكورة فلا بد أنها موصوعة عليه ٢ - مات حماد بن عيسى سنة ٢٠٩ وله بيف وسبعون سنة ، نص على ذلك شيخنا أبو عمر والكشي وقله عنه شيخنا أبو جعفر الطوسي في اختياره ص ٣١٧ ونص على ذلك شيخنا ابن داود الحلبي أيضاً كما في رجاله ص ٥٥٦ فيكون مولد حماد حوالي سنة ١٣٥ ولم يكن له حين وفاة الصادق عليه السلام سنة ١٤٨ لاثلاثة عشرة سنة أو نحوها إذا كان له في أبي عبد الله الصادق في صغره ، فكيف يقول أبو عبد الله الصادق لعلام ليس له الا اثني عشر سنة ونحوها : « ما فتح بالرجل ان يأتي عليه ستون سنة او سبعون سنة فما يقيم صلاة واحدة بحدودها تامة » ؟

٣ - حماد بن عيسى الجهلي ، هو رواية كتاب حرير في الصلاة ولا يروي اصحابنا كتاب حرير الا عن حماد بن عيسى الجهلي هذا ، بعد ما قل حماد لا يروي عبد الله الصادق : « يسدي . انا احفظ كتاب حرير » فلم يعبأ أبو عبد الله بمقاله وادعائه وقال : « لا عليك . قم فصل » . لابد وان حماداً قام وصلى بين يديه عليه السلام باحسن الاداب التي كان قد حفظها من كتاب حرير في الصلاة ، ونحن راجع روايات حرير في الصلاة برواية حماد بن عيسى الجهلي هذا ، فوجدناه يروي عن حرير عن زرارة عن أبي جعفر الباقر عليه السلام نفس هذه الاداب المذكورة في هذا الحديث بل واحسن منها وانتم واوفى ، واذا كان حماد حفظ نفس هذه الاداب بل حفظ اتقانها ووفاءها وتأديب بها في صلاته بين يدي أبي عبد الله الصادق عليه السلام ، كيف يرد عليه الامام أبو عبد الله الصادق ويقول له : « يا حماد ، لا تحسن أن تصلي ، ما قبح

المرحل أن يأتي عليه ستون سنة أو سبعون سنة فما يقيم صلاة واحدة بحدودها تامة؟ (١)
ربما يتبادر إلى ذهن القارئ الكريم أن لما استنتج مما نقله لمسة من الحقيقة
أو مسحة من الصدق ، ولا يدري أن في ما ذكره خلطاً واغفلاً واحداً بما يؤيد
نظريته، وتركاً لما لا يوافق، واليك بيان ذلك :

١ - أن ما نقله عن ابن المحاشي صحيح غير أن ما رتب عليه من الشبهة باطل
والنتيجة المذكورة هي عبارة عن قوله : « وهذه العشرون حديثاً هي التي نراها
في قرب الاسناد ص ١٢ - ١٥ طبع الجف رواها عبدالله بن جعفر الحميري ... عن
حماد بن عيسى وليس فيها هذه الرواية المذكورة عن حماد عن أبي عبدالله عليه السلام
فاذا كانت رواياته عن أبي عبدالله محصورة في تلك العشرين حديثاً وليس منها
هذه الرواية المذكورة فلا بد وأنها موصوعة عليه » .

فنحن نسأل الكاتب بأي دليل يقول أن ما اقتصر عليه حماد من عشرين حديثاً
هي نفس ما وردت في قرب الاسناد منه في الصحائف المذكورة ، مع أن لحامد
روايات عن أبي عبدالله بلا واسطة تقرب السنن في الجوامع الحديثية من الكافي
والفقيه والتهذيب والاستبصار وغيرها من الكتب الحديثية .

فلماذا لا تكون تلك الأحاديث العشرون ما ورد في تلك الجوامع الحديثية
دون ما ورد في قرب الاسناد .

لماذا لا تكون مشوثة بين تلك الجوامع وبين قرب الاسناد ، فإن مجرد ورود
عشرين حديثاً في قرب الاسناد لا يكون دليلاً على أن ما اقتصر عليه حماد هي تلك
الأحاديث العشرون مع أن أحاديثه مشوثة في الجوامع الحديثية قرابة ستين حديثاً ،
وكلها عن الإمام الصادق بلا واسطة .

وحتى يقف الكاتب على تلك الأحاديث تأتي بأجمال ما وقعنا عليه :

لاحظ الكافي الأجزاء والصفحات والأحاديث التالية .

ج ١ ص ٢٨٦ ح ٤ ج ٢ ص ٤٦٧ ح ٥ ج ٢ ص ٦١٣ ح ٢ ح ٥ ص ٣٧٦ ح ٥

ج ٦ ص ٤٦ ح ٢ ح ٦ ص ١٦٧ ح ٢ ح ٦ ص ٤٧٩ ح ٦ ج ٦ ص ٤٩٤ ح ٥

ح ٦ ص ٤٩٦ ح ٨٧ ص ٣٠٣ ح ٤٦٦ .

ولاحظ الفقيه الاجزاء والصفحات والاحاديث التالية .

ح ٢ ص ٢٩٦ ح ٢٥٠٥ ح ٣ ص ٤٢٩ ح ٤٤٨٧ ح ٤ ص ١٠١ ح ٥١٨٢ .

ولاحظ التهذيب الاحراء والصفحات والاحاديث التالية :

ج ١ ص ٣٧٤ ح ٤ ص ٢ ص ٨١ ح ٦٩ ح ٣ ص ٢٣ ح ٨١ ح ٣ ص ١٧٠ ح ١

ح ٤ ص ٣٣١ ح ١٠٧ ح ٥ ص ١٦٣ ح ٧١ ح ٥ ص ٢٣٢ ح ٥١٢٥ ح ٥ ص ٣٨٦

ح ٢٦١ ح ٥ ص ٤٣٠ ح ١٤٠ ح ٥ ص ٤٤٧ ح ٢٤٠ ح ٥ ص ٢٨٧ ح ٨٣٢ ح ٦

ص ٢٧٥ ح ١٥٣ ح ٦ ص ٢٨٧ ح ٢٠ ح ٧ ص ٦١ ح ٧ ح ٩ ص ٢٠ ح ٨١ ح ٩

ص ٤٣٣ ح ٣٩ .

واما ما رواه المحدثون عنه (اي عن حماد) في مختلف الكتب من الاستبصار

وامالى الصدوق وكامل الزيارات ، والحصل ، واكمال الدين وثواب الاعمال

وتفسير القمي ، ومعاني الاحبار ، وبصائر الدرجات ، وقصص الانبياء للراوندي

(المحطوط) ، والامامة والنبصرة ، واربعين الشهيد ، فحدث عنه ولا حرج (١) .

ان بعض هذه الاحاديث وان وردت في تلك الكتب بصورة مكررة الا ان مجموع

احاديثها من الصادق عليه السلام بلا واسطة يتجاوز ويعوق من نقله في « قرب الاسناد »

من العشرين حديثاً ، وعند ذلك من ابن وكيف وقف الكاتب بان ما اقتصر عليه

من العشرين حديثاً هي نفس ماوردت في « قرب الاسناد » ، وليس شيء مما ورد

في هذه الجوامع والكتب من جملة تلك العشرين فهل هذا الارجم بالغيب ، ورمى

الكلام على هوايته ، اعاذنا الله منه .

ثم ان من نقله النجاشي من ان حماداً قال « سمعت من ابي عبد الله سبعين حديثاً

(١) لاحظ الموسوعة الكبيرة الحديثية : « معجم الاسانيد لاحاديث الشيعة »

للعلامة المحجة السيد محمد باقر لابطحي الاصفهاني دام طله الوارف ، وقد تفصل عليا

بما ذكرناه حول روايات حماد في الكتب الحديثية .

فلم ارل ادخل الشك على نفسي حتى اقتصررت على هذه العشرين « انما ذكره المجاشي مرسل لا مسداً ولا يمكن الاحتجاج بهذا المرسل .

نعم نفعه الكشي عن حماد مسداً بواسطة محمد بن عيسى لعبيدي وهو مما اختلف ائصار علماء الرجال في حقه والكاتب ممن بالغ في تصديقه في كتابه ص ٢٢٢ فكيف يحتج بحديث روى عن مثل العبيدي فاسقاط صحيحة حماد بمثل هذه الرواية عند الكاتب امر عجيب وهذا يعرف عن ان هذه ليس الا اسقاط روايات الشيعة عن الحجة باى وسيلة ممكنة وان كانت باطللة .

٢ - نقل في الدليل الثاني عن ابي عمرو الكشي ابن حماد مات وله نيف وسبعون سنة فاستنتج منها ان حماد كان حين وفاة الصادق عليه السلام في السنة الثالثة عشرة من عمره او نحوها ثم رتب عليه بانه لا يصح ان يحاطب الامام علاما كهذا بالحملة التالية : ما افصح بالرجل ان باتى عليه ستون اوسعون الخ .

ان ما نقله عن ابي عمرو الكشي صحيح غير اننا سألناه كيف عمل (او تعامل) عن نقل ما في فهرست ابن المجاشي ونقل : « مات حماد بن عيسى غريقاً بوادي قبة وهو واديسيل من اشجرة لى المذبية وهو عريق لحجعة في سنة تسع ومائتين ، وقبل ثمان ومائتين ، وله نيف وتسعون سنة رحمه الله » (لاحظ فهرست المجاشي طبع بعباي ص ١٠٤ ترجمة حماد) .

وعلى ذلك يكون عمره حين حاطبه الامام عليه السلام في الحديث على الاقل (٣٤-سنة) وعلى حمل « نيف » على الثمانية يكون (٣٧ سنة) .

وعند ذلك تصح محاطة الرجل الكامل الذي يقارب عمره « الاربعين » بهذا الكلام .

وليس ابن المجاشي وحيداً في هذا النقل فقد نقل شيخنا المفيد بان حماداً عاش ببعاً وتسعين . (لاحظ معجم رجال الحديث ج ٦ ص ٢٢٧) .

وعلى ذلك فلو كان من نية الكاتب هو تحقيق الحق ، فلمما ذا نقل قول

الكشي الذي يتوافق مع ما يتبناه وتعاقب عن ذكر قول ابن الجاشي والشيخ لمفيد الذي يحالف ما ينسأه .

أمكذا يكون ادب العلم والتحقيق .

مع ان المحتمل ان يكون «سبعين» في نسخة الكشي مصحف «تسعين» وقد يتفق ذلك بكثير .

على ما اذا دار الامر بين ما ينقله الكشي وابن الجاشي فالأخذ بالثاني هو المنعين لاتفان الثاني دون الاول واشتماله على اعلاط واشتباكات هديه منها شيخنا الطوسي واسماء « باختيار الرجال » .

٣ - نقل في الدليل الثالث قول حماد لامي عبدالله لصادق : ياسيدي انا احفظ كتاب حريز في الصلاة فلم يعبأ ابو عبدالله بمقاله وقال له : لا عليك قم فصل .

الى هنا صح ما نقله من متن الرواية .

غير انه رتب على ذلك نتيجة غير ناضجة حيث قال : لا بد وان حماداً قام وصلى بس يديه ^{التي} أحسن الاداب التي كان قد حفظها من كتاب حريز في الصلاة فاما بسأل الكاتب من ابن بقول هذا ؟ اوليس في المحتمل بل المشهور ان بين العلم والعمل بونا شاسعاً ، فان كثيراً من المصلين - مع وفوقهم على احكام الصلاة وواجبتها وادابها وسنها - لا يراعون ذلك بكثير .

اوليس من المحتمل ان حماداً لم يأت في الصلاة بما حفظه من كتاب حريز ولا حل ذلك وبوجه الامام بقوله : ما اقبح بالرجل منكم ... الخ .

وما ذكرناه من الاحتمال ، وان لم يكن الاحتمالاً غير انه يكفى في الاخذ بالحديث وعدم جواز الرد ولا يرد الحديث الا اذا قام الدليل القاطع على بطلانه .

اصف الى ذلك ان الكاتب حذف لعظة «منكم» من قوله ^{التي} : «ما اقبح بالرجل منكم» التي تعرب عن ان التوبيخ لم يكن متوجهاً الى حماد وحده ، بل لعله من باب «اياك اعني واسمعي يا جارة» .

و ما مذكوره من ان ماورد في كتاب حريز من الاداب احسن واثم واوفى مما ورد في رواية حماد فهو ايضا غير صحيح بل المسة بين الروايتين عموم وخصوص من وجه ، وبظهر ذلك بمقارنة الروايتين .



ان الكاتب يدعى ان الرادفة كانوا يدسون في احاديث الشيعة واستدل لذلك بما يحكي عن عبد الكريم بن ابي العوجاه ، من انه لما قص عليه محمد بن سليمان وهو الى الكوفة من قبل المنصور ، واحصره للقتل ، وايقن بمعارفة الحياة قل : «لئن قلتموني فقد وصعت في احاديثكم اربعة آلاف حديث مكذوبة مصوعة» لاحظ ص ٤١ من هذا الكتاب فلاحظ ان امالي المرتضى ج ١ ص ١٢٨ .

ان الاستدلال بقول (عبدالكريم بن ابي العوجاه) ذلك لرديق الملحد من عجائب الاستدلالات ايصيح الاستدلال بقول الفاسق فصلا عن الكافر ، فمن بن وقف الكتب على صدق مقاله وحقيته كلامه ان من المعلوم ان الانسان الآيس من حياته ، لمحكوم بالقتل والصلب يطول لسانه ويأبى بالعث والسمين ليثير عصب الحاكم من غير ان يكون منفيداً بصدق مقاله وبعم ما قال القائل .

اد بئس الانسان طال لسانه كسور معلوب بصول على الكلب

و لقارىء الكريم حد عليم بانه لو صح ما نقله عن المرتضى فاما بتوجه ذلك الى الاحاديث غير الشيعة فانه قال ما قال لمحمد بن سليمان الذي كان والياً من قبل المنصور ، والكتب التي دس فيها كتب مربوطة بغير الشيعة .

ويدل على ذلك ما ذكره ابن الحورى في كتاب الموضوعات في حق الرجل «ابن ابي العوجاه» من انه كان ريساً لحماة بن سلمة وقد دس في كتب حماد بن سلمة (راجع الموضوعات ص ٣٧ طبع المدينة المنورة) .

وقد بص بذلك ايضا الذهبي في ميراث الاعتدال ، وابن حجر في تهذيب

التهذيب ، فلاحظ ح ١ ص ٥٩٠ - ٥٩٥ من ميزان الاعتدال ، وتهذيب التهذيب ، ج ٣ ص ١١ - ١٦) .

فالكل ينص بان الرجل دس مادس في كتب ابي سلمة البصري المشتهر بحماد بن سلمة الذي كان يعد من محدثي السنة ، فابن ذلك من الدس في كتب الشيعة ؟ كما نبه بذلك العلامة مرتضى العسكري في بعض منشوراته (١) .

* * *

هذا عيض من فيض وقليل من كثير مما في هذا الكتاب من الحرث والاسائة الى هذه الطائفة وحرمانها واصولها وفروعها ونعوذ بالله من سيئات لعقل وقبح الزلل . هذا وان العلامة المحجة السيد موسى الريحاني احد الاساتذة في الحورة العلمية، الحبير في علمي الرجال والدراية، مشغول بمقد هذا الكتاب وتبيين رلانه كما حدثني بذلك شهياً حياه الله وبياه .

* * *

مميزات الفقه الامامي واسسه:

من اهم ما يمتد به الفقه الامامي الشيعي الاسلامي هو استياده بعد الكتاب العزيز الى السة المروية من لدن حياة السي عليه السلام بواسطة عترته الطاهرة واناءهم الصادقين الصابطين بلا انقطاع ، في الوقت الذي فقد الاحرون مثل هذا المسع الصفي مدة تزيد على مائة سة ، ولهذا اضطروا الى استعمال القياس والاستحسان والاستصلاح وقاعدة المصالح المرسله الى غير ذلك من القواعد المخترعة لاجل قلة المصوص وكثرة الاحتياج الى الفروع الفقهي الحديثة.

كما ان من اهم ما يمتد به هوسعة ما بعد الحديثية بفضل ما اعطته العترة - هذا العطاء الذي استمر ٢٥٠ سة بعد وفاة الرسول - فيما كان يفقد الاحرون مثل هذا

(١) لاحظ دور الائمة في احياه الدين ح ٧ قسم المستدرك

المنع الواسع ، الزاخر المستمر .

كما أن من أهم ما يمتاز به ، هو نقاوة المصدر الذي أخذ منه الحديث الذي كان يشكل الركيزة الأساسية للفقهاء الإمامية بعد القرآن الكريم بفضل ما تمتع به الفترة الطاهرة (الساقطة للسهة السوية ، والمفصلة والمبينة لكثير من الأحكام الإسلامية) من العصمة التي جعلها نفلاً قريباً للقرآن كما عرفت .

ومن هذه الشجرة الطيبة ، الراسخة الحدود ، المتصلة الأسس بالنسوة ، نتجت هذه الثمرة وهي «الفقه الإمامي» .

ولهذا متار هذه الفقه مضافاً إلى الامتيازات السابقة بالسعة والشمولية ، والعمق والدقة ، و الانسجام الكامل مع الروح الإسلامية ، والنقاوة ، و الرهبة القوية ، والقدرة على مسايرة لعصور لمختلفة ومستحدثة . في الأطر الإسلامية دون تحطى الحدود المرسومة فيها

هذا عن مميزات هذا الفقه .

و اما عن الأسس التي يعتمد عليها او بالأحرى المصادر التي يستمد منها هذا الفقه تفاصيله ، فهي قبل أي شيء ، القرآن الكريم ، فقد استمد هذا الفقه منذ الأيام الأولى من تاريخه من نص الكتاب العزيز .

و اما مصدره الثاني فهو الحديث السوي واحاديث عترته الطاهرة التي مر عليك بيان كيفية حرص الشيعة على تدوينها وتسجيلها بدقة وامانة ، منذ العهد النبوي إلى يومنا هذا ، انطلاقاً من حديث الثقلين السالف ذكره .

ثم ن الفقه الإمامي الشيعي الإسلامي كما يقوم على الأساسين السابقين ويستمد تفاصيله - قبل أي شيء - من ذينك المصدرين ، يقوم على أساس العقل في اطار خاص فيما للعقل ابداء الرأي والفصاء فيه مثل باب الملازمات العقلية ، كالملازمة بين وجوب الشيء ووجوب مقدمته ، وحرمة الشيء وحرمة صده ، وحرمة الشيء وفساده في بعض الاحايين ، وتوقف تنحر التكلف على البيان وقبح العقاب بدونه ،

استلزام الأشغال اليقيني البراءة القطعية الى عبر ذلك مما يبحث عنه في الملامات العقلية .

كما انه يقوم ربعاً على الاحماع الكاشف عن وجود النص الوارد في لمسألة وان لم يصل الى يد الباحث في العصور اللاحقة .

هذه هي اهم الاسس التي يقوم عليه صرح الفقه الامامي الشيعي الاسلامي ، و اهم المصادر التي يستمد منها تفاصيله .

وقد ألف الشيعة لامامية حول لفقه واصوله ومبادئه ومقدماته مؤلفات كثيرة لانحصي كثرة ، ولا تعد وبرة ، ولا يبي يدكر اسمائها الدهارس المطولة غير ان الامر الذي يجب التنبيه عليه هو ان مؤلفات فقهاء الامامية الاقدمين الذين جاءوا بعد وفاة الامام العسكري في زمان الشح الطوسي (المتوفى عام ٤٦٠) اتسمت بماها كانت نفس متون الاحاديث وعين عباراتها بحذف الاسناد .

وكأنهم كانوا حريصين على ان لا يندحطوا العبارات التي جاءت في الاحاديث حفاظاً على الاصاله ، وتحبياً من أية زيادة او نقصان .

وبعد كتاب الفقه الرضوي والمدفع لصدوق ، وبهاية الشح الطوسي من هذا النوع غير انه لما اتسع نطاق الفقه باتساع دائرة الحاجات التي ادت بسورها الى اتساع دائرة الاستنباط ، وتحدد العروع ، اضطرف فقهاء الامامية الى الكف عن الالتزام بنفس متون الاحاديث وعينها في كتابة المؤلفات الفقهية والى صياغة عروع جديدة مستنبطة من نفس تلك الاحاديث ومصايبها بعبارات جديدة بطلافاً من قولهم : «عليها القاء الاصول وعليكم التعرّيع» (١) .

وبعد كتاب المسووط والحلاف في الفقه للشيخ الطوسي شيخ الطائفة ابرر واقدم نموذج من هذا النوع .

(١) الوسائل ، الجزء ١٨ ، كتاب القضاء الباب ٦ ، الحديث ٥٢ وقد كان سيد

الطائفة آية الله البروجردي قدس سره يسمي القسم الاول : «الاصول المتشقة من الائمة» (ع)

وتشكل هذه المرحلة، المرحلة الثانية في تطور الفقه الامامي الشيعي لاسلامى ،
بعد المرحلة الاولى التى اتسمت - كما قلنا - بالترام بمس عبارات الاحاديث في
صياغة المتنون لفقهية

و بعد من اراد بحوم هذه المرحلة مصداقاً الى شيخ الطائفة الطوسى الذى
بعد بطن هذه المرحلة وعملاتها المرائد - الفقهاء - التالية اسماؤهم .

١ - الشيخ محمد بن العمان (متوفى عام ٤١٣ هـ) .

٢ - الشريف امرئى محمد بن على الموسوى (المتوفى عام ٤٣٦ هـ)

٣ - لعقبة البارغ ، ابو الصلاح الحلى صاحب الكافي في الفقه (المولود

عام ٣٧٤ متوفى عام ٤٤٧ هـ) .

٤ - العاصى لشىح عبد العزيز بن بحريش الراح (المتوفى سنة ٤٨١)

صاحب المهدى البارغ الذى هو كالمبسوط في عزارة الفروع (١) .

هؤلاء هم ابطال واعلام المرحلة الثانية في تاريخ فقه الامامى وهى تصادف

القرن الخامس الهجرى .

وقد استمر البحث والتقيب حول المسائل الفقهية بمس علماء شيعية في جميع

القرون التى مضت الى يومنا هذا ولم يكن ذلك الا لاجل انصاح باب لاجتهاد لديهم

و وجوب رجوع المعنى الى المجتهد الحى وهم يرون ان افتاء علماء المذاهب

الاربعة بقدر باب الاجتهاد، خسارة على العلم والاسلام وما جؤا به من التعليقات

لتوجيه هذا الاعلاق وحده خيالية (٢) لا يطق على لواقع .

(١) سيقوم بشرهد الكتاب الذى يعد من الكبر الدين شيعية الامامية وسقدم

ملاربه المصححة الى المطبعة عن قريب باذنه سبحانه .

(٢) لاحظ المدخل الفقهى العام تأليف مصطفى احمد لردساء ح ١ ص ١٨٧

وكنت و الملكية ونظرية العقد في الشريعة الاسلامية ، تأليف لشىح محمد ابى رهرة

ص ٣٨-٣٩ ترى ان الكاتيب يدكر ان وجوهاً علمية لاعلاق باب الاجتهاد

ولم يكن لذلك الاعلاق الا حافر سياسي قد اوضحناه في كتابنا «مفاهيم لقرآن»
فراجع ج ٣ ص ٢٠٩٢ - ٣٠٣ (١) .

* * *

عصر الجمود أو عصر الازدهار

ان العلامة «مصطفى احمد الزرقاء» يصف القرن السابع بأنه قرن الانحطاط
والجمود ويقول: «وفي هذا الدور احدا الفقه بالانحطاط قد بدأ في اوائله بالركود و انتهى
في اواخره الى الجمود وقد ساد في هذا العصر الفكر التقليدي المغلق وانصرفت
الافكار عن تلمس العلل والمقاصد الشرعية في فقه الاحكام الى الحفاظ الجاف
ولاكتفاء بتقبل كل ما في الكتب المذهبية دون مناقشة ، وطلق بتضائل ويعيب ذلك
النشاط الذي كان لحركة التحريج والترويج والنشاط في فقه المذاهب واصبح
مريد الفقه يدرس كتاب فيه معين من رجال مذهبه فلا يظفر الى الشريعة وفقهها الا من
حلال سلطوره بعد ان كان مريد الفقه قبل يدرس القرآن والسنة واصول الشرع
ومقاصده .

وقد اصبحت المؤلفات الفقهية - الا لقليل - اواخر هذا العصر قنصاراً لما
وجد من المؤلفات السابقة او شرحاً له فانحصر العمل الفقهي في ترديد ما سبق
ودراسة الالفاظ وحفظها وفي اواخر هذا الدور حل الفكر العامي محل الفكر العلمي
لدى كثير من متأجري رجال المذاهب الفقهية» (٢)

وفي هذا العصر الذي يصفه الكاتب بما عرفت نجد ازدهار فقه الشيعة ازدهاراً
معجباً حيث اكتسب نظارة قلماً نجد نظيرها في القرون السابقة كما انه طلعت في
المجتمعات العلمية شخصيات لامعة في الفقه والاصول تعد من الواهب القلائد الذين
يضمن بهم لذهر الامم الفترات المتقطعة بنظراء :

(١) ولا حظ يوماً لحفظ المبريرية ج ٢ ص ٣٢٣ - ٣٤٤

(٢) المدخل الفقهي المام ج ١ ص ١٩٧ - ١٩٨

١ - الحسن بن زهره بن الحسن بن زهرة الكبير وهو الجد الأعلى لسي زهرة
المجاريين عن العلامة الحلي في سنة ٧٢٣

قال الذهبي في «شذرات الذهب» : رأس الشيعة بحلب وعزهم وجاههم كان
عالمًا بالعربية والقراءات والأخبار والفقه على رأي القوم واندكت الشيعة بموته
في ٦٢٠ (١)

٢ - نجيب الدين محمد بن جعفر بن هبة الله بن بما لشهير بن بما المتوفى
سنة ٦٤٥ من مشايخ سديد الدين يوسف بن المطهر و لد العلامة ، والمحقق الحلي
المتوفى عام ٦٧٦ وقد بلغ لترجمته في سلامة النفس وتحرى الحقيقة مبلعاً عظيماً
حيث وقّع فتوى للمحقق الحلي وسديد الدين يوسف الحلي في مسألة «المقدار
الواجب من المعرفة» مع الأخيرين من تلاميذه .

ان بيت ابن ساييت عريق في العراق شهير بالعلم والفصل وقد سرح من هذا
البيت علماء وفقها لا يدرك شأوهم ولا يشق عا رهم .

منهم نجم الدين جعفر بن محمد بن جعفر بن هبة الله بن بما ولد المترجم
ومنهم ابنه الآخر نظام الدين احمد بن محمد بن جعفر بن هبة الله بن بما فالكل
يعنى الوالد والولدين معذورون من الاجلاء في هذا القرن وكلما اطلق بن بما
ينصرف الى الوالد .

٣ - احمد بن موسى بن جعفر بن طاووس المتوفى عام ٦٧٣ وهو من مشايخ
العلامة الحلي ونفى الدين الحسن بن علي بن داود صاحب الرجال وهو يروى عن
جماعة منهم نجيب الدين محمد بن جعفر بن هبة الله بن بما و فحار بن معد بن
فحار بن احمد ترجمه تلميذه ابن داود في رجاله ويصفه السيد حسين البروجردى في
منظومته بقوله :

فقيه اهل البيت ذو الشماثل هو ابن طاووس ابو الفضائل

هو ابن موسى شريح بن دود في «جمع» (٦٧٣) مضى الى الحارود وهو ول من قسم احداث الشيعة الى الصحيح والحسن والمؤثق والضعيف وكلما اطلق «ابن طاووس» في كتب الفقه والرجال ينصرف الى هذا كما انه كلما اطلق في كتب الادعية والزيارات تنصرف الى اخيه رضى الدين على بن موسى بن جعفر بن طاووس المتوفى عام ٦٦٤ .

٤ - جعفر بن الحسن بن يحيى الاكبر بن الحسن بن سعيد المشهور بـ «نجم الدين لمحقق» على الاطلاق المولود حدود ٦٠٠ والمتوفى عام ٦٧٦ وهو غنى عن الاطراء والتوصيف له اثره الحاشد «الشرائع» وقد عكف على ذلك الكتاب العلماء بالدراسة وشرح والتعليق وله شروح وتعليق ذكرها شيخنا الطهراني في موسوعته القيمة «الدريجة» .

٥ - نقيب نارغ ابود كريا نجيب الدين يحيى بن احمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الهدلي الشهير بـ : يحيى بن سعيد منسوباً الى جده الاعلى المولود عام ٦٠١ المتوفى عام ٦٨٩ او ٦٩٠ ذكره المترحمون مقروناً بكثير من التجليل والتكريم والاشادة بمكانته لريفة التي كانت له بين علماء عصره وفضلاء زمانه . وله «الجامع للشرائع» لذي قدمه الى القراء .



كلمات الشاء وجمل الاطراء في حق المؤلف

قال السيوطي في بنية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة يحيى بن احمد بن سعيد الفاضل نجيب الدين الحلبي الشيعي قال الذهبي : لعوى اديب حافظ للاثار بصير بلغة ولادب من كبار الرافضة روى من ابن الاثير ولد بالكوفة سنة احدى وستمئة ومات ليلة عرفة سنة تسع وثمانين وست مائة (١)

وقال ابن داود في رجاله : يحيى بن احمد بن سعيد شيخنا الامام العلامة

الورع العدو ، كان جامعاً لمود العلم الادبية والفقهية والاصولية وكان اروع
الفصلاء وارهدهم له تصانيف جامعة للفوائد منها كتاب «لجامع للشرائع» في
الفقه كتاب «المدخل» في اصول الفقه وغير ذلك ، مات سنة تسع وثمانين وست
مائة . (١)

وقد القاصي نور الله التستري : الشيخ العاقل يحيى بن احمد بن يحيى بن
سعيد الهذلي الحلبي مجيب نداه «يا يحيى خذ الكتاب بقوة» والمقتبس من مشكاة
الولاية والنبوة من اعظم مجتهدي الشيعة (٢)

وقال الشيخ الحر العاملي في «امل الامل» : الشيخ ابوركريا يحيى بن سعيد
وهو ابن احمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي من وصلاء عصره روى عنه
السيد عبدالكريم بن احمد بن طاووس كتاب «معالم العلماء» لاني شهر آشوب وغيره
كما رأيت به خط ابن طاووس ويروي عنه العلامة له كتاب «جامع الشرايع» وغيره
وذكر العلامة انه كان زاهدا ورعا (٣)

وقال حجة التاريج المتشيع الخبير عبدالله الاهدي في كتابه القيم «رياض
العلماء» : كان «قدس سره» مجمعا على فصله وعلمه بين الشيعة وعظماء اهل السنة
ايضا . (٤)

وقال الشيخ شمس الدين محمد بن احمد بن صالح السبي القسبي تلميذ
فجار بن معد الموسوي وابن نما - في اجارته للشيخ المحقق الفاضل نجم الدين
طمان بن احمد العاملي الشامي : رويت عن الفقيه المعظم السيد الشيخ نجم الدين

(١) لاحظ رجال ابن داود ويقترب منه ما ذكره الاردبي في جامع لرواة ح ٢

ص ٣٣٤ والتعريفي في نقد الرجال ص ٣٧٠

(٢) مجالس المؤمنين ص ٢٣٤

(٣) امل الامل ج ٢ ص ٣٤٦-٣٤٧

(٤) رياض العلماء ج ٥ ص ٣٣٦

جعفر بن سعيد جميع ما صنعه والده ورواه وكنت في رس قرأتني على شيخنا
 الفقيه نجيب الدين محمد بن نما اتردد اليه او احرك كل بهار وحطت عليه كتابه
 المسمى : « نهج الاصول الى معرفة الاصول » وقرأت كتاب الجامع في شرائع
 تصنيف الفقيه السعيد المعظم شيخ الشيعة في زمانه نجيب الدين ابي ركريا يحيى
 بن احمد بن سعيد ، عليه اجمع ، وسمع بقرأتني جماعة منهم الفقيه لظاهر العالم
 الزاهد جلال الدين محمد بن علي بن طاووس ولفقيه حماد الدين يوسف بن
 حاتم الشامي والوزير شرف الدين ابو القاسم علي الوزير المعظم بن مؤيد الدين
 محمد بن العلقمي . . .

وقال صاحب الروضات بعد نقل هذه العبارة : يظهر منه ان الشيخ نجيب
 الدين يحيى بن احمد الذي هو ابن عم المحقق من عبر واسطة لولم يكن في زمانه
 با شهر منه ومتقدماً لدى الفصلاء لما كان باقص منه (١)
 الى غير ذلك من جعل الاطراء وكلمات انشاء لتي يطول المقام بذكرها ونقلها



تأليفات المؤلف .

قد ترك المؤلف ثروة علمية بين ابناء امته بذكر منها ما يلي :

١ - « الجامع للشرائع » وهو ثمرة عية وناصفة من ثلك الدوحة الفقهية
 (دوحة الفقه الامامي) الذي سبق الحديث عن مميزات واسسه وقواعده وشيئء من
 تاريخ تكوينه وتطوره وبعض ادواره ورحاله وابطاله .

وقد مدحه بعض الفصلاء بقوله :

مثل يحيى بن سعيد	ليس في الناس فقيه
قد حوى كل شريد	صنف الجامع فقها

(١) روضات الجنات ج ٢ ص ١٨٨ وقد ترجم المؤلف في كتابه ايضاً لاحظ ح ٧
 ص ١٩٨ - ١٩٩ وقد سقط لفظة « بن » في « بن مؤيد الدين » من النسخة المطبوعة فلاحظ .

ومدحه بعض آخر بقوله :

ياسعيد الجدود يابى سعيد انت يحيى والعلم بامدك يحيى

مارأينا كمثل بحثك بحثا ظه العالم لمحقق وحياً (١)

ويظهر من نأيا الكتاب ان الكتاب الف حوالى ٦٥٤ قال وفي هذه السنة وهى سنة اربع وخمسين وست مائة فى شهر رمضان احترق المسر وسقوف المسجد الى آخر ما ذكره (٢) .



٢ - «ترهه الناظر فى الجمع بين الاشياء والطاير»

وصفه صاحب الروضات مائة : كتاب لطيف فى الفقه يوفى على ثلاثة آلاف بيت تقريباً وقد طبع احبر استحقى العلامة السيد احمد الحسينى ونور الدين لواعطى عام ١٣٨٨ واثنت المحققان ان هذا التأليف للمؤلف لالشيخ مذهب الدين وناقشا ما ذكره صاحب الرياض فى هذا المقام .

٣ - «المدخل فى اصول الفقه» ذكره اكثر من ترجم للمترجم له .

٤ - «قصاء الموالت» نسبه ليه الشهيد فى غاية المراد (٣)

٥ - «الفحص والبيان عن اسرار القرآن» نسبه اليه الشيخ زين الدين البياضى فى كتاب «الضرر لمستقيم» وقال : انه قدس سره قد قبل فى ذلك لكتاب «لايات الدالة على اختيار العبد، بالآيات الدالة على الجبر فوجد آيات العدل تزيد

(١) رياض النساء ، ح ٥٠ ، ص ٣٤٠ - ٣٤١

(٢) لاحظ ص ٤٨١ من هذا الكتاب

(٣) اعيان الشيعه ، ح ٥٠ ، ص ١٨ ، والمعجب ان سيدنا الامين لم يترجم المؤلف

على آيات الجبر سبعين آية (١)

٦- «كشف الالتباس عن فحاسة الأرجاس» نسبه إليه الكفعمي في بعض

مجموعه (٢)

٧- «كتاب السر» نسبه إليه الشهيد في الذكري (٣)

* * *

مشايعه واسانيدته :

يروى عن عدة من المشايخ ولفضاء .

ذكرت أسماء بعضهم في آخر هذا كتاب عند نقل رواية طريف بن باصح .

* * *

منهم :

١- السيد الفقيه محيي الدين ابو حامد محمد بن عبد الله بن علي بن زهرة

الحسيني الحلبي وليس هذا السيد بالسيد ابن زهرة المشهور صاحب لعنة المتوفى

سنة ٥٨٥ بل هو ابن اخيه .

٢- الشيخ محمد بن ابي الركات بن ابراهيم الصعابي وذكر المؤلف ان تاريخ

الرواية «شهر رجب سنة ست وثلاثين وست مائة» (٤)

٣- والده الشيخ احمد بن جده يحيى الاكبر .

٤- السيد الاجل فهار بن محمد المتوفى سنة ٦٣٠ .

٥- الشيخ نجيب الدين محمد بن جعفر بن هبة الله بن دما الحلبي الى غير

ذلك من المشايخ التي تنف على اسمائهم عند المرور على ترجمة المؤلف في

عصون كتب الترحيم وقد جمع صاحب الرياض اسمائهم وبعض خصوصياتهم

فلاحظ (٥) .

تلامذته والرايون عنه

- ١ - السيد عبدالكريم بن طاووس المتوفى ٦٩٣ احساره في ذي القعدة سنة ٦٨٦ (١) .
- ٢ - العلامة الحلي المولود سنة ٦٤٨ والمتوفى سنة ٧٢٦ (٢)
- ٣ - ولده صفي الدين محمد بن يحيى بن سعيد .
- ٤ - الشيخ حلال الدين ١ و محمد الحسن بن بما الحلي
- ٥ - السيد شمس الدين محمد بن ابي العالي
- ٦ - السيد عزالدين الحسن بن علي بن محمد بن علي المعروف بابن الانزلي الحسيني وكان تاريخ اجارته سنة خمس وخمسين وست مائة وقد نقل صاحب رياض العلماء صورة الاحارة في حالات المجارلة ولاحظ (٣)
- ٧ - السيد نجم الدين ابو عبدالله الحسين بن اردشير بن محمد الطبري وقد جاره وكتب الاجارة يحطه الشريف علي ظهر نهج البلاغة وكان تدريخها سنة سبع وسبعين وست مائة (٤) وقد نقل صاحب رياض العلماء صورة الاحارة في ترجمة السيد نجم الدين .
- ٨ - لشيخ كمال الدين علي بن حماد اللبي الواسطي كما يظهر من اجارة ولد ذلك الشيخ (الشيخ حسن) للشيخ نجم الدين نخصر بن محمد بن نعيم المطار آبادي .
- ٩ - الحموي مؤلف فرائد السمطين فقد قرء عليه في داره في ذي القعدة سنة احدى وسبعين وست مائة

(١) رياض العلماء ج ٥ ص ٣٣٧ وقد نقل صورة الاحارة

(٢) لاحظ اجازته بي دهره لني كتبها سنة ٧٢٣

(٣) ونقله لمصنف لظهراني في الانوار الساطعة ، ص ٤١

(٤) رياض العلماء ج ٥ ص ٣٣٨

- ١٠ - الشيخ عمرو بن الحسن بن خاقان قرأ عليه المبسوط ، اجارله سنة ٦٧٤
 ١١ - احمد بن عبد الكريم وقد كتب كتاب الجامع بخطه وكتب المؤلف
 عليه اجارة بخطه في جمادى الاخرى سنة ٦٨١ (١) .
 ١٢ - على بن محمد بن احمد شرف الدين ابو القاسم بن الوزير مؤيد الدين
 بن العفسي قرأ على المؤلف كتاب جامع الشرائع .
 ١٣ - شمس الدين محمد بن احمد بن صالح السبيعي لقيني على ما ذكره في
 اجارته للشح طومان (٢) .

١٤ - العالم الراهد جلال الدين محمد بن على بن طاوس

هذه حياة المؤلف النفعمة بالبحث والتحقيق والدراسة والتربية . ومع
 الاسف - انه لم ينتشر منه شيء سوى « بركة الباطر » ولاجل ذلك نهضت ثلة من
 الفضلاء باستنساخ الكتاب وتحقيق نصوصه وتحريجه ، احاديثه ، فقد قام الشيخ الفاضل
 محمد الميرزائي حفظه الله باستنساخه ومقابلته مع بعض النسخ كما انه تحمل عبء
 التصحيح والتحقيق والتحريج اصحاب الفضيلة ، ذوا الهمم العالية اعينهم : الشيخ
 على الطهراني « حاودان » والسيد محمد الكاهاني والسيد على اصغر الموسوي
 والشيخ محمد الرضائي الاصفهاني شكر الله مساعدهم الجميلة ووفهم لدرضاته
 واليك كلمتهم في طريق التصحيح .



على طريق التصحيح

اعتمدا في التصحيح والمقابلة على ثمانى نسخ :

- ١ - نسخة قديمة كاملة غير مصححة لمكتبة المسجد الاعظم بقم لسيدنا
 الاية لعظمى الروح حردى رضوان الله تعالى عليه وليس فيها ذكر من سنة الاستنساخ

(١) لاحظ الانوار الساطعة ، ص ٧

(٢) لاحظ الانوار الساطعة ، ص ١٠٩ وعدد من نص العبارة في ذلك فلاحظ .

- وهي محفوظة في الحزانة برقم ٣٣٤٦ - ١٠٦ ق ٢٦ س .
- ٢ - نسخة جديدة كاملة غير مصححة مكتوبة بحط جيد لمكتبة شيخنا سماحة العالم المفصل حجة الاسلام والمسلمين الحاج الشيخ حسن المصطفوي دامت بركاته تاريخ كتابتها ١٢٢٨ الهجرية ١٩٥٥ ق ، ١٧ س
- ٣ - نسخة لمكتبة المجلس الوطني الاسلامي ، وهي قديمة كاملة ، مصححة في الجملة مزدانة بحط شيخنا العلامة الاية المجلسي رضوان الله تعالى عليه ، وخط شيخنا العلامة الهائي رضوان الله تعالى عليه ، وعليه خاتم سيدنا العقبه الشفني رضوان الله تعالى عليه وهي محفوظة في الخزنة برقم / ٦٤٨٤٠ ، وتاريخ كتابتها ١٧١٣ الهجرية ٢٥٥ ق ، ١٧ س .
- ٤ - نسخة اخرى ايضا لمكتبة المجلس الوطني الاسلامي بطهران ، وهي غير كاملة ولا مصححة وكانت مشتملة على ابواب من كتاب الطهارة الى كتاب الشهادات وليس فيها ذكر من سنة الاستنساخ ١٤٣ ق ، ٢٣ س .
- ٥ - نسخة لمكتبة مروح الاسلام الشيع شمس الدين الثوبسركاني ، وهي كاملة غير مصححة جيدة الخط فرغ عن استنساخها الكاتب يوم الاثنين والعشرين من شهر رجب المرجب سنة سبعين وتسعمائة الهجرية .
- ٦ - نسخة لمكتبة سماحة الحجة العلامة الاية السيد مصطفى الحونساري دام بقاءه ، وهي نسخة كاملة مصححة في الجملة بحط غير جيد تم استنساخها شهر جمادى الثانية سنة ست واربعين ومائة بعد الالف الهجرية .
- ٧ - نسخة لمكتبة سيدنا المرجع الاية العظمى الحاج آقا حسين الطباطبائي البروجردي رضوان الله تعالى عليه ، وهي نسخة كاملة مصححة في الجملة وكانت سنة استنساخها ليلة الرابع والعشرون من شهر ربيع الاول من شهور سنة اربع وخمسين ومأتين بعد الالف الهجرية .
- ٨ - نسخة كاملة مصححة في الجملة بحط غير جيد وعليها اثر التملك ،

والترخانم غير مقروء وكانت سنة تملكه احدى وثمانين ومائة بعد الالف الهجرية .

* * *

وقد كما عزمين على ان تذكر الفارق بين مسهب المؤلف المترجم له في هذا الكتاب الفقهي القيم، ومسهب غيره من الفقهاء ، غير ان طول هذه المقدمة عرق عن تحقيق هذا المطلب ولذلك فاما نترك للقارى الفاضل ان يكشف هذا الفارق، ويصل نفسه من خلال النظر الدقيق والامعان في هذا المصنف القيس ومقارنته بغيره من المصنفات الفقهية الاخرى ، الى هذا المطلب المهم .

غير انه يحب القارىء الى نكته خاصة وهو ان المؤلف لنقدم عصره قد وقف على «مشيخة ابن محبوب» وغيرها وبفضل عنها بلا واسطة مع ان صاحب الوسائل لا يقبل عنها الا مع الواسطة . ولا حل ذلك ربما تفرّد المؤلف بنوى اوفى بنحو يحالف الرأى العام للفقهاء الامامية وما ذلك ألا لاجل وقوفه على تلك المصادر ، كما تفرّد بقل احاديث لا يوجد في أى مصدر من المصادر الا فى نفس هذا الكتاب ولا حل ذلك يستند اليه صاحب المستدرک من دون ان يشير الى مصدر آخر وقد اشير الى ذلك فى بعض لتعليق فلاحظ .

والله الموفق

١٨ ذىحجة الحرام من شهور عام ١٤٠٤

قم - جعفر السبحاني بحفراته له ولوالديه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي ابتداء عنايته بالعم ، وايدهم بالقدر ، وارشدهم بالدليل ،
 وهداهم سوا - لسبيل ، وازاح عنهم دلائف ، وحملهم بحمل الاسعاف ، وبعث
 اليهم رسله بالاعلام ، اعلاماً بمصالحهم ومعددهم ، لتكون له الحجة البالغة ،
 والرحمة السابعة ، وحتم لرسول سيد المرسلين محمد الصادق لامين ، صلى الله
 عليه وآله الطيبين الطاهرين . وسلم تسليماً .

اما بعد :

فقد عرمت على جمع كتاب في مجرد الفقه ، حاوي للاصول ، جامع للابواب
 والفصول ، وسميته : «الكتاب الجامع للشرائع» جملة الله تعالى خالصاً لوجهه ،
 ومقرباً منه (١) ، وهو حسي وعم الوكيل .
 وقد أجمعت ان شاء الله على عمل كتاب اذكر فيه الخلاف والوافق ، ووجوه
 لا قول ، وادلة لمسائل عند الفراغ من هذا ، بتوفيق الله تعالى :

(١) في نسخة به

كتاب الطهارة

باب المياه

قال الله تعالى : واملأنا من السماء ماءً طهوراً (١) .

ولا تحور ازالة النجاسة ، ورفع لحدث ، الا بالماء المطبق .

قد حاطه طاهر كالزعفران وشبهه ، فان سلبه اسم الماء ، لم يجر رفع

لحدث وازالة النجاسة به وان لم يسلبه جاز ذلك فيه .

وان وقعت به نجاسة ، وكان في مصع او عدير و شبههما وكن كراً -

ومبلعه الف و مائتا رطل بالعددي ، او كان ثلاثة اشرار و نصعاً طولاً في عرص

وفي عمق - لم ينجسه ، الا ان يعلب على لونه أو او طعمه او رائحته ، ويظهر بزواياها

بالماء او الهواء او لثرب ، او من قبل نفسه ، فان زالت النجاسة بسلك او كافر

لم يظهر ، لانهما ستران لا مريلا ، وان كان دون كرا ، نجس بكل حال ، و يظهر

بان يتم كراً .

ولو جمع بين مصعى كرا نجسين لطهر ، فان فرق بعد ، فعلى الطهارة (٢)

الا ان تكون النجاسة عيناً قائمة .

(١) الفرقان ٤٨

(٢) اي بقيا على الطهارة ايضاً .

« احكام المني »

وان كان الماء في بشر ، نجس بما يرد عليها منها
وطريق تطهيرها ان يبرح منها ما قدره الشرع . ولم يقدّر فيه شيئاً فالاصل
لا يستعمل ، لانه نجس فاداً تروح كله فقد دعت وحاء غيره طاهراً .
و يبرح لموت الاسنان سبعون دلواً بالدلو المعتادة .
وللعذرة الرضة ، والياسة لى تفتعت ، ولكثير الدم غير الدماء الثلاثة -
خمسون دلواً .

ويبرح لموت الشاة وشبهها ، وللول الرحن فيها اربعون دلواً .
وللعذرة اليابسة ، ولدم القنبل - غير الثلاثة - عشر .
و يبرح منها لارتداس الحب - ولا يظهر هو - وللكلب يبرح منها حياً ،
وللول لصى الذى اكل الطعام ، ولموت لحمامه ولموت الدجاجة وشبههما ،
ولموت الحية ، والفأرة - تنسح او تنسح - سبع .
وينزح لذرق المدجاج خمس .

وينزح لموت الحية ، والفأرة يبرح لوقتها ، وللقرب ، والوزع - على
مصل - ثلاث .

ويبرح دلو واحد لول الرصيع غير آكل اطعام ، وموت العصفور
وشبهه .

وينزح منها قدر كرموت الحبل - والبعال ، والحمير والبقر .
ويبرح كنها لموت لعير ، ووقوع الحمر ، والمسكر ، والفقاع ، والدماء
لثلاثة - الحيض والاستحاضة والنفس - ، والمسى فان تعدد لمراته تراوح على
برحها اربعة رجال اثنى اثنى من اول النهار الى آخره .

ويبرح منها لما عبر احد اوصافها ، من المحاسن المقدرة ، ما قدر ، فان طابت
به ، والا ينزح حتى تطيب .

ولا يجس الماء الحار من العيون والأنهار إلا به علب عليه من النجاسة
وماء الحمام سيئه سئل الماء الحار إذا كانت له مادة من المجرى ولا بد من كون
لمادة مما لا يقبل النجاسة بانفرادها أو اتصالها بما فيه .
و يجوز استعمال الماء لجس عند الضرورة في الشرب و سقى الدواب
والرروع ولا بأس باستعمال ماء الموصوء والعسل الواجب والمدب في الطهارة و ر لة
النجاسة لأنه ماء مطلق .

والمياه الحارة من الميارب من المطر كالمياه الجارية .
وإذا اشتبه الماء الظاهر والنجس في اثنين تركا ولم يجر التجري و كذا
ما زاد أو كان في أحدهما ماء وفي الآخر بول .
وماء البحر طهور ، ويكره ما قصد إلى تشميسه .
وسؤر كل حيوان طاهر ، طاهر ، وسؤر كل حيوان نجس ، نجس كالكلاب
والخزير .

ويكره استعمال سؤر الحائض عبر المامونة وسؤر الفأرة .
والجنب والحائض ليسا بنجسين ، ولا فرق بين عرق لحاية من حلال و
حرام في طهارتها ، ويكره عرق المحرام وعرق الأبل الجلالة ،
ولا بأس بسؤر الهر ويكره سؤر الدجاج .
وإذا عجن عجيين بماء نجس روى (١) : أنه يؤكل وإن البارطهترته ، وروى (٢)
أنه يباع من مستحل الميتة ، وروى (٣) أنه يذهب .

وإذا استعمل ماء نجس في طهارة عالماً به فطهارته فاسدة ، وعليه عدة دصلي
به فيها ، وإن لم يكن عالماً ثم علم أعاد ما كان في الوقت ، وإن تقدم العلم أعاد

(١) الوسائل : الباب ١٤ من أبواب الماء لمطلق الحديث ١٨١٧

(٢) الوسائل : الباب ١١ من أبواب الاستنار الحديث ١

(٣) الوسائل : الباب ١١ من أبواب الاستنار الحديث ٢

بكل حال .

ولا يباح عمل لثياب ولا وائى وريح الانار من المحاسات الى نية، فهو عليه غير عالم بشجاسته يطهر .

وبكره الداوى بالعيون الحمية ، ولا بأس بالوصوء منها .
والطهارة بماء زمزم لا تكره .

و يستحب ان يكون بين الشر و النالوعه سبع ادرع فى الارض الرخوة ،
والشر تحت النالوعة وخمس ادرع فى الصلطة او كون الشر فوق النالوعة من جميع
حواليها فى كله ، ويحور من قرب او بعد اد ثم بعد الماء .

وبكره استعمال لماء لاجن مع وجود الماء الطيب .

ولا ينجس الماء وعيره بموت ما لا نفس له سائلة فيه .

وكره ما ماتت فيه العقرى والورغى ، او دخلنا فيه حبش لمكان السم .

و اذا باشره حيوان طاهر حياً لم ينجسه كالثرة والمأرة وشبههما ، وان باشره

بجس حياً كالكلب والحريز نجسه ان كان قليلا او ماء بشر .

وروى (١) : فى الشر يقع فيها ماء المطر فيه البول والغذرة وروث الدواب

وحرث الكلاب يرح منها ثلثون دلواً وان كانت محرمة (٢) .

وروى (٣) : عن القارة تقع فى البشر ولم تثنى برح اربعين دلواً وحمل

على الذئب .

وروى (٤) : فى الثور نزع الماء كله .

وروى (٥) : فى لحم الحريز عشرون دلواً .

(١) الوسائل : الباب ١٦ من ابواب الماء المطلق الحديث ٣

(٢) متفق على بخر اثم اثنين ريحه

(٣) الوسائل : الباب ١٩ من ابواب الماء المطلق الحديث ٤

(٤) الوسائل : الباب ١٤ من ابواب الماء المطلق الحديث ١

(٥) الوسائل : الباب ١٥ من ابواب الماء المطلق الحديث ٣

- ودوى (١) : في الشر يقع فيها فطرات من بول او دم او شئ من غيرها كالليرة ونحوها ينزح منها دلاء .
- وسئل (٢) على " ب " ابتوصاً من فصل وضوء جماعة المسلمين او من ركوع (٣) ابصر محمر (٤) ؟ فقال " بل من فصل جماعة المسلمين فان احب ديمكم الى الله ، الحنيفية السمحة السهلة .

باب الابتناس

ويجب تطهر الثوب والبدن للصلاة وموضع السجود

والنخاسة :

الخمر وكل مسكر والفقاع .

والمني

والدم المسفوح

وبول وروث ما لا يؤكل لحمه

والكلب

والخنزير

والكافر

وميتة دى العفس السائلة

ويغسل البدن من البول مرتين ، والثوب مرة في الجارى ، ومرتين في

الراكدة .

(١) الوسائل . الباب ١٤ من ابواب لعاء المطلق لحديث ٢١

(٢) الوسائل . الباب ٨ من ابواب لعاء المضاف للحديث ٣

(٣) «الركوع» : الالباء

(٤) المخمر: المستور بالخمار

ودم السمك وشبهه طاهر لأنه ليس بمسفوح .
 وفي دم الحصص والاستحاضة والمفاس ككثيرها في وجوب الارالة .
 ولا يجب ارالة دم لجروح و قروح اذا شق ارالتها ولم يقف سيلانها .
 وقد عفى عن دم دون سعة الدرهم لكثير عدا ما ذكرناه في ثوب او بدن
 من كان معرقاً لو احتضع لكن سعة الدرهم فلا بأس به .
 وعفى عن المجاسة فيما لا يتم الصلاة فيه بغيره كالككة ، والجورب والفسوة
 والنعل والأزلة الفصل .

ولا يظهر المني بركه ، وانما يظهر بالماء المطلق كغيره .
 وبول النسي قبل أن يطعم يصب عليه لماء صافاً ولا يحتاج الى عصر ،
 من اكل الطعام وكذب بول صبي وحب عليه بكل حال .
 وبول وروث ما اكل لحمة طاهران .

واذا صاب بعض ثوب او البدن بحاسة ثم جهل موضعها غسل ذلك كله ،
 من ظن في ثوبه بحاسة رشتة بالماء فان جهل الموضع رشتة كله .
 واذا اعار ثوبه دميماً ثم استرده سي على طهارته
 واذا مس حيوياً نجسا رطس او احدهما رطب ، غسل يده او مامسه به ، ومن
 كانا يابسين مسح عضوه بالتراب .

واذا مس ذلك ثوباً رطبين او احدهما غسل ، فان كانا يابسين رش الموضع
 بالماء ان تعين فان لم يتعين رش الثوب كله .

وروى (١) ان كان كلب صيد لم يرش .

ولا يعيد صلاته من لم يرش ، او مسح بالتراب في ما ذكرناه .
 واذا مس بشويه او بيده ميتاً من غير الناس غسل يده او ثوبه وان كانا يابسين
 ومن مسح بعض اعصائه ميتاً من الناس بعد برده وقبل تطهيره اغتسل وان مس

ذلك ثوبه عسبه ولا يمتسل، ولا يغسل ثوبه ولا يده من مسه قبل برده وبعد تطهيره ،
وكذا ان مس قطعة منه فيها عظم او قطعة داب عظم قطعت من حي ، فان لم يكن دت
عظم غسل يده فقط .

ولارض والواري والحصر ، وما عمل من سات الارض سوى ثياب الفض
والكتان تحس بالمابع كاللول وشبهه ونظهر بتخفيف الشمس لها ، ويسجد عليها
ويتيمم بالارض ، وكذلك جميع سات الارض فان حف بعيرها لم يطهر .
والحف والنعل يطهران بالارض .

والحمر نظهر بافلاها حلاً بعلاج وغير علاج - وترك العلاج افضل - وتطهر
آبينها بطهارتها .
ويطهر الكافر بالاسلام .

ويجب نظهر الابية لفسح اشرب والاكل للمجس .
وتطهر الابية من الجاسات بالعمل مره واحدة سوى آبية الولوع والحمر ،
وروى (١) انها تغسل ثلاثاً ، ونحنص آبية ولوع لكس بالتراب في الاولى خاصة .
ويستحب في لحمر ان تغسل آبينها سماً وفي الحرد ، غارة كبيرة تموت (٢)
في الابية كذلك . وليس في الحرير تراب .

والمدى والودي طاهران . وكذلك القبيء والفحيح والصدئ وماء لمطر
حال سقوطه اذا وقع على نجاسة لم يحس الا ان يعلب النجاسة عليه .

وماء الاستحشاء غير امتعير بالنجاسة ، وماء الغسل من الحنابة طاهران الا
ان يقع على نجاسة والصبقل كالسيف والمرّة تصيبهما النجاسة لا يطهران الا بالماء .
ومن حصل معه ثوبان احدهما منحقق لنجاسة واشتبا تحسهما ، وصلى عرياناً
وروى انه يصلى في كل واحد منهما الصلاة وقد صح ذلك حمل على انه قد فرض

(١) الوسائل ج ٢ ، الباب ٥١ من ابواب نجاسات الحديث ١ ، وجامع لاحاديث

ج ٢ ، الحديث ١٥٠٥ .

(٢) الوسائل ج ٢ - الباب ٦٤ الحديث ١

عليه الصلاة مرتين كما يصلى عند الناس القلعة الصلاة اربع مرات .
 واذا علم حصول النجاسة فى موضع محصور ثم اشتهه تحبب الكل لانه
 لا يخلص من القبيح الا بدلت وان كان غير محصور لم يجب ذلك فيه للحرر .
 والمرية للصبي لانملك الاثوباً ، تعله فى كل يوم مرة وصحت صلاتها فيه .
 واذا احوالت النار نجاسة طهر رمادها .
 ودخان عين المحس طاهر .
 ولا يطهر حلد الميتة بالدماغ ، ولودع سبعين مرة .
 واوانى الحمر ما كان قرعاً او حشاً اذا عمل ، طهر ولاولى نجسه .
 وتجوز الصلاة فى ثوب الحائض والمجنب اذا لم يكن فيها نجاسة .
 ويعسل دم الحيض من الثوب بالماء وحته (١) وقرصه لبساً واجيب . ويستحب
 صعه بما يعبر لونه .
 وعن ابي عبد الله عليه السلام : تصبغه بعشق حتى يخلط (٢) .
 والعلة نجسة .
 ولاناس بالصلاة فى ثوب الصبي ما لم يعلم فيه نجاسة .
 وبفسل من الطمسة والفراش من البول يصيبه وهو ثخين الحشو ، ما طهر .
 وطين الطريق طاهر ، ويستحب ازالته بعد ثلاثة ايام .
 واذا حمل احد طرفى الثوب طاهراً وكان الاخر نجساً لم تنطل صلاته ، اذا
 لم يحمله وان تحرك بحركته .
 واذا كان الثوب نجساً يعسل يعصه طهر المعصول منه .
 واوانى المشركين وثيابهم وفرشهم لنى استعمالها وموايعهم بحكم سجاسنها
 وما كان من حبوب وثياب جدد ، واوان جدد ، على الطهارة .
 ولايجوز ان يدخلوا المساجد ، ولايجوز للمسلم ان يادى لهم فيه ،

(١) البعث : الحك .

(٢) الوسائل ج ٢ ، الباب ٢٥ من ابواب النجاسات ، الحديث ٣ .

ولا يحور حمل حيوان نجس العين - كالكلب - في الصلاة ، وان حمل
قارورة مشدودة فيها نجاسة لم يجز .

وما عمل به النجاسة ولم تعبده فهو طاهر كماء الاستنجاء - على قول -
وقيل هو نجس من العلة الأولى لانصاله عن محل نجس ، وطاهر من الثانية
لانصاله عن طاهر ، ولا يقيد : به نجس باول وروده ، دلو كان كذلك لم يظهر .
وشعر الكلب والتحرير نجسان على قول الاكثر ، وقول المرتضى : يظهرتهما
ولا بأس بما لا تحلله الحياة من غيرهما كالصوف والشعر والوبر ولعظم والظلف
والخافر وليس الحيوان الطاهر وهرقه .
ولا عبرة بآثر النجاسة وريحها في الثوب والبدن بعد ارتئها .

باب الاستطابة وسفن الحمام .

لاستنجاء واحب من البول ولعائط ، فان لم يفعل وصلى عليه الاعادة ،
ولا يحب الاستنجاء من غيرهما من الاحداث .

ويحرم استقبال لفة وسندارها بول او عائط في الصحاري وسمان ، فان
كان الموضع مسياً غنى ذلك انحرى ن مكه ، ويحب ان يستتر .
ويستحب : ان يقدم رجله اليسرى داخلا ، واليمنى خارجاً .
وان يعود بالله من الشيطان .

ويغطي رأسه .

ويدعو الله عند الدخول والخروج والاستنجاء وعند الفراغ منه .
ويمسح يده على بطنه .

ويكره : استقبال الشمس ، والقمر ، والرياح بالبول .
والحدث في الماء الحار والراكد ، وفي الراكد اشد كراهية .
واهمية الدور .

ومواضع اللعن في البرال .

ومسقط الثمار .

وجهرة الحيوان .

والبول فى صلب الارض ، وقائماً والتطبيع به فى الهواء .

ولاكل ، والشرب ، والسواك .

والكلام - لا بد كراهة الله ، ووحاية الادان عند سماعه ، وقراءة القرآن الا

آية لكرسى فانها عودة او ما اضطر اليه .

ويحرم ذلك فى الموضع الذى ينادى المسلمون به .

وليجلس على بحوة .

ويحب غسل الاحليل من البول مرتين ، ولا يحرى التراب والمحجر . وان

تعدى العائط محرجه وحس استعمال الماء ، وان لم يتعد حيز ريس الماء وبكار

الاحجار الثلثة ، والجمع افضل ببدأ بالاحجار ، والاقتصار على الماء افضل منه

على المحجر .

ويحرى الحرق والحرف والجلد الطاهر .

فان رالت المجاسة بمحجر واحد كفى واتم الثلاثة سنة من لم يبق ، راد عليها

والوتر افضل .

ويجزى العجوز ذو القرون الثلاثة .

ولا يحل الاستحشاء بما لا يبرئ المجاسة كالحديد الصيفل وفشر البيض ، ولا

بما هو مطعوم اوله حرمة او كان رؤسا او عظما ، فان رالت المجاسة بذلك اثم

وطهر المحل ، وقيل : لا يظهر .

ولا حد لماء الاستحشاء والعرض القاء

وتحتنم فى اليسار لسنة ، فان فعنه وكان عليه من اسماء الله ، ورسله او

اثمته حوله عند الاستحشاء لان الاستحشاء باليسار هو السنة .

وبتبعي ان يستعمل كل حجر من الثلاثة على جميع محل المجاسة ، ولو استعمل

كل حجر فى ازالة جزءا منه جار .

ويستحى لمقعدة ثم الاحليل .

وبمسح من عند المقعدة الى تحت الاشبين ثلاثاً ، وبمسح القصب ثلاثاً ،
وينثره ثلاثاً ، ثم يغسله .

فان رأى بعد ذلك بطلا لم يصره ، وان لم يفعل ذلك ثم رأى بطلا أعاد الوضوء .
وبكره اطالة الجلوس على الحلاء .

وعن ابي بصير (١) عن ابي عبد الله ع : الاستنجاء بالماء البارد يقطع
البواسير .

ولا يبرمه ان يدخل الا بملة في دبره ، وانما عليه ما طهر .

وروى (٢) محمد بن علي بن محبوب ، عن سعدان بن مسلم ، عن عبد الرحيم
قال : كتبت الى ابي الحسن ع في الحصى حول فيبقى من ذلك شدة ويرى البلب
بعد لبان ، قال ، يتوصاً ويصح ثوبه في النهار مرة واحدة .

والا دخل الحمام وحب عليه ستر عورته ، قلبه ودبره (٣) ، ودبره مستور
بالبتيه ، ولمجد ليست بعورة عند أكثر أصحابنا وليغض بصره .

والصفة تنور في كل حمسة عشرة ، ولو استعملها قبل ذلك لكان زيادة في
الصفاء .

وقا طلي لقصيب والاشبى بالنوره فداستروا التداث بالدقن ليس سرف ،
انما السرف فيما اصبر بالذن واغلف المال .

والتدلك بالحناء يذهب بالسهث ويحسّن الوجه ويطلب المكهة .

ولا يتقي ادمان الحمام .

ولا يأس ان تنور الحب ، وبكره ان يدهن ويحصب .

(١) لوسائل ح ١ باب ٣٤ من بواب احكام لحلية الحديث ٢ .

(٢) لوسائل ح ١ باب ١٣ من ابواب بواقص الوضوء الحديث ٨ .

(٣) هكذا في اكثر نسخ وفي نسخة : «وجب عليه ستر عورته قلبه ، ودبره مستور

بالبتيه» .

ويكره لمرجل والمرأة ان يحسا محتصين حتى ياحدا الحياء مأحده ، وان تختضب المرأة حايضاً .

ويكره دخول لولد الحمام مع لوالد لكلا يرى عورته ولا بأس بقراءة القرآن في الحمام .

ويكره ان يدخل الماء الا بمشور فان له اهلاً . ولو اعتسل برراً لجار اذا لم يره احد .

وعن ابي (١) لحسن الاول عليه السلام ولا يغسل من الشيء التي يجتمع فيها ماء الحمام فيه يجتمع فيها غساله اليهودي والنصراني والمجوسي - تمام لحر - . وعن ارضا عليه السلام شئ عن مجتمع الماء في الحمام من غساله الناس يصيب الثوب ، قال : لا بأس (٢) . ولا بأس ان يغسل من لحمام المسلم ونصراني اذا كانت له مادة .

وحلق الابط فصل من نعه ، وطليه افضل من حلقه . والسن الحبيبة حسن في الرأس : لمصمصة ، والاستنشاق ، والسوك ، وفرق الشعر ، وقص الشارب . وحسن في البدن : قص الاظفار ، وحلق العانة ، والا بطين ، و لحتان ، والاستنجاء .

وكان شعر رسول الله ﷺ وبرة وهي الى شحمة لادن . و السواك سنة عند كل صلاة و حاصه صلاة الليل ، ويكره في الحمام . والتسويك دلالهم والمسحة عند الوضوء سواك ، ويسناك عرساً . ويدهن غبا (٣) ويكتحل وترأ .

(١) لوسائل ج ١ الباب ١١ من ابواب الماء المضاف للحديث ١٥٥ .

(٢) ابواب ج ١ باب ٩ من ابواب الماء لمصنف الحديث ٩ .

(٣) ي يوم ويوم لا .

وقد يترك السواك لضعف الاسنان .

وقص الاطفار بسوم الجمعة ، وان شئت في سائر الايام ، ويد بالحصير اليسرى ، ويحتم بالحصير اليمى ، ويكره القص بالاسنان .
ويحسن قص ما قصصت ودعه ، وكذا دس الشعر والدم ، وحك الطغر بعد قصه .

والسواء يترك من اظفارهن فهور ادين لهن .
والحصى سة . ولا تحل المرأة كعبها من الحصى ، ولا تعطن نفسها وان كانت مسنة ولو بقلادة في عنقها .
ولا بأس بحصى اللحية بالسواد ، وقد قل السط ^١ وهو محسوب باوسمة ، وقيل في قوله تعالى (١) : واعدو لهم ما استطعتم من قوة - منه الحصى بالسواد ولحداد واحب على الرجال ومكرمة في النساء ، ويستحب ان لا تتأصل فانه ابور لوجهها .

وحاق الرأس لا بأس به في الرجال في عرح وعمرة ، وهو جمال لكم ، ومثله باعدادكم ، ومعناه في وصفه ^٢ الخوارح بمرقود من الدين كما يمرق السهم من الرمية وعلامتهم النسبت وهو الحلق وترك الدهن .
ويكره الفرع وقال اعمرو للحى وحموا الشوارب ، وسعى ^٣ ان يؤخذ من اللحية ما جاوز القصص .

ويكره تنف الثيب .

وكان على ^٤ لا يرى بأساً بجزه (٢) .

وقال الصادق ^٥ قلموا اطفاركم يوم الثلاثاء ، واستحموا يوم الاربعه ، واصيبوا حاجتكم من احجامة يوم الخميس ، وتطيبوا باطيب طيبكم يوم الجمعة (٤)

(١) الاصل لاية ٦٠

(٢) الرسائل ج ١ ، باب ٧٩ من ايواب آداب الحمام لحديث ٣ .

(٣) البحار ج ٢٦ ص ٢٩ .

ولا يحنح يوم الجمعة أصلاً .

واخذ شعرا لآب يحسن الوجه .

ويستحب غسل الرأس بالسدر والحصى كل يوم جمعة ، وقيل الخارج من

الحمام : طاب منك ما طهر و طهر منك ما طاب .

وقيل (١) لحمر بن محمد رحمته : لا يحلى لك الحمام ؟ فقال : لا ، المؤمن

حبيب المؤونة .

وإذا اعتس لاسان في قضاء حادر على عورته .

باب الطهارة

وهي صريان : وضوء وغسل وماءو نذل عنهما ، وكلهما صريان : واجب

وندى .

فواجب الوضوء : للصلاة والطواف المبروصين .

ونديه : لهما مندوبين

ولندحول المساجد

وقرئة القرآن

وحمل المصحف

والعدل الحبع عند لطواف العرض وصلاته وتحديده مع بقه حكمه لكل

صلاة .

والتأهب لصلاة القرض قبل وقته .

وللكون على الطهارة .

وللوم عليه .

وللصلاة على لجائر .

(١) ابومائل الباب ٢٢ من بواب آداب الحمام الحديث ٣ .

وللسعى فى الحاجة .
 ولزيارة قبور المؤمنين
 ولتوم الجنب
 ولجماع المحتلم
 ولجماع عاسل الميت ولم يغسل
 ولمريد غسل الميت وهو جنب
 والحائض تذكرا لله فى مصلاها لا لرفع الحدث
 والغسل الواجب ستة: غسل الجنابة ، والحصى ، والاستحاضة على وجهه ،
 والعس ، ومس اموات الناس بعد الرد وقبل التطهير ، وعسل الاموات .
 وتنب الغسل : عسل يوم الجمعة الى الزوال اداء ، وبعده يوم السبت لقضائه
 وتقديمه يوم الخميس خوف عور الماء يوم الجمعة .

وغسل العيدين
 واولى ليلة من شهر رمضان
 وليلة النصف منه
 وليلة سبع عشرة منه
 وليلة تسع عشرة .
 وليلة احدى وعشرين
 وثلاث وعشرين ، والعسل اول ليل هذه الليالي وروى (١) أن الصادق ع
 كان يغسل ليلة ثلاث وعشرين اولها وآخرها .
 وليلة الفطر

وليلة النصف من رجب
 ويوم السابع والعشرين منه .

(١) الروايات ليدى من ابواب لاعمال المصنف ص ٩٤٢ لا به ليس فى لحي
 كلمة «كان» الدالة على المتداومة :

وليلة نصف شعبان .

وعسل الاحرام للحج والعمرة .

ودحول مكة ، ودحول لمسجد الحرام والكعبة ولطواف .

ودحول المدينة ، ودحول مسجد نبي ﷺ ، وزيارته ، وزيارة الأئمة عليهم السلام .

ويوم القدير ، وهو الثامن عشر من ذي الحجة .

ويوم المأهة وهو رابع وعشرون منه - وعسل المسألة .

وغسل التوبة لكفر أو فسق .

وعسل نعمة السعي لرؤية المصلوب بعد ثلاثه أيام كفارة لسعيه .

وروى (١) - عسل قتل الوردية وقال بعض شيوخنا : علته خروج من ديوه .

وعسل قصه صلاة الكسوف المحرق كل القرص بنعمه تركها .

وعسل صلاتي الحاجة ، والاستحارة .

وغسل يوم عرفة .

وغسل يوم بيروز الفرس .

وعسل المولود .

وإذا احتضعت اعسال من هذه احراً عنها غسل واحد .

وما كان منها لغسل فإلسه ان يغسله على . لغسل ، فان احدث قبل الفعل أعاد

الفعل .

وما كان منها لوقت فإدا فعله فيه كفاه ولا يبالى بحدث بعده .

وليس شيء من الاعسال للمدومة رافع للحدث بل لا بد قبله أو بعده من

الوصوه .

وعسل الحانة كاف بمجردة في استراحة الصلاة ورفع الحدث ، وباقي

(١) الوسائل الباب ١٩ - من بواب الاعسال المسبوبة الحديث ١ .

الاعسال الواجب يعتقر الى الوضوء ، وروى (١) نها تكفى .

والوضوء كاف الاوضوء لحائض والحجب ، ووضوء سائر الاعسال الوضوء .
 وادا اجتمع غسل الجبابة و لجمعة وغيرهما من الاعسال لمروضة والمسبوبة
 اجراً عنها غسل واحد ، فان نوى الواجب احرأ عن لدب ، وان نوى به المستون
 فقد فعل سنة وعليه الواجب ، وان نوى به الواجب والمدب قيل . اجراً عهما ،
 وقيل : لايجرى لان الفعل الواحد لا يكون واحاً وبدأ .

والظاهرة الاحتيارية بالماء ، والاضطرارية بالتراب : فمنها ما هو بدل عن
 الوضوء ، ومنها ما هو بدل عن غسل الواجب ، وقد بعض أصحابنا : قد يكون
 التيمم بدلا من غسل الاحرام اذا لم يجد الماء وسبب في التيمم واجب ما هو بدل
 عن الوضوء ونذبه ان شاء الله تعالى .

باب الوضوء

والسنة : وضع الالاء على اليمين ، وغسل اليدين قبل ادخالهما فيه مرة
 من بول اونوم ومرتين من العائط ، وتقديم الاستنجاء على الوضوء ، وفتح العين
 عند الوضوء ، و لدعاء اذا شاهد الماء ، والتسمية ، وأخذ الماء باليمين ، وتولى
 الوضوء بها لا فى مسح الرجل اليسرى ، وأخذ الماء بها وادارته الى اليسار فى
 غسلها ، و لدعاء عند غسل لوجه و يدين ومسح الرأس والرجلين وبعد الفراغ ،
 والمواك ، والمصمصة ، والاستشاق ثلاثاً ثلاثاً يكف واحدة ويبدأ بالمصمصة ،
 وتثية غسل لوجه و يدين . ولا تكرر فى المسح . ، ووضع لرجل الماء على
 ظاهر دراعيه والمرأة بالعكس . وجعل لغسل المسبون كالواجب . ، ووضع المرأة
 القناع فى صلاة لمعرب والعدة فتمسح كل رجل ، ولها أن لاتنصه فى لبقى ، وتدح
 اصبعها نحتة ، ومسح مقدم الرأس قدر ثلاث أصابع مصمومة عرصاً مع الشعر الى قصاصه

والرجلين من رؤوس الأصابع إلى الكعفين ، والصورة بماء من ماء .
ويكره الاستعانة بالغير في الوضوء ، والتمدد .
ولا يجوز المسح على الحفين ، والشمشك ، والعل السدية ، وبحور في النقية
والضرورة المسح على الحفين .
ولا يجوز غسل لرجلين بدلاً عن المسح اللتقية ، وإن يوصيه الغير مع القدرة ،
وغسل الرأس ، ومسح أحد جانبيه ومؤخره وكله ، ومسح لاديين وغسلهما ،
وغسل ما قبل منهما ومسح ما دبر وتحت ليلهما ، والمسح على حائل كالعمامة لأصاحب
الجنائز ، يسح عليها ويصلى ولا يعبد . ويعمل المجروح ما حول الحرح لا يابطله -
- ومسح لرأس والرجلين بماء جديد ، ومسح باطن القدمين ، والمسح على شعر
جمعه ، وتلبث العسل واستفقال شعر اليدين (١) .
ويجب النية في كل طهارة من وضوء ، وغسل ، وتيمم .
ولا يصح الطهارة من الكفر . وهي (٢) بالقلب ، وإن جمع بين القلب واللسان
حاز . ويؤى انه يتوصاً لرفع الحدث أو استناحة فعل لأصبح الاطهارة ، أو يستحب
فيه ، ويستصحها حكماً وهو ان لا يعربته بما يحالها فان فعل وكان في العسل بسى
وان كان في الوضوء وحف ما سبق استأنه ، وان لم يحف بسى عليه .
فان بوى بطهارته رفع الحدث والتبرد حاز . ومحلها لمعين عند غسل الوجه
ويجوز عند غسل اليدين أو المضمضة
وغسل الوجه من قصاص شعر الرأس إلى مجاور شعر الدقن طولاً ، ومادارت
عليه الوسطى والابهام عرضاً في الاغلب .
فان غسله منكوساً جاز لانه عائل وحالف السنة ، وقيل : لا يجوز .
وغسل اليدين من المرفقين ، ويدخلهما فيه إلى أطراف الأصابع .

(١) قال الشيخ في النهاية ، ص ١٤ « ولا ينقض الشعر في غسل اليدين من يداً من
لحمه ولا يجعله حاية يتهى إليها في غسلها » ويدلث يعلم المراد من استفال الشعر .
(٢) أى النية

ومسح مقدم الرأس مقدار ما يقع عليه اسم المسح .
ومسح الرحلين من رؤوس الأصابع الى الكعبين ، ويجوز بالعكس وباصبع
واحدة وهما قبنا القدمين .
والترتيب كما رتب الله تعالى .
ويجب تقديم اليمين على اليسار ، فان حالف قدم المؤخر واحتر المقدم مالم
يجف السابق .
ولمتابعة بين اعضاء الطهارة ، فان فرق وجف ماسق استأنف الوضوء و
لم يجف بنى عليه .

ويجب نزع الحاتم الصيق وشبهه ، وتحريث الواسع
ولا يلزم السحت عما احاط به الشعر . اما بعمل مظهر .
ولا يجب تحليل اللحية ، ولا عمل ما استرسل منها .
ولا يجوز للمحدث من كتمان القرآن ، ولا يكره للفصان ذلك لانهم غير
مخاطبين .

ويجوز الجمع بين الصوات الكثيرة بالوضوء ، وتحديد هذه الفصل .
ومن قطع بعض عصبه مسح أو غسل سابقه وان قطع كله سقط عنه ووضأ
الناقي ، وروى (١) على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن رجل قطع
يده من المرفق كيف يتوضأ ؟ قال : يعمل ما بقى من عصبه ،
وقال (٢) رسول الله ﷺ : الوضوء مد والغسل صاع وسبأتى قوام بعدى
يستقلون ذلك فاولئك على خلاف مستى ، والثابت على سنتي معنى في حظيرة القدس .
ويجوز المسح على مقدم الرأس وان كان فيه شعر ، ولا يلزم ايضاً له الى
نفس الشرة فان استقبل الشعر بالمسح احرأه لانه ماسح .

(١) الوسائل الباب ٤٩ من ابواب الوضوء الحديث ٢

(٢) الوسائل الباب ٥ من ابواب الوضوء الحديث ٦

وان كان له يدا على رراع او معصم واحد اوله اصابع رائدة وحب غسلها .
وان اراد غسل رجليه للصدقة قدمه على الوضوء واحتره ، والتقديم قص .
ومن نوى بوضوئه صلاة ، امتياحها وغيرها .

وان ترك لبية ، او عصوا او بعض عصو مما يجب غسله او مسحه ، او ترك
لترتيب او الموالات ، او اسأف ماء للمسح ، او مسح على حائل مختاراً ، او وصاه
غيره كدات ، او مسح على غير محل المسح وعلى الحائض من غير خوف ، او
استقل شعر اليدين ، او مسح على لجمة (١) ، بطل وعاد ماضى به

باب السهو في الطهارة

من صلى محدثاً تطهر واعاد الصلاة .
فان تيقن الحدث والطهارة ولا يعلم لسبق ، او تيقن لحدث وشك في الطهارة ،
او شك فيهما تطهر .

فان تيقن الطهارة وشك في الحدث سى على الطهارة .
فان شك في الطهارة او بعضها وهو على حالها تطهر ، او فعل البعض المشكوك
فيه مالم يجف السابق ، فان جف اسأف الوضوء .

وان قدم ما يؤخر سهواً ثم ذكر ، قدم ما يقدم وسى مالم يجف السابق .
وان شك بعد بصراجه من حال الطهارة لم يلتفت اليه
ومن توصاً لكن صلاه وضوء ثم ذكر انه احدث عقيب احدى الطهارات
او ترك عصواً من احداها لا يدري من انها كان ، توصاً واعاد الكل .

فان توصاً للصلاة ولم يحدث ولم يصل ، ثم جدد الوضوء ثم صلى ثم ذكر ترك
عصو من احدى الطهارتين كذلك فصلاته صحيحة فان ذكر في هذه انه احدث عقيب
احدى الطهارتين كذلك اعاد الوضوء والصلوة ، فان صلى بالاول ثم جدد الوضوء
وصلى ثم ذكر ترك عصو كذلك فعليه اعادة الاولى فقط وهلم حراً ،

(١) لجمة : مجتمع شعر الرأس

فان توضأ وصلى ثم جده ثم صلى ثم ذكر حدثاً عقيب إحدى الصلاتين
كذلك صحت الصلاتان معاً وعلى هذا .

باب نواقض الطهارة

وهي على ثلاثة أقسام: ما يوجب الوضوء ، وما يوجب الغسل ، وما يوجبهما معاً
فالأول: البول ، والمناظ ، والنوم الغالب على العقل ، وما أشبه النوم كالاعمام
ولحنون ، ولريح المتبقين حرورها ، وقليل الاستحاضة

والثاني : الجنابة

والثالث : الحيض ، ولاستحاضة (على وجه) والنفاس ، ومن أموات الناس
بعد بردهم وقبل تطهيرهم على خلاف

ومن مسح على الخمين لأمر إناحه له ، أو مسح على الحائض لأجل العذر ثم
زال ذلك العذر ، لم ينتقض وضوئه ، وقد يعص أصحابنا : يستأنف الوضوء .

ولا ينتقض الوضوء ما يجرح من الدر من دود وغيره إلا العائظ أو شيئاً
ملوثاً به ولحارج من تحت المعدة وقد اسد المعتد أوله بسد ، بقض .

ولا ينتقض وضوء المسلم بارتداده إذا رجع إلى الإسلام

ولا ينتقض فعل تكبير ، ولا شيء سوى ما قد ساء .

باب الجنابة

وهي : بالجماع في فرج آدمي حي أو ميت قبل أو دبر ، ويجب عليهما الغسل
وان لم يبرلا ولا غسل على محامع غير الأدمي . وبانزال المني من رجل أو امرأة
بشهوة وغير شهوة ، وقد لا يصدق لصنف .

وعلامته مني الرجل بياضه ، وثحاته ، وريحه ريح الطلع رطاً وريح البص
جافاً ، وقد يجرح رقيقاً أصغر كمنى المرأة لعله ، ويخرج محرراً إذا جهد نفسه .

فان اجنب الكافر ثم أسلم وجب عليه الغسل .

ويحرم على الجنب: الصلوة ، وقراءة عرائم القرآن وهي أربع: سجدة الموحى ، السجدة ، والحجم ، وقرأ باسم ربك - ، ودحول المساجد الا عابر سبيل لا المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ ، ووضع شيء فيها .
ومس كنية المصحف ، وكل كناية فيها من اسماء الله او اسماء انبيائه او ائمة عليهم السلام .

ويكره له : الاكل والشرب حتى ينمض ويستشق ، واليوم حتى يتوضأ والحضاب ، وحمل المصحف ومس لا لكناية ، وقراءة ماعد العرائم ، والارتماس في راكد الماء وان كثر .

ويستحب له : غسل يديه قبل ادخالهما لاما ثلثاً ، والمضمضة والاستنشاق ، وغسل بصاع من ماء ، والرجل والمرءة معاً يغتسلان بحمسة امداد ، ولدهنه عند الغسل ، وثنية غسل العضو وتلبينه .

ويجب عليه : الغسل بإيصال الماء الى اصول شعره باقل ما يسمى به عاسلاً وبية الغسل على ما قدمناه واستصحابها حكماً ، والترتيب : الرأس ، ثم الجانب الايمن ، ثم الايسر ، فان ارتدس في الماء ارتماسة اجرأه ، وعلى الرجل لاستبرأه بالنول ، فان لم يأت له فلا جهاد ، ولا يجب ذلك على لمرءة ، فان جامعها ثم اقلت نطفة بعد الغسل لم تعده - .

فان لم يستبرأ الرجل عمداً ثم وخذ بللاً أعاد الغسل ، وان استبرأ ثم وجد بللاً لم يضره .

ولا يجب الموالاة وروى (١) محمد بن علي بن محبوب عن علي بن السندي عن حماد بن عيسى عن شعيب عن ابي بصير قال سأل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب بثوبه مياً ولم يعلم به احتلم قال لم يغسل ما وجد ثوبه ولموضاً

وروى (٢) الحسين بن سعيد عن ابيه الحسن عن زرعة عن سماعة عن

(١) الوسائل الباب ١٠ من ابواب الجنابة الحديث ٣ .

(٢) الوسائل الباب ١٠ من ابواب الجنابة الحديث ٢

ابن عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يرى في ثوبه المني بعد ما يصبح ولم يكن رأى في مامه انه قد احلم ، قال : فليغتسل وليغسل ثوبه ويعيد صلاته .

وروى (١) ابو بصير عن ابن عبد الله عليه السلام قال : اغتسل ابن من الحنسية فقل له قد اقيت (٢) لمعة من ظهرك لم يصبها الماء فقال : ما كان عليك لو سكت ، ثم مسح تلك اللعة بيده .

وان احتتم الرجل والمرأة وانزلا وجب الغسل ، وان لم ينزلا لم يجب .
واذا غسل رأسه ثم احدث اعاد الغسل ، وقيل : نعم ويتوضأ ، وقيل : من غير وضوء وروى (٣) في الحب ينتهي الى هذه فبه ماء يخاف ان يصبب عنه الماء لئلا يغتسل به ، يأخذ كفه امامه وكفاً عن يمينه ، وكفاً عن يساره ، وكفاً عن خلفه ثم يغتسل ومرار اليد على اعضاء الطهارة لا يجب ، وان طال الشعر لم يلزمه غسل ما استرسل منه .

فان كان على رأس المرأة حشون حتى يمسح الوصول وجب ارالته ، وان كان عليه حشاوود من رقيق لا يمسح لا يجب ارالته .

ويجب تحويل السوار والحصان ، والدمليح ، وشبهها لضيقها ، وان كان واسعاً حركه .

ولا يجب الغسل والوضوء من المدي محققاً بالدال المعجمة ، ويقال مدي وامدي مثل مني وامني من المني مشدداً لانه يسمى اي براق وسميت ميأ لما براق فيها من الدماء .

ولا وضوء وغسل من الودي بالدال المهملة محققاً وهو مساء تخين عقب البول ، يقال ودي لا ودي ومنه الوادي .

فان جامع حنى مشكلاً في الدبر وجب الغسل ، وفي ثقل لا يجب لجوار كونه رائداً من الرجل .

(١) الوسائل : الباب ٤١ من ابواب الجنابة الحديث ١

(٢) وفي نسخة التهذيب ح ١ ص ٤٨ - بقي

(٣) جامع احاديث الشيعة ج ٢ باب كهيئة التطهير بالماء القليل الحديث ٣

باب : الحيض والاستحاضة والمناس

الحيض : دم يجب له ترك الصوم والصلاة ، ولقليله حد والصفوة والكثرة في أيام الحيض حيض وفي أيام الطهر طهر .

فإن اشتبه بدم الفرج اسفلت على طهرها رفعة رجلها ودخلت الوسطى فإن خرج من الحاسب الأيسر فهو حيض ومن الأيمن من القرحة .

وإن تنس بدم العذرة استدحت قطرة فإن تطوقت به من العذرة ، وإن اعمست فمن الحيض .

وأقل الحيض ثلثة أيام متواليات ، وأكثره عشرة ، وإن توالي ثلثة أيام ثم يفرق إلى العشرة فالكل حيض .

وأقل لطهر بين حيضين عشرة أيام ، ولاحد لاكثره .

ويحرم على الحائض لصوم ، والصلاة ، والطواف ، والاعكاف ، ودخول المساجد إلا عبارة سبيل إلا للمحدين ، ولا تدع فيها شيئاً ، ومن كناية القرآن ، والاسماء المعظمة ، ويحرم على الروح والسيد وطؤها ، ويحرم عليها كتفاته وتمكيته .

ومن فعل مع العلم به وبتحريمه كفر في أول الحيض بدينار أو عشرة دراهم وفي أوسطه بضعه ، وفي آخره بربه .

ولا كفارة على الحامل بحالها أو بالتحريم .

ويعزرهما الإمام مع العلم .

فإن كرر لو طؤ لم يتكرر الكفارة .

وإن كانت أمته تصدق ثلثة امداد من طعام على ثلثة مساكين متى كان .

ويحرم طلاقها إن كانت مدحولا بها عبر عائب عنها زوجها على وجهه . ولا يصح منها وضوء وغسل برفعان الحدث .

وتنقضى الصوم دون الصلاة .

ويستحب لها غسل الجمعة ، ولا حرام ، والعيديين ، والوضوء لذكر الله تعالى في مصلاها زمان صلاتها ويكره له الحصاب ، ومس المصحف وحمه ، وقراءة ما عدا العزائم .

وإذا انقطع الدم عتلت كغسل الجنب وتوضأ قبله أو بعده . وإذا رأته (١) تركت الصلاة والصوم .

فإن استمر ثلاثة أيام أو ما زاد عليها إلى العشرة وانقطع ولكل حيض ، وإن تجاوزها جعت ما كان منه بصفة الحيض . وهو الأسود لشحبه بالمختم . حيضاً إذا استمر ثلاثاً ، وما كان رقيقاً أصغر يارداً استحاصة ، فإن لم يمتنع تحبست حيضاً ما إذا كان أحلق تحبست في كل شهر سبعة أيام أو ثلاثة

وإن كانت ذات عادة دائمة لوقتها وعددها عملت على العدة تميز أو لم تميز ، وقبل ، إن تميز رجعت إليه ، وإن سبتهما معا وتميز لها لم عملت عليه .

وإن لم تميز تحبست في كل شهر سبعة أو ثلاثة ، فإن ذكرت الوقت دون العدد تحبست في الوقت قبل الحيض ثم عملت عمل المستحاصة وصامت وصلت ولا يطأها الروح ولا يطلعها بهي العشرة واعتلت عند كل صلاة لحوار انقطاع الدم اليها . وتنقضى لصوم عشرة أحياباً في زمان تعين للطهارة ، وبطلانها وبطأها فيه . وإن ذكرت العدد دون الوقت ، فإن كان لها طهر بيقين ، مثل أن تقول :

كأن حيضى خمسة أيام من العشر الأول لأدري موضعها ، فإنها تعمل عمل المستحاصة في العشر الأول وتصوم وتصلى ولا تطلق ولا توطأ وتحصل بعد مصى خمسة الأولي عند كل صلاة لحوار انقطاع الدم فيها وعند مصى العشر كذلك وتعمل عمل المستحاصة باقى الشهر وتطلق وتوطأ وتصوم وتصلى ، فإن جاء الشهر الذي كذلك فعلت كما ذكر وتنقضى صوم خمسة في زمان تعين للطهارة ، لا باعتبار تعيين النية في الصوم

(١) في أكثر النسخ : إذا رأته اليكر الدم .

وان لم يكن لها طهر يتيقن ، كمن قالت : كان حيضى احدى العشرات لا ادرى ايها في فاتها تعمل عمل المستحاضة طول الشهر وتغتسل عند انقضاء كل عشر لجوار يدطع الدم فيه ، وتصوم وتصلى ، ولا تطلق ولا توطأ ، وفي الشهر الثاني مثله ، وتقضى فيه عشرين يوماً ليحصل لها منه عشرة يتيقن فسرأ دنتها .

فان قالت : كان حيضى عشرة وكنت احبط احدى العشرات بالاحرى يوم فلها يوم في اول لشهر ويوم في آخره طهر يتيقن .

فان قلت : كنت احبط يوم او اكثر فحين طهرها كذلك .

فان قلت : كان عشرة لا ادرى احدى العشرات بانفرادها ام محطه فليس لها حيض وطهر يتيقن .

فان رأت في العشرة ثلاثة منفرقة او ساعات فيها بلمع ثلاثة ايام لفقت ثلاثة وكاتب وحدها حبصاً على رواية يونس (١) وعلى خلافها ، لكن استحاضة .

ولورات يومين ونصفاً وانقطع لم يكن حبصاً لانه لم يسمر ثلاثة بلا خلاف بين اصحابنا .

واذا انقطع عنها الدم لدون العشرة اشترأت نفسها نقطة فان حرجت مدوثة وهي بحكم الحائض ، وان حرجت بيضاً اعسلت وحار للروح والسيد وطؤها ، وان كان لاقل الحيض ، وان تعمل امرها بعمل الفرج ووضوء الصلاة ثم وطئها ، واذا بلغت العشرة فلا استبراء عليها .

واذا صامت طهراً ثم حاصت افطرت للدم وامسكت بعد العصر وقصت .

وان دخل وقت الصلاة وحرج وهي حائض فلا قضاء عليها .

وان دخل وقتها ثم حاصت ون تمكنت من الطهارة والصلاة ، فلم تعمل قصت

الصلاة وان لم تبلغ ذلك فلا قضاء .

وان كانت حائضاً ثم طهرت في بعض بهار الصوم امسكت ، وعليها لقضاء .

ويستمر عادة المرأة بتوالي حبصين أو ثلاث لوقت وعدد سواء فترد المحلص منه ليها .

دم الاستحاضة

وما رثت من الدم دون ثلاث أيام ، أو ثلاثة معرقه ، وبعد أكثر أيام لحيص ولعاس ، وبعد نوع ستين سه في القرشية ولسطية وحمسين سه في غيرهما ، والرائد على عاداتها - وهي دون عشرة وتجاوز لعشرة - وما رأت له لحام بعد عشرين يوماً من وقت عاداتها فذلك دم استحاضة .

وإن رأت له لحامل في أيام عاداتها واستمر ثلاثة أيام كان حيضاً ، وقيل . انه استحاضة بكل حال .

وإذا كان دم الاستحاضة يسيراً لا يظهر على التلص كما ان عليه الوضوء لكن صلاة وتصلّى عقيبها بلا فصل .

فإن حرره بطل وأساءت غيره وتغير لعطس والحرقة .

وإن طهر عيها ، فعينها مثل ذلك وغسل واحد للصلاة العدة .

وإن طهر ورشح على القطعة فعليه ذلك مع عمليين ، غسل انظر والعصر تجمع بينهما تؤخر الظهر وتعمل العصر بغير دلفة بينهما وغسل للمغرب والعشاء مثل ذلك .

وهي إذا فعلت ذلك بحكم أظاهرات وهي مريضة فلا يقام عيها حد لا يوجب القتل ، ويكره لها دخول الكعبة .

ويحل للروح وللسيد وطؤها وإن لم تنعمه كان للسيد وللروح حرره عليه . ومتى صامت ولم تفعل العمل في حال ، قصت لصوم .

ومتى صلب ولم تنوض أو لم تنسل ونوضاً معاً ، في حال قصت الصلاة .

دم النفاس

والنفاس : دم تراه عقيب الولادة لتمام أو نقصان ، ولها حكم الحائض في

كل محرم ومكروه وأكثر لإبام ، ولا أحد لافنها .
 واد ولدت توأمين و رأب الدم عقيهما لكل واحد منهما نفاس ، فلو رثته
 خمسة أيام عقيب الاول وعشرة عقيب الثاني لكان كله نفاساً .
 وإذا رثت لدم عقيب الولادة و يقطع فرجع يوم العاشر فكنه نفاس ، و لو لم
 تره الا يوم العاشر أو عقيب الولادة ولم يرجع كان ذلك وحده نفاساً .
 فان رأته بعد العاشر لم يكن نفاساً لمضى وقته .
 وان تطهرت ثم ولدت ولم تر دمأ لم ينقص طهارتها .
 وانقطع دم الاستحاضة ليس يحدث مو يقطع في الصلاة ثمنها ، وان
 فرغت من الوضوء و يقطع في وقت واحد صلت به .

باب التيمم

التيمم طهور المثلم يستباح به الصلاة ولا يرفع لحدث .
 واما يحوط: عند عدم الماء ، أو عدم ثممه ، أو آله . فان وجده بشئ وجب
 شروؤه و لو كثر ثممه مع القدرة ، وان بيع بنية شراء وان لم يجد ثممه في الحال ،
 وان وهب له وجب القول .
 أو الخوف من استعماله على نفسه أو ماله ، ولا فرق بين ان يكون الخوف
 من برد أو مرض أو تلف وروى (١) فيمن احتار لجبانة اعتسل وان لحقه مرض ،
 وان حاف اللف تيمم وصلى ولا أعادة ، وان لم يحترها تيمم اذا حاف مرضاً ولم يعد .
 ومن كان في لحامع يوم الجمعة أو يوم عرفة فأحدث ولم يمكنه الخروج
 لكثرة الناس تيمم وصلى وأعاد .
 وروى (٢) فيمن سى الماء في رحله وتيمم ، الاعادة في الوقت ، وأما في
 غير ذلك فلا اعادة لانه فعل أحد الطهورين .

(١) الوسائل الباب ١٧ من ابواب التيمم الحديث ٣٥٢٥١ .

(٢) الوسائل الباب ١٤ من ابواب التيمم الحديث ٥ .

ويتيمم في آخر وقت الحاصرة .

ويجوز التيمم لصلاة المائلة ، وقضاء فريضة على كل حال ، ويؤدي بذلك ما شاء من النوافل وفوائد الفرائض ، والفرص لدخول وقته ، وتحديد أفضله مع بقاء حكمه .

ويتيمم من كان معه قليل ماء يحتاج إليه للشرب ليحفظه نفسه ، ومن معه ماء لا يكفي للطهارة ، ومن تيمم عن غسل ثم أحدث ومعه ماء يكفي للصلاة .
ومن كسر بعض أعضائه طهرته أو أكثرها ، جاز له ان يتيمم ، وان كان في بعض عصبه كسر ، جاز له المسح على المحرق أو الحائض بالماء ويمسح ببقية يديه ويوصى بباقي الأعضاء .

ومن أحب في مسجد الله تعالى أو مسجد رسوله ﷺ تيمم وحرص متيناً ، ولا يجب ذلك في غيرهما .

ويجوز التيمم سراً وحضراً مع الإعداد للمحدث و لجنب وغيرهما طويلاً كان السهر أو قصيراً .

ويجوز تيمم للوم من فراشه ، ولصلاة الحاضر مع وجود الماء .
ومن خاف فوت الحاضرة ان تطهر بالماء تيمم .
ويجب على الانسان طلب الماء في السهل والحر فان تيمم من غير طلب مع تمكن فلا تيمم له لا ان يحاف على نفسه أو متاعه .
ويتيمم المسجدور والمحترق ودور الجروح والقروح من الجساة وشبهها .

واجبات التيمم

ويحب فيه : لية ومقارنتها مسح الوجه والقصد به استباحة لصلاة بدلا عن غسل أو وضوء - ووضع يديه على الأرض .
ومسح الوجه بهما من قصاص شعر الرأس الى طرف الانف الذي يرغم به في الصلاة لا المارن .

ومسح ظهر كفه اليمنى سطر كفه اليسرى من الزبد الى اطراف الاصابع .
ومسح ظهر اليسرى ببطن اليمنى كذلك .
والترتيب : يداً بالوجه ، ثم باليمنى ، ثم باليسرى .

ما يتيمم به

والتيتمم يكون بالارض أو ما أطلق عليه اسمها .
ولا يجوز بالمعادن والسات والشجر والرماد .
ويجوز بالبحص وأرض النورة .

ويبدأ بالتراب فان لم يجده فبعار ثوبه أو عرف دابته أو سرحها أو لدها ،
وان لم يجده تيمم بالحجر وان لم يجده فبالوحل ، وان لم يجده مسح بالثلج جميع
اعضاء الطهارة ان كان عليه وضوء أو جميع حملته ان كان عليه غسل ، فان لم يجده
اخر الصلاة حتى يجد ولا قضاء عليه .
ويكره التيمم بالرمل وأرض السبخ .

ويستحب من المرأة وتغريح أصابعه حين ضرب يديه وبعض يديه من التراب
لانا لا نعتبر تراباً تعلق بالأعضاء .

وإذا اجتمع محدث وميت وحب ومعههم ماء ، فان كان ملكاً لأحدهم لم
يقهر عليه :

ولو استعمله المحدث والجنب وجمع ثم غسل به الميت حمار إذا لم يكن
عليهما بحاسة يسهده . و إذا كان عليه وضوء ضرب يديه مرة ، وان كان جساً والمرأة
حائضاً أو عسآء أو مس الميت ضرب يديه ضربتين ، ضربة للوجه وضربة لليدين
والكفية واحدة .

ونو قص التيمم بوافض الطهارة بالماء . ويظل التيمم وحدن الماء والممكن
من استعماله . ومن كان على ثوبه أو يديه بحاسة ومعه مايكفيه لارئتها فقط اراله به
وتيمم .

وان يمه غيره مع القدرة بطل تيممه . ويمم (١) لمب لعدر الماء اولعذر به بصفة تيمم الجانة . ويستباح باليمم ما استبيح بالماء ، واذا وحده نوصاً ان كان تيممه عن وضوء واعتسل ان كان عن غسل و و وحده الماء بعد التحريمة نهـ ، وان عدم قبل التحليلة صلى بتيممه ماشاء .

وروى ان وحده قبل لركوع تظهر به وسأفها وان وحده بعد انمها (٢)

باب احكام الاموات .

يشتمل هذا الباب على العمل ، والكف ، والصلاة ، والدفن ، وتقدم على ذلك من ليس عيادة مرضى المسلمين واقتلال للث عددهم لا ان يؤثروا ذلك و بدعوله وتمنى لفاء والدية ويعاد شفعة ينحف بها ولو متعاجة او سهر جفة او مشموم .

وبدعو لعزادة ، ولا باس ان يصب مرضه ، ولا يشكو وهو قوله : بليت بمالم ينزل به احد .

وعائد المريض في محارف الحنة ، واد حال به المرض برك وعيانه . ولا عيادة في وجع النس ، والمرض فيه تكمر الميتات . وحمى يوم ، كفارة سنة ، وحمى يومين ، كفارة سنتين ، وحمى ثلاثة ايام ، كفارة سبعين سنة وحمى الطفل ، كفارة لايويه .

ومن السنة عند الاحتضار .

استقبل القلة بباطن قدميه ، ملفى على قهاده وتلقبه الشهادتين ، واسماء لائمة ^{عليها السلام} واحداً واحداً ، وكلمات العرج - لا اله الا الله الحليم الكريم الى آخره .

(١) في جميع لسح لى بايديه (بؤم الميت) والظاهر انه سهو والصحيح ما هي لمن .

(٢) الوسائل - الباب ٣١ من ابواب التيمم - الحديث ٢

ولا يمسك على اعصائه حال النزع، لان فى ذلك راحته ، ولا يصرب لحاصر
احدى راحتيه على الاخرى لئلا يحيط اجره .

ولا يحصره حسب ولا حائض و روى ان الملائكة تذى بهما ، ولا باس ان
يلبا غسله (١) :

فان يصعب عليه خروج نفسه بقل لى مصلاه وعرش تحته ما كان يصلى
عليه ، ويتنى لقرآن عبده وخاصة الصفات وغص عيابه ، واطلق فوه . وشد لحيه
بعضابه لى رأسه ، ومد يده وساقه وسحتى ثوب .

واسرح عبده مصاح الى العدة - ان مات ليلا - وذكر الله عنده ولم يترك
وحده ، ولا جديدة على بطنه .

ولا يسعى ان ينظر به لنهار او لليل بل يعمل ، لا لمصموق ، و لمسكت ،
والمدحس عيه ، والمهدوم ، والمطوون حتى يسى امرهم ، وان لم يسى فالى ثلاثة
ايام ثم يجهزون .

واذا بلغ السقط اربعة اشهر غسل وكفن وحط ، ودونها يدهى يديه .
وان مات الولد فى بطنها وماتت وهى دمة وابود مسلم دفنت مع المسلمين
طهرها الى القبلة .

وان مات هو دونها ادخلت امرأة او رجل يده وخرجه .
فان ماتت دونه شق بطنها من يسارها واجرجه وحيط الفتق .
والمقتول بين يدى امام عدل او ماته فى نصرته والحرب قائمة لا يعمل ،
ودمه طهوره ، وثيابه كفه فان حرد كفن ويصلى عليه .

فان ارتث ، أى حمل به رمى ومات بعد الحرب فكعبه من الفنى .
وكل قتل مسلم طالما كان او مظلوماً يغسل ويكفن ويصلى عليه ، وان وحدث
عظمه بلا لحم فكذلك وان قطع بضعين فعل بما فيه القلب كذلك ، وان وجد لحم
دو عظم بغير قلب فكذلك الا فى الصلاة ، وان وجد لحم بلا عظم دفن فقط .

ومن وجب عليه الغسل حداً أو قوداً امر بالغسل و لتكفين ثم قبل أو رجم وصلى عليه .

ولا يجوز ترك المصنوب اكثر من ثلاثة ايام ثم ينزل ويواري .
 وإذا خيف من تعسيل الميت بقطع اعصابه صب عليه الماء ، فان خيف بصاً يعم بالتراب بصفة تيمم لجسد العاقر بالرملة .
 وان كان صبياً له ثلاث سنين جاز للنساء تعسيله مجرداً ، وان كان الاكثر فبشائه .

وان كانت صبية لثلاث سنين غسلها الرجال الاحساب بثوبها ، ولاكثر من ذلك تدفن بلا غسل وان مات المسلم بين رجال ونساء مسلمين و رجل فقط غسله اولى الرجال به في الارث .
 وان مات بين نساء مسلمات وفيهن روحته او ذات محرمة كامه واحتة غسلته بثوبه .

وان لم يكن فيهن من ذكرنا وكان عنده رجال ذميون ، أمر النساء الذمي بالغسل وغسل المسلم وان لم يكونوا دفن بلا غسل .

وان ماتت المسلمة بين نساء مسلمات او رجال ونساء مسلمين غسلتها المسلمة وان ماتت بين رجال مسلمين فيهم روح او ذو محرم لها غسلها بثوبها ، وان لم يكن فيهم ذلك دفنت بلا غسل ، وروى (١) انهم يغسلون منها ما ليس بعورة بطن كعبها ثم وجهها ثم ظهر كعبها .

وان ماتت بين رجال مسلمين ونسوة ذميات امر لرجال النسوة بالغسل وتعسل المسلمة .

ويحذر للزوجين أن ينظر كل منهما الى الآخر بعد لموت سوى العورة .
 وانما يجب تعسيل المسلمين واطفالهم ومحابيتهم .

(١) الرسائل : الباب ٢٢ من ابواب غسل الميت الحديث ١

والعسل يشمل على الواجب والندب والمكروه والمحذور .
 ولواحب تنحية (١) الميت ، وعسله ثلاثة غسل على صفة غسل الجدة
 بلا وضوء ، وقيل لواحب واحد .
 وغسل الخارج من نجاسة منه فى شاء الغسل ، وتمم وكذا قبل التكفين
 ولا يعاد .

وتجريد من ثيابه الاعورته الا لعذر
 ويكره : الغسل تحت السماء مع القدرة .
 واسخان الماء له الا ليرد يخاف منه الغاسل .
 وعمرطه فى الثالثة
 وعمرط الحلى .
 وركوبه فى حال الغسل وبين رجليه .
 وادخال الماء مسامعه ، ومنخريه .
 وادخال ماء الغسل فى الكيف .
 ويحرم : قص شعره ، وتحليل ظفره ، وتزريق رأسه ولحيته ، وحقن شعره
 وكشف عورته ، واقعاده ونقصه ، وختانه - ويستحب ان يجعل فى كفه ماسقط
 من شعره وظهره .
 ويستحب : توحيه الى القلعة حال غسله كحالة الاحتضار ، واصافة قليل
 سدر الى الماء الاول ، ونصف مثقال من كافور الى الثانى ، وتنجيته بالحرص
 والسدر ، ولف حرقه على يد الغاسل الى الرد وطرحها داغله .
 وبوضيه من غير مضمضة واستنشاق .
 وتليين اصابعه اذ امسك والرفق به ، وغسل رأسه بسدر قد صر به بالماء
 فى اياه نظيف حتى رعاواشنان .

وغسل شق الراس الايمن من لحيه ووجهه ثم شقه لايسر في كل عسة .
وعسل موضع المجو ثلثا ، وتشبه غسل الاعضاء وتنايلها ، وتشبه الاعمال
وتثليتها على قول .

واكثر الماء عند حقويه ووركيه وتحت ابطيه . والدكرو لاستنهار عبد العسل
وان يقف على جابه الايمن .

وان يعمل وحد ويصب عليه احر ، ويعسل العسل يديه لى المرفقين كلما
فرغ من غسلة .

وفى جيب ثوب الميت وبرعه من سمن واكثر ثماء للعسل ، وروى (١)
انه ^{عليه السلام} امر غلياً ان يعمل به سبع قرب من شر عرس .

وعسل لاواى عبد الفراع من كل غسله ، وتحفيف لميت بثوب بعد غسله
ويعتمل العسل ثم يكمى ما لم يحف حادئاً به فينوصاً ثم يكفه
ويقرص بعد التكفين ما اصاب كفه من الخارج منه بالمقراض .
ودخان ماء العسل في حمرة حديدية ، ويجوز ادخاله في النالوعة .

ويطلى حكم الحباية والحبيص والنفاس بالموت ، وروى (٢) ابو بصير عن
احدهما في الجنب اذا مات قل : ليس عليه الاعسلة واحدة

وروى (٣) عمار الساطي عن ابي عبد الله ^{عليه السلام} سئل عن المرأة دامت في
نفسها كيف تعمل قال : مثل عمل الطاهر وكذلك للحائض وكذلك لحب اما
يعسل عسلاً واحداً فقط .

وروى (٤) عيص عن ابي عبد الله قل اذا مات الميت وهو حب غسل

(١) الوسائل الباب ٢٨ من ابواب غسل الميت

(٢) الوسائل الباب ٣١ من ابواب غسل الميت الحديث ٤

(٣) الوسائل الباب ٣١ من ابواب غسل الميت الحديث ٢

(٤) الوسائل الباب ٣١ من ابواب غسل الميت الحديث ٨

غسلاً واحداً ثم اغتسل بعد ذلك .

في التكفين

والواحد من الكفن ثلاثة أثواب : مشر ، وقميص ، و راروقيل : واحد
يصف به حشد الميت والسنة ان يكون فيها برد احمر .

ولا يجوز ان يكون من محص لا يرسم ويجوز ان يكون مبروحاً به ولا
يجعل له كم ابتداء ولازراً .

ويجوز تكفيمه في القميص ولا يقطع كفه ويقطع ررته .

ويسحب التكفين في الفطن الأبيض ، ويجوز في الكان وما جارت له صلاة
فيه .

ونصن لحوط ثلاثة عشر درهما وثنت درهم ، ونقص اربع مثاقيل ، واقبه
درهم ويجوز دونه ولا يحتفظ بالمسك .

ويسحب ان يضاف الى الثلاثة حرقه لشدة المعدين صولهما ثلاثة اذرع
ونصف في عرض شرالي شر ونصف ، وشدة الحقوين والوركين الى المعدين ،
واحراج رأسها من تحت رحله الى جانب اليمين وعمره في الموضع لدى ام
فيه الحرقه .

وحبرة يمنية غير مطردة بذهب او ابريسم .

وعمامة ليست من الكفن يصنع وسطها على رأسه ويشها بالدوير ويصنع طرفيها
على صدره بعد تحبيكه بها وترد للمرأة على ذلك حرقه لشدة ثديها الى صدرهما
ويشد ظهرها ، وازاراً ومقعة ليست من الكفن .

وكون لارار عريضاً يطلع من الصدر الى الساقين يوررها به

وسحق الكافور باليد ، ووضع على مساجده السعة ورد القميص عليه بعده .

وان يجعل معه حريد بين خصر وبين من النحل ، و لافس الحلاف و لافس

السدر ، والافم كان من رطب لشحر ، قد هما عظم الدراع ، ولا يجوز اليباس ، يصنع

احدهما مع جانبه الايمن يلصقها بحلته من ترقوته الى حيث بلغت ، ولاخرى مع
الايسر كذلك ما بين القميص والارار ، وروى (١) ان احداهما بترك من الركبتين
بعضاً بلى الساق وبعضاً بلى الفخذ والاخرى تحت ابطنه الايمن .
وقطع الكفن بغير حديد .

وحبابة الكفن مبرله ، ولايل الحيط بالريق ولا يقرب بمحوروان لم يوجد
حبرة ، قام مقامها لونه احرى وديكت على الحريدتين والحبرة ولاكفن والعمامة
الشهادتين واسماء الائمة ~~عليهم السلام~~ بالثوب او بالاصع ان لم توجد ، وان يؤخذ قدر
رطل من قطن ليحشى به ما يحاف حروح شيء منه ويكثر للمرأة منه .
ويحشى الدبر وقيل المراقبة بعد در « دريرة » على القطن وعرش الحبرة
على موضع ظاهر ودر دريرة عليها ثم الارار كذلك ثم القميص .
وعقد الكفن مما يلى رأسه ورجليه .

والمحرم ادامات فعل به كما يفعل بالحلال الا الكافور .

والزيادة على واجب الكفن وبذبه بدعة .

ويكره الكتابة بالسواد على الكفن ، والنكبين في المصروع والاسود ، و
جعل القطن في فيه الالحوف شيء منه ، وجعل الكافور في فيه وسمعه وبصره ،
وتعميمه بلا حنك .

واذا فرغ من ذلك حمل الى قبره .

والواجب دعه مسقل لقيلة ، والسنة ان يكون رحلاه شرقية ، رأسه عريياً
على جانبه الايمن .

ويستحب اعلام اهل ديه ليصلوا عليه ، وان يمشوا حلته او من جماعته
احتياراً ، وان يرموه بالابتداء بالايمن من مقدم سريره دور الربى حتى يرجع الى
المقدم من جانب الايسر ، والدعاء عند نظرها بالمأثور ووضع جارية الرجل عند

رجلي القبر والمرءة قدام القبر مما يلي القلة ، وحمله الى قبره في ثلاث دفعات ، وليكن النازل الولي او من يأمره حقيقاً من وراء الرجلين وخروجه كذلك وتراً او شعراً حاسر الرأس ، محلول الأزار ، يسله سلا داعياً عند رؤية القبر .

ويؤخذ الرجل من قبل رأسه من قبل رجلى القبر والمرءة عرساً و لاحقاً بهما لروح ، فان تعذر فدو المحرم فان تعذر فامرءة صالحة ، فان تعذرت فاحسب صالح ، ياخذ شخص من قبل كتفها و آخر يدخل يده تحت حقوبها .

ويحل عقد الكفن ويصع حده على التراب يكشف وجهه : ويجعل التربة

معه .

ويلحده قدماً يحل في الرجل منكباً ، والقبر قدر قامة او الى الثرقوة .

وليحمل الى بعض المشاهد .

ولفن عند وضعه في النحد وبحركه ويدعوله عند تشريح اللحد بالنس ، ون كان القبر بدأ فلا بأس بفرشه بساح او صفاة ، ويهبل عليه التراب الحاصرون بظهور كعهم بعد قص لثراب بالاصابع الا اذا لرحم ، وكذلك لا يبرل الى القبر الا الولد فانه يدخل والده بترابه ولا يبرله جنب ولا حنص ويسوى القبر ويربع ولا يسم ويحصت (١) ويصع بالماء في اربعة حواصه يبدأ بالرأس ، والفصل على وسطه ، ويضع اليد عليه حتى تؤثر فيه .

ويلقنه الولي او غيره جهاً بعد انصراف الناس عنه مستقبلاً وجهه فان

خاف لقنه سراً .

ويحور العربة قبل الدفن وبعده ، ولا يحور لطم الحد وجز لشعر ونهه ، ولا ناس بشق الثوب في موت لوالد والاح ، ولا يحل في موت لروحة والواد ويكره النياحة ووضع الرءاء في مصبة غيره ونزول القبر بلخمين ، ونقل لميت الى بلد آخر الا الى مشهد شريف ، وعربة الشابة لغير المحرم .

(١) التحصيب معناه يسط الحصباء وهي الحمى .

ويحرم نبشه بعد الدفن .

وروى رحصة في جوار دله الى بعض المشاهد سمعت مذاكرة .

واد مات ميت يعرفات فالافصل حمله الى الحرم ودعه .

ويبقى وضع الحداد والرداء لدى المصيبة ، ومن السنة عمل الطعام اليه لاشتغاله به .

ولا ينبغي الجلوس للمشيح حتى يوضع الميت في لحدده ثم لا بأس به

ولأناس ان يعشى قبر لرجل والمرء بالنوب .

ونهى النبي ﷺ عن القعود على القبر والصلاة عليه والساء عليه . (١)

ولا يركب المشيخ اذا رجع فلا بأس ، واد وضع يده على قبر المؤمن

فليقم مستظهره (٢) مستقبل القبة .

واد ادعى الى وليمة وحارة احباب الحدارة .

ويستحب اعداد الكهف وتحويده ، ويؤجر كلما نظر اليه .

ومن الامانة الا يحبر الدمل بما رأى .

ومن كهن ميا فكمما كساه الى يوم لقيامة ، ومن فتره فكمما بواه بيتاً

مواقاله .

(١) الوسائل ج ٢ الباب ٤٤ من ابواب الدفن الحديث ٢ .

(٢) هكذا في اكثر نسخ وهي نسخة واحدة «متظاهرة» والاصح هو لاول والمراد

ان يقف خلف الميت فيكون مستقبل القبة ولعله قال يستظهره : يريد منه ان يظلم ظهر الميت اى يقف عند ظهره ويستقبل القبة .

ويحمل ان يكون المراد ان يقيم ظهره ودله اليه يشير خبر عبد الرحمن حيث سأل الصادق عليه السلام : «كيف اصنع يدي على قور المؤمن ؟ فاشار بيده الى الارض ووصفها عليه ورعها وهو مقابى القبة» حيث ان الظاهر ان الامام وضع يده على القبر دائماً لاجلها ، وهو يتحقق ما قامه الظاهر (لاحظ : الوسائل الباب ٣٣ من ابواب الدفن ، الحديث ٥) والله العالم بالمراد .

ويكره تعميل المحالف ، فان اضطر غسّله غسلهم ولم يقربه جرادة
ويكره الضحك بين القبور.

وليس من السنة القيام عند مرور الجنازة .

ولا بأس بتكفين الميت وتجهيزه وتحيطه من الركاء ، فان حرمة بدن
المؤمن ميتاً كحرمة حياً .

وان تده شخص بكفن آخر وعليه دين لم يقض بهديه ، واصلح به ورثة شابههم .

ولا بد من ميتان فى قبر الا لصورة ، ولا يحمل ميتان على جارية واحد .

واما لصلاة عليه فسندكر فى باب الصلاة ان شاء الله .

كتاب الصلاة

باب : اعدادها واقسامها

الصلاة ضربان : فرض ونفل .

والفرض . لصلوات الخمس وهي سبع عشرة ركعة في الحضر : الظهر والعصر اربع اربع تشهدين وتسليم بعد تشهد الاحير ، والمغرب ثلاث ، بتشهدين وتسليم ، والعشاء الاحره كالظهر ، ولعدة ركعات تشهد وتسليم والمغرب لموجب لنقص يسقط من الرباعيات بعضها .

وصلاة الجمعة ركعتان .

وصلاة الايات عشر ركعات بأربع سجادات وتشهد واحد وتسليم

وصلاة العيدين ركعتان .

وصلاة طواف الفرض كالعادة .

وصلاة الجنائز .

والدغل موقف في اليوم والليلة : وهو اربع وثلاثون ركعة في الحضر .

بارول ست عشرة ركعة ، ثمان قبل الظهر وثمان بعدها .

واربع بعد المغرب .

وركعات من جلوس بعد العشاء الاحره وتسمى لوتيرة ، ولا شئت من قيام .

وثلاث عشره ركعة صلاة الليل ، وكل من دلت ركعتان بتسليم الا المعردة

وهي الحادية عشرة من صلاة الليل ، فانها واحدة تشهد وتسلم .
ويراد في نوافل الجمعة اربع ركعات ، وروى (١) وركعتان بعد العصر .
ويسقط السفر المعين نوافل النهار والوثيرة على قول .
والنفل غير الموقت : صريان ، مجمل ومفصل .
فالمفصل منه ما شرع عند اسباب ، او افعال ، أو اوقات ، أولاً لشيء من ذلك :

والاول : اعادة مثل العرس في جماعة من صلاة مفرداً ، واعادة صلاة الكسوف ولم يحل الفرس ، وصلاة الحاجة والاستحارة والاستسقاء .
والثاني : كصلاة طواف النفل وصلاة الزيرة .
والثالث : التأخر في اللبالي والايام كنافلة شهر رمضان ، ولبنة الحصة وشبهها .
والرابع : كصلاة النبي ﷺ ، وعلى من ابي طالب عليه السلام ، وعطمة وجعفر بن ابي طالب عليهما السلام .

ولمجمل ما تطوع به لسان فليستكثر منه فان الصلاة خير موضوع .
باب اوقات الصلاة :

فعل الصلاة في وقتها أداءاً ، وأول الوقت أفضله .
ولا يحور الصلاة قبل دخول وقتها ، فان طل دخولها فصلى ثم دخل وقتها قبل فراغها منها أتمها ، وإن فرغ ولم يدخل أعادها .
وبعد خروج وقتها تكون قضاءً .

وأول وقت الظهر وأدائها وقت دلك الشمس وهو ميلها ، فانها اذا طلعت كان ظل الشخص طويلاً وكلما ارتفعت نقص ، فاذا استوت انتهى النقص ، فاذا مالت زاد النقص فهو رواها فتقدره (٢) ، ثم تنصر عنه ثم ان رأيت نقص فيها لم

(١) الوسائل ج ٥ ص ٢٣ الحديث ٥٠

(٢) اي تعلم مقداره والظاهر انه قلنس مره بين اول امير ان تحييص لروا ثم رشح الى كيفية عمله خارجاً .

ترل وان راد فقد زالت .

وروى (١) ويس توحه الى تركن العرقى يستقبل القسة ودا كانت الشمس

على حاجبه الايمن حرف زوالها .

ودكر ان علامته بمكة فن انتهاء طول النهار ستة وعشرين يوماً وبعده بمثلها

ظهور لقي .

ووقت لفصل فيها لى ان يصير حل كن شىء مثله .

ووقت لعصر عند الفراع من الظهر ، وآخروقت بعصل فيها الى ان يصير

ظل كل شىء مثليه .

ووقت المغرب عيبوة الحمراء المشرقة . يحصى منه قد رفعها ، ثم يشترك

المغرب و لعشاء فى الوقت لى ثلث اثنى ، وروى (٢) لى نصفه ، وروى (٣) الى

بمجر ، ووقت الفصلى فى المغرب الى دهاب الشفق لاحمر المغربى وفى العشاء

بعد ذهابه .

فأما وقت الجوارى و لاداء ودى العدر فيشارك ابظهران بعد الاحتصاص لى

قبل المغرب بقدر فعل العصر .

وروى (٤) فى المغرب الى دسح الليل .

واشترك العثاين بعد احتصاص المغرب لى فل نصف ليل بقدر لعشاء

الاحرة .

(١) الميسوط - المجلد الاول - ص ٧٢

(٢) الواسط ح ١٣ - ليات ١ من ابواب المواقيت لحديث ٤ و ليات ١٧ منها .

(٣) ابوسائل ح ١٣ - ليات ٦٢ من ابواب المواقيت لحديث ٤ و ليات ١٠ من

مواقيت الحديث ٩ و ح ٢ - ليات ٤٩ من ابواب الحيص . لحديث ١٠ و ١١ و ١٢

(٤) الواسط ح ٣ - ليات ١٧ من المواقيت ح ١٤ و باب ١٩ منها الحديث

ووقت بعده طلوع الفجر لمنظير فى الافق وآجره الى قبل طلوع شمس
تقدر فعلها .

ومن أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها ،

وان صلى لعصر قبل الظهر ناسياً فى وقت لاشتراك الحزأت .

و لعذر : السهر والمرص و لمطر وشغل يصير تركه ذنبه أو ديبه .

و اذا ظهرت الخائض أو النساء أو اساق لمجوس أو بلغ لصى وقد بقى

من الوقت قدر بظهرة وصلاة ركعة وجبت عليه .

و اذا بلغ فى حلال الصلاة و لوقت باق ، وحب عليه قطعها واستشاف طهارة

وصلاة لان ما فعله لم يكن واحداً ولا تحزى عن الواجب .

والصلاة الوسطى صلاة الظهر .

و اد ادرك من اول لوقت قدر بظهور و لصلاة ثم رال عقله او حاص ثم

عقل وظهرت كان عليه القضاء ، وان لم يدرك ذلك ولا قضاء .

والاعمى والمجوس يرجعان فى الوقت الى من يظان صدقه ، فان بان لهما

الهما صلى قبل الوقت اعادة ، وان كان بعده لم يعيد ، وان صليسا من غير سؤال

وامارة اعادة وان اصابا الوقت .

والمسمر و لمختار لا يرجع الى غيره بل ينحققه بنفسه ، فان رجع الى غيره

مع التمكن عاد .

فان غمت السماء لم يصل حتى يقع فى نفسه دخول الوقت .

ودوالعذر والمحرر سواء فى امتداد الوقت .

وست يصلين على كل حال الا بعد نصيب وقت الفريضة لحاصرة . فائب

الفرص وصلاة لكسوف والحدرة والاحرام والطواف وتحية المسجد .

ويصلى ثلث ثلث المراتبة فى كل وقت ، لا بعد دخول وقت الفرص .

ويكره لانتداء بالواصل بعد العداة والعصر وعند طلوع الشمس وغروبها

وقيامها نصف النهار الاركتى روال يوم الجمعة .

ووقت نوافل الزوال ما بين الزول الى قبل مضي وقت المختار بقدر لغرض فان لم يصل فيه قضاها .

وباقية لعصر بعد الغراع من الظهر الى قبل مضي وقت المختار بقدر لعصر ولا يفعل قبل الزوال الا يوم الجمعة .

وباقية المغرب بعدها ، والوثيرة بعد العشاء الى حروح وقتها ، وصلاته ليل بعد انتصافه الى الفجر الثاني .

ولا يقدم قبل ذلك الا للمريض او شيخ ، او شاب يعطه نوم ، او مسافر ، وتركها وقضاؤها من العدا فصل . وركعتا المغرب من صلاة الليل يصلى معها وان لم يطلع المغرب الاول الى طلوع الحمرة المشرقية ويقضى من النوافل لمرتبة الفائت ليلا ، بهاراً وبه اراً ، ليلا ، ولا تأس بالانراد بالظهر يسيراً في بلد شديد (١) الحر لمن يصلى جماعة ، ولا مانع من قضاء ثلث الغرائض لا يصيق وقت الحاضرة .

باب القبلة :

استقبلها على صروب : و جب وبند ومكروه ومحذور .

فلاول : للصلاوات ، ولسمع حطمة الجمعة ، ولدايخ ، ودق الموتى .

ولثاني : حال الدعاء ، ووقوف المحصوم بين يدي الحاكم ، وعدا اختصار

الموتى وعسلهم ، ورياره قبر المؤمن ، ولاعدل الحح سوى جمره العقبة .

والثالث : حالة الجماع

والرابع : حالة البول والعائط .

واستدبارها كهذه القسمة : فلاول ، في حطمة الجمعة والعيدى . والثاني

للحاكم حال لحكم ، ولرمى جمره لعقة ، ولريارة الحجج والجحر . والثالث :

حالة الجماع . والرابع : حالة البول والعائط .

(١) الوسائل - الباب ٨ من ابواب المواقيت - الحديث ٦٥٥ ومنهما يظهر معنى لا يراد

وروى (١) ابن عقدة بسنده عن حمفر بن محمد رضي الله عنه : لبث قلة لاهل المسجد ، والمسجد قلة لاهل الحرم ، والحرم قلة للناس جميعاً .

وتوجه الناس من اهل العراق والشرق الى الركن العرقى ، واهل الشام الى لركن الشامي ، واهل العرب الى الركن العربي ، واهل اليمن الى اليماني وعلامات لعرقين اربع . الجدى ، والفجر ، والشفق ، وعين الشمس : ووجدى لهم على المنكب الايسر ، والفجر محساد للمكعب الايسر ، ولشق محاذ للمكعب الايمن وعين الشمس عند الرول على الحاحب الايمن .

فان فقد هذه الامارات صلى الصلاة الواحدة الى اربع جهات ، وان اضطر فالى جهة شاء . وحاصر الحرم بعرف لقله مشاهدة ، والعائت يحصر الموجب للعلم ، او بان يصب من ثمت عصمته قبله ، او يعلم انه صلى الى جهة او بالامارات المذكورة .

ويستحب للمراقبين والمشرقين ان يتياسروا قليلا . وروى (٢) ان سب ذلك ان المحر لم ير من السماء سطع نوره ذات اليسار ثمانية اميل وذات اليمين اربعة . وليس على غيرهم ذلك .

وان صلى بمرة ثم بان انه اخطأ القلة فان كان الوقت باقياً أعادوا حرج لم يقدر ، وقبل : يعيد في الاستدبار بكل حال .

والاعمى يقلد غيره فيها .

وإذا كان جماعة فكل واحد القلة في غير جهة الآخر لم يقدر بعضهم بعض ، فان تعق بعضهم على قلة استحب لهم الائتمام .

وان كان الامام خطأهم أنحرف وبنوا الامراء ، فان بان لبعضهم نوى الانفراد وانحرف فان صلى الاعمى من غير مسئلة تحميماً أعادها وان اصاب القلة ، وإذا احمره

(١) الوسائل ج ٣ الباب ٣ من ابواب القبله الحديث ٣

(٢) الوسائل ج ٣ الباب ٤ من ابواب القبله الحديث ٢

شخص ان القلة هنا فصلى ثم احبره آخر محلا فعمل بقول اوئقهما عدده وان تساويا آتئها .

وان كان فرصهم الصلاة الى اربع جهات جار لهم الاثناسم فيها .
ومن كان عالماً بادلة القبلة ثم اشتبه عليه لا يقدر غيره في جهة بل يصلى
لى لاربع ، والاعمى اذا لم يجد من يفقده فكذلك .
واذا صلى الانسان الى جهة ثم بان ان القلة في خلافها انحرف ، وان صلى
بصلاته اعمى (١) انحرف ايضاً ، واذا فرغ منها ثم بان حطاه وقد صلى معه اعمى
اعاد كما عاد

ولا يرجع الاعمى الى قول كافر او فسق ، واذا قلد الاعمى غيره ثم انصر
فعرها صحيحة بنى وان شك واحتاح الى تأمل كثير اسانفها .

ويجب استقبال القلة في الركن والسواقل ، ويجوز في السور صلاة لدلة
على الراحة . وان حرج عن القلة بعد احرمه بها فلاناس ، ويستقبل باول صلاة
المطاردة والمسائف في الفريضة ثم لا يزال بعد .

وراكب السفينة يستقبل القبلة فان دارت السفينة دار الى القبلة في تعرض
ورحس له الا يدور في العمل وان حاف لم يدور

ويجوز صلاة العمل ماشياً يستقبل القبلة باولها ثم لا يزال بعد .

ولا يجوز الفريضة من المحسن والندر والحجارة او صلاة الطواف وكسوف
ولعيد على الراحة محترماً . ويجوز ذلك في النافذة في المحصر وغيره احتياطاً .
وتكره صلاة تعرض في الكعبة ، ويستحب فيها العمل ، ولصلاة على سطح
الكعبة لا تجوز الا للمضطر .

فان اضطر روى اصحاباً انه يستلقى على قعاه ويصلى الى البيت المعمور (٢)

(١) اي اقتدى بصلاته .

(٢) لوسائل ح ٣ الباب ١٩ من ابواب القبلة الحديث ٢ .

ولو فرضنا حراب حذار الكعبة صلى في عرصتها وكلها قلعة فان وقف على طرفها وبين يديه شيء منها ، والالم تحجر صلاته .

وان صلى فيها جماعة حازمالم يحسن طهره على وجه الامم فان جعل طهره الى طهره حار ، وان جمع حولها سدا رواه ، كذا فعل النبي عليه الصلاة والسلام والباس بعده والله عليم قدير .

باب ستر العورة وما يحوز الصلاة فيه من الساتر وعليه من مكان ، وما يسجد عليه :

عورة الرجل قلبه وهو القصيب والاشان وذيبره ويجب سترهما ويستحب ستر الركبة وما بينها وبين السرة .

والمرأة عورة الا وحيها وكفها ومظهر قدميها ورأس الصبية والامة ، وستره افضل فان عتق بصفها وجب ستره ، وان اعقت في الصلاة استترت واتمت وان احتاجت الى فعل كثير قطعها .

وام لولد والمدرسة والمكتبة التي لم يعتق منها شيء كالامة .
وستر العورة شرط في صحة الصلاة مع الفسوخ ، فان انكشف العورة او بعضها في الصلاة عمداً بطلت .

ويستحب التسرول والنعمم وتردى والملحك وبريح طيبة وفي ثياب جيدة وصعيقة بيض ، اي صحبة ولا بأس بالكماء والحفيم والعمامة السود .

وتحوز الصلاة في كل ساتر الا المعصوب ، ولا يرسم المحصن للرجل ولا يلبس به للنساء ، وتركه في الصلاة افضل لهن ، فان لم يكن محصناً بان يكون سداً او لحمته قطعاً او كناناً دونه او اكثر منه او رده او غلمه او كان مكفوفاً به فلا بأس وان حيط به لم يخلله ، وان كان في حال الحرب حار في الدرع لمحصن . والا الوبر والشعر والصوف بما لا يؤكل لحمه وجلده ، وحده المبتة ولو دبع .
وان صلى في شيء من ذلك باعزاده او مع غيره غطت صلاته .

وقد رخص الصلاة في حلد الحر ووبره الحالم من وبر الثعلب والاربع
وعبرهما مما لا يؤكل لحمه .

وفي السجاب لانه دابة لا تاكل اللحم وفي لحواصل ، فان اضطر به تقية
جار فيما حرم .

وبكره الصلاة في سواد ثياب عدا ما تقدم ، وفي ثوب ممثل ومصور وشعر
وثوب كن فوق وبر الارانب والثعالب او تحته ولم يعلق فيه من الورى شيء .

ون لم يحد ثوباً ووحيد طيباً و ورقاً يستره العورة فعن وصلي ، فان
لم يحد صلي عربياً وان اعاره غيره ثوبا او وهه ، وجب قوله ، ويحور ان يصلي
دقيق الرقة في قميص واسع الحيب ، محلول الارز ، ورره ، وجعل ثوبه تحته
اقص .

وجلد الا يؤكل لحمه ، اذا دكى ودبع ، نس في غير الصلاة ، وهو طاهر
وحلد اميتة لا يظهر بالدباغ . وكذا ثوب حلد الكنب والحبرير .

واذا صلى في ثوب عبره ، ثم احمره به كان نجسا ، لم يعد صلاته .
واذا رى في ثوب مصل دما ، لم يؤدبه حتى يصرف . ويشترى الجلد
من سوق المسلمين لامن يعلم انه يستحل حرامه .

وتكره الصلاة في قباء مشدود الا في حال الحرب ، ولانحل الامرار في الصلاة .
وفي لثام ونقاب للمرأة . وفي حديد مشهور ، كالسكين ولسيف ، ولا بأس
بهما ، في غمد وقراب ، وكذا المعنّاح والدرهم الاسود ، وفي حلال ذات صوت
للرأة ، وفي خاتم حديد وخاتم فيه تمثال لهما .

وبكره الأترار فوق القميص . و لتحافه بالارار يدخل طرفه من تحت يده
ويجعلهما على مكب واحد فعل اليهود ، وذوالسراويل وحده يجعل حلا او حيطا
على عنقه .

ولانحور الصلاة في الشمشك ، والعمل السدي ، والسة في العربية ، ويحور

في الحفبين و لحر موفين (١) لهما ساق ، ولاترك الامام الرداء مع المكة .
وتكره الصلاة في الثوب المصنوع المشع ، والممصفر ، والمصرح (٢)
بالزعفران ، وان يأمن بالسيف الاحال الحرب .

ولايجوز الصلاة في ثياب عملها الكفار ، او استعيرت من منحل لمسكر حتى
تعمل ، ويجوز صلاته وفي كمة طائر (٣) ، ولايجوز الصلاة في ثكة ، وقلادة
عملنا من وبر مما لا يؤكل لحمه ، ومن حرير محصن .

وسأل على بن جعفر احاه موسى عليه السلام عن فراش حرير ، ومنه من لديباح ،
ومصلى حرير ومثله من الديباح ، يصلح للرجال اليوم عليه والتكئة والصلاة عليه
قال يفرشه ويقوم عليه ، ولايسجد عليه (٤) وتكره الصلاة والتماثيل فداه لا ان
يعطيها ولا أسسها بمبسه وبساره وخلعه وتحتة وفوق رأسه ، وان غير الصورة في
الثوب فلا بأس .

وبكره الاقتماط (٥) ، وكان سيد لهذين على بن الحسين عليهما السلام
يسع ثياب الشتاء عند الصيف ويتصدق بشمها ويقول ابي لا استحي ان أكل ثمن
ثوب قد عبثت الله فيه (٦) .

وسأل على بن جعفر احاه موسى عليه السلام عن الرجل يكون به الثمالول (٧) ،
او الجرح ، هل يصلح له ان يقطع الثمالول وهو في صلاته ، او يشف بعض لحمه

(١) الجرموق حف واسع فتسربس فوق الحف كذا في مجمع البحرين

(٢) المصرح المصنوع بحمرة

(٣) الوسائل - لباس ٦٠ من ابواب لباس المصلى - الحديث ١

(٤) الوسائل - لباس ١٥ من ابواب لباس المصلى - الحديث ١

(٥) الاقتماط : اتسم بدون الحنك

(٦) الوسائل الباب ١٠ من ابواب لباس المصلى - الحديث ١٣

(٧) هو الحية تظهر في الجلد كالحمصة فما دونها .

من ذلك الحرح ، فقال ان لم تتحوف ان يسيل الدم فلا بأس ، وان تحوف ان يسيل الدم فلا يفعله (١) ، ويجوز الصلاة في حرق الحصاب الطاهرة . ويستحب الصلاة في المساجد ، والمشاهد وفضلها مسجد الله ورسوله ﷺ .

ولا يجوز في المعصوب مع الاحتيار ، والصلاة باطله ولا بأس بها للحناف على نفسه من لحروح منها ، ولا بأس بها في نصحاري ولساتين ولمس دحل ملك غيره بغير اذنه ، وعلم من شاهد حاله الاذن ، وان دخل باده ثم امره بالحروح وبهاه عن المقام فلم يفعل وصلى ، بطلت صلاته ، وان احتذى لحروح وصلى في طريقه لم يصح ، وان تصبى الوقت فقد قتل : نصح .

وتكره الصلاة في وادي صحناك ، ووادي الشقرة والسداهودت الصلاة (٢) وبين لقصور ، وان كان القر حبه جار ، وان كان يمينه و يساره ، وبسهم عشر ادرع ، او سائر فلا بأس ، ولا يجوز على انقر نفسه .

وتكره في ارض الرمل ، و نصح ومواطن الامل ، وقرى المل ، وجوف الوادي ، وحدة الطريق ، والحمام ، ولا تطل الصلاة في شئ من ذلك ويستحب ان يجعل يمينه وبين ما يديه ساترا عمرة ، او كومة من تراب ، وان لم يجد حط في الارض بين يديه . ولا يقطع الصلاة ما مر به .

وتكره الصلاة في بيت فيه مجوسي ، ولا ناس بها في بيت فيه يهودي ، او نصراني ، وفي مريض العم والطوهر بين الحواد (٣) ، وفي لبس والكديس

(١) الوسائل الباب ٦٣ من ابواب النجاسات .

(٢) ضجنان : جبل بناحية مكة .

وادي الشقرة : بضم الشين وسكون القاف موضع في طريق مكة .

السداه : موضع بين مكة والمدينة على مئ من ذي الحلة نحو مكة

ذات الصلاص : موضع تحف في طريق مكة .

(٣) ابوسائل ، الباب ١٩ من ابواب مكان المصلي ، الحديث ٢- و لظواهر اشراف

الارض و لجو د جمع للجافة

وتكره في بيوت المحروس ، فان فعل رشه بالماء وصلى بعد الحفاف ويصلي في ارض وحل وحوس الماء بماء ، ولا سجود في ارض الثلج يرش فوقه ما يسجد عليه ان وحده والادفة ، وسجد عليه ، وتكره الصلاة في بيت لمار ، و يصلي وفي قلبه نار في محمرة ، او قديل وشبهه ، او سيف محرد محمراً ، وفي موضع يبر (١) حائط قبته من بول ، او قدر ، وان يكون بين يديه مصحف مفتوح ، او قرطاس مكتوب لثلاث يشمله ، والمرأة يعقد على ناصيتها او سحبت (٢) ، وحير مسحها بست ، وهو لها افضل من الصفة ، والصفة افضل من صحن اذار ، وصحن اذار افضل من سطح البيت ، وتكره صلاتها على سطح غير محمر ، وان يصلي عطلاً (٣) ولا بأس ان يصلي ارحل و امرأة تصلي حلقه ، او دامه وعن يمينه وشماله ، وهي لا تصلي ، و بينهما عشر درع ، وقدر ذراع ، و شر من كل جانب ، ويكره بدون ذلك .

وروي الحسن بن محبوب عن مصادف عن ابي عبد الله ع ، في رجل صلى صلاة فريضة وهو معفوف الشعر ، ول : بعد صلاته (٤) ، ولا يجوز لسجود بالجهة لا على الارض ، او ما استه الارض الا ما اكل ، اولس ، ويعتبر فيه وفي الثياب ، والمكركن يكون مملوكاً ، و مأدوماً فيه ، و ان يكون طاعراً ، فما لوقوف على ثوب ، و مكان يجس ، لا يتعدى الى المصلي ، فلا بأس ، والشره عنه افضل .

ولا يجوز السجود على المعادن على اختلافها .

ويجوز ان يسجد على الثوب في الارض الرمضاء (٥) وارض مظلمة لا يامن

(١) قال في مجمع البحرين: ينزح على منها من التز

(٢) جامع حديث الشيعة المجلد ٥ ، ليا ٣ من كعبة الصلاة ، الحديث ٢

(٣) عطلاً - بضمين: هذان الحلق .

(٤) لومانل ، ليا ٣٦ من ابواب لبس المصلي ، و لكن في الكافي مقص

الشعر وفي التهذيب كما في المتن .

(٥) الرمضاء : شدة الحر

فيها العقر ، و شهبها ، و عند النخلة ، و عند حصوله في مكان قدر ، و لا يقدر على غيره .

ويحور على الحص ، والاحر ، والحشب ، والزحاح ، والصهروح (١) والرماد .

وبكره على الفرطاس المكتوب ، و اذا حاف الرمضاء ولا توب معه ، سجد على كفه (٢) ، و لا يسجد على قبر وقبر ، فان اضطر عطه بما يسجد عليه من لم يكن معه سجد عليه ، والحمرة (٣) المعمولة بالسيور (٤) الطاهرة ، يقع عليها الجبهة لا يسجد عليها .

والسنة : السجود على الارض للحر (٥) وما بين قصص الشعر الى طرف الارب ، مسجد ، ما وقع منه على لارض احراء ، وعن هل لبيت عليهم السلام (٦) لاس عيب ما يكون ويلسود . فاحب لله ان يسجد له على ما لا يعذونه . ويستحب السجود على التربة الحسينية والله اعلم .

(١) صهريج الحوض : طلاء بالمصاويج .

(٢) وفي نسخة (على كفه)

(٣) لحره بالشم سجاده صغيرة تعمل من سعف النخل وترمل بالحيوط (كما في مجمع البحرين) ولم يرد المصنف قدس سره ، هذا ليعني من مراده التي تعمل من الجلود كمدكر .

(٤) القطعة من الجلد

(٥) جامع احاديث شعبة : الباب ١٠ في سجود ، الحديث ١٠ ١٣٩ و وسائل

الشيعة : الباب ١٧ - من ابواب ما يسجد عليه ، الحديث ١ - ٤ -

(٦) ابوسائل : الباب ١ - من ابواب ما يسجد عليه ، الحديث ١ -

باب الاذان والاقامة

الاطهر ان فصولهما خمس وثلاثون : الاذن ثمانية عشر والاقامة سعة عشر
فصول لادن اربع تكبيرات ، ثم الاقرار بالتوحيد مرتين ، ثم دليبي ^{بالحسين} مرتين
ثم ندعا الى الصلاة دفعتين ، ثم الى العلاج كذلك ، ثم الى حير العمل مثله ، ثم
يكبر مرتين ، ثم يهمل مرتين .

ومثله الاقامة : يسقط من اولها التكبير مرتين ، ويراد بدله «قد قامت الصلاة»
بعد «حي على خير عمل» مرتين ، ثم يسقط من آخرها التهلل مرة واحدة ، وهما
مسودون في المرائض الخمس .

وصلاة الجمعة ، والقضاء ، والاداء سواء وان اذن واقم الاولى ، و اقام لما
بقي من القضاء جرد ، وهما بدعة لما عدا ذلك ، وفي الجماعة اشد ندب وفيما جهر
فيه كذلك ، وآكدها المعرب والعداء لانهما لا ينفصران .

و يحور في السعر الاقتصار على مرة مرة ، و يجمع عرفات بين الطهرين
بادان واحد ، واقمتين ، وكذا بين المعرب والعشاء بمزدله ، ويوم الجمعة بين الجمعة
و العصر كذلك ، وقيل : وبين لظهر والعصر يوم الجمعة كذلك .
و تكرار الشهادتين في الاذن ، و هو الترجيع ، ليس بسنة ، وان اراد نسيه
غيره جاز .

و الثوب و هو قول : الصلاة خير من النوم ، يدعه في العداة والعشاء
الاحرة .

ويستحب ان يأبى بهما منطهرا ، ومستقبل القبلة واقفا لاراكأ ، غير متكلم حلالهما
مرتين للادان حدراً للاقامة ، واحداً على اواخر فصولهما رفعاً لصوته
وفي الاقامة اشد ، وتعاد الاقامة من الكلام ، دون الاذان ولو اعرب (١) لم
يطل حكمه .

(١) اي اواخر الفصول مع الوصل .

ولا اذان على النساء، ولو سمعته احياناً كان حساً، ويجزئها ان تكبر و تشهد
 ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله .

ويستحب لسمع لاذن ان يكون مثله ، الا ان يكون في صلاة ، فانه لا يقول
 حتى على الصلاة وشبهه ، وان قل لاحول ولا فوه الا بالله ولا بأس ، وان كان في
 غير صلاة، يتكلم ويقرء لقرآن ، قطع وقال كما يقول المؤذن ، ويكره الكلام
 بين الأذان والاقامة في صلاة العداة .

ويستحب الفصل بين الأذان والاقامة ، بجلسة او سجدة ، اودعاء ، وخطوة
 او صلاة ركعتين ، والحسنة والنسي (١) و لحظوه في المغرب ، لصيق وقتها ، ويسعى
 ان يكون المؤذن دلياً ، عارفاً ، بالاهوت ، معصداً ، لحروف ، حسن الصوت عالية
 فان كان اعمى وله من سمعه ويعرفه حار .

ويحور اذن نصي ، وان تشاور في الأذان قرع بينهم ، ويجوز ان يكون
 المؤذن اكثر من واحد .

ولا يحور ان يأخذ على لاذن ، والصلاة بالناس اخره ، ولا بأس ان يرقى
 من باب المد ، و لاقامة الفصل من الأذان ، فقد كان «وعد الله عليه لسلام» يقيم
 ويؤذن غيرة (٢) . واذ اذن واقم ليصلي وحده ، ثم جاء من صلى جماعة اعادهما
 واذ صلى في المسجد جماعة ثم جاء قوم آخرون ، اقاموا لاذن والاقامة ، اذا
 لم ينقص الصلوة ، وان انقصت ، ادوا واقموا . وان حدث في الأذان والاقامة
 تظهر وينى .

ومن صلى حلف من لا يقضى به ، اذن لنفسه واقام ، وبكفيه موقع منهما اذا
 كان ممن يقضى به (٣) و اذا دخل لمسجد وفيه من لا يقضى به ، وخاف فوت

(١) الوسائل - ابواب الأذان - الباب ١١ - الحديث ٧ -

(٢) الوسائل - الباب ٣١ من ابواب الأذان والاقامة - الحديث ١

(٣) وفي نسخة (يقتل به)

الصلاة بالاشتغال بالأذان والاقامة اقتصر على التكبيرتين ، وقد قدمت الصلاة ، وروى انه يقول حي على خير العمل دفعين (١) لانه تركه . ورفع الصوت بالأذان (٢) في المنزل ، يهمل الامراض ، ويسمى الولد ، على ما روى (٣) والمروى في شد الاحبار من قول : ان عليا ولي الله وآل محمد خير البرية ليس بمعمول عليه (٤) ، وادان قد قامت الصلاة قام الناس عنى رحيم ، فان حصر امامهم والا قدموا غيره ، وكره الكلام الا ان يكون الجماعة من شئ (٥) فلا بأس ان يقال لشخص تقدم .

ويكره ان يلتوي في الأذان عن القلة وادان ثم ارتد اقم غيره وان نام في حلالهما او اعمى عليه ثم افاق سمى عليه . ومن تعمد ترك الأذان وصلى جاز له ان يرجع للمؤذن ما لم يرجع من ركع لم يرجع فان سبه لم يرجع بكل حال .

وروى (٦) ذكر ياس آدم قال قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام جعلت فداك كنت في صلاتي فذكرت في الركعة الثانية وانا في المراتة ، ابي لم اقم ، فكيف اصنع ، قل : امسكت موضع قرائت ، وقل قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ، ثم ص في قرائتك وصلاتك ، وقد تمت صلاتك

وليس الادان في لسانه بسنة ، وقد ادان النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الارض ، ومن السنة وضع الاصبعين في الاذنين .

وليس من السنة ان يكون المؤذن من سبب مخصوص .

(١) راجع المبسوط - ج ١ - ص ٩٩

(٢) وفي نسخة في الادان والاقامة

(٣) الوسائل ج ٣ ابواب الادان والاقامة - الباب ١٨ - الحديث ١

(٤) المبسوط - ج ١ - ص ٩٩

(٥) الوسائل - الباب ١٠ من ابواب الادان والاقامة - الحديث ٧

(٦) الوسائل ابواب الادان والاقامة - الباب ٢٩ - الحديث ٦

و الترتيب في الاداء والاقامة واجب ، ولايجز ان يؤذن قبل دخول الوقت الا في العادة ، فيجوز الاداء خاصة قبل دخول الوقت ، ولا بد من اعدته بعده .

وقد روى ان الاداء و اقامة سبعة وثلاثون فصلاً (١) ، بان يجعل وللاقامة كاول الاداء ، وروى (٢) انهما ثمانية وثلاثون فصلاً ، بان يقال لا اله الا الله مرتين آخر الاقامة مع ذلك ، وروى (٣) انهما اثنا واربعون فصلاً ، بان يجعل مع ذلك آخر الاذان والاقامة كاول الاداء .

«باب كيفية الصلاة» .

الصلاة تحوى على الفعل ، والركن ، والكيفية ، ولكن منها صريحت . واجب وبد .

والفعل الواجب صريحت : ركن ، وغير ركن ، ولركن : القيام مع السكينة ، والنية ، وتكبيرة الاحرام والركوع ، والسجدة معاً في الركعتين الاولى ، وذلك المغرب .

وعبر الركن : قرئة الحمد وسورة معها في الفرض للمتمكن لمحتار ، وتسبيح الركوع والسجود ، ورفع الرأس مهما ، وقراءة الحمد او تسبيح في اثولت والروابع ، وحلقة الفصل والحلوس ولشهادتين ، ولصلاة على النبي ﷺ والتسليم ، وبه يتحلل منها .

ولا يطل الصلاة بترك غير الركن سهواً ، وتبطل بتركه عمداً . والبد من الافعال ، الدعاء بالاثور بعد الاقامة ، والموجه بست تكبيرات ، وثلاثة ادعية

(١) الوسائل - باب ١٩ من ابواب الاداء والاقامة - الحديث ٢٠ و ٢٤

(٢) الوسائل ابواب الاداء والاقامة الباب ١٩ الحديث ٢١

(٣) الوسائل ابواب الاداء والاقامة الباب ١٩ الحديث ٢٢

في العرائض وفي أول ركعات الروال وأول ركعات المغرب والوترية وأول صلاة الليل والوتر وركعتي الاحرام وتكبير الركوع والسجود ، وتكسر الرفع من السجود ، وتكبير القنوت في الثوابي ، والمعوذ قبل قراءة الحمد ، ورفع اليدين مع التكبيرات ، والريادة من المسح والدعاء في الركوع ، والسجود على تسبيحه واحدة ، والسمع عند الرفع من الركوع ، ولدعاء بعده ، والدعاء بين السجدين والأرغام بالألف فيهما ، وحلقة لاستراحة إن تركها من الحدة ، ونظر إلى موضع سجوده قائماً ، وإلى بين رجليه راكعاً ، أو معصاً عنقه ، وإلى طرف يده ساجداً وإلى حجره حالماً ، وإلى بطن راحيه قائماً ، والقنوت في كل ثابئة ، وفي المفردة من صلاة الليل ، ومحل قبل الركوع وبعد قنوته ، ويريد في أول ركعتي الجمعة قنوا قبل الركوع ، ولدعاء فيه بالمأثور أو بما سنع . ووضع يديه على فخديه محاذياً عين ركبيه قائماً ، وعلى ركبتيه راكعاً ، ويدعاء أدنيه ساجداً ، وعلى فخديه حالماً وحيال وجهه قائماً ويلقي لأرض يديه مهوياً إلى السجود ، ويكسب على يديه بأصص ، والدعاء عند القيام « حول الله وقوته أقوم وقعد » .

وروى أنه يقوم بالتكبير (١) ، ولا يكرر له موت ، والريادة على الشهادتين ، والصلاة على النبي ﷺ من الثناء على الله ، ورسوله ، وآله ، والريادة في التسليم . والكيفية الواحدة أن يسوي . فيكرر أو يجعل التسبيح أول التكبير وآخره على قول ، واستصحابها حكماً حتى يفرغ ، واللفظ به (الله أكبر) ، وترتيب لسورة ، والحجر فيما يجهر فيه ، والاحفات فيما يحافظ عدا المسئلة .

والطمأينة في الركوع والسجود وفي الانتصاب من الركوع والسجود الأول من كل سجودين والطمأينة في جلوس الشهد : والسجود على سبعة أعضاء : الجهة ، والكف ، والركبتين ، واليمنى أصابع الرجلين ، والترتيب في الشهد .

(١) ويدل على الحكم ما رواه في الوسائل - الباب ١٣ من أبواب السجود -

والكفيمات المدبوبة : رفع اليدين ، الى شحمتي اديه ، مع كل تكسره ، مستقبلي
 القبة ، مسوطة الاصابع مجتمعة ، الا الايهام ، واسرار التعود ، و لجهر باليسمه
 في موضوع الاحقاب ، وترتيل الفرائد ، وتعبد الاعراب : و الثاني فيها وفي
 الدعاء ، و لسيح ، والسكة بين الحمد والورد ، وتكبيرة الركوع ، وان يجعل
 بين قدميه قدر ثلاث اصابع مخرجان الى شر ، و لمرآه تجمع بينهما ، وتضم
 ثديها الى صدرها حال القيام ، ومد كفيه من عيني ركبته مخرج صابعه حال
 الركوع ، ووضع يديه على ركبته ، اليمنى قبل اليسرى ، راداً ركبته الى حبه
 مستويا ظهره ماذا عفه ، و لسميع قول « سمع الله لمن حمده » عند رفع الرأس
 من الركوع اذا اسفل قائماً ، والجهر بالدعاء ، بعده للامام ، ويحبه ، بأصم .
 وسط ركبته مصمومتى الاصابع عدا الايهام و لحنوى (١) دا اسررس لسجود ،
 ونجاني الاعضاء في السجود بعصه عن بعض ، تحجج برفقيه ، وسط الكفين
 مصمومتى لاصابع حدال الوحه بحرور شيئاً عن الركبتين في سجود (٢) ،
 وابرار الكفين لمرحل ، والتورن و هو الجلوس على فحده اليسرى واصفاً ظهر
 قدمه اليمنى على بطن اليسرى .

ويجوز التعود متربعاً ، ويستقل باصابع رجليه القبله قائماً ، وراكعاً ، وساجداً
 وضم اصابعه حين وضعها على الفخذين .

والمرأة تصح بديها فوق ركبتيها على فحديها ركعة ، ولا ترفع عجزتها ،
 وتحلس على اليمنى ، وتقعده ثم تسجد لاطيه بالارض مصمما بعصه التي بعض ،
 وتشهد صمة فحديها رافعة من الارض ركبتيها ، قد نهضت لى لركعة الاخرى
 قامت على قدميها ، ولا تكشف سوى وجهها ، والايماء بالتسليم تحاه القبله التي

(١) التحوى هو المدة ليدى لى لارض قبل لركبتين عند الهوى لى اسجود
 على ما فى الجواهر ونقل هذا التفسير من التذكري .

(٢) الظاهر من معناه جعل الكفيس ما يلا عن محددى الركبتين يسيراً الامحادياً لهما حتى
 يحس ظهور لتصح .

الجانب الايمن للامم والمنعرد ، والى اليسى للمأموم ، والى اليسار ان كان على يساره احد ، او حافظ ، ويدوى به الحروح من الصلاة وما يجب تركه فيها ، ووضع يدايمنى على السرى ، وبالعكس ، فوق السرة وتحتها الاوى النقية ، وقول «امين» كذلك ، والابتعات بكلمة لى غير العمل الاوى النافذة ، والاحداث المفسدة للطهارة من عمله (١) وتعتمد العمل الكثير لامن افعال الصلاة ، والفهفة ، والمكة لامرديوى والمكلم بما ليس من الصلاة ، واقله حرفان ، والتسليم عامدا قبل وقته والسجود على اربع من موضع اقيام باكثر من لسة مع المكة ، وماندب الى تركه حديث النفس ، والشم ، والقباب ، والافتعاظ (٢) والالعات الى احد الحاسبين ، والعث بالاعضاء ، ولصق ، والتشمع ، والؤوه بحرف ، والشاؤب (٣) ولتمطى (٤) ومرفعة الاصابع ، والاقعدة بين لسحدثين ، وفي الشهد اكره ، ودفاع الاحبين ، ورفع موضع السجود اذا كان من يؤديه (٥) وان يحفص راسه ، ويرفع طهره راکما وبالعكس ، وان يجعل يده تحت ثوبه ، وان يحدودب (٦) فى سجوده ، ويفرش ذراعيه ، وبصمهما على فحديه ور كنييه ، ويلصق بطنه بعفده ، وكفيه بر كنييه ، والجلوس على قدميه ، وازرار باطن الكمين الى السماء الافاذا .

ويكره للمرأة رفع عجبرتها راکمة وساجدة ، وازرار غير الوجه . ويقطع الصلاة ما ليس من فعله ، وهو الحبص والاستحضة والناس والنوم والاعماء .

(١) هكذا فى جميع السج التى بايديها والظهران لظرف بيان للاحداث والمراد هو لحدث الاحيارى وعلى ذلك قول كما فى لشرابع حيث قال . قيل : لو حدث ما يوجب الوضوء سهواً تطهر ولى

(٢) التشمع : بدون الحنك .

(٣) فترة تعثرى الشخص فيفتح عندهما فاه واسماً .

(٤) تمطى : تمدد وتبخر ومديديه فى المشى .

(٥) الوسائل - الباب ٧ من ابواب السجود - الحديث ٢

(٦) يحذب : ومعناه خروج الظهر عن الاستواء

ويحور قطع الصلاة لدفع الضرر عن نفسه وغيره ، وعن المال اذا لم يمكن الابه .
ويحور التسم في الصلاة ، والعمل لعلل كالايده وقتل المؤذيت ، كالعقرب
والنصميق ، وصرب الحنار بلحاجة ، وقتل فيلة وبرعوث ، ودفه افصل ، وعسل
رغاف اصابت ثوبه مالم يحرف عن القبلة ، وحمد الله عبد العطاس ، ورد السلام
بشمه ، وان يقرأ القرآن من تصحيف ، وان يحسن حاسه او طهره الى حائط في قيامه
وان يكون في فيه حرر (١) وشبهه لثلاثه (٢) من القراءة ، وان يدعو لدينه
وديه ولغيره بما يسوع بلفظ القرآن ، وغيره ، ويعبر العربية لمن لا يحسها .

وروى جوار شرب ماء للعطشان في دعاء الوتر ، وقارب الفجر ، وهو
يريد الصوم ، وبين يديه ماء على خطونين ، او ثلاث (٣) وعد الركعات باصابعه
وحصى وشبهه . واسكاه من خشية الله والتباكى .

ويستحب امر الصبي بالصلاة لست سبب فصاعدا ، واذا بلغ لرم واجبا ، و
يستحب المصقب بالمأثور ونسح لزمراء لزمراء وهو أربع وثلاثون تكبيرة ثم ثلاث
وثلاثون تحميدة ثم ثلاث وثلاثون تسبيحة ، ومقام على ظهرته فهو معقب ، وما
اصرت به فقد اصر بالبرص ، ويسجد سجدة الشكر بهرش ذراعيه ويلصق صدره
وبطنه بالأرض ، ويعبر حديثه : الايمن ثم الايسر ، ويدعو بهما بالمأثور ، و
سبح ، واد ذكر الله تدلى فليذكر رسوله ﷺ ومن حق رسوله اذا ذكر ان يصلي
عليه وعلى آله ، والصلاة عليه وعلى آله في الصلاة كالتسبيح .

(١) الحرر ، يضم في السلك ، وفصوص من المعجزة ، واحب المفقود من لرحاح
وحررت لملك جوهرتجه (كذا في اقرب العود) والمراد جعل شيء في فيه من الحب
وغيره .

(٢) هكذا في كثر نسخ التي بايدي وفي نسخة . ولا شمه وهو لتسبيح ووجه الجور

معروف .

(٣) لوسائل ، الباب - ٢٣ - من ابواب مواضع الصلاة - الحديث - ١ - ٢

باب شرح الفعل والكيفية .

من ترك القيام في الصلاة مع القدرة عمدا وسهوا ، بطلت صلاته ، وإن لم يمكنه وامكنه الاعتماد على حائط وغيره وحب عليه ، وليس لما يبيحه الجلوس حد ، وهو انصر بحاله ، فان قرأ حالسا للعدو وامكنه ان يقوم فركع وحب عليه وان لم يمكن جلس متربعا قراءا ومتشهدا بشئ رجليه عند الركوع ، فان لم يمكنه اصطاح على جنبه الايمن ، فان تعذر فعلى الايسر ، فان تعذر ، استنقى على قعاه موميا معصا عينه للركوع ، وفانجهما (١) للرفع منه ، وكذا السجود .

وليكن تعيصه للسجود ، ابلغ من الركوع فان صلى قائما ثم عجز فيها انهما جالسا ، وبالعكس ، ويوصيه غيره ، ويؤى هو للعدو ، ويحور ان يرفع اليه ما يسجد عليه للعدو .

ومن ترك البية عند او سهوا ، بطلت صلاته ، وتكون بالقلب لا باللسان ، ويحب تعيين الصلاة داء اوقضاء ، وعرضا او مالا ، متعبدا بها ، فان كان عيه انظر والعصر فهو مما بها فسدت صلاته ، لانها لا يبدأ بخلا ، ودعرم بعد الدحول في الصلاة على فعل يابها ، كالحدث والكلام ولم يفعل اثم (٢) ، وهي صحيحة وان فعل الفرائة وركوع مثلا ، للصلاة ، بطلت ، ومما تعقد الصلاة بـ « الله كبر » ولا تعقد بالعكس ولا عرف « اكبر » باللام ، ولا ما في معاها بالعربية او غيرها ، فان لم يحسن بها ، ولا يتأني له ، اوصاق الوقت صلى بلعنه ثم يتعلمها لمستقل ، وكذا القراءة والشهد ، ويحري الا حرس في ذلك تحريك لسانه ، واشدته ولا يمد لفظ الله ، ولا يجعل بعد الماء الفا ، فتتطل صلاته ، والمأموم يكبر بعد الامام ، فان كبرا معا او كبر قلبه لم تصح ، وقطعها بتسلية واستأهها .
و تكبيرات الافتتاح ثلاث متوالة ، يدعو بعدها : اللهم انت الملك الحق

(١) وفي بعض النسخ : وفاتحا للرفع منه وهو المليس

(٢) وفي بعض النسخ « اثم »

المبني ، الى آخره ثم تكبيرتان ، ويقول ليك وسعديك الى آخره .

ثم تكبيرتان الثانية للاحرام ، ثم يقول : وحمت وجهي الى آخره .

و يجوز ان يكبر سعا ولاء و الامام يحجر بواحدة ، و يسر سبئاً ، ثم يتعوذ فيقول : اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وادشاء (قال) عوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، و يكون ما قبل الكبيرة التي يوى بها الدخول في الصلاة ليس من الصلاة ، فان يوى بالاولى او بما بعدها كان ما بعدها من الصلاة ، وليس التعوذ بمستنون بعد الركعة الاولى .

واد كر للاحرام ، ثم كر اخرى لذلك بطلت صلاته ، فان كر ثالثة اعتقدت وكذا بدأ ومن ترك لقراءة عمداً بطلت صلاته ، وان تركها سهواً وذكر قبل الركوع فمها ، وان ركع مضى في صلاته .

وبسم الله الرحمن الرحيم آية من الحمد ، و من السورة ، و بعض آية من سورة المم ، وقراءة الحمد واجبة في كل ركعة من الاولين ، وترك لشديد ترك حرم ، فان نعد النحر بطلت صلاته ، وان سهى ولاشئ عليه و قيل يسجد للسهو ، ولا يكتب له من القراءة والدعاء الا ما اسع به ، ويحجر في التوالت والروابع بين الحمد والتسبيح ، وهما سواء .

وروى ان التسبيح افضل (١) .

وروى ان القراءة افضل (٢) .

ويجزي عنها تسع كلمات : سبحان الله ، والحمد لله ، و لا اله الا الله ، ثلاثاً واربع بحزى : سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ، وثلاث بحزى الحمد لله وسبحان لله والله اكبر ، وادباه سبحان الله ثلاثاً ، فانسى القراءة في الاولين فهو على تخييره فيما بعدها ، والافضل ان يقرأ .

(١) التومائل - الباب ٥١ من ابواب القراءة في صلاة - الحديث ٣ .

(٢) التومائل - الباب ٥١ من ابواب لقراءة في صلاة - الحديث ١٠ .

و يحور في النافله الحمد وحدها ، و الصبحي و ألم بشرح سوره ، والقبيل
ولا يلاف سورة ، ولا يسلمة بينهما ، وقيل السملة كما في المصحف ، ومن لا يحسن
الحمد وسورة ، يحب ان يتعلمهما ، فان صاب الوقت ، صلى بالنسح ، و لنهبل ،
و لتكبير ، واحراه ، ثم يتعم

و يكره ان يقرئين سورتين في ركعة ، و يحور ذلك في نافله ، والا فصل
ان يعطى كل ركعة سورة و يحور ان يستقل من سورة الى غيرها ، ما لم يبلغ النصف الاسورة
الاحلاص والحمد الا في ظهر الجمعة ، فله الانتقال عنهما الى الجمعة والمساقين ، وادقرأ
غير الجمعة والمساقين في ظهر الجمعة و بلغ النصف فله ان يجعلها ركعتي نافله
و ستفصل الفرض بالجمعة والمساقين ، و مرحص له ان يقرأ بغيرهما فيها ، و ان
يجهر بالقراءة فيها ، ولا يقرء في الركعة سورة طوية ، تذهب فصل الوقت ، ولا يحور
ان يقرأ فيها العرائم لأربع و يحور في النعل ، وسجد موضع السجود ، ويقوم بالتكبير فان
كانت السجدة آخر السورة ، ولم يرد قراءة اخرى قرأ الحمد ثم ركع ، وافصل
ما يقرء في الركعة بعد الحمد سورة القدر و لاحلاص والحمد ، و لسه ان يقرأ
في الطهرين ، كالقدر والبصر والمكابر ، وفي نعلها من القصار ، والاحلاص الفصل
وفي العشاء الاحرة ، كالطرق والاعلى ، وفي الدابة بوقت ، كالاسد ، والمرمل
والمدثرو فيها يوم الاثنين والخميس سورة لاسد ، وفي اولي المغرب ثلثة لجمعة
الجمعة ، وفي الثانية الاحلاص .

وروى (١) سورة الاعلى ، وفي العشاء الاحرة الجمعة والاعلى

وروى (٢) المساقين وفي صبحها الجمعة والاحلاص

وروى (٣) لمساقين وفي عصرها لجمعة والمساقين .

(١) الوسائل . الباب ٤٩ من ابواب القراءة - في الصلاة الحديث ٢

(٢) الوسائل - الباب ٤٩ من ابواب القراءة في الصلاة - الحديث ٣ .

(٣) الوسائل - الباب ٤٩ من ابواب القراءة في الصلاة الحديث ٣

وروى (١) الاخلاص وكن ذلك مذ ، و يجب الجهر بالقراءة في العدة ،
 و الاولى و الثانية من المغرب و العشاء ، و الاحفات فيما عداها عدا المسمة لمرح
 والمرأة تحافت في الكل ، فان حالف ناسياً او جاهلاً فلا بأس و عاد متعمداً .
 ويحافت في نعل مافرض فيه الاحفات ، ويحفر في نعل مافرض فيه الجهر
 استحباب ، ويفر سورة الحمد في نوافل الرول ، واول نعل لمغرب ، واولى صلاة
 الليل ، واولى ركعتي الاحرام ، واولى ركعتي الفجر و العدة اذا صبح بها (٢)
 وركعتي الطواف .

وروى (٣) الاخلاص في ذلك ، والحمد في التواني ، و لجهر متوسط ، ولا
 يحافت دون سماع منه . و اذا تقدم المصلي خطأ ، لم يقرأ حتى يستقر مكان
 وليسأل الله تعالى عذ تلاوة اية الرحمة منها ، وليتعود اذا مربأية عذاب منه
 فقد عسر (٤) الصادق عليه السلام قوله تعالى: يتلوه حتى تلاوته (٥) بذلك و متى
 ترك الركوع في الاوليين و ثالثة المغرب عمداً ، او سهواً ، بطلت صلاته ، فان
 تركه عمداً في الاخرين ، فكذلك وان تركه سهواً حتى سجد حذف السجود و ركع
 و اتمها .

و اقل ما يحزى منه ان يحس الى موضع يمكنه وضع يديه على عيني
 ركعتيه مختاراً ، والراند مذ ، و يحرى تسبيحة واحدة في الركوع و السجود ،

(١) لوسائل - الباب ٤٩ من ابواب القراءة في الصلاة - الحديث ٤ .

(٢) الوسائل - الباب ١٥ من ابواب انقراة في الصلاة الحديث ١ (والمراد

بالاصح بالفداء اشار الصبح وذهب لفق - الجواهر ج ٩ - ص ١٢٤) .

(٣) لوسائل - الباب ١٥ من ابواب القراءة في الصلاة - الحديث ٢ .

(٤) الوسائل - الباب ٢٧ من ابواب قراءة القرآن - الحديث ٧

(٥) سورة البقرة - الآية ١٢١ .

وافضل منه ثلاث ، وافضل منه خمس و تكمال منه في سبع .

و الجمع بين التسيح و الدعاء فيهما فصل ، و هي سبحان ربى العظيم و بحمده في الركوع ، و سبحان ربى الاعلى و بحمده في السجود ، و سبحان الله ثلاثاً يكفى فيهما ، ولا له الا الله والله اكبر كذلك .

ومن ترك السجدين معا في الاوليين عمدا او سهوا بطلت صلاته ، فان تركهما في الاخرين حتى ركع اسقط الركوع وسجد بهما ثم تمهما .

فان ترك سجدة عمدا بطلت صلاته ، فان تركها سهوا حتى ركع بعدها قصدها بعد التسليم وان وضع بعض كفيه ، او بعض ركبتيه ، او بعض اصابع رجليه ، اجراً ، والاكمل وضع العضو كله ، ويطمئ في الركوع ، والسجود ، قدر الذكر والموت سنة في كل ثابته من فرض ونفل و افضل الذكر فيه كلمات الفرح ، ويجوز غيرها ، وترك في النية ، فان لم يحسن الدعاء سيح حمس في ترسل ، وبقت بالاستعفار في الزور .

فان ذكر بعد الركوع انه لم يفت ، قصاه بعد التسليم والموت فيما يحجر به آكد والسجود اربعة : سجود الصلاة ، وسجود السهو ، وسجود الشكر ، وسجود الملاوة ويجب السجود عند قراءة موضع السجود من العرايم الاربع و استماعها وان لقبها غيره سجد كلما تلا موضعه . و باقي سجودات القرآن ستة وهي احدى عشرة : احر الاعراف ، وفي لرعد ، والمحل ، وبي اسرائيل ، ومريم ، ولحج في الموضعين ، والفرقان ، والمحل ، وص ، والانشاق ، وليس فيها تكبيرة حرام وتكبير لرفع رأسه ، ولا تشهد بعدها ، ولا تسليم ، و يدعو فيها نالماً ثور سنة ، و ان قرأ سجودات المل في الفرض لم يسجد ، وفي المل يسجد بدأ ، ويجوز له تركه .

ويسجد المحدث ، والحنب ، والحائض للعرايم ، اذا سمعتها ، ويجوز لها تركه وموضع السجود من حم السجدة عند قوله . ان كنتم اياه تعبدون ، ويجوز سجدة

الغرايم في وقت يكره فيه ابداء النامه، ويقضى ان كنت . وسجده لشكر مستحبة
عند بل المسار . ودفع لمصار . وعقب الصلاة . وليس فيها تكبيرة احرام ، بل
يكبر عند رفع رأسه ، ولا تشهد بعدها ، ولا يسلم .

وان كان في موضع السجود دمل به سجد على احد جانبيه ، وان تعدد على
ذقه ، وان جعل حفيظه للدمل حار ، ولشهد وحب ، والشهادة وحنان في
الثلاثة والرابعة ، وان سبي حتى فرع ، قضى بعد لتسليم ، طالبت لمدة ، و
قصرت .

والسليم لواجب الذي يحرج به من الصلاة السلام عليها وعلى عباد الله
الصالحين .

و يستحب الا بصراف من الصلاة عن اليمين ، ودائماً كبر ثلاث رفعاً
بها يديه الى شحمتي اذنيه ، وعقب بها بالدعاء . وهو مرحو اذا صدر عن
صدق النية ومتى احدث بعد لتحرمة الى قبل التحليل بالتسليم بطلت صلاته ،
عمداً او سهواً ، فان سلم قبل وقته ، او تكلم بما ليس من الصلاة ، او عمل عملاً
كثيراً ليس منها ، او قهقهة ، او بكى لامر دنيوى ، او كفر ، او قال آمين من غير نية
عمداً بطلت صلاته فان فعله سهواً لم تبطل .

« باب احتكام السهو »

من السهو مالا حكم له وهو ما حصل معه غلبة الطن ، فليعمل عليها ، وسهو
الامام والمأموم حافظ ، وبالعكس مثله ، فان لم يكن منهما حفظ فهم كالسمرود ،
وكذا ان كثر لسهو وهو ان سهو في كل ثلاث ، فاذا دخل فيها طعن فحده اليسرى
ممسحته اليمنى ، وقال بسم الله و بالله توكلت على الله اعوذ بالله من الشيطان
الرحيم (١) بسم الله الرحمن الرحيم وليحفظ صلاته .

(١) وفي نسخة (اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم)

والشك في شيء بعد الاستقلال عنه إلى غيره ، كاشت في السجود و لشهد بعد القيام .

وفي الشهد الثاني ، و شيء منها بعد السليم والسهو في السهو والسهو في النافذة ، و ادسها فكم فيها لم يسجد له ، و بساءه فيها على لاقص فصل ، و نسه فيها فرد فيها ركوعاً وذكر استقله ، و تمهها و سهو عن القراءة ، و لتسيح في الركوع ، والسجود ، ثم لا يذكر حتى يرفع رأسه .

ومنه ما يلا في ، وهو السهو عن شيء ، ثم يذكره في محله ، كسهو عن الركوع ، قائماً وعن السجود حالاً ، و القراءة قائماً لم يركع ، فله يفعل ذلك أو قرأ سورة قل بحمد ، ثم ذكر ، استدرك السهو عن الركوع حتى سجد أو السجود حتى ركع في الأخير من الرابعة ، فله لاسقط ما سبق في ويتم من ذكر بعد ذلك ، به كان ركع ، أرسل نفسه ، و لا يرفع رأسه ، و من ربه أعادها ، فان ذكر بعد السجدين ، انه كان فعلهما .

وكذلك ، فان كان شك في واحد منهما ، وفعلها ، ثم ذكر به كان فعلها ، لم يعد ، وان شك في السجود و لشهد وهو نقص قبل استقلاله قائماً ، تلاهما فان نقص ركعه أو أكثر سهواً ، ثم ذكر بعد السلام ، ولم يحدث ، ولم يستدبر السنة ، اتمها وسجد للسهو .

ولو (١) طلعت الشمس في العداة ، أو ذهب و جاء وتكلم ، لانه ساء .
ومنه ما يطلها مثل الشك في عدد العداة ، والمغرب ، وصلاة بحوف ، وسمع ، والجمعة وأولبى لرابعة ، والشك في الركوع فيها حتى سجداً والسجدين حتى ركع والسهو عن الأركان ، أو بعضها ، والسهو بزيادة ركوع ، أو ركعه .
ثم ذكر عالم ، أو ظاناً ، وقد ذكرنا سائر فيما مضى .

ومنه ما يجبر سجدة السهو ، وهو ترك سجدة من سجدتين سهواً ، ثم لا يذكر حتى يركع ، وترك الشهادة الأولى كدلت ، ويقصيهما مستقل القلة بعد السلام ، والكلام سهواً بما ليس من حسن أدكاره ، والسلام المذكور قبل وقته سهواً ، وأمن لا يدري صلى أربعاً أو خمساً قبل تسليم جالساً ، وسلم ، ولمن قدم حال فعود ، أو بالعكس على قول ، وليس فيها قراءة وتكونان بعد السلام ، وقبل الكلام ، ولو تكلم لهما بعده ، ويتشهد لهما تشهداً جليلاً وسلم . ويكبر الإمام إذا رفع رأسه منهما ، لعلم بذلك من جاعله ، ويقول : فيهم بسم الله وبالله ، وصلى الله على محمد وآله .

وروى (١) بسم الله وبالله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، وكل حسن ، فإن حصل من ذلك حسن مختلف ، سجد أربع سجعات ، فإن كان لحسن واحداً ، سجد سجدتين ، فالأول (مثل) أن يترك سجدة وتكلم سهواً والثاني مثل أن يترك سجدتين من ركعتين ، ومعنى سيهما ثم ذكرهما ، فعلهما ولو طال الوقت .

ومنه ما يوجب الاحتياط بصلاة ، وهو الشك في الرابعة خاصة بين الشنئين والأربع ، بعد حرار الركعتين ، فليس على الأربع ، ويسم ، ثم يصلي ركعتين قائماً ، والشك بين الشنئين والثلاث والأربع ، وقد أحرز الشنئين ، سى فيه على الأربع ، ويصلي ركعتين قائماً ، ثم ركعتين جالساً ، والشك بين الشنئين والثلاث ، وقد أحرز الشنئين بنى فيه على الثلاث ، ويتممها ، ثم يصلي ركعة قائماً أو ركعتين جالساً .

وأذا كان في هذه المسائل قائماً ، لا يدري قيامه للثانية ، أو لغيرها ، أعاد الصلاة لأنه لم نسم له الأوليان ، وإذا شك قائماً ، هل قيامه لثالثة ، أو خامسة ، جلس وفعل فعل الشاك بين الشنئين والأربع ، والشك بين الثلاث والأربع ، ينسئ

فيه على الأربع ثم يصلي ركعة قائماً ، او ركعتين حالساً ، و إذا كان قائماً لا يدرى ان قيامه لثلاثة او ركعة ، اسم الركعة ويحسم . وفعل كذلك لسلامة الأوليين ، وهذه الركعات بالحمد وحدها ، ويكرر لأحرامها ، ويتشهد ويسم وهي مفصلة عن الصلاة ، فلو أحدث بعد الصلاة قبل فعله فعل الشاك ، لفعلها منتهراً ، و إذا شك قائدا هل قدمه لركعة او جامعة ، جلس و فعل فعل الشاك بين الثلاث والأربع . و إذا شك في فعل صلاة بعد حائل ، لم يلزمه فعله كالشاك في الظهر بعد العصر ، فان أسيق عمل عليه و من سلم عن ركعتين من الظهر يرى نهما أربع ثم صلى من العصر ركعتين فذكر ، جعلهما تمام الظهر ثم أسأف العصر (من السقيعات بخارجة من السحبة) (١)

و من سوي فرضاً ثم طه بطلا او بالعكس ، لم يضره لان الصلاة على ما فتحتها عليه

« في قضاء الفوائت »

«باب قضاء ، فائت الصلاة وحكم تركها وصلاة المعدورين والسفينة»
من فاته صلاة فريضة ؛ لعدم عقل ، كالحمون ، والأعماء ، ولا قضاء عليه ، وان افاق في وقت صلاة ، يمكنه ان يتطهر لها ، ويصلي الصلاة ، او ركعة منها ، وحيث عليه ، فان لم يفعلها وحب عليه قصائنها ، ويستحب ان يقضى بعد اوقافه صلاة ثلاثه ايام و يوم وليلة ، فان فاته وهو بالغ عاقل ، وليس بمسلم ، او كانت مسلمة حائضاً او نساء ، فلا قضاء ، فان فاته وهو بالغ ، عاقل ، مسلم ، فعليه القضاء ، تركها سهواً و عمداً ، و من فاته الصلاة ، و هو مسلم نشرب مسكر او مرة د او سوم معد فعليه القضاء .

ويقضى المرتد ، ما فاته بعد اسلامه ، وبعد رده من صوم ، وصلاة ، و حج وركاء ، و من فعله بعد اسلامه ، وقبل رده ، محرر . ولا يقضى صلاة الجمعة ، والعيد والافوت كلها تصلح لقضاء ما فات من الصلاة العرض ، الا بوقت يصيق العرض

(١) الوسائل - الباب ١٢ من ابواب الحيل الواقع في الصلاة : ص ٣٢٥

الحاضر ، و لمن عليه فئت فرض صلاة ان يصلي الحاضر اول الوقت و اجراه .
 و روى عبدالله بن جعفر الحميري عن عبدالله بن الحسن عن حذو علي بن
 جعفر قال : و سألته (يعني حاتم موسى) عن رجل صلى المغرب حتى دخل وقت
 لعشاء لا حرة ، قال . يصلي العشاء ثم للمغرب ، و سأنته عن رجل صلى العشاء ،
 فذكر بعد طلوع الفجر ، كيف يصلي ، قال . يصلي العشاء ثم الفجر ، و سأنته عن
 رجل صلى المغرب حتى حضر الظهر ، قال . يصلي بالظهر ، ثم يصلي الصبح كذلك
 كل صلاة بعدها صلاة (١) .

و روى في حديث عن الصادق ع و ذكرتهما . يعني المغرب و العشاء
 بعد الصبح ، فصل الصبح ، ثم المغرب . ثم العشاء قبل طلوع الشمس ، قال ثبت
 عن العامة حتى صلعت الشمس ، فصل الركعتين . ثم العدة (٢) و قال : ابو جعفر
 ابن محبوب ، و متى فئت صلاة ، فصليها اذا ذكرت ، فان ذكرتها و اس في وقت
 فربصة اخرى ، فصل لى انت في وقتها ، ثم صل الصلاة الثالثة (٣)

و تصلي الله فئت قصراً ، فقتراً في السفر و الحضر ، و العائت تماماً ، تماماً في السفر
 و الحضر ، و يجوز ان يعدل من صلى فرض الاداء في وقت سعة الى فرض القصة
 ن امكه ، تماماً او احصفا ، كالعصر الى العصر ، او الظهر الى الصبح في اثين ،

١ - قرب الاساد - باب الاساد الى ابى ابراهيم موسى بن جعفر عيهما السلام ص
 ٩١ و الوسائل - الباب ١ من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ٧ - ٨ - ٩ لان في
 الحديث ٩ « يصلي بالفجر ثم يصلي الظهر » .

(٢) لاحظ الوسائل الباب ٦٢ لعديت ٣ و ٤ و الباب ٦١ الحديث ٢ من أبواب

المواقيت .

(٣) لمقع . ص ٣٢ باب ليهو في الصلاة و مستدرك - الباب ٢ من أبواب قضاء

الصلوات و ذكر السابقة يصلى في المقع و من مستدرك عه الا انه لم يسه لى لصديق

عليه السلام

او الى المغرب، في ثلاث، فان كان قد ركع في ثلثه الظهر، ثم ذكر صبحاً لم يعدل، واتمها، ثم قضى الصبح، فان عدل بطلت .

ويحور العدول من اداء الى اداء، كالعصر الى الظهر، ولا يعدل من نفل الى نفل، ولا من فرض الى نفل، الا ما ذكره بعد (ان شاء الله تعالى) ولا من قضاء الى قضاء.

ويستحب قضاء ثلث الفرائض بادر، وادعة، وان عجز ادرك الاول، وادق لساقى اقامة، اقامة فان فاته صلاة معينة قضاها بعينها، فان اشكلت من الخمس، صلى ثلاثاً واربعة واثنتين، فان فاته ذلك مراراً، صلى منه مرراً، فان فاته صلاة كثيرة معينة، قضاها، فان لم يحصها، صلى منها الى ان يبلغ في طئه انه وفي . ويستحب قضاء صلاة النافلة اراته خاصة، سواء فاتت مريضاً، او صحيحاً فان عجز تصدق عن كل صلاة ركعتين بمد، والافضل كل اربع بمد، ولا بمد عن كل صلاة الليل، ومد عن كل صلاة النهار والصلاة افضل، ويجوز ان يفصى او تقرأ عدة (١) ليلة واحدة، والافضل جعل القضاء اول الليل، ولا اداء اخره.

فان فاته من المواعيل ما لا يحصى من كثرة، فصى ما لا يحصى من كثرة، ويقضى المواعيل في كل وقت الاوقاف دحول لمريضه، او ان يكون عليه قضاء مريضة ويقضى الابن ما فات امه من صلاة مرضه . ومن ترك لصلاة حتى حرج وقها، وقال لست واجبة، وكان مسلماً، فقد ارتد، ومسح حكمه ان شاء الله تعالى، ولم يغسل ولم يكفن ولم يدفن في مغائر المسلمين، وان قال : هي واجبة، امر بالقضاء وعزر، فان عذر عذر، فان عذر ثالثة عذر، وان عذر رابعة قل وكفى وصى عليه ودفن في مغائر المسلمين، ولا يسقط الصلاة مرضه لابل على لعقل، ويجب عليه قضاء ما فاته، ويصلى على حسب مكنته، وقد سبق :

والمنوحل (١) ، والعريق ، والساح (٢) ، والاسير والمصلوب يصلون ايده
للكوع والسجود ، وسجود احض من ركوع ، ويستقلون القلة ان ممكن ،
والافلى حسب الامكان ، وصاحب الراحه يصلى عليها المائلة ، ويؤمى للركوع والسجود
مع امكانهم ، فان صلى العرض عليها لعدم تمكنه من الروى ، صلى بركوع وسجود
مع الامكان ، والاياء مع التذمر ويستقل القلة بها ، والابتكيرة الاحرام .
وراكب لسمية المتسكن من اسبائها فيها ، يستحب له الحروح ، والصلاة
على الحدد (٣) ، وبحور فى السعية ، فان كان لا يتمكن فيها من القلة ، والصلاة
على الكمال ، وحج الحروح ، فان تعدد صلى فيها على حسب المكة ، ويستقل
القلة ، ويدور اليها ، ولا سكيره الاحرام ، وفى المائلة يصلى لى صدرها (٤) .
والسوطون اذا صلى . وحدث به حادث ، تظهر له وتممها ، ومن به سلس
البول يتخذ خريطة .

وروى حريز عن ابي عبدالله عليه السلام ، قل . اذا كان الرجل يقطر منه
البول (٥) والدم ، اذا كان حين لصلاه ، اتحد كيسا ، وجعل له قطاً ، ثم علقه
عليه ، وادخل ذكره فيه ، ثم صلى ، يجمع بين الصلاتين الطهورو بعصر ، يؤجر

(١) اى من وقع فى الوحل .

(٢) كذا فى اكثر نسخ و لمظنون ان هذه لكلمة هو «الساح» اى من سار فى
لماء مبطاً ولعله هو المر دمه . ذكر فى بعض الرويات من الحائض بالماء (راجع جامع
احاديث الشيعة - باب ١٩ من السجود)

(٣) لحدد بالتحريك المستوى من الارض (راجع مجمع البحرين)

(٤) اى رأس العينه «لاحظ لوسائن - اثبات ١٣ من ابواب نقله»

الحديث ٢

(٥) وفى بعض نسخ «البول او الدم» كما فى بعض نسخ التهذيب .

الظهر ، ويعجل العصر بأذان وإقامتي ، ويؤخر المغرب ، ويعجل العشاء بأذان وإقامتي ، ويعمل كذلك في الصبح (١) .

والعريان ، إذا من أدبراه غيره ، صلى قائماً مومياً بالر كوع والسجود ، وإن لم يأمن صلى حالاً مومياً بهما ، فاد صلى المرأة جماعة ، صلوا صفاً يتقدمهم امامهم بر كتيه ، ويؤمى بالر كوع والسجود ، وير كعون ويسجدون على جباههم ، وإن صلوا على جارية ، صلوا قداماً ، أيدهم على اقبالهم ، و دناهم مستور بالناهم .

«باب صلاة المقرء» .

لتقصير في السفر فرص ، إذ كان طاعه او مباح ، والصيد للقوت من ذلك ، وإن صاد للتحارة اتم صلاته وقصر صومه ، ويتمم العصى بسفره . كأنواع السلطان الجابر لطاعته ، والصيد لهواً وبطراً .

ويتمم المكاري ، والملاح ، والراعي ، واليدوي ، والطالب للقطر والست ، والريد والوالي في ولايته ، وحايه ، والناحر يدور في تحارته من سوق الى سوق ، والقاصد دون مسافة القصر ، والمسافر لعرص ابن وحده رجح ، فإذا رجح من مسافة قصر ، فإن امام المكاري في بلده او بلد غيره عشرة ايام ، ثم مسافر قصر ، فإن اقام خمسة او دونه قصر صلاة النهار ، ويتمم صلاة الليل ، وصام الشهر . والحمال إذا لم يسافر الا في الدرة قصر .

وحد مسافة التقصير ثمانية فراسخ والفرسخ ثلاثة اميال .

وعن محمد بن يحيى الحرار عن بعض اصحابه عن الصادق عليه السلام ، ان رسول الله ﷺ لما بول عليه حريث بن عمار ، قال له في كم ذلك ، قال في بريد ، قال واي شيء البريد ، فقال ما بين ظل عاتر الى فيء وغير (٢) ، قال

(١) الوسائل - اواب ١٩ من ابواب بواقص الوضوء الحديث ١ .

(٢) «عير» و «عير» جبلان بالمدينة معروفان .

ثم عرفنا زمانا ، ثم رأى سوامية يعملون اعلاماً على الطريق ، وابهتمذكروا ماتكم به ابو جعفر ، فدرعوا بين ظل عشر (١) لى فى «وعر» ثم حروه على شى عشر ميلا ، فكنت ثلاثة آلاف وخميس مائة ذراع فى كل ميل ، فوضعوا لاعلام .
فلما ظهر بمو هاشم ، عروا امرسى اميه عبرة ، لان الحديث هاشمى ، فوضعوا الى جنب كل علم علماً (٢) .

قال ابو جعفر بن محمد بن بابويه ، قال : الصادق عليه السلام . ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم ير عليه حرثيل بالنقصير ، قال : له لى صلى الله عليه وآله فى كم ذلك . قال : فى مريد ، قال : وما المريد ، قال : فيما بين ظل عشر لى فى «وعر» فدرعه سوامية ، ثم حروه على شى عشر ميلا ، فكان كل ميل مائة وخميس مائة ذراع ، وهو اربعة فراسخ (٣) يعنى اذا اراد الرجوع من يومه

وروى زرارة ، قال سأل ابو جعفر عليه السلام عن النقصير ، فقال : مريد ذاهب ، ومريد جائب (٤) فدا لم يرد الرجوع من يومه ، فان شاء قصر وان شاء اتم .
ويتم المسافر ما سمع ذات مصره او كان فى بيانه ، وان طال ، ويقصر اذا غاب عنه الادان ، فدا قدم عن مسيره ، فمثل ذلك فاذا قدم موصلا يدوى القيم فيه عشرة ايام اتم ودونها يقصر . وان لم يندرها ما قامته ، قصر الى شهر ، ثم تمم فان بدوى اقامة العشرة ثم بداله . وكان قد صلى صلاة تمام ، فعلى تمامه ، والاقصر ، فان عدل فى طريقه لى صدد لهور وبطر اتم ، فاذا رجع عن ذلك قصر ، فان مر فى الطريق

(١) فى نسخة «بين ظل حير» .

(٢) الوسائل - الباب ٢ من ابواب صلاة المسافر - الحديث ١٣ -

(٣) الوسائل - الباب ٢ من ابواب صلاة المسافر - الحديث ١٦ -

(٤) الوسائل - الباب ٢ من ابواب صلاة المسافر - الحديث ١٤ - الا فى

الوسائل روى عن ابي عبد الله عليه السلام ولكن فى الفقيه عن ابي جعفر عليه السلام .

صبيه له ، و مال ، او على بعض امله ، فان كان قد استوطنه بسته اشهر تم ، والا قصر .

و ذا بوى المسافة و حرج ، ثم يد له عن الممر ، فان كان قطع اربعة فراسخ فعلى تقصيره ما لم يبق المقياس عشرة ، وان كان دونهما نعم ، و كذلك لوليت فى طريقه ينظر رقة ولا بعد ما صلى و اذا اتم التقصير ، وقد علم و حوب القصر عامد ، فعليه لاعادة و لا ثم من علم ثم سى اعد فى الوقت ، لاحارجه ، وان جهل و حوب القصر ، فصلاته مجرية .

و ان بوى مقام عشرة ، وقصر لجهل ، فلا اعاده .
و يستحب الانتماء فى العرص و النى سكة ، والمدنية ، و لكوفة ، و حرم الحسين عليه السلام ، فان بوى المقام عشرة و حب .
ولا يخص التمام بنفس المسجد .

و يحوز الجمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء بلا فلة بينهما ، حصرا و سيرا من غير خوف ، ولا مرض ، ولا مطر ولا يحاج الى نية الجمع ويكره اقتداء الحاضر بالمسافر والعكس ، ويصلى كل منهما فرضه ، ويأمر الامام المفصر ، الحاضرين بالتمام ، ويسلم المفصر خلف المتمم ، على فرضه ، و ان شاء بوى معه صلاة اخرى ، و د بوى لافيه عشرة ، ثم حرج لحاجة ، لدون مسافة فعلى تمامه ، فان بوى مسافة قصر ، فاذا رجع اليه فعلى تقصيره ، لانه ليس بوطئه ، فاذا دخل وقت الصلاه فى تسرع فلم يصل حتى حصر و لوقت باقى اتم ، فان كان لم يصل فيه ايضا فصاها قصر ، واذا دخل الوقت حاصرا ، ثم سافر و هو باقى قصر .

و يستحب له ان يقول : عيب صلاة القصر ، سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكر ثلاثين مرة ، فهو جبران الصلاة .

وسفر البحر مكروه ، ونسعى ان يقره فى السفينة : وماودروا الله حق قدره والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما

يشركون (١) بسم الله مجريها ومرسيها ان ربي لغفور رحيم (٢) واذا اضطرب به البحر فبقل متكئاً على جنبه الايمن : بسم الله سكين يسكية الله وقر "تقرار الله واهداً يادى الله ولا حول ولا قوة الا بالله ويحرم ركوبه عند هيجانه .

« باب صلاة الجمعة »

الجمعة واجبة على كل ذكر حر ، بالغ ، كامل العقل صحيح من المرض والعمى ، والعرج ، حاصر او من في حكمه من المسافرين غيرهم وبنيه وبين لجمعة فرسحان ، فما دونهما ، ولا يجب على غيرهم بشرط حضور امام الاصل ، او من يأمره ، واحتماع اربعة نهر معه في الجمعة ، والحطبة ، و ان يحطّب خطبتين فثما الا من عذر ، منظرها ، واصلا بينهما بجلسة وسورة حميتين ، تشهدان على حمد الله ، والثناء عليه . والصلاة على محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) والوعظ وقراءة سورة خفيفة من القرآن .

ويستحب تقصير الحطبتين خوفاً من فوت وقت الفصل ، ولو حطبت و تعدد لم يحصر لاعادها اذا حصر ، فان لم يدها لم تصح الجمعة و لو ادرك لامم من الوقت قدر ركعتين بلا حطبة ، لصلاها طهراً ، ولو ادرك المأموم لامام في الثانية ركعاً ، لصلاها جمعة .

و يصلى جمعتان بينهما فرسح ، و ندونه يطلان ان وقعا معا ، وان سقطت جدهما تنكيرة الاحرام صحت ، وان لم يعم ايها سبق ، او علم سابق ، وجهلت عينه بطلتا وصلوا الظهر ان فات الوقت ، والجمعة ان تقى .
ويجب على الكافر ، ولا تصح منه ، واذا تكلف حضورها مكلف ، لا تحب

(١) الرمر ، لاية ٦٧

« هود ، الاية ٤٩

عليه وحلت عليه ، واحترته ولو صلى في بيته ثم سعى الى الجمعة لم يبطل طهره ، وله ان يصلي اول الوقت وحده ، و في جماعة ، فان كان على اكثر من فرسين وعنده جمعة ، دخل فيها ولا صلى ظهراً .

ومن عليه الجمعة ، اذا صلى ظهراً لم تجزه ، ووجب عليه السعي اليها ، فان لم يعمل حتى فانت اعاد الطهر .

وتجب الجمعة على اهل القراء ، واليوادى .

واد حرم للجمعة بشروطها ، ثم لم ينق الا الامام ، اتمها - جمعة ، ولو دخل فيها ثم خرج وقتها ، قل الفراغ ، اتمها جمعة ، و يحوز ان يستحلف ان يحدث قل التحريمة وبعدها .

ولا جمعة على المعتق نصفه .

ويترك الجمعة لعذر في نفسه ، واهله ، ومرض صديقه ، وموت من يحجره ، ويحرم على مكلفها السفر بعد الروال حتى يصبي ، ويكره بعد لصبح الى ان يصلي .

و يجب استماع الحظية ، وترك الصلاة ، والكلام عندها ، و يكره تحطى رقاب الناس ، يوز الامام ام لا .

و من جلس محطاً فهو احق به ، فان قام لحاجة ثم عاد فكذلك ، و لا يصير بفرش ثوب في موضع احق به وان لحق الامام بعد رفع رأسه من الثانية ، فقد فاتته الجمعة ، وصلى الظهر ، فان كبر معه ثم ركع ثم شك هل احقه راكعاً ، او بعده صلى لظهر واذا ادرك الثانية ثم سلم الامام ، اصاب اليها اخرى « فان ذكر انه ترك سجدة ، لا يندري من ايها هي ، سجد وتم صلاته و ان ركع معه ، ثم روجم عن السجود وقف ، ولم يسجد على ظهر خبيرة .

فاذا قام امامه وامكته السجود و اللحاق به فعل ، و ان تعدر حتى ركع لم يركع معه ، فاذا سجد امامه سجد ، فان لم يوه للاولى اسقطه ثم سجد ، ثم صلى

ركعة اخرى وسيم ، وان بواء الاول تمت ركعته ، واتى باخرى وسلم .

و من السنة صعود الامام المسر بسكية و وقار ، بقعد دول الدرجة العليا للاستراحة ، ويعتمد على سيف اوفوس او عصاه ، لا يصح عليه على شماله ولا يسلم دا دخل والامام يحط ، وبمسلم عليه رد ، ويسمى لعاطس ، ولا يستيب الامام عبره في الجمعة الالعدر ، ويجوز كون امام الجمعة عندما اذا كان اقر الجماعة ولا يكون فسقا ، ولا امرأة . ولا يعقد بالمرأه الجمعة ، ولا الصبي والسنة ان يؤذن للجمعة باذان واحد .

ويحرم لبس على مكعبها حين قعود الامام على المسر بعد الاذان ، فان فعل صح لبس محرم وتصلى بوقل الجمعة قبل الروال . وهي عشرون ركعة .

وروى اثنان وعشرون (١) ، سنا عند اسباط الشمس ، و سنا عند ارتفاعها وسنا قرب الروال ، وركعتين عند قيام الشمس لتحقيق الروال ، وركعتين بعد العصر على الرواية (٢) ودرالت صلى العريضة ، حتما بلاذلة بينهما اذان و حدواقامتين ويجوز الفصل بينهما ست ركعات منها ، على الرواية (٣) فان رالت ولم يكس صلاة ، فصاها بعد العصر ، وقد ذكرنا استحباب الغسل يوم الجمعة ، والتطهيف وقص الاطعام ، واحداث الثرب فيما مضى ، وبشحب له لس انطى ثبته ، والدعاء بالماثور عند الموجه الى المسجد الاعظم ، والمشي بسكية ووقار ،

ولا يكون امام الجمعة اجدم ، ولا ارض ، ولا مجنونا ونفس العمامة شتاء وقيظ (٤) ويرتدى برد يديه ، واذا احتل به شروط الاممة والجمعة ، والفرص الظهور .

(١) الوسائل - الباب ١١ من ابواب صلاة الجمعة وآدابها - الحديث ٥ و لوارد

في لرواية هو عدد الركعات وما التعريف بهذه لكيفية فقد ذهب اليه المشهور .

(٢) نفس المصدر .

(٣) الوسائل - الباب ١١ من ابواب صلاة الجمعة وآدابها - الحديث ٦ و ١٠ و ١٢ و

(٤) الاقيظ . صميم الصيف وهو على ما قيل من صواع الثريا الى صواع السهل مع جمع الحريق

فإن حصر حلقه تنقية وامكنه تقديم فرضه أربع ركعات فعل ، والا صلى معه ركعتين ، هذا سلم الامام اصاب اليها ركعتين ، وقد نسب صلاته ، ويجهز الامام بالجمعة ، ويقرأ فيها للجمعة ، والماتعنين سه ، ويقت قنوتين في الاولى قبل الركوع وفي الثانية بعده ، ويقت في يظهر قنواً واحداً ، ولا يأس باجتماع المؤمنين وقت تنقية ولا صرر عليهم لصلاة جمعة بحطتين ، فان تعذر صلو لظهر جماعة ، ومشى لم يحضر امام يقتدى به ، فالصلاة يوم الجمعة في المسجد اقص منها في المنزل .

* * *

«باب صلاة الجمعة»

أقل الجمعة اثنان ، والكثير افضل ، ولاحد له . وهي سنة لا فرض .
ويجب ان يكون الامام صحيح الاعتقاد عدل افي دينه ، فان كان فاسقاً او فاسد العقيدة ، فصلاة المؤتم به باطلة ، والرحل يؤم بمنزله وبالمرثة والحشي ، والمرثة بمنزله ، فقط ، والحشي بالمرثة فقط .

ويؤم العبد لصالح بمواليه وغيرهم ، اذا كان اكثرهم قرآناً .
ويكره امامة الاحدم ، والابرص ، والمطلوح ، والمفقد ، ولا عرايى الا بمثلهم ولا يؤم المحدود قبل نوبته ، فان تاب حار ، وتحرم امامة القاعد بفنائم ، و امة ولد الربا .

و يكره اقتداء بمتطهر بالماء بالمستيمم به . والجماعة في الدقة بدعة الا في الاسسفة .

ويجوز اقتداء المعترض بالمعترض ، اختلف فرضاهما ، او اتفاقاً ، وذا اقتدى واحد امامين ، او بمأموم يعينه ، او بمأموم يطمه اسماً ، او باحد شخصين على لجعله بطلت صلاته ، وان صلى اثنان فذكر كل منهما انه امام صححت صلاتهما ، وان ذكر ايهما مأمومان او شكاً بطلت صلاتهما .

و يكره الامام تطويل صلاته ، و ينبغي ان يسبح في الركوع ، والسجود

ثلاثاً ثلاثاً بغير دعاء، وإن كان راءكراً واحداً بداخل ، لست قدركو عيس فقط .
وتكره امامة من لا يتأتى له الحروف على صحة، ومن يلحن ولا يقدر على
الأعراب ، ولا تحل امامة متعمد اللحن ، لانه لم يقرأ القرآن ، وعسى المأموم أعدتها
إن كان علم حاله .

ولا يؤم من لا يحسن الحمد بس بحسبها، ويؤم بمثله ، فإن أمّ بمن يحسبها
ومن لا يحسبها ، صحت صلاته ، وصلاة مثله ، وبطلت صلاة لقارء وإذا بان له
دامامه كافر أو فاسق لم تكن عليه إعادة .

ولا يحكم على المصلى بالاسلام ولا بالردة إذا قال لم اسلم . وذاحدث الامام
استحلف ، ويستحب ان يكون حليفه عمر مسوق شئ من الصلاة ، وإن كان
مسيوقاً أو ما اليهم ليسلموا وانم صلاته، وإذا أمّ بحسب أو محدث سهواً ثم ذكر أعاد
ولا يعيد من حسبه ، وليس عليه ان يعلمهم ، فإن صلوا ، وهم يعلمون حانه عادوا ،
ولا تصح امامة من لم يطلع .

وصاحب المنزل ، وأمبر القوم ، وامام المسجد احق بالامامة من غيرهم ، وإن
كانوا افضل منهم الا اذا كانوا صدحاء للامامة ويؤم الأعمى بالبصير إذا است (١)
ومثله ، ولا يؤم الأعرج لاجلاله بالواحد .

ويستحب ان يقف لرجل لمأموم على يمين الامام ، فإن كان امرأة، أو حشي
أو رجلي، فصعداً خلفه .

ولا تطل الصلاة ان وقف لواحد عن يساره، أو وقف الكل صفاً عن يمينه،
أو يساره، وإن وقف قدامه بطلت صلاته ، وقيل تصح ، وإن كان رجل وساء فالرجل
عن يمينه والنساء خلفه .

وذا وجد الامام راءكراً ، ركع معه ودرك الركعة ، فإن كان بينهما مسافة ،
حار ان يدشى في ركوعه، ويلحق بالنصف، وإن سجد ثم لحق بالنصف جاز ، وإن

(١) الديلمى ، لقول : هو السليم من جن العباد راجع «مجمع البحرين»

وقف وحده جار .

ويحوزان يكون للمأموم أعلى من موضع لأمام ، ما يعتديه ، ولا يعكس ، ولا نحائل كالحائظ يسمع من الائتمام ، وكذا المقصورة (١) والشاك .
وروى حوار ذلك (٢) للنساء ، وكثرة الصفوف لا تمنع الائتمام ، ولو كان بين الإمام والمأموم بعد بحيث يراه جار ، ثم كان آخر (٣) بينه وبين هذا المأموم مثل ذلك جار ، وعلى هذا .

ويحوز صلاة الجماعة في السفينة ، والسقى .

وتكره فراق الإمام قبل الفراغ ، ولا تطل الصلاة ، ولا بأس به مع العذر .
و يقدم لقدرى ، على عقبه ، فان تساوى في القرينة قدم الألفه ، فان تساوى فاقدمهم هجرة ، فان تساوى فاسبهما ، فان تساوى فاصحهما وحدها ، وان تساوى احبارت الجماعة ، فان فوضوا اليهما وسمح لحددهما لصاحبه ، ولا فرعا ، و يعنى بالقراءة قدر ما يحتاج اليه الصلاة ، والعقبة ليس بشرط في الصلاة ، ويريد بالسن من كان سه في الاسلام اكبر . ولا تبرر المرتبة اذا امت بالنساء ، تقوم وسطهن و الا ان يؤم بمن يكرهه .

ولا يلزم الإمام بية لامامة ، والمأموم بسوى الائتمام ، واذا اخذ في نافلة ثم قيمت الجماعة ابطلها وحجم ، وان كان في قريضة ، والامام صالح تمه ركعتي نافلة محجمة ، وسنم ثم جمع ، فان لم يكن صالحاً سم صلاته معه ، ثم اوامناً لتسليم وقام معه فصلا ، ويسوى نافلة .

ولا يقرأ للمأموم في صلاة جهرا ، بل يصمى له ، فان لم يسمع ، وسمع

(١) في لحوهر عن الوائى مقصورة المسجد مقام الإمام أى ، يحجر ، لا يدخل

فيه غيره .

(٢) الوصائل - الباب ٦٠ من ابواب صلاة الجماعة

(٣) أى مأموم آخر

كالهمة اجزأه وحار ان يقرأ ، و ان كان في صلاة احفات سبح مع نفسه، وحمد الله ، وندب الى قرئة الحمد فيما لانهجر فيه ، و يقرأ حلف من لا يرتضيه و حناً فان حلف فمثل حديث النفس ، ويجزئه الحمد لادوبها ، فان فرع من القرئة قبل الامام سبح ، فان بقي منها آية ركع بها كان افضل . و متى مات الامام فحاة قسم غيره لانتمها ، و اذا لحق الامام راكع كبر الاحرام ، و ركع ، فان كبر للركوع فقط بطلت صلاته ، وان نواهما بطلت .

والمسبوق يجعل الملحق اول صلاته ، فيقرأ الحمد وسورة فيها ، ولا في الحمد فسادا سلم الامام تتم صلاته ، واد وجدده ساجدا سجدة معه سنة ، ثم يقوم فيسألف الصلاة . و يحلس معه في الثانية للامام ، ولا يشهد ، ودا صلى الثالثة حلس فتشهد ثم لحقه ، فاذا حلس لامام فتشهد حلس معه لا يشهد ، ودا سلم قم المأموم قائم صلاته ، والامام مؤتم به ، يركع المأموم اذا ركع ، و يسجد اذا سجد ، فان ظله ركع او سجد فعلى ثم بان خلافه رجع اليه ولم يصره ، فان كان تعمد ذلك لم يعد اليه ، فان كان امامه غير مرضى لم يرجع اليه بكن حال ، وندب الامم الى الحلس حتى تم المسوق صلاته ، وان يسمع من حله الشهدين ، ولا يسمعه المأموم شيثا ، و لا بأس لمن لم يصل الظهر ان يقضى فيها بمن صلى العصر ، وندب من صلى وحده فرصاً ، ثم لحق جماعة الى عادتها معهم اماما او مأموماً ، اى الفريص كان . ويقف في الصف الاول ذو العقل ، والصلاح ، لا الصبيان ، والعبد . ويكون بين الصفيين قدر مرتص عر ، وان وجد فرجة (نصم الغاء) في صف سداها .

ويكره وقوف الامام في محراب داخل في حد ، و يستحب للمأموم (١)

(١) وفي بعض النسخ «للإمام» والصحيح ما اثبتناه .

الوقوف لتعقيب الإمام (١) ، و إذا قبعت الصلاة لم يصح الدفلة .

وتقف النساء خلف لرجل ، والصبيان ، وليأخرن إذا جاء الرجل ، ومن صلى خلف غير مرضى ، فقرأ سجدة العرايم ولم يسجد ، أو مأ يسه وأحرأه .

* * *

«باب المساجد»

قل الصدق (عليه السلام) من سبي مسجداً سبى الله له بيتاً في الجنة (٢) . و يكره تعليلها ، وتخصيها ، ورحرها ، وتذهيبها ، وتصويرها

وان يكون فيها محراب داخل الحائط ، وجعل الميضاة (٣) داخلها ، وجعل السارية كذلك ، بل مع حائطها لا تعلو عليه ، وان سبي بشرف (٤) ، بل يكون جماً (٥) ، وأحراج لحصى منها ، والحذف (٦) به فيها ، والصفاق ، والتسحم ، وسل السيف ، وبراء بل ، ولصاعات ، وكشف العهد و لسرة والركبة ، ويصع لقمل ون يصق ، أو تسحم ، أو أحد قلعة دون ذلك ، و أشاد الشعر ، ورفع الصوت والبيع والشراء ، وإدخال المحاسن ، و شاد الصلاة وشداها ، واقامة الحدر ،

(١) أم سعد في المأثور ما يدل على لاسحاب وفي نهاية الشرح ص ١١٨
و لمبسط ص ١٦٠ : وليس عليه الوقوف لتعقيب الإمام .

(٢) الوسائل ، الباب ٨ من أبواب أحكام المساجد ، الحديث ١

(٣) قال الطبري في الميضاة : مطهرة كبيرة يتوضأ منها

(٤) أي لأشرف جدارها

(٥) قال الطبري في حمت لثاة جماً ، أي لم يكن لها من و من المساجد

سائرناها .

(٦) الحذف : رمى الحصاة بأصبعين بكييفية خاصة

و الصبيان (١) ، و التوضؤ فيها من بول او عائط حاصة ، و لبوم ، و حاصة في مسجد الله ورسوله .

و يستحب كس المسجد ، و تطيقه ، و الاسراح فيه ، و رد ما اخرج من حصاه اليه ، او الي بعض المساجد .

ويكره لآكل الثوم وشبهه اتيان المسجد حتى يذهب ريحه .

و يستحب تقديم رجله اليسرى داخلا ، واليسرى خارجا ، و تعهد بعله (٢) ، او حقه خوف بحاسته ، و لدعاء بالمأثور داخلا و خارجا ، و يستعمل خالص (٣) . ويكره تحاده طريقا من غير ضرورة و لا يجوز بقصه الا اذا استهدم ولا تحاده ملكا ، ولا بيع آله ، و يستعمل آله في اعادته ، او لمص المساجد . و يجب على "خذ آله ردها اليه ، او الي بعض المساجد ، و لا يعود لمسجد ملكا بانهدامه .

و يجوز نقص السبع والكسائن ، و استعمال آلهها في المساجد او مدرس اهياها ، او كانت في دار حرب ، و يجوز بناءها مساجد ، و من اتحد من داره مسجدا لنفسه ، انه تعبيره و تبديله .

و لا يجوز دفن الميت في المسجد .

و يجوز بناء المسجد على بشر عائط اذا ظم (٤) ، و ذهب ريحه .

(١) والظاهر لزوم كلمة «تمكين» هنا .

(٢) كذا في نسخة وفي بعض النسخ زيادة «واساق» و في بعض «حر» او «ساق» ولم يتحقق معنى تلك الزيادة واقع العالم .

(٣) في مستدرک لباب ٤٥ احكام اللباس في غير الصلاة عن المقنع و اذا اردت ليس الخف والنعل الى ان قال : ولا تلبهما الا جائبا .

(٤) اي عبر العائط

و لجلوس في المسجد عادة .

وصلاة لقرص في المسجد افضل منها في المنزل ، وصلاة لقرص بالمكس ، وخاصة صلاة الليل .

وعن الرضا عليه السلام : الصلاة في المسجد الحرام ، ومسجد الرسول عليه السلام (عليه الصلاة والسلام) في الفصل سواء . (١)

وعن الصادق عليه السلام : ان الصلاة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألف صلاة ، و الصلاة في المدينة مثل صلاة في سائر المدن . (٢)

وروى لسكوي عن جعفر عن ابيه عليه السلام عن علي عليه السلام : صلاة في بيت المقدس ألف صلاة ، وصلاة في مسجد الاعظم مائة صلاة ، وصلاة في مسجد لقيلة خمس وعشرون صلاة ، و صلاة في السوق ثمان عشرة صلاة ، وصلاة الرحمن في بيته وحده صلاة واحدة . (٣)

وقد الصادق عليه السلام : في مسجد الكوفة ، ان صلاة لقرص فيه بألف صلاة ، والنافلة بحمس مائة صلاة . (٤)

وروى عن امير المؤمنين عليه السلام ، ان المكتوبة فيه حجة مبرورة ، و لمائة عمرة مبرورة . (٥)

وعن الصادق عليه السلام . من تجمع في المسجد ثم ردها في جوفه لم يتركها . لا أرائه . (٦)

(١) الوسائل - الباب ٦٣ من ابواب احكام المساجد

(٢) الوسائل - الباب ٥٧ من ابواب احكام المساجد ، الحديث ٩

(٣) الوسائل - باب ٦٤ من ابواب احكام المساجد - الحديث ٢

(٤) الوسائل : الباب ٤٤ من ابواب احكام المساجد - الحديث ٣

(٥) الوسائل : الباب ٤٥ من ابواب احكام المساجد

(٦) الوسائل : الباب ٢٠ من ابواب احكام المساجد - الحديث ١

وعنه ^(١) : وقد قل بعض أصحابه ، انى لا كره الصلاة فى مساجدهم ، قال : لا تكره ، فما من مسجد سوى الا على قبر نبي او وصى سوى ، قتل فأسباب تلك البقعة رشة من دمه ، وحب الله ان يذكر فيها ، فأد فيها الفريضة ، والموافق ، واقتصر ما فات (١) . وعنه من مشى الى المسجد لم يصح رجلا على رطب ولا ياس الا سبحت له الى الارض السابعة (٢) .

وعنه من كان المرآة حديثه والمسجد به سوى لله له بيتا فى الجنة (٣) . وعن الرسول ^(صلى الله عليه وسلم) : الصلاة فى مسجدى كألف صلاة فى غيره الا المسجد الحرام ، فان الصلاة فى المسجد الحرام يعدل ألف صلاة فى مسجدى (٤)



« باب صلاة الخوف »

صلاة الخوف ثلثة : ويجوز اذا كان العدو دبر القبلة (٥) ، وبمبها وشمالها ، وبحاف انكائه عنهم ، وان يكثر المسلمون ليكونوا مدافعتين : طائفة نصلى وطائفة تحرس وأحد السلاح واجب على الكل الا للضرورة . وهى مقصورة سعرا وحصرأ . جماعة وهراى الا المعرب ، وكبهتها ان يصلى الامام بس يليه الركعة لاولى ، ويقوم للثانية ، فتوى فرقه فرقة (٦) وينتم صلاتهما ، وتصرف ، فأد استقر به الموقف جائت العرفة الأخرى ، فصلت معه الثانية له ، وهى له لاولى ، فإد جلس لتشهد

(١) الوسائل - الباب ٢١ من ابواب احكام المساجد

(٢) الوسائل - الباب ٤ من ابواب احكام المساجد ، الحديث ١ - الا فى الحديث

سبحت الارض له :

(٣) الوسائل الباب ٣ من ابواب احكام المساجد - الحديث ٢

(٤) الوسائل - الباب ٥٧ من ابواب احكام المساجد - الحديث ٦

(٥) أى فى جهة خلاف قبلة المسلمين المقاتلين

(٦) الاول يكرر القاء والثانية بضمها

بهضوا ، فصلوا ما بقي ، وسلموا ، وسلم بهم ، و جبر في المغرب بين ان يصلي بالاولى ركعة ، وبالثانية ركعتين ، أو بالعكس .

والطائفة : الواحدة ، والاثنان فصاعداً (١) ويلحق الطائفة حكم سهوها عند مفارقتها لأقلها ، فان احتاج الى تعريق اصحابه اربع فرق لم يصل نكثاً للصلاة ، لان صلاة الخوف ركعتان او ثلاث للمغرب ، فان صلى الصلاة بعرقين بطلائع ، وفرصاً بهم حذر ، فان اشتد الخوف وبلغ حال المساء (٢) صاوا فردى لأقلها ، وصدها ركناً ومثاناً ، وتكبرة الاحرام الى القلة ، ويسجد على سرجه ، وان تعذر فبالايماء ركباً وساجداً .

والمحدود احص من الركوع ، فان وقعت المعامعة ، فعن الركعة « سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر » بعد الاحرام ، ثم يسبح اخرى لكثبه ، و يتشهد ويسم .

وفي المغرب ثلاث . فان كان العدو في ليله و الارض مستوية فلا يرمهم صلاة الخوف ولا صلاة شدة الخوف .

فان صلوا صلاة نبي ﷺ بعد ما حذر ، يقوم امام مستقل القبة ، والعدو امامه وحلفه صف ، وصف آخر بعده ، فيركع بهم جميعاً ، ثم يسجد فسجد معه نصف الذي يليه والآخرين قيام ، فاذا سجد من بله السجدتين وقاموا ، سجد الدين خلفهم ، ثم بأحر من يليه الى مقام الآخرين ، وبالعكس ، ثم ركع بالكل جميعاً ، ثم سجد و يسجد من يليه ومن خلفهم قيام يحرس ، فاذا جلس سجد الحارسون ، ثم جلسوا وسلم بهم جميعاً (٣) .

ويحوز ان يصلي من بله الصلاة ، ويسلمه ويصليها بالآخرين بقلاله وفرصاً

(١) يسمى بتحقيق الطائفة «الرجل» واحد وبلائين فصاعداً

(٢) اي ابصاره بالسيوف وهذه المدة الى قرب مكان المنته صعبين .

(٣) المستدرك - الباب ٢ - من ابواب صلاة الخوف والمطاردة الحديث

لهم ، كما فعل عليه السلام ببطن التحل (١) .

وإذا صلى صلاة الخوف في الأمن حرت صلاة لكل ، وقد فارقوه لغير عذر ، وهو مكروه ، ولا فرق في صلاة الخوف من أن يكون العدو مسلحاً أو كافراً ، أو كان متعدياً ، وإن كان طالما كالعاه وقطاع الطريق ، وخافوا من المحققين ، لم يحز لهم (٢) صلاة الخوف ، وإن فعلوا لم تنصح صلاة المؤتم لفسق الإمام

* * *

«باب صلاة العيدين»

وهما فرضان باجتماع شروط خمسة في العدد ، والحظية وعبر دلت ، وتسقط عن من تسقط عنه ، وإذا تركها مكلفها عمداً ، ثم وإن تركها لعذر ، ولاحتلال شرط صلاحها في بيته ندباً .

وروى أنه يصلى أربع ركعات (٣) وهي صعبة ، وإذا دنت لأقصى .

ووقتها من طلوع الشمس إلى زوالها .

والعمل يوم العيد سنة ، ووقته من صروع الفجر إلى صلاة العيد

ويفطر يوم الفطر على شيء من الحلأوه . ويصحب بها (٤) ويقدمها (٥) يوم

لاصحى ، ولا يطعم شيئاً حتى يعود فيطعم مباحي به .

و الأذان والإقامة لها بدعة ، بل يقول المؤذن ثلاث مرات الصلاة .

وتصلى في الحبشة (٦) لا في لمأحداً لا مسكة ، فادب تصلى بالمسجد الحرام .

(١) - المبسوط - باب صلاة الخوف - ص ١٦٧ .

(٢) - إى القرقة الطالمة

(٣) - إى سائل - الباب ٥ من أبواب صلاة العيد - الحديث ٢

(٤) - إى الأضطرار بالحلاوة قبل الصلاة في الفطر

(٥) - إى يقدم الصلاة على الطعام .

(٦) - إى الصحراء

ويحرج الامام حافيا ماشيا الا لضرورة ، على سكية ووقار ، وليس برداً ، ويعتم شتاءً وقيظاً ، ويسجد على نفس الارض ، ولا يصلي يوم العيد قبل الصلاة وبعدها شيء من النوافل ابتداء ولا قضاء الا بعد الروال الا بالمدينة ، فإنه يصلي ركعتين في مسجد النبي ﷺ ، قبل ان يحرج اليها ، ويجوز قضاء فائت العرائض بكل حال .
ويخير شاهد العيد ، ان كان يوم الجمعة ، بين حضور الجمعة ، ولاصراف و يعلمهم الامام ذلك في المحطة ، و يحثهم على الفطرة ، و هي الاصحى على الاصحية .

ويستحب التطيب ، وليس اطهر الثياب ، والدعاء بالمأثور عبد الحروح ، و ان يرجع في غير طريق محبته الى لصلاه . و هي ركعتان ، يقرأ في اوليهما الحمد وسورة «الاعلى» بعد الوجه المستوي ، (١) وتكبيرة الاحرام الموحدة ، ويقف حمسة ، ويكرر لكل قنوت تكبيرة ، ويدعو بالمأثور او بما سح .

وقد اوجد قائلان : يحول الله و قوته اقوم واقعد ، يقرأ الحمد والشمس وصحبها ، ويقف اربعة يكرر لها اربعاً ، ويجهر بالقراءة فيها ، فيكون الزائد على غيرها من الصلاة تسع تكبيرات ، وهذه التكبيرات و رفع اليدين بها .

والادعية ستة . فلو احل بذلك لم تنطل صلاته . وفيل يقوم من الاولى بالتكبير ويقف في الثانية ثلاثاً ، ويكرر ثلاث . و ان قرأ غير ما ذكرنا جاز ، ثم يحط ب بعد الصلاة حطتين ، كالجمعة على شبه الممر من طين ، ولا ينقل الممر من مكانه . ولا يجب على المأمومين امتناعها ، بل يستحب لهم ، ولا يحرج اليها في السلاح الا لعدو يخاف .

و يستحب التكبير وبل يحب لينة الطر عقب المغرب ، والعشاء والصبح والسعيد ، وفي الاصحى ، عقب عشرة صلوات وليهن الطهر يوم البحر ويعنى عقب خمس عشرة صلاة اولاهن طهر يوم البحر لمن اقام الى الممر الآخر .

(١) اي بعد دعاء «وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض» .

وهو «الله أكبر لله أكبر لا اله الا الله والله أكبر لله أكبر والله لأحمد الله وأستعين به»
 لله على ما هدانا وله الشكر على ما ولانا» ويريد في الاصحى «وررقامى بهمة
 لانعام».

وليس بمسنون عقيب النافلة .

وادافات لايقضى ، وتكبيرات لعيد بعد القرنة ، فان انقضى وقتها (١) ، ولا
 بأس بخروج العجائز في العيدين للصلاة .
 ويكره السفر بعد المحر حتى يشهد العيد (٢) «ولا يصلى صلاة عيد لمحر
 الا بمنى» (٣) .

وروى : اما رخص رسول الله ﷺ للنساء العوانق في الخروج في العيدين
 لمعرض للرزق (٤) .

وعن احدهما فيما يتكلم به فيما بين المكسرتين في العيدين : ما شئت من الكلام
 الحسن (٥) .

وعن جعفر بن محمد عليهما السلام لانهما ان تصبى وحده ولا صلاة الا
 مع امم (٦) .



(١) لان الشامي ولاحقه ولا من موضعها من الفرائد راجع (كتاب الجلاء

ج ١ ص ٢٤١ - المألة ٩ من صلاة العيدين

(٢) كذا في اكثر نسخ وفي نسخة اخرى : يشهد الصلاة وليس المراد واحد

(٣) هكذا في اكثر نسخ ولكنها غير موجودة في مصنف وفي نسخة اخرى : كانت بدون

كلمة «الا» ولم يجد عنوان له في كتب الفقهية النصحيح فلاحظ

(٤) الوسائل - الباب ٢٨ من ابواب صلاة العيد - الحديث ١

(٥) الوسائل - الباب ٢٧ من ابواب صلاة العيد - الحديث ١

(٦) الوسائل - الباب ٢ من ابواب صلاة العيد - الحديث ٢

كتاب صلاة الكسوف

وهى واحدة عند كسوف الشمس ، وحسوف القمر ، والرلزل ، والرياح المفزعة ، والظلمة الشديدة .

وهى عشر ركعت ، بربع سجدة ، وخمس قنوتات عند كل ركوعين قبل الركوع وبعد القراءة ، ونقت فى العاشرة فقد حار ، ونشهد واحد ، وتسليم يفتح الصلاة ، ويقرأ الحمد وسورة ثم يركع ، ثم يرفع رأسه ويكبر ، ثم يقرأ الحمد وسورة هكذا خمساً ، ويقول سمع الله لمن حمده ، عند الرفع من الخامس ، ويسجد سجدتين ويقوم يفعل مثل ذلك ، ويسجد سجدتين ، ونشهد وسلم ، وان قرأ الحمد وبعض سورة فى ركوع لم يقتر لى إعادة الحمد فى الثانى بل يقرأ الموضع الذى لم يقرأ من السورة ، ثم يعيد الحمد فى الثالث ، ان كان انهما ، وكذا لو قسم السورة بين الخمس حار ، وينتدأ بالحمد فى اول السادس ، ويفعل كما فعل فى الخامس الاول

واول وقتها اد ابتدأ فى لاحتراق ، واحره اذا ابتدأ فى الانجلاء ، وان كان وقت صلاة فريضة بدأنها ، وان شاء بدأ بالكسوف الا ان يصيب وقت الحاصرة فيبدأ بالحاصرة ، وان دخل فى صلاة الكسوف ثم دخل وقت الحاصرة ، قطعها وصلى لحاضره ، ثم تمم صلاة الكسوف ، وقبل بتأخيرها .

ويصلى صلاة الكسوف ، ثم صلاة الليل .

وفاته صلاة الليل ، قصاها ، وتصلى صلاة الكسوف جماعة وفرادى

ودوت الهيئات من النساء ، يصلين فى بيوتهن ، ويصلين جماعة .

ويستحب ان يقرأ فيها كالكهف والاساء ، ويطيل ركوعه كالقرآن وسجوده

كذلك ، فان فرغ منها قبل الانجلاء أعادها ستة ، وان مسح وحمد حاز ، وادا نعدم بركيها ، واحترق القرص كله ، اعتل سنة ، وقصده ، وان تركها سيأياً

واحترق كله او عمدا ولم يحرق كله فصاعدا عطف. وان تركها غير عالم بوجوبها ولم يحترق كله ثم يقصها وان احترق كله قصاها .
 و اذا كثرت الرلازل ، صاموا الاربعا ، و الحميس والجمعة ، وبرزوا يوم الجمعة ، بعد العسل ، وطهارة لثياب ، ودعوا الله يرفع عنهم ، ومن اصابته رلرلة قال :
 عند اليوم (يامن يمسك السموت) (الاية) (١) صل على محمد و آل محمد ،
 و امسك عما السوء ، بك على كل شىء قد ير ، لم يسقط البيت عليه ان شاء الله تعالى .

* * *

«باب صلاة النوافل»

الوقوف فى ليوم و ليلة لمرة فى المحصر اربع و ثلاثون ركعة ، وفى السمر سبع عشرة ركعة ، امصها صلاة الليل ، وهى سه فى السمر والمحصر .
 ووقتها من انتصاف الليل لى طلوع الفجر ، وكلما قارب الفجر كان افضل ،
 يبدأ بفنوجه ، بما ذكرنا (١) ويقرأ الحمد وسورة الاحلاص ، وفى الست الوقوف
 ماشاء من السور .

ويستحب قراءه الطوال اذا كان عليه وقت ، والا قرأ الحمد وحدها ، وحدها فان حاف مع ذلك طلوع الفجر ، صلى ركعتين ، واوتر بعدهما ، صلى ركعتي الفجر ثم لعدة ، وقصى الثانى ، وان كان صلى اربعا وطلع الفجر اتمها محصية .
 و من سى ركعتين من صلاة الليل ، ثم ذكر بعد الوتر قصاها و اوتر وركعتي الفجر ، يصلان للفراع من صلاة الليل ، وان لم يطلع الفجر لى طلوع لحرمة فحيث تصلى لعدة ، ويقصى الركعتان ، ودب الى الصلحة بعد الركعتين .
 والدعاء فيها بالمأثور ، وقرائه خمس آيات من آل عمران ، وان سجد بدلها

(١) فاطر الاية ٤١

(١) اى بدعاء ووجهت وجهى الخ »

جار، ويصلى المواصل جالساً مع المكة، ويجعل ركعتين ركعة، وإن جعل الركعة ركعة جاز.

فإذا زالت الشمس فى غير يوم الجمعة، صلى للزوال ثمانية ركعات، كل ركعتين تشهد وتسليم، ويقرأ فيهما من قصار السور.

فإذا فرغ صلى الظهر، ثم صلى ثمان ركعات، ثم صلى العصر ويسقط هذه الست عشرة فى السفر.

فإذا غربت الشمس وصلى المغرب، صلى أربع ركعات نافلتها تشهدتين وتسليمين، وخفف القراءة للوقت.

وإذا صلى العشاء صلى ركعتين الوتيرة جالساً متربهاً، وإن صلى ركعتين قائماً جاز، ويجعلهما بعد كل صلاة يريد فعلها، والقيام بعدها إلى فراشه؛ ويستحب أن يمد على ظهره (١) ويقرأ بالمأنور، ويدعو بالمأنور.

وإذا حرج وقت الظهر أو العصر ولم يصل الباقى قصداً بعد العصر. وكذلك إذا ذهب الشفق الأحمر العرسى، ولم يصل نافلة المغرب، قصداً بعد العشاء،

وإن ذهب نصف الليل، ولم يصل الوتيرة قصداً.

وإن طلع الصبح، ولم يكن صلى صلاة الليل، قصداً.

وغير المواصل المرتبة، مما لا وقت له، كصلاة أمير المؤمنين (عليه السلام) وهى أربع ركعات تشهدتين وتسليمين، يقرأ فى كل منهما الحمد وخمسين مرة سورة الاحلاص.

وصلاة فاطمة (عليها السلام)، ركعتان فى الاول لحمد مرة، وسورة القدر مائة مرة، وفى الثانى الحمد مرة، والاحلاص مائة مرة.

وصلاة جعفر بن ابي طالب، المصافحة صلاة الحوة (١) والنسيح، اربع ركعات
شهادين وتسلمين، يقرأ في الاول الحمد والريلة، فاذا قرأها مسح خمس
عشرة مرة (سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر)، فاذا ركع قاله عشر، فاذا
رفع رأسه قاله عشرا، فاذا سجد قاله عشرا. فاذا رفع رأسه قاله عشرا، وفي السجدة
الثانية والرفع منها كذلك.

و يقرأ في الثانية الحمد والعايات، ويعمل كما فعل في الاولى، و يقرأ في
الثالثة الحمد واذا جاء بصر الله، ويعمل كما فعل: و يقرأ في الرابعة الحمد والاحلاص
ويعمل كما فعل، و يدعو آخر سجدة بالمأثور، وبما اراد، وهذه تصلى سهرا
وحصر و ليلا وبهرا، وفي لجمعة الفصل، ويصلبها محردة (٢).
ويقضى لتسبح، وهو في حوائجه، و يحسن بها من يوفيه ان شاء ومن
نصاء صلاة.

و روى انه يقرأ فيها الريلة والفقر والنصر والاحلاص. (٣)
وروى في كل ركعة بالاحلاص والمجدد. (٤)
وقال الصادق (عليه السلام) من صلاها قبله من الاخر مثل ما لجعفر (٥) و مما ليس له
وقت معين.
ركعتا تحية المسجد عند دخوله.

وصلاة لغير ليومه، يعتدل قرب الروال، ويصلي ركعتين في كل واحدة

(١) الحوة - هذه لكلمة مأخوذة من كلام رسول الله (ص) حيث قال لجعفر «يا جعفر

الا أمحك؟ الا اعطيت؟ الا أحزنك؟ راجع الوسائل ج ٥ ص ١٩٤

(٢) اي بلا نسيح

(٣) الوسائل الباب ٢ من ابواب صلاة جعفر الحديث ٢

(٤) الوسائل الباب ٢ من ابواب صلاة جعفر الحديث ١

(٥) الهداية باب صلاة جعفر عليه السلام ص ٣٦

الحمد مرة وعشراً سورة الاخلاص ، وعشراً آية الكرسي ، وعشراً سورة قدر ،
فاد مسلم دعاء المأثور .

ويصلى يوم الجمعة وليلة ، وهو سابع عشر من رجب ، اثني عشرة
ركعة ، يقرأ فيها ما شاء ، وقبل «يا مبین» ، وادفع قرأ الحمد سبعا والاخلاص منه .
و«المعوذتين» منه ، والحمد والقدر وآية الكرسي كذلك .
ويصلى ليلة نصف شعبان اربع مائة مرة سورة الاخلاص .
وروى اربع مائة رباعاً (١) واكد في صلاة جعفر ثلث الدالة ويدعو
بالمأثور .

* * *

«صلاة الاستحارة»

ومما يندب اليه لحاجة وسبب اذا غمّ بامر حرج او عمره ، ويبيع او شره وعق ،
صلى ركعتين ، يقرأ فيهما الحمد والرحمان ، ثم يقرأ المعوذتين ، ثم يقول : اللهم
ان كان كذا حيراً لى في ديني ودياري ، وعاجل امري واجله ، فيستره لى على احسن
الوجه واكملها وان كان شراً لى في ذلك فاصرفه عني على حسن لوجهه ، رب
اعزم لى على رشدي ، وان كرهت اوابته نفسي .
روى ذلك عن علي بن الحسين (عليه السلام) (٢) .

وروى عن الصادق (عليه السلام) ، فمن اراد امراً ، فحير فيه انه يصلى ركعتين ،
ويسحير الله مائة مرة ومرة ، ثم يطرأ احرم الامر من يمينه ، فان الحير فيه ان شاء الله
تعالى . (٣)

وروى حماد بن عيسى عن باجيه عنه (عليه السلام) ، اذا اراد شره ، العبد ، او الدابة ،
او لحاجة الحقيقة ، او لشيء البسير ، استخار الله فيه سبع مرات ، واذا كان امراً

(١) الوسائل الباب ٨ من ابواب صلاة المدونة - الحديث ٧

(٢) ابوسائ - الباب ١ من ابواب صلوات الاستحارة - الحديث ٣

(٣) الوسائل - الباب ١ من ابواب صلاة الاستحارة - الحديث ٦

جسيما، استخار الله فيه مائة مرة (١)

وروى معاوية بن ميسرة عنه (عليه السلام)، ما استخار الله عند سبعين مرة بهذه الاستخارة الارماء لله بالحبرة، فيقول: يا بصير الباطرين، ويا اسمع السامعين، ويا اسرع لحاسبين، ويا ارحم الراحمين، ويا احكم الحاكمين، صل على محمد واهل بيته، وخر لي في كذا وكذا. (٢)

ورويت الاستخارة في آخر ركعة من صلاة الليل بمائة مرة.

وعن عيسى بن عبد الله عن ابيه عن حده عن علي (عليه السلام)، قال الله عز وجل: ان عبادي ليشجروني فاجبر له فيعصب. (٣)

وروى هارون بن حارحة عن الصادق (عليه السلام)، اذا اردت امر افعله ست رقايع، فاكتب في ثلاث بسم الله الرحمن الرحيم خيرة من الله العزيز الحكيم لفلان بن فلانة اعمل، وفي ثلاث مثله، وفي آخره لا تفعل، ثم صل ركعتين، ثم تسجد سجدة تقول فيها استجير الله برحمته خيرة في عافية، ثم استو جالس اقول اللهم خر لي في جميع امري في يسر منك وعافية، ثم اصرب يدك على الرقايع واخرج واحدة واحدة فان حرج ثلاث ولاء «اعمل» فاعمل الامر الذي تريده، وان حرج ثلاث ولاء «لا تفعل» فلا تفعل، فان حرج واحدة اعمل واخرى لا تفعل فاجرج منها الى خمس واعمل بالاكثر ودع السادسة. (٤)

* * *

في صلاة الحوائج

واما صلاة الحوائج، فكثيرة: منها اذا اعمتك الحاجة، يستحب ان تصوم

(١) الوسائل: الباب ٥ من ابواب صلاة الاستخارة - الحديث ٦

(٢) الوسائل: الباب ٥ من ابواب صلاة الاستخارة - الحديث ٣

(٣) الوسائل: الباب ٧ من ابواب صلاة الاستخارة - الحديث ٦

(٤) الوسائل: الباب ٢ من ابواب صلاة الاستخارة - الحديث ١

الأربعاء والجميس والجمعة ولاء ، وتعنسل يوم الجمعة ، وتلبس ثوبا جديدا وتصعد أعلى ما في دارك ، وتصل ركعتين ، وترفع يديك الى السماء وتدعو بالمأثور . ومنها ان كنت لك حاجة اعتسلت ولست انظف ثيابك ، ومسحت صياوبررت تحت السماء وصليت ركعتين بفاتحة الكتاب والاحلاص خمس عشرة مرة ، ثم تركع فتقرأها كذلك كصلاة النسيح ، والقراءة هنا خمس عشرة مرة ، ثم تسجد قنلا : اللهم ان كل معبود من لدن عرشك الى قرار ارضك ، فهو باطل سواك ، فانك انت الله لحق المبين ، اقض لي حاجه كذا الساعة الساعة وتلح (١) فيما ردت . وادا قصيت حاجتك . فصل ركعتين : الاولى بفاتحة الكتاب والاحلاص ، والثانية : بالفاتحة والحمد ، وتقول في ركوعك وسجودك في الاولى ، الحمد لله شكراً شكرياً وحمداً ، وفي ركوع الثانية وسجودها الحمد لله الذي استجاب دعائي ، واعطاني مسئلتى .

وروى في من جاع به صلى ركعتين ، ويسأل الله ان يرزقه ، فانه يرزقه . (٢) وذا اراد سمرأصلى ركعتين ، واستودع الله هله ، وماله ونفسه ودينه وديناه وآخريته وامنته ، وحوتم عمله فما استخلف عند على اهله بخلافة فصل منها . وروى اليسع القمي قال : قلت لابي عبد الله (عليه السلام) ، اريد الشيء وتستجير الله فيه فلا يوفق فيه الرأي ، افعله او ادعه ، فقال : انظر اذا قمت الى الصلاة ، فان الشيطان اعد ما يكون من الاسان ، اذا قم الى الصلاة ، اى شيء وقع في قلبك ، فحد به وافتح المصحف ونظر الى اول ما ترى به فحد به ان شاء الله . (٣) ويروى اسماعيل بن الارقط وامام سلمة احت ابي عبد الله عليه السلام انه مرض ففى شهر رمضان حتى ثقل واحتدمع ببوهاشم لجمارته فقال ؟ فجزعت على امي

(١) لبح السائل في سؤال : الحب واقل عليه مواظباً .

(٢) الوسائل - باب ٢٥ من ابواب بقية الصلوات المدوية

(٣) الوسائل الباب ٦ من ابواب صلاة الاستخارة

فقال: لها حالي انو عند الله (عليه السلام) اصعدني الى فوق البيت ، فبررى الى السماء
وصلى ركعتين ، فاد سلمت فعولي : اللهم بك وهبه لي ، ولم يكن شيئاً لغيري
استوهبك مشدداً فاعربيه فافقت وتسحرت ، وتسحروا بهريرة (١)

وشكى رجل الى ابي عبد الله (عليه السلام) صق يده ، فقال: اد ردت لحروح
الى سوقك ، فصل ركعتين ، واربع ركعات ، ثم قل في در صلاتك : ، توحيث
بلا حول مهي ولا قوة ، ولكن بحوث يارب ، وقوتك ، وانرا من الحول والقوة
لايك ، واب حولي منت قوتي اللهم فارزقي من فضلك لتوسع رزقي كثير اطيبا
ماركا ، وان حافض في عافيتك ، فبه لا يملكها احد غيرك ، فعمل واستغنى وحسنت
حاله . (٢)

وشكى ليه رجل الحرفة والمعاقة بعد يساره ، فامرته ان تأتي بمقم رسول الله
(ﷺ) بين لقر والمنبر ، فصل ركعتين ، ويقول مائة مرة اللهم اني اسئلك
بقوتك ، وقدرتك ، وبعرفتك ، وما احاط به علمك ، ان تيسر لي من لمجاريه اسمعي
رزقي ، وعملها فصلا ، وحيرها عاقبه فعمل فماتوجه بعد في حاجة الآرق (٣)

عن الباقر (عليه السلام) ، من اراد ان يحصل له ، فليص ركعتين بعد الجمعة ،
يطيل الركوع والسجود ، ثم يقول ، اللهم اني اسئلك بمأسأتك به ركزيا ، دقل:
رب لا تدرني فردا ، وانت حبر الورئين ، اللهم هب لي ذرية طيبة بك سميع لدعاء
الهم دسمك استحلها وفي اماتك احدثها فان قضيت وفي رحمها وبدأ فاحمله
علاما ولا تجعل للشيطان فيه نصيب ولا شرك (٤)

وعن ابي عبد الله (عليه السلام) والصلاة والسلام والتحية والاكرام ، قد ب . لا مير لمؤمنين

(١) الوسائل الباب ٣ من ابواب الصلوات المدوية - الحديث ١

(٢) الوسائل الباب ٢٢ من ابواب بقاء الصلوات المدوية - الحديث ٢

(٣) الوسائل الباب ٢٢ من ابواب بقاء الصلوات المدوية - الحديث ١

(٤) الوسائل الباب ٣٨ من ابواب بقاء الصلوات المدوية

(عليه السلام) ، اد اردت ان تحفظ كل ما تسمع وتقرأ ، وتدع في دبر كل صلاة ، سبحان من لا يعتدى على اهل مملكته سبحانه من لا يأخذ اهل الارض بالود العذاب ، سبحان لرؤف الرحيم اللهم اجعل لي في قلبي نوراً ونصراً وفهماً وعلماً بك عني كل شيء قدير . (١)

وعن الصادق عليه السلام ، لطول لعمر ، تقول ، عيب كل صلاة : اللهم صل على محمد وآل محمد وسلم ، اللهم ان لصادق (عليه السلام) ، قال . بكملت ، ما ترددت في شيء ، فاعله ، كترددى في قصص روح عندي المؤمن يكره الموت واكره مسأه ، اللهم فصل على النبي الامي محمد وآل محمد ، وعجل لوليث الفرح والعافية ، والشفاعة ، في الدين ولديها والاخره ، ولا تسؤي في نفسي ، ولا في احد من احبتي ان شئت ان تسيهم واحداً واحداً ، فافعل وان شئت مفارقين وان شئت مجتمعين ، قل : لرحل والله لقد عشت حتى سئمت الحياة (٢)

ويدعو للحراسة من الاعداء بدعاء عني عليه السلام ليلة مسته على ورش رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، يا من ليس معه رب يدعي ، يا من ليس فوقه حالي يحشي ، يا من ليس دونه اله يتقي ، يا من ليس له وزير يعشي ، يا من ليس له بواب ينادي ، يا من لا يرداد على كثرة السؤال الاكرما وجوداً يا من لا يبرد على عظم الحرم الاعوا ومعزة ورحمة ، صل على النبي محمد ، وافعل بي ما تشاء الله ، فانك اهل التقوى واهل المعرفة ، وت اهل الجود والخير والكرم (٣)

وما روى من الوافل والادعية للخوانسار وغيرها اكثر من ان تحصى ، والله تعالى عم بالصواب واليه المرجع والمآب .

* * *

(١) مستدرک الوسائل الباب ٢٢ من ابواب الثعوب - الحديث ١٢

(٢) مستدرک الوسائل الباب ٢٢ من ابواب السجود - الحديث ١١

(٣) بقية العلامة المجلسي في المحارح ٩٥ ص ٢٩١ . في كتاب الذكر والدعاء

لباب ١٠٩ مع اختلاف في المتن

باب نافلة شهر رمضان

يراد على الموائل المترتبة في هذا الشهر ألف ركعة ، تصلى في كل ليلة الى ليلة العشرين عشرون ركعة ، ثمان بعد المغرب ، وثمنا عشرة ركعة بعد العشاء . وروى بالعكس (١) وبصلى ليلة الحادى والعشرين الى آخره كل ليلة ثلاثون ركعة ، ويزاد في ليلة تسع عشرة واحدى وعشرين وثلاث وعشرين على ذلك ، مائة ركعة لكل ليلة ، كل ركعة بالحمد مرة ، ولا خلاص عشراً ، ويجعل من الثلاثين ثمانين بعد المغرب ، واثنين وعشرين بعد العشاء .

وروى اثنا عشرة بعد المغرب ، وثمانية عشرة بعد العشاء . (٢)
وروى انه يعمل في كل ليلة من الثلاث المذكورات ، المائة فيبقى ثمانون ، فيصلى في كل يوم جمعة من الشهر عشر ركعات : اربع ركعات صلاة امير المؤمنين عليه السلام . واربع صلاة جعفر رضى الله عنه وركعتان صلاة فاطمة عليها السلام وبصلى في ليلة آخر جمعة منه عشرون ركعة صلاة امير المؤمنين عليه السلام وفي ليلة آخر صبت منه عشرون ركعة صلاة فاطمة عليها السلام (٣) ولا يصلى جماعة .
ويستحب : ان يراد ليلة النصف منه مائة ركعة ، كل ركعة بالحمد مرة ، ولا خلاص عشراً .

ويصلى ليلة العطر ركعتان في اولاهما الحمد مرة ، والاخلاص ألفاً ، وفي الاخرة الحمد مرة ، والاخلاص مرة .

والادعية في نهار شهر رمضان ، وليله ، واسحاره ، وعقيب الركعات المذكورة

(١) الوسائل الباب ٧ من ابواب نافلة شهر رمضان - الحديث ٣

(٢) الوسائل لباب ٧ من ابواب نافلة شهر رمضان - الحديث ٢

(٣) الوسائل الباب ٧ من ابواب نافلة شهر رمضان - الحديث ١

فى كتب العمل .

* * *

«باب صلاة الاستسقاء»

اذ احدثت (١) الدلاء ، وقلت الامطار ، ونصبت (٢) العيون ، فقدم
الامام الى امر الناس ، بصوم ثلاثة ايام ،

لست والاحد والاثني ، وتوبوا من الذنوب ، ويخرجوا من الحقوق ،
ويصلح الصنائع ، يحرر بهم يوم الاثنين مشاة الى الصحراء سكينة ووقار ، ويصلى
ممكة فى المسجد الحرام ، ويقدم المؤدبون بايديهم العزوة ، (٣) يقولون : الصلاة
ثلاثا ، فاذا وصل صلى ركعتين بصفة العمد سواء الا كبرية الدعاء .

فاذا فرغ استقبل القبلة ، وكبر الله مائة ، ثم سح عن يمينه مائة ، ثم هلل عن
يساره مائة ، ثم استقبلهم ، فحمد لله مائة ، رفعوا جميع ذلك صوته ، وبتبعه فيه من
حصر ، ثم بدعوا ويحطب حطبة الاستسقاء التى خطبها امير المؤمنين (عليه السلام) ، فادلم
يحسنها دعا .

ويحرر الشيوخ الكبار ، والصبيان الصغار ، والعجائز ، دون الشواب .
ولا يحرر اهل الدمة ، فانهم مفصوب عليهم .
ويستحب : ان بدعوا المحصورون للمجدين (٤) فان سقوا ، والاعدوا حتى
يسقوا ، وان سقوا صلوا شكر الله .

ويستحب : للامام تحويل الرداء من اليمين الى اليسار ، ومنها الى اليمين

(١) اى انقطع لمطر ويس الارض

(٢) اى غار وحقل مائها فى الارض

(٣) العزوة بالتحريك اطول من العصا واقصر من الرمح لاحظ «مجمع البحرين»

(٤) الحصب بالكسر الماء والبركة وهو خلاف الحذب لاحظ «مجمع البحرين»

ويصح بذر صلاة الاستسقاء من الإمام وغيره ، ولا يلزم غير البذر لخروج معه ،
فإن بذر فعله في مسجد وح عليه فيه ولم يجر غيره ، وإن بذر الحطبة وحده ،
ونهى ^{عليه} أن يقال مطرنا بنوء (١) كذا .

* * *

« باب صلاة الجمار »

صلاة الجمار واجبه على الكفاية ، وتصلى على الساجين ومن في حكمهم
من اطعمهم الدقيق سب سنن قصداً ، وتصلى على من لم يبلغ ذلك سنة
وتقية (٢) .

وتحرم الصلاة على الكفار .

وأولى الناس بالصلاة على الميت إمام لأصل ، إذا حصر ولا يحل تقدم
عليه . وإن لم يحصر ، وحصر هاشمي عدل استحب للولي تهيمه ، ولا يقدم
الابادة ، وولي الميت من كان أولى ماله من الرجل .

والأب أولى من الأب ، والروح أحق بالصلاة على روحه .

و صلاة على الحائر في الموضع المخصوص بها فصل .

ويجوز في المساجد .

والفصل صفوفها آخرها .

(١) ابوسائل باب ١٠ من أبواب صلاة الاستسقاء والنبوء هو لنجم ومعنى الحديث

سنة لميت عند سقوط نجم ونحوه آخر أي النجم فيقولون (مطرنا بنوء كذا) واسم يسمى

بنوء لأنه د سقط الساقط منها «المغرب» «الطالع» «المشرق» بنوء أي بهض» فسمى

النجم به (راجع الجواهر ج ١٢ ص ١٥٥)

(٢) وفي الجواهر ج ١٢ ص ٩ من قيل : أنه المشهور لظهور الخبرين العربيين

في أن فصل للتقية .

وليس من شرطها الطهارة .

وانتهى دعاء .

وهي من فصلها ويتم لها مع وجود الماء .

وتصلى الحائض وحدها في صف عن الطهارة .

وكيفية ان يسوي ويكبر وتشهد الشهادتين ، ثم يكبر ثانية ويصلي على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ثم يكبر ثالثة ، ويدعو للمؤمنين ، ثم رابعة ويدعو للميت المحق ، ثم خامسة ، ويقول غفوك ثلاثاً ، ويصرف به .

وان كان اماماً : وقف حتى ترفع الجنادة سنة ،

وان كان مطلاً دعا عليه ، ولعمه عقيب أربعة وبصرف .

وان كان مسجعاً قال : ربنا اعمر للدين نادوا ، واتبعوا سبيلك ، وقهم عذاب الحميم .

وان كان لا يعرفه ، سأل الله ان يحشره مع من كان نولاً .

وان كان معطلاً ، سأل الله ان يجعله له (١) ولا يؤخره حرطاً ، يعني اجراً مقدماً .

ثم يكبر الخامسة ، ولا قراءة فيها ، ولا تسليم .

ويرفع يده في جميع التكبيرات ، وان اقتصر على رفعها في الاولى جار ،

وان سبق امامه بتكبيره اعاد معه ، وان فاتته كثر بعد فراغ الامام وان رفع .

وان دسه لصلاة ، صلى على الفتر ، يوماً وليلة .

ونصف الامام من جرة لرجل عند وسطه ، ومن حجارة لعرث عند صدرها .

وتوضع لحدته لصلاة رجلاه شرقية ، ورأسه غربياً ، فان تكس (٢) سوى

واعيدت الصلاة عليه ما لم يدق .

ولا يصلي على الغائب ، وانما يدعى له .

(١) اي للمصلي

(٢) في مجمع البحرين : المنكوس المقلوب

ولا يصلى على الخنثاء بحداء (١) ، وبحور بالحف .

ويصلى على الجنابة في كل وقت مالم يتصيق وقت فريضة حاضرة .
ويصلى على المصلوب ، فان كان وجهه الى القبلة ، قام على منكبيه الايمن
وان كان قعاه الى القبلة قام على منكبيه الايسر فان بين المشرق والمغرب
قبلة .

وان كان منكبه الايسر الى القبلة ، قام على منكبه الايمن ، وان كان منكبه
الايمن الى القبلة ، قام على منكبه الايسر ، وكيف كان محرفاً . لم يزايل ماكانه ،
وليكن وجهه الى ما بين المشرق والمغرب ، لا يتقلبه ولا يستديره لسة (٢)
والعريان يوضع في لحدده ، والنس على عورته ، ويصنى عليه .
ويصلى على الرأى ، وشارب الحدر ، والسارق .
واذا صلى النساء على الخنثاء جماعة ، وقب الامامة وسطهن .
واذا صلى على جنابة ، ثم حصر من لم يصل ، صلى عليها ، ولا بأس ان يؤم
به الامام الذى صلى اولاً .

وما السنة في ترتيب الحائض ، فان حصر جثث الرجال ، اورجل ونساء .
فقد روى عمار لساباطى عن الصادق (ع) ، به يصنع مياً واحداً ، ثم يجعل
الاحر الى الية الاول ، ثم يجعل رأس الثالث الى الية الثاني شبه المدرج حتى
يهرع منهم ما سمعوا ثم يقوم في الوسط وفي الرجال والنساء يصنع بالرجال ما قبلنا ثم
يجعل رأس المرأة الى الية الرجل الاحر ، ثم يجعل ، رأس المرأة الاخرى الى
رأس المرأة (٣) الاولى حتى يهرع ، ثم يصلى عليهم صلاة واحدة ، ويقف في

(١) لحداء وهو بالكسر والمد لعل

(٢) الوسائل الباب ٣٥ من ابواب صلاة الجنابة

(٣) هذه العبارة موقفة للتهذيب والامتناع ولكن في الكافي وعلى الية المرأة

وسط الرجل كما جعل بالميت الواحد . (١)

وروى عبيد الله الحلبي قال : سأله عن الرجل والمرأة يصلي عليهما ، قال .
يكون الرجل بين يدي المرأة ممسكاً بالقلبة ، ويكون رأس المرأة عندورك
لرجل ممسكاً بيساره ويكون رأسها أيضاً ممسكاً بيساره الامام ، ورأس الرجل ممسكاً
بالي يمين الامام . (٢)

وروى هشام بن سالم عنه رحمته الله ان يقدم الرجل ، وتؤخر المرأة ،
وبالعكس : (٣)

وما من يقدم الى القلبة من الجنائز ، فاما حصرت جنازة الرجلين حربين ،
او عيدين ، او حروعد ، او رجل وصبي . او امرأه ورجل حربين ، او رجل وحشي
او امرأة وحشي ، او امرأتين حرتين ، او اثنتين ، او حرة وامة ، او امرأة وصبي او
حرة وعد ، او امة وعد ، هي الاول والثاني يقدم احدهما ، وفي الثالث يقدم
العد ، وفي الرابع يقدم الصبي ، وفي الخامس تقدم المرأة ، وفي السادس يقدم
الحشي ، وفي السابع تقدم المرأة ، وفي الثامن والتاسع تقدم المصري ، وفي العاشر
الامة ، وفي الحادي عشر المرأة ، فان كان الصبي دون ست سنين فالصبي ، وفي
الثاني عشر الحرة ، وفي الثالث عشر الامة .

ويكره الحطوس على التبر ، والانكاء عليه ، ولا يجعل مسجداً .

ويستحب : رباة قر الدؤمس على وضوءه ، يستقل القلبة ، ويستظهره (٤)
ويقرأ الحمد والمدر سعا ، ويدعو واصعا يده على قره ويقبله .
ويستحب رباة حياً ، والرول على حكمه ، ولا يكفه ولا يحتشمه ، وعلى

(١) الوسائل الباب ٣٢ من ابواب صلاة الجنائز - الحديث ٢

(٢) لمؤاثل الباب ٣٢ من ابواب صلاة الجنائز - الحديث ٧

(٣) لمؤاثل الباب ٣٢ من ابواب صلاة الجنائز - الحديث ٦

(٤) قد مر شرحه في كتاب الطهارة لاحظ ص ٥٦ من هذا الكتاب

المروور استقبال رائره ، ومصافحه ، وقبل كل منهم موضع سجود لآخر ، وليكرم كل صاحبه ، ويعرف المروور حق رائره . ويتحفظ بما يحضره من طعام وشراب وشبهه ، وادناه شرب الماء .

والوضوء وصلاة ركعتين عبده ، واباسه بالحديث ، وتشيعه عند انصرافه . ويستحب : زيارة قبر النبی (ﷺ) و لائمه (عليهم السلام) بعزل ، ويستقبل وجهه ، ويستدير القلة ، ويدعو عند لرؤس ، ثم الرجلين ، ثم الرأس ، ويعبر عليه حديه ، ثم يقله ويصلى عند الرأس ركعتين .

وان راز قبر امير المؤمنين (عليه السلام) ، بده زيارة آدم ونوح (عليهم السلام) ، ثم يبرئته لانهم في احد واحد ، ثم يصلى ست ركعات لكل منهم ركعتين .

«ثم كتاب الصلاة»

(كتاب الزكاة)

«باب ما يجب فيه الزكاة»

لا تحب الركبة الا في الذهب ، والقصة ، والحطة ، والشعير ، والتمر ،
والزبيب ، ولابل ، والقر ، والعم ، وشروط زكاة الذهب والقصة اربعة :
المئذ ، والحول والنصاب ، وكوبهما مصرويين ومقوشين . فنصاب الذهب
عشرون ديناراً ، فقه نصف دينار ، ولا شيء في الزيادة حتى يبلغ اربعة ، ففيها عشر
دينار وما زاد على هذا كذلك ، ونصاب القصة مائذ درهم ففيها خمسة دراهم
ولا شيء في الزيادة حتى تبلغ اربعين ففيها درهم وعلى هذا والعمر في الذهب
ما نقص من العشرين وفي القصة ما نقص عن المائتين ، وما نقص من الرائد على
العشرين عن اربعة ، ومن الرائد على المائتين عن اربعين ابتداء .

والحول اثنا عشر هلالاً ، ويعتبر النصاب طول الحول ، وحكم الانعام في
ذلك كذلك . ولا زكاة في مال عائب لا يتمكن صاحبه منه ، ولو فر من الزكاة
باخراج بعض النصاب ، او تبديله قبل الحول ، لم يجب عليه زكاته ، ويستحب له .
ولا زكاة في مال الدين حتى يقضى وركاة الفرض على المستقرض خاصة ،
ان تركه بحاله ، ومن حلف دهما ، او قصة ، بعه لعياله ، وهو حاضر فعليه لزكاه ،
وان كان عائناً بحيث لا يتمكن منه ، فلا زكاة عليه . ولا زكاة على الحلى ، والسائت ،

والنقار ، (١) والاونى ، وركاة الحلى اعارته للمأموه استحبابا ، ويعشر الورن
لا العدد ، كل درهم ستة دوايق ، وكل عشرة ، (٢) سعة مثاقيل ، وان كان فيها
غش ، اعتبر خالصها قدر النصاب ، والافلا .

ومن حصل معه ذهب وقصة ، ومن الحرث حنطة وشعير وشبهه ، ففحص
كل جنس عن النصاب ، لم يكن عليه ركاة ويحور اخراج لقيمة بسعر الوقت فى
الكل ، والافضل الاخراج من الجنس .

* * *

فى زكاة الانعام الثلاثة

واما لابل : فشروط الركاة فيها لمدك ، والنصاب والسوم ، والمحول .
فالنصب ثلاثة عشر نصابا ، خمس وفيها شاة ، وعشر وفيها شتان ، وعلى هذا
الى خمس وعشرين ففيها خمس شياة .

والشاة جذعة الصان ، او شىء المعر الى ست وعشرين ، ففيها بنت محاص
تمت لها سنة ، وان لم تكن فاس لون ذكر له ستان محز بلارد الى ست وثلاثين
ففيها بنت لون الى ست واربعين ، ففيها حقة لها ثلاث سنين ، فاستحققت الركوب
وطرق المحل الى احدى وسنين ، ففيها جذعة (بفتح الدال المعجمة) ، لها اربع
سبن الى ست وسبعين ، ففيها بنتالون الى احدى وتسعين ، ففيها حقتان لى
مائة واحدى وعشرين ، ففيها ثلاث سات لون لى مائة وثلاثين ، ففيها حقة وبنا
لون ، وعلى هذا فى كل اربعين بنت لون ، وفى كل خمسين حقة ، وتحت كل

(١) نطلق لبيكة على القطعة المدوية المعرعة فى انقلاب من لذهب ونحوه كما ان

لقرة بهذا المعنى تنطق على الفضة ونحوه ، وفى الحديث «سلك الذهب ونذر الفضة»

لاحظ لوسائل ، باب ٨ من ابواب ركاة الذهب والفضة الحديث ٢٢

(٢) اى من الدراهم

نصاب شق (١) الاستا وعشرين ، والاشاق ثلاثة عشر خمسة منها متجانسة ، اربعة اربعة ، ثم تسعة مرتين ، ثم اربعة عشر ثلاثاً ، ثم تسعة وعشرون ، ثم ثمانية مائين مائة واحد وعشرين الى مائة وثلاثين ، ثم تسعة تسعة ابدأ ، لا تتعلق بذلك كله ركاة .

وإذا لم يكن عنده العريضة ، وكان عنده اعلى منها ، أو ادون اخذ منه الاعلى ورد عليه شاتان ، او عشرون درهماً ، والادون ، ودفع معه شاتين ، او عشرين درهماً ويصاعف له اومنه ان غلت ، او سفلت بدرجتين او ثلاث .

وان كانت الابل صحاحا او مراضا او سمانا او مهابيل (١) فمن اوسطها العريضة ولا يجرى الادون ، ولا يلزم الاعلى . ولا يجمع بين متفرق في ملكين ، وان اجتمع في مرعى ومشرب ومراح ومحل ، ولا يفرق بين مجتمع في الملك ، وان تفرق في ذلك .

وليس من شرط وجوب الركاة ، الاسلام وامكان الاداء ، وهما شرطان للصمان . ولو كان عنده خمس من الابل ، وتلفت واحدة منها بعد الحول وامكان الاداء ، لكان عليه شاة ، وان تلفت بعده وقبل امكان الاداء ، كان عليه اربعة احماس شاة ، لان حق المساكين (١) امانة في يده ، ولم يفرط فيه وعلى هذا الحساب ولو هلك الكل كذلك ، لم يكن عليه شيء .

ولو كان عنده تسع ، وهلك بعد الحول وقبل امكان الاداء او بعده منها اربع ، لكان عليه شاة ، لحصول النصاب ، وتلف الغنم ، ولو هلك خمس منها بعد الحول ، وامكان الاداء ، لكان عليه شاة ، لتعريضه ، وان كان قبل امكان الاداء ،

(١) «الشق» بالتحريك في الصدقة ما بين العريصين مما لا تملك به الركاة لاحظ

«مجمع البحرين»

(١) جمع المهزول وهو الضالعين

(١) في بعض النسخ : ولان الشاة امانة

فعليه اربعة اخماس شاة .

والكلام في الذهب والفضة والنقر والعجم على هذا ، فان كانت العجم مراصا وصحاح لم يؤخذ منه المريض ، فان ترع بالصحيح فهو فصل ، ولا أحد منه .
بالقيمة .

والركاة تجب في العيين لهوله ^{سنة} في اربعين شاة ، وفي خمس من لابل شاة ، وليس لا يسمع وجوب الركاة وان كانت العجم سمودجر لا ترع بالسمن حار وان لم يعمل قوت .^١ ويجب عليه مهزولا وسمينا ، ويؤخذ منه نصفه بقيمة الهربل ونصفه بقيمة السنين ، فان وجب عليه ست محاص ولم تكن عنده ، ولا ابن لهن اشترى ايها شاء ، فان بقيت عنده ست وعشرون ثلاثة احوال ، كان عليه ست محاص ، وتسع شاة وان بقيت الخمس عنده حولين فصاعدا فالشاة ، لنقصان لصاب باستحقاقه ، وكذلك لو بقيت عنده ربعون شاة حولين ، وحوالا . وليس في معاونة الانعام وعواملها ركاة ، ولا في سحائها (١) حتى يحول عليها الحول .

واما لقر فشروط الركاة فيها مثل شروط الابل ، وبصائها ثمان .

احدهما : ثلاثون ، وفيها تباع حولي او تسعة .

والثاني : اربعون ، وفيها مئة وهي الثانية (٢) فصاعدا ، فكيف يقسم المال ، عمل عليه (٣) فهي سبع مئة وتسع او مئة وفي ثمانين مسنان ، وفي مائة وعشرين اربعة ثمانين او اربع تسعات او ثلاث مسات ، والوقص مالا يتعلق به الركاة ، وهو دون الثلاثين ، وتسعة من الثلاثين الى اربعين ، وتسعة عشر من اربعين الى ستين ، وتسعة تسعة بدأ

(١) السخال اولاد القتم

(٢) في بعض النسخ «وهي ثلاثية» وفي الوسائل : المئة هي التي دخلت في

لثلاثة ، وذكر ذلك جماعة من العلماء

(٣) في ان المال على في مصاب قسم . عن علي ذلك النحر في احراج الركاة

وبعد الجاموس ايضا فيها . (١)

والاحكام مذكورة في الابل .

وما العجم . فشروط الركاة فيها مثل الابل والقر ، ونصها اربعة اوليا : اربعون ، وفيها شاه حدع من نعم ، او ثنى من المعمر ، وثنيتها : مائة واحد وعشرون فبها شتان وثنيتها مائة واحد وعشرون فبها ثلاث شاة ، ورابعها : ثلاث مائة وواحدة فهي كل مائة شاة ملعا ما ملعت ، والعجم ما نقص عن النصاب ، وما بين النصاب بعد ذلك ، ومادون المائة بالغاما بلغت .

ولا يؤخذ الرسي (نصم لراء المهمله وتشديد الراء وجمعها ربيب نصم لراء) وهي الشاة اذا ولدت واني عليها من ولادتها عشرة ايام ، او نصمه عشر (٢) يوما ، والماحص : الحامل ، ولا تولد : لسميه بعد للاكل ، ولا يحل لصراب ولاهرمه ولادت عوار (٣) .

وبعد الصان ولعمر المكى والشمى والعرمى .

وتعد تحت الابل وعراياها ولو كهد (٤) وحده النارو اكلات وردبها وصحيح الذهب والعصاة ومكسرهما واذا قال رب امال . لم يحل عليه الحول ، وشهد عيه عدلان بحالته احد من الركاة ، ولا قال قول قوله بعيربسة ولايمين فان ادعى انه في يده ودية قالقول قوله .

واذا عصب النصاب او نصمه . ثم عاد في الحول سأنصف به الحول ، لانه يراعى امكان التصرف فيه طول الحول .

(١) هكذا في جميع النسخ والمراد : ان الجاموس يكمل بها لنصاب وبعد من لقر

قال في الجواهر : وفي البقر الذي منه الجاموس بلاخلاف .

(٢) لبضة هي قطعة من العدد ما بين الثلثة الى تسعة او اعمرة

(٣) العوار يفتح اليمين وضمتها مطلق العيب .

(٤) اللوك : الابل القوي الذي يحمل المتاع وغيره .

ومن عن (١) ماله او بعته حوف احد الصدقة ، ثم وحد احدث الصدقة منه فقط ، ويعبر المتعبد على امر المسلمين .

واذا احد الركاة من شخص لم يحرمه واعادها ، وروى انه يحرمه (٢) .
وامتولد بين العم والطاء ان اطلق عليه اسم العم ، وجت فيه الركاة
واذا بلغت غلة لوقف على واحد ، نصابا ، او بلغ نصيب كل واحد منهم ان
كان على جعافه ، نصابا ، وجت عليه او عليهم الركاة .

ولا يجب الركاة على الموقوف عليه اربعون شاة ، ولو ولدت وحل لحوول
على اولادها وبلغت النصاب ، وجت فيها الركاة .

واذا اشترى اربعين شاة ، ولم يتمكن من قصها طول لحوول ، لم ير كفاها ،
وان لم يقصها مع التمكن ركاهها واذا اسأحر احيرا شاه من الاربعين ، لم يجب
عليه ركاه ، لنقصانها .

ولا ركاه على مكاتب مشروط عليه في ماله ، ولا عسرى حرته ونمره ، ولا
على سيده .

واذا ملئت السيد عبده شيئا لم يملكه ، وركننه على سيده ، وكذلك فاضل
صربيته ، ورش الحيايه على يده ، ويجوز للعبد لتصرف فيه ، ولا ركاة عليه .
واذا ناول ابلا بقرة ، او عسما بذهب ، او دها نصفه ، او بادل الحسن بمشه ،
استأنف الحول بالبدل ، لانه لا ركاه على مل حتى يحول عليه الحول عند ربه واذا
باع لمال بعد الحول ، صبح في حقه ، وبطل في حق المساكين .

واذا اصدق امرأته اربعين شاة في الدمة ، لم يكن عليها ركاة ، لانها اما
تحب في السائمة ، وما في الدمة لانكون سائما ، وان اصدقها اربعين حاصرة ،
وتمكنت من قصها ، حررت في الحول اوداك (٣) ، فان دحن بها ستقر ملكها عليها

(١) غل شيئا من المضم اذا احدثه حقة .

(٢) لاحظ المبسوط ، ج ١٦ ، ص ٢٠٤ .

(٣) اي من حين القدر .

وان طلق قبل الدحول وقبل الحول احد نصفها ، وان كان بعد الحول واحرج شاهها ومن غيرها ، احد نصف الصداق لانه حاصل ، فان لم يكن اخرجت احد اروح النصف . وان قسمنا الركة فى حقها ، وان نصف (١) اخذت من نصيب لروح لان الركة فى العن ، ويرجع الروح عليها بقيمتها ، ولا تطل لقسمه ، واذا وجبت الشاة فى الاربعين فزهرها ربا ، او باعها لم تصح فى حق المسكين ، وصح فيما عداه .

فان احرج الراهن الركة من غيره صح ثمن كله ، والنسب ، فان لم يكن له سواء احرج منه ، واذا ربه قبل الوجوب ، ثم حال لحول وهو رهن ، والدين حال وهو متمكن من قصائه وحث لركاة لحصول الملك والتمكن منه ، وتكلف احرجها من غيره ، وان اراد دفعه ويخرج من العين حار ، وان اعسر بعده فقد تعلق به لركاة لانها فى العن ، وحق لمرتهن فى الدمة فان كان عليه دين سواء ، اخرجت الركة ، ثم حق المرتهن ، ثم فى لعماء



فى زكاة الغلات الاربع

واما الحنطة والشعير والتمر والزبيب ، وشروط لوجوب فيها الملك والمصاب ، ولصاحب خمسة اوسق فصا عدا بعد احراج حق لسلطان ، والوسق ستون صاعا ، والصاع اربعة امداد ، والمد رطلان وربيع بالمعدادى ، والرطل مائة وثلاثون درهما ، والدرهم ستة دويق ، والدبق ثمانى حبات من وسط حبات الشعير والعنبر وما نقص عن خمسة اوسق .

والفرض فيها العشر ، ان سقيت سميحاً ، او بعلا او عدياً ، (٢) وان سقيت

(١) اى حقها .

(٢) المراد بالمسح الجريان على وجه الارض ، وبالمسح ما يشرب بمرقته فى

الارض التى تروى بالماء وبالعذى : ما مقلته السماء لاحظ الحواجر ، ح ١٥ ، ص ٢٣٧

بالواضح و لمروب (١) ، فصص العشر ، فان سقيت من سبيح وناصح ولاعلب ،
وان استونا فلانة ربع العشر ، وقول صاحبه فيه مفعول .
ووقت الوحوب فيها اذا اشند الحب وبدء صلاح الثمرة ، ويبعث الامام
السدة لحفظها .

ووقت الاحراح بعد لتصفيه وتحفيف الثمرة وان شاء ربه ، احدها رطاً
غير حمت (٢) عليه قمراً ، واخرج من الثمر .

واذا حرح الركاة منها لم تكرر غيبه ، فان باعه وحال لحول على لثم ركاة (٣)
و لحارص بعدد و لصلاح بحر (٤) كم يحيى (٥) العيب والرطب ترواً ورده ، فان
بلغ لمصاب حير المالك بين ادناحد بذلك ويضمن الركاة (٦) او باحدها منه (٧)

(١) الواحدة هي لمير يستقى عليه و انرب هو اللؤلؤ العظيم ملحظ لجواهر ،
ج ١٥ ، ص ٢٣٧ .

(٢) التخريص : هو التخمين .

(٣) ابواب نزل ، الباب ١١ من ابواب ركاة العلاب ، لحديث ١

(٤) لحرر باحده المهمة والر . لمعجزة و لر . المهمة لتقدير باحدس

(٥) يحيى ، يتناول من الشجرة

(٦) هي بعض النسخ «ويضمن المصاب» والصحيح ما انشاء .

(٧) او باحدها : اي باحد لحارص لمجموع من المالك ويضمن احارص لهما لك

حقه وعله لى ذلك بشير مازوى من فعل لنبى صلى الله عليه وآله باهل حير حين يبعث عبد الله

بن رواحة حارصاً بين لمسلمين واليهود ، فيحرص عليهم فار قالوا تعذيب عنا ، قل

ان شئتم فلکم وان شئتم عنا ، رجع سيرة من هشام ج ٢ ص ٣٥٤

وعى لمببوط ثم يحير ارباب الارض بين ان ياخذو بما يحرص عليهم ويفضرو

نصيب الركاة ، ويؤخذ منهم ذنك ويضمن لهم حقهم كما فعل لنبى صلى الله عليه وآله لبح

راجع المبوط ج ١ ص ٢١٦ .

ويضمن له حقه ، وان تركها في يده امانة ، اذا كان اهلا لها جار ، ولا يجوز له التصرف فيها ببيع ولا اكل لحق لمساكين وان صممه الزكاة جاز له ذلك ، فان هلك بآفة او ظلم ظالم بلا مبريط منه ، سقط عنه الصداق ، لانه امين على المسمى ، وكذلك لو هلك قبل بحرص ، وان فنضت المصلحة تحميم الحمل فعل ، وسقط بحسابه (١) وان اراد قسمة الثمرة على رؤس لتحل حار ، وقد لم يكن صاحبها صمو له لم يجوز له قطع الثمر الا اذا كان الساعي ، فان قطعها وهي طلع حار ، ويكره له ذلك وان قصد الفرار من الزكاة ولا زكاة عليه .

فان كان فيها ما لا يحصى منه نمر و ربيب (٢) فلا بد من حرصه وان كان انواع اخرج من كل نوع ، وان كان نوعا اخرج من اوسطه وحار من واحد امين عارف يكفى ولست شعير ، والعلس حطة ، والحطة جمان ويضم برزوخ والثمار للمائت الواحد في بلاد ، ولعشر او نصف العشر في ارض الحراجية مما يبقى بعد الخراج .

واذا باع الثمرة من دمي قبل بدو صلاحها ، ثم شراها منه بعده لم يكن عليه زكاة ، واذا حلف بحبلا وعينه دس نفسها ، لم يرئها ، لو ارث حتى يقضى ، فان طلعت بعد وفاته وقبلها طلع ، يعلق الدين لكل ، فان قضى وفصل شيء ورثه ، وان بدأ صلاحها قبل موته وحسب فيها زكاة وان بدأ بعد موته لم تجب فيها زكاة ، لانها لم تدخل في ملك الوارث .

وان حصل له مكتوب المطلق ثمار ، وقداوى بعض كتابته ، وسبع قدر حريقه بصدا زكاة ، ولا زكاة عليه لما بقى ، ولا على سيده او اشترى الثمرة قس بدو صلاحها على وجه يصح (٣) فلا زكاة على البايع :

(١) يمسى : تحصف لحل من الحمل ومصاد واحد بعض لثمره منه سحيف .

(٢) ملايحيى : من يمر وريب مثل الابراهيمى في الرطب والتمر في العس

(٣) اي يصح البيع

وإذا بدأ المصالح عند المشتري ، فالر كاه عليه ، وإن كان على وجه بطل
ثم بدأ صلاحها ، فالر كاة على البايع ، وإن اشتراها بعد البدو والحرص وتضمن
البايع حق المساكن صح البيع وإن شراها بعد البدو وقبل ذلك صح في حقه
دون حق المساكن .

وإن أوصى له بالثمرة قبل بدو صلاحها وقبلت بعد موت الموصى ، ثم بدء
صلاحها فركاها عليه . ولؤنه على رب لال ، دون المساكن أجماعا الإعطاء ،
فإن جعلها بيمة وبين المساكن .

ويركى ما حرج من لصاب بعد حق السلط ، ولا يدر الدر لعموم
الاية (١) ، والحر (٢) ، ولأن أحدا لا يدر ثمن الغراس (٣) ، وآلة السفى ،
وأخرته ، كالدولاب ولصاح إلى أن يضر ، ولا فرق بين الثمرة والعتة .
وقد شيخنا السعيد والطوسي في بعض كتبهما ، أن الر كاة بعد الدر .



باب ما يستحب فيه الر كاة وما لا يستحب ،

يستحب الر كاة في مال المحاربة وأمال لدى لم يتمكن منه صاحبه ، أو عاد
ليه لسه واحدة ، وسد ثك الفضة والذهب ، والحلى المحرم كحلى الرجال للنساء
وبالعكس ، وأمال الذي غيره صاحبه ، أو نقضه فرارا من الر كاه ، وأدين
إذا كان على ملبى (٤) دل ، ولحبل بشرط الحول ، ولأموثية والملث والسوم ،
في عتيقها ددران ، وفي الردون ديدر ، والمحارج من الأرض من مكبل أو مورون
سوى الأجاس الأربعة ، بخرج منه العشر أو نصف لعشر بعد حق السلطان .

(١) البقرة : الآية ٤٣

(٢) الوسائل الباب من أبواب زكاة الفلات ، الحديث ٥

(٣) الغراس بالكسر : ما يفر من الشجر

(٤) الملبى : الفس المتمول المقندر

وشرط زكاة التجارة ان يطلب طول الحول بصب ، ورأس المال او
بربح .

ويخرج الزكاة عن قيمتها دهماً او فصة ، وبركيها كلما حال عليه الحول
على الشرط .

فان طلست بدون رأس المال لم يركها ولو بقيت كذلك احوالاً ثم بيعها
زكاتها لسنة واحدة .

وان طلبت طول الحول بربح زكى الاصل والربح

وان طلست بعض الحول بربح وبعضه رأس المال ، زكى الاصل .

وان اشترى سلعة للتجاره بسلعة للتجارة ، بني على حول الاصل .

وان اشترى سلعة للعبة (١) بسلعة للتجارة ، استأنف الحول .

وان اشترى دلائمان سلعة للتجارة بني على حول الاصل ، لانه مردود اليه

ويقوم ما اشترى بالعرض بقيمته من عاب نقد لئلا يكون اشترائه بذهب وفصة

قومت بهما وان بيعه بصب زكى الاصل ولا زكى ما بلغه منهما .

فان بوى سلعة للتجارة « الفضة » ، فلا زكاة عليه ، وان بوى سلعة الفضة

التجارة لم تصر لتجاره حتى يتصرف فيها للتجارة

فان باع سلعة التجارة بعد الحول ، صح البيع لان الزكاة هنا في القيمة

دون العين .

فان اشترى ما بحب الزكاة في عهده للتجارة كخمسة من الأبل ، او اربعين

شاة بسلعة للقبه ، وانفق حول السوم وحول التجارة (٢) خرج زكاة العين لوجوبها

بالاجماع .

وان اشترى بصب من الائمان لدون الحول مثلاً حمساً من الابن للتجارة

(١) اي للجمع

(٢) يعني السوم والتجارة في الحول

او بدونه ذلك ، او به دون ذلك او بدونه دون ذلك ، فالاول يسى على حول الاصل ويخرج ركة التجارة في قول ، وفي قول يستأنفه ويخرج ركة العين ، والثاني يسألف الحول ويخرج ركة العين ، وفي الثالث يسى على حول الاصل ويخرج ركة التجارة ، وفي الرابع ان يدل فيه تمام لنصاب (١) من حين الشراء الى حول المخرج ركة التجارة ، والا فلا .

وان باع نصابا نصابا للتجارة في انشاء الحول ، والمحسن واحد ، كابل ، دبل ، وذهب بذهب ، يسى على حول الاصل ، وركى التجارة ، ويقال بعض الاصحاب : يخرج ركة العين .

وان احتسب المحسن يسى على حول الاصل ، وركى التجارة في قول ، وفي قول يستأنف الحول ، ويذكرى العين .

ون شترى ارضا وحلالتجارة ، او حلالتها ، فانمرت ركى الثمرة واخرج ركة الاصل للتجارة لاختلاف السبب . ومال المصاراة اذا ظهر ربح وبلغ حصة لعامل نصابا ركة ، وركى صاحب الاصل ، الاصل وحضنه من الربح . ون كان على شخص دين . وخرج عليه الحاكم ، ثم حال الحول قبل ان يقضها لعمراء ، فلا ركة عليه لعدم تمكنه من المال .

وان بدران يتصدق « ان برأ مريضه » من العشرين دبراً بدبراً عليه ، و بر قبل الحول لم تحب فيها ركة ، لنقصها ، ون برأ بعده وحبب الركة .

واد التقط نصاب في غير الحرم ، وعرفه حولاً ، جرى في الحول النسي ، ووحت عليه ركانه ، ولا ركة على من سقط منه وماعداً مذكوراه لا يجب فيه ركة ولا يستحب كالاناث ، والالات ، والمبيع . والحدلى المساح والرقيق والحصر اوان ، والفواكه ، والحيوان مذكوراه ، والمساكن ، ولقارنات ، والارضين الات ذات علف .

(١) يعنى : اى طلب المثل بمقدار نصاب المال

ويستحب في (١) العلة، لصدقة، وأموال من ليس يكامل العقل من الذهب والعصاة إلا أن يتجر بها، فيستحب زكاتها وأما ما كان لهم من الغلات وثماروا لأعوام فيجب على الولي حراج الزكاة منها وإن لم يجرح مع الأماكن حتى تلف ثمال، عليه الصدقات، وليس على لصي إذا بلغ، الصدقات وقول: بعض أصحابنا لا يركب. ويستحب (٢) صفة آل الرسول (ﷺ)، وقرص المحج، والاحسان على لاجون الطعام، وشراب، ولكسود، وفري الصيف وإكرامه، وتحمل لحماة وتكفين الميت، ولصدق يوم تدرسه، ويوم الحصاد والصرام (٣) بالصفت (٤) والصدق (٥)، والحقة (٦) ومثل ذلك ودلت قوله تعالى: (وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا) (٧).

والأسرف أن يعطى منه بديه جميعاً ويكره لحصاد والصرام والندر والمصحية ليلاً، لأنه لا يحصره سائل، وأفلهم ثلاثة (٨) ولا تنجح السعر ولا معنى للحاجة بالصدقة.

و يتصدق المريض بيده وبأمر الفقير بالدعاء له، وأول النهار على ثلاثة مساكن، وكذلك أول الليل ويكره رد السائل، وخاصة سائل الليل، والتصدق بجميع المال.

(١) هكذا في أكثر النسخ وفي نسخة «في ذات الخطة».

(٢) وفي بعض النسخ «الغنى».

(٣) الصرام: جذاذ النخل.

(٤) الصمت: لمجموعه لمقبوضة من السبل وثمر وغيرهما.

(٥) الصدق بالكسر: عقود الثمر.

(٦) لحة بالفتح: يكون ملاء الكف من خدام.

(٧) الأعوام، الآية ١٤٢.

(٨) في الحديث قال لصادق عليه السلام: طعموا ثلاثة إلى أن قال فقد أدبتم حتى

يومكم (راجع لوسائل، اب ١٥٠ من أبواب زكاة الغلات، الحديث ٢)

ويستحب لعق (١) الصدقة عند تحديده بمعه لمن وحدهما (٢) .
ويؤخذ بدوى رحمه ومنهم بوالديه ، ثم بعد الرحم بلحار و بن يزيد عياله
على الواجب في العقة وان يطرف (٣) عياله كل جمعة
وكان لى (صلى الله عليه وآله وسلم) يصدق بالحبر (٤) ، ويكثر في
شهر رمضان .

ويستحب حمل ثركاة الى الامم ، وخاصة لامول الطاهرة (٥) والعترة
ودعاء الامام له عند اخذها منه .

وان حملها وجب حملها ليه ، فامسها احدهما منه ففرا .
ويستحب لدى المشية اعاربها للصراب ، والحمل عليها ، وشرب لبها ،
وركوبها واقراص الحبز والحمبر ، واعارة متاع لب لبخار كالقدر والقاس (٦)
وشبههما والحق المعلوم عبر الركة هو ما يحرق كل جمعة و شهر على قدر
الطاقة .

ويكره له ان يترك ما تصدق به ، ولا بأس به ان ورثه وان اخرج شيئاً للصدقة
فما به من يرده ، فليصدق به استحباباً .

* * *

(١) في نسخة «او» .

(٢) في بعض النسخ «وحدها» .

(٣) الطريف من المال «المستحدث» .

(٤) في بعض نسخ «بالحبر» .

(٥) الاموال الطاهرة كالمواشى والغلات ، والباقة كالدراهم والدرهم .

(٦) القاس : آلة فصيحة يقطع بها الخشب .

« باب الفطرة »

وهي واجبة على كل حر ، بالغ ، كامل العقل ، واجد لطول ، بحيث يحرم عليه أحد الزكاة لذلك ، فان حل له أخذها لم يجب عليه ويستحب له ان كان قد تناولها ، استحبت له ان يعطى صاعا بعض عياله ، ثم ترددها ويحرج عن كتبهم فطرة واحدة ويجب ان يحرج الفطرة عن نفسه ، و من يعول من زوجته ، ورقبته وعياله ، وصبيه ، والمسلم وندى منهم ، والصغير ، و لكبير ، سواء ، عن كل رأس صاعا من عائلته قوته ، و ثمنه الفصل ، ثم أربيب .

و الصاع تسعة ارطال بالمعدنى و من لا يجد الاقوب من اليدى ، اخرج اربعة ارطال لهما بالمعدنى عن كل رأس .

و يجوز اخراج القيمة عن القوب بسعر الوقت و يحرج صاعا من الحنطة والشعير ، والارز ، والاقط ، والذرة والعدس ، وشبهها .

ويستحب لأهل مكة ، واليمن ، واطراف الشام ، واليمامة ، والبحرين ، والعراقين ودرى ، و لاهوار ، و كرمات ، البحر ، و لادل ، و صايط الشام ، لذيبي ، و لاهل الجزيرة والحبال والموصل براوشعر ، و لاهل طبرستان لارز ، و لاهل خراسان البر ، الا « مرو » والرى ، فابهم بحر حوض الرس ، و يحرج اهل مصر البر ، و اهل الموادى الاقط ، فان عدموه فالس و و ف و حوبها بله الفطر و هل وقت منلوع الفجر من يرم الفطر فان ولد لمولود ، او اسلم الكافر قبل الهلال ، و حب الفطرة على المسلم وعن لمولود ، فان كان بعد لهلال الى هل الروال ، كانت مستحبة فان كانت بعد لروال لم يستحب .

و يجوز تعجيل الفطرة من اول الشهر ، و يحرج الفطرة يوم « عطر قبل صلاة العيد » فان لم يحضر مستحبها عرلها و سطر المستحق .

فان تلعت بلا تعريض ، فلا صاان عليه ، وان لم يحرجها ، و لم يعرلها حتى صلى العيد ، لم يسقط عنه بذلك ، و و جب ارجاها و ف ذلك الفصل ، وليس

على الكافر اذا اسلم ضماها .

ولا يخرجها صاعا من حسين . و يجوز ان يخرج عن كل رأس من حسن
و ان اخرج دون لعالب على قوته احرأه ، وتحمل الركاة لى لادم ستة ، فان
تعد ، ولى لعمهء لعلمهم بمستحقها ، وان تولى تعربقها بدمه ، واصاب الموضع
اجرأه .

و مستحقها من كان على صفة يحل له معها الركاة وتحرم على غيره .
ولا يجوز حملها الى بلد آخر الا بعد عدم المستحق . الا بشرط الصيام ، و ان
عدم لمستحق . او انقضى (١) حازه اعطاء المستصهين من غيرهم ، و لا فصل
عطاء من يحارب من غيرهم ولا يعطى المستحق دون صاع .
و ان حصر جماعة و ليس عنده سواه ، اعطاهم ذلك و يجوز اعطاء الواحد
اصواغا كثيرة ، و عباد منه دفعه واحدة و قدره افضل من الاحاد و حيرانه قص
من لا باعد .

و اذا بشرت روحته ، و خرجت عن عياله ، او انق عبده قبل هلال الشهر
فلا فطرة عليه لهما ، ولا يرم الروسة الموسره تحب لروح فطرة نفسها ، و طربها
عليه .

و من اوصى له بعد و قبل الوصية بعد موت الموصى قبل هلال الشهر ،
او وهب له واقصه قبل الهلال ، و شرأه كذلك ، و حب فطرة على الموصى له
، لموهوب له ، والمشتري ، فان احتل شىء من ذلك لم يكن عليه فطرته .

و مات (وعليه دين) بعد الهلال ، وله عبد ، اخرج من تركته لفطره (٢)
والدين ، وان مات قبله فلا فطرة على احد (٣) ، و ان لم يكن عليه دين ، و مات

(١) اى كان موردا للتيق .

(٢) اى الفطرة للميت ولعبد .

(٣) يعنى فيما اذا كان عليه دين ، لا فطرة لمات لموته قبل الهلال ولا بعد لعدم

انتقال لميت الى الورثة .

فمن الهلال ، كان على المورث فطرته (١) ، وان كان المذبح او المكاتب في عيال السيد كان عليه فطرتهما ، وكذلك خادم زوجته .

وان لم يكن لمكاتب في عيال سيد . ولا فطرة عليه .

وروى (٢) : متى لم يخرج الفطرة عن العيال ، حيف عليهم الموت ، وهو الموت .

وعيال . تولد ، وللمملوك ، والروحة ، وام تولد .

وروى (٣) حريز عن زرارة عن ابي عبد الله (عليه السلام) ، قال قلت : رقيق بين قوم ، عليهم فيه زكاة فطرة قال : ' اذا كان لكل من رأس ، فعليه ان يؤدي عند فطرته . ' وان كان عدة العبيد ، وعدة المولى ، سواء وكذا جميعا فيهم سواء ، ذو ركانهم لكن واحد منهم على قدر حصته . وكان لكل واحد منهم اقل من رأس ولا شيء عليه . ولا فطره على منكف وفة وكسوة من ليس من عياله لاجلها .

* * *

« باب حكم الارضين » (٤)

وهي اربع : الاولى ما اسلم اهلها عليها طوعا ، كارض للمحرين ، ولمدينة وهي ملك لهم ، يبيعون ، ويشرون ، ويقفون ، وغير ذلك .

وليس عليهم فيها الا الزكاة . لعشر ، او نصف المشر .

(١) يعني فطرة العبد .

(٢) الوسائل الباب ٥ من ابواب زكاة الفطرة ، الحديث ٥

(٣) الوسائل باب ١٨ من ابواب زكاة الفطرة ، الحديث ١ ولكن في الوسائل « قلت عدس قوم لمح » وقد نقل يصاحي جامع الاحاديث كلمة « عدس » مكان « رقيق » لا حظ كتاب الزكاة ، الحديث ٨١٩ .

(٤) ذكر احكام الارضين انما لبحث عن الزكاة لاجل بيان احكام الزكاة فيها ولجل ذلك لم تحصله عن سابقه .

فان تركوا عمارتها لصالحها لم يعتصبوا ، وان تركوها حرا ، فلهذا الامم ممن يعمرها بما يراه ، واخرج المتقبل الركاه بعد حق القبالة ، واعطى لامام ربها حق الرقبة .

والثانية : ما فسر عليها اهلها بالسيف بأذن الامام ، فانه يقلها بما يره ، والركاة بعد القبالة على المتقبل لما يفصل معه من المصا ، وليس لاحد التصرف فيها من غير اذنه ، يقسم رعاها في جماعة المسلمين ، والركاة لاهلها .
والثالثة : ارض تحريره ، يصالحهم الامام على ما يرى ، وله ان يريد ، ويقتض بعد انقضاء مدة الصبح ، فان دعواها على مسلم ، صارب الحرية الى رؤسهم ، فان اسلموا فلا جرية ولحققت بالاولى .

والرابعة : ما اسلمها اهلها ، او حادوا عنها ، وكل ارض لم يوحى عليها محيل ولا ركاب .

والآحام ، ورؤس الاحمال ، و بطون الاودية ، وصواحي السموك ، وقطائعهم غير المصوبة من مسلم ، وكل حرية باذنها ، وارض موت لارب لها ، وكل ارض عمت بقتال لم بأذن منه الامام ، وهذه كلها له خاصة ، يبيع وبهت ويقطع ، ليس لاحد معارسته ، ولا لتصرف فيها لاباده ، وله تغلبها (١) بما شاء .

ومن احيا رصا منها ، كان اولى بها ، اذا قلها بما يقلها الغير ، وان ابى وله نزعه من يده ، والركاة على المتقبل لما يفصل في يده من المصا عن القبالة . وقد ابيح التصرف في ارض الامال حال عمة الامام ، فاذا حصر رأى رأيه . و حادوا شراء ارض الخراج ، والصالح وبيعهما .

روى (٢) حماد بن عيسى عن ابراهيم بن ابي ريداد ، قال : سأل ابا عبد الله (عليه السلام) ، عن الشراء من ارض الجرية ، فقال : اشترها فان لك من الحق

(١) وفي نسخة : تغلبها .

(٢) لوسائن الباب ٧١ من ابواب جهاد العدو وما يدرسه ، الحديث .

ما هو أكثر من ذلك .

وعنه (١) عن حريز عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، رفع إلى أمير المؤمنين (صلى الله وسلامه عليه) ، رجل اشترى أرضاً من راضي الحراح ، قال أمير المؤمنين (عليه السلام) : له ، ما لنا وعليه ما علينا ، مسلماً كان أو كفرة ، له ما لأهل الله ، وعليه ما عليهم .

وروى (٢) أبو بردة بن رحاء ، قال : قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) ، كيف ترى في شراء لأرض الحراح ، قال . ومن سعى ذلك هي أرض المسلمين ؟ قال قلت يبيعها الذي هي في يده ، قال : ويصنع بحراح المسلمين مباد ، ثم قال : لأبأس ، شتر (٣) حقه فيها ، وبحول حق المسلمين عليه ، ولعمري يكون أقوى عليها وأسمى بحراحهم منه .

* * *

• باب قسم الصدقات •

مستحق الصدقات ثمانية أصناف .

الفقراء ، والمساكين ، والعاملون عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفي لرقاب ، والعازمون ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل ، والفقر أسوأ حالاً من المسكين ، وقبل بالعكس .

وفائدة الخلاف لا تظهر في الزكاة ، لحوار إعطاء أحدهما فقط ، وإنما تظهر فيما إذا أوصى بمائة للفقراء ، وثمان للث للمساكين والعامل هو الساعى .

والمؤلفة قلوبهم كفار ، يستعان بهم على الجهاد ، وقوم يرحى حسن إسلامهم .

(١) الوسائل : الباب ٧١ من أبواب جهاد العدو وبأسه ، الحديث ٦ .

(٢) الوسائل : باب ٧١ من أبواب جهاد العدو وبأسه ، الحديث ١ .

(٣) هكذا في النسخ ولكن في الوسائل : « اشترى » وما هنك موافق لما في التهذيب

وفي الرقاب: المكاتب ، يدين منها ، في ذلك رقه ، ويشترى العبد المؤمن يكون في صر ، وشدة ، اوفى غير صر وشدة منها . مع عدم لمسحق ويعتقان واذا مات (١) ، وترك مالا ، ولا وارث له ، ورثه الفقراء ، لانه اشترى بمالههم والعارم . من عليه دين ، انفق في طاعة ، فان كان نفعه في معصية ، اولا بدري بيم نفعه . لم نقص منها شيئا ، ولا نغضي مهامه و النساء ، ومن تحمل حمالة ، (٢) لم يعط منها ، اذا كان غنيا .

ومسبل الله: لجهاد والجهنم ، يعان لشخص على لبح ، ويعتق عنه رقة منها اذا كان عليه كفارة لا يجدها .

ويسى منها المسجد ، و لقطرة ، ويكمن الميت .

وابن السلس: لمتطوع به ليعتق نفعته (٣) ، او فوق دابته ، (٤) وان كان عبدا في بلده .

وقبل : الصيغ يرل ذلك لحاجته الى الصيغة .

و دا اعطى ابن السيل ، والعارم ، والعارى ، والمكاتب ، فلم ينفقه في ذلك ، او نقى منه عن حاجته شيئا ، استرد منه ، وقبل لا يسرد .

ولا تحل الركة لمحالف في الاعتقاد ، ولا لعاسق ، و ن وافق فيه ، ولا لكفر الا المؤلفة قلوبهم ، ولا لعبد ، ولا لغنى ، وهو من عبده قوت العام ، والمؤنة ، ولا لقوى يكتسب ويحل لصاحب الدار ، والخدم ، و الصيغة الا اذا كان في عتقها كدية ، ولا يلزمه ان يقرر على نفسه .

وللهشمى ، وهم اولاد ابى طالب ، و العاسم ، و الحرث ، و ابى لهب .

(١) يعنى العبد المشتري بالزكاة .

(٢) يعنى تحمل وقبل يفتنه غرامة عن الغير .

(٣) اى ليتعد نفعته .

(٤) اى خلاص دايه يقال : نقى بى عرقا مثل تعد يتعد قودا »

فان منعوا الخمس و حناجو حاحه ضرورية حلت لهم ، ويحل من بعضهم على بعض .

ويحل عليهم صدقة التطوع من غيرهم ، ويحل لمواليهم الزكاة منهم ، ومن غيرهم ، ولا يحل ان يكون لساعي عليها منهم ، ولا يحل لمن يجب على منحرج عقته ، كالاباء ، والامهات وان علوا ، والاولاد وان سفوا ، والروحة والملوك ويستحب ان يبدأ منها بارحامه غير من ذكرها ، اذا كانوا لها اهلا . ويقسم صدقة الوادى في اهل الوادى ، وصدقة الحصر في اهل الحصر ، فان لم يجد لها مستحقا في موضعها حارحها لى بلد آخر ، فان هلك فلا ضمان ، ومع وجود المستحق يصح .

ومن وكئل او وصى اليه باحراح الزكاة ، ووحد المستحق ، وحرها صم . ومن اعطى زكاة ، ليعرقها على لمستحقين ، وكان منهم احد منها ، وكذلك ان وصى اليه شخص ان يجمع عنه جماعة باخرة جار ان يكون منهم ، فان عين صاحب الزكاة والحق اشخاصا ، لم يحز صرفها الا اليهم .

ومن ملك خمسين درهما ، بحسن لتعيش بها ، وتكفيه لم يحل له الزكاة ، ومن ملك سبع مائة درهم وهو بخلاف ذلك ، لحلت له ، فان حصل عليه الزكاة ، احرحها الى المستحق فان كان بعياله حاحه ، صرفها فيهم . ولا يلزم ان يقسمها ثمانا بل اذا حصره صف ، جار ان يوصلهم جميع ماعنده منها .

ويجوز ان يعطيها المستحق من غير ان يعلمه انها زكاة . ويسمى عطاء زكاة الاثمان من يعرف باحد الزكاة ، وزكاة الانعام لامل التحمل ، ويسمى ان لا يعطى لعقير اقل من واحد نصيب الاول او الثاني . ولو عطي دونه اجرأه .

واذا اعطاه من يظه اهلا لها ثم بان له خلافه ، وكان قد اجتهد لم يعد ، وان لم يكن اجتهد اعاد ولا يلزم التسوية في اعطاء الزكاة ، ويسفى تعصيل من لا يسأل .

وتارك الزكاة وقد وجبت له كساعها وقد وجبت عليه. ومن كان مسلماً على
 أحدهما الإهواء ثم استصر لم يعد شيئاً مما فعله إلا لزكاة لأنه وصمها في غير أهلها.
 والأولى الإعلان بحراج الزكاة الواجبة، والأسرار بالعلل وكان جعفر بن محمد
 (عليهما السلام)، يتصدق بالسكر لأنه كان يحبه (١) وقال: كان أسيباً ذات صدق
 بشيء وضعه في يد السائل، ثم ارتد عنه، فقلعه وشمه، ثم رده في يد السائل (٢)
 وقل: رسول الله ﷺ أصل الصدقة على ذي الرحم الكاشح (٣).
 ولأنس ن يأخذ زكاة يوسع بها على نفسه من وجبت بفقته على غيره،
 إذ كان لا يوسع عليه في كل ما يباحح إليه ولأمام يعطى الساعي مبرى
 فان منع إنسان لزكاة، وقال: ليست واجبة، وكان مسلماً، كان مرزئاً،
 وإن أقر بوجوبها ألزم بها، وهزرتزكها.

والنية واجبة في الزكاة، ووقتها حال إعطاء الفقير (٤)، فان لم ينو أم يقع
 زكاة وإن أعطاها لأمام أو ساعيه بوى عند ذلك، فان تمت في يد لأمم أو ساعي
 قبل الوصول إلى المستحق برئت دمه، وإن سلمها إلى وكيل يجرجه بوى عند
 تسليمها إليه وفوى الوكيل عند تسليمها إلى المستحق.
 وإن سمعها فأخذها الإمام قهراً أحرأت وتعطى الزكاة إتمام المؤمن عدلهم،
 وغيرهم، ولا تعطى طغال المشركين ولا أنس أن يقصى الذين عن المؤمن بعد موته
 من لزكاة، إذا لم يجهف وفاء له، وإن انفق في طاعة، ولو كان أباه أو اباه، وإن
 كان الدين له أحسنه من الزكاة. وقد رخص في تعجيل لزكاة، قبل محله،
 سبعة أشهر، وربعة أشهر، وشهرين.

(١) الوسائل: الباب ٤٨ من أبواب الصدقة، الحديث ٢.

(٢) الوسائل، باب ٢٩ من أبواب الصدقة، الحديث ٥.

(٣) الوسائل: الباب ٢٠ من أبواب الصدقة، الحديث ١.

(٤) في بعض النسخ «حال إعطائه» بدون كلمة فقير.

وقال : رواية لابي جعفر عليه السلام ان ركى الرجل ماله اذا مضى ثلث السنة ؟
 قال : لا ، أبصى لاولى قبل الروك (١) وعلى الرخصة ، ان مات المعطى قبل
 تمام الحول ، او ارد المعطى له ، او وصى . او اسقى بغيرها ، استرحمت منه ، ان
 كان عين له (٢) ، انها معطاة ، وان كان قال له بها ركة ، او صدقة ، لم تسترجع
 منه واذا عمل من اربعين شاة شاه لم ينقص عن النصاب بذلك ، فان ستهلكها
 الفقير في الحول ، فلا ركة لفصان لنصاب واسترجع لقيمة منه واني بعض اصحابنا
 الرخصة (٣) ، وحبها على لقرض على المستحق
 قال : والمقرض حرام اذا ايسر المعطى له وقت الوجوب فان لم يكن ايسر
 اجرات عنه .

قال : ولا فرق بين ان يكون شهرين ، او ما زاد .
 واحتج : لهذه الجملة بحديث لاحول عن ابي عبد الله عليه السلام ، عن رجل عمل
 ركة ماله ، ثم ايسر لمعطى له قبل رأس السنة ، قال : يعيد المعطى لركاة (٤) ،
 واره (٥) صرح بتعجيل الركاة ، ولم يذكر قرضا ولا حكما يختص به .
 ويجوز تأخير اخراج لركاة عن الحول لفقد المستحق الى أن يعده ، فان
 عزلها فهي امانة لا يضمن الا بالتفريط . وليس على الكافر اذا اسلم ركة امامى
 ولو كان النصاب باقيا ، وقد حل عليه الحول ، ثم اسلم لم يحرجه .
 واذا كان الشخص ضيعاً في الظاهر ، اعطى منها من غير ربة ، ولا يمين ، فان
 كان جلدا (٦) في الظاهر خلعه ، فان عرف له مال . ثم ادعى دهايه ، او ادعى العبد

(١) الوسائل ، الباب ٥١ من ابواب المستحقين لركاة ، الحديث ٣

(٢) في بعض النسخ اضافة «بني ان اعطى له»

(٣) الظاهر هو شيخ الطائفة قلم الله مره .

(٤) الوسائل الباب ٥٠ من ابواب المستحقين للركاة ، الحديث ١ .

(٥) اي بعض اصحابنا بنى الشيخ قلم الله مره .

(٦) الجلد هو لقوى لشديد

ان سيده عنقه ، او كونه ، ارادعى الشخص ان عليه دينا ، او ان له عيالا ، كلهوا
الينة ، وان لم يعرف له اصل عال ، اعطى منها لالينة ولايمين ، ويعطى لعارى
والمؤلفة وابن السبيل مع العنى والفقر .

ويحور ان يعطى ولده وولده من سهم الغرة والمؤلفة ، والرقب ، ان كان
مهم ويقبل قول صاحب المال ، انه حرج ركة المال لالينة ، ولايمين .
ولا يملك المغير الركة الا بعد الايجاب ، والقبول ، والقض ، ولو جمعها
الساعى ، ثم مات وحدث من المستحقين قبل القبض لم يرث منها ورثه ، ويسقى ن
يسم ابل الصدقة وقرها فى اصول افحادها ، والعسم فى اصول آد بها ، يكتب صدقة
لله ، اوركة ، وعلى نعم الجرية جرية اوصعار . (١)
«ثم كتاب الركة»



«باب الخمس والانفال وقسمتهما» (٢)

الخمس واجب فى العائى من دار الحرب على اختلافها ما يقبل ، كالأمتعة ،
والانسان ، والدرارى ، والحيوان وما لا يقبل ، كالأرض ، والغار ،
وفى جميع المعادن على اختلافها . وفى كور الذهب ؟ ولقصة ، وفى اعسر
والعوص ، وفى الفاصل عن مؤبة السنة له ولعياله وصبيه وترعائه من لتحاترات ،
والرراعات ، والمكاسب ، وفى ارض شراها دى من مسلم ، وفى مال احلظ

(١) اوصار : بالفتح : لدل ولعله لمتعدد من قوله تعالى «حتى يمتوا الجرية

من يد وهم صاغرون» الآية : ٢٩ .

(٢) وقد عبر المصنف عن «كتاب الخمس» بـ «باب الخمس» وكامه عنه حرأ ، من

«كتاب الركة» ولرئى من المتأخرين عنه كتاب مستقلا ، لعوشأه وعرارة ابعه و ن

كان الكل ، صرية ماله وللتحفظ على وصع الكتب ، لم يفصه عن «كتاب الركة» .

حلاله بحرامه (١) ولم يتعين صاحب لحرام ، ولا قدره ، ولا تعيين صاحبه صولح ، وان تعين قدره فقط تصدق به عنه .

ويراعى قدر دينار (٢) في العوص ، وقدر نصاب الركاة في كبور لذهب والعصه ، ولا يعتبر قدره في المعدن على قول . وعلى قول آخر يعتبر نصاب الركاة وقيل يعتبر فيها دينار .

وما اوجب اصحابنا فيه لحمس ، اخرج من العسم (٣) في الحال ، وبعد اخراج ما اخرج على المعدن ، وبعد مؤنه الحول في التجاره ، والزرع ، والنكس فان وجد الكبر في دار الحرب حمس ، وان وجد في دار اشتراها عرف البائع ، فان عرفه ولاحمسه ، واحد لبقى لعمه ، وان وحدها في دار ورثها مع غيره ، كان له ولشركائه بعد الخمس ، ويخرج العبد والمكاتب والخمس من المعدن .

والخمس في لعل من الحال والنس . (٤)

وان وجد الكبر في ارض لامالك لها ، وعليها (٥) سكة لاسلام ، فهي لقتة ، وان كان عليها اثر الكبر ، ففيها الخمس ، والباقي لواحداه ، واذا اختلف مكرى الدار ، ولمكتري في الكبر ، فالقول قول المالك ، للظاهر . ولاحمس فيما يصد من البحر لانه ليس بعوص .

(١) وفي بعض النسخ : اختلط حرامه بحلاله .

(٢) اى يجب الخمس عند ما يبلغ قيمته قدر دينار .

(٣) الفهم بالقسم : القتيعة . وفي بعض النسخ المضم -

(٤) لى . كل مل سرل من لساء على شجر وحجر ، ويخلو ويغفر عالا ويحب

حذف انتماع كذا في قرب الموارد والظل لمترا الصعيف الفطر - وفي المبسوط :

ولعل لى يوجد في الحال ، وكذلك لى يؤخذ منه لحمس

(٥) بل تأنيت الصمير (مع ن الكبر مذكر) باعتبار وجود سكة على لدرهم والدايير وباعتبار المعطة .

ومستحق الخمس هم الهاشميون ، وقد ذكرناهم (١) .
ويقسم ستة اقسام .

سهم لله وسهم لرسوله ، وسهم لدى القربى فهذه للامام .
وسهم لبتاعهم ، وسهم لاياء سيالهم وسهم لمساكينهم
وقيل : يقسم خمسة اقسام .

سهم لرسول الله ﷺ ، وسهم لدى القربى ، فهما للامام ^{عليه السلام} ، والله .
على ما ذكرنا على قدر كفايتهم عنهم ، فما فضل لله ، وما اعور ائمة من عنده
ولطائر يقتضى وجوب التمسك على الجميع من حصر بلد الخمس ومن عاب .
قال : بعض اصحابنا ، والاولى ان يحص به حاصره ، ولا يحمل الى غير
بلده الا مع عدم المستحق .

فان حمل مع وجوده ضمن ، ولا يعطى لامؤمن او يحكمه ، ويحصر به العدل .
ولو فرق في العساق لم يصح للطائر ، (٢) .
فان فصل منه عن مؤنه بحاصرين . حمل الى القربى منه ، وكذا الزكاة ،
ويقسمها لامام في النسيئة لاصناف المدكوريين في كتاب الله ، فما فضل رداليه ،
وما نقص فعليه ان يموههم من عنده .

وان حصر الاصناف الثلاثة من مستحقى الخمس ، لم يحص بعضهم ، وان
حضر فرقة فقط جاز التفريق بينهم ، ولم ينظر سواهم ، ولا يعطى منه الامن ابوه منهم
يعطى اليهم ، وابن السبيل ، مع العبي والعقر ، لطائر .

ولا مال قد تقدمت في حكم الارصين ، ومنها ميراث من لا وارث له ، وكل
عيمة قوتل عليها اهلها : الحريون (٣) من عيران الامام ، وصعو العيمة مما

(١) راجع كتاب الزكاة من ١٤٤ - ١٤٥ .

(٢) اى لظهور الدليل .

(٣) بيان لاهلها .

يصطفيه ، مما لا يطير له من فرس ، ورقبق ، و مناع .
ولا يحور لأحد لتصرف في ذلك ، لا يادون الامام حل حصوره
فام حال العبة ، فقد احلوا لشيعتهم التصرف في حقوقهم من الاحماس ،
وغيرها من المناكح ، والمناجر ، والمساكن .
وقال : الصدوق (عليه السلام) : كل ما كان في ايدي شيعة من الارض ، فهم فيها
محللون الى ان يقوم القائم (١) كرم منهم وفصلا .
واما ما يستحقونه في الكور وعبره ، فاحلف اصحابها فيه . ومنهم من رأى
باباحته لما تزداد في ذلك من الرخص عنهم (عليه السلام)
ومنهم من احتاط بحفظه ، والوصاء به من ثقه الى ثقه الى ظهوره (عليه السلام)
فيسلم اليه .
ومنهم من رأى دمه لما روى ، ان لارض يحرق كورها عند قيامه (عليه السلام) .
ومنهم من رأى تعريفه عليهم (٢) لما روى ان (٣) الامام اد حصر قسمه
فيهم ، فان اعور فعليه بماله ، وهو الان معور ، فيمن فيه كمالو كان لعل ، علة .
ومنهم من رأى حفظ نصعه لانه لم يب لم يرسم فيه رسما ، و لصف الآخر
يقسم على المستحقين لحدودهم ، كما يقسم لركاة على مستحقها ، وان كان
ولي تعريفها عائيا .
ومنهم من رأى صروفه الى صلحاء فقراء شيعة ، لما روى به يقسم الركاة
عليهم ، فان اعوزهم فعليه اتمامه ، والله اعلم .

(١) الوسائل ، الباب ٤ من ابواب الانتقال ، الحديث ١٢

(٢) لظاهر ، مرجع لصير هو المستحقون من العديمين وفي الشرح

«هو الاشبه»

(٣) الوسائل ، الباب ٣ من ابواب قسمة الخمس ، الحديث ١ - ٢

وقد اومأت الى وجه كل قول ، وليعلم ان شاء الله تعالى .
 واعلم ان الله تعالى فرض الركاة على قدر المستحقين فما جاع فقير الابرار
 عسى .
 ومن لم يؤد الركاه لم تغفل صلاته . وصلاة فريضة خير من عشرين حجة ،
 وحجة خير من بيت مملوء دها ينفق منه في سبيل الله حتى يمسي .

« ثم كتاب الخمس »

كتاب الصوم

باب حقيقة الصوم ، وشروطه ، وأقسامه ،
وعلمة الشهر ، ووقت الصوم ، والأفطار ،
والمفطرات ، وما يستحب للصائم ويكره ويجوز

الصوم : إمساك بالهادر عن المفطرات بالنية وهو صريان : واجب وبدن
و لواجب مطلق ومسبب . فالمطلق : صوم شهر رمضان ، وجزيه على كل إنسان
بالعقل ، كامل العقل ، صحيح ، مقيم أو من هو بحكمه ، طهر من حيض ونفاس
في المرأة .

وبلوع المرثة و لرجل بالاحتلام ، وإساءات العانة ، وتحتص المرأة بالحيض
وبلوع عشر سنين ، والرجل بحمى عشرة سنة ويستحب أحد غير الداليع بالصوم
إن أطاقه .

وشروط القصد : الإسلام و البلوع و كمال العقل ونقصي المرأة (١) و لسكران
وعلمة الشهر : رؤية الهلال أو رآه وحده صام فإن أفطر قصي و كفر .
وإن شهد به شاهدا عدل وحب الصوم و الفطر بهما ، ولا يقبل فيها شهادة
الواحد ولا شهادة النساء ،

(١) في بعض النسخ زيادة «سلم» وفي بعضها «يسم» ولعل المراد أن القصد يصح
في حال الإسلام .

فان تواتر برؤيته من لا يكذبون وجب ولو كانوا تسعة وكفرة وساء .
 فان عمّ الهلال عند شعبان ثلاثين وصام بعده وان صام يوم الثلاثين بنية
 شعبان ثم بان انه من شهر رمضان احراه وان صامه شكاً فيه اوسيه شهر رمضان
 لم يجزه :

وان رأى الهلال بهاراً فهو ليلية المستقلة صغر او كبر قبل الروال او بعده
 ولا عمرة بتطوقه ، ولا رؤية ظل الشخص فيه وعيابه بعد الشفق .

وبصوم ما بين الهاليل ولا عمرة بالعدد والجدول وغيرهما .
 واذا رأى في بلد ما قاريه بحكمه ، وما باعده كمصر وبعداد فليس بحكمه
 و ما روى (١) انه اذا حقق هلال العام الماضي عد خمسة يام و صام يوم
 الخامس ، او حقق هلال رجب عد منه تسعة و خمسين يوماً وصام يوم بستين فمحمول
 على هبومه بنية شعبان .

وان غدت اهلة السنة كلها فعد بعض صحابا يعمل بالرواية (٢) لان الشهور
 لا يكون كلها تامة ، وقد آخرون يعدون ثلاثين ثلاثين

والنية واحدة ، ويكفي فيه المرة في شهر رمضان ونية واحدة في كله ،
 ولا تعتبر مقارنة ليه فيه ، وتحديد ليه في كل ليه الفصل .

وان اصبح ولم يجمع علمه به يوم صوم بطل صومه . و غيره من الصوم
 يحتاج الى نية المعين المقارنه به ، ومحلها ليلة الصوم . ويبوي كل ليه .

فان اصبح يوم الثلاثين من شعبان بنية الفطر ثم بان انه من شهر رمضان جدد
 النية الى الزوال ، وكذلك في كل صوم .

وروى في الصوم النفل (٣) يحددها الى الغروب ، ويحمل على انه قديقي

(١) الوسائل ، لباب ١٠ من ابواب حكام شهر رمضان ، الحديث ٢٧٥٦٣ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) الوسائل ، لباب ٣ من ابواب وجوب الصوم ونيته ، الحديث ١

من النهار ما يمسك فيه . فان زالت الشمس في الواجبات لم يحرتجديدها وامسك وقضى بدله في شهر رمضان والدر المنع ، وان كان افطر في اول النهار فلا كفارة عليه . وان اصبح بية الصوم من شعبان ثم بان فيما بعد انه من شهر رمضان اجرأه ووقت الامساك طلوع الفجر الثاني .

ووقت الافطار غروب الشمس ، وعلامته دوال الحمرة الشرقية ، ويحل له الاكل والشرب من لغروب الى طلوع الفجر ، والجماع الى ان يبقى من الليل قدر الليل ، فان عتب في طه ذلك ثم طلع الفجر وهو مولى برع واتم صومه ، وان ص ان لم يبق قدر ذلك فجامع ثم طلع الفجر عليه مولحاً فسد صومه (١) .

وان طلع الفجر في فمه طعام الفاء واتم صومه .

والمحسوس اذا توحى (٢) شهراً فصامه ووافق شهر رمضان او بعده جرأه وان صام قبله لم يجرئه .

والافضل ان يصلى قبل ان يفطر الا ان يكون عده من يفطر ويسطره ، او تكون به حاجة شديدة الى الافطار .

والمفطرات صر بان :

صرب : بربب الفصاء والكفارة وهو :

* الاكل والشرب عالماً .

* والجاء قسى قل اودر عالماً بالتحريم ، فان طوعته روحته الصائمة على ذلك فعلها مثل ما عليه ، وان اكرمها فصومها صحيح و عليه كفارة اخرى ، فان جهل فلا شيء عليه .

* ولاستماء بيده او عند ملاعبة و مباشرة . فان امذى سمع او مشاهده

(١) في بعض النسخ « يطل صومه » .

(٢) توحى الامر : تحراه في الطلب وتعلمه دون ما سواه .

او امنى فلا شىء عليه .

* ونعمد المقام على الجابة - والعسل ممكن - حتى يطلع العجر .

* ومعاودة اليوم حناً بعد انتاهتين حتى طلع العجر .

واضاف الى ذلك بعض اصحابنا تعمد الار تماس في الماء ، وتعمد الكذب عني الله ورسوله ولائمة ، وايصال عذر العلط وشبهه الى الحلق وشرط بعضهم ان يكون له منه بد .

والكفارة: عتق رقبة مؤمنة ، او صيام شهرين ، متتابعين ، او طعم مسكياً لكل مسكين مد من طعام .

وان لم يقدر تصدق بما يطيق ، وان لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً ، وكل من وجب عليه صوم شهرين في كفاره فمحر صام ذلك .

وان فطر على حرام وحامع حراماً فعليه لثلاثة جميعاً .

فان كرر لحماص في يومه تكررت الكفارة بصاً .

وان كرر الاكل او الشرب ، او اكل ثم جامع او شرب فكفارة واحدة لانه اطر بالاول لا بالثاني .

والضرب الثاني : بوجوب الفصاء دون الكفارة وهو :

من معاودة اليوم حساً بعد انتاهة واحدة وطلع العجر .

والاكل و لشرب والجماع ولم يرصد الفجر مع قدرته على رصده وان به كان طالماً .

والصوم على بيان الجابة لشهر او بعضه ،

وتعمد القبيء والحقة بالمنع واردة (١) مالا يؤكل كالحوهر (٢)

على قول .

وتوانى الحائض بعد انقطاع دمها عن العسل حتى اصبحت صائمة على

(١) الازدراء : الابتلاع .

(٢) والمراد به كل حيز يخرج منه شىء ينفع به .

الرواية (١) ،

وتترك لمسحاضة ذات الدم الكثيرة الاغسال وصامت .
 ودخول الماء حلقه بلا قصد وقد تمصص لعطش اولعب ، فان كان للصلاة
 فلاشيء عليه . وروى (٢) ان كان لصلاة فرض لم ينقص ، وان كان لمن قضى .
 والافطار نطلمة شديدة ثم طلعت الشمس ، والاولى ان لا يقصاء عليه .
 وجميع ما ذكرناه معطراً ، اذا وقع سبياً ، او باكره لم يطر في بل ولا فرض .
 واما تطهره وتوجب القضاء والكفارة او القصاص فى صوم متعين وهو صوم
 شهر رمضان و قضاؤه بعد الروال و صوم الاعتكاف و النذر المعين ، وأن وقعت
 فى غيرها اسدته فقط .

وإذا نام الحبيب بنية العرس قبل لصبح فاسمى به الى منوعه فلاشيء عليه .
 و نصائم اذا ارتدتم رجع الى الاسلام لم تطل صومه .

ما يكره للصائم

ويكره للصائم شم الرياحين والرحس واستدخال اشياء جامدة ، وبل
 ثوب على جسده ، واستنقا (٣) المرأة فى الماء ، ولا يمس به للرجل الى عنقه ،
 و نقبة لثب ، والملاعبة ، والمباشرة بالشهوة ، والكحل فيه مسك او صبر (٤)
 واشاد لشعر ليلا ونهاراً وان كان حقاً . والعصاة ، والحجامة ، ودخول الحمام
 لادئها الى الصعف ، والسعوط (٥) ، و تفتير الدهن فى اذنه ، والكلام غير
 المجدى نقياً .



- (١) لوسائن ، الباب ٢١ من ابواب ما يمتنع عند لصائم ، الحديث ١ .
- (٢) لوسائن ، الباب ٢٣ من ابواب ما يمتنع عند الصائم ، الحديث ١ .
- (٣) ستنق فى النهر : دحه ومكث فيه يسرد .
- (٤) الصبر بالفتح فالكر : عصاة شجر مر .
- (٥) السعوط كقعود : ادخال الدواء فى الانف .

مايجوز للصائم .

و يحوزله : التطيب ، ودوق المرق ، ومصع الطعام بلصبي والفرح ،
و لمصصة ، ولاستشاق ويصق بعد ذلك مرة وروى (١) ثلاثا ، ومص الحاتم
والحرر ، (٢) والسواك رطبه ويابه ، وبل " يابه ، (٣) اى الهارشاه (٤) .

مايستحب للصائم :

ويستحب له : الاشتغال بالاسعفار والتسبح . والصلاة على محمد وآله .
والدعاء . وتلاوة القرآن و تطير الصوم (٥) و لويسير . والافصال على
لاخوان .

وصله الارحام . وتشيع الحائز . وعباده المرضي والمحور ولوبشرة ماء .
وروى (٦) محمد بن مسلم عن ابي جعفر : اذا صمت فليصم سمعت ونصرك
وشعرك وجلدك ، وعد " شياء غير هذا ، وقال لا يكون يوم صومك كيوم فطرك .
وكان النسي نسي اذا دخل شهر رمضان اطلق كل اسير واعطى كل سائل .
ويتأكد قبح القبيح في الصوم .

و اذا شتم الصائم قال : ابي صائم سلام عليك .

وصوم شهر رمضان مضيق ومعناه لا يبدل له .

(١) الوسائل الباب ٣١ من ابواب مايمسك به الصائم الحديث ١

(٢) الحرر بتحسين : قصص من «جادة وباقارسية «مهر» .

(٣) يعنى بالماء .

(٤) ظرف للسواك وما يده .

(٥) الصوم : جمع الصائم

(٦) الوسائل الباب ١١ من ابواب ذاب . لصوم الحديث ١

والصوم المسبب ماعداه:

ومنه لمضيق وهو: قضاء صوم شهر رمضان ، والنذر وقضائه ، وصوم الاعتكاف وقضائه .

ومنه المرتب ومعناه مالا يفعل الا بعد تعذر ما قبله وهو : صوم كفارة قتل الخطأ ، وكفارة الظهار ، وكفارة اليمين ، وكفارة تنف لمرأة شعر رأسها في المصاب ، وكفارة لطمها وجهها حتى يدمى . وكفارة شق الرجل ثوبه في موت روحته وولده ، وكفارة افطار قضاء يوم من شهر رمضان بعد الروال ، وكفارة تعمد لافاضة من عروص قبل العروب ، وصوم من كان عليه بدنة في فداء لم يجدها ولا بدله ، وصوم جراء الصيد ، ودم المتعة .

ومنه المحير ومعناه ماله او فعل بدله وهو : صوم كفارة افطار شهر رمضان وقيل على الترتيب ، وكفارة افطار النذر المعين ، وكفارة افطار لاعتكاف ، و صوم كفارة حلق المحرم رأسه وجر المرأة شعر رأسها في مصاب .

وينقسم - الى ما نحب متابعته وهو كل شهرين وحدا كفارة - الاصوم حره البعثة - وصوم النذر المقيد بالتتابع ، وصوم شهر العبد في طهاره ، وصوم كفارة اليمين ، و افطار قضاء رمضان ، وتنف المرأة شعر رأسها في مصاب ، ولطمها وجهها فيدمى وصوم دم لمتعة (١) الا اذا صام : يوم التروية والذي يليه ، وصوم الاعتكاف وصوم كفارة شق الثوب .

و يجب التجمع : في كفاره قبل لعمد بين العتق والاطعم و صوم شهرين متتابعين وبحيث ذكرنا (٢) وكل شهرين متابعين عن كفارة او نذر مقيد بالتتابع

(١) والمراد الثلاثة ايام بدلا عن دم المتعة التي اشير اليها في قوله سبحانه

وسعة اذا رجعت (القرآنة)

(٢) هكذا في النسخ وفي نسخة « يجب » ولعل الصحيح « وحيث ذكرنا كل

شهرين الح » .

اوشهر كعارة طهر العبد ، اوشهر بدر متتابعاً ، اد افطروها عن مرض او حيض يسي وان افطر لعبدك استأنف الا اذا صام من الشهر لثاني ولويوماً او صام خمسة عشر يوماً من الشهر فانه يسي بكل حال ، وان افطر في كفارة ليمين وشهها ستأنف بكل حال . وكفارة تعددتعربت صلاة عشاء الاخره حتى مضى نصف الليل ان يصبح صائماً على رواية (١) .

وما لايجب تمايحه : قضاء شهر رمضان ، والدر المطلق ، وقضاء لندر المعين وصوم جراء الصيد ، وصوم حلق المحرم رأسه ، والسعة الايام لدم لمتعة ولا نصام هذه في السفر الاثلاثة ايام لدم المتعة ، وصوم لافصة ، وصوم من عيه بدنة في فداء والندر المعين المقيد بالسفر ، ولا في يوم العيد و ايام التشريق يسي و يجوز في غيرها من الامصار .

و روى (٢) في فقتل في شهر الحرم : يصوم لشهرين فيها العيد و ايام التشريق .

وان يدر صوم العيذانم ولا قضاء .

وان يدر صوم يوم فواقه فطر وقصى ولم يائتم وقبل لا قضاء .

وان يدر صوم يوم قدوم ريد له يصح لاستحالة صوم العائث (٣) .

وان نذر صوماً غير معين صام يوماً .

و لصائم المتطوع ان شاء اتمه وان شاء افطر ، وبكره ان يعطر بعد النذر وال

الان يدعو .

(١) الوسائل : الباب ٢٩ من بواب المرفيع ، الحديث ٣ و ٨ (مورد الزايتين

هو النوم وكأنه رحمه الله استفاد العمد من كلمة (حقبة)

(٢) الوسائل الباب ٨ من ابواب بقية صوم لواجب لحديث ١

(٣) في بعض النسخ «صوم العائث» والصحيح ظهراً ما نشاء ولعله لانه متى قدم

ريد في اثناء النهار فب بعض اليوم وفيه تفصيل ذكر في المبسوط ج ١ ص ٢٨١

إلا ان يدعوه مؤمن فاحاشه من غير ان يعلمه فصل ولاقضاء عليه .
 وإذا كان عليه شهران مسانعا في اول شعبان تركه حتى نحر شهر رمضان
 إلا ان يصوم مع شعبان ولو يوماً من رجب فتمه بعدد نسي عليه .
 ويدر صوم لحيان سنة شهر ، والرمضان خمسة اشهر .
 وان يدر شهراً صام بين هلالين وان صام بعد مضي بعض اشهر ، عد ثلاثين
 وقبل يصوم ما ادرك فيه وبعده ما مضى منه .
 ومن نذر ان يصوم بموضع قرية شهراً عبه وجب عليه ، فان صام بعضه
 ولم يحكمه المقام حرج وقضى دئته عند الله .
 وذا نذر يوماً معلوماً وفق شهر رمضان صام ولاقضاء .

الصوم المننون .

والمسنون معص ومحمل :

فالمعص : اما السبب كصوم ثلثه ، بام للحاجة . او لوقت مثل صوم ثلاثة
 ايام من الشهر ، اول خميس في لعشر الاول ، واول اربعاء في الثاني ، وآخر خميس
 في الثالث ، وروى (١) : خميس بين اربعائين وهي بعدل صوم الدهر ، ويستحب
 قضاؤه ، اذا فاتت وان عجز تصدق عن كل يوم درهم او بمد .
 وصوم القدير .

والمبعث ، والمولد وهو سابع عشر شهر ربيع الاول ، وروى (٢) انه ثلثي
 عشر منه .

ويوم دحو لارض من تحب لكفة خامس وعشرين من ذي القعدة .

(١) الوسائل، الباب ٨ من ابواب الصوم لمطبوع الحديث ١

(٢) لكفي ج ١ كتاب المحجة باب مولد النبي صلى الله عليه وآله .

ويوم عاشوراء على وجه لحزن و روى (١) الفطر فيه بعد العصر .

ويوم عرفة اذا لم يستغفره عن الدعاء .

واول يوم من ذى الحجة .

واول يوم من رجب ورجب كله ،

وشعبان كله .

وايام اليبس من كل شهر - الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر .

والمجمل : ما يمكن منه المد فقد قال ^{عليه السلام} : الصوم جنة (٢) ، وقال : الصوم

يسودوجه الشيطان ، (٣) .

وقل: قال الله تعالى : الصوم لى واناخرى به (٤) .

وبكره صوم الدهر عدى العيدين و ايام لتشريق لانه يصعب عن كثير من

العامة.

وروى (٥) التحجير فى صوم الجمعة والحمسين وستة ايام من شوال .

ولاواصل فى صيام وهو حمل العشاء محورا ، او صوم يومين لا فطر بينهما ،

ولا صمت يوم الى الليل .

الصوم الحرام .

ويحرم : صوم العيدين .

وايام التشريق بمنى .

(١) الوسائل ، الباب ٢٠ من ابواب الصوم المدبوب ، الحديث ٧ وفيه مكان

«الفطر» «الاعطار» .

(٢) الوسائل ، الباب ١ من ابواب الصوم المدبوب ، الحديث ١ .

(٣) الوسائل ، الباب ١ من ابواب الصوم المدبوب . الحديث ٢ .

(٤) الوسائل ، الباب ١ من ابواب الصوم المدبوب ، الحديث ١٥ .

(٥) الوسائل ، الباب ٥ من ابواب الصوم المدبوب ، الحديث ١

وصوم بذرا المعصية طمراً بها ، وان اراد ردع نفسه عنها بذلك وحب عليه .
وصوم يوم الشك على ما ذكرنا .
ولا تصوم المرأة ، والعمد ، ولصيف بدأ الايام السبعة و لزوح والمصيف
ولا استئذان في الواجب .
واذا اسلم لكافر ، وحصر المسافر ، وافاق المريض ، وطهرت المرأة وبلغ
النسي قبل الفجر وجب عليهم الصوم ، وان كان ذلك بعد الفجر فلا صوم للحائض
ومن اسلم ومن بيع ويمسكون ادباً ويقضى الحائض خاصة ، والمريض والمسافر
ان لم يكونا اطرا الى قبل لربول ، صاماً واجرتهم ، فان كان ذلك منهم بعد الزوال
اوقفه وكابا قد اطرا ، نادياً بالامساك وقصياً ، وان حاضت في بعض ايام تأذرت
بالامساك ونصت .



باب المذخور في الصيام وحكم القضاء :

المرض الذي يحاف بالصوم في الهلاك او الريادة فيه يجب فيه الاطعام ،
وان صام لم يحرثه ، واذا برأ فقهه ، فان لم يقصه حتى مات قصى عنه وليه ، فان
كذلكه وليه وكبرهما ، فان استويا فمن باذر الى القضاء فقد حصل والا تصام معاً
وان كان الاكبر امرأة لم تصم .
وان مرض حتى مات لم يقص الولي ، وان اوصى الى من يقصى لم يلزمه
القضاء .

ويقصى عنه ما فات بالسفر بكل حال .

ويقصى عن المرأة ما فات بالحبس والمرض اذا عرطت في قصائه ، ويصام
عنهما ما فاتهما بالسفر بكل حال .

وان ستمر بالمريض مرضه الى رمضان آحر صام الحاضر وتصدق عن
الاول لكل يوم بمذلمسكين او مدين ، وقيل : يقصى .

واذا برأ المريض وقت القضاء للصوم بين الرماضين . فان توانى حتى

وحسب الناس صامه ثم فصلى الغائب وصدق عن كل يوم بعد اومدين .
 واذا غلب على عقله نجوى او اعمى او مري (١) او يوم غير معتاد سقط عنه
 فرض الصوم ولم يجب القضاء عليه سواء أ كان ذلك قبل الهلال او بعده
 ومن وجب عليه قضاء شهر رمضان او بعضه لم يتطوع بصوم حتى يقضيه .
 واد طلع عليه لمعجر جسا لم يحجر ان يصوم عن قضاء ولا من
 ومتابعة القضاء افضل من تفرقه .

وان تعمد لا فطار في يوم من قبل التزل فلا شيء عليه ، وان افطر بعده
 اطعم عشرة مساكين ، فان لم يطق صام ثلاثة ايام
 ويستحب للمعذور في الاطوار ان لا يشبع من طعام او شراب ، ويكره له
 الجامع كراهية شديدة .

والشح والشيعة والكبير والعاجران عن الصوم يفطران ويتصدقون عن كل
 يوم بمد من طعام اومدين ولا يقضيان ، ودو لعطش لا يرحى برؤيه كذلك .

والحامل المفرد والمرضع لعليه تس ، تعطران وتتصدقان بدلت وتقصيان
 ويكره السفر في شهر رمضان الا للضرورة وان سفر فطر اذا كان سفره طاعة
 او مباحا و كان الى مسافه يقصر فيها وقد تقدمت (٢) ولم يكن ممن شرع له ان تمام
 كالمكاري واصرانه ممن ذكرنا هم في الصلاة (٣) .

ولا يقصر حتى يحرح ويتوارى عنه اذا كان مصره .

ويجوز صوم النفل في السفر

واذا حصر الشهر وريرة الحسين ع اقام فصام فهو فصل (٤) .

(١) امرة جميع مراد : حلط من احلاط البدن وهو السعراء والسود .

(٢) في صلاة المسافر ص ٩١ .

(٣) تقدم في ص ٩١ .

(٤) يعنى . دا حصر اول شهر الصيام الذى اكاد فيه ريرة الحسين عليه السلام

فان الاقامة وادرك الصوم فيه افضل من ريارته عليه السلام .

وإذا عرص له تشييع المؤمن شيعته وقصر فهو افضل .
ومن صام شهر رمضان فى السفر وقد علم وجوب العطر، وحب عليه لقضاء
والثوبة مما جنى وان لم يعلم ذلك اجزأه .
ويستحب للمسافر اذا غلب فى طئه انه يقدم بلده او بلدأ قدبوى فيه المقام
عشرأ قبل الروى ، ان لا يفطر ليصوم يومه . ودا لم يدرم يقم ، افطر لى شهر ثم
صام كما قلنا فى الصلاة (١) .
وإذا سافر قبل فجر افطر ، وان سافر بعده الى الروال فكذلك ، وان
سافر بعده صام واحرأه وقال بهض اصحابنا ان بيت (٢) البية لسفر وخرج فى
اليهار قصر وان توالى حتى رالت الشمس وخرج صام وقضى ، وان لم يسنها ليلا
وخرج نهارأ صام ولا قضاء بكل حال .
وإذا بوى لسفر اربعة فراسخ واراد الرجوع ليومه افطر ، وان لم يرد صام
وقيل : هو مخير فى الصوم والافطر كالصلاة .

* * *

باب الاعتكاف :

يصح الاعتكاف من لداع العقل المسلم وان يست لشأ صويلا اقله ثلاثة ايام
ولا حدأ اكثره صائماً فى احد المساحد التى جمع فيها النبى ﷺ و امام عدل
بالباس صلاة جمعة وهى اربعة : مسجد الله ومسجد رسوله عليه وآله السلام ومسجد
الكوفة ومسجد البصرة والرحل والمرأة سواء الا انها ان كانت ذات روح
لم تنطوعه الابادة . وللعبد والمكاتب والمدير وام الولد بادن السيد . وهو صربان
واحب وبدى . فلو اجب ما وحب بادر او عهد والديب ما ابتدأه . وقد عكف

(١) تقدم فى ص ٩٢ .

(٢) أى نوى ليلا .

يوماً جاز له الحروح شرط ام لم يشترط ، وان كمل يومين وشرط وكذلك ، وان لم يشترط وحب الثالث . وان اعتكف بعدها يوماً وخرج حار ، وان اعتكف يومين وجب السادس . والصوم شرط في صحة الاعتكاف ومتى صد ، صد وافصل الاوقات له العشر الاواخر من شهر رمضان ولا يصح الاعتكاف فيما لا يصح صومه كالعبدین والليل وحده . ونرم اللبالي والايام في نذر شهر .

فان شرط التاسع تابع ، وان اطلق فاشاء ، تبع واشاء هرق . ولا يكون دون ثلاثة ايام وان شرط التاسع مخرج في بعضه وجب الاستشاف

فان نذر اعتكاف زمان معين فتركه قضى بدله ، فسان بقى منه يوم وخرج عدد واعتكف واتم ثلاثة ايام . فان نذر ان يعتكف يوماً واحداً او يومين بطل نذره فسان نذر الاعتكاف ولم يعين اعتكف ثلاثة ايام . وان نذره في مسجد من الاربعة او زمان معين لم يجزه غيره . وعلى المعتكف ملازمة للمسجد ليلاً ونهاراً ولا يخرج الا لحديث ويجوز له الحروح لتشييع الجارية وعبادة المريض وقامة شهادة تعيبت عليه وقضاء حاجة مؤمن . ولا يصلى الا في مسجد اعتكافه الا بمكة فانه يصلى اي شاء منها . واذا خرج من المسجد لا يجلس حتى يرجع ولم يقعد (١) تحت ظلال ولا يحل له الجماع ليلاً ونهاراً ولا يشم لطيب ولا يبتدئ بربحان ولا يسارى (٢) ولا يشرى ولا يبيع ويستحب له ان يشترط على ربه الحروح ان عرص له عارض .

واذا جامع المعتكف كان عليه ما عفى من افطر يوماً من شهر رمضان ، وروى (٣) ان جامع ليلاً فكفارة واحدة وان جامع نهاراً في شهر رمضان فكفارتان . رواه محمد بن سنان عن عبد الاعلى بن اعين عن ابي عبد الله عليه السلام .

(١) كدامى في لسخ التي بايدى والصحيح ولا يقعد

(٢) من المراء وهو الجدال

(٣) الوسائل كتاب الاعتكاف ، الباب ٦ ، الحديث ٤ .

وإذا مرض المعتكف أو حاصت المرأة أو نفست خرجوا من المسجد ثم يعودون إذا زال العارض. وروى السكوني (١) بإساده عن النبي ﷺ قال: اعتكف عشر في شهر رمضان يعدل حجتي وعمرتي ، ولا يفسد بيع المعتكف وشراؤه ويأثم به ويجوز له ان يشروح ويروح ويتكلم بالمباح ويأكل لحم صيد وينذر كبر بالعلم اهله وينظر فيه بل هو افضل من صلاة التطوع عند جميع الفقهاء ، والاشتغال بالدعاء افضل منه بصلاة التطوع .

• لم كتاب الصوم والاعتكاف •

كتاب الحج والعمرة

باب فضل الحج والعمرة

روى (١) أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ ولا يطع فقال : متى أردت الحج فاعني فمرني صبح ما صنع للحجاج فقال ﷺ : انظر إلى هذا الجبل يعني أياقبيس ، لو انقضت ريشته (٢) دمه حمرته في سبيل الله حتى تمسي ، أصبحت ما باع الحاج . وقال لا يحالف الفقر والحمى مومن الحج والعمرة (٣) .

وقال جعفر بن محمد ﷺ : الحاج والمعتمر وفد الله ، من سأله أعطاهم وإن دعوه أجابهم وإن شفعوا شفعتهم وإن سكتوا ابتدأهم ويعوضون بالدرهم ألف ألف درهم (٤) .

وقال لعنادر : ما يسمعك من الحج في كل سنة ؟ فقال للعبيل ، قال فدايت ومن للعبيل ؟ اطعم عيالك الحل والزيت وحج بهم كل سنة (٥) .

(١) الوسائل ، الباب ٤٢ من أبواب وجوب الحج وشرائطه ، الحديث ١

(٢) في بؤره

(٣) الوسائل ، الباب ٤٦ من أبواب وجوب الحج وشرائطه ، الحديث ٢

(٤) الوسائل ، الباب ٣٨ من أبواب وجوب الحج وشرائطه ، الحديث ١٥

(٥) الوسائل ، الباب ٤٦ من أبواب وجوب الحج وشرائطه ، الحديث ٣

وقال ليس في ترك الحج حيرة (١) ،
 وقال من صاب في طريق مكة امن من الفزع الاكبر يوم القيامة (٢) .
 وقال من دهم في الحرم امن من الفزع الاكبر ، من مو الناس و فاحرهم (٣) .
 وقيل له : ان ابا حنيفة (٤) يقول : عتق رقبة فصل من حجة تطوع ، فقال
 كذب وايم الله (٥) لحجة فصل من عتق رقبة ورفه ورقبة حتى عد عشرأ ، وبخه ،
 في الرقة طواف بالبيت وسعي بين الصفا والمروة والوقوف بعرفة وحلق الرأس ورمي
 الجمر ؟ ولو كان كذلك لعطل الناس الحج ولو فعلوا كان على الامام ان يحبرهم
 على الحج ان شاء . ومن امواف هذه السيرة (٦) انما وصفت للحج . وفي حديث
 آخر (٧) حجة فصل من سعي رقبة ، ما يعدله شيء ولدرهم في حج فصل
 من الهى الف فيما سواه من سئل الله وعنه ^{عليه السلام} اذا احد السماس (٨) مواظهم
 بمعنى ندى صاب من قبل الله ان اردتم ان ارضى فقد رصيت والحج ديباً وآخرة .
 وائل من نعمة الحج تشط له ولا نمله . وفي حديثه اذا كسان (٩) الرجل

- (١) لوسائل ، الباب ١٧ من ابواب وجوب الحج وشرائطه الحديث ٤
- (٢) الوسائل ، الباب ٣٨ من ابواب وجوب الحج وشرائطه ، الحديث ٢١
- (٣) الوسائل ، الباب ١٣ من ابواب الدفن ، الحديث ١
- (٤) الوسائل : الباب ٤٣ من ابواب وجوب الحج وشرائطه ، الحديث ١
- (٥) كذا في النسخ ولكن في الرواية «كذب والله وثم»
- (٦) هكذا في النسخ وليمة بمعنى لسان ولكن في الرواية «هذا البيت انما

وصع » .

- (٧) لوسائل الباب ٤٣ من ابواب وجوب الحج وشرائطه ، الحديث ٣
- (٨) الوسائل ، الباب ٣٨ من ابواب وجوب الحج وشرائطه ، الحديث ١٣ ولكن
 ليس مطابقاً في ح ٤ باب فصل الحج والعمرة وتوايهما ، الحديث ٤٢ ، ص ٢٦٢
- (٩) ابوسائل ، الباب ٤٦ من ابواب وجوب الحج وشرائطه : الحديث ٥ ولكن
 بعض الفاظ المتن يتاير ما في الوسائل .

يحيى في كل سنة . فيتحلف قالت ملائكة الأرض للدين على الحيال ماسمعا صوت
ولان اطلبوه فلا يصيبونه فيقولون : اللهم ان كان منع فلاناً ديناً فادعه ديه ، او
مرض فشعه او فقر فاعه او حس فاطلق عنه والناس يدعون لانهم وهم يدعون
لمن تحلف وعن ابي جعفر عليه السلام (١) اذا احل الحاج في جهله كذب له بكل
خطوة عشر حساب ومحى عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات فدارك
راحته لم تصع حفاً ولم ترفع حفاً الا كتب له مثل ذلك فاذا قضى ماسكه
غفر الله له ذنوبه وكان ذلحة والمحرّم وصغر وشهر ربيع الأول تكتب له الحسات
ولا تكتب عليه السيئات الا ان ياتي بموجة فادامصت حائط بالناس . ومن حديث (٢)
جعفر بن محمد عليه السلام . حرج على يمين وسبعين بغيراً ونصع عشرة دنة ولقد
اشترت سوداً اكثر بها العدد ولقد آداني اكل الحل والرب حتى ان حميدة مرت
بدجاجة فشويت لي فرجعت الى نفسي .

وهي حديث عن الحسن (٣) عليهما السلام : حجوا واعتمروا تصح
ابدانكم وينسح اوراقكم وتكفوا مؤنات عيالكم والحاج معفوره وموجب له
الجنة ومستدفع به العمل ومحفوظ في امله وماله . وعن الصادق (٤) عليه السلام : الحاج
لا يزل نور الحج عليه ما لم يلب بدب . وعن علي بن (٥) الحسين عليهما السلام .
بامعشر من لم يحج استشروا بالحاج وصافحوهم وعطموهم فان ذلك يجب عليكم
تشاركوهم في الاجر وعن العبد الصالح قال . قال رسول الله صلى الله عليه وآله . ما من طائف
بطواف بهذا البيت حتى تزول الشمس حاسراً عن راسه حافياً يقارب بين خطاه

(١) الوسائل الباب ٣٨ من ابواب وجوب الحج وشرائطه الحديث ٩

(٢) الوسائل ، الباب ٤٣ من ابواب وجوب الحج وشرائطه ، الحديث ٣

(٣) الوسائل ، الباب ١ من ابواب وجوب الحج وشرائطه ، الحديث ٧ (وهي

بعض النسخ «موجب» بدل «موجب») .

(٤) الوسائل الباب ٣٨ من ابواب وجوب الحج وشرائطه الحديث ١٤

(٥) الوسائل الباب ٥٥ من ابواب آداب السفر الى الحج وغيره ، الحديث ٢

وبعض نصره ويستلم الحجر فى كل طواف من غير ان يؤذى احداً ولا يقطع ذكر الله عن لسانه لا كتب الله له بكل خطوه سبعين الف حسنة ومحى عنه سبعين الف سيئة ورفع له سبعين الف درجة واعتق عنه سبعين الف رقة ، ثم كل رقة عشرة آلاف وشمع فى سبعين من اهل بيته وقضى له سبعين الف حاجة ادشاه فعاجله وان شاء فأجبه (١) .

وروى أبو حنيفة الرجل وعليه دين فقال هو أقضى للدين (٢) وروى عبد الله بن ميمون عن جعفر عن ابيه عليهما السلام ان علياً قال لرجل كبير لم يحج قط : ان شئت تجهز رجلاً يحج عنك (٣) . وعن جعفر بن محمد عليه السلام : ليس لاهل صرف ولا لاهل مرو ولا لاهل مكة ولا عساف وبحوها منعة (٤) . وروى حريز عن جعفر بن محمد عليه السلام فى قوله تعالى «ذلك لمن لم يكن اهل حاصرى المسجد الحرام» قال : من كان على ثمانية عشر ميلاً من بين يديها وثمانية عشر من خلفها وثمانية عشر عن يمينها وثمانية عشر عن يسارها فلا منعة له مثل مرثا وشباهها (٥) . وعن الرضا عليه السلام ما وقف احد بتلك الجبال الا استحب له فاما المؤمنون فيستحب لهم فى آخرتهم واما الكفار فيستحب لهم فى دنياهم (٦) ويسعى لمريد السم تحرى الحروح

(١) الوسائل الباب ٥ من ابواب الطواف الحديث ١

(٢) الوسائل الباب ٥٠ من ابواب وجوب الحج وشرائطه الحديث ١

(٣) الوسائل الباب ٢٤ من ابواب وجوب الحج وشرائطه الحديث ٨ والبد

مطابق للكافى ولكن فى الوسائل وجميع احاديث الشيعة «عن بنى جعفر عن ابيه (ع)»

(٤) الوسائل ، الباب ٦ من ابواب اقسام الحج ، الحديث ١٢٠ (سرى ككف

موضع قريب من النسيم على عشرة ميل من مكة) (مر بالفتح ثم التشديد : موضع يقرب مكة من ناحية الشام) (وعسان موضع بين مكة والمدينة يه ويس مكة ، حول ثلاث مراحل)

(٥) الوسائل الباب ٦ من ابواب اقسام الحج الحديث ١٠ هذا مطابق للكافى

ولكن فى الوسائل «واشباحه»

(٦) الوسائل الباب ٦٢ من ابواب وجوب الحج وشرائطه الحديث ١

يوم الخميس وليلة الجمعة ويوم السبت والثلاثاء ، ولا يسافر يوم الجمعة ولاثنين ،
 وإذا أراد ذلك تصدق حين يضع رجله في الركاب وحرّح متى شاء ، وإذا هبط سح
 وإذا صعد كرر وليحفظ نفقته ، وليصحب نظرائه ، وحق المريض ان يقيموا عليه ثلاثاً .
 وليقصد في النفقة ولا يسرف الا في حج او عمرة ، ومن كان يتر في لحوم
 فوقع في قلبه شيء فليبتصدق على اول سائل وليحرّح والحداء راد لمسافر و بشعر
 لدى لاحد (١) فيه . ومن حرّح متطهراً معتمداً تحب حكة ثلاثاً من العرق والحرق
 والسرّ (٢) ومن حرّح في ربعاء لا يدور (٣) خلافاً على اهل نظيرة وفي كل افة وعوفي
 من كل ملوى وقضى الله كل حاجة . ومن حج سال حرام يودى عند بلية لاليت
 ولا سعديت ومن عبق حاجاً بعاره فكيف لثم الحجر الاسود . ومن ترك الحج
 لحاجة ، نظر المحلقين قد نصرهوا ولم يقص الحاجة . وحجة الحمل والاجر والاجير
 والمشارك في حجه جماعة ، بانه ، والحدق لغوم متاعهم ليطوفوا اعظمهم احراً ،
 وقعوده عند لمريض فصل من صلاته في مسجد الرسول ﷺ ومروءه لسهرة طلاقة
 الوجه وبدن الراد وقرمة لقرآن وحسن الصحابة لمن صحبه ون كان كدراً .
 ون يكس على القوم امرهم ، والمرح في غير معصية من غير ان يكثره .
 والسير آخر الليل خير من اوله ، وخادم لغوم انصهم ، وسؤل من صحبه عن
 صعه وبسه وبلده ، وان يمشى خطاً (٤) نفسه اور حلته في طريق بحص رقيقه ، (٥)
 ون يستودع الله نفسه ودينه وان لا يحدث بمناك اذا حصر ولا يسافر وحده ،
 فالواحد شيطان ، والاثنان شيطانان ، والثلاثة نفر (٦) ، والاربعة رقة .

(١) الحاء : القحش

(٢) الوسائل الباب ٥٩ من ابواب آداب السفر الحديث ١

(٣) ي لاربعاء الاحرة من لشهر

(٤) الحدق جمع الحنوة وهي بعد ما بين القدمين في المشي

(٥) يعني عند القراق عن رقيقه شيعة في طريقه المحصى به .

(٦) اكثر بالتحريك : من ثلاثة الى عشرة

« باب »

« وجوب الحج والعمرة وشرائط وجوبهما »

واقسامهما صريان . واجب وبدن . ولواجب صريان . مطلق ومسبب ، والمطلق حجة الاسلام وعمره ووجوبهما على الفور وفي العمر مرة واحدة على كل اسن حر بالغ ، كامل العقل ، صحيح ، وخذ للراد والراحلة والنفقة لدهبه ورجوعه ولمن يحب عليه نفقه ، محلي لسرب ، (١) متمكن من المسير ، راجع لى كفايه من مال او صبيعة او حرفة ، واحد روحاً ومحرمأ او من يوثق يديه ان كان امرأة ذات هيئة .

والمسبب مهما ما كان عن يد او عهد او افساد (٢) حج او اجارة . والبدن تكرارهما للواحد نفسه وان يعطى احراً من يحج عنه ، وكلما كثر منه ومنهم كان افضل .

ويستحب ان يحج بالصى او مؤمره ، وان يكفهما (٣) من لا يستطاعة بالمشى ، اور كوب بعض ، (مسافة ، او كسب ما يقوم به فى الطريق .

ناد حج الصى ، او حج به ، وحج العبد ، والمدر ، والمكاتب ، وام لولد او عادم الراد والراحلة ، لم يحرمهم عن حجة الاسلام .

فان اعتق الرقيق ، وبلغ الصى بعد احرامهما وقتل الوقوف باحد الموقعين أجزأهما ، والأولى ان لا يجزي عن الصى .

ومن كان مريضاً او منعه ذو سلطان او عدو من الحج ، استحب له ان يحج عنه غيره ، فاذا زال المنع وحج عليه بنفسه .

(١) السرب يفتح السين ومكون الراد : الطريق

(٢) وفى بعض النسخ : اوفاد حج .

(٣) المسير عائد الى الحج والعمرة .

وإذا مات من وجب عليه الحج ، ولم يحج ، وجب ان يحج عنه من صلب المال ، يستاجر من بلده .

فان اوصى به بمبلغ يزيد على اجر المثل ، كانت الريدة من الثلث ، وان اوصى بدونها تمت .

وان عيى من يحج عنه باريد من اجر المثل ، وخرج من الثلث ، صح وان كان وارثاً .

وان كان ممن تعيى عليه الحج عن نفسه ، لم يحج أن يحج عن غيره ولا ينطوع به . وان اوصى بالحج تطوعاً ، كان من ثلث ومن بلده والا فم حيث امكن ، فان لم يمكن الحج به ، صرف في وجوه الر .

وان كان واحباً ولم يحلف ، يحج به من بلده ، او كان عليه ديون وماله لا يعيى ، حج عنه من حيث امكن في الاولى ، وورع ما ترك على الديون والحج على القدر في الثانية ، وان لم يحلف مالا ، استحب للولى ان يحج عنه .

و بذر الحج ان عيى بسنة ، تعيى ، فان حصر حصراً عاماً او خاصاً ففان الوقت سقطت ، وان افسدها وجب قضائها .

وان اجتمعت حجة الدر وحجة الاسلام ، تتداخلا .

وروى (١) ان حج بنية الدر ، احزاً عن حجة لاسلام .

ويصح بدر الحج من البالغ الكامل العقل الحر ، ولا يشترط في وجوب حج الدر ، الاستطاعة بالمال ، الا ان يشروطها في الدر .

ولا تعد في الاستطاعة لحج الاسلام ، وعمرته ، دار السكى ، والخدم . ويعتبر ما عدا ذلك ، من صباغ ، وعقار وكتب ، وغير ذلك .

والدين يمنع وجوب الحج اذا كان ماله يعيى به فقط ، ولا يستقرض له من ولده وغيره . فان بدلت له الاستطاعة ، وجب الحج واجراه ، والعود افضل .

(١) الوسائل ج ٨ ، باب ٢٧ من ابواب وجوب الحج لحدث ١-٢-٣

والراحترا حله مثله ، فالعادر على ركوب السرح والقتب (١) اذ وجدتهما ،
 وحب عليه ، والصعيف لكرا وحلقة اما يستطيع بر كوت محمل وشبهه .
 وان كن له طريقان ، فى احدهما عدو ، واستطاع بالآخرى (٢) وحب عليه
 وان لم يستطيع به لم يجب الحج ، لعدم التحلية . فان احتاج الى بدل مال للعدو
 استحباب له تكلفه .

ومن وجب عليه الحج ثم بدر الحج بدأ بحجة الاسلام . ويصح الرجل عن
 الرجل والمرأة من المروثة . وبالعكس .
 واد استطاع النائب بعد ، بعنه وماله ، وحب عليه .
 والعبد يحج عن غيره باذن مولاه .

ومن استطاع بعنه وماله ، فحج ماشياً ، احرأه وهو افضل من الركوب ،
 ان لم يضعف عن اداء الفرائض .

ويجب تمام الحج والعمرة بالدحول فيهما ، وان كانا مندوبين .
 ويجب قضاءهما بافادهما ، ولا يعتبر الاستطاعة بالمال فى قضاء فاسد الحج
 والعمرة

ومن استطاع الحج كدفراً وحب عليه ولم يصح مه ، فان بقى مستطيعاً حتى
 اسلم ، صح مه ، ووجب عليه ، فان لم يبق كذلك ، لم يجب عليه القضاء .
 والمحال اذا حج ، ثم استنصر ، احرأ ، والاعادة فصل .
 واذا احرم ثم ارتد ثم رجع الى الاسلام . لم يبطل ، وبني عليه .
 ومن بدر الحج ماشياً ، وحب كذلك ، ويقوم قائماً ان عمر فى سبعة بهراً

(١) لقتب : بالتحريك : رجل صغير على قدر السنام .

(٢) التأييت باعتبار ان كلمة « لطريقى » مما يحور فيه التدكير والتأيت .

ويقطع مشيه ذا رمى الجمرة (١) وروى اذا افاض من عرفات (٢) وبرور البيت راكباً ، فان عجز عن المشي ركب ، ويسحب له ان يهدي بدة . وان ركب من غير عجز ، اعاد الحج بمشي ماركب ويركب مامشي .

ومن بدر ان ررق ولداً يحج به اوعه ، فرق ، ثم مات لندر حج بلولد اوعه من صلب المال . ومن بدر الحج ولم يحج حتى مات ولم يكن حج حجة الاسلام احرحت عنه حجة الاسلام من رأس لمال ، وحجة النذر من لثلاث ، فان لم يظلم الا قدراً يحج به احدهما ، حج عنه حجة الاسلام ، ويستحب لوليه ان يحج عنه حجة النذر .

ومن وجبت عليه حجة الاسلام ، فحرج ليمثلها ، فمات بعد للاحرام ، ودخول الحرم ، اجرأه ، وان مات قبل ذلك وجب ان يقضى عنه من تركته وان لم يوص بها . ومن اوصى بالحج عنه كل عام من وحه (٣) بعينه فلم يسع لذلك ، جاز ان يحج مالمسنيين او ثلاث ، لسنة واحدة (٤) ومن اوصى بالحج مطلقاً ، حج عنه ما بقى من ثلثه ما يمكن الحج به .

ومن زاد دخول الحرم لم يدخل الا محرمأ يحج او عمرة لا امرئص ، ومن يتكرر دخوله كالخطاب ، ومن اعمر ثم حرج ثم دخل في لشهر الذي فعلها فيه . ولو كان في شهر آخر ، لا يحور الا ان يكون محرمأ .



(١) اي يقطع لمشي عند رمى الجمرة فيحوله لركوب بعد ذلك

(٢) الوسائل ج ٨ ، الباب ٣٥ من ابواب وجوب الحج وشرائعه لحديث ٦

(٣) اي ابن مال

(٤) اي اذا اوصى ان يحج عنه كل سنة بمال معين فلم يكف للحج ، حين ما اوصى

لسنتين او ثلاث سنوات لسنة واحدة .

«باب انواع الحج والاحرام وميقاته ومقدماته»

وما يحرم على المحرم، وما يكره له، وما يستحب

وما يحوز:

وانواعه ثلاثة: حج، تمتع بالعمرة اليه، وحج، قرب به سوق الهدى، وحج
افرد منهما. فالاول فرض على كل بعيد عن المسجد الحرام بقدر اثنى عشر ميلا من
كل جانب منه، لا يجزيه غيره الا للضرورة، او تقية، وهو ان يحرم بالعمرة فى اشهر الحج
ويخرج منها ثم يحج من عامه .

واشهر لحج : شوال ودو لقعدة، والى المحرم من يوم النحر من دى الحجة،
وروى (١) الى آخره (٢)، ومتى احرم بالمنعة، او بالحج فى غيرها، (٣) انعقد بعمرة
مبتولة (٤) .

وميقات المنعة، المقيى (٥) لاهل العراق، اوله المسلخ (٦) وهو لا فصل،
ودونه عمرة (٧) فى الفصل، وآخره ذات عرق (٨)، فلا يحاورها الا محرما، فان

(١) لوسائن، ج ٨، باب ١١ من ابواب مقام الحج، الحديث ٢٥٣ و٢٥٤ .

(٢) ي لى آخر دى الحجة ويعمل قريبا ان يكون مراده لى آخر يوم النحر ويذل
عليه الحديث ٦ من الباب .

(٣) اى اشهر الحج .

(٤) لمتبولة: المقطوعة و المراد المقطوعة عن الحج اى المفردة .

(٥) مكان دون المسلخ ستة أميال مما يلى العراق .

(٦) المسلخ يصح لموم وكرهه . ول دى المقيى من جهة العراق، وصطبه
بعض المومين بالحاء السهلة

(٧) عمرة : فى الحديث : ييه (اى المسلخ) وبس عمرة اربعة وعشرون ميلا ،

بريدان (الوستل ج ٨، باب ٢ من ابواب لموقب، الحديث ٢)

(٨) ذات عرق : أول نهامه و آخر المقيى، وهو عن مكة نحو من مرحلتين

جاورها محلاً ناسياً ، أو غير مریداً -ك- ، رجع إليها مع الامكن ، والا حرم من مكانه
 فان كان دخل الحرم خرج الى خارجه اذا لم يمكنه الميقات .
 وان جاورها عمداً ، رجع إليها ، والا فلا حرج له .

ولا يجوز لاحد الاحرام قبل الميقات ، وهو باطل الا ان يدره ، ولمن اراد عمرة
 رجب وحده حروجه ولم يبلغ الميقات وتكون رجبية ، لانها بحيث اهل (١) ،
 لا بحيث اهل .

وميقات اهل الشام «لحمقة» ، وهي مهينة (٢) وميقات اهل المدينة «مسجد
 الشجرة» . وعند الضرورة الحمقة ، وميقات اهل اليمن «يللم» ، (٣) وميقات اهل
 الطائف «قرن لمارل» (٤) يسكون الرء ومن مرله دون هذه ، فميقاته منزله .
 ومن حج عني طريق قوم احرم لميقاتهم ومن حاور بمكة سنيين وحكمهم ،
 وان جاوردونها (٥) ، تمتع من ميقات اهله
 فان كان له وطمان بمكة وبالا بعد عمل على الاعلب .

والقران والافراد فرض حاصري المسجد ، وهم من كان منه (٦) الى
 اثني عشر ميلا من كل جانب ، وميقاته مكة او «دويرة اهله» (٧) ان كان خارجها .

(١) المقصود بالاحلال هو الاحرام والمراد بها ، التمكن للاحرام قبل الوصول
 الى الميقات حتى يدرك رجب ولا يقع حرامه في شعبان

(٢) في جامع المقاصد هي منح الميم و سكن الهاء وفتح الاء المثناة من تحت و
 العين المهملة : الموضع الواقع وهي في الأصل كانت قرية ثم حريت

(٣) قال في المجموع : يلم ، واللم ، موضع وهو ميقات اهل اليمن .

(٤) موضع ، ومنه اويس القرني .

(٥) اي دون المدة المذكورة .

(٦) مرجع لفسر هو المسجد و لمرد من كان محله بين المسجد الى اثني عشر ميلا

من كل جانب .

(٧) اي منزله .

ومبقت الحج للمتمتع مكة ، والمسجد فاصل ، ومنه تحت المبراب ، او عند المقام .

فان تمتع المكي اجزأه الحج . وعليه عمره بعده ، ولاهدى عليه . ولايجوز ان يحرم بالحج و لعمره معاً ، وان فعل ، وفرضه المتعة ، قضى نسكها ثم حج ، وعليه دم ، وان كان فرضه الحج كالمكي ، فعل الحج ، ولادم عليه . فان اهل المتمتع بالحج قل ان يقصر عمداً بطلت سعته ، وصارت حجة مفردة ولم تجزه ، وان فعله سهواً ، فلا شيء عليه ، ويمضى في حجه ، ولم تبطل سعته . وان احرم بالحج مفرداً ، حارله فسقط الى السعة وان احرم بالسعة قارباً هدياً ، او حج قارباً هدياً ، او مفرداً ولى بعد طوفه ، لم يصح جعل ذلك متعة . وان اهل بعرة مفردة في اشهر الحج ، حارله جعلها متعة . وان فعلها في غير اشهر الحج لم يصح له حملها متعة . ومن احرم بالمتعة ، صار مرتبطاً بالحج ، فان حرج بعد قضاء نسكها من مكة . رجع للحج ، فان رجع في ذلك الشهر رجع محلاً ، وان رجع في غيره ، دخل محرماً بالعمرة ، ويكون هي التي يتمتع بها الى الحج ، وثلاث قدمصت ، وان احرم كاحرام فلان ، وان عين له ما احرمه عمل عليه ، وان لم يعلم حج متمتعاً وتراً دمه قطعاً .

ومبقات احرام العمرة المفردة حمارح الحرم ، وجميع السنة وقت لها ، ويجوز في كل شهر وفي كل عشرة ايام .

وعمره مفردة في « رجب » افضل منها في شهر رمضان . والعمرة على المكي فريضة بعد الحج يفعلها بعد الشريق (١) ، او استقلال المحترم وافضل انواع الحج ، التمتع ، ويليه القران ويليه الافراد .

(١) وايام التشريق ايام مى ، وهي العادى عشر ، والثاني عشر و الثالث عشر من شهر

ذي الحجة بعد يوم النحر .

وان احرم ، كاحرام شخص ، ولم يكن احرم ، او بوى لاحرام فقط ، وكان في اشهر الحج ، فان شاء حج او اعتمر ، وان كان في غيرها اعتمر .
ومن مرض او اعشى عليه عد الاحرام ، احرم وايه عه ، وجسمه محظور الاحرام وتم احرامه ، ومن لم يأت له التلبية لبي عه غيره ، وصعة المتعة : الاحرام بها من الميقات في وقتها ، وبصير محرماً باليه ، والتلبية او ما قام مقامها ثم الطواف وصلاة ركعتيه ، ثم السعى ، ثم لتقصير ، ثم اشاء الاحرام (١) بالحج ، ثم الخروج الى عرفات ، ثم المشعر ، ثم منى لرمى الحمرة ، والهدى ، والحلق ، ثم الرجوع الى مكة يوم النحر ، ومن العد لطواف الزيارة وركعتيه ، ثم السعى ، ثم طواف النساء وركعتيه ، ثم الرجوع الى منى لرمى بقى حصي الجمار ، والمبيت .

افعال العمرة واركان العمرة والحج

وافعال العمرة المبردة : احرام ، وطواف وركعتاه ، ثم سعى ، ثم حلق او تقصير ، ثم طواف النساء وركعتاه .
والحج قارباً ، ان يحرق الهدى عد الاحرام ، ويشعر (٢) ، او يقلده بعلاصبي فيه بدأ ، وهو جار مجرى التلبية في انعقاد الاحرام به .
والمفرد كالقران ، الا في الهدى ويشحب لهما تحديد التلبية عد كل طواف واركان العمرة . الاحرام والطواف والسعى وان تعمد ترك الاحرام ، فلا عمرة له ، وان نسيه ولم يذكره حتى فرغ من الساسك ، فلا شيء عليه .
واركان الحج : الاحرام ، والوقوف بعرفات ، والمشعر ، وطواف الزيارة والسعى ، وبطل السك بتركها عمداً ، ولا سطل بتركها سهواً سوى لموقفين ،

(١) وفي بعض النسخ « ان شاء احرام »

(٢) والاشعار : شق سنامه من الجباب الايس ونطخه بدمه .

فالحج يبطل تركهما معاً بكل حال ، وما سوى ذلك من الواجبات لا يبطل بتركه عمداً ولا سهواً .

فإن كان طواف النساء حراماً عليه ، حتى يفعلهُ بنفسه أو بآثمه .

وإن ترك أحد الموقوفين سهواً وأدرك الآخر في وقته ، لم يبطل حجه .

وتجرد الصبيان من فح (١) ، إذا حج بهم ، وبحسن محظور الاحرام ويفعل بهم ما يفعله المحرم .

وإذا أخذ ثوبا ما فيه كفارة ، كفر الولي عنهم ، ويصلي عنهم ، إذا لم يأت

لهم ، ويطوفون ، ويصلون ، أو يطاف بهم . ويصلي عنهم ويدبح عنهم في المتعة وإن لم يوجد هدى مروا بالصبي إن أطاؤه ، والأصام لولي عنهم ، وإن نكحوا في الاحرام لم يصح .

ويستحب وضع اليدين في يد الصبي ، ونقض عليها ، ويدبح وروى (٢)

علي بن مهزيار عن محمد بن الفضل عن أبي جعفر الثاني عليه السلام عن الصبي متى يحرم به ، قال إذا نحر (٣) ، وفي حديث (٤) آخر يحرم عن المولود .

ومن قطع بين الميقاتين ، أو على طريق البحر ، أحرم بحداء الميقات بحسب علته طه .

ويسعى لمن أراد الحج توفير شعر رأسه ولحيته من أول ذي القعدة ، ولمن

أراد العمرة ، شهراً ، فإن حلقه ، كان عليه دم ، ويبر الموسى (٥) على رأسه يوم المحر ، ولا بأس بأحد الثارب ، فإذا وصل الميقات أطلى (٦) وأماط (٨) الشعر

(١) «فح» فتح أوله وتشديد ثيه - بئر فريية من مكة على نحو من فريح .

(٢) أبو سائل ح ٨ الباب ١٧ من أبواب اقام الحج ، الحديث ٨

(٣) الصبي إذا نحر: أي سقطت أسنانه

(٤) أبو سائل ح ٨ الباب ١٧ من أبواب اقام الحج لحديث ١ وهو مقول بالمعنى

(٥) الموسى على وزن ضلى : آلة يحلق بها

(٦) ذي الاطلاع لما تحت الرقبة بالنوبة أو الذهن

(٧) أماط الشعر : اذبه

عن جسده وبطلف ، وقص اطعماره ، واحد من شاربته ، وغسل للاحرام ، وكل ذلك نذر ، ويجوز العمل قبل الميقات خوف عور (١) الماء ، واعادته ان وجده عند الاحرام . وغسله بالعداء كاف الى الليل ، وبالعكس مالم يم او يأكل مالا يحل للمحرم اكله ، او ينس مالا يحل له لسه فحينئذ يستحب اعادته .

ويجب ان ينس ثوبى احرامه ، بأثر واحد هما ، وبتوشح (٢) بالآخر ، او يرتدى به ، وعد الضرورة ثوب . وافصله ، البياض ، وافصل وقت الاحرام ، بعد الفرائض واحدا الظهر ، ويقدم بواقل الاحرام ساء مالم الصلاة ، فان تعدد فركتين ويحرم دبر الفرائض ، ويستحب ان يقول بلسانه ما هو في بيته من متعة او حج امره ، او قران ، وان يدعو لاحرامه ، وان يشترط على ربه ان يحله حيث حسبه وان نوى بقلبه ولم ينطق حار ، وان تكلم بلسانه بما يبقى به (٣) ونوى بقلبه عبره فحس .

ثم ينس التلبيات الاربعة التى بها يعقد الاحرام ، والاحرام يحرك لسانه ، ويشير باصبعه ، ويقوم مقامها فى بعباده ، سوق الهدى حين احرام ، (٤) وبقلده ، وبشعر الابل بشق السام وبلطخه (٥) بالدم خاصة .

وكيفية التلبية : « لبيك اللهم لبيك ان الحمد والنعمة والملك لك لا شريك لك لبيك » بكسر « ان » لانه يعيد لثاء . وتكرارها مع التلبيات الاحرام فصل ، والاكتار من ذى المعارح ، (٦) ويجهر بها الرجل ، وتسر المرأة ، وينسى كلما صعد

(١) اى قدس الماء

(٢) اى ألبسه بحيث أدخله تحت ابطه الأيمن ، والقاء على منكبيه الأيسر

(٣) وفي بعض النسخ « فيه » بدل « به »

(٤) قال الشيخ فى الميسوط : الاحرام لا يعقد تطوعا الا بالتلبية او صياق الهدى او

الاشعار او التقليد فانه اذا قل شيئا من ذلك فقد انعقد احرامه . لاحظ ج ١ ص ٣١٥

(٥) فى بعض النسخ تلطيحه

(٦) وسمى : مستحب الاكتار من قول : لبيك ذا المعارح لبيك

الحجاء (١)، وهبط الوهاد (٢) او هب (٣) من يومه القى راكباً او ركب بعيره ، وبالسحر .

واذا ارد التلبية راكباً على طريق المدينة لى عند ميل اليباء ، (٤) وماشياً من موضعه، ويحور ان يلى الراكب موضعه، وعلى غير طريق المدينة يلى اذا مشى خطوات ستة ، ويجوز فى موضعه .

ومن ترك التلبية المعروضة عمداً فلاحج له ، و ن تركها سهواً ، لى اذا ذكر .

ولا ير لمحرم ، بالمتعة ملياً حتى يشاهد بيوت مكة . وكل حاح (٥) الى يوم عرفة عند الروال والمعتنر من حارج الحرم اذا دحه ، والجارح من مكة ليعتمر اذا رأى الكعبة .

فى محرمات الاحرام :

فاذا لى حرم عليه ، الصيد ، والدلالة عليه ، والاشارة اليه ودحه ، واكله ، وكسر بيضه واكله ، وتغريش الطير، ودح فرجه، ودبحته، مينة كدبيحة لمجوسى وليس مخبط لثياب ان كان رجلاً ، وشم الطيب : وهو المسك والعنبر، ولزعفران والورد (٦) ، وقيل : والعود ، والكافور ، واكل طعام (٧) فيه منه وكحل (٨)

(١) الحجاج جمع الحجد : ما رتمع من الارض

(٢) الوهاد جمع وهدة : المسح من الارض

(٣) هب من يومه : به واستيقظ

(٤) واليباء : ارض مخصوصة بين مكة ومدينة على من من ذى الحليفة نحو مكة

(هكذا فى مجمع البحرين)

(٥) وهى سجة . حارج يذل « حاح » فعل الصحيح ما اشتهى وهى نهاية الشيخ :

ون كان قادماً او مرده فليقطع تلبته يوم عرفة بعد لردل

(٦) الورد : بيت اصغر بررع باليمن ويضع به (كذا فى المصباح المير)

(٧) وهى بعض السح « وكل طعام »

(٨) هكذا فى جميع النسخ والاولى : الكحل

كذلك ، وليس المعصر ، والحناء ، والمشق (١) مس الطيب . والدهى الطيب
والادهان به ، وبغير الطيب كالشبرح (٢) .

فان لم يكن مع المحرم الاقاء قلبه ، ولم يدخل يديه فى كفيه ، بقلب طاهره
لباطه ، او يجعل اعلاه اسفله ويلسه .

«والرفث» : وهو الجماع والماشرة بشهوة ، والملاعبة ، والتنقل والبطر الى
الساء شهوة وحضور عقد النكاح ، وان يسكر ويسكر ويحرم عليه الفص على انه
من ربح حيشة ويحب من ربح طيبة .

والعسوف وهو الكذب ، والحدال وهو لا والله وبلى والله صادقا وكادبا ، وقتل
القل ، والسرعوث ، والفاؤهما .

ويحب على المرأة سر وجهها ، وعلى الرجل كشف رأسه ولا يظر فى
المرأة ، ولا يرتس فى الماء .

واذا لمس لقميص جادلا ، واحرم برعه من رأسه وان لبسه بعدما احرم برعه
من اسفله .

ولا يحل للمحرمة الثياب ، وليس حلى لمعتده ، ولا يكتحل لمحرم بالسود .
ولا يحتجم ، ولا يربل شعرا الا ان يضطر اليهما ، ولا يحل للرجل التظليل على
نفسه سائرا ، ولا يجوز للمحرم قص الاصفار ولا حث جلد حتى يدمى . والسواك
كذلك ، ولا ذلك وجهه ورأسه فى عس ولا وضوء خوف سقوط الشعر ، ولا يأخذ
من شعر المحل ، ولا لیس سلاح الانحوف عدو ولا كفارة عليه ، ولا يريد فى الناديب
عنى عشرة اسواط ولا يلبس التمشك (٣) ، ولا الحميم الا اد لم يجد بعلين ، ويشق

(١) قال الطريحي المشى بالكر ، المقرة وهو طين احمر ، وسه ثوب مشق اى
مصبوع به .

(٢) قال فى مجمع البحرين : الشبرح دهن السمسم .

(٣) التمشك من ملابس الرعاة

ظهر (١) القدم (٢)

ولا يجوز الاحرام في ثوب فيه طيب لم يزل ريحه ولا يحل قطع شجر الحرم،
ولا اختلاء حلاله (٣) الاشجار كلها وادخر (٤) وماست في داره بعد بساتنه لها وعودى
المحالة (٥).

ويكره للمحرم ان يطوف في غير ثوبه اللدني احرم فيهما وبيعهما ، والرياحين
والطيب سوى ما ذكر ، وليس ثياب سود ، ومصوغة بعصر (٦) ، والمقدم (٧)
والوسخ ، وعمله اذا توسخ بعد الاحرام الامس بجاسة ، والنوم على فراش مصوغ
وليس ثوب معلم (٨) وحاتم للزينة واستعمال حذاء للزينة ، وحلى للمرأة من غير معتاد ،
ومعتاد للزينة واطهاره لروحها والحصا قرب الاحرام ، وتلبية داعيه (٩) ودخول
الحمام ويجوز له فراق النساء (١٠) وارتحاعهن في العدة ، وشراء الجوارى ، وشم
خلوق (١١) الكعبة ، واكل دهن غير طيب واستعمال دهن كان طيباً وليس طيباً (١٢)

(١) اي يشق ظهر الخفين

(٢) في سعة زيادة هذه البرة ولا كفارة عليه ولا يلبس سلاحاً الا مصدراً

(٣) لحلا بالضم والقصر الرطب من الساب وفي الحديث «لا يحل حلا» اي

لا يجزئها الرطب ولا يقطع مادام رطباً

(٤) الاذخر بكسر الهمزة والحاء : ساق معروفة عريض الاوراق طوب الرائحة

(٥) المحالة بالفتح : البكرة المطيعة يشق بها

(٦) العصف بضم السين والفاء : صبغ اصفر اللون

(٧) للمقدم يسكن الفاء : المصوغ بالحمرة صبغاً مشعاً

(٨) المعلم بالناء : المسجول : الثوب المشتمل على لون يخالف لونه كالمصوغ من

لورين

(٩) يعني اجابة الغير بقوله (ليك) .

(١٠) اي بالطلاق والفسخ وغيرهما .

(١١) المخلوق بفتح الخاء : ضرب من الطيب ما يعم .

(١٢) لمن معه .ه كان طيباً في السابق ولكن زال رائحته .

والجواز (١) في موضع بيع الطبيب ولا يقص على ابعه وشم الشيخ (٢) وشبهه ،
ولا حرام في ثوب صغ تطيب محرم وذهب ريحه ، وفيما يجوز فيه الصلاة وفي
ثوب احرام فيه خلوق الكعبة والقمر (٣) وان يلبس ثياباً جمعة (٤) و يغير ثيابه ،
وليس حاتم للسنة ، واستعمال حناء للحاجة (٥) .

وتلبس المرأة حاتم ذهب ، و السراويل و لحايض تلبس غلالة (٦) تحت
ثيابها تقبها .

وقتل الموزنيات ، ورمى العرب ، والحداء (٧) و راع الفر د (٨) والحامدة (٩)
عن يده وبغيره وتحول القمل من موضع في يده الى موضع ، وعصب (١٠)
المحرم رأسه ويط (١١) القرحة ودوائها بريت وشبهه وعصها ، والمشقوق (١٢) ،
كذلك ووضع عصام القرية على رأسه اذا استقى ، وشد الهميان و لعمامة على

(١) يعني العبود .

(٢) الشيخ بكر لنس وانحاء المهمة . باب انواعه كثيرة وكله طيب الرائحة

ومنه عربي ينبت في بلاد العرب ترعاه المواشي .

(٣) يعني وخلوق القمر قد في روضة المتقين ج ٤ ص ٣٩٩ داي قراسي صبي

الله عليه وآله ونحوه في الحدائق لاحظ ج ١٥ ص ٤٢٠ .

(٤) اي ميا ومجتمعا .

(٥) في بعض النسخ «لبس حاتم واستعمال حناء للسنة فيهما» .

(٦) الغلالة بكر العين ثوب رفيع يلبس على لجسد تحب الثياب تنقى به

الحائض عن التلوث (كدامي مجمع البحرين) .

(٧) لحداء بالكسر كصة : طائر حيث (كده في مجمع البحرين) .

(٨) الأفراد بالضم . ذبابة تنشق باليعير ونحوه وهي كالقمل للاند

(٩) الحامدة بالتحريك : الأفراد الصغير وقيل الضخم .

(١٠) يعني شد رأسه بالصاية

(١١) بط لجرح : شقه .

(١٢) في بعض النسخ «المشقوق» .

وسطه، ومشبه تحت الظلال، وقعوده في بيت وخشاء (١) واستناره بطرف ثوبه الارأسه
والظليل على رأسه (٢) سائر اضطرأ والنظليل للنساء والصبيان محتارين، والادمان
مضطراً بعير طيب وما زالت ريحه و ان عطى المحرم رأسه سهواً لى عند ذكره
بعد القته و يعطى وجهه و يلبس السراويل اد لم يجد الارار و تسدل (٣) لمرأه
ثوباً على وجهها بلامباشرة .

واذا اضطر المحرم الى اكل صيد وميته، دبح الصيد واكله وفداه وان اكل
الميته جاره ولا بأس ان يدخل المحرم لحم صيد صاده محل مكة ولا يأكله حتى
يحل فيها كله ..



باب كفارات محظور الاحرام،

كل محرم انى شيئاً مما حرم في الاحرام جاهلاً بتحريمه او ساهياً فلا كفارة
عليه الا الصيد .

و روى (٤) في من داوى قرحة له بدهن يفسح بحه له طعام مسكين .
ويلزم (٥) بالجماع في قتل او الدبر قبل الوقوف بالموقفين فساد الحج وبدنة
واتمامه والحج من قابل، والاولى هي حجة الاسلام .
وان اطاعته الروححة فعلها مثله، وان لم يقدر ا على البدنة و روى (٦) ان عليهما
اطعم ستين مسكيناً لكل منهم مد فان لم يقدر ا فصيام ثمانية عشر يوماً .

(١) الغياء : النخمة .

(٢) في بعض النسخ «على نفسه» .

(٣) الاسدال : ادخاء السر .

(٤) الوسائل ح ٩ ، الباب ٤ من ابواب بقية كفارات الاحرام لحديث ٥ .

(٥) الوسائل ح ٩ ، الباب ٣ من ابواب كفارات الاستمتع بالحديث ٩ .

(٦) الوسائل ح ٩ ، الباب ٤ من ابواب كفارات الاستمتاع بالحديث ٣ .

ويسعى إفرافهما إذا بلغا موضع أحدهما بثالث حتى يلع لهدى محله .
فإن أكرهها فحجها صحيح ، وعليه كفارتان فإن جامع في القضاء فعليه القضاء
وإذا جامع في عمرة متولة قبل الطواف أو السعى ، فعليه بدنة وإتمامها والعمرة في
الشهر الداخل .

وإن جامع دون لفرح قبل الوقوف بهما وفي أحد العرجين بعد الوقوف بهما
إلى أن يطوف من طواف النساء أربعة أشواط بدنة فقط ، وله لجامع بعد الأربعة
وروى (١) في من جامع ونقى عليه طواف النساء في الموسر بدنة .

وفي المتوسط بقرة ، وفي المعرشة . وفي جامع المحمل أمته لمحرمة بدنه
وهو موسر بدنة وبقرة أو شاة وعلى المعرشة أو صيام ، وإن لم يكن مرها بالأحرم
لم يكن عليه شيء بكل وجه (٢) .

والمستثنى بيده بحكم المجامع . وقد سبق .

و يلزم بدنة بالجماع بعد سعى المتعة قبل التقصير وهو مؤسر وفي المتوسط
بقرة وفي المعرشة ، وكذلك حكم لماظر لى غير زوجته فامسى لانه يطر إلى
ملايحل له لآلانه امنى .

يلزم بدنة بالاساء عند بطارأله بشهوة ، وملاعتها أو قبلتها بشهوة ، وإدخالها
فامسى فعليهما كفارة الجماع وبغده نكاحاً لمحررم على امرأة ودخل بها (٣)
وبالجدال ثلاث مرات فصاعداً كادياً وبالأفاصة من عرفات قبل العروب ولم يرجع
أورجع بعد لعروب فروى (٤) شاة فإن لم يجد صام ثمانية عشر يوماً في الطريق وفي
أهله . ومن كان عليه بدنة في فداء ولم يجد ما عليه سبع شياة فإن لم يجد ثمانية

(١) لوسائر ح ٩ ، الباب ١٠ من أبواب كفارات الاستمتاع الحديث ١ .

(٢) لوسائل ، ح ٩ ، الباب ٨ من أبواب كفارات الاستمتاع ، الحديث ٢ .

(٣) يعنى لو انكح محرم امرأة لم يجد صام ثمانية عشر يوماً في الطريق وفي

(٤) جامع احاديث الشيعة ، ح ١١ ، الباب ١٤ من أبواب من افاض قبل ن

يفيض الناس ، الحديث ٢ . ص ٥٢٥ .

عشر يوماً كذلك ، و يقتل العامة من عجز قوم الجزاء و نقص قيمته على الطعام و تصدق على كل مسكين بنصف صاع لا يلزمه الزيادة على ستين مسكينا ولا تمام النقص عنها ، فان عجز صام عن كل نصف صاع ، يوماً بقدر ما يبلغ اليه الاطعام ، فان عجز صام ثمانية عشر يوماً فان عجز استعمر الله ، وفي بقرة الوحش وحمارة الوحش بقرة واطعامها وصومها على النصف من كفارة البدنة (١) الاكثر والاقل (٢) .

وفي قلع الشجرة الكبيرة من الحرم والجماع والتقصير قبل فراغه من السعى (٣) ، والحدال مرتين كاذباً وفي الساب والفسوق وهو الكذب (٤) بقرة .

وتلزم الشاة بعيد الطى والتعلب والارباب .

فان عجز قوم الشاة ونقص القيمة على الطعام و لكل مسكين نصف صاع ولا يلزم المرائد على العشرة ولا تمام الناقص عنهم فان عجز صام يوماً عن كل نصف صاع والا صام ثلاثة ايام .

و تلزم شاة شاة (٥) شعير حمام الحرم و لم يرجع ، فان رجع فشاة واحدة .

واذا اعلق على حمام من حمام الحرم فهلك قبل الاحرام فعليه للتطير درهم و للفرح نصفه وللبيضة ربعه ، و ان كان ذلك بعد احرامه فالتطير شاة و للفرخ حمل (٦) وللبيضة درهم .

(١) الاصابة يديه .

(٢) يعنى نصف كفارة لبدنة فى اقلها واكثرها فى المثلة السابقة .

(٣) هكذا فى اكثر النسخ وفى نسخة « و لجماع بعد الفراع من سعى الحج ، والتقصير قبل فراغه من السعى » .

(٤) فى بعض النسخ زيادة «على الله» .

(٥) أى لكل واحد شاه

(٦) الحمل محرقة: لحروف اذا بلغ منه اشهر وقتل هو وولد انصان ، لجدع فما دونه (كذا فى مجمع البحرين)

والمحرم اذا اكل لحم صيد لا يدري ماهو فعليه شاة .

وإذا قتل المحرمان فعلى كل واحد منهما دم .

وفى القطاة وشبهها حمل وطيم (١) برعى الشجر، وفى القعد (٢) والبربوع (٣)

و لص (٤) وشبهها جدى (٥) وفى العصور والقصرة (٦) وشبههما مد من طعام .

وليس فى الزنور يصاب خطاءاً شبيهاً ، وفى العمد وقيل العطائة (٧) كف

طعام ، وفى الحمامة يصبها محرم فى حل ، دم ، فان اصابها محل فى الحرم فدرهم فان اصابها محرم فى الحرم فدم ودرهم .

وفى الخرح فى الحل يصبه المحرم حمل و المحل فى الحرم نصف درهم

والمحرم فى الحرم حمل ونصف درهم .

وفى اليضة يصبها المحرم فى الحل درهم والمحل فى الحرم ربع درهم

و المحرم فى الحرم درهم و ربع درهم و حمام الحرم يشتري بقيمته علف لحمام الحرم او يتصدق به ، والاهلى يتصدق بقيمته على المساكين .

ويجب التصيف فيما لم يبلغ الددة (٨).

(١) اقلطيم : المفصول من اللبن

(٢) القعد : حيوان معروف مولع باكل الاذى (كذا فى مجمع البحرين) ويقال

له بالفارسية (خارپشت)

(٣) البربوع : لفأرة الصحرائى

(٤) لص : يقال له بالفارسية (سوسمار)

(٥) الجدى : ولد الممر

(٦) القبرة هى القبرة مصم القاف وفيها : عصودة دائمة لتعريد ويقال بالفارسية

(چكاولد)

(٧) العطاة : دوية ملأه اكر من الورغة تمشى سريعاً ثم تقف.

(٨) أى يضاعف فداء الصيد على لمحرم فى الحرم وبما دورا بدة لاحظ ابو. ثل

الباب ٤٦ من كمالات الصيد.

و كل ما وكله المحرم او اوطأ بعيره (١) او اراد تحليله (٢) فمات فعليه فداء ، او عاب فارشه وفي العصور وشبه قيمتان باصابته محرماً في الحرم. ومن شرب لس طسة في الحرم فعليه دم وقيمة اللبن .

وفي ضرب المحرم في الحرم بطير على الارض فقتله، دم وقيمتان قيمة للحرم وقيمة لاستصداره ويعزر. واذا اكل المحرم بصل نعم اشتراه له محل لدى المحرم كل بيضة بشاة والمحل بدرهم .

واذا اشترك جماعة محرمون في قتل صيد او اشتركوا في اكل لحم صيد او رمى محرمان صيداً فاصبه احدهما واحطأه الاخر فعلى كل واحد فداء .

واذا اصرم محرمون نازاً فصدا لصيد فوقع فيها فعلى واحد منهم فداء. وان فعلوه لحاجة لهم فعلى الكل فداء واحد . و دانكر من المحرم الصيد نسياناً تكررت الكفارة وان كان عمداً ففي اول مرة الفداء ولا فداء في العود وفيه الانتقام (٣) .

ومن تنفريشة من طير الحرم بيده تصدق على مسكين بتاك اليد . ومن احرم ومعه صيد وحب تحبسه ، فان لم يحمله حتى مات فعليه فداؤه ، وان كان في منزله فلا بأس .

فان دل لمحرم على صيد فقتل فعليه فداؤه ولا يحرح حمام الحرم منه فان فعل رده ، وان مات فعليه قيمته ، ويكره اخراج القماري وشبهها من مكة .

ومن ادخل طيراً في الحرم وحب تخليته فان لم يفعل ومات فعليه قيمته . وفي كسر قرني العرل نصف قيمته ، وفي احدهما ربعها ، وفي عبيه قيمته ، وفي يديه كذا لك ، وفي رجليه كذا لك ، وفي احديهما نصف قيمته ، وفيما عدا ذلك من الاعضاء ارش وهو ما بين قيمته صحيحاً ومعيماً .

(١) مثل ما اذا كان قنوداً لغره وساقاً فاجزأ على الحيوان

(٢) يعني اراد تحليل الصيد من شيء وقع فيه من شكة او حبل نحوهما

(٣) اشارة الى قوله تعالى «ومن عاد فينقم الله منه» لمائدة الآية ٩٥

وإذا قبل الصيد فعليه فداؤه فإن طرحه فعليه فداء ، آخر ، بل يذمه .
 ويجوز أن يخرج من السباع من الحرم ما أدخل أسيراً كالغهد والبرى .
 وفي فراح لعامة كما في العامة ، وروى (١) من صغار الأبل . وفي كسر
 بيض السمك وقد تحرك فيه العرخ من صغار الأبل وإن لم يتحرك أرسل محولة
 الأبل في أنها تعدد البيض فما نتج كان هدباً وإن لم يسح فلا شيء عليه ، وإن لم
 يقدر فمن كل بيضة شاة ، وإن لم يقدر اطعم عشرة مساكين ، وإن لم يقدر صام ثلاثة
 أيام . وفي كسر بيض القطة والفج (٢) والدراح (٣) وتحرك فيه الفرج من
 صغار نعس ، وإن لم يتحرك أرسل محولة السم في أنها فما نتج كان هدباً . وفي
 كسر بيض الحمام وتحرك فرجه عن البيضة شاة وإن لم يتحرك ، فالقيمة المتقدمة
 ولو كسب (٤) مكناً (٥) له على بيض (٦) لا يعلمه فكسره لو حب عليه فداؤه
 ولا شيء على من أصاب صيداً ولم يؤثر فيه بل يستعمر الله ، وإن لم يدر ثمره م لا فعلية
 الفداء فإن أثر فيه بان ادماه ثم رآه صالحاً (٧) فربح الفداء .
 ولا يرمى المحل الصيد يؤم (٨) الحرم ، وإن فعل ودخل الحرم ثم مات حرم

(١) الهدية ، ص ٢٢٥ والموطأ ج ١ ص ٣٤٢ وفي الحواشي واحد من عدم
 وقوفهما على روايته في كتب الأخبار

(٢) الفج : مغرب كبك

(٣) طائر يشبه الفج

(٤) كب يعني قله

(٥) المكمل : جمعه مكاتل وهو الزبيل

(٦) الظاهر أن الطرف متعلق بكسبه « يشعل » المتبادر من لمقام وفي الحديث

مذهب علامي فأكب لمكمل وهو لا يعلم أن فيه أيضاً راجع الوسائل ، لباب ٢٦ من

أبواب كفارات الصيد ، الحديث ٣

(٧) في نسخة « صحيحاً »

(٨) أي الصيد الذي يقصد الحرم

لحمه، وعليه فداءه وروى (١) لاشييء عليه، وكذا لو ادا نهب شيكه في المحل فوقع فيها الصيد واصطرب حتى دخل المحرم فمات، وروى (٢) انه لا يصاد الصيد من الحرم على برية، فان فعل فداءه. فان فعاً (٣) عيه او كسر قرنه فعليه صدقه، وروى (٤) انه لا يصاد حمام الحرم في المحل اذا علم ذلك.

حمام المحل اذا دخل الحرم حرم.

ويقتل المحرم الحية، والعقرب، والفأرة.

ولا يهل للمحرم اكل الحراد ولا المحل في الحرم وفي الجردة ثمرة وان

كثرت فشاها.

وان كان كثيراً في طريقه بحيث لا يمكنه التحرر، فلا بأس ولا شيء عليه.

وسيد البحر هل للمحرم طرية ومليحه (٥)، فان كان في الرواحل، وبصه وفرجه

في البحر هل وان كانا في البر حرم.

واذا امر السيد غلامه بالصيد، او بالاحرام، فاحصا صيداً فعلى السيد الفداء

وان قتل اسداً لم يردده (٦) فعليه كس و يقتله والكلب العقور ان اراده وماله يصص

فيه على فداء من الصيد حكم فيه دوا عدل (٧)، ويجوز كون احدهما الجاني اذا

لم يعتمد الجناية.

ولا يهل للمحرم النق والرعوث في الحرم.

(١) لومائل، الباب ٣٠ من ابواب كدورات الصيد، الحديث ٢ و ٤

(٢) لومائل، الباب ٣٢ من ابواب كدورات الصيد، الحديث ١ و ٢

(٣) قاعيه: اي شقها وكسرها

(٤) الوصائل، الباب ١٣ من ابواب كدورات الصيد، الحديث ٤

(٥) ملح صيد البحر ما طرح عليه الملح لتلاصقه.

(٦) يعني لا يردده الاسد.

(٧) يعني بتعيين المثل او القيمة حتى يكون جزاءه.

ولأناس به للمحل (١) . ويجل للمحرم في الحرم والحل للعم والدحاح .
 وإذا دبح المحل صيداً في الحل وأدخله لحرم فهو حلال للمحس ، وما دبح
 في الحرم كان حراماً وإن نظر المحرم إلى امرأته ، أو مسها بشهوة فمضى أو أمدى
 ولا شيء عليه . فإن تسمع (٢) لكلام امرئ أو استمع من غير رؤية على مجامع
 فتشاهى (٣) فمضى ولا شيء عليه .

فإن مس امرأته شهوة فعليه دم ، إنزل أم لم ينزل .
 فإن قبلها بعير شهوة فعليه دم شاه . ولأناس بتقيل أمه لأن قبلتها رحمة .
 وعسى المعنى تنقيل ظفركه فعليه المستغنى ودمى أصبعه شاة .
 وفي تقويم الظفر مد ، وفي تقليم أطعار يديه ورجليه في مجلسين شاتان ، وفي
 مجلس واحد شاة .

وفي الجدال مرة كادون وثلاثاً فصاعداً صادقاً شاة ، ولا كفارة فيه مرة صادقاً
 أو مرتين ، وفي أكله ما لا يحل للمحرم أولسه كذلك شاة .
 وإذا احتاح المحرم إلى صروب من الثياب لبسها فعليه لكل صنف منها
 فداء ، وفي لبس الثياب في مجلسين شاة .
 وفي تطيل الرجل على نفسه مختاراً شاه والأثم ، وإن كان في حج وعمره
 فشأن ، وعلى المصطر شاه والأثم .

وفي سقوط الشعر يمس لحيته ورأسه صدقة .
 وفي تنف الأبط شاة ، وفي الأبط أطعام ثلاثة مسكين وفي قبح الضرص (٤)
 والدهن الطيب مختاراً دم .

(١) في أكثر النسخ «في الحل» بدل «المحل» .

(٢) تسمع إليه من باب التفضل يعني أصلى إليه .

(٣) من الشهوة .

(٤) الضرص هو الس .

وروى (١) : عمر بن يزيد عن ابي عبد الله (عليه السلام) في من عرض له ادى ، ووجع ، فتعاطى مالا يسعى للمحرم ، اذا كان صحيحاً والصيام ثلاثة ايام ، و لصدقه على عشرة مساكين يشعهم من طعام ، والسك شاة يديها ما كل ويطعم وانما عليه واحد من ذلك .

وفي حلق شعر الرأس مختاراً الاثم والكفارة ، ولاجل القمل والادى لكثرة ولائهم ، وهي اطعام عشرة مساكين لكل منهم سعة (٢) اوسنة لكل منهم مدان .

وروى (٣) : مداوشاة اوصيام ثلاثة ايام .

وفي لسس سائر ظهر القدم شاة . وفي الحمامة مختاراً شاة .

والحرم ، لئدى لا يعصد (٤) شجره ولا يحلى حلاه (٥) ، ولا يعر صيده يريد في يريد .

وفي الشجرة لصغيرة قيمها ولا بأس ان يحلى ذابته ترعى و لشجرة يحرم قرعها في لحرم اصلها في الحل ، وبالعكس ، وما عليها من صيد ويحب داءه .

وكل ماوجب على الحاج من كدرة فذبحه او بخره بمنى ، وما على المعتمر

(١) الوسائل الباب ١٤ من ابواب بقية كفارات الاحرام ، الحديث ٢ .

(٢) هكذا في جميع النسخ لى بايدى و في نسخة واحدة «سعد» و لظاهر بها «شبع» يعنى اشاعه و لشاهد عددها ما في البحر الناص «و لصدقة على عشرة مساكين يشعهم من الطعام» .

(٣) الوسائل الباب ١٤ من ابواب بقية كفارات الاحرام . الحديث ٥ .

(٤) عضد الشجرة عضداً . قتلها .

(٥) قسرمعناها .

فيمكة ، وكلها (١) مسحر ، وافصلها قبالة البيت بالحرورة ، (٢) ويجوز ن بديح المعتمر ما سوى جراء الصيد بمعنى ، ويساق جراء الصيد من حيث اصيب .
ون يذرداً من موضع معين فعلة به ، وان لم يعين فالحرورة وروى اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام (٣) في الرجل يخرج من حجه وعليه شبيه بلرمة فيه دم يحريه ان يذبحه اذا رجع الى امله ، فقال نعم وقل فيما علم يتصدق به . واذا قتل امرأته قبل التقصير منهما فعلى كل منهما دم وان كانت قصرت فالدم عليه واذا قتلها بعد طواف النساء وهي لم تطف فعليه دم ، واذا جامعها ونحو حال هذه فعليها بدمه يعرهما الروح .



« باب الطواف »

يستحب العمل لدخول الحرم . ومكة ، والمسجد الحرام ، والطواف ، وان لم يتمكن من بشر « ميمون » (٤) او « فتح » (٥) . وان غنسل من منزله بمكة حار ودخول مكة من اعلاها ، وحروحها من اسفلها ، والمشى حافياً بسكينة ، ووقار ، ومصع « الاذخر » (٦) .

ودخول المسجد من باب سي شية ، والوقوف على الباب ، و لدعاء بالمأثور

(١) أي كل مكة .

(٢) الحرورة ذر - قسوة . موضع كان به سوق مكة بين لصفا و لمردة

(٣) لوسائل الباب ٥٠ من ابواب كفارات الصيد ، الحديث ١ .

(٤) شريمون . هي ما حفرها ميمون بن عبدالله لخضر من الجاهلية وهي بطح مكة

(٥) فتح بفتح اوله وتشديد الثاني : شر مربة من مكة على نحو من مرسح .

(٦) الاذخر بكسر الهمزة : نبات طيب الرائحة .

عمده، وعند مشاهدة الكعبة وتجب البية، للطواف، وافتتاحه بالحجر، وحثه به
و لطواف سبعة اشواط بين المقام والبيت مطهراً في ثوب طاهر . ويستحب لدعاء
عبد الحجر، ومقابل باب الكعبة في كل شوط، واستلام ركن الحجر واليماني في كل
شوط وتقبيلهما فان تعذر فلمسه باليد وتقبيلها، فان تعذر فالإشارة إليه بها وتقبيلها،
والافتح به، ونختم به .

و لمقطوع اليد يستلم بموضع القطع، فان كان من المرفق وشماله .
وروي (١) استلام الركن العربي والشامي في كل شوط .

والدعاء في لطواف والذكر وتلاوة لقرآن، والقرب من البيت .

و ان يكون ماشياً ومشياً بين مشيين ، و لدعاء مقابل الميزاب والنرام
المستجير في لشوط لسابع، وهو مؤخر الكعبة، بحذاء بابها، ويسط يده على
البيت، ملصقاً حده وبطنه به، و لدعاء عمده، وتفصيل الدروب، واجمال ماسي
مها .

ولا يحل له جعل يساره الى المقام، و ستديار الكعبة، وتحدور المقام، و
دحول الحجر و لمشي على اساس البيت، (٢) وحدار الحجر، و لتعري (٣)
ويكره فيه اشاء الشعر، والكلام بغير ما ذكرناه ولا يجوز الريددة في طواف
الفرص، ولا المعصاة منه عامداً و يطلانه، وان راد ناسياً شوطاً، ترك السعة،
وسى على واحد وطاف ستة، وصلى ركعتين عند المقام، لطواف الفرص، وهو
آخرهما (٤) فاد سعى، صلى ركعتين لطواف النعل. و ن نقص سهواً ثم ذكر تعمم،

(١) لوسائل ح ٩ الباب ٢٥ من ابواب لطواف - الحديث ٢٥١ .

(٢) اساس البيت هو القدر لبقاقي من اساس الحائط بعد عماده لسمى

بالشادواب .

(٣) من باب التثجيل ومعناه نزع الثوب .

(٤) اي ثاني الطوافين .

فان لم يذكّر الا في بلاده ، استتاب فيه .

و ن شك في المريضة فما دون السبعة اعاد وفي النافلة لم يعده وان قطعه لحاجه ، او حدث ، او دخول البيت ، او الحجر قبل اربعة اشواط ، استأنعه وروى (١) المراء عليه ، وان كان ربعة بيى ودفعه لصلاة مريضة ، او نافلة صق وقتها ، بيى على كل حال وله التحويل على عرد في العدد ، وسعه افضل ، فان شك اعد في المريضة ويستحب ان يسي اذا شك في النافلة على الاول ، والانصراف (٢) على وتر ولا بأس ان يقرن بين طوافين نافلة ، ولا يجوز في المريضة .

وان لم يدطاف ثمانية او سبعة قطع و ن لم يذكر كم طواف اعد في المريضة وان سهى قطاف محدثا و ذكر نطهر واعاد في المريضة وتطهر وصلى ركعتين في العمل وروى (٣) عبيد بن ربيعة عن النبي لآس ان يطوف أرجل لنافلة على غير وضوء ثم يوضأ ويصلى ، فان طاف متعمدا على غير وضوء فليوضأ وليصل ، وان ذكر قبل بلوغ الحجر في شوط ثامن قطع وان شك بعد الانتقال (٤) لم يلتفت . فان استيقظ ترك الطواف ، او طواف النساء ، او بعضها استتاب في البعض او طواف النساء ، ورجع نفسه لخمسة طواف العرص ان امكنه ، والا استتاب ، فان مات قضى عنه وليه او غيره فان كان جامع فعليه سنة .

وان سعى بعض لسمى طائمه تمام الطواف فذكر نقصه . وكان اربعة بيى عليه ، وان كان دونها بسأف ثم يتم السعى بكل حال ورأى الصادق عليه السلام شخصا يطوف وعليه برصه (٥) فقال له بعد ذلك تطوف بالبيت وعيبت برطلة

(١) ابوسائل ، ح ٩ ، باب ٤١ من ابواب الطواف ، الحديث ٢ .

(٢) يعنى عن طواف النافلة .

(٣) لومائل ، ح ٩ ، باب ٣٨ ، من ابواب الطواف ، الحديث ٢ .

(٤) بعد الانتقال عن الحجر .

(٥) البرطلة بالصم وربما يشدد للام قلنسوة .

لا تلبسها حول الكعبة فيها من رى اليهود (١) وبهى جعفر بن محمد ان يحج لرحل حتى يحتس (٢) وان كان شيخاً ويجوز ذلك للنساء .

وان ترك طواف الحج جهلاً ورجع الى اهله اعاد الحج وعليه بدنة . ويجوز للقارن ، و لمعرد تقديم الطواف والسعى على الوقوف بالموقفين ، وليس ذلك للمتمتع الا لحوف مرض ، او حبص ، او خوف على نفسه وماله وتقديم طواف النساء لايجوز الا للمصطر . فان قدم طواف النساء على السعى عمداً اعاده ، وسياناً لم يعده .

* * *

صلاة الطواف

وركعتا طواف لفريضة ، فريضة عدد المصوم وهو حث هو لساعة (٣) ، وحلعه وحياله من رحام . فان جهلها ، او نسها و ذكر في مكة او منى رجع اليه ، وان لم يمكنه فحيث ذكر صلاهما ، (وروى (٤) رخصة في صلاتهما يسمى) فان مات قضاها اوليه . ويصلى ركعتي طواف الملأ ابن شه من المسجد ووقفهما عند الفراغ من الطواف ولو كان بعد . لعدة او بعد العصر الا ان يكون طواف دولة فانه يؤخرهما الى بعد طلوع الشمس وبعد فرائعه من المغرب . وقال الصادق عليه السلام كان رسول الله ﷺ يطوف في اليوم والليله عشره اسابيع (٥) ثلاثة ليلا . وثلاثة نهاراً

(١) الوسائل ج ٩ الباب ٦٧ من ابواب الطواف ، الحديث ٢ .

(٢) ابوساكن ج ٩ ، الباب ٣٣ من ابواب مقدمات الطواف ، الحديث ٢ .

(٣) يعني محل المقام هو الملأ القملى .

(٤) ابوساكن ج ٩ ، الباب ٧٤ من ابواب طواف الحديث ٢ .

(٥) اسابيع جمع اسبوع وهو سبعة اشواط .

و اثنين اذا اصبح ، و اثنين بعد الظهر ، و بين ذلك راحته (١) ويستحب ان يطوف بالبيت ثلاث مائة وستين اسبوعاً فان تعذر ثلاث مائة وستين شوطاً ، وقال بعض اصحابنا بزيادة اربعة اشواط والمروى الاول (٢) ، فان تعذر فما تسر . و لتطوع بالصلاة لاهل مكة فصل من الشروع بالطواف ، وللمجاور في السنة الاولى ، الطواف ، وفي الثانية يحفظ من الصلاة والطواف وفي الثالثة الصلاة . ولا يطاف عن هوميكة الا عن المبطون ، والمعمى عليه والصبي ، ولا عن العائث عنها الا ان يكون على عشرة اميال .

ومن طاف بغيره ودوى لنفسه احراً عهما . والمريض اذا امكه استمسك الطهارة طاف بعبه ، والا انتظاره يوم اوبومان ، فان برأ والا طيف به ، وصلى بعبه .

ومن سى ركعتي الطواف حتى سمى خمسة اشواط ثم ذكر قطعة ، وصلاهما ثم اتم سعيه . ومن بدر ان يطوف على اربع طواف اسبوعين اسبوعاً ليديه ، واسبوعاً لرجليه .



طواف النساء

وطواف النساء واجب في الحج والعمرة المفردة لأمي المتعة (٣) على الرجال والنساء ونشيوخ ، والنحسيان ويجب ان يؤمر به الصبيان وان لم يقدرُوا طيف بهم . وان حاصب ولم تظله ولم يتم الجمال فليس حرج .

(١) الحاصل ، باب العشرة ، الحديث ٥٣ ، وايضاً في الوسائل (مع اختلاف في

اوقات التقيم) ح ٩ الباب ٩ من ابواب لطواف ، الحديث ١ .

(٢) الوسائل ، ح ٩ ، الباب ٧ من ابواب لطواف ، الحديث ١ .

(٣) يعني في عمرة النسخ .

ودوى (١) فى من ترك (٢) طواف النساء انه ان كان طواف طواف الوداع فهو طواف النساء .

ودوى (٣) فى من طاف كثيراً فاعبى لم يصل ركعته حالاً كما لا يطوف جالساً واستحب الاصطباع (٤) فى الطواف ، وان يرمل (٥) فى طواف القدوم فى ثلاثة اشواط ويمشى فى الباقي الا المرأة والمريض والصبي والطائف بهما . وكل طواف لحج او عمرة فعده سعى الاطواف النساء فلا سعى بعده وحد الطواف ما بين المقام والبيت من بواحي البيت كلها فمن حرج عنه لم يكن طائفاً بالبيت وكان ^{الركعة} يطوف راكباً ناقته ويستلم الحجر بمحبه (٦) وقال جعفر بن محمد ^{عليه السلام} : دع الطواف وانت تشتهي (٧) .

* * *

« باب السعى »

يستحب استلام الحجر عند الحروح للسعى ، والشرب من ماء زمزم ، والصب على البدن من الدلو لمعادية للحجر (٨) والحروح من الباب المحدث له ، وقطع

(١) الوسائل ح ٩ ، الباب ٥٨ من ابواب الطواف ، الحديث ٩ ، وكفى لمن موافق لما فى الفقه لاحظها باب من سعى طواف النساء ، الحديث ٢٧٨٩ .

(٢) فى بعض النسخ « فى من لم يطف » .

(٣) الوسائل ح ٩ ، الباب ٧٩ من ابواب الطواف ، الحديث ١ .

(٤) فى المسوود قد روى انه يدخل ارضه تحت مكة الايمن ويجعله على مكة الايسر ويسمى ذلك اضطباعاً .

(٥) رمل ، يرمل : هروك .

(٦) الوسائل ح ٩ ، الباب ٨١ من ابواب الطواف ، الحديث ٢ ، و لم يحج و ايضا فى رأسها اعوجاج .

(٧) الوسائل ح ٩ ، الباب ٤٦ من ابواب الطواف ، الحديث ٢ .

(٨) يسمى للحجر الاسود وفى الحديث : تسقى يديك دلواً مما يلى ركني للحجر (المستدرک ، الباب ٢ من ابواب السعى ، الحديث ٣) .

الوادي حاشعاً ، و لصعود على الصعاء و طالة توقوف عليه ، فان السبي سبي وقف عليه قدر قرائة الفرة (١) وفي اول شوط اطول من لاقى و لنظر الى السب ، واستقبال ركن الحجر و حمد لله و ثناء عليه و ذكر نعمه و حسنه ، والتكبير سبعاً ، والتهليل كذلك ، وقول لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شئ قدير ثلاثاً .

والصلاة على النبي وآله ، والدعاء بالمأثور ، والانحد ر (٢) والوقوف على المرقاة (٣) الرامة حبال الكعبة ، والدعاء ، ثم الاسحار عنها كاشعاً ظهره ، وبأس الله (تعالى) العفو ، ثم لمشي على سكة لى لمدارة ، ثم الهرولة في موضعها (٤) وهو من عند السب (٥) الى رفق (٦) العطرين داهياً و بالعكس خائباً ، و د تجاوزه رجع لفهفري وسعى ، وان كان راكباً حرك دابته ، ولاهرولة على لمرقة والعين ، والدعاء عند المروة بعد الصعود عليها كما فعل عند الصعاء ، وفي كل شوط عندهما كذلك ، و لمشي الفصل من لركوب ، وعنى طهارة فصل . وتجب المية و لدا الصعاء ، و لمختم بالمروة و لسعى بينهما سبع مرات .

ويبطل السعى بالداء بالمروة ، وتعمد لريده فيه ، والشك فلا يدري كم سعى فان راد فيه ناسياً ، فدان شاء قطع وان شاء تمم اسبوعين (٧) ، وان نقصه ناسياً و ذكر رجوع فمهم فان لم يدكر . حتى رجع ، استتاب فيه ، ولا يؤخر السعى عن الطوف الى عد ، ولا يحور بقديه على لظواف ، ويحور قطعه للمحاجة ، وقضاء

(١) الوسائل ح ١ ، الباب ٤ من ابواب السعى ، الحديث ١ .

(٢) الانحداد : الانهياط والترزول .

(٣) المرقاة : الدرجة .

(٤) مرجع الضمير هي الهرولة .

(٥) المراد بالميل هو المنادة .

(٦) الزقاق بالضم : الطريق الضيق .

(٧) الاسبوع : سبعة اشواط .

لحق ، والصلاة ، وغيرها ، والجلوس خلاله للراحة ، ويسى على ما سبق بكل حال ،
واتمامه افضل من قطعه لقضاء حاجة حية ، رواه (١) على بن العمام ، وصعوان
عن يحيى الاررق ، عن ابي الحسن .

فان دخل وقت الصلاة ، صلى ثم تممه من قبل ، انه فرغ منه فاحل ، وحامع
ثم ذكر ، فعليه بقرة واتمامه .



باب التقصير

فلا سعى ، قصر ، من يأخذ شيئاً من شعر رأسه ، ولو حية ، وشاربه ، او
طعاره ولو يسره ، ويبقى منها لحية .

ويتدوع من الطواف ما شاء ولا يحق رؤيه ، من فعله ، فعليه دم ويحرم موسى
عسى رأسه يوم الحرفان سعى له قصير حتى اهل بالحج ، فروى (٢) ان عبده دماً ،
وروى (٣) لاشيء عليه وسئل (٤) عبدالله بن مسعود عن عبدالله عليه السلام عن رجل
عقص رأسه وهو مشتعق فهدم مكة فقصى بسكه وحل عقص (٥) رأسه وقصر ، وادهن
واحل ، قال ابن عباس عليه السلام : ويستحب ان يشبه بالمحرم في ترك لمس المحيط .
وان رأى انه ان اشتغل بقضاء السك فانه لموقعان اقوم على احرامه وجعلها حجة
معددة ، ولم يكن عليه هدى ، وعليه العمرة بعد ذلك .

- (١) الوسائل ج ٩ ، الباب ٩٩ ابواب السعى ، الحديث ٢ .
- (٢) الوسائل ج ٩ ، الباب ٩٩ من ابواب التقصير ، الحديث ٢ .
- (٣) الوسائل ج ٩ ، الباب ٩٩ من ابواب التقصير ، الحديث ١ .
- (٤) الوسائل ج ٩ ، الباب ٩٩ من ابواب التقصير ، الحديث ٤ .
- (٥) الخاص : الشعر المجموع المشدود في وسط الرأس .

وكان عليه السلام يستهدي ماء زمزم ، وهو بالمدينة (١) قال (٢) جعفر بن محمد عليه السلام ماء زمزم لما يشرب له ، روى (٣) ، من اراد ان يكثر ماله فليطل الوقوف على الصفا والمروة .

الاحرام للحج والخروج الى منى ومنها الى عرفات

ثم المشعر ومنى وقضاء المناسك بها

يستحب ان يحرم بالحج يوم الترويه بعد الروال ، والغسل والطيب ، وراثة الشعر من حسده واططيه ، وبعد صلاة الاحرام ، والدعاء لاحرامه ، وذكره بلغة (٤) والشرط على ربه ان يحله حيث حمله . ويجوز ان يحرم في رحله بمكة ، وفي المسجد من عند مقام اوتحت الميراب اقص ، وبعد صلاة الظهر ، ويجوز عقيب غيرها ، وقبل يوم الترويه وبعده ما يمكنه حضور الموقعين ، فان سبه حتى حصل عرفات ، وامكنه لحوق مكة للاحرام والرجوع ولحقوق عرفات فعل ، والا احرم بها ، فان لم يذكر حتى رجع الى بلده ، فقد قصى مناسكه فلا شيء عليه .

ويجب عليه لية للاحرام بالحج ، والتلبيت الاربع ، وليس ثوبى احرامه ، او واحد عند الضرورة .

واذا اراد الاحرام بالحج فاحطاً فقال «العمره» عمد (٥) على الحج فان كان ماشياً لبي من موضعه ، وان كان راكناً فاداً بهض به بغيره . ويسر التلبيت الاربع المعروضة قائماً او قاعداً على باب المسجد ، او خارجه مستقل الحجر الاسود ،

(١) ابواب تلح ٩ ، الباب ٢٠ من ابواب مقدمات الطواف ، للحديث ٤٩٦ .

(٢) ابواب تلح ٩ ، الباب ٢٠ من ابواب مقدمات الطواف ، الحديث ٢ و لكن

في الحديث ١١ «ماء زمزم شفاء لما شرب له» .

(٣) الوسائل ج ٩ ، الباب ٥ من ابواب السعي ، الحديث ٢ .

(٤) المقصود : التلظ بالاحرام .

(٥) في بعض النسخ «عمل على الحج» .

ويصلى بهن وبالتلبيات الآخر ، اذا اشرف على الابطح .

واد احرم بالحج لم ينطوع بطواف ، فادفع ، جدد التلبية ، وما روى من الاحبار فى اختلاف ادى ما يدرك معه المنعة والحج ، فليس بشاقص ، بل هو على اختلاف احوال الناس فى القوة ، والضعف ، والامس ، والحواف ، والرفقة وعدمها ، ولا يزال على تلبسته الى يوم عرفة عند الزوال .

ويحرج الى منى بعد ان يصلى الظهرين بمكة ، ولا امام (١) يصلى الظهر يوم التروية منى ويبست بها الى طلوع الشمس والمبيت بمنى ليلة عرفة سنة ، ويصلى بها المغرب والعشاء ونصيح ويحور للشيخ الكبير ، والمريض يحافان الرحام الاحرام قبل التروية ، والجروح الى منى بيوم ، او يومين وثلاثة . وحد منى من العقبة الى وادى محسر .

ويحرج الامم بعد طلوع الشمس ، ويجور لغيرها قبل طلوعها ، وقبل الصبح للمصطر ، ويصلبها فى الطريق ، ولا يحور وادى محسر (٢) حتى تطلع الشمس فاذا زالت الشمس من يوم عرفات اغتسل سنة .

وصلى الظهرين بادن ، واقامتين ، بمحل العصر . جامعاً بينهما للافاولة ، ليتفرغ للدعاء .

(١) المراد بالامام هو من يحسنه لخطبه ولياً على الموسم لا امام حقيقة (كذا فى الحديث . ح ١٦ ص ٣٥٤) وفى الحديث حج سميل بن على باناس سنة ربيعين ومائة فقط ابو عبد الله عليه السلام عن بعلته ، فوقف عليه سماعيل ، فقال له ابو عبد الله عليه السلام : سرفاد الامم لا يقف (لوسائل ح ١٠ ، الباب ٥ من ابواب احرام الحج و لوقوف بعرفة ، الحديث ١) .

(٢) وادى محسر بكسر السين وتشديد هاء : هو واد معتر من الطريق بين جمع ومنى وهو الى منى اقرب .

وحد عرفات من طى « عرفة » (١) و (ثوبة) (٢) و (مرة) (٣) الى « دى المحار » (٤) وحلف الجبل موقف الى وراء الجبل ، وليست (٥) من الحرم والحرم فصل منها . ويقع على الارض ، لاعلى الحل . ويستحب تحرى مبصرة الجبل ، لوقوفه على هذا . (٦)

وكل عرفات موقف ، وقرب الحل فصل ، فان صاق عليهم ارتفعوا الى الحل . ويستحب ان يسد حلالا ان وحده معه ورحله (٧) و لواقف «لأراك» (٨) لاح له . ولا بأس ان يصع رحله فى هذه المواضع ، وليحتر له (٩) « مرة » هذا اراد الوقوف جاء الى عرفات ، وليكن عليه سكبىة ، ووقار ، ويوى لوقوفه لوجوبه متعداً به ، محلصاً لله سبحانه ، ويحتهد فى الدعاء لاجوائه ، فعن ابى الحسن موسى بن جعفر عليه السلام (١٠) من دعى لاجيه يظهر العيب ، يودى من

(١) « عرفة » يضم العين وفتح الراء والنون و د بعداء عرفات كما فى الجوهري

(٢) « ثوبة » يفتح لثاء لثلاثة و كـ راء و و تشديد لثاء لفتححة : اسم موضع من حدود عرفة وليس منها .

(٣) مرة يفتح النون وكسر الميم وفتح الراء : هى الحبل الذى عليه انصاب الحرم ، عن يمينك اذا خرجت من السارمين تريد الموقف .

(٤) دى المحار : هوسوف كات على فرسخ من عرفة باحية ككب

(٥) اى ليست العرفات .

(٦) وفى الحديث فان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وقف بعرفات فى مبصرة

الحبل (لوسائل ، باب ١١ من ابواب احرام الحج و لوقوف بعرفة لحديث ١) .

(٧) الجار والمجرور ، تعلق « يسد » والمراد ان لا يدع بينه وبين اصحابه فرجة

فى الارض ، لتستر الارض التى يقعون عليها (كذا فى الجوهري ، ح ١٩ ، ص ٥٧) .

(٨) لا ر ككحبات موضع يعرف قرب مرة من باحية الشام

(٩) مرجع الضمير هو لرحل .

(١٠) الوسائل ح ١٠ ، الباب ١٧ من ابواب احرام الحج و لوقوف بعرفة ، الحديث ١ .

العرش ولك مائة ألف ضعف مثله ، وله ل قل بعنه (١) ، ولا يشعه الطر الى الناس ، وليدع بدعاء على بن الحسن عليه السلام ، وبما سح له .
ووقت اوقوف من الزوال الى غروب الشمس اى وقت وقف (٢) منه اجراه ، ويجب تكون فى عرفات الى الغروب ، فان اقص عامداً عالماً بالتحريم ، ولم يرجع ، فعليه بدنة ، وروى شاة (٣) ، فان تعذر ، فصيام ثمانية عشر يوماً .
ويقتصر اهل مكة بعرفات ، وقبل للصادق عليه السلام (٤) ان اهل مكة يتمون ، فقال ويحهم واى سفراشد منه .

ودا عربت الشمس افاص الى المشعر بالسكبية ، والوقار ، ودعى بالمرسوم عند الكتيب (٥) الاحمر ، وليقتصد فى السير ، وليقل . اللهم اعتقنى من النار ، ويكررها ، ودا تى مرد ثقة فليكن يروله سطن اوادى عن يمين لطريق قريباً من المشعر ويستحب ان يصلنى بها المغرب والعشاء نادان واحد واقامتين ولو صار الى ربع الليل او ثلثه حامعا سهما بلا ايلة ، ويجوز ان يصليهما فى لطريق ، ولا يعصل بينهما بالامانة ، والاول افضل ، ويسعى للصرورة (٦) وطأ لمشعر برحله ، او بعره وكره ابو جعفر الاقامة عند المشعر بعد الافاصة ، (٧) .

(١) وابعد لافال على الدعاء للاخوان قل الدعاء لنفسه .

(٢) فى نسخة واى وقت اتفق .

(٣) ج. مع حسايت الشيعة ، ح ١١ ، لباب من افاص قل ان يعص لئس متصداً ، الحديث ٢ ، ص ٥٢٥ ، وقال فى الجواهر - خلاص للصدوقين شاة ، ولم تقف به . على مستند ، وان سبه فى محكى الخايع الى رواية لاحظ ح ١٩ ، ص ٢٩ يريد من الجامع ، هذا الكتاب .

(٤) الوسائل ، ح ٥ ، لباب ٣ من ابواب صلاة لمتافر ، الحديث ١ .

(٥) الكتيب هو التل من الرمل .

(٦) الصرورة من كان حجه اول مرة .

(٧) الوسائل ، ح ١٠ ، لباب ١٢ من ابواب الوقوف بالمشعر ، الحديث ١ .

وحد مردقة من المأرمين (١) إلى الحياض (٢) ، وإلى وادي محسر ، (٣) وكلها موقف ، فإذا أصبح صلى الصبح ووقف على عمل حيث بات ، أو قرب من الجبل (٤)

وحمد الله ، ونسئ عليه ، وذكر نعمه ، واحسانه ، وصلى على النبي ﷺ وآله ودعى بالمأثور ، فإذا طلعت الشمس اعترف بذنوبه سماً ، وسأل الله التوبة سماً ، فان كثرت الناس ارتفعوا إلى المأرمين ، ثم لبعض اذا اشرق « ثبير » (٥) ورأت لابل مواضع اخفاها (٦) بالسكينة ، والوقار ، والدعة (٧) ، فإذا مر بوادي محسر وهوبين « جمع » (٨) و « منى » وإلى منى اقرب ، سعى فيه مائة خطوة ، وروى (٩) مائة ذراع .

والراكب يحرك دابته ، ودعا بالمأثور حتى حاوزه ، فان لم يفعل رجع ،

(١) المأرمين بكسر الميم ، والهمزة و يحور التحفيف بالقلب انفاً : الجبلان بين هرات والمشر .

(٢) وفي حديث « عندما بين المأرمين إلى الجبل إلى حياض محسر » ابوسائل ج ١٠ ، الباب ٨ من ابواب الوقوف بالمشر ، الحديث ٢ .

(٣) تقدم بيان موضعه .

(٤) في الحديث « أصبح على ظهر بئدما صلى الفجر طف ان شئت قريباً من الجبل و ان شئت حيث تبيت » لوسائن ، ج ١٠ ، الباب ١١ من ابواب الوقوف بالمشر ، الحديث ١

(٥) ثبير : كامير : جبل بمكة .

(٦) اخفاها جمع خف .

(٧) الدعة بالفتح : الخفض والسكينة .

(٨) « جمع » بالفتح : الكون المشتمل على الحرام .

(٩) ابوسائل ، ج ١٠ ، الباب ١٣ من ابواب الوقوف بالمشر ، الحديث ٤

فسمى به ، وامر (١) حمير بن محمد رضي الله عنه رجلاً تركه بعد انصرافه من مكة ان يرجع فيسمى ، ولا يفيض الامام الا بعد طدوع الشمس ، ويجوز لعبه قبل طلوعها ، ولايجوز (٢) وادي محسر ، لا بعد طلوعها ، وان افاض الحاج قبل طلوع الفجر حامداً عالماً بالتحريم فعليه شاة

و للحنث والمرأة لافضة من المشعر ليلاً ، فقد رخص (٣) رسول الله ﷺ للنساء ، والصبيان في ذلك ، وان يرموا الجمار ليلاً ، وبصوم العدة في مبارلهم ، فان حصى الحيض مضى الى مكة ، ووكن من يصحى عنهن ، وروى (٤) لانس للمرأة ان تقف بالمشعر اذار ل الليل ساعه ثم تطلق لى مى ترمى الجمره وتصر ساعة ثم تقصر ، ثم تهر الى مكة فتطوف ثم توكل من يديح وليستقط حصى الجمار سبعين حصاة من « جمع » او من رحله يمسى ، ويستحب عسها ، وشدها في طرف ثوبه ولايجوز من حصى المساحد ، ولا من حصى الحن ، ولا ممازى به .

فاذا برل مى يوم النحر ، رمى لجمرة لعقة بسبع ، وليكن الحصاة قدر الامله منقطة (٥) برشاً (٦) كحلبة (٧) منقطة (٨) لاصماً (٩) ، ولاسوداً ولاحمرأ

(١) الوسائل ، ح ١٠ ، الباب ١٤ من ابواب الوقوف بالمشعر ، الحديث ٢ .

الا ان لفظ الحديث «الى مكة» روى جميع السح التي بايدينا «من مكة»

(٢) الجواز هنا بمعنى التجاوز .

(٣) الوسائل ، ح ١٠ ، الباب ١٧ من ابواب الوقوف بالمشعر ، الحديث ٣ .

(٤) لوسائل ، ح ١٠ ، لبا ١٧ من ابواب الوقوف بالمشعر ، الحديث ٧

(٥) منقطة : ان يكون كل واحد منها مأخوذة من الارض منفصلة واحتررها عن

المكسرة من حجر

(٦) البرش بالضم : المستقلة على الوان مختلفة .

(٧) كحبيه : اى كالحل لونا

(٨) منقطة : اى ذات نقطة

(٩) الصم : الصلب المصمت اى مالاخوف له .

يحدوهن حداً يضعها على الأقدام ويدفعها بظهر المسحة (١) ويرميها من بطن الوادي
واجعل لجمار على يمينك ، ولا تنف على الجمرة . ويقف عند الجمرتين الأولىين
ولا يقف عند جمرة العقبة .

ويحور الرمي راكباً ومحدثاً ، والمشى والظهور افضل ، ويرمي الجمرة
العقبة من قبل وجهها مستدير الكعبة ، ويدعو بالمأثور ، وليكن بينه وبين الجمرة
عشر اذرع ، او خمس عشرة درعاً ولا يرمى بعير الحصاة ، والحصاة الجرس
كما يظهر في الاحراء ، وان رمى فوقه على بعير فعرض عنه (٢) فاصاب الجمرة
او رمى فلم يدر اصاب الجمرة ام لا ، او وضعها على لجمرة وصلاً لم يجرأه .



« احكام الهدى »

فاذا رمى الجمرة ذبح هدى متعته وقرانه ان كان قارباً ، ويجزى عن الاصحية
والجمع بينهما فصل ، ويستحب الاصحية للمفرد . ولا يجزى هدى المتعة الواحد
الا عن واحد .

فان لم يقدر المتمتع على الهدى ، حلت ثمنه عند نية ذبحه عنه في العام
القابل في ذي الحجة ، فان تعدل ثمنه عليه صام ثلاثة ايام متواليات ، وسبعة اذا رجع
الى اهله وكما لها كمال الهدى ، يوماً قبل التروية ويوم التروية ، وثانيه ، فان صام
يوم التروية وثانيه صام يوم الحصاة ، وهوا ربع النحر ، فان فاته صام يوم الحصاة
ويومين بعده متواليات ، والا ففى بقية الشهر اداء فان حرج عقيب ايام لتشرق
صاها في الطريق ، والا مع السعة عند اهله .

فان دخل المحرم ، ولم يصم فعليه دم شاة واستقر الدم في ذمته ، ولا صوم

(١) تفسير للخذف

(٢) نعته : أى حركته ، ومعناه : ان البير حرك عقبة فاصاب الحصاة الجمرة .

عليه . ورخص فى صوم الثلاثة اول ذى الحجة لغير عذر فان مات ، ولم يهد (١) ولم يصم لغير عذر صام وليه عنه الثلاثة ولم يلزمه صوم السنة ، بل يستحب له . فان جاور مكة ، انتظر وصول اهل بلده اليه او شهراً ثم صام السنة (٢) ومتابعتها افضل من تعريقها ، فان لم يصم الثلاثة حتى يرجع الى اهله وتمكن من الهدى بحث به ، فان صام للثلاثة ثم ايسر بالهدى فهو افضل ، وان صام الدقي جاز ويحبر سيد المملوك الا ان له فى التمتع . ان شاء دبح عنه وان شاء امره بالصيام فان اعتق قبل الوقوف بالموقف ، وحب عليه الهدى الا ان لا يجده ، فليصم ، والا فصل لمولاه بعد مضي ايام الشريق ان يهدى عنه .

ومحل الهدى الواجب فى الحج ، وهدى القران « منى » ، وما ساقه فى العمرة ، وعبر الواجب « بمكة » او « منى » .

وايام الاصاحى يسمى يوم البحر ، وثلاثة بعده ، وبالاخصار يوم البحر ، ويومين بعده ، افضلها وثلاثها ، واذا فاتت فلا قضاء .

وهدى التمتع يدبح ، او يبحر طول ذى الحجة ، وافضل الهدى اثاث لاس والقر ، ومحل الصان ، ونيس المعر (٣) ، وعند الضرورة الشاة ، ولا يحور من الابل الا الثنى وهو ما له خمس سن ، ودحل فى السادسة ، ويجزى من البقر والمعر ماتم له سنة ، ودحل فى الثمانية ، ومن الصان الجذع لسته ولا يحور الحصى والدقص الحلقة فى هدى واصحية الا اذا لم يجد ، ولاناس بالموجوه (٤) ، وهو افضل من الشاة ، ولشاة افضل عن الحصى .

والسة تقديم رمى الجمره لعقة ، ثم الذبح ، ثم الحلق .

(١) لم يهد : اى لم يذبح هديه

(٢) المقصود : تأخير صوم سنة ايام حتى ينقضى احد الاحسين

(٣) النيس من المعر اذا اتى عليه سنة

(٤) الموجوه ما رص (اى دق) عروث حصيته فيكون شيئاً بالحصى.

فان قدم مؤخره ناسياً او جاهلاً فلا بأس .

والرمى واجب ، وقيل انه بدب ، وكذلك الميت يسمى .

ويجوز اشتراك جماعة في اصحية واحدة ان كانوا اهل حول واحد ، ومع الضرورة وان لم يكونوا كذلك . ويجوز ان يدوب عنهم واحد ، ويعرفه على المساكين . فان اراد بعضهم اللحم لم يجر (١) .

ولا يبحر في لهدى والاصحية ، العرجاء (٢) البين عرجها ، والعوراء البين عورها ، والمعفاء وهي المهرولة ، والحرماء المنقوبة الانف ، والحذاء وهي المقطوعة الاذن ، والعصاء وهي المكسورة لقرن فان كان داخله صحيحاً حار . وتكره الحنحاء (٣) ، والقضماء (٤) ، والحرقا (٥) ، والشرقاء (٦) ، والمقابلة (٧) والمدبرة ، والاصحية بما رياه ، وبالبلل . ويجزى ما كانت اذنه مثقوبة ومشقوقة . ويجزى في الاصحية الكشش (٨) عن الرجل واهل بيته ، والقرعة والبدنة عن سبعة من اهل بيت ، او من غيرهم ، وروى في الجرور (٩) يكفى

(١) قال في الجواهر (ان لا يريد بعضهم اللحم ي احتسابهم على انقرب بالهدى)

لاحظ ج ١٩ ص ١٢٢ .

(٢) العرجاء : موت « الاعرج » كالعوراء مؤنث الأعور

(٣) الحنحاء : الارض الحنحاء : التي لا ساق فيها ، وشاة حنحاء لا قرن لها

(٤) القضماء هي التي قد اكسر عند القرن لباطن (هكذا في المصوب) لاحظ ح ١ ص ٢٨٨

(٥) الحرقاء وهي التي في اذنها ثقب مستدير ، والحرق لثو .

(٦) الشرقاء : المشقوقة الاذن طولاً بأثنين (كذا في الحدائق)

(٧) المقابلة . ما قطع من مقدم ذنبه ونفى مدباً بها والمدبرة ما يصنع بمستدبر اذنه

هكذا (لاحظ المصوب) ج ١ ص ٣٨٩

(٨) الكشش : فحل الضأن في اى من كان .

(٩) الجرور كدلول من الابن خاصة ما كمن خمس سنين ودخل في الدمنة .

عن عشرة متعرقين (١) ، ويجزى الشاة سبعين اذا عرت الاصاحي ، و روى ان
 لاصحية واحدة على الواحد عن نفسه ، وان شاء صحى عن عياله (٢) ويستحب
 ان تكون سمياً ومن المسم فحلا قرن (٣) - املح (٤) ، ينظر في سواد ، ويشي
 في سواد وبسرك في سواد (٥) ، و مما عرف به (٦) ، و قول بانه مقبول فيه .
 فان شراه على انها سمية . فان مهرولة ، او بالاكس اجرات ، وعلى بها
 مهرولة فان كدلت ، و هو ان لا يكون على الكلبيين شحم لم تجزه مع لسهل
 وان شترى هدباً فوجد اسم منه ، شراه وباع الاول ، ان شاء ، و دبحهما لفصل
 و ن سرق لهدى من موضع حرير (٧) ، احراً وبدله لفصل وان حيف هلاكه فن
 المحل دبح وتصدق به ن وحد مستحق ، والا عمت بعل (٨) بالدم وحرب بها
 سامه ، او كتب عليه كتاب انه هدى ، لبعلمه المار به فان هلك - فبدله ، وان اساق
 كسيراً الى المحل اجزأ .

(١) الوسائل ، ح ١٠ ، باب ١٨ من ابواب الذبح ، الحديث ٧

(٢) لو ستر ، ح ١٠ ، الباب ٦٠ من ابواب الذبح ، الحديث ٥١١

(٣) لآقرن : التمس الذي له قرنان .

(٤) لاملح مأخوذ من لملاحة وعن ابي عبيد - ما به سواد وبيض ولباض

غلب (لاحظ الجواهر - ج ١٩ ، ص ١٥٣)

(٥) المراد هو الماشقة في السن ابواب ، ح ١٠ ، باب ١٣ من ابواب الذبح

الحديث ٦ .

(٦) ما عرف به المراد به ما احصر في عشية عرفة بمرات (لاحظ الجواهر ، ح ١٩

ص ١٥٤) .

(٧) اي موضع موثوق به

(٨) في نسخة « تله » وفي لرو به « سها » الوسائل ح ١٠ ، باب ٣١ من

ابواب الذبح ، الحديث ٤ و ٣ .

وإذا عين هدى الكفارة ، زال ملكه عنه ، فان عطب في الطريق اتى بغيره
 وإذا عين بالنذر زال ملكه عنه ، وساقه إلى السحل ، فان عطب بلا تعريض قبل المحل
 اجراً ، فان لحق ذكاته ، بصدق بلحمه ، فان لم يجد المستحق ، اعلمه ، ليعرف .
 ونسح الهدى هدى ، ولا بأس بر كوب الهدى ، وشرب لسه مالم يصير به وبولده .
 وبحور النياه في الذبح ، والبحر ، وتريق اللحم ، ونولى ذلك نفسه افضل ،
 وتشعر لادل بركة (١) وتحرقة ثمة في لستها (٢) ، وقد جعلت يداها بالربط كيد
 واحدة من حاسبها الايمن (٣) ، ويسمى الله ، ويوجه (٤) فان لم يحسن ، جعل يده
 مع بدالذبح او بالبحر ، والا فالحضور كاف فان نواها الذبح عن نفسه ، فهي عن
 صاحبها .

فان وجد هدياً صالاً ، عرفه يوم البحر ، ويومين بعده فان وجد صاحبه ،
 والادب عنه ، واجراً عن صاحبه ان كان ذبحه يسمى ، ولم يحره عنه غيرها ، واذا صاع
 هديه ، فاشترى بدله ، ثم وجد لأول ، فله ذبح ابهاما شاء ويبيع الاخر لا ان يكون
 اشهر الاول . او قلده ، فلا يحل بيعه ، وان اشترى هدياً فادعاه شخص ، واقم بية
 فله لحمه ولا يجزى عنهما .

والسنة ان يأكل من هدى التعة والقران والاصحية ، الثلث ، ويطعم القانع
 والمعسر الثلث ، (والقانع السائل ، والمعسر من يتعرض (٥) ولا يستل ، وقبل القانع
 الرضى بالقليل) ، ويهدي لاصدقائه الثلث ولا يأكل من هدى النذر ، والكفارة

(١) برك البحر : وقع على بركة اى صدره .

(٢) الله يفتح اللا : موضع النحر وموضع لفلاة .

(٣) الجارو المجرود مطلق به « تحر » .

(٤) اى يقول (وجهت وجهي للذي)

(٥) وفي نسخة « يتعرض » وفي مجمع البيان (المعر الذي يتعرض ولا يأكل) لاحظ

الا ان يضطر ، ويتصدق بقيمة ما اكل اختياراً .

ويجوز اكل لحم لاصحية بعد ثلاثة ايام ، وادحارها ، ولا يحرج لحدتها من الحرم ، ويجوز اخراج السم ، والحقد منه ، ويجوز اخراج لحم اصحيته ، واصحية غيره من مبي . ويسحب ان يتصدق بالحلال (١) ، والقلاند ، ويعطى الحرار (٢) اخره من غيره ، وان احتاج منها تصدق بقيمته .

واذا اشترى شاه ، فموى انها اصحية ، زال ملكه عنها ، فان باعها لم يصح البيع ، وان ائلفها فعليه صماها . واذا لم يجد الاصحية ، تصدق شمسها . وان احلمت اثمها نظر الاثمان الثلاثة ، وتصدق بثلاثها .

فليستفرص في الاصحية ، فانه دين مقضى ، وصحي السي سبحانه يكش عن نفسه ، وعن لم يصح من اهل بيته ، ويكش عن نفسه ، وعن لم يصح من امته (٣) ، وصحي على مكش عن السي سبحانه ويكش عن نفسه (٤) وقال لا يصح عما في البطن (٥) .

* * *

احكام الحلق

ولا يحلق الحاح رأسه ، ولا يرور البت الابد يدح ، او بلوع الهدى محله ، وهو حصوله في رحله بمبي ، فله ان يحلق ، والا فليس ان لا يحلق حتى يدح ولو حلق قبل حصول الهدى جار ، وتركه ائصل .

وان رار قبل الحلق عمدا فعليه دم ، ولا شيء على لئاسي ، وعليه عادة الطواف ومن احتاج الى بيع ثياب تحمله في الهدى ، حارله الصوم . ومن تطوع بسوق

(١) الجلال جمع جل وهو كالتوب للانسان .

(٢) الجزاء : الذباح .

(٣) (٥٢٤٥) الوسائل ح ١٠ ، باب ٦٠ من بواب الديح ، الحديث ٦٧٧ و ٨٩٧

هذه سبعة تحريم ، او دمجها بمعنى اومكها ، ولم يشعره لم يزل ممكنه ، عنه ، وان
هالك ، فلا ضمان عليه . والحلق واجب على الضرورة ، وعلى غيره ان لابد (١)
شعره ، وعقسه (٢) وغيرهم يجزئيه التقصير ، والحلق افضل ، وقيل لا يجب الحلق
ويكفى لتقصير .

وليس على المرأة حلق ، ويكفيها التقصير قدر املة . فان رخل من ملى قبل
الحلق ، او التقصير نسباً ، و حاملاً رجع ، وحلق بها ، فان لم يمكنه فبمكانه ،
وبعث شعره ليدفن بملى .

فان لم يمكنه ، فلا شيء عليه . ويده بالناحية من القرون (٣) الايمن الى
العظمى الناس (٤) من الصدعين (٥) مستقل الفله متطهراً ، قالوا : «اللهم اعطى
بكل شعرة نوراً يوم القيامة » و يده ويد الموصى على رأسه من لاشعره ،
ويجزئيه .

و يحل الممنوع بعد الحلق او التقصير الامن النساء ، والطيب ، فاذا صاف
للزينة حل له السب ، فاذا طاف طواف النساء ، حمت له وترك لسن المحيط
حتى يفعل طواف الزينة والطيب حتى يفعل طواف النساء افضل ويحل غير الممنوع
بالحق والتقصير من كل شئ الامن النساء ، فاذا طاف طوافهن ، حللن .



(١) تليد الشعر - ان يجعل المل او لسمع في الرأس ثلثا يقص او يتوسح .

(٢) عقص الشعر : جمعه وحمله في وسط الرأس وشده

(٣) القرن : جانب الرأس وهو موضع قرن الدابة .

(٤) وفي الحديث : يلع بالحلق الى العظمى الشاخص تحت الصدعين لاحظ

المستدرك ، الباب ٩ من ابواب الحلق ، الحديث ٣ وفي الحديث ٢ من الباب للعظمى

الناتئ « كما في بعض النسخ التي بايدينا .

(٥) الصلغ بالصم : ما بين طرف العين الى اصل الاذن .

« أحكام العود الى مكة »

ويجبل الممنوع المضي الى مكة للزيارة يوم الحرة لا يضر ولا يؤخر عن
 عده ، وعن هشام بن (١) سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان احرت زيارة
 البيت الى ان يذهب ايام الشريق الا انك لا تغرب السماء ، والطيب .
 ويوم الحج الاكبر يوم الحر ، والاصغر العمرة .
 وللفقار والمعمود التأخير اختياراً ، والافضل التقديم .
 والعت . احد لشارب ، وقص الاطعام ، وتنف الغاة والابطين وحلق لسي
 (٢) رأاه . وقلم اظفاره ، واحد من شارب ، واطرف لحيته .
 ويستحب العسل لزيارة البيت قبل دخول المسجد ، والطواف .
 واحد الاطعام والشارب وله العسل بمى بهاراً ويطوف ايلا مالم يحدث
 او بم ، يبعد العسل ، وكذلك المرأة ثم يعمل عند الطواف ركعتيه ، والسعي
 مافيه .

قبل ثم يطوف طواف النساء ويصلى ركعتيه عند لمقام .



« أحكام العود الى منى »

ثم يابى منى ، فبيت بها الى الشريق ، فان سات بمكة طئناً ، وعابداً فلا بأس
 والافعليه دم شدة واد اتى عليه نصف الليل بمى فهورايت (٣) ، ويحور ان يحرح
 منها بعده ولا يدخل مكة حتى يطلع لبحر ، والكرون فى منى الى بعد الفجر افضل

- (١) الوسائل ، ح ١٠ ، الباب ٦ من ابواب زيارة البيت ، الحديث ٣ .
- (٢) الوسائل ح ١٠ ، الباب ٢ من ابواب زيارة البيت ، الحديث ١ .
- (٣) « فهورايت » جواب اذا الشرطية .

وان بات بعيرها للثنين فعليه دمان ، وله العرثالث الحجر بعد الزوال ان كان تقى وهو ان لا ياتى النساء فى احرامه او صيداً او ما حرم عليه فى احرامه ، او غربت الشمس ولم ينفرد فيجب ان يبيت .

فان لم يعمل فعليه دم . وملازمة مى ايام التشريق سنة وهى الفصل من الايام بمكة لطواف التطوع .

ويرمى فى كل يوم من ايام التشريق ثلاث حمات ، كل جمرة بسبع ، يبدأ بالعظمى (١) ، ثم الوسطى ، ثم جمرة العقبة . فان رماها مكوسة اعاد على الوسطى ، وجمرة العقبة فان رمى جمرة باربع حصيات وما بعد على التمام تممها بثلاث فقط وان رماها بدون لاربع اعاد عليها وعلى ما بعدها وان رمى ثالثة (٢) ناقصه تممها فقط .

ووقت الرمى من طلوع الشمس الى غروبها ، والفصل عند الزوال . وخصص للمرأة ، والخائف ، والعبد ، والراعى ، ولعلل ، واهل اسقايه فى الرمى ليلا . فان فاته رمى يوم قصاه من العدم مكروه ، ويرمى الحاصر (٣) عند الزوال . ويقف عن يسار الحمرة الاولى من بطى المبل ثم يقوم عن يسار الطريق مقابل القبلة ويحمد الله ، وبني له ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يتقدم قليلا ويدعو ويسأل الله القبول ثم يتقدم ايضاً .

ويرمى ثمانية كما صنع كذلك ، والثالثة كذلك الا انه يستدير القبلة ، ولا يقف عندها . ويسحب ان يدعو والحصى فى كف يده اليسرى ، ويرمى باليمين مكراً مع كل حصاة ، وداعاً عند الرجوع من الرمى الى رحله . فان جهل ، او نسي الرمى حتى انتهى مكة عدو رمى من ذكر وقد حرج

(١) الجمرة العظمى هى الاولى .

(٢) اى جمرة العقبة .

(٣) المقصود ان الرمى الا لادنى يكون عند الزوال كما ان القبلى يكون بكرة .

استتاب في القابل . ومن نقص حصاة اثمها ، وان لم يدر من ايها كانت ، رمى ثلاث على الثلاث .

ويرمى من العليل ، والدمعي عليه ، والصبي ياد العاقل مهم ، ويترك الحصى في يد الصبي ثم يؤخذ منه ، ويرمى به . واد يرمي في النحر الاول (١) وهو باقي الحصاة (٢) يسمى . والافضل النحر يوم رابع النحر بعد طلوع الشمس متى شاء . والامام يصلي الظهر بمكة ، ولا يجب الرجوع الى مكة على من قصى مناسكه ، ويستحب ان يصلي في مسجد « الحيف » من مي ، ويتحرى (٣) عدد المائة التي في وسطه ، وفوقها ، وعن يمينها ، ويسارها نحواً من ثلاثين ذراعاً ، ويصلي فيه ست ركعات ، ويدخل مسجد الحصاة ، يسريح فيه قليلاً ، ويستغنى عنى فقاء . ولا ينام فيه ، فان يرمي في النحر الاول فلا يحصى (٤) عليه .

والايام المعصومات عشر ذي الحجة ، والمعدودات ايام التشريق ، وقد ذكرنا التكبير في صلاة العيدين وروى (٥) فيس بحث ثقله الى مكة ، وقام هو لي النحر لآخر : انه ممن تعجل في يومين (٦) .



(١) النحر الاول في يوم ثالث النحر وهو الثاني عشر من ذي الحجة .

(٢) اي الحصاة التي يرمى بها يوم رابع النحر .

(٣) اي يختار الصلاة عند المائة وحولها نحواً من ثلاثين ذراعاً .

(٤) البرؤل في الحصاة وهي لبطحاء

(٥) لوسائلج - ١٠ ، الباب ٩ من ابواب لعمدالي مي ، الحديث ١٢٢ .

(٦) فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه (من روى) البقرة .

باب حكم الادراك والفوات وحكم النساء

والعبد . والمحصن والمصدود ، والبايب في الحج

من ادرك احد الموقعين ، وفاته الاخر سياتى اولسح طالم ادرك الحج ، فان سى الوقوف بعرفات ، عاد اليها مايبه وبين فحر البحر ، فادأ طلع ثم ذكر وادرك المشعر فلا بأس ، وان ورد ليلا ، وامكن لحوق عرفات ولو يسيراً ثم المشعر قبل طلوع الشمس وحب عليه ذلك ، فان وقع في نفسه انه ن مضى الى عرفات لم يلحق المشعر قبل طلوع الشمس اقصر على المشعر واجراه وادراك المشعر قبل طلوع لشمس ادراك الحج . وروى (١) الى الروى وعن (٢) على من الرتب عن جعفر بن محمد عليه السلام من افاض من عرفات مع الناس فلم يلبث معهم بجمع ، ومضى الى مى متعمداً ، او مستحفاً فعليه بدنه وروى (٣) ان مر به فم يقف فرمى الجمرة بمى ثم علم رجع اليه فوقف ثم رمى الجمرة . (٤) وليس جهن الوقوف به ، ان القنوت فى لعدة بحريه وروى (٥) ان لم يصلوا وذكروا الله ، احزهم . وان وقف بعرفات ، وقصد المشعر فلم يلحقه تم حجه ، فان لم يلحق عرفات ولحق المشعر بعد طلوع الشمس فانه الحج ، ويستحب اقامته على احرامه حتى يقضى ايام التشريق ثم يطوف بالبيت ، ويسعى ، ويشغل بالعمرة وان كان معه هدى بحره بمكة وحج من لقبل ن كدت حجة الاسلام وان كان تطوعاً كان بالحجار . ويسقط توبع لحج عن فاته والنساء كل حال فى وحوب الحج ، وليس من شرطه وجود محرم او روح وبكفى وجود من نثق به .

(١) الوسائل ج ١٠ الباب ٢٣ من ابواب الوقوف بالمشعر ، الحديث ٩٥٨٦

(٢) الوسائل ج ١٠ ابواب ٢٦ من ابواب الوقوف بالمشعر ، الحديث ١

(٣) الوسائل ، ج ١٠ . الباب ٢٦ من ابواب الوقوف بالمشعر ، الحديث ٣

(٥) الوسائل ، ج ١٠ ، الباب ٢٥ ، من ابواب الوقوف بالمشعر ، الحديث ٤

ولها التطوع بالحج والعمرة وتساكن الروح في التطوع ، فان لم يأذن وخرجت ائمتا تمت الصلاة ، ولا نفقة لها ، وان خرجت بدنه اوفى الحج الواجب بكن حل فعليه نفقة الحصر ، والمعتده عده رعية كذلك .

والنائب تخرج في الثقل والواحد . وان جامعها محاربة فعليها الكفارة في ماها ، و لقضاء ونهاها (١) ولها نفقة الحصر ، وتحرم الحائض ، وتغسل الاحرام وتحشى (٢) وتستنفر (٣) ولا تنصلي فان طبت حظر الاحرام فحدت السبقات (٤) رجعت اليه فان تعذر فمن مكانها .

فان كانت قد دخلت الحرم ، وحج الحروح ما قدرت عليه مالا بقونها بالحج ، وتلس نياك الاحرام بهراً ، وتحلمها ليلا ، وتلس نياكها . لاخر حتى تطهر فان احرم بالمتعة ثم حاصت وعليها مهلة انتظرت الطهر ثم قصت السك واحرم بالحج . فان صاق الوقت ، وحاصت فوات عرفات جعلتها (٥) حجة مفردة ، واعتمرت بعدها ، ولا هدى عليها ، وان طافت دون اربعة اشواط ثم حاصت فكمن لم يطف ، ون طافت اربعة ، قطعت ، وسعت ، وقصرت ، واحرم بالحج وصلت الركعتين بعد اتمام الطواف .

وان حاصت بعد الطواف ، سعت حائضاً ، وقصت الركعتين . وان قصت الماسك حائضاً جاء من اعلام حالها ، وواقعها زوجها ، ثم رجعت الى بلدتها فعليها بدنة ، واعادة الحج ، ولا شيء على الزوج .

(١) اي نهاها من القضاء .

(٢) الاحتشاء . حشو الفرح يقطى ونحوه

(٣) لاستفاد : ان شد وسطها شكة مثلاً وتأخذ حرقه اخرى مشقوقة الرأسين

وتخرجها من بين رجلها وتجعل احد رأسها قد منها والاخر حلقها ، وتشدّها بالشكة .

(٤) اي تركب لاجرم غنا منها ايها لا يحوز له ذلك .

(٥) اي عمرة المتعة

وإذا أحرمت بالحج ، فحالت الحيض ، قدمت الطوافين ، والسعي ، وصلاة الركعتين ، وإن لم تقم ، وجاء الحيض بعد الوقوف بالموقفين ، فعلى الإمام الإقامة لها حتى تظهر ، وتتم السك . وإن طأفت من طواف النساء أربعة أشواط ، ثم حاصت جازان تحرج (١) ، وتودع من أدنى باب المسجد . وتؤدي المستحاصة جميع المناسك إذ فعلت ما يجب عليها ، ولا تدخل الكعبة .

والمرأة كالرجل في حواف الطواف بها ، أو عنها في العلة ، والأحرام عنها إن اغشى عليها ، وتحجب محظور الأحرام ، وليس عليها دخول البيت فإن دخلته في غير رحام جار ، وتليس المحيط ، وتكرر أيام التشريق اجتماعاً .

* * *

في الإحصار والصد

والمحصر بالمرء أن كان شرط على ربه ، أحل يلهدي إلا من النساء ، وإن لم يكن شرط أحل يلهدي إلا من النساء ، والمصدود بالعدوك كذا لا أنه لم تحل له النساء .

وينويان معاً التخل ، وبعثان بالهدي أن كانا في الحج إلى متى وإن كانا في عمرة فإلى مكة فإن لم يمكنهما ففي مكانهما ، وإذا لم يجد الهدي مروى (٢) معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في المحصر ولم يبق الهدي قال يست و يرجع ، وقيل : فإن لم يجد الهدي قال يصوم .

وفي كتاب المشيخة لأس محبوب روى صالح عن عامر بن عبد الله بن حذافة عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل حرج معترفاً فاعتل في بعض الطريق وهو محرم ، قال : فقال : يحرم دنة ، - ويحلق رأسه ، ويرجع إلى رحله ، ولا يقرب النساء ، وإن

(١) أي من مكة ، والقربة على ذلك هو لوداع المذكور بعده

(٢) لوسائل ح ٩ الباب ٧ من أبواب الإحصار والصد ، الحديث ١

لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً ، فاذا برأ من وجعه اعتمر ان كان لم يشترط على ربه فى احرامه ، وان كان قد اشترط فليس عليه ان يعتمر الا ان يشاء يعتمر . (١)
ويجب ان يعود للحج الواجب المستقر وللاداء ان استمرت الاستطاعة فى قابل . والعمره الواجبة كذلك فى الشهر الداخل وان كانا متطوعين فهما بالحج .
وذا استتاب المريض لطواف النساء ، وفعل لثب ، حلت له النساء :
ويجوز : التحلل بالاحصار فى حج افسه ، ويلزمه دم الاحصار ، وبدنة للافساد ، والقضاء فى القابل .

فان زال المسع والوقت باق ، قضاء من عامه ، فان ضاق من قابل . وان لم يتحلل من الفاسد ، والحج لم يفت ، مضى فى الفاسد وتحلل ، فان فته تحلل بالعمره ، وعليه بدنة للافساد ، والقضاء من قابل .

واذا بعث المريض هدى التحلل ، وحف (٢) ، فليحتم قبل نوات احد الموقعين ، فقد ادرك الحج ، واذا واعدهم ليوم بعينه فى بحر الهدى ، او ذبحه ، وقد كان اليوم احل ، فان لم يكونوا فعلوا ، فلا شىء عليه فى الاحلال ، لكنه يمسك عما يمسك عنه المحرم ويبعث بهدى فى قابل .

ويدخل المحصر فى القابل فى مثل ماخرج منه (٣) ومن بعث بهدى تطوعا وواعدهم يوماً بعينه ، شعاعه ، او تقليده ، اجنب ما يجتسه المحرم ، اذا حصل ذلك اليوم حتى يبلع الهدى محله ، ثم احل .

* * *

(١) لم يشر عليها فى الجوامع الحديثية ، نعم نقلها صاحب الجواهر عن نفس هذا الكتاب ، لاحظ الجواهر ، ج ٢٠ ص ١٢٤ وهذا دليل على ان مؤلف هذا ، لكتاب قدوقف على احاديث لم يقف عليها غيره ولهذا الحديث بظاير فى هذا الكتاب

(٢) أى حف مرصه

(٣) والمراد انه احرم فى القابل بما يحرم منه فى العام السابق ، ان كان تمتعاً فاحرم بالمنع وان كان مراً فاحرم بالقران وهكذا .

فى حكم العبيد :

ويحور ان ينطوع العبد ، و المدير ، والمكاتب ، و ام الولد ، و المعتق
بعضه بالصح بادن المولى ، و لا يتعقد بغير اذنه ، و لا تطوع المرثسة ، بغير اذن
الزوج .

فان اذن لمولى والزوج ، ثم رجعا بعد الاحرام ، وجب التهام ، و ان اسده
وجب قضاؤه ، و ان نهى الزوج والمولى .

فان رجعا قبل الاحرام و لم تعلم المرأة والعبد ، فالظاهر انعقاد الاحرام .
والامة المروحة لا تحرم الا بادن المولى والزوج .

و اذا احرم بادن مولا ، ثم اسد الحبح ، واعتق بعد الوقوف بالموقفين ،
انما (١) وعليه قصائنها . و حجة الاسلام فيما بعد ، ان وجد الاستطاعة ، و ان
اعتق قبل المشعر ، فالافساد قبل العتق و بعده سواء يمضى فى الفاسد ، و عليه
الفصاء ، و يجزيه عن حجة الاسلام .

و اذا باع السيد عبده ، بعد احرامه باده ، صح بيعه ، وليس لمشتري تحليله
كالنائع ولا خيار له ان علم حاله ، وله الخيار ان لم يعلم . و ان فعل مخطور الاحرام
كالباس والطيب والصيد . فروى موسى بن القاسم عن عبد الرحمن ، عن حماد
عن حربز عن ابي عبدالله عليه السلام قال : كلما اصاب العبد وهو محرم فى احرامه فهو
على السيد ، اذا اذن له فى الاحرام (٢) ، وقيل عليه الصوم ولسيده معه منه . لانه
لم يتصمه اذنه فى الاحرام . وليس له معه من الصوم عن دم المتعة ، لان اذنه فى
التمتع يتصمه .

* * *

(١) الظاهر ان مرجع الصغير هو الحيضة

(٢) لوسائل ، ج ٩ ، الباب ٥٦ من بواب كفارات الصيد وتوابعها ، الحديث ١

في النيابة والاستئجار والوصية بالحج

ويصح النيابة في الحج الواجب والذبح ، ويصح الاستئجار فيهما ، ولا يلزم المستأجر ما عور الاجير من المقة ، بل يشحب له .
ويشأن لاجبر على فعله ، واد حج عن وجب عليه الحج بعد موته ، حرثت عنه ، تطوعا او باجرة .
و يلزم الاجير كفارة محظور لاحرام في ماله . وان افسدها فعليه الفداء ، ويجزى عن المسأجر ، ولا يحل لمستطيع الحج عن نفسه ، ان يتطوع به ، ولا يحج عن غيره .

وروى الكلبي باساده عن سعد بن ابى حلف عن ابى الحسن موسى عليه السلام عن الرجل الضرورة يحج عن الميت ، قال : نعم ، ان لم يجد الضرورة ما يحج به عن نفسه ، فان كان له ما يحج به عن نفسه ، فليس يحج عنه حتى يحج من ماله ، وهي تحرى عن الميت ان كان للضرورة مال وان لم يكن له من (١) .
ويجوز ان يحج الضرورة عن غيره ، وان عين في العقد سنة معينة ، فان لم يحج فيها بطل العقد ، ورد الاحرة ، وان لم يعينها فعليه التمتع . وان لم يعين لم يطل العقد ، ولا فسح للمستأجر ، ويصح عنه في عام آخر ، وان شرط التأجيل الى عام عينه ، جاز .

و يجوز ان يسأجر ثمان فصاعدا رجلا ليحج عنهم حجة واحدة تطوعا وان يشرك اسان في حجه جماعة ، وكان لكل واحد منهم حجة من غير ان ينقص من حجه شيء .

ون حج عن والديه ، فكذلك وكتب له مع ذلك ثواب الر .
واذا حدد ما لا يحج عن غيره ، فحج عن نفسه فهي عن صاحب المال على

(١) لو سائل ح ٨ ، لب ٥٥ من ابواب النيابة في الحج ، الحديث ١

ماروى (١) . وادامات لذائب بعد لاحرام ودحول الحرم اجراه ولا يرد شيئاً من الاحرة ، و ن مات قبل الاحرام رد الاحرة . وان احصر الاحير فله التحمل ، وله من الاجرة بقدر ما فعل ، فان كان فى حجة الاسلام استوحر غيره ، و ن كان فى التطوع هالحيار . واد استوحر ليحج على طريق ، فحج على غيره فلا بأس . واد استوحر ليحج متمتعاً ، او قارداً فانهدى على الاحير ، وان استوحر للتمتع فحج قرباً ، او مفرد لم يستحق لاجرة وان استوحر للفراد او الافراد ، فحج متمتعاً لم يستحق لاجرة . ويصح ان يوصى بحج لطوع ، والاحرة له من الثالث ، ويستحب التطوع عن المؤمن بالحج حياً وميتاً الا ان يكون مملوكاً . (٢) .

ولا يحج المؤمن عن الناصب لان يكون باه .

وان اوصى الاسد ان يحج عنه فلان لم يحرم العدول عنه ، وان استوحر ليحج بشاء اوليحيج ويضمن . فان له اجرة المثل .

وان استوحر ليحج فعندر ، او بالعكس لم يستحق اجرة ، وان امره ان يحج عنه بنفسه لم يحرم سواه . فان قوص اليه حاربته وغيره ، ون احرم عنه ، ثم بطل ، الى نفسه لم يصح ، وكانت عن المصأحر

ويستحب للثائب ذكر السبب عنه بلغة عبد الاحرام وجميع المماسك ولو لم يدكره اجراء عنه دنية

واد احد احرة حجة لم يحرم احد اخرى حتى يفعل الاولى

ولا يسقط الحج بالموت ، ويجب ان يخرج من التركة من اصل لمال ، وسأله يزيد العجمي عن رجل ، استودع مالا ، ومات ، وليس لولده شيء ، ولم يكن حج حجة الاسلام .

(١) لوسائل ح ٨ ، اب ٢٢ من ابواب الثبابة فى الحج لحديث ٢٥١

(٢) على المتطوع بالدعاء عن المملوك مداعى الحج عنه ، لاحظ الوسائل ح ٨ ،

الباب ٢٥ من ابواب الثبابة فى الحج ، الحديث ٨ .

قال : يحج عنه وما فصل فاعطهم . (١)

وروى : ابن محبوب عن اسحاق بن عمار ، قال : سمعت ابا عبد الله (عليه السلام) يقول : يدخل على الميت فى قبره ، الصلاة ، والصوم ، والحج ، والصدقة ، والميراث والدعاء (٢) . واداء لم يدر حج يوه ام لا ، فليحج عنه ، واداء لم يكن حج اموه كانت فريضة وللان نافلة ، وان كان حج كسب للولد فريضة ، وللوالد نافلة ، (٣) وبشارك المحجوج عنه الدائب حتى يظوف فلا شرية بينهما (٤) .
واداصلى المؤمن عن احبيه بعد موته حلف الله عنه وقيل له قد خفف عليك صلاة احبك عنك وكذلك طوافه وحجه وعمرته عنه .

* * *

باب وداع البيت واللاتيان بالمدينة وزيارات

يستحب الرجوع من مى الى مكة لدواعى وداع ائمتها ، دعا بالمأثور ، ويعتزل لدحولها .

ويستحب للضرورة دخول الكعبة مؤكدا ، والعتل لدحولها حافيا ، لا يصبق ولا يتمحط ، فان عليه بلعه ، او ااحده بحرقه ، وتقول اللهم انك قلت «ومن دحه كان آمنا» فآمى من عذابك عذاب النار ، ثم يصلى ركعتين بين الاسطوانتين على

(١) الوسائل ، ح ٨ ، باب ٣ ، من ابواب النيابة فى الحج ، الحديث ١ .

(٢) الوسائل ، ح ٥٤ ، الباب ١٢ ، من ابواب وصاء الصلوات ، الحديث ١٠ . وفى هامش جامع احاديث الشيعة ح ٦٦ صفحة ٣٧ : (وفى الوسائل لمطوع القديم هكذا وعن اسحاق بن عمار و لظاهر انه شواه وصحيحه : محمد بن اسحاق بن عمار كما فى النسخة الصحيحة) .

(٣) الوسائل ح ٨ ، الباب ٣٦ ، من ابواب النيابة فى الحج ، الحديث ١ .

(٤) وفى الحديث عن ابي عبد الله عليه السلام : من حج عن ابن اشتركا حتى داء «ضى طواف لفريضة انقطعت اشركة» ، وما كان بعد ذلك من عمل كان لذلك لحاج ، لاحظ الوسائل ، ح ٨ ، باب ٢ ، من ابواب النيابة فى الحج ، الحديث ٧ .

الرحمة الحمراء (١) نقرأ في الأول حم السجدة ، وفي لاحرة عدد آياتها (٢) من القرآن في زوايا البيت كلها .

يبدء براوية الدرجة ، ثم يقول اللهم من تهيأ وتعداً الى آخره (٣) ، ثم يقوم مستقل الحائط من الركن العربي ، واليمى . يرفع يديه ، ويتصدق به ، ويدعو ، ثم يتحول الى الركن اليماني ، فيعمل مثل ذلك ، ثم الركن العربي كذلك .
وإذا خرج من البيت ، ويرل عن الدرجة ، صلى على يمينه (٤) ركعتين .
فاذا اراد فراق مكة ، طاف بالبيت سبعاً ، طواف لوداع ، ستة مؤكدة ، ويعمل فيه كما فعل قبل .

ودعا بما احب ، واتى الحطيم (٥) مابين باب الكعبة والمحرم (٦) ، وتعلق بالاستار ، وحمد ونسى ، وصلى على محمد وآله ودعا دليماً نور ، ثم يستلم المحرم ، ويدعو لبنت ، قائلاً : اللهم لاحمله آخر العهد من بيتك .
ثم ياتى « رمرم » ، فيشرب منها ، ثم يحرح قائلاً : آتون ، تثنون ، عابدون ، لربا حامدون ، الى ربنا راعون ، الى رب راحعون وليكن حروجه من باب لحائطين فيحرساجدا ، ويقوم ، ويقول : مواجه لكعبة ، اللهم انى نقلت على لاله الااله ويشترى عند الحروح بدرهم نمرأ ، يتصدق به ان شاء الله

(١) الرحمة : حجر معروف .

(٢) أى بعد آيات « حم السجدة » .

(٣) الوسائل ، ج ٩ ، الباب ٣٦ من ابواب مقدمات الطواف ، الحديث ١

(٤) وفي الحديث : اذا خرجت من البيت فصل عن يمينك . الوسائل ، ج ٩

الباب ٤٠ من ابواب مقدمات الطواف ، الحديث ٢ .

(٥) سمي حطيماً لأن الناس يردحون فيه على الدعاء ويحطم (أى يدفع) بعضهم

بعضاً .

(٦) أى الأسود .

وقال : الصادق عليه السلام مقام يوم قتل الحج ، اوصل من مقام يومين بعد الحج (١)
ومن اراد ان يحج كل سنة ، ولا يبلع ذلك ماله ، بعث ثمن اصحبته ، وامره (٢)
ان يطوف اسبوعا عنه والديح عنه .
واذا كان يوم عرفة ، لس ثيابه ، وبهاى واتى المسجد ، فلا يرل فى الدعاء
حتى تعرب لشمس . روى . ذلك ، (٣) عن الصادق عليه السلام
ويحتسب ما يحتسه المحرم فى وقت وعدهم له بتقليد الهدى ، او اشعاره حتى
يلج محله . فان لس الثياب فعليه دم يوم الاصحى عن نفسه لا به لابلئ . فان
حالته فى الميعاد ، وكان قد اخل الاشياء عليه .
وروى (٤) من حرج بعد ارتفاع النهار من الحرم ، قل ان يصلى صلاتين ،
بوى من حجه ، ان تذهب لاردك الله .
ولا يسعى لاهل مكة مع الحاج الدور والمائل . وان يجعلوا على دورهم
ابوابا ، فقد كانت ليس على شىء منها باب .
واول من بوبها معاوية .
ولا يرفع بناء فوق الكعبة . ولا يخرج شىء من حصى المسجد ، ولا من تربة
ما حول الكعبة ، فمن اخرج ذلك رده .
ومن اهدى شىء للكعبة ، اعطاه من قصر ت نفقه ، او عدراده ، او عرق بغيره
الاولى فالاولى حتى يفرغ .

(١) الفقيه ، ج ٢ ، باب ٢١٢ (مواد الحج) ، لحدیث ٢٦ .

(٢) مرجع الصمير فى الرواية «احوه» وهنا يمكن رجاءه الى «المبعوث»

(٣) الوسائل ، ج ٩ ، باب ٩ من ابواب الاحصار والصد ، الحديث ٦

(٤) الوسائل ، ج ٩ ، باب ٤٣ من ابواب مقدمات الطوف ، لحدیث ١ - الار

فى الوسائل (تودى من خلقه لاصحبك الله).

ومن كآب جارية وشبهها ، بأعها وفعل نائس ذلك .

وقد كان المقام لأصفا بالبيت ، فحول بعد السى (ع) ، وليس فى الحجر شىء من الست ، وإذا وصل اساناً من ثياب الكفة ، صلح للصبيان ، و لمصاحف ، والمخدة ، يتنى به البركة .

وفى رواية (١) يحور استعماله ، وسع بيته والنحص (٢) بالحرم الحاد ، وكل لظلم فيه الحاد حتى ريادة تأديب بعلام .
ويكره المقام بمكة سنة .

وروى (٣) : ان المقام بها ، يقسى القلب . ويسعى لحروح منها عند قضاء الماسك ، فانه اشوق للعود اليها .

ويكره لاحتناء (٤) قذلة البيت ، والحروح من الحرمين بعد صعود الشمس حتى يصلى الصلاتين .

ويستحب العزم على العود ، والدعاء بذلك ، فمن حرج لا يريد العود ، وقد اقترب اجله ، ودنا عذابه .

ويحور الاستدانة للحج لمن له ما يعصى به .

ويستحب للعرفيين البدو ، بريارة السى (ع) .

ويكره الحج والعمرة على الابل الجلالة ، والصلاة بطريق مكة فى البيداء ،

(١) الوسائل ، ج ٩ ، الباب ٢٦ من ابواب مقدمات الطواف . الحديث ٢ .

(٢) فى بعض نسخ «النحصر» .

(٣) ابواب ، ج ٩ ، الباب ١٦ من ابواب مقدمات الطواف ، الحديث ٦ .

(٤) هى من الجبوة فى المساجد ، هى الكسر والضم الاسم من الاحتناء الذى

هو ضم اساقى الى البطن بالثوب «واليدى» ولعل العلة لكونها مجلبة للنوم وربما اغضت ابى نقص النظارة و لكونها حسنة تد فى تعظيم الله وتوقيره

ودت الصلاصل وصحاح (١) وبحر الامام الناس على الحج والريارة، ان تركوهما وعلى المقام عندهما ، ان تركوه . فان لم يكن لهم مال ، فعق عليهم من بيت مال المسلمين .

ويستحب لاجتماع يوم عرفة ، ولذعاء عند المشاهد والمواضع (شرية ، ولا يعرف استحباب شرب سبب لسقايه . ولا كراهه النطق بشوط ، وضرورة لمن لم يحج ، ولا حجة الوداع (٢).

فدا حرج متوجه الى المدينة للريارة ، وبلغ دار الحلفة ، في المعرس (٣) فدخله ، وصلى ركعتين ليلا ، وبهدرا ، فحاراه رجع ، وصلى فيه ، وصطحع قليلا ، واذا في مسجد العدير دخله ، وصلى ركعتين وحرم رسول الله (ﷺ) لمدينة ، وهو ما بين طن عثر الى طن وغير يريد في يريد لا يعصد شجرها ، لا عود لماضح (٤) ، ولا تحتلى خلالها (٥) .

ولا بأس باكل صيدها الاصيد بين الحرمين .

ويستحب المسلم لدخولها ، ولدخول المسجد ولريارة النبي (ﷺ) واداء دخل المسجد راره ، ثم اتى المسر فمسح رمايته ، (٦) وصلى بين القمر و القمر ، وهو روضة من روض الجنة ، وبرور طامة (ﷺ) من هناك .

(١) فذكر بيان هذه المواضع في كتاب الصلاة لاحظ ص ٦٨ .

(٢) قال الشيخ في المسوط ، ح ١ ، ص ٢٨٥ : ولا يعرف كراهية ان يقال لمن لم يحج - ضرورة - ولا انة لاجته ، لودع حجة الودع ولا يقال ، شوط وشوط .

(٣) المعرس بشديد لراء فرسخ من المدينة بقرب مسجد الشجرة . . . وهذا

الموضع مسجد النبي صلى الله عليه وآله كما في مجمع البحرين .

(٤) (٥) فذكر معناها في محظورات الاحرام ص ١٨٥ .

(٦) وفي الحديث: وحده برمايته وهما لعلون . رجع الوصائي ، ح ١ ، باب

٧ من ابواب المزار ، الحديث ١ .

وروى (١) انها مدفونة فيه . وروى (٢) في بيتها وهو الاصح . وروى (٣) انها في البقيع وهو بعيد .

ويستحب المجاورة بالمدينة . واكثر الصلاة في المسجد ، ويكره النوم فيه ، ويسمى ان يصوم ثلاثه ايام : الاربعاء ، والخميس ، والجمعة ، ويصلي ليلة الاربعاء عند اسطوانة ابي لانة ، وهي اسطوانة التوبة ، ويقعد يوم الاربعاء عندها ، ويأبى ليلة الخميس ، الاسطوانة التي تلي مقام السي (ص) ، ومصلاته ، ويصلي عندها ، ويصلي ليلة الجمعة عند مقامه (ع) ، وليكن في هذه الايام - معتكفاً . ويستحب ان يأبى البقيع لزيارة الائمة عليهم السلام على عس ، ويأبى المشاهد كلها بالمدينة مسجد قباء ، ومثربة ام ابراهيم ، ومسجد الاحراب وهو مسجد الفتح ، ومسجد الفصبح ، وقبور الشهداء وقر حمره رضى الله عنهم ، « واحد » وعن محمد بن عثمان العمري . ان صاحب هذا الامر ليحضر الموسم كل سنة ، يرى الناس ويعرفهم ، ويرويه ولا يعرفونه . (٤) واد اقام يدي مساعديه : ان يحلوا اصحاب النافلة لاصحاب الفريضة ، الحجر والطواف بالبيت . (٥)

وتم كتاب الحج ،

(١) و(٢) و(٣) الوسائل ، ج ١ ، الباب ١٨ من ابواب العمارة ، الحديث ٤١٣٥ وروى الكليني في الكافي عن الرضا عليه السلام قال سألت الرضا (ع) عن قبره طمعة (ع) ، فقال دفت في بيتها ، فما رآه بوميه في المسجد صارت في المسجد (لاحظ لكافي ج ١ صفح ٤٨١) .

(٤) الفقيه ، ج ٢ ، ص ٣٠٧ ، الباب ٢١٢ (مواد الحج) ، الحديث ٧
(٥) الفقيه ، ج ٢ ، الباب ٢١٢ (مواد الحج) الحديث ٢٥ ومعناها ان من اعتدل عند ظهوره القائم عليه السلام ، تعويض من يحج فعلا لحجر الاسود والطواف بالبيت ، لاصحاب الفريضة .

«كتاب الجهاد»

هذا الكتاب يحتوى على وحوب لجهاد ، وكيفية وجوبه ، ومن يجب عليه ومن يحاهد ، وكيفية الجهاد ، واحكام العبيدة ، والعبي ، والحرية .
امسا وجوبه : فمن الكتاب ومما علم من دين النبي ﷺ ضرورة . ووجوبه على الكفاية اذا غلب لقل ان يمين قام به كفاية كفى ، ويسقط فرضه عن المتمكن منه باقامة غيره مقامه .

و وجوبه على كل حر ، ذكر ، بالغ ، كامل العقل مطلق له ، صحيح من المرض والعنى والفرح ، بشرط حضور امام الاصل داعياً اليه او من يؤمّره ، وهو محرم من دون اذنه.

وقد يتعين فرضه اذا دهم (١) المسلمين عدو يحذف منه بواره (٢) او يوار بعض المسلمين ، فيجب الجهاد دفاعاً له ، لادعاء له الى الاسلام وان لم يحضر الامام . واذا عين الامام على شخص تعيين عليه . ويبدأ بحرب من دنا ، الا ان يكون الاعداء خطر منه . ولا يعطل الجهاد اصلاً . ويجب بالنفس والمال ، فان تعدد احدهم فالآخر . ومن اعان عازياً بصفة ، او مريباً (٣) او حمله في اهله فله مثل اجره

(١) دهم اي غشى والمراد سلطة العدو على المسلمين .

(٢) البوار : الهلاك .

(٣) المريب : من لازم ثغر المسلمين .

والرباط مستحب ، وحدته ثلاثة ايسام الى اربعين يوماً ، فان زاد فهو به ثواب للجهاد ، وبحب بالندر ومن لم يصرف المال الى المرابطين والمجاهدين .
 وان وصى مخالف في حال انفاص يد الامام بمال الى شخص يدفعه الى من يربط ، واعطاه (١) مؤمناً ، رده على الوصى ولم يربط فان لم يعرفه ولا مكانه بعد الشول عنه ، رباط ولم يقاتل وقايل عن بيضة الاسلام ان حذف عنها .
 وان منع الاسان امواه ، واحدهما ، عن الجهاد ، او صاحب دين حان فلاجهاد عليه .

والمجاهدون (٢) : ليهود ، نصارى ، وسحوس ، وعاد لاوثان ، والاصنام والمرتدون ، والبيعة ، والمحاربون .

فاليهود والنصارى والمحوس ، يقاتلون ، ويسمى دراريهم ، وتعم امولهم حتى يسلوا ، او يقتل الحرية واحر . احكام لاسلام عليهم ، والوفاء بما يشترطه لامام عليهم : من ترك النظاهر شرب بحمر . وبكاح المحرمات . وكن لهم لحزير . ولربا . وفتنة المسلم عن دسه و يواه عين (٣) على المفسدين والقتال مع عدوهم . وحدث البيعة والكيسة . وصرب الدفوس ورفع احبار المسلمين الى المشركين .

واساية المسلمة بكاح او سباح . وسب الله ورسوله .

فان حالوا ذلك او بعضه ، فله قتالهم ، واستعصام المال والندرية .

* * *

احكام الجزية

والحرية الى رأى الامام على رأس او ارض - لا يجمع بينهما - ويريد

(١) اى اعطى الوصى المال الى مؤمن اى شيعي .

(٢) بصيغة اسم المفعول

(٣) الفين : الجاسوس .

وينقص باختياره . ولا جريه الاعلى الحر النالغ ، الكامل العقل ، الذكر . والصيفه على ما يشترط من المعلومه (١) وكان مستحقها : المهاجرون ، وهي الآن : القسائم مقامهم في نصرة الاسلام .

وإذا أسلم الدمي أو مات قبل الحول أو بعده (٢) ، لم تؤخذ منه . ولا من تركته . فإن ضربها على ارضه ، فباعها ، انتقلت الحرية الى رأسه .

ومن دخل في دينهم قبل نسخه حكمهم ، ومن دخل فيه بعد نسخه لم يقبل منه ، وإن ارتد منهم شخص الى دين يقر عليه اهله بذل الجرية ، (٣) قبل منه ، فإن اسفل الى غيره لم يقبل منه الا الرجوع اليه ، او الى اهله ، او الاسلام .

ومن قتل الجرية منه لم تؤكل ديبحته ، ولم يكع منه الا المنعة ، وملئت السبي ، وعد بعض اصحابنا يحل ذلث الا المحوس ، فلا تحل ذباحهم (٤) ولا نكاحهم ، وروى (٥) رخصة في المنعة وملئت اليمين ، ومن لم يقبل لم يحل ذلك منه .

ويجب دفع المعتدي على اهل لدية مسلما كان او كفرا ، كالمسلمين .
واما عماد الاوثان والاصنام ، فيقاتلون حتى يسلموا ، او يقتلوا فقط ، والمستأمن

(١) قال في الشرايع يحورون يشترط عليهم مصفاً الى الحرية صياغة مارة لساكروان تكون لصياغة معلومه .

(٢) هكذا في جميع السح التي بيد ما وفي الشرايع (لومات بعد لحول ام تسقط واحذت من تركته كالمدين) وفي الحواهر بلا خلاف اجده فيه كما اعترف به غير واحد بل ولا شكال

(٣) هذه الجملة صفة «دين»

(٤) في بعض النسخ «ذباحهم»

(٥) الوصائل ، ج ١٤ ، الباب ١٣ من ابواب المنعة ، الحديث ٥ و ٤ والباب ٦ من

ابواب ما يحرم بالكفر الحديث ٩ .

والمعاهد سوء ، وهو (١) الواصل السا لا لبقاء ، فلا يقر عندما سنة بلا جرية ،
ويقر أقل منها بعوض وغير عوض ، فان حيف منه حياة بقص امانه ورد الى
ما منه .

* * *

« احكام القتال »

ولا قتال حتى يدعوهم الامام او اميره الى الاسلام ، والتزام اركانها وانها
او شيئاً منها حل القتال .

فان كان الاسلام قوياً ، قبل على نفور - الا لمصلحة اربعة شهر (٢) ،
ودونها الا لمصلحة .

وبقتال بمن شاء ، وابن شاء الا الحرم - لا ان يده فيه فقال . ومتى شاء
الا رجماً ، ودا القعدة ، ودا لحجة ، والمحرم ، لمن رأى لهي حرمه . وبدا شاء
الا لهدم السهم في بلادهم ، فان تحصنوا ، احتشد في الفتح : وان قترسوا بأسرى
المسلمين او الأطفال ، قصد الكفر خاصة ، فان هلك المذكورون ولاديه ، وعليه
الكمارة في قتل المسلم ، نهراً وليلاً .

ويخرب المبرل ، ويحرقها ، ويفرقها ، ويفطح الاشجار لحاجة ، ويكره
ذلك من دونها . ويسحب الا بشرع فيه . الا بعد الروال ، الا لمصلحة
ويكره التبييت (٣) لغير ضرورة .

ولا يعرقب (٤) الدابة في ارض العدو ، فان وقعت عليه جلاها .

(١) مرجع الضمير هو المستأمن

(٢) الظاهر ان المرداه يجوز تأخير قتال لمصلحة المهادنة اربعة شهر ودونها
لا يزيد الا اذا اقتضى الصلاح اريد منها

(٣) ليلاً

(٤) عرقب الدابة : قطع عروقها والعروق هي رجل الدابة بمنزلة الركبة

في يدها

ولو اليه بدل الجعل والعل (١) واشترط السلب ، لانه لا يختص به القاتل من دون الشرط ولا يقاتل النساء ، فان عاون الرجل حار وان كان بالمسلمين ضعف وادع (٢) الى عشر منين .

ولا يعر المسلمون ان كانوا فى عده المشر كبن (٣) ، او بصهم ، الامتحراً للقتال او متحيراً لى فئة ، فان بقصوا عن ذلك حار ، والثوت افضل .

ون يادر شخص مسلم قتل اسيراً مشركاً ، قدمه هدر . وان اسر مشركاً فعجر عن المشى ، فبطلقه . وان اراد قتل اسير ، اطعمه وسقاه

ولا حد المسلمين الادمم (٤) للشخص الواحد وللجماعة لیسيرة ، وماله كنفسه . ولو كان المدم عبداً مسلماً ، لم تحقر دمه ، ولا يحور امن المكره ، ولا ادمم لاهل اقيم الا للامام ، فان ادم عبده لهم وطموا لامن ، او قالوا لاندمكم وطموا حلافه ، لم يعرض لهم ، و ردوا الى مأمهم ، ثم هم حرب (٥) ولا يحل لاحمار (٦) بعد لادمم ، فون احس منهم بحيانة ، سدهم لهم ، وردهم لى مأمهم ، بعد احد حقوق لله والمسلمين منهم .

ولا يحل التمثيل بالكمار ، والعربهم ، والعلول منهم .

واسلام الحربى - والحرب قذبة - يحرم ماله ، ودمه ، وولده اطفال والحمل ،

(١) لعل بانحرىك لرياده و لمراده رياه الامام (عليه السلام) لعصر العامين

هى نصيبه شيئاً من لقيمة بمصلحة كدالة و مارة

(٢) وادع : صالح وتارك العداوة .

(٣) اى كان عددهم مساوياً للمشر كبن

(٤) الادمم : عطف الادمم والامن

(٥) اى اهل حرب

(٦) احمره . نقص عهدهم وعدده

فما لم يثبت امه (١) استرقت دونه ، سوى الارض والعقار ويعتق العبد بسلامه ،
 قهراً لسيده ، في دار الاسلام ، وان اسلم في دار الحرب فرقه باق وقبل يعتق .
 ولا يملك الكفار مال المسلمين بالعهر ، وداوحد ، رد على صاحبه النية ،
 فان وقع في الغنيمة رد بها . فان قسمت الغنيمة رد على صاحبه وعزم لمن حصل
 في سهمه قيمته من بيت المال . وهدية الكفار الى المسلمين - والحرب قائمة -
 غنيمة .



«احكام الاسير»

والاسير قبل تقصّي الحرب مقلوب بصرب عنقه ، او يقطع يده ورجله من
 خلاف ليمرف (٢) وبعد تقصّيها حبر الامام ، بين المن والعداء والاسترقاق ، لان
 يكون ممن لا يفر على ذبه بالجزية عليه المن والعداء فقط وقبل يجوز (٣) . ويكره
 لقتل صبراً (٤) .

والصبي اذا اسرع ابويه ، او احدهما ، فحكمه حكمهما في الكفر ويباع من
 كافر ، وان سبي وحده تبع السبي ، فان كان مملوكاً لم يبع من كفر .
 واذا سبي الزوجان معاً ، او المرأة وحدها ، امسح النكاح بينهما . لحدوث
 الرق ، وان كانا مملوكين لم يفسح .
 والصبيان يسترقون بالسبي والاسر ، فان اشكل امريلو غهم ، فمن ابنت منهم
 فهو رجل ، ومن لم يثبت فهو ذرية .

(١) اي ام الحمل

(٢) نزف : ينزف . حرج منه دم كثير

(٣) اي يجوز الاسترقاق ايضاً

(٤) القتل صبراً : ان يسك شيئاً من ذوات الارواح حياً ثم يرمى بشيء حتى يموت

وإذا أسر، الروح وحده فلكح باق، فإن احتار الإمام رقه، افسح .
ويكره المريق بين والدته وولدها ما لم يلح سباً أو ثمناً ، ويجوز العرقه
والبيع صحيح في الحالين . والأقامة مدار الشرك محرمة على المتمكن من الهجرة
الحائفة فلا يقدر على اظهار دينه ، ومكروه للمتمكن منها الآمن على نفسه ، القادر
على اظهار دينه .

ولا حرج على من لاحيلة له ، ولا يهتدى الطريق ، حتى يستطيع .



«احكام الغيمة»

ويعم ما كان في يد المشركين ، مما يملث في الاسلام ، ما لم يكن عصياً ،
يعرف من مسلم فيرد عليه .
ويحور قسمته في دار الحرب . ويبدأ الامام بسد ما يوجبها (١) وان استغرقها ،
ثم يعطى منها اجرة جعلها ، ومن جعل له وشرط له سلب قتيل ، ثم يصطفى منها
مالا يحذف به ، ثم يحرح حمها لاهل الخمس - وقد ذكرناهم .
ثم يقسم الاربعة الاحماس بين المقاتلة : لغارس سهمين ، وللراجل سهم ،
ولذي الفرسين فصاعداً ثلثة اسهم ، ويشاركهم من يلحقهم ، معينا قبل القسمة ،
ويقسم السرية على القواعد (٢) .

(١) لمراد ما يوجب الامام من قبل المسلمين كسد الثغور وساء القطار وغير ذلك

من مصالح المسلمين

(٢) هكذا في نسخ النجاشي وحي لجلال عن النبي صلى الله عليه وآله :
المؤمنون تنكأ في دماهم . . ويرد على قاعدتهم سرايهم (ح ٢ ، ص ٣٣٩ ، كتاب الغني . وقسمة
لما تم . لمثلة ٣٦) وقد استدلل شيخ بهذه الرواية على تشريك السرية مع الجيش في الغيمة
فيما اذا احتصر كل منهما بتحصيلها والسرية : هي القطعة من الجيش تتوجه الى العدو
مقدمة على الجيش

وإذا كان فيها مالا يقل ويحول (١) كالأرض . فلهذا الإمام ، وقسم دخلها بين المسلمين بأجمعهم بعد تخييرها .
فإن قُتِلَ هل الحرب بعير أذنه ، فمأعوموا فله خاصة .
ويملك العامون العيمة باله يارة مشاعة بينهم ، وإن مات أحدهم ، فحقه لوارثه ، وإن كان فيها من يعتق عليه عتق نصيبه ، وإن وطئ معه (٢) جارية درأ عنه من الحد بقدر ماله منها وحد بقدر ماليه له ، وإن سرق منها قدر حقه فلا قطع ، وإن سرق منها من لاسهم له فيها - كالأعراب المتقلبة مع المهاجرين - قطع .
وقبل لا يملك أحدهم إلا بعد القسمة ، لأن للإمام أن يعطي الشخص عيأ دون عين وإن كره .

والعبيء ما حصل بلا قتال ، وكان للسي ^{مولى} ، ثم هو للقائم بعده مقامه ، ولا شيء لغيره فيه . ينفق منه على نفسه ، وما يوبه ، وعلى أقربيه .
ومال الهدية والجزية ، قيل يحمس ، وقبل لا يحمس .

* * *

«أحكام المرتد والمردة»

والمرتد عن طرفة وهو من لم يزل مسلماً ، أو ولد بين مسلمين - قتل من غير استئذان ، وورث ماله وارثه المسلم حين ارتد ، وبات زوجته واعتدت عدة الوفاة .
وإن كان كافراً أسلم ، ثم ارتد استتيب ثلاثاً ، فإن تاب ، وأقفل يوم الأربعاء ، وورثه وارثه المسلم بعد فله ، ووقف بكاحه على انقضاء العدة . فإن سقم قبل نقضه ، فهما على الكاح ، ولا تمت عدة الطلاق ، وإن مات أو قتل في العدة اعتدت عدة الوفاة . وإن لم يكن دخل بها بات في الحال . فإن عاد ثلاثاً (٢) قتل في الرابعة

(١) أي لا يحول ، لطف على المسمى

(٢) الظاهر أن مرجع الضمير هو المسلم

(٣) أي عاد إلى الارتداد

والمرتدة تحبس بدا، حتى تتوب، فى لحال (١) وتصرب اوقت الصلوات
وتستخدم خدمة شديده ، و تلس حش الثياب ، ولا تنعم ولا تسقى الا قدر ما
يمسك رملها . .



«احكام الباغى»

الباغى ، من لم يدخل فيما دخل فيه المسلمون : من بعة لامام (٢) ، او
كث بيعته فعى من استمره الامام لقتالهم لعمور معه ، ولا يحاب الى ذلك امام حائر
و اذا قوتل الباغى لم يرجع عنه ، حتى يدخل فيما دخل المسلمون فيه ،
او يقتل .

فان كان له ثمة يرجع اليه ، قل مفلا او مذبذبا واحهر (٣) عى الجرحى
والالم يشع المذبذبا بحهر على الجرحى وسى درارى المريقين لايحل .
وهل نعم ما معهم من مال؟ به خلاف ، ولا خلاف ان اموالهم التى فى دار
الهجرة لانقم .

ومن مات منهم ، لا يسقط عنه حق مسلم جرحه ، او قتله ، او احده .



«احكام المحارب»

و المسلم المحارب من شهر السلاح فى بر ، او بحر ، سراً ، و حصراً ،
ليلاً ، او نهراً ، رجلاً ، او امرأة
فان احاف ، ولم يحس ، ففى من الارض ، بان عرق - على قول - او يحس

(١) اى فى الارتداد عن طرة وعن ملة .

(٢) فى بعض النسخ «بيعة الاسلام» .

(٣) الاجهاز : التسريع على قتل الجرحى

على آخره ، اوبعني من بلاد الاسلامسة ، حتى يموت وكونوا (١) انه معنى ، محارب
فلا تشوه ولا تعاملوه ، فان آووه قوتلوا .

وان قتل ، وكان القتل عرصه ، خبثت الولي بين الدية ، والقتل . والعقور .
وان قصد المال ، تحتم قتله ، او صلبه حياً ، وبترك ثلاثة ايام . ثم يترك ، ويعمل
ويكف . ويحيط ويصلى عليه ، ولم يجر المعوغة ، ولا الصلح على مل ، لا ما
جاء قبل المعاربة .

وان مات المحارب لم يصلب .

فان حرح فقط ، حرح وبني . فان حرح و قتل ، حرح ثم قتل او صلب .
فان حرح واخذ المال ، حرح وقطعت يماه ورجله اليسرى وان قطع يمنى
شخص وليست له يمين ، قطعت يسراه . وان هرب ، صلب ليقيم عليه الحد .
وان تاب قبل القدرة عليه ، ولم يكن حتى على غيره ، معنى عه ، وان كان
حتى على غيره معنى ، عن حق الله تعالى ، واحد منه حق الناس ، لا ان يعوغة .
ولا يغتم مال المحارب .

ومن اراد نفس اساك ، او ماله ، او امله دفعه ، وان دى الى قن التدافع فهو
شهيد ، والى قتل المدفوع او جرحه فدمه عذر ، فان ادبر اللص لم يحرر يديه وبشت
المحاربة ، عدلين ، او اقراره ، فان شهدا انه قطع عليهما الطريق ، وعلى لقائلة
لم يقبل لهما ولا للقائلة لظهور المحصومة والعداوة .

* * *

باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

هما فرضان على الكفاية ، بشرط : علمه المعروف معروفاً ، والمكرم مكرماً
وتمكنه من ذلك . وطلبه استمراره من المرتكب ، او المحل ، ولا يؤدي الى مفسدة
ولا يكون مفسدة من خوف على نفس ، او ماله ، او لغيره ، في الحال او المال

(١) ي يكتب الى كل البلد الذي يعني المحارب اليه .

وانآمر بتبع المامور به فى الوحوب والذب ، والهى عن المكر واحب كله والهى عن فعل ما - لاولى تركه - نذب .

ويجبان : باليد ، واللسان ، والقلب .

وبدأ بالوعظ ، والتحويف ، فان لم ينجح (١) اذ لم ينجح الا بالقتل والجراح فعل ، فان لم يتمكن فالقتل . وقيل : اذا بلغ الى القتل والجراح لم يجز الا باذن الامام ، والاول اصح .

وربما قام لفعل فى لموصعين ، مقدم لقول ، كالاغراض عنه ، والارادة (٢) به لينزجر ، واظهار المعروف ليتأسى به .

وقيل . انهما يحبان على الاعيان . ووجوبهما على او سمعى ، فيه خلاف ، وتحقيقه فى الاصول ، ولا خلاف فى وجوبهما فى الجملة .

* * *

«المكروه»

وان اكراه - المكلف على اظهار كلمة الكفر - بالقتل ، جار له اظهرها ، ولو احتمله ولم يظهرها ، كان مأهوراً .

وان اكراه بالقتل على الاحلال بواجب سمعى او عقلى ، او على فعل قبيح سمعى ، حذر له ذلك ، وان اكراه على قبيح عقلى ، فان كان مما له عنه سدوحة - كالكذب ورتى (٣) فى نفسه ، وان كان غيره - كالظلم - لم يحسنه لا كراه . وروى : انه يحذر المال لا كراه ، فان تمكن من رده ، فعل ولا خلاف فى ارقن النفس المحرمة لا يستباح بالاكراد ابدأ ، والاقامة بالدار (٤) تسمى على ما ذكرناه .

«ثم كتاب الجهاد»

(١) نجح الوعظ والمطاب : اثر اظهر اثره .

(٢) اذرى به : ادخل عليه عيباً .

(٣) من التورية .

(٤) اى الاكرام على الاقامة فى دار الكفر

« كتاب البيع »

باب مقدماته ، وما به يتم ،

وما يجوز بيعه ، وما لا يجوز

يسمى من يبدأ بعه التجارة ثلثاً يقدم على محذور ، وان يتعرض بالتجارة
لررق الله ، ففيها تسعة عشر لرق وصلاحي الحال ، ولم الشئ (١) ، والمعونة
على صلة الرحم والمروءة ، والصدقة . وتركها مذهب للعقل وليشتر وان كان غائباً ،
فان الررق يزل مع الشراء واذا فتح بابه ، ووصح ميراثه ، فقد قضى ما عليه ولا يكن اول
داحل السوق وليدع اذا دخلها ، اذا اشترى ، او باع وليقل النادم . وليسطر المعسر ،
وليأخذ الحق وايماً او غير وافي والوفاء ان يميل للميزان . وليكن سهل البيع ، سهل
الشر ، سهل القصد ، سهل الافتضاء ولا يحلف ، فان اليمين تمحق لبركة ، وتنق السلعة
ولا يظلم ولا يقرب الرباء فدرهم ربا اعظم عند الله من سبعين رية كلها بذات محرم .
وربة بذات محرم اعظم من سبعين رية بغيرها وليس اكل الرباء ، وبائعه ،
ومشريه ، وكتابه ، وشاهداه وعس المؤمن حرام ويكره للنابح مدح المبيع ،
ويكره للمشتري ذمه .

(١) اي جمع الامر المتفرق .

ويستحب له ان يربد ادا استزيد ، (١) فهو اعظم لسركة .
وان يقع بيسر الربح على المؤمى ، وان ولاه فحس به (٢) .
واذا وكل فى شراء سلعة لم يعطه من عده ، وان كن حيراً منها كذا روه
هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) واذا وكل فى البيع لم يشتر منه .
ولا يحالط السلعة ولا يعاملهم (٤) . والمحارفين (٥) ولادا عامة (٦) فبهم
اعظم شىء ولا تقتصر من لم يكن مكن (٧) ويكره محالطة الاكراد بسع وشراء
ونكاح .
والعش حرام من عش ، غش فى ماله وان لم يكن له مال عش فى هله .
ولا يجوز بيع ثياب فى الموضع لمظلمة ، وشوب للس بالامه .
واذا ورق من شىء لرمه . وان عسر عليه نوع ، انجر فى غيره .
وذا دعا غيره ليحس اله ، ولاه (٨) ويسعى له لتموية بين الناس فى البيع
ولا يطلب الدية فى ارجح . واذا كن اوورى لعدره ارجحه ، واذا احد لعمه احد
دقاصاً وان يربد فى السلعة عند سكوت الامادى ويكره السوم من طلوع العجرالى
طلوع الشمس .
وعن امير المؤمنين عليه السلام : سوق المسلمين كمسجد هم ، من سبق الى مكان

(١) اى يستحب لليامع اذا استزيد المشتري

(٢) ي ياعه توبه يعنى بلا ربح

(٣) ايوب سئل ، لبات ٥ من ايوب آداب لتجارة ، الحديث ٢٥٦ و٤١

(٤) سمى الناس : ما لهم

(٥) المحاروف : المحروم المحدود لدى دا طلب ولا يروق ، خلاف المبارك

(٦) ذوعاة : ذواقه من الوجع

(٧) مناه من لم يكن له مال فوجد .

(٨) ولاه : ياعه توليه

فهو احق به الى الليل ، وكان لا يأخذ على بيوت السوق كراء (١) واداً لم يحسن
الانسان الكيل لم يجعل له ان يتولاه .

وعن الصادق عليه السلام لا تلق ولا تشتري ما يتلعى ولا تأكل منه (٢) ويكره الاستحطاط
من الثمن بعد الصفقة .

ويستحب تقدير المعيشة فقد كان الصادق عليه السلام يأمر بحلط الحطة بالشعير
لعياله ويقول : انى اقدر ناطمهم الحطة على وجهها ، لكنى احب ان يراى ربي
قد احسنت تقدير المعيشة (٣) .

وتاجر يصلى الصلاة لوقتها افضل من فارغ بصلها لوقتها .

* * *

« انواع البيع »

والبيع جنس ، تحته ثلاثة انواع :

١ - بيع الاعيان الحاضرة ، ٢ - و الاعيان العائنة ، ٣ - و المصمون في
الذمة .

ولا يصح الا من مطلقى التصرف بالايجاب والقول ، بلهظ لماضى في
مجلس وحد . وهو بعث او شريت فيقول المشتري : قلت او شريت و بعثت
وشبهها .

وان يكون الدئع مالكا للمبيع او ملى حكمه ، كالأب والجد والحاكم واميه
والوكيل والوصى . فان لم يكن ذلك واجاره المالك لرم .

وقد يحلف المبيعات ، فيحتاج الى شروط آخرى ذكر ان شاء الله تعالى .

* * *

(١) لوسائل لياب ١٧ من ابواب آداب النجارة ، الحديث ١

(٢) الوسائل ، الباب ٣٦ ، من ابواب آداب النجارة ، الحديث ٢ وانتلقى ان

يستقبل الاسن الامتعة و لماجر حارج البلد فيشربها من اربابها ولا يصمون سعر ارباب

(٣) الوسائل ، الباب ٣٢ من ابواب آداب النجارة ، الحديث ٢

«احكام الخيار»

وذا وقع البيع فهما بالحار مالم يترقا او بتخايرا بان يختار امضاء البيع او يعتقداه على ان لاختيار بينهما و لتعرق يكون بخطوة و ما زاد ، فان قاما و مشيا معا فهما على الخيار .

و ان تنايعا حيوانا يصح بيعه للمشتري الخيار ثلاثا بلا شرط .
و ان شرطا خيارا لهما اولاحدهما مدة معلومة جار وان رادت على الثلاثة و ابتداء المدة من حين العقد و قبل من حين التعرق وان تنايعا و لم يتقبضا فالبيع لارم لى ثلاث . فان مضت من غير قبض للناثع العسخ والامضاء ، وكذلك لو قبض بعض الثمن او كله و من مستحقا . و فيما لا يبقى يوما لى اللبس ، ثم للناثع الخيار .

وروى الخيار في الجارية في هذه المسئلة الى شهر للناثع (١) .
و خيار للمجلس والشرط يورث فان جئا او اعمى عليهما او جئا ، احدهما او اعمى عليه ، فم الولي مقامهما يعمل لاصالح .
و ان اكرها على انتعرق من المجلس و لم يصحا من النطق سقط الخيار ، فان معا مه فالجار باق ، و اذا تلف المبيع قبل القبض فهو من ضمان الناثع .
وكذلك معه الى ثلاثة ايام في الحيوان مالم يحدث المشتري فيه حدثا يذل على الرضا وفي غير الحيوان ، الهلاك ممن لاختيار له منهما فان هلك المبيع في الثلاث ولم يتفادعا وفي ليوم وبعه لا يبيى فالهلاك من الناثع و قبل من المشتري ، و بعدها من البائع قولا واحدا .
وان حصل من المبيع نماء في امددة والتلف لقطه او وجد كبرا ان كان رقيقا فهو للمشتري .

(١) الوسائل ، الباب ٩ من ابواب الخيار ، المحدث ٦ .

وان شرطاً خياراً محضاً لا يطل البيع ولا يستقر الصمان على لمشتري حتى يقض والقض فيما ينقل، النقل، وفيما يتناول باليد، التداول، وفيما سواهما، لتجلية وينقل لمبيع الى المشتري بالعقد وانقضاء الخيار، وقبل بالعقد ولا ينفذ تصرف المشتري فيه حتى ينقضي خيار النافع.

ولا تصرف النافع في الثمن المعين حتى ينقضي خيار المشتري.
ولا يصح البيع فيما لا يملكه المسلم كالحر والحمر والحريز والكلاب الاكل صيد او ماشية او حائط او ررع، والسيد وكل مسكر والعقاع كالخمر ولا يجوز بيع بجاسة كمدرة وبول ملا يؤكل لحمه والدم المسعوح والبيئة وما لم يذبح ذكاه وما ذكاه محرم من صيد لبر.
وما (١) لا تحل ذكاته ويجوز بيع الدهن المحس لانه يجوز الاستصباح به تحت السماء والثوب المحس ويعلم لمشتري حالهما ولا يجوز بيع الحشرات كالغراب والحافس (٢) ومحرم السمك والرفاق (٣) والسلاحف (٤) والصدادع (٥) ولا بيع الوقف الاعلى وجه وام الولد الاعلى وجه، والمكاتب حتى يرد في الرق والعبد الجاني، وقبل يجوز بيعه حتى عمداً او خطأ وقبل يجوز في لحطاء دون لعمد وقبل بالعكس.
ولا بيع العبر الشارد (٦) والطر الطائر ولا يجوز بيع السمك في الماء.

(١) في بعض النسخ « ومن »

(٢) هي بفتح الفاء والماء، دوية سوداء، وهي اصغر من الحمل مسنة لربح يصرف بها المثل في اللجاجة. كذلك في مجمع البحرين.

(٣) الرق بالفتح: ضرب من دواب الماء شبه التصاح.

(٤) سلحفاة. دابة برية وبهرية وبحرية لها اربع قوائم تحصى بين طبقتين عظيمتين

(٥) التبعده. دابة مائية معروفة تغذى بالحشرات و لسمك الصغير.

(٦) شرد العبر: بحر.

والعدا لابق والحمل في جوف الحامل والبص في جوف الناض والس
في الصرع والصوف والوبر والشعر على الظهر معردات .
ولا ذراع من ارض او ثوب مجهول او نجلة من تحيل او شاة من قطع او ثوب
وعبد من ثوبين وعبدان .

ولا بيع المكبل والمودون والمعدود جراحاً .
فان كثر ، كبل (١) او ورد او عده شيء في وعاء ثم ماء حتى يفرغ
وحاسبه عليه .

فان احمر البيع بالكيل او الورن او العدة حار فان ادعى نقضاً مما لا يكون غلطاً
او زيادة كذلك ، فلا يرجع بالنقص ولا يرد الزيادة . وان لم يكن الا عن غلط تراء
ون ادعى القاض نقضاً ولا يبرة له وحلف قضى له .
و ان كان قد كبل او ورد او عده محصرته ثم ادعى ، حلف حصمه وبرأ .
ولا مجهول الثمن صعه او قدراً : كالتبع بشئ مطلق ليس له فيه نقد متعارف
ولا غالب .

ولا مجهول المحل في السلف والسيئة كعطاء سلطان ومقدم الحاج .
ولا مجهول المبيع ، كبيع الحصاة والملاصة والمباذ (٢) .
ولا الى اجلس ، كان نقول ، بدينار الى كذا ، وبدينارين الى كذا .
ولا جارية لا يدها (٣) .

فان اشترى الحامل من الناس والبهائم ، لم يدخل الحمل في لبيع الا ان
يشترطه المشتري . ويحور بيع نزر (٤) دود القر .

* * *

(١) كبل بصفة المجهول - جوف لشرط

(٢) لوسائل ، ح ١٢ ، الد ١٢ من بواب عقد البيع وشروطه ، لحديث ١٣

(٣) كذا في بعض نسخ وفي بعض آخر ولا يدها ،

(٤) نزر دود القر : بيضة الذي يتولد منه الدود .

« بيع ما يصح وما لا يصح »

وان جمع في صفقة واحدة بين ما يصح يبعد وما لا يصح بيعه كالوقوف والطلاق ، وام الولد والعد ، وشاه ميتة وحيه ، وحسن وحرمة وشاة وحرير ، فرقت الصفقة ، وصح فيما يصح ، وبطل في الآخر ، وللمشتري الخيار مع الجهل .
وان باع معلوماً ومجهولاً بثمن ، بطل فيهما ، لعدم التمكن من سقاط ما قبله وان باع ملكه وملك غيره ، وقف على احارة صاحبه ، وللمشتري الخيار مع الجهل ، واذا اختار الامضاء في ملك ، اخذ ما يجوز بيعه بحصته من الثمن .
وان جمع بين عقدين مختلفي الحكم ، كالبيع والاجارة ، او البيع والكسح والبيع والمخلع ، صحا ، وقسم لعوض على قيمة المبيع ، واحرة مثل الدر ، وقدر مهر المثل .

وان جمع في صفقة واحدة بين كثرة عبيد ، او كسح بسوة ، او حلهن بعوض واحد ، صح ذلك ، وكان العوض مقسوماً على قدر قيم العبيد ومهور المثل .
وان كسح احته وحسبة بمهر ، صح في الاجسبة بما يخصها منه بالحساب من مهر المثل . وان باع ماعاً فملك بعضه قبل القبض ، لم يطل في الاخرين جمع بين عقدين فيما لا عوض فيه ، كاليه والرهن ، صحا ولا يجوز بيع المعدوم ، كان يبيع ما تحسن الاشئ ، او ما تطلع المحلة .

ولا يجوز بيع بهربا ، والسبع الفاسد لا يملك به لعوضان ، ولو قصصا ، ويرجع المبيع ، فيأخذ المبيع ، فان وجدته باعصاً فعلى الفاض ارشه ، وان وجدته راثداً ريادة متصلة كالسمن او مفصلة كالمتاع احد الكن ، وان كدت الريادة عيباً للمشتري كطرار الثوب ، (١) فذلك للمشتري ، وان كان فعلا ، كدق الثوب ولا شيء له .
وصمه المشتري ان تلف ما ساع قيمته من حين القبض الى التلف ولا اثم

(١) طرار الثوب علمه .

عليه . ولو كان بصرف فيه لم يمد تصرفه . وعليه أجرته ان كان له اجرة وان كان جارية بكرة فوطئها فعليه عشر قيمتها والولد حر وعليه قيمته للبائع يوم سقط حياً وان سقط ميتاً فلا شيء عليه .



فى المعاطات

وما يجرى بين الناس من المعارض بعير النشاع والتصرف فيه حائر للتراص ، وقيل به لارام فى المحقرات للمدرة وليس بيعاً صحيحاً ولا فاسداً ولكن منهما الرجوع فيه مالم يتلف احد العوضين .

فان شترى شاة الاحلداها او معلوماً منها صحح البيع والاستثناء وروى انه يكون شريكاً له شترى بقدر قيمة المستثنى منها (١)

ويحور البيع بشرط لاجل ، والرهن ، والصمن ، والاشهاد ، والتسليم ، والعتق والقرص ، والاستقراض والبيع ، والاشباع ، وركوب الدابة مدة معلومة ، وقصر الثوب ، وحباطته ، وشبه ذلك مما هو سائغ فى الشرع .

وفى ، والا حر عليه وان شاء المشترط مسح البيع .

فان شرط مالا يحل ، بطل الشرط وصح البيع .

وبيع العبد المسلم من الكافر لا يصح ، وقيل يصح ويرال المالك .

ولا يصح بيع الدين قبل حلوله على من هو عليه وعلى غيره ، وبعد حلوله

يصح على من هو عليه وعلى غيره ، وقيل لا يصح .

ولا يصح بيع الدين بالدين . ولا يصح الورق (٢) قبل قصه .

(١) ابوسائل ، ج ١٣ ، باب ٢٢ من بواب بيع الحيوان ، الحديث ٣٥٢

(٢) نقل ابن الرزبى فى القديم كانوا يكتون كتباً فى عديدهم برعيتهم على شىء

من لورث فيبيعونها معجبة قبل قبضها فجاء فى الشرع النهى عن ذلك لعدم القبض لاحظ مجمع البحرين مادة «صكك» .

ولا بأس ببيع كتب العلم والآداب . ولا يجوز بيع المصحف ، وبيع لجلد
والعلاقة .

ولا يحل بيع كتب الكفر التي تنقصها .

ويباع العصير بالفقد كرامة ان يصير حمراً عند المشتري قبل قبض ثمنه .
وبكره بيع لا كفاً وصحة المصداق والمباح والحائز ولا يجوز بيع السلاح لمجاهدي
المسلمين حال الحرب .

* * *

«باب الربا والصرف»

الربا محرم إجماعاً ، ويجب رده على صاحبه ، وان جهله تصدق به عنه .
وروي فيمن تناوله جاهلاً بتحريمه ثم علم ، تاب وليس عليه رده (١) .
ولأرباب الولد والدة ، والعم وسيدة ، والرجل واهله عسى روحته ،
والمسلم والحربي باحدهما المسلم ثلث درهم بدرهم ولا يعكس .
ويشت بين المسلم والدمي .

والربا فيما يكتل أو يوزن اذا بيع بمص الحسن بمص .
فان بيعت الأثمان بمثلها والحسن واحد وحب التماثل وحرم لئلاً (٢) والتعرق
قل القيص ، وان اختلف جنسهما فكذلك الأجوار المتعاضل ، واذا تدافعوا الأثمان
فباع بعض الجنس الربوي كالحنطة بالحنطة وحب التماثل وجر اللأ والتعرق
قل القيص . واللأ مكروه واغترقهما قل القيص لا يبطل البيع .
وان اختلف جنسهما جاز التماثل ، والتعاضل ، واللأ والتعرق قل القيص .
والسر والتمر والرطب وديسه كله حسن ، واللعب والريش ونصير والدبس

(١) الوسائل ح ١٢ ، باب ٥ من أبواب الربا ، الحديث ١٠ وغيره

(٢) من النسيئة .

منه كده جنس . واللحمان (١) اجناس مختلفة . ولحم العنم لاهلي جنس ، ولحم القرو لحاموس جنس ، ولحم الصان والمعز جنس . ويجوز بيع الجنس منه بالجنس متماثلاً نقداً ، والجنس بالآخر متماثلاً ومتفاضلاً نقداً ، والالان كاللحمان في اختلافها وتماثلها .

والزبد والسمن والاقط (٢) من الاصل الواحد جنس واحد . وبيع اللحم بالحيوان من جنس واحد لا يحور ، وان احتلجا جار . وانفصل بين الثوب والعرل جائر ، والثياب بالثياب والحيوان بالحيوان متفاضلاً ومتماثلاً ، نقداً ونسأ .

و لا ربا في المعدود . فاذا بيع بعض الجنس ببعض جار متماثلاً ومتفاضلاً نقداً ونسأ .

ويكره السأ ، وان اختلفا فكذلك .

ولا يحور بيع الربت بالربتون ، والسسم بالشيرح ، ويحور بيع الربوي بغير الربوي متماثلاً ومتفاضلاً ، نقداً ونسأ .

والذهب والفضة جنسان . والحطة والشعير جنسان ، وقيل واحد في الربا دون الزكاة ، ولا اعتبار بحودة احد العوصين الربويين المتماثلين وردائة الآخر ، او حسن صبعة احدهما دون الآخر ، او كون احدهما مكسوراً او حلياً .

وجوهر الفضة لا يباع الا بالذهب . وجوهر الذهب لا يباع الا بالفضة ، ويحور بيعهما بجنس آخر غيرهما .

وجوهر الفضة والذهب معاً يباع بالذهب والفضة معاً . والذهب والفضة المعشوشان لا يباع حدهما بجنسه ، «ويحور بغير جنسه» الا اذا علم المقدار . والمملووط بالذهب والفضة وامكن التحليص ولم يعلم مقدار مساويه من ذهب وفضة ، لم يبيع

(١) اللحمان بضم اللام وكسرهما ، جمع اللحم .

(٢) الاقط بالتثنية الجنس المخذ من اللس الحامض .

بذهب ولافضة ولابالمخلوط واسعملاه الهمة لالبيع .

وان علم المقدار جار . وان لم يمكن التخلص وعلم المقدار ، بيع باحدهما وبكليهما وبمثله من المخلوط . وان لم يعلم المقدار واحدهما غالب ، بيع بغير الغالب . وان شته فكليهما ، وصم جنس آخر معه احوط . وان كان كلا الدليلين كذلك (١) لم يبيع احدهما بالآخر ،

والسيف المحلى بالذهب والفضة وشبهه وهو معلوم المقدار يحور بيعه بحسبه بكثرة معدنيه لابل مثله ولااقل منه ، فان استوهب المشتري ما رد جار

ويحور بيعه بغير حسبه وبحسبه سيئة اذا بقد مثل حليته

وان اشترى ذهباً بذهب معين وتفاضل فظهر باحدهما عيب من حسبه فبطلت

لصحيح فصح لبيع في الكل ولاانذار .

وان باعه ثمن في دمة وتفاضل قبل التعرق فظهر ببعضه عيب في المحسوس ابدله فقط .

وان باع الذهب بالفضة وبالعكس معين وتفاضل فظهر عيب في المحسوس من جنسه في كله او بعضه او في احدهما فالخيار من التسعح والاجارة ، وان ظهر عيب لاس جنسه في بعضه ، بطلت الصفقة وفي الكل يفسح لبيع .

ويتعين لائتمان الدعيين كالعروض ، وان تأنق في الدمة وتفاضل قبل التعرق فظهر عيب في المحسوس فله الانذار ، فان ظهر بعد التعرق في كله وبعضه من جنسه فان شاء رضى او فسخ او طلب البطل .

وان ظهر عيب من غير جنسه دل بعض ، بطلت الصفقة ، وان ظهر في الكل ففسح البيع ، فان باعه احد الحسيني بماله عليه من دين جار ، واد اعطى الدين المدين من غير حسن ماله عليه ولم يساعره وتغير السعر حسب قيمته يوم الاعطاه . ولايحور اتفاق لذهب والفضة المعشوشبين غير المعروفين لابعاد بيان حالهما ولاناس

بيع درهم بدرهم بشرط صاعه (١) حاتم ويجوز بيع الاسرب (٢) بالعبه وان كان فيه قصه يسيرة وروى في ثراب الصياغة ان امكس استحلاله من صاحبه وهل فان كان يتهمه ان احمر ، بيع بتمام وشبهه وتصدق به بانه اماله وعلى محتاح من اعبه وغيرهم (٣).

ويكره صعة لصرف لانه لا يكاد يعلم من الرما ، وصعة الصياغة . ويجوز بيع درهم ودينار مالى درهم اوالف دينار وبيع درهم وحرقة بمثل ذلك ومدمر ودرهم مالف درهم اوالف مدمر . وروى فيمن عبه درهم لغيره فدل له مستحقها حوالها دتاير سعر معلوم ولم يقبضه حوار ذلك ، لان القدين معا من عبده (٤)

* * *

«باب بيع العرد ، وما يدخل فيه الحبار»

«والاحتكار ، والتلقى ، ومسائل تتعلق بالبيع»

العرد ما يطوى امره ، واذا اريد بيع الحمل في جوف الحمل ، واللبن في لصرع والصوف والشعر والوبر على الظهر ، والرقيق الانق ، والسمك في الماء بيعت مع متاع حاصل ، او ان يخلب من اللبن شيء ويبيع مع ما في الصرع في الحال او مدة من الرمان ، ويجوز اعطاء السم بالصربية مدة من الرمان نذهب اوقصة ويكره باللبن والسمن وهو حائز .

وان يصاد من الاجمة سمكة اوشىء من القصب ويباع مع ما فيها من السمك

(١) في بعض النسخ «صاعه»

(٢) الاسرب يضم الهمزة وتشديد الباء : الرصاص :

(٣) لوسائل ح ١٢ ، الباب ١٦ من ابواب الصرف الحديث ٢ .

(٤) الوسائل ، ح ١٢ الباب ٤ من ابواب الصرف ، الحديث ١٥٢ .

والى ثمرة المدومة ثمرة لسة الحاصره ، ود لم يحصل هذه الاشبه بالثمر فى ذلك المتاع .

ومن نعره ، المحافله ، وهى بيع الرزح المشد بحب محاسه على الارض . والمرابه وهى بيع لثمر على رؤس الحبل بالثمر على الارض الا فى العرانا فانه يحور بشرط التماثل من جهة الحرص والتفان قبل التفرق ، وهى الحبل فى بستان لغير اودره . وليس فى غير الحبل عريه من لبيع ، عن لانه لا يؤمن الربا .

واد باع ثوباً غنائاً بصفة ود لم يكن كذلك فله ثوب على الصفة ، فهو غرر ، والشرط فى الدابة انها تحمل او تحلب كلا يوم كذا وبيع لمسك فى دفجته غرر ، وصرية (١) الدائن والشكه ، والسف فيما لا يمكن تحديده ولا صفته غرر ، ويحوران يندر لطرور ما يريد ندره وينقص اخرى على عادة لتجار ، وشراء جرية اهل الدمة وقولها بشيء معلوم وابتاع من كل كرم من الطعام شىء معلوم فن كينه واستثناء بعض غير معين بطل البيع ، واستثناء المعين او المشاع حائر .

وما امكن احتضاره من غير افساده كالحل والعلل وماء الورد لم يسع قبل الاحتار ، ود لم يمكن الابا فاده جار على الصحة وعلى الرائة ، ود باع على لصحة فظهر معيلاً لا قيمة له كالبيض الفاسد رجع بجميع الثمن ، وان كان بعضه كذلك ، بعضت الصفة ، وان كان له قيمة ونصرف فيه فله لارش من قيمته صحيحاً ومعيباً غير مكسور .

وان بان من غير تصرف فيه لرد . فان طهر فى البعض رد لكل وامسكه بالارش . والاعمى و لتصير فى ذلك سواء .

واد باع ثوباً تساح على حجمه (٢) ، لم يعرف منه ، على ان يعمل الباقي مثله

(١) قال الشيخ فى النهاية : لا يجوز ابتاع لاسان من اصيل ما يصرف يشككه

لان ذلك مجهول .

(٢) هكذا فى بعض النسخ ولا يبعد ان يكون «على صفة»

لم يصح ، ويجوز بيع الحنطة فى سلسها ، والدقنى فى قشره التحتانى ، والجوز واللوز كذلك .

* * *

« ما يدخل فيه الخيار »

ولا يدخل خيار المجلس فى العقود اللارمة سوى البيع ، واما لعقود الجائزة كالوديعة والغارية فلكل منهما المصح فى المجلس وبعده .
ويدخل خيار الشرط فى العقود الا الصرف والنكاح والوقف ، ويجوز خيار الشرط فى القسمة وليس فيها خيار المجلس لانها ليست ببيع .
ولا يدخل الخياران فى الطلاق والعناق والظهار ، ولا يصح تعليق العقود اجمع ، والطلاق والعناق والظهار عندما على المستقل .

* * *

« بعض المكاسب المحرمة »

ويحرم لحش وهو ان يزيد فى الثمن ليعرّ عبه ، ولا خيار للمشتري فيه والسوم على السوم (١) ، وبدل اكثر من الثمن للتابع فى مجلس الخيار ، (٢) وعرض سلعة كالسلعة او اجود منها فيه على المشتري بدقل منه

* * *

« حزمة تلقى الركبان »

وتلقى السلع لشراها خارج البلد الى اربعة فراسخ . وان فعل فصاحب السلعة بالخيار « اذا بان له العين » على الفور وان راد عليها او كان راجعاً لى بلده فاشترى فلا باس والاحتكار وهو خمس الاقوات ، كالحنطة والشعير والتمر والزبيب

(١-٢) ما جاء بهه الى آخره عطف تفسير للسوم على السوم .

و لئلا يفسد مع شدة الحاجة إليها : وحده ثلاثة أيام في العلا ، وفي السنة
اربعون يوماً . والمحسك بعد ذلك ملعون . وإذا لم يكن سواء وحسه للبحارة
يبحر على النسخ دون السعر الا اذا فرط . وان حسه لقوته وقوت عياله لم يعترض
وذا حالف اهل السرقة بزيادة او نقص فكذلك .

ولا يجوز ان يبيع حاصر لئلا في المذو ، ولا بأس ان يبيع له في المحصر
ويستغنى .

وإذا اشترى صرة طعام على انها كذا فزاد او نقصت مثالا يكون
الاعطاء حد المشتري حقه ورد الرابذة ، وفي النقيصة ان شاء مسح البيع وان شاء
احاره بحصته من الثمن ، وكذلك كل ما تساوى حرمه .

وان اشترى ارضاً على انها كذا حريماً او ثوباً على انه كذا درعاً فان رأتها
خير البايع في المسح والامضاء ، وان بان ناقصاً حرم المشتري في مسح واحد
بجميع الثمن وكذا كل ما لا يساوى احراؤه ومن كان له على غيره حق مؤجل
لم يلزمه قوله قبل حلوله ولا بعد حلوله في موضع شرط تسليم ، فان تاه به بعد
حلوله في موضع شرط التسليم ، من حسه لزمه التسليم ، فان لم يفعل وجب له
وان حاه به بغير حسه لم يلزمه قوله وان حاه به ناقص النصف لم يلزمه قوله
فان قبله منه برئت دمه . وان قصاه رائد النصف لزمه قوله وان كان رائد القدر
فالرائد منه يماثل بالنقص .

وان كان ناقص القدر لزمه قوله وطالب بالناقص .

* * *

في الاقالة

ولا قلة مسح في حق المتعاقدين وغيرهما من القصاص وعده في كل مسح
وبعضه بشرط بقاء اوفاء بعضه وبغية المسامحة بالثمن من غير ريدة ولا نقصان
ولا يلحق بالبيع ولا بالثمن ما يريد فيهما . وان نقصه من الثمن فهو ابراء لا يلحق به

وقيل ان أبراه من الافتراق لحق به .

واستصاع شيء كالحب و فعله اصانع (١) غير لازم المستصع (٢) وله رده .

ولا يجوز بيع الطعام قبل قصه ، كان مسعاً او قرصاً فان ناع قرص الطعام من مستقره بمثله (٣) كان قصاء لديه ، وان كان من غير حنسه وقض في المجلس او غير طعام و عن في المجلس صح وان لم يقض . ويجوز بيع غير الطعام قبل القبض .

ويجوز ان يبيع شيئاً ويشترط الناع لنفسه الفسخ متى جاء بالثمن الى مدة مساة مهما كانت ، و اذا قضه المشتري فلف في ماله ، وان اعل (٤) شيئاً فله ، وان جاء بالثمن في لمدة فيه الفسخ ، وان جاء بعدد ما ولافسح له والرفيق اما يكون له حكم لائق اذ حرج عن المصير . ولا يجوز ان يشتري من الصائم ما يعلمه ظلماً بعبه .

ويكره ان يشتري منه ما لا يعلم حاله ، وليس يحرم ، وكذا في معاملة من يكتسب الحرام كالزينة والعمار . ويحرم منه ما علم بعد حراماً .

ويكره كسب الصياد : وبيع لتمر والعب والحشب لمن يعمل منه ما لا يحل كالخمر والتبيد والوثن والاملاهي صحيح .

ويكره استعمال الصور وشراء ما عيه نمثال وجوز في القرش ، ويجوز بيع الأبريسم . وعظم قبل والصوف والشعر والوبر و القرن والعظام والظلف والحافر من الميتة طاهر ويجوز بيعه ، وان يؤخذ من الدمى من حرية رأسه ودين عليه لمسلم

(١) في نسخة « وعل الصانع » .

(٢) في بعض النسخ « المستصنع » .

(٣) في نسخة « قبله » .

(٤) اغل الصياح : اعطت الفلة .

من ثمن حمرا وخمر واذا باعهما الدمي واسلم قل قبض الثمن فله المطالبة به .
وان سلم وفي يده شيء من ذلك لم يحل له التصرف فيه بنفسه ولا بوكيله ، فان
اسلم وعليه دين وفي يده حمرا فباعها ديانه وولى له غير مسلم وقضى دينه اجزأعه .
ويجوز شراء العلة والتمر والانعام من سلطان جوراخذها على جهة الحراج
والركاة والمقاسمة وان اُخذ فوق الواجب .

ولابأس ان تقل الحائرة من سلطان الجور، فان لك في بيت المال نصيباً .
وروى (١) فيمن غصب مالا فاشترى به حارية « اباحة الفرح له وعليه ضمان
المال » .

وروى (٢) فيمن اشترى صبعة من سرقة او قطع طريق « لا حير في شيء » صله
حرام ولا يحل استعماله » .

وشراء الاعمي وبينه جائز والافضل ان يوكل بصيراً .

وثنى المبيع بالاطلاق حال ، و شرط الحلول مؤكداً . و شرط التأجيل الى
اجل معلوم لازم . والدين الحال لا يأجل بتأجيل صاحبه .

وان تباع اسلحة وشرط في العقد تأجيل القرص او المهر والدين لحال كقيمة
المتلف وارش الجاية وثنى المسع لرم ، وان شرط فيه قرصاً الى اجل لرمه القرص
مؤجلاً .

ولا يصح بيع لمكره . وان بيع على شخص ماله وهو حاصر او صولح عليه
فسكت لم يلزمه ذلك ولا يكون بسكوته مجيزاً .

ويجوز بيع الاب والجد على طفلتهما ويحكم به الحاكم من غير طلب بينة
انه بيع لمصلحة لطفل ويشترى كل واحد منهما لنفسه من الصغير من نفسه ويشترى له
كذلك لانهما لا يتهمان بخلاف غيرهما من وكيل وحاكم .

ومن غصب مالا فباعه وقضى ثمنه فاجازه صاحبه ، صح ورجع على الغصب

بما قبض من الثمن .

ويجوز ان يشتري متاعاً نقداً او سائماً ثم يبيعه من ثأنه بدون الثمن . ويجوز لمن عليه دين ان يشتري ما يساوى دينه من صاحب الدين بالغ دينه بشرط تأخير الدين و ثمن الى حل معلوم ويلزمها الوفاء بذلك .

وهى ^(١) عن بيع ما ليس عنده (١) وعن يمين فى بيع (٢) وهو ما ذكره من بيع متاع رجلين وثمينين . فاما شرط ان يبيعه سلعة اخرى فكذا فحائز .



« باب ابتياع الحيوان »

يجوز بيع الرقيق و شراؤه و المذبر والمكتب المشروط عليه ان عجز عن الاداء و روى انه ن بيع للمذبر قبل مسح تديره ومات باثمه صار حراً (٣) وام الولد فى ثمن رقتها مع بقاء ولدها وبعدموته مطلقاً .

ويصح بيع ما يملكه المسلم من الانعام و لصيود و الطيور و الحبل لمحبوسة و الحين و الحمر و النعال و دود و القرو و جوارح الطير و السباع و كلب الصيد و المحدث و المشية و الزرع و روى (٤) « ان ثمن الكلب الذى ليس بكتب صيد سحت » و سأل ابو بصير عن ثمن كلب الصيد فقال لا باس بشمه و الاخر لا يحل ثمنه (٥) .

و لحير فيما يباع من الحيوان ثلاثة ايام للمشتري وان لم يشترط ، فان مات لحيوان فيها فمن مال البائع ما لم يكن المشتري تصرف فيه فيهلك من ماله . واستبراء الامة واجب على البائع و المشتري و السائب و الوارث و من اسفلت اليه باى وجه ،

(١-٢) الوسائل ، ح ١٢ ، الباب ٧ من ابواب احكام العقود ، الحديث ٢ .

(٣) الوسائل ، ح ١٦ ، الباب ١ من ابواب التدبير ، الحديث ٢ .

(٤) الوسائل ، ح ١٢ ، الباب ٥ من ابواب ما يكتسب به ، الحديث ٨ .

(٥) الوسائل ، ح ١٢ ، الباب ١٤ من ابواب ما يكتسب به ، الحديث ٥ .

فان كانت ذاب قراء فحيصه ، وان شراها حائضاً استطهرها وكفاه ، وان كانت لانحيص ومثلها تحصى فحمسة واربعين يوماً ، والنفقة هذه لاستراء على بدعتها ، وان كانت لامرأة او رجل نفقة احصاها استرأها او كانت بكرأ او صغيرة او كبيرة لانحيص مثلها (١) واشترأها ثم اعتقها فلا استراء عليها ولا فصل ترك التحويل على حذر البائع به .

واذا بيع المملوك لم يدخل في البيع مافي يده من مال الا بالشرط ، وان علمه البائع ولم يذكره استحجب له تركه . وان ادخله في البيع وبدعه بغير جنس ماله صح ودخل ، وان باعه بجسه فبيكن ما كثر منه . ويصح ابتياح الحيوان وجزءه منه مشاع .

ولا يقبل دعوى الرقيق لحرية في سوق لا تسيه ، ويجوز شراء سبي الغلالمين اذا سوا مباح لسى وسوّع لما وطأها . ومن امر غيره بشراء حيوان او غيره بينهما ففعل ثم هلك الحيوان كان منهما .

وللباطر في امر النسيم بيع لعدد والامة من ماله لمصلحة ، ويجوز شراء المماليك من الكدر اذا افروا لهم بالعمودية ، وتشترى زوجة لحرى وولده منه . ويكره ان يرى المملوك ثمة في الميراث فروى (٢) انه لا يطلح ويستحب ان يعبر اسمه ويتصدق عنه باربعة دراهم ويطعمه شيئاً من الحلوة .

والمملوكان المأدبون لهما في النكاح اذا اشترى كل منهما الاخر من مولاه ، فالحكم للسابق منهما ، فان وقعا في وقت فالبيع باطل ، وروى القرعة بينهما (٣) ويجوز لمن يريد شراء الحارية النظر الى وجهها ومحاسنها ومساها مالم ينظر الى مالا يسمى النظر اليه . ويجوز بيع الامة الرابطة وولدها من الربا

(١) في بعض النسخ «مثلها» .

(٢) الوسائل ح ١٣ ، ابواب ٦ من ابواب بيع الحيوان ، الحديث ٢

(٣) الوسائل ح ١٣ ، الباب ١٨ من ابواب بيع الحيوان ، الحديث ٢ .

و لحج بالشئ والتصدق والفق منه وتركه افضل
ويكره وطؤ امة من ربا بعد املك ، فان فعل فليعمل فيها ولتقط دار الاسلام
حر مسلم فى لحكم ، ولتقط دار الدمه حر دمي كذلك .
ولبائع الحيوان ذاهب فى الثلاثة احلاف المشتري ان ادعى عليه تصرفاً
فيه ، من حلف بالهلاك من لدن ، وان نكل بالهلاك منه
ومن اشترى حرقة مسروقة من ارض الصلح ردت على صاحبها وستر جمع
ثمثها من بائعها ، فان مات فمن تركته .
ومن اشترى حاربه مات منه بولد ثم ثب انما عصب ردت على صاحبها
وعزم لمشتري له قيمة الولد ورجع به على بائعه
ومن اعطى مملوك غيره مالا ليبتق عنه رققة ويحج فاشترى المملوك امسه
واعتقه واعطاه بقية المال يحج عن صاحب المال ، ثم حلف مولى المملوك
وورثة الآسر ومولى الاب بى شتراه منه فالحكم ان يرد المعتق على مولاه كما
كان ، ثم يما اقيم الدية انه اشترى بماله ملتج اليه فان كان المعتق حج بالباقي
فلا يرد .

وان اشترى عبيدين صفته فمات احدهما فى غلاب ومن ماله بائعه وليرد الباقي
ولو اشترى داراً وعدداً صفته فمات العبد فى الثلاث فكذلك ، وليس له رد الدار .
ولا يفرق بين الاحوين ، ولا حتين ، والاح والاحب ، والام وولدها ، الا
بطين نفسها او يبلع اولد سبعاً وثمناً فحاز حيثئذ وروى انه يفسح البيع من
دون ذلك (١) . وحرفة لحجس (٢) مكروهة .

* * *

- (١) لم تظهر على الرواية مع التخص فى مظاتها .
(٢) قال فى مجمع البحرين فى الحديث لاتسلم ابنك محاساً فانه اتامى جبرئيل (ع)
فقال يا محمد (صلى الله عليه وآله) ان شرابك الذين يبيعون الناس

« باب بيع الثمار »

إذا ظهرت ثمرة وبد صلاحها « وهو : ان يصغر بسر الحل او بحجر
وينعقد حصرم الكرم وفي الماكهة ان يتعقد بعد سقوط الورد عنه « جاريبها . وان
لم يبد صلاحها وضم اليها متاعاً او باعها ستين فصاعداً او شرط القطع وكذلك .
وان طلقا البيع او شرطا اللقاء من دون ذلك فالبيع فاسد وقيل يصح على
كراهة . واذا قلنا بفاسده وقصه المشتري فهو مضمون عليه ولاصداً عليه قبل
قبضه في الصحيح والقاصد .

واذا صلح بعض الثمرة في السنان واليسان لمالك جار بيع لكل ويجوز
بيع الحصرات حملاً بعد حل اذا صلح . ويجوز بيعها حملين وان لم يصح
وتركه احوط .

فان اختلط قبل احده بحادث وتمير فلا يس ، وان لم يتمير ولم يترك البائع
حقه ، مسح البيع لتعذر القبض ، وكذا لو اشترى حطة فاشالت عليها حطة قبل
القبض .

فان قصها ثم اودعها النائع فاحتلظت بما له او حماه المشتري فاودعه البائع
فاحتلظ بما له فالقول قول النائع مع يمينه فيما يدعيه ، ولو كان مثله ثمناً فقصه
النائع وسامه الى المشتري ودبغة ثم احتلظت بما للمشتري فالقول قول المشتري مع
يمينه فيما يدعيه ، وان لم يكن في الاصول ثمر لم يصح بيع المعلوم عاماً ولا اكثر منه .
واذا اشترى الاصول وعليها ثمرة فان كانت مؤبرة للنائع الا ان يشترطها
المتاع ، وان لم يكن مؤبرة للمشتري الا ان يشترطها البائع ، وهي في غير الحل
للنائع بكل حال الا ان يشترطها المتاع .

ولو اصدق امرأة او خالها على اصول تحمل او شجر عليها ثمر لم يدحل
في الصداق وعوض الحلق بكل حال الا بالشرط .

ويجوز بيع الرطمة وورق التوت والاس والحما وعبرها جزءة وجزتين

وحرطة وخرطتين ويحوز بيع الزرع قصيلاً وعلى المشتري قطعه فان اختره حتى سئل فهو له وعليه اجرة مثل الارض ، وكذا لو اشترى نخيلاً ليقطعه اجدعاً فان نزع مالك الارض بالسقي فلا اجرة له ويجوز بيع الثمرة المبتاعة على اصولها بربح قبل القصد .

ويجوز ان يستثنى من ثمرة حصة مشاعة ونحلا وشجراً معيناً وارطالاً معلومة القدر والجنس ، فان اصبحت كلها فلا شيء للبائع ، وان اصيب بعضها فالجواب الا في المعين .

واذا اجتار على بستان فيه نخل او فاكهة جاز ان يأكل منه ما يكميه من غير فساد مالم يمنعه صاحبه ، ولا يحمل معه شيئاً .
فان كان بين شريكين ثمرة فقال احدهما لصاحبه قلبي الثمار بكذا او تقل مني بذلك ولا بأس به .

وروي جواربيح ثمرة المحل مستين وان لم تطلع (١) وبمها مع صم سلعة اليها ، يكون الثمن في السلعة ان لم يطلع (٢) .
وروي أنه يجوز ان يأخذ من له على صاحب محل ثمر ، ثم ثمرة بحبه بتمره (٣) .



«باب عيوب المبيع واحكامها»

العيب منقص من الثمن (٤) عند التجارة (٥) فان دعي معيماً وعرف المتاع

(١) الوسائل ، ح ١٣ ، الباب ١ من ابواب بيع الثمار ، الحديث ٨ .

(٢) الوسائل ، ح ١٣ ، الباب ٣ من ابواب بيع الثمار ، الحديث ١ .

(٣) الوسائل ، ح ١٣ ، الباب ٦ من ابواب بيع الثمار ، الحديث ٣ .

(٤) في بعض النسخ «من الممنوع» .

(٥) في بعض النسخ «عند التجارة» .

عليه حين لبيع ، او يرى اليه بائعه من العيوب جملة او تفصيلا ، او عشر بعد لبيع على لعب فرصه ، ولم يرد على الفور مع المكه ولا رد له ووجب الارش في هاتين المثلتين ، وقيل يسقط .

وان ادعى النافع الرائة الى المشتري فانكره فليدعى النافع ، فان تعذرت فاليمين على المتاع ، وكذا اذا ادعى عليه الاقدام على البيع مع العلم به او سقاط حقه من الرد .

فان انكر النافع حصول العيب عنده فان كان لعب مما يلزم تقديمه وحدوثه عند المشتري فاللس ، وان مكاهما فطلى النافع اليمين ان يرد ، عد حاديا منه الا ان يكون للمتاع بنية واد ثمت قدم العيب حيث المتاع بين لرد والامساك واحدا الارش بين قيمته صحيحا ومعنا يسبب الى حل الثمن بالحره لمتاع .

فان حط الثوب او قصره او صغره ونسه او ركب ندية او اعلها او عتق الرقيق او كسبه او قتل الحارية او وطئها او طر منها الى ما يحرم عليه قس الشراء وشبه ذلك لم يكن له الرد وتحتم الارش .

فان تلف المبيع في يده لم ينق له سوى الارش فان كان العيب حمل الجارية وكون وطأها وبات ام ولد ، لنافع وحب الرد ، وان لم تكن ام ولد وشاء المشتري الرد فعل ، ورد معها نصف عشر قيمتها قبيها .

ويرد الرقيق بالحدث من الجذام والجنون والبرص ونحو «سكون بر» الى سة من حين لفقد مالم يتصرف فيه المشتري او يحدث عنده عيب آخر و تحدث هذه بعد لسة .

وللمشتري رد الجارية غير الحامل اذا لم يحص سفا شهر ومنها تحييض مالم يحصل مانع من الرد . والعيب الحادث عند المشتري مانع من الرد بالعيب القديم عند لدفع ، وله لارش ، فان قلله اليافع ولا رش له على قول

وان ظفر العيب في بعض لمبيع فله رد الكل او مساهمة مع لارش فقط .

وللشريكين فسي شراء عبد اومة او سلعة فظهر فيها عيب الرد والامساك بالارث لا غير .

وكل ما اراد على الحلقة المعتادة او نقص عنها فهو عيب .

والبحر والدور والربا والبرقة ولا باق وبول الكسر في الفرائض و لتحيث عيوب . ومن اشترى عبداً مطلقاً فحرج كافرأ 'ومسلماً فلا خيار له ، فان شرط الاسلام فبان كافرأ فله الخيار وكذلك العكس .

وان اشترى الأمة مطلقاً فمات مكرأ او ثيباً فلا خيار ، فان شرط بركة فمات ثيباً فله الخيار واخذ الارش .

وان شرط الثبوبة فمات بكرأ او شرط صغيرة فمات كبيرة فله الخيار . فان باع عصيراً و سلمه فوجد في يد المشتري حبراً فادعى انه كان كذلك عند مائه حلف للمائع ويرى . لان يكون للمشتري سنة . وما حدث من عيب قبل القبض اوفى ثلاث في الحيوان جاز الرد به وفي الارش قولان .

* * *

«التصريفة»

و تصريفة وهي جمع البس في صروع الانعام يومين فصاعداً لغرور المشتري عيب ، وللمشتري بعد حله ردها وصاعاً من ثمر او بر . وروى الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى شاة فامسكها ثلاثة ايام ثم ردها ، قل ان كان ثلث للثلاثة ايام يشرب لبها ردمها ثلاثة امداد طعام ، وان لم يكن له لبس فليس عليه شيء (١) واذا ثبت لبها لجودة مرعى ولا خيار وقبل له الخيار . والخيار في المصراة ثلاثة ايام كغيرها .

وللمشتري رد السلعة بالعيب بحضور المائع وعيته ، قبل القبض وبعده . واذا باع غيره اثناء من ذهب وربه خمسون ديناراً بخمسين ديناراً فظهر فيه

(١) لوسائل ، ج ١٢ ، الباب ١٣ من ابواب الخيار ، الحديث ١ ،

عيب وحدث عند المشتري عيب فلا رد له ولا ارش لانه يقص ودن الثمن فيصير ربا
وحكم العيب لا يفتق فيفسح البيع ويرد على البائع مع ارش الحادث كالعيب
الحادث في المأجود على جهة السوم ، وقال بعض اصحاب لا يفسح البيع ويرجع
بالارش على البائع لان الارش مفصل عن المبيع ، ويمكن دفعه بتحريم السلعة
التي ظهر عيبها فاحذاره مرايحة بالثمن المعقود عليه .

فان تلف البناء فسح العقد وردت قيمته واسترجع لثمنه ، ولم يمسح تلمه
الفسخ . ومن اشترى ريتاً او بزراً ووجد فيه «دردياً» وكان يعلم انه يكون فيه فلاحبار
له ، وان كان لم يعلم فله الرد ومن كان بسلعته عيب وجب بيانه للمشتري .

واذا اشترى عبداً فبان انه مرتد او سارق او جان جنابة عمد او خطأ فله رده ،
وان بان رهياً فله رده ، او مسأحراً كذلك . واذا اشترى عبداً بما معه من المال فبان
به عيب رده وماله ، وان حدث عنده عيب رجع بالارش : يقوم عند صحيح معه
كذا ومعيب معه كذا . وكذلك لو باع بحلال ثم أثر (١) ثمرة .

واذا رد العبد بالعيب لم يلزمه رد ما كسب ، لانه بما ملكه ، وكذلك لو ابتاع
بخلعة او امة فحملت في يده ثم بان فيها عيب .

وان شراها ولم يقصها فحملت ثم تلف فالتماء للمشتري و لهلاك من الدرع
وبرى . للمشتري من الثمن ، فان كان اقصه استرد

* * *

«باب بيع المراهجة وما يدخل في البيع»

«واجرة الكيال والوزان والناقذ والمنادى واحتلاف المتبايعين»

البيع اربعة : مساومة ومراهجة ومواصة وتولية .

ويصح بيع المراهجة والمواصة بذكر رأس المال وقدر الربح والوضيعة

(١) التأخير : تنقيح لتحل .

فان جهل احدهما بطل البيع . فيقول اشتريته او تقوّم علىّ او هو علىّ او رأس مالى فيه كذا وبعثته بكذا وكذا .

ويكره ان يقول هو علىّ بكذا واربح عليك فى كل دينار كذا ، لان الثمن لا يربح ، اما تريح السلعة فان احدث فيه صعه فزادت قيمته بعينه او باجرة ، قال : وعملت فيه عملا اجرتة كذا واحرجت عليه اجرة كذا .

فان اختلف الصرف ذكره . فان بان معيّا فاحدا رشه قال تقوّم علىّ بكذا او رأس مالى او هو علىّ ، ولم يحرله ان يحرر بالثمن المفقود عليه .

وان اشترى سيئة وجب بيانه ، فان لم يبين فللمشتري من الاجل مثله . وان لم يكن ملياً فلسّثع ان يستوثق من حقه الى الاجل ، وان اشترى عدة سلع صفقة لم يكن له بيع الواحدة منها ، فانه كان قوّم كل واحد بقيمة احراره قوّم كذلك وان احبر برأس المال ثم بان دونه بالبيعة او اقراره فللمشتري فسح البيع والامضاء بما عقد عليه .

وان قال البائع عطط ، كان ساريد مما ذكرت لم يقبل قوله ولا بيعة (١) فبان اشترى عبداً فوجد لقطعة او حارية فحملت عبده وولدت او شجرة قائمرت ، احبر برأس المال ولم ينقص منه للزيادة لاجلها فى ملكه . وان اشترى حاملا وضع منه وانجبر انه قوم كذلك .

فان اشترى بد دينار ثم باعه ثم اشترى بمصاف دينار لم يحل الا حار بالثمن الاول . واذا قال : رأس لى مائة بعثته بوضيعة درهم من كل عشرة فالثمن تسعون ، وان قال : بوضيعة درهم من كل احد عشر فالثمن تسعون وعشرة اجراء من احد عشر جزء من درهم ، وكذلك لو قل : مواصعة العشرة درهما .

والنولية نقل مامله بال عقد بالثمن الاول ويجب ذكر ذلك الثمن فيها ، ولا يجب ذكره فى بيع المساومة .

(١) فى بعض النسخ «ولا يسه» بالطف وظاهره ان فى المتن (حالية) .

ويدخل في بيع السنان ورهه ما فيه من محل وشجر ، وفي بيع لدارورها
 اذا بيعت اورهت بحقوقها او بما علق عليه بابها ولا يدخل (١) في بيع الدارورها
 العرف الا ان يذكرها وتدخل الابواب وكل حشمت مدخل في البيع ومسمى (٢)
 ومنه نسلم .

ويدخل المفتاح والعلق وما كان مسبباً من حائط وسقف ودرجة مفقودة
 ورحائحية مسببة ، وان كان فيها سبب مقلوع لم يدخل ونثر الماء والاجر واللبس
 يدخل ، والاجر المدفون ليخرج ويستعمل لا يدخل .

وان اشترى عبداً وقطعت يده قبل قصده لله الحجار بين الفسح والرصاص الثمن
 فان اشترى محلاً ولم تؤثر ثمرته فهككت الثمرة قبل انقص فان شاء وسع وان شاء
 امضاه به حصته من الثمن .

وللثمرة حق الفداء للبائع او المشتري حتى يبيع اول اوان الحداد وان باع
 ارضاً فيها يدرلهم يدخل في البيع ، فان اشترى ارضاً بطل للجهالة .

وان اشترى ارضاً فيها ررع لا ينفى كالخبطة والشعر لم يدخل في البيع ولم
 تنقته الى اول وقت بلوعه الحصاد ، وان كان عرقه بعد حصاده يضر بالارض فعلى
 البائع قلبه وطم الحمر .

ولو باع داراً ، له فيها حب لا يخرج لابقص الباب كان عليه ارشها ولا يدخل
 في بيع القرية مراعيها (٣) واجرة الكيال ولما دى والورد على لائق . واجرة
 السمسار وناقدة الثمن وواريه على المشتري

ومن وكل غيره في لبيع والشراء لم يكن عليه ضمان وما لدرك على لمتأثرين
 ولا يدخل لمال المادون له في شرته في ملكه ، ولا يصح منه ابراء لمشتري من الثمن ،

(١) في اكثر نسخ «يدخل» والصحيح ما انشاء بقرية لاسنء وهكذا نقله مناج
 الكرامة راجع ج ٤ ، ص ٦٧٧ .

(٢) اي مسمى بالسمسار

(٣) في نسخة «ويدخل في بيع القرية مزادها» .

وبملك حمار المجلس ، وقد نص له على نبيع بمعلوم لم يحلعه . فان حثلما ، فقال له ادس فى البيع بدير فقال المالك بل بدينار بن او عشرين درهما وليس على الوكيل وليمين على المالك ، وكذلك ان انكر الاذن .

فان باعه بدون مقرر له وقف على احارته ، او بحس آخر وكذلك ، فان لم يحره رده ، فان تعدد ضمن القيمة .

فان احتلدا فى لقمة وقدا بيتين اقرع بينهما ، وان كان لاحدهما بيعة حكم له ، وان لم يكن بيعة فالقول قول صاحب المال مع يمينه .

فان قل له بعه نقدا وكذا وعده سيئا به او ماكثر منه ، او قل بعه سيئا بكذا فدعه نقدا به وباكثر منه وقف على اجارته . فان قل بعه نقدا او سلكا فدعه كذلك بريدة فليس لارم .

و اذا حلف لمشتان فى قدر النمن وحس فالحقول قول النائع مع يمينه اذا لم يكن بيعة وكان لشيء ثمنا بعه ، فان كان ثلها فالحقول قول المشتري مع يمينه . فان مات المشتري قام ورثتها مقامهما فان قل النائع بعثك نقدا او الى شهر فقال المشتري بل نسيته ولى شهر بن ولايية فالحقول قول النائع مع يمينه .

فان قال النائع بعث بشرط ان يصم نى النمن فلان او على شرط حبر لى شهر او رهن كذا ولايية فالحقول قول المشتري مع يمينه فان قال المشتري شرطت لى اختيار الى شهر ، فقال به ثع لم اشط او شرطت بعه ولايية حلف النائع .

فان ذكر احدهما ن البيع كذا ن شمن حلال و قال الاخر بن محمد او حبر لى فالحقول قول من يدعى الصحة مع يمينه ، وكذلك ان ادعى احدهما التفرق عن قسح وقان الاخر عن تراص حلف من يدعى الابرار .

فان قل النائع بعثك العمد يالف وقول المشتري بل الحارية فكل منهما مدع ومسكر ، فايهما قام لسنة حكم له ، فان اقاما معا ييس حكم لهما لعدم التامى ، فان سبب المدعويين الى وقت واحد تعارضا واقرع بهما ، وان لم يكن بيعة حلف

كل واحد منهما لدعوى صاحبه وينفسخ البيع . و اذا ادعى كل واحد من المتدعين ان العيب لم يتجدد عنده واقاما بينتين تعارضتا واقرع بينهما . و اذا تبائعا عيانين او عيائش فى الدمة وقال كل منهما لا اسلم حتى اسلم ، فايهما بدأ بالنسليم اجبر الاخر ، وقيل يجبر النائع اولاً .

و اذا كان اثنان فى بداحدهما سلعة ، فادعى كل واحد منهما انه شراها من الاخر فالبينة بينة للمحارج .

و اذا شرط فى البيع الا يبيع المبيع ولا يبطئه ولا يهبه ولا يعتقه و ان لاحصارة عليه لفى الشرط وصح البيع .

و اذا قال بع عندك فلاناً فلاناً بكذا او (١) على كذا فقال بعنك بكذا على ان فلاناً صامن بكذا ، فان صمن ، والافلح بيع الحيار فى فسخ البيع .



« باب بيع الاعيان العائمة والنسيئة والمضمون فى الدمة »

يجوز بيع العين العائمة اذا ذكر جسمها ووصفها ، وللمشتري الحيار اذا رآها لا كما وصفت له ولا خيار له ان وافقت الوصف ، فان لم يذكرهما بطل البيع . و ان لم يرباهما بل وصفت لهما فالحيار لهما ان لم يوافق الوصف ، و ان رآها المشتري فقط فالحيار للنائع كذلك . فان ادعى المشتري النقص عند آه ، حلف وله الفسخ .

وخيار الرؤية على الفور . ومن عس فى بيع بما لا يتعين الناس بمثله فحيدره على الفور .

ويصح بيع العين المشاهدة . ويكفى فيها النظر الى وجه الدابة وكملها ووجه الرقيق وصحن الدار ، فان كانت ذات بيوت شاهد داخلها .

(١) فى نسخة (و) بطل او .

ولو كان المسع اقطاعا فمطر الى اثرها كادله في ذلك خيار الرؤية ويحور بيع التسيئة وهو بيع العين الحاصرة ثمن في لمدة الى اجل معلوم .

فان كان مجهولا بطل البيع . ويحور بيع السلف وهو المصنوع بشروط : وهي ذكر لحسن والصنع وقدر كبله ووربه وذكر موضع التسليم ان كان لقله احره ومشاهده الثمن او وصفه وبين قدره وقصه قبل لتعرق . فان كان حالا لم يدكرا حالا وكان من شرطه ان يكون موحودا في الحال ووحودا عاما ، وان كان مؤحولا ان يدكرا اجلا معلوما وان يكون عند الاجل عام الوجود .

وان اختلف المسع باللون او لئله او بالداح والعشقة (١) او بالحدافة والس في دي السن او الطول والفصر بالذراع او الاشار المعلومة والذكر والانثى والكر ولصغر ولحسن ولدعم في قبيله ، ذكر ذلك كله ، ولا يحور ان يسه الى اصل قد يهاك كعزل امرأة بعينها او الطعام من ررع قرية كعدا و الشمة من نحوه كذا فان ذلك باطل .

ولا يحور السلف في الدور والعقارات ولا في لحبز واللحم وطروف الماء ، ويحور في ثمنه نفسه بالورن او لكل ، ولا ان يكون المبيع مكبلا ولا موروما بمكيل او صنعة (٢) عبر شهيرة ولا فيما لا يتحدد (٣) بلوصف ولا في الاشياء المختلفة والامتعة لمتحدة من جسين فصاعدا . واذا حل الاجل فتوانا حتى تعدد المبيع بذهب وقته كالرطب فله الفسخ واحد رأس ماله والانتظار الى قابل .

ويحور ان يبيع على المسلم اليه بعد حلول المسلم فيه بحسن ذلك الثمن متمائلا ، ولا يحور مناصلا ويحور ان يبيعه بحسن آخر وان رادت قيمته على الثمن ، واذا حل ثمن التسيئة اخذ به ما شاء .

(١) اي العيقة .

(٢) الصفحة ١١ يورن به كالاوقية والرحل « مغرب سنكه في القادسية .

(٣) في نسخة « يتحدد » .

ويجوز توكيل المسلم اليه لمسلم في شراء المسلم فيه بماله وقصه عن حقه على كراهة .

ويجوز السلف صفقة في احتباس متعقة ومختلفة بشروط السلف .

ولايجوز اسلاف لمسلم في الشبرج ، والزيت في الزيتون وبالعكس .
ويجوز اسلاف الممن في الزيت وبالعكس .

وروى جواز السلف في الخلود (١) اد شاهد الممن ولاعمل عليه ، ويجوز السهم في الحيوان بالشروط المصححة له ، واللس في السم على ذلك ، وبالعكس ، وفي الصوف والشعر والوبر والفطس والطعام والاثمان المروص (٢) ، وبالعكس .
وان احتلما في قدر الثمن ولاينة فالقول قول المشرى مع يمينه لان السلعة ليست قائمة وان اتفقا على قدر الاجل واحتلما في ابتدائه ولاينة فالقول قول من انكر تقدمه مع يمينه .



باب بيع الماء والشرب

وحریم الحقوق وغيره

يحور بيع الشرب (٣) المملوك وحصة منه مشاعة ولمن ينفع به اياها معلومة .
ويمكن ما حاره في آية او بشر او مصنع من المباح ، ويجوز بيع الماء في جرة (٤)
ومصنع ، ولايجوز بيعه في شرابعة . وليس لاحد المنع من الماء المباح كالغرات ودجلة ، وان كان المباح بحرى الذي مزارع الناس سقى منه الأعلى للزرع السي

(١) الوسائل ، ح ١٣ ، الباب ٣ - من ابواب السلف لحديث - ٧ .

(٢) المروص صفقة لاثمان و لمراد بها غير نقديين - وفي نسخة «بالعروض» .

(٣) شرب : بكسر اوله : المراد به هنا النهر والწყاة وبحوها

(٤) الجرة بفتح الجيم : امام حرف له بطن كبير وعروتان وفم واسع .

الشراك (١) والسحل الى لكعب (٢) ثم ارسله الى اسفل منه ، ولايجوز لاحد المسع منه واستحدث نهر عليه الا بعد الفاضل عن حاجة الذين يجرى الماء الى مزارعهم ، واذا لم يجر الى المزارع لم يجر بيعه ، فان اخذ منه فى بهر فهو (٣) منك حمله بيع الفاضل عنه على كراهية .

وبيجوز بيع المرعى والكلاء اذا كان فى ملكه ، وان يحمى ذلك فى ملكه ، فاما الحمى الدم فليس ، والله ورسوله ﷺ وائمة لمسلمين صلوات الله عليهم يحمى نعم الصدقة والجربة والصوال وحبل لمحاهدين .

ومن باع بحلا او شجرا بارصه واستثنى منها تحلة معينة او شجرة كد له المدخل والمخرج اليها ومدى حرائدها واعصابها من الارض ، فسادا هلكت فلا حق له .

ومن سقى الى ارض فاحياها ، ملك عامرها وطريقها وشربها ومطرح ترابها وحريم حيطها .

وحد ما بين بئر المعطن (٤) الى بئر المعطن اربعون ذراعا .

وما بين بئر الصبح الى بئر الصبح ستون ذراعا .

وما بين العين الى العين خمس مائة ذراع فى صلب الارض ، وفى الرخو

الف ذراع .

وقضى رسول الله ﷺ فى رجل احفر قساة واتى عليها سعة ثم حفر اخر

الى جنبها قامة ان يقس الماء بحوايب الشرايلة هذه وليلة هذه فان احدث لآخر

ماء لاولى عورت (٥) الاحرة ، وان كانت الاولى احدث ماء الاحرة فلا شىء

(٢٥١) اشراك هو شراك النمل والكعب هو العظيم كدى فى طهر القدم

(٣) فى بعض النسخ «هو» بدون «هو» ولعله الاصح

(٤) المعطن بكسر الطاء : اننى يستغنى منها لشرب الايل .

(٥) عور عين المركبة : كبسها بالتراب حتى نقب الماء .

على صاحب الاولى لصاحب الاخره (١) وان كان لاسنان رجي على نهر لغيره
 ورد صاحبه سوق الماء في غير النهر لم يكن له ذلك .
 وتعد لقاة عن الفة المتقدمة عليها بقدر مالا يصر " احدهما بالآخرى .
 واذا تشاحوا في الطريق فليكن مع ادرع وروى حمس ادرع (٢) ولا يجوز
 اخذ شيء من الطريق الواسع وان لم يصر به .
 ثم كتاب البيع

(١) لوسائل ح ١٧ ، باب ١٦ من ابواب احياء الموات ، الحديث ١٣ الا
 ان القضاء في الحديث عن ابي عبدالله (ع) .
 (٢) الوسائل ح ١٣ الباب ١٥ - من احكام المصلح الحديث - ١ - .

«باب الشفعة» (١)

الشفعة تحب فيما يتقل بالبيع بشرط كونه مشتركا بين اثنين لا أكثر على الاطهرين صحابا ، ومنهم من قال انها على عدد الرؤس ، وان يتقل بالبيع حصة ، وبيع بالانمان او بما تنساوى اجرته كالدهن والطعام .

ولو بيع بمتاع او حوهر او بز (٢) لم يكن فيه شفعة عند بعض اصحابنا وعند لاخرين يجب الشفعة بقيمة ، وان يكون البيع مشتركا في ذاته او طريقه او شربه الحاصلين دا ببعده معا ، فان باع المثلث دون الشرب والطريق لم يكن لجاره شفعة .

وان يكون المبيع مما ينقسم كالصبغة والعقار الممكن قسمته ، ولا شفعة فيما لا يصح قسمته كالعصايد والحمامات الصيفية . ولا شفعة في نهر ولا سفينة ولا رحي ولا فيما يتساوى احراره كالطعام وشبهه ولا في الحيوان والامثلة والحوهر والبز والزرع والنخل والشجر والبناء اذ بيعت منفردة عن الارض ، فان بيع الحقل

(١) وقد غير المصنف في هذا المقام وما بعده عن كثير من الكتب لعقوبة بلفظ «باب» وبنيها من مصنف كتاب «بيع» ولعله لانهما اتفقوا بما حث لبيع مع انها كتب مستقلة ولاجل ذلك فصلنا تلك الكتب عن كتاب لبيع في الطبع وان غير لمصنف بلفظ «باب»
(٢) البر : نوع من الثياب .

والشجر والبناء معها ففي الكل الشفعة .

وروى الشفعة في الحيوان اذا كان بين اثنين (١).

وقيل تجب في كل مشترك . و ان يكون دين الشفع والمشتري واحداً او لشفيع مسألاً والمشتري كائناً ولاشفعة في عكسه .

فان باع الدمي الشقص بحمر او حزير احدهما لمسلم بقيمة ذلك عندهم . وان يطالب الشفع بها على الفور .

فان عرف البيع ولم يطالب او شهد السح او نارك لشريكه في البيع او للمشتري ولاشفعة له . واذا عرص عليه بتمن معين فسلم يحب فبيع بمثله او اكثر منه ولاشفعة له ، وان يبيع باقل منه او بحس غيره فله الشفعة . ولاشفعة للعاحز عن تمن . و اذا تنقل لشقص بجعله مهراً او عوضاً في الجمع او صلح عليه او وهبه هبة مدونة لم يكن فيه شفعه . و الشفعة تجب للشفيع على المشتري وبأحدهما منه قهراً ولا خيار فيها لهما في المجلس ، ويكتب عليها الدرك ، ولا يؤخذ الشفعة من النائع ، ولولي الطفل وللمعتوه الاحد له بالشفعة اذا كان فيها المحظ له .

واذا كان بعض الملك صنفه وعصه وقفاً ويبيع لطلق فلا شفعة ، وقيل للموقوف عليه او وليه احذه بالشفعة .

واد تقابل ليعان او رد المشتري بعينه ، فسحهما الشفع واحد بالشفعة ، وان احده المشتري ارشه اخذ الشفع بما بعده وان باعه المشتري و شاء الشفع ، اخذها بالتمس الاول من المتاع الاول او من الثاني بما اسفل اليه .

وروى ان الشفعة لا تورث (٢) والاصح عند اصحابها انها تورث . فادامات الشفع وحلف وارثين فاباها احدهما اخذها الاخر .

و لشفعة تحب ، يبيع ويملك بالقبض بعدورن التمس للمشتري فان ابي قبض

(١) لوسائل ، ح ١٧ ، الباب ٧ من ابواب الشفعة ، الحديث ٧٥٢ .

(٢) لوسائل ، ح ١٧ ، الباب ١٢ من ابواب الشفعة ، الحديث ١ .

الثلث قبضه الحاكم . وإذا احتلف المتاع والشفعة في الثمن ، حكم لدى اليه ،
ون أقاما يبتين اقرع بينهما ، فان فقد اليه حلف المتاع واحد ما ادعاه .

وإذا اقر الشريك بالبيع وانكره المشتري ولا يثبت حلف المشتري ونقص
والشفعة لمشتري الآخر ، وقيل له شفعة وباحده من الدئع . وإذا باع نصيباً من حص
وسبقاً ثمن معلوم فالشفعة في الأرض دون السيف ، بحصتها من ثمن .

وإذا لم يأخذ الولي للزولي عليه الشفعة أو عصى وفيها لحظ ثم رشد الطفل
فله الآخر بحقه ، ون عصى لعدم الحظ ثم رشد سقطت ، وقيل لا تسقط . وذاتاً
بشرط اختيار لهما وللناثع ولا شفعة . ون تابعا بخيار للمشتري خاصة بالشفعة
للشيع . وان رد في الثمن أو نقص منه في مجلس الجار لحق بالثمن ، ولم يلحق به بعده
وإذا باع شقصاً من بيتان ذي حص من ضروررع أحد الأرض ولحل بالشفعة
بحصتها من الثمن دون الثمرة والزرع .

والشفعة تثبت للغائب ، فإذا قدم أخذها .

وإذا اشترى الشقص ثمن مؤجل فله شفع مثل الآخر وبأحد لنقص ، ون
لم يكن ملياً قام صميماً بالثمن . وإذا ذكر لشفع عينة لمال نظر حتى يدع وبيرجع
وريادة ثلاثة أيام ، فان لم يوافق فلا شفعة له .

وان زرع في المبيع ررعاً أو عرس أو سى ثم علم الشفع بالبيع أحد لشفع
المبيع بالشفعة وأجر المشتري على الفلح بعد صمد الأرض ، وقيل يقلعها بالأرض .
وان تهدمت الد ر من غير حماية المشتري والأعيان باقية أو تالعة وشه لشفع
أحدها بالثمن ، كله ، ولا تركها وان تهدمت بحماية المشتري ، ولأعيان باقية وكذلك
وان تلف أو عرق أو احترق بعض العرص بحمايته أحد . لموجود بحصته من الثمن .
وإذا باع شريكه فلم يعلم بالسع حتى باع حصته لم تطل شفعته ، وقيل تطل
وأن باع بعد العلم تطلت ، وإذا صالح على ترك الشفعة بعوض سقطت ووجب
العوض .

تم كتاب الشفعة

«باب القرض»

والتصرف في مال اليتيم والمعتوه ودين العبد

قرض الدرهم افضل من صدقه، الصدقة عشرة وانقرض شئبة عشر، ولا يقرض الديار مرتين حبر من لصدقة به مرة، والمعروف في قوله تعالى، (الامن امر بصدقة او معروف) (١) القرض .

ويصح قرض دوات، الامثال كالحيوب و لادهان وما يصح لسلف فيه وهو الممكن تحديده بالوصف كالتياب والحيوات والعبيد والامه لدى محرم لها كالات والاح والغيره .

ويرد المثل فيما له مثل ، والقيمة حين القرض فيما لا مثل له . ولا يصح قرض ما لا يصط بالوصف كالجوهر ، وقرض الحر جائر . وقد سبق الاحماع فيه (١) ويرد بده ورنا او عدداً وان رد بدل القرض من عر جسده او اقل منه قدراً او دون صاعته مع الرضا جاز، وان رد حبراً منه قدراً او صاعاً وكان القرض مطلقاً كان حسناً وهو الفصل ويكون الريادة على القدرهبة .

وان وقع مشروطاً بالريادة في القدر او لصعة او شرط عليه رها شرط الاستماع به المقرض كن حراماً، وقبل يملكه المستقرض، وقبل لا يملكه . وان اقرضه على

(١) النساء، الاية ١١٤ .

(٢) هكذا في اكثر النسخ وفي صحيح . « وقد سبق الاحماع عليه الخلاف فيه »

ولم يتصح معناه .

ان يرد عليه مثله وربما وضعه في بلد آخر ، او ان يعامله في تجارة ، او ان يبيع له ، او كان من عادته ان يرد الربرة على من يستقرض منه جاز ذلك .

وان اقرضه ثوباً على ان يرد عليه ثوبين كان حراماً . وبذلك المقرض المقرض بقضيه ، (١) والرجوع للمقرض فيه ان كان والا فليدل في دمه .

وان اقرضه نصف دينار رد عليه ديناراً بعينه قضاء وبعنه وديعه لم يلزمه قوله ، وان قبله جاز ، وجاز لكل واحد منهما التصرف في تضعه مشاعاً .

والقرض دين حال غير مؤجل ، فان شرط نأجيله لم يصح الشرط ، وان ارتهن على القرض رهناً وسوع صاحب الرهن الانتفاع به وكذا القرض مطلق جاز ، وله الرجوع في العارية .

ويجوز ان يبيع سلعة وشرط احدها على صاحبه ان يقرضه قرصاً الى احد و مطلقاً لان اقرض حسن والبيع حائر فلا وجه للمساد .

وقل لنصدق ^{عنه} : ان من عذبا يروون ان كل قرص يجر مفعة فهو وسد فعال : اويس حير القرض ماجر مفعة ، (٢) ومن قرص غيره دراهم ثم سقطت وجاء غيرها كان له الدراهم الاولى .

وذا ارسله درهماً على انه حيد فحرج ردوا ثم يكن له رده عليه و حله بدله من ملكه من غير معرفته به .

ويجوز لولي البتيم والمعتوه (٣) المحارة في ماله نظراً له ، فان ربح وله وان وصع فعليه ، ويشترى له ويبيع من ماله ماله فيه لحظ . ويتفق عليه بالمعروف ، وان راد ضمن الريادة . وان اقرض ماله لمصلحته شهد وارتهن ما يفي بقيمة او اكثر منها . وان اقرضه الولي وكان له ما يقضي لرتف وفيه مصلحة للبتيم جاز ، وان

(١) هكذا في بعض النسخ وفي بعض آخر : « ولا رجوع للمقرض فيه ، وطلبه

فليدل في دمه » .

(٢) ابوساكن ، ح ١٣ الدب ١٩ من بواب الدين والقرض ، الحديث ٤

(٣) المعتوه : من نقص عقله .

لم يكن له ما يقضى اولم يكن ولياً فالربح للبيم ، والحصران عليهما (١) .
 واداب ع له الاب او الجدة للاب ثم بلغ فادعى انه لم يكن لمصلحة لم يقبل
 قوله ، ويقبل مع يمينه في غيرها من الاولياء الا ان يقوم بينة يانه كان لمصلحة او
 غبطة ، والاولى ان لا يحتاج لى بينة . وان ادعى الولي تسليم المال اليه بعد بيعه
 فسكر فعلى لولى البينة ولا فالبيم على المذكور ويعزم له وان ادعى الاتفاق
 بالمعروف فانقول قوله مع يمينه للمشقة .

ولا يصح بيع الصبي وشراؤه وان ادن له لولى . وللولى اذا كان فقيراً ان
 يأخذ من مال المولى عليه اقل الامرين من كفايته او اجرة مثله وقبل يأخذ اجرة
 المش ولا قضاء عليه ، وان كان حلقه بنفسه وعياله اصلح له حار ، وان كان الافراد
 اصلح لم يجر حلقه ، ولا باس ان يسوى بينهم في المأكول ، فاما للملوس فيشت
 على كل منهم حاجته ، واذا حلقهم بنفسه وعياله اجهد على تفصل نفسه وعياله (٢)
 ويتصرف في مال اليتيم حده لابه ثم الوصى فان لم يكونا او كانا حائذين فالحاكم ،
 فان كان الوصى ثقه ضميماً قواه ما حر ، واذا رضى الولي صلح من اليتيم عليه مال
 صلاحاً فعل وصح .

ولعد او ادان بادن سيده فالدين على السيد ، وان كان يعير ادن سيده وادن
 له في التجارة قصى مما في يده ، فان عجز استعفى فيه ، وان لم يدن له في التجارة
 والدين اتبع به اذا عتق وان استقرض يعير اذ رجع المقرض في قرصه ، فان كان ثالفاً
 اتبع به بعد العتق واليسار . وان اقر بسرقة وانكرها المولى لم يقطع واذا عتق
 عزم ما اقر به وان اقر بحماية عمد او حط ، وسرقة واعترف السيد بكل قطع العد
 واسترجعت عين السرقة وان كان اتلفها بعد العتق واليسار وثبت الحدية وان انكر السيد
 لم يقبل اقراره ويقبل بعد العتق ، وان ادن له في ضمان دين غيره فكما اذا دن له في الكاح
 ثم كتاب القوض

(١) اى على الولي وغير الولي في القرصين .

(٢) لعل المراد لتفصيل بالامان لامي لاتناع

(باب الدين)

والدين : مائت في الذمة بقرص اوبيع اوانلاف اوجاية اوسكاح اوحلع
او بفقه روجه وسب جاية من يعقل عه .

وكل قرص ديس ولا بيعكس . والدين مكروه الا لضرورة لحاجته وحاجة
عياله . فان كان له ما يفتنى منه اوولى بفتنى عه جار .

ولا يستدين فى المح الا اذا كان له ما يفتنى منه . واذا وجد المصطر الصدقة
قلها لايها حقه . واذا استدان قليو قصاه يسه الله عليه ، فان لم يسهو كالمسارق .
و دا سكح لا يسهو قصاه المهر فهو كالراى .

ويكره ان يبرل على غريمه . فان برل فلا يكن اكثر من ثلاث ، وان يقل منه
هدية لم يعتدما (١) ، فان قبلها استحب له ان يحسها من الدين .

ولا يطلبه فى الحرم ولا يسلّم عليه فيه لثلا يروعه (٢) حتى يخرج . ويجب

(١) اى لم تكن من عادته بل لاجل الدين .

(٢) اى لثلا يفرعه .

اداء الدين ويتصيق عند المطالبة واليسار ، فان مطلقه لغير عذر فيه اثبات ديه عند الحاكم وللحاكم حكم حسبه وجبره على اداء الحق ، فان كان معه من حسن ديه والا حصر على البيع والا يفاء او فعل الحاكم ذلك . وان كان عائناً قضى عليه الحاكم واوفى عريمه بعد قامة كعبل بالمال ، فان جاء ثعالب بسا يطل لدعوى رجوع على لكعبل بذلك ، فان كان عين ماله فائمه استرجعها .

فان كان مال العريم عائناً انظر حتى يحضر . وان كان معسراً انظر حتى يوسر . وان لم يعلم الحاكم حاله حسبه حتى يبين مرد ، فاذا بن عسره بخلاه وامره بالتكسب لنفسه وعياله على الاقصاد لاسرف ولانقير وما فصل لديه . فان قدمه الى الحاكم وحذف الحسن ان امر حارن يحلف ويطوى (١) عسى انقصه عبد البسر . وان كان لدين مؤجلاً لم يحل المطالبة به حتى يحل . ويجوز تعجيل المؤخر بلوضع مه ، ولا يحور تأجيله بلزادة فيه . ولاتناع في الدين دار المسكين والخدام .

وان كانت الدار كبيرة يكفيه وعياله بمعصها ، داف الفصل وقضى به ، وكذا لو كان في بعض الخدم كفايته ، وان حلف عريماله عبد الحاكم على دين جحدته لم يجز له مطالته به طاهراً ، وان طهر له بماله ان يأخذ قدر حقه عسى كراهة وان لم يحلفه جاز ان يأخذ من ماله بقدره من الحسن وغيره ، ويكره ان كان المال وديعة . فان اسنودعه وديعه فحجدها وحلفه عليها الحاكم ثم جاء الخائف ثانياً برأس المال وربحه احده ونصف الربح وحل المسنودع منه لتوبته وهذا يذب لان ربح الوديعة لصاحبها .

واذا اقر له تعريم بدينه ومطله مع يساره حار ان يأخذ من ماله قدر ما عليه واذا اسندان ممن لا يعرفه وعاب أو عصب منه تصدق به عنه فان عرفه بوى قضاء ، فان حصره الموت وصى لى ثقة به واجتهد الوصى في طلبه ، فان مات طلب وارثه

وان لم يحده تصدق به عنه . ويجب ان يقضى الروح العاثب عن روحته ما استدانته في معتقها بالمعروف دون الريادة .

فان كان حاضرا ومعها حار لها ان تأخذ من ماله لها ولولده بالمعروف من جنس لفة وغير جسها . ولا تصح جعل الدين شركة ولا مضاربة ولا رهنا حتى يقض .

واد كان لشريكين ديون على جماعة فاحال كل منهما بغير قصص احدهما دون الآخر والمقصود وغير المقصود بهما على الشركة .

ويبدأ من تركة الميت بكفه ثم دينه ثم الوصية ثم الارث ، فالدين يقضى من اصل المال . فان ادعى على الميت دين بسبب عادلة من الورثة او غيرهم وحلف معها المدعى ان حقه ثبت على الميت لان قصي له ، فان امتنع من اليمين لم يعط شيئا . ويحكم له بشاهدين وشاهد وامرأتين وشاهد ويمين وامرأتين ويمين وان لم يقم بينة او اقامهما ولم يحلف وادعى على الوارث العلم فله عليه ليمين انه لا يعلم ، وان لم يدع العلم فلا يمين له .

فان اقر بعض الورثة ممن ليس بعدل بالدين حكم عليه بما يصيبه (١) منه وقبل لا يرث شيئا حتى يقضى الدين .

ولا يجب على وارثة قضاء دينه اذا لم يحلف تركة ويستحب لهم ولغيرهم قضاءه وان قضوه من سهم الفارمين من الزكاة حار ان كان ائمه في غير معصية وان ترع شخص بالقضاء عنه وقد حلف مالا برأت ذمته وكان ما خلف لورثته . وان قتل وعليه دين قصي من دينه عمدا او خطأ ، وليس للوارث القصاص حتى يصمن الدين ، ويرضى صاحبه .

ومن صمن ديناً عن حي او مت برضا صاحبه برأت ذمته ، قصي الصامن او لم يقض ، فان لم يرص صاحب الدين ، والدين في ذمة الميت . ويحل الدين المؤجل

بموت من هو عليه ، وروى انه يحل بموت من هو له ايضاً (١) .
وان كان عليه ديون ولم ينف ماله بها ، ورع عليهم بحساب ديونهم ، وليس
لاحد منهم احتيازي ماله . فان خلف وفاق له اخذها . ومن مات وعليه دين يحيط
بتركته لم يتفق معها على عياله ، وان لم يحيط بها اتفق عليهم من وسطها . ومن كان عليه
دين لميت فسلمه الى ورثته برأت دمه ، فان لم يقصم فهو للميت في الاخرة .
ومن قدم عريسا الى سلطان ليحلف له فترك اليمين اعطاه الله تعالى لم يرخص
الله الامتالة ابراهيم عليه السلام .

ويكره الاستقصاء في الحق فمن استقصى فدا ساء واذا اقر المريض في مرضه
بما عليه ومات فيه لم يحلف العريم ، ومن له على غيره حق ولذلك عليه مثله من
جسه تساقطا ، وان لم يكن من جنسه لم يتساقطا الا بالنراعى .

تم كتاب الدين

(باب الرهن)

الرهن عقد لازم من جهة الراهن ، جائز من جهة المرتهن وشرط صحته الإيجاب والقبول واقص باختيار الراهن ، وكونهما جائزى المصروف ، وان يكون على دين ثابت فى لزمة كشم المسع والاجرة والمهر وعوض الحليع .
فان رهن على مال الحعاية قبل الرد او على ما بقصره فى المستقبل او نفقة مستقلة او مال الكتبة المشروطة او عمل متعلق بعين الاحير ودية الخطاء قبل الحول لم يصح الرهن ، وان يكون مما يصح بيعه ، ومما بقى الى الاجل الا ان بشرط بيعه وكون ثمنه رهناً .

ولا يصح رهن ام الولد . فان وطأ ثم رهنها فظهر الحمل وثبت انه مبطل رهنها ، وان وطأها بعد الرهن فحملت لم تبطل (١) وان كان لا يحل له وطأها ، ولا حذ عليه ، وان لم تحمل فهي على الرهن ، وعليه عقربا (٢) ان كانت بكراً يكون رهنا معها وان ماتت بالولادة فعليه قيمتها تكون رهناً . وان كان وطأها دون المرتهن فلا شيء عليه وان وطأها المرتهن فهو ران ، فان حملت منه فالحمل رهن . وان ماتت فى الطلق (٣) فعليه صماها

-
- (١) كذا فى اكثر النسخ وفى مسحين «وكذلك» بدل قوله «لم تبطل» ولعله هو الصحيح بقراءة قوله فيما بعد «وان لم تحمل فهي على الرهن» .
(٢) اقرب لضم دية مروح لمرأة اذا غصبت وايضاً ما تعطاء المرأة على وطأ الشبهة
(٣) الطلق بفتح الطاء : وجع الولادة.

بقيتها تكون رهناً . فان طاوخته ثبأ ولا مهر لها ، وان اكرهها ، فعليه نصف عشر قيمتها ، وان طاوخته بكرأ او اكرهها فعليه عشر قيمتها يكون رهناً معها . وان سكن الدار فعليه حرة السكى للراهن . ومفعة الرهن كاللئ والصوف والسكى للراهن ولهاك منه والدين عليه ، فان جسي الراهن على الرهن فهلك وعاب ضمن قيمته او ارشه يكون رهناً . وان فرط وه المرتهن صممه ولا يصمن ان لم يفرط وصممه عليه بقيته يوم تعدى ون عاب ضمن ارشه وان حنق على قيمته وهالك بينة حكم بها ، ون فقدت ضمن المرتهن ما حلف عليه الراهن ، فان احلفا في التعريط ولا بينة للراهن حلف المرتهن فان ادعى لمرتته تنف الرهن حلف .

وان ادعى رده ولا بية له حلف الراهن ، واذا شرط لرهن في عقد لارم لرم فان منع الراهن اجر عليه او فسخ العقد ، واذا رده المرتهن على الرهن ليسمع به لم يفسخ الرهن لان استدامة الفسخ ليست بشرط . وان قل لق متاعك في الحر وعسى صممه او طلق امرئك وعلى الف او اعتق عندك وعلى الف فعليه ارمه ذلك .

ويدخل في رهن النخل ثمرته المتجددة بعده وكذلك ما تحمل الامة وقيل لا يدخل وهو قوى . فان كان الحمل حاصلًا وقت الرهن لم يدخل ، وسواء برت ثمرة النخل ام لم تؤبر .

ولا يحل للراهن التصرف في الرهن بيع ولا حلف ولا صداق (١) ولا عتق ولا كتابة ولا يدبر ولا رهن ولا هبة ولا صدقة ولا معاوضة ولا نكاح (٢) فان فعل وجده المرتهن بهذ ، فان برأه من الدين اوفصاه وكذلك .

وان اقر بالرهن (٣) لغيره وبيع في الدين فعليه عرمة قيمته للمقر له ، وان فك اخذه المقر له . وكيفية القبض ما قدمناه .

(١) و(٢) كذا في كثير النسخ وفي بعض النسخ «صداق» و«نكاح» ولعلهما لاصح.

(٣) اي بالمرهون .

وان رعه وديعة او عارية او غصبا له في يده صح الرهن ويكون مقصودا ان
اذن بمضى ما يمكن ان يقص فيه ، فان كان الشيء في سوق او مزله فالى ان
يصل اليه و رال ضمان العصب ، وقبل لا يروى و ان ابرأه من ضمانه لم يبرأ .
وان باعه اياه رال الضمان ولا يكون القصد الا بالمرتهن او وكيله . و ادارعه
رعا الى اجل و شرط ان يكون مبيعا منه بالدين ان لم يقص فيه فالرهن فاسد ، ولا يصح
كالصحيح و يصح بعد الاحل لانه بيع فاسد يصح كالصحيح .

ولا يجوز للمرتهن بيع الرهن و اجاره ، و ان فعل واحده الراهن صح ،
والاطل ، فان غيب لم يبعه حتى ياد له ، فان لم يدر من هو بصير ، فان لم يحثي
بذمه و تصدق بالنافي عنه ، و ناعوره فاحله فله اجر (١) و يصح رهن المشع ، فان
تشاحوا فبمن يكون بيده ولم يتهابوا احذه الحاكم و تركه عند امينه و يكره للملاكة
وان رهن ملكه ، و ملك غيره صح في ملكه و مسح المرتهن ان شاء ، ان كان
مشروطا بعبه في عقد . و اذا علك بعض لرهن و لنافي رهن على المال . و ان قصي
بعض الدين او ابرأ منه فالرهن كله على الباقي .

وان رهن شيئا على دين ثم رهن عليه شيئا آخر جاز .

وان رهن شيئا على دين ثم احدث زيادة و جعل الرهن عليهما صح . و اذا ادعى
شخص ان بعض تركة الميت رهن له بدين عليه قبل اقراره بالدين و كلف لينة
بالرهن فان عدمها كان على الورثة بمن علم ان ادعى عليهم العلم . و يحص
المرتهن ضمن الرهن ، فان فصل له شيء ساهم العرماء و ان فصل منه شيء صرف اليهم
و ان كان للمرتهن عليه دين آخر فلا رهن ساهم العرماء فيه . و اذا اذن الراهن
للمرتهن في بيع الرهن قبل حلول دينه جاز و يكون الثمن رعا حتى يحل الدين
فان اذن له في احده عن دينه جاز ، وقبل لا يكون رعا . فان اذن (٢) بعد الحلول

(١) يوقف المرتهن الراهن فاحريج الرهن منه جر ، و في اكثر النسخ « و حله »

يلحق المهمة و الظاهر ان الصحيح ما هي المتى وهو موافق لنسخة واحدة .

(٢) في بعض النسخ « و ادى » بدل « اذن » و في نسخة « و ادى » بدل « ادى » .

وجب ان يعطيه الثمن من دينه . ونفقة الرهن على صاحبه . واذا اختلفا فقال احدهما لى عندك دينار دين وقال الاخر هو وديعة ولاينة فقال قول قول صاحب المال مع يمينه . واد مات صاحب الرهن ولاينة للمرتهن فله ان يأخذ قدر حقه ويرد الفاصل على الوارث .

واذا رهن رهنا وجعل المرتهن وكبلا فى بيعه ووصياً بعد العقد (١) فله عزله ، فان غاب صاحبه او مات اردائع ، اثبت حقه عبدالحاكم ، وباع له ووجه ، فدان جعله او غيره وكبلا ووصيا فى نفس العقد لم يعزل بعزله ولا موته ولا جنونه وغمائه ، وقبل بعزل وكالته بجميع ذلك . وان شرطاً ان يكون على يد عدل حار ، فان عزله الراهن اعزل (٢) ان شرط فى نفس العقد لم يعزل ، وان لم يعزله باع بما قدراله حساً وصفاً . فان اطلقا بساع بشمن المثل حالاً بقدر البلد . فان اختلف الراهن والمرتهن فى الجنس فالحاكم يأمره بالبيع بقدر البلد ، وان اختلف فالأعيب فان تساوى فبجنس الحق (٣) .

فان كان من غير جسهما باع بالاسهل لتحصيل الجنس .

و اذا كان العدل وكبلا فصاع الرهن فصاع الثمن من يده كان من ضمان الراهن وان حرق المبيع مستحقاً فكذلك ، وان كان المرتهن وكبلا او وصي فدفع وفصل عن دينه فصل ، كان امانة فى يده . ولا يبيع لعدل حتى يستأذن المرتهن لان البيع له ، ولا يحتاج الى تحديد من الراهن .

واذ رهن عصيراً واقبضه ثم صار حمراً ثم صدر جلاء الرهن بحاله ، والملك للراهن ، فان صار حمراً قبل قبضه ثم خلا لم يعد الرهن . ويصح رهن العبد القاتل والمرتد . واد احتس المرهون تعلقت الحماية برقته وبذى بها والدين فى دينه الراهن وان جنى (٤) عليه يقتل او حرق كانت قيمته اوارشه رهناً مكانه ، فان باعه

(١) أى بعد عقد الرهن وانظر منطلق يحمل .

(٢) الظاهر لزوم لفظة والاراء هنا

(٣) أى الدين (٤) بصيغة المجهول

سبعة شمس على ان يكون (١) رهنا عليه لم يصح لتنايهما ، لأن لرهن امانة والمبيع مضمون ولأن لشمس لا يجوز ان يكون من المبيع والرهن عليه يقضى ان يكون منه . فان شرط ان يرهنه اياها بالثمن بعد قصصها لم يصح لاحد الوجهين (٢) فان اعاده عدداً ليرهنه بدين معلوم حال او مؤجل صح الرهن ، فان حاله لم يصح الرهن . فان رهنه على دون ما ادن فيه صح لانه يدخل فيه ، ولصاحبه مطالبة بعه من الدين الحال والمؤجل لانه عارية يجوز الرجوع فيها فان بيع في الدين رجع المالك بقيمته على الراهن . فان كان قد بيع ما كثر من قيمته فمثل ذلك لصاحبه ، وان بيع بدونها فالقيمة له . وادان ادله في رهنه على دين لم يعينه ، جار .

وادان كان عليه دينار برهن ودينار بلارهن فقضاه ديناراً ودعى انه عن الرهن فالقول قوله مع يمينه ، فان اتفقا على عدم الية فله ان يصرفه الى ما اراد ، وكذا ان ابرأه من الف واحتسفا فالقول قول المسمى مع يمينه ، ومع عدم الية (٣) فكذا لو لين . واذا اختلفا في مقدار ما على الرهن ولا يية للمرتهن حلف الراهن .

وان اختلفا في حلول الاجل ولا يية فالقول قول المرتهن . وان اتفقا المرتهن على الرهن رجع على صاحبه ان كان ياذنه ما لم يستع به فان استع به من غير اتفاق رجع عليه بذلك .

فان اقرضه قرصاً مشروط ان يرهنه رهناً يستع به لم يصح القرص والرهن والشرط . وان رهنه شيئاً على دين في دمه وشرط الانقاع به صح لرهن وبطل الشرط . وان باعه شيئاً بشرط رهن معلوم على ان المراء له وكان معلوماً صح البيع والشرط . وان شرط رهناً مجهولاً بطل الشرط فقط وان شرط في الرهن ما يؤكده كقصه حار وان شرط ان لا يقصه او لا يباع في الدين لم يحز .

تم كتاب الرهن

(١) تدكير الفعل باعتبار كون السلفة مبيعاً (٢) وهو شديهما (٣) بعله شارة ابي عروصين - احدهما اتفقا عليها على عدم لية والثاني ادعاء لرهن يية المرتهن مع انكار المرتهن .

«باب الاجارة»

وهي عقد على منعة بعوض ، بخلاف المعاينة لعدم العوض فيها (١) ، وبخلاف الكاح لانه عقد على استباحة المنافع بعوض .

وهو لازم من الطرفين ، الا ان يشترطا فيه خياراً لهما اولاً حدهم مدة معلومة ، او يظهر بالمستأجر عيب ، او لاحقة ، او لم يره ووصف له ثم رآه لا معنى الوصف او بعضه .

ولا يصح بالمدر كلف بزم مستأجر الدكان لبيعته ، او اجارة دكانه ثم افلس ولم يجد غيره واستيجار دابة للسفر ثم بدوا له . ولاصح للمكاري ن بداله عن السفر .

فان مات المستأجر (٢) بطلت الاجارة ، وقبل لم تنطل مثل المشتاعين لان المنافع كالأعيان ولذاك يقول بها تنصص بالعصب .

ولا تنطل الاجارة ببيع الموحجر من لمستأجر وغيره ، وبصر المشتري حتى تنقضي المدة ، ولا خيار له ان علم ذلك ، وله الخيار ان جهله .

وان عرقت الارض او عصمت قبل القبض بطلت الاجارة ، وان جرى ذلك

(١) كذا في نسخة وفي بقيةها «منها» بدل «فيها»

(٢) كذا في نسخة وفي بعضها «المأجران» وفي بعض آخر «المناجر» .

في ثناء المدة فالرجوع على العاصب وتظل فيما بقي في العرق ، ويصح فيما مضى بالتقويم ، ثم نسب بالجره لمتاع الى الاحرة .

و ن انهدم المسكن في ثناء المدة فله مسحها فما بقي الا ان يعيده مالكة لي الصحة . ويسقط عن المساجر ما قبل مدة الانهدام والثناء .

والاحرة تصح في الدمة والعي ، وكذا صح كونه ثما لمبيع صح كونه اجره . ويصح اسقاطها عن المستاجر ان كانت في دمه . ولا يصح اسقاط مافع الدار المستاجرة .

وشروط الاحرة : الابعث ، والقول ، وكون لاجر معلوماً مشاهدة او وصفاً وكون المفعة معلومة بتقدير المدة : كاستيجار لدار للسكى ، ولارض للزرع صلت المدة ، ام قصرت ، او بالتسمية كالاستيجار على صبح الثوب وحياطه ، ودابة تحمل قدر معلوم ، ودبة امسدة معلومة او بالعين كفل متاع مشاهد .

فان عين المدة والعمل كحياطة ثوب في هذا اليوم بطلت .

ويحور استيجار الدور والحدائق للسكى و لعل فيها مطلقاً ، الاميوديبها (١) كالفصارة ، وطحن ، وعمل الحديد . ففتقر الى التسمية .

ويجوز استيجار الارض للزراعة ، ويسمى الزرع لاحلاوه ، ولساحة لنماء والفرس فاداً حرحت المدة قوم العراس واعطى صاحبه قيمته ، او يصح له ارش القلع ، او يرصى ببقائه .

فان اساجر داراً فرس فيها الاذن ، فصاحبها قلعه ، والرام العارس بارش الغيب وطم الحفر (٢) .

وان استاجر ثوباً للنس ، ودامة للركوب مجعلاً ، بطلت للجهالة ، فان قال يركب ويبس من شاء جار ، فان عين اللابس او الراكب لم يجز غيره ولا اراداف غيره ، وكذلك لو شرط لا يسكن الدار غيره ، فان اطلق حصاره و لغيره مفرداً

(١) اودى به : ذهب به واهلكه .

(٢) طم الركبة طمأ بفتح الطاء : دمنها وسوها .

ومجتمعاً فان حمل الدابة اكثر من القدر المشروط ، اوسار اكثر من الشرط ، او اردف غيره فهو صام لجميع القيمة يوم تعدى فيها ، وكذلك لو حمل عليها حديثاً بدل القطن ، وان غابت فعليه ارض عيها .

والاجرة تحب بالعقد ، وهي حالة مطلقه ، وان شرط تأجيلها صح الشرط فان كانت فاسدة استحق اجرة المثل ، وان رادت على ما ذكرناه .
ويصح استيجار الدار لشهر لم يدخل ، ولشهر مطلق ويحكم بتعفيه العقد ، وقيل لا يصح ، وان استأجرها كل شهر بكذا ولم يذكر جملة المدة صححت في شهر واحد ومشدت في الدقي ووجب اجرة المثل .

وان استأجر جملاً ، او عبداً معيناً ، او حراً بعيه فلب قبل العمل بطلت لاحارة ، وان عمل بعينه ثم نفى بطلت فيما بقي وصححت في الماضي بالحساب وان استأجره لعمل في الدمة ثم مرض او مات ، احدث من ماله لعمل الدقي .
وان اتى العبد المستأجر رجوع على مولاه بالاجرة ، فبان شرط للعبد غير الاجرة لم يلزمه .

وان اعطاه كان ذلك لمولاه ، وان افسد شيئاً استسعى فيه او اتبع به بعد العتق ولا يجوز استيجار الدابة و الارض لحمل محظور او عمل مالا يحل فيها .
وليس من شرط صحة الاجارة للسفر الى موضع بعينه ذكر عدد الفراسخ وان استأجر لدابة للحمل وحسب مشاهدته او قدره بالورن والحسن ان لم يشاهده ولمجمتال مطالبة المكثري بالكراه قبل قطع المسافة .

وان ستأجره على احد عملين ايها شاء بكذا ، او على هذا بكذا وعلى الاخر بدونه ، فهي فاسدة والارام اجرة المثل .

وروي اصحابنا صحة لاجارة لحمل متاع الى موضع معلوم في وقت معلوم بكذا وفي غيره بدونه مالم يحط بجميع الاجرة ، (١) فيظل العقد ، ويجب اجرة المثل .

(١) لوسائل ، ح ١٣ ، الباب ١٣ من ابواب احكام لاجارة ، الحديث ٢

والمستأجر امين على الدابة المستأجرة ، فان فرط صمن ، فان ادعى الملف
 حلف ، فان ادعى الرد حلف صاحبها
 والاجير الممرد و لمشترك مؤتمان ، فان فرط صمما ، فان احلف في التفريط
 حلف لاجير ، فان فرط واحتلما في لقيمة حلف صاحب المتاع ، فان ادعى الاجير
 الرد حلف المستأجر .
 ومن حمل متاعاً على رأسه . حجرة . فسقط فتكسر او صدم به متاعاً واسأماً
 فعجنى عليه فصمان ذلك عليه .
 وان جنى الصانع بيده على المتاع صمن بكل حال . ويصح اجارة الحمام
 ولماء تبع (١) ، واجارة الدحية بالحق ، والماشطة مالم تصل شعر الناس شعر
 الناس ويجوز بيعه .
 ولا يحل الاجرة على وشم لحدود ، والتدليس ، والعش ويجوز اجرة
 المغيبة مالم تدحل على الرجال او يدحل لرجال عليها .
 ويجوز لاجر على حن الرجل ، وخمض النساء (٢) وعمل لاشربة لحلال
 ويكره ابراء (٣) الحمير على الحبل ، واجرة صراب لقمل ، واجرة
 الحمام ويسقى ان يطعمها السيد غيره ان كانت الحجامة صفة عده والاجرة
 على مسح المصحف وعلى تعليم القرآن اذا اشترطاً . ولا باس باخذ الاجرة على
 كتب علوم و لحكمة . ولا تحل على كتب الكفر ، وتحليدها . لالقصه . ويجوز
 اخذ لاجرة على مدح لمؤمنين ، وهجاء الضلال ، ويحرم على العكس ، ويجوز
 على الحطب في الاملاك ، ويكره اخذ ما انتهت (٤) ويسعى لمعلم الصبيان التسوية

(١) في نسخة «بيع» بدل «تبع» وليس ماء مبيع .

(٢) حصن النساء : خناتهما

(٣) من النرد وهو الوثوب

(٤) كذا في اكثر النسخ وفي بعضها انتهت ولم اصحابها «اشتبهت»

يستم في التعلم .

ويكره كسب الصبيان . ويحرم الأجر على الأعمال المحرمة : كالعبد ، والنوح ، لباطل ، والهجاء والمدح بمثله ، وعمل الاصنام والصلبان ، والعود . وآلات اللعب : كالرد والشطرنج ، وعمل الحمر والعقاع والشراب المحرم . ولا باس بامساك الخمر للتخلل والتحليل . -

ولا يجوز احد لاجرة على تفصيل الموني وتكثيرهم ، وحملهم ، ودفعهم ، والصلاة عليهم .

وعنى الادان ، والاقامة ، والامامة والقباء ، وتعليم الشرع والمعارف ، وكيفية العادة

ولا يجوز على السحر ، وتعليمه وتعلمه والقباء ، والكهانة ، ولشعيرة . ويجوز استئجار الطائر باجرة معلومة ، مدة معلومة ، وبمشاهدة الصبي ، ويجوز ان يستأجر روحه لرضاع ولده ، وتوثر نفسها لرضاع ولد غيره نأده ، ولا يصح استئجارها بكسوتها وطعامها ، للجهالة ، وليس لمستأجر الطائر مع روجه من وطأها ، فان ارضعته لمدة بلس شاة او امرأة غيرها فلا اجرة لها . وان شرط على الصانع لعمل نفسه نعين . وان طلق جزار نفسه وغيره فان اعطى الثوب غيره لم يحيطه بادن صاحبه ولا ضمان ، وبغير اذنه يصمن ويجوز ان يوحى ما استأجره بمثل ما استأجره ، واكثر منه . ودونه من جنسه اذا عمل فيه عملا يصلحه او بعضه بعضها او بأكملها ويتصرف في الباقي .

ويكره من دونه اجارته باكثر منه من حسه ، فان اختلف الجنس لم يكره . ويكره اذا استأجر لعمل ثوب يكدا ان يستأجر غيره بدونه ، الا ان يعمل فيه عملا . وان اختلف صاحب الثوب والحائظ في الادن فالقول قول صاحب الثوب وكذلك في صفة الادن كالقباء والقميص . ويجوز ان يوجرد ارا استأجرها قبل قبصها . واذا كانت الاجرة معينة فتلت قبل القبض بطلت الاجارة .

وان اهدمت الدار او احترقت او عرقت الارض بجناية المستأجر ، فالاجارة

بحالها وعليه ضمان ما احدث .

ولا يصح استيجار الارض للزراعة مما يخرج منها لانه غير مضمون ، وهي لمحاربة المصهي عنها ، ويحور بدعب اوقصة وغيرهما ، والاجارة لازمة للمستاجر وان تمت العدة بالادوت ، ويكره ان يستاجر احداً حتى يقاطعه على اجرته ، فان لم يفعل فله جرة المثل .

واذا لم يأمن الاجير المستاجر على الاجر فتركه عند عدل ، فهك في يده فهو من ضمان الاجير من حيث يرضى به .

واذا استاجر اجيراً لحفر شرع رقعات باجرة معلومة ، فحرقاة ، ثم عجز ، قسمت الاحرة على خمسة وخمسين جزءاً ، فلقامه الاولى حرة منها ولثانية حرة ان والمحرة الاول ، ولثالثة ثلاثة اجراء والاجراء الاول ، وعلى هذا ، والفصان ولزيادة على هذا . ويكره ان يوجر الانسان نفسه ، فان فعل ذلك فقد حطر عليها الرق ، وما اصاب من شيء فارب اجره .

وليس لاحد الشريكين الامتداد بسكى المشترك واحارته ، ولكل منهما ان يوجر حصته لشريكه اولميره فان تشاحا تسواً قدرأ من الزمان بحسب اصل الشركة ويجب ان يعطى الاجير اجرته قبل جفاف عرقه ، ويحور ان يساجر لطحن قمين حطة بمكوك (١) مه . واذا امتدت المألوعة بفعل المستاجر فعليه تقينها ، وان استاجرها وهي مسدودة فعلى الماجر تقينها .

ويجوز اجارة الكلاب التى احربا معها ، ويحور ان يساجر رحلان حملا للعقة على المعتاد . (٢)

والكحل على المستاجر لاعلى لكحال .

ثم كتاب الاجارة

(١) المذكور كرسول : السد وقيل الصاع و لاول اشبه ولا حظ مجمع لبحرين

(٢) يسمى بهما بملكان منفعة مشاعه الا انها يتوفيانها على التدف ويرجع

فى لتدوب والتداف ربما او فرسجاً الى التده ولا حظ الحواهر ، ج ٢٧ ، ص ٢٨٨

« باب المزارعة والمساقات »

المزارعة : عقد لازم من الطرفين

وشرط صحتها : ذكر الاجل المعلوم ، و ذكر نصيب العمل بالجره المشاع من الكل ، و د لم يدكر الاجل ، او دكر مجهولاً ، او الحصه مجهوله ، او قيدها بالارض ، او بما على موضع مخصوص من الررع ، او شرط احدهما لصاحبه منه قدرأ قبل القسمه ، او احراج الندر فيها ، فهي فاسده ، تحب فيها حره المثل للعامل ، والماء كله لصاحب الررع فان لم يحصل منه شيء وهى صحيحة ، لم يكن للعمل شيء ، و نكات وسده فله اجرة لمثل ، وقيل لاشيء له ، لانه دحل على ذلك .

فان شرط في المزارعة على العمل العمل بمعه او ررع شيء بعينه لم يشعه .
وان شرط العامل على صاحب الاصل شيئاً معلوماً من ذهب وفضة وشبههما جاز ، ويكره ان يشترط ذلك على العامل .

ولا فرق في صحة المزارعة بين ان يكون الارض و الندر لشخص والعمل والقر لآخر ، او لارض لواحد والناقي لآخر ، او لعمل من واحد والباقي لآخر ، او لارض والقر لواحد و لعمل والندر لآخر .

واذا كانت وسده والندر للعامل ، احده وماء واعطى رب الارض احدها .
ولا تبطل المزارعة بالموت . والحارج (١) بين الشخصين ولا يحرج النذر .

(١) اي : التناز .

وعلى كل منهما ركة حصته ان بلغت النصاب ، والا فلا .
 فان انقضت مدة المزارعة قبل ادراك الررع لم يقطع الررع ، وعلى كل
 واحد منهما القيام فى حصته ، ولصاحب الارض اجرة ما قاس حصه الرراع .
 وعلى لعامل فى المدة القيام فى الكل ، وآله لعمل عليه ، ومتى مات لعامل
 فى ثلث المدة احد من ماله ما يعمل به ماعليه ، او عمله الموارث

* * *

د المساقات

و لمساقات: عقد لارم من الطرفين وشرطها : ذكر المدة المعلومة ، والحصه
 المشاعة ، وان يكون على اصل ثابت يستنى كالحل ، و لكرم ، والشجر والمادرجان .
 ويجوز ان يشترط بعض ما على العامل على رب الاصل فى المزارعة والمساقاة ،
 وادالم يتق عملا صلا لم يصح . والمجرح فى الصحبة بينهما على الشرط . كالمزارعة .
 والركاه على ماد كرم فى المزارعة . والموت لا يبطئها . وللعامل اجرة العتل فى
 العاسدة . وان لم تخرج الاصول شيئا فعلى ماد كرم . فان خرجت المدة فعلى ذلك
 و اذا شرط للعامل ثمرة بحلات بعينها ، او شرط ان يعمل رب الارض معه
 بنفسه ، بطلت المساقات والمرارعة .

و اذا هرب العامل او مات فى المرارعة او المساقه ، حكم الحاكم عليه ،
 واحد من ماله للعمل ، فان لم يكن له مال و تطوع عنه ماله بل ، والا فالحاكم ان
 يدين له فى اقراصه ، وان لم يفعل ولم تكن الثمرة طهرة جاز له الفسخ لعذر العمل
 وقيل : لا يفسخ ، وان كانت طهرة واختار شرها حار ويبقى من حصه العامل
 ما يجب عليه ، فان لم يكن حاكم فافق هوام يرجع لشرعه ، شهد على الا فى م لم
 يشهد ، الا ان يشهد انه يرجع . وقيل : يرجع ، وقيل : لا يرجع .

وكل ما فيه مستراد فى الثمره فعلى العامل : كالتأخير . وصرف الجريد (١)

ووضع الثمرة على السعف مطوقاً (١) ، وإبراله ، وتحميمه ، وصلاح حريمه (٢) ،
 ويبدله (٣) ، وإصلاح الأجاجين (٤) ، وقلع البساتين المصربة ، وكري الساقية .
 وعنى صاحب الأصل : إنشاء الأنهار والمسجونات (٥) و لقرائى تديرها ،
 وطلع الفحل (٦) و لحراح على رب الفحل خاصة ، و على رب الأرض فى
 المزارعة .

و يحوران يتقل الأسان من السلطان لصيده بنصب أوقصة و يرعها غيره
 بدلت أو الربع وشبهه .
 و يحوران يتقل أرض غيره على ثلث والربع ويقلها غيره بمقتضى معه
 شىء منه .

(ثم كتاب المزارعة والمساقات)

-
- (١) قل فى المسوط : فاذ كثر ثمار ثعلب فربت فيحتاج ان يعيه على اسف
 ليايس وغيره حتى يكون كالمطوق فى حلق النحل الاخط المسوط ح ١٣ ، ص ٢٠٩)
 (٢٢٣) الحرين واليدر : موضع تجفيف الثمر .
 (٤) الاجاجين جمع الاجاة . مأخوذ لفراش شبه الاحواص .
 (٥) لمسجون : الدواب ، التى يستقى عليها ، وهى موت .
 (٦) فى نسخة : طلع النحل .

«باب الضمان والكفالة والحوالة»

لصمان: عقد لازم من الطرفين ، ويسفر الى رضی المضمون له ، والصمان ،
دون المضمون عنه

ويحور على دين ثابت في الدمة : كالثمن بعد تسليم المبيع ، والمهر بعد
الدخول ، وبعقة الروحه لسله (١) ، وعلى ما يمرض للسقوط : كالثمن قبل تسليم
المبيع ، والمهر قبل الدخول من وقعت الردة ، او نف المبيع ، بطل الصمان
لظلال اصله .

ولا يجوز ضمان مال الكنية المشروطة ، لان للعبدان يعجز عنه ، وان داه عتق .
ولا ضمان في مال الحفالة قبل الرد ، ولا مال ، لمساوقة قبل السبق ، والبعقة
المستقلة ، ويصح ضمان بعقة اليوم لانها تحب باوله .

ولا يصح ضمان الاعيان كالمعصوب .

ويصح ضمان العهدة عن شئ ، وهو ضمان الثمن بعد قصه ، فاذا ظهر المبيع
مستحقاً رجع عليه بالثمن - وهو في الحقيقة ضمان ما وجب - ، فان ظهر به عيب
فسح المشتري لم يصح ضمان الثمن ، والناتج ضمان في الحالين بمجرد البيع .
ولا يصح ضمان الخلاص (٢) لان الدائم لا يحزر على البيع ، ولصمان ينتقل

(١) في بعض النسخ : الباقية .

(٢) اي خلاص المبيع .

الدين التي دمه الصائم ، وبشره المصومون عنه فاذا ادى الصائم لم يرجع على المصومون عنه ، الا ان يصوم ناذره - ، ادى ياديه او بعير اذنه

ويصح الضمان حالاً ومؤجلاً .

ويصح ضمان الدين الحال مؤجلاً ولو حل حالاً ، وقبل : لا يصح
واذا مات الصائم للمؤجل حل بموته .

ويصح ان يصوم عن الصائم صائم ، ويتقل الدين اليه وعلى هذا .

وان ابرء صاحب الدين الصائم برىء بالامراء ، وبرىء الاصل بالصمان
وان ابرء المصومون عنه لم يصح ، لان الحق انتقل عنه .

وان ابرء لمصومون له الصائم ، او صالحه على بعض الدين ، برة ، ولم
يرجع على الاصل لا بما عزم

و اذا ضمن عنه ياديه فله ان يبرئه بتحليصه ، وان ضمن بعير امره لم يكن له
الرامة بذلك .

واذا كان له على شخصين دينار بالسوية ، فضمن كل منهما عن صاحبه ،
صار ما كان على الواحد على الآخر ، فلم يرد على النصف ، لكنه كان ديناً فبرىء
منه وصار عليه مثله بالضمان .

و اذا ضمن ديناراً فاعطى لمصومون له ثوباً ورصيه ، رجع على المصومون
عنه دفن الامر من ق. والحق وقيمة لثوب .

ولا يصح ضمان لمجهول ، وقبل : يصح ويضمن مائة بالبيعة ، لا بما يجرح به
الحساب في كتاب .

ويصح ضمان الدين عن الميت خلف وفاء ام لم يخلف .

ولا يصح ضمان العبد ، والمذبر ، والمكاتب ، فان دن له السيد ، فكما اذا
اذن له في النكاح .

واذا اكره شخصاً على تحليص عريمه في دين ، او قتل ، او جراح ، ضمن

ماعليه من مال ، والدية في القتل والحراح الا ان يحضره .
وان قال لصامس : على ألف دينار - وهو الدين - ان لم احضره فعليه المال
الا ان يحضره .

وان قال : على " احضاره " فان لم احضره فعلى " دينه المعلوم " فليس عليه
الا احضاره ، فان لم يحضر حبس حتى يحضره .



الكفالة

ويصح الكفالة بالبدن على من عليه دين ، او دعوى يحضر فيها .
وتصح حاله ومؤجلة الى اجل معلوم ، فان كان مجهولا لم يصح الكفالة .
ويصح ضمان دين العبد ، لانه كالحر المعسر .
ويصح ضمان لآخرس بالاشارة والكفاية ويصح ضمان المرأة ولا يصح ضمان
الصبي والمعتوه ، ولا كفائتهما .
واذا تكفل بدن شخص وحب احضاره وتسلمه الى المكفول منه ، فحلى بينهما .
فان شرط احضاره في موضع معين ، لم يره في غيره ، وان كفله من شخصين
فسلمه الى احدهما ، لم يره من الآخر ، واذا أبره المكفول له ، التكفل بره ، واذا
مات المكفول بطلت الكفالة .

واذا ادعى الصامس أو التكفل مصادهما حلف المكفول له والمصمونه .
وان قال . كفلت ريداً فان لم احيه به فانا كفيل عمرو لم يصح ويجوز ان
يكفل التكفل كفيل حر وعلى هذا . واذا تكفل بدن لمكاتب لسيد له لم يصح .
واذا تكفل برأس رجل صحت الكفالة .

ويصح التكفل باحضار الصبي والمعتوه بادن وليهما ، ويصح الصمان عنهما
وذا صمن عن غيره دياً ، ثم صمته المصمون عنه عن الضامن ، صح .
وذا صمن عن غيره دياً وكان موسراً او معسراً ، وعلم المصمون له حاله

فلا خيار له ، وان كان معسراً وجهل حاله فله الفسخ .

* * *

الحوالة

و اما لحوالة • فقد يحتاج فيه الى رضى المحيل ، و المحتمل ، و المحال عليه ، و ان يكون للمحتمل دين على المحيل ، فان لم يكن له عليه دين فهو وكيل .
فلومات محيله بطلت وكالته .

ولافرق بين ان يحيل على من له عليه دين ، او من لا دين له عليه .
ويصح الحوالة بما يشت في الدمة ، مما له مثل : كالادهان ، والاثمن . او لا
مثل له : كالثياب والحيوان .

وبشر اوراق الحقيق في الحسن ، والنوع ، والصفة .

وقبول الحوالة مستحب غير واجب .

و دا صحت الحوالة وكان المحال عليه مالياً او معسراً فيحكم الصمد .
ولا يصح (١) ان يحيل السيد بمال الكفاية على عبده ، لانه ليس بدين لارم .
ويصح حوالة المكنب سيده به على من له عليه دين .
ويصح ان يحيل السيد على المكنب سمئت له عليه من معسرة ، وعبر السيد
و يصح الحوالة بالثمن مدة الخيار ، و دائمن بعد التفرق ، فان رد المبيع
يعيب سابق بطلت الحوالة .

و الحوالة ليست ببيع ، فلا خيار مجلس فيها ، ولو كانت بيعاً لكان بيع
دين بدين .

واذا لم يعط المحال عليه المال وحده ، او مات مملساً ، او افسح حياً ، وحجر
عليه ، فلا رجوع على المحيل للائتمان لمفهوم من لفظ لحوالة .
وروى (٢) اصحابنا : انه ابرء ان لمحال المحيل بعد الحوالة ، فلا رجوع له عليه

(١) في بعض النسخ : «يصح»

(٢) الوسائل ج ١٣ ، لباب ١١ من ابواب احكام الصمان ، لحديث ٢

عليه ، والا فله الرجوع .

واذا ادعى من عليه الدين : انه احوال عريمه بدينه على غيره . وقبل الحوالة فابكره ، فعلى المدعى : البينة ، فان فقدها حلف صاحب الدين .
وان ادعى من له الدين على شخص : ان عريمه (١) احواله عليه بدينه ، وقس فابكره ، فعلى من له الدين البينة فان فقد فعلى المدعى عليه البينين ، فان حلف اسقط الدعوى عن نفسه وسقط الدين عن العريم باعتراف صاحب الدين ، فان كذبه العريم لم يسقط دينه عن لحالف ، وان بكل (٢) عن البينين لرمه ذلك ، وان كذبه فله مطالبة الماكل بدينه ، فيكون عارماً مرتين (٣) .

ويصح ان يحيل المحال عليه المحال ، على اخر ، وعلى هذا .
واذا اتفقا على قسط - هو : احلتك على ولائى بمالى عليه - وادعى لمتعطف .
الوكلة ، والاخر : الحوالة ، حكم بموجب اللقط ، وهو لدعوى للمحتال .
ولو احواله على غيره ثم قصاه المحيل ، صح القضاء ، و ثم يرجع به على المحال عليه لثبرعه به .

واذا دعى من عليه الدين : ان عريمه (٤) احوال شخصاً عائلاً به ، فابكره ، حلف واخذ حقه .

وان اقام المدعى بينة سقط عنه ، فاذا قدم الغائب فلا بينة عليه لاقرار صاحبه .
وان ادعى على الغائب : انه احواله بدينه على من له عليه دين ، فاقام لبينة ، قضى بها على الغائب .

* * *

(١) اى المديون

(٢) اى المحال عليه

(٣) مرض السألة - فيما اذا كان للمحيل دين على المحال عليه

(٤) اى الدائن

«باب الصلح»

الصلح: عقد لازم من الطرفين، وهو اصل قائم بنفسه، ولا بد منه خيار المجلس ويصح دخوله بخيار الشرط فيه .

ويصح على الافرار اجماعاً، وعلى الانكار والسكوت الاصلحاً حل حراماً او حرم حلالاً.

و اذا كان لكل واحد من الشخصين طعام عند صاحبه ، لا يدركان قدره ، فتحللا وتبارثا (١) صح الصلح.

و اذا اشتركا في مال ، وربحاً ربحاً ، وكان من المال دين وعين فاصطالحا على ان يأخذ أحدهما رأس ماله ، والربح والوصيفة على الآخر ، حار .

ومن كان عليه دين لم يمت فصلح ورثته بشئ ، ولم يعلمهم قدره ، فما وصى اليهم بده منه و لدفي في دمه ولو كان الميت يهودياً او نصرانياً .

وروى اسحاق بن عمار (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام في لرحن يصعه ارحل ثلاثين درهماً في ثوب ، ويصعه آخر عشرين درهماً في ثوب ، ثم لم يتمر احدهما من الآخر ، قال : يباع لثوبان ، فيعطى صاحب الثلاثين ، ثلاثة حماس الثمن ، و لآخر خمس الثمن ، فان قال صاحب العشرين لصاحب الثلاثين : احتراهما شئت ، قال : قد انصعه .

وروى (٣) لسكوي عن جعفر عن ابيه «عليهما السلام» في رجل استودع رجلاً دينارين ، واستودعه آخر ديناراً فصاع دينار ، قال : يعطى صاحب الدينارين ديناراً ويقسم الاخرينهما نصفين .

(١) في بعض النسخ «تباركا»

(٢) الوسائل ، ج ١٣ ، كتاب الصلح ، الباب ١١ : ح ١

(٣) الوسائل ، ج ١٣ ، كتاب الصلح ، الباب ١٢ : ح ١

وقول السكر للمدعى : يعنى هذا او ملكيه ، اقراره ، وقوله : صالحى
مه على كذا ليس اقراراً .

واذا صالح رجل عن غيره بشئ في دين صحيح الصلح : وان كان بمال نفسه
بادنه رجوع عليه ، وان كان بعير ادنه لم يرجع ، وان صالح لنفسه بان صدقه في
دعوه جار . وان كان عينا فصالح عنه ناديه صحيح ورجع عليه وان كان بعير ادنه
لم يرجع وان صالح لنفسه جاز .

و يجوز ان يشرع حياحاً لا يصر بالمارة الى طريق نافذ ، فان اعترضه مسلم
لم يجب قلعه ، وقيل : يجب . وان اضر بهم لم يجر ووجب ازالته ، ولا يجوز ان
يصالح عليه بشئ .

وان اظلم (١) به الطريق يسيراً لم يعارض .

واذا اشرع حياحاً في النافذ لم يكن لمحدثه اعتراضه ، فان اخرج المعادى
مثله لم يعترضه الاول فلو سقط حشنته فاحرح حارده حياحاً لم يكن له معه .
والدرب المرفوع ملك اهله .

وان اراد من طهر داره فيه ان يشرع حياحاً ، او بداً ، لم يجوز الا بادن
اصحابه .

و اذا اذن لجاره في وضع نعتبته على حائطه جار ، فاذا سقط احتج الى
اذن مجدد .

و اذا ادعى شخصان داراً ، تسباً ملكها الى ما يوجب الشرقة - كالارث -
فاقر من هـى في يده لاحدهما صفها شاركة (٢) صاحبه (٣) ، فان صالحه مه على
شئ بادن شريكه (٤) صح ، فان لم يادن تبعت الصفقة ، (٥) وان لم يتسب الملك

(١) من الظلمة

(٢) في بعض النسخ لفظة «فيه» هنا

(٣) أى المدعى الآخر

(٥) ومما صحت الصلح به حق لمقرله وهو الربع دون حق الآخر

الى شيء واقرا لاجدهما لم يكن اقراراً للآخر ، فان اقرا لاجدهما بالكل وصدقه فيه
يسلمها وحده ان لم يكن قرا لاجبه بالنصف الاخر ، وان كدبه بقى لنصف في
يد المقر ، لبطلان اقراره بتكذيبه اياه .

فان صالحه على دار بعد فان العمد مسحقاً رجع الى الدار .

فان صالحه منها على سكتها سنة بدينار جاز .

فان صالحه على سكتها سنة فقط حار ، وفل . تكون عارية ، له لرجوع فيها .
ولا يجوز لاحد الشريكين في حائط ان يبني عليه ، او يتد و تدأ ، و يفتح
كوة (١) . الا نادى الاخر .

و اذا وحده حشبت حد الشريكين على الحائط المشترك ، او حشبت الجار على
حائط الحار ، فانهدم منه رد الحشبت الا ان يشت انه عارية (٢) .

واذا انهدم الحائط المشترك عرضته ، ورادا قسمته طولاً او عرضاً لم يعرض .
وان اراد القسمة لاجدهما طولاً ، احمر الممنوع ، و ان ارادها عرضاً لم يحجر .
ولو اصطالحا بعد هدمه على ان يكون لاجدهما ثلثه وللآخر ثلثاه ، على ان
يحمله كل واحد منهما ما شاء اذا بناه ، لم يحجزه .

والحائط بين شخصين اذا انهدم لم يحجر ا على اعادته ، وكذلك اذا كان بينهما
دولاب ، او باعورة . وصالت لاجدهما بالانفاق عليه لم يحجر ، وكذلك اذا كان لعلو
لواحد والسفل لآخر فانهدم السقف ، او حيطان السفل ، او كان له وضع حشبت على
حائط حاره فانهدم فان هدم السفل صاحبه تعمد العير طلة او على ان يسيه احمر على الساء .
واذا كان سطح احد الحارين اعلى من الاخر لم يحجر ان يعمل مسترة .

(١) الكوة والكوة : الحرق في الحائط

(٢) يسمى عارية لحائط لو وضع الحشبت عليه دل في المبسوط ج ٢ ، ص ٢٩٧ :

فاما اذا وضع الحشبت على الحائط وبني عليه لم يحجزه (اي نصيب الحائط) لرجوع
في لعارية لان في رجوعه حراً مال شريكه و تلاًفاً لمنعته

واذا عمل حماماً بين الدور او محرابين العطارين ، او مقصّره (١) ، لم يمسح ولا يمنع من الطبخ والمخبز في داره .

و بما معاً من ارسال الماء في منكه على وجه يصل الى جاره ، لانه ارسال له في ملك غيره .

واذا كان له دران ، وطهر كل منهما الى درب عبر نافذ ، ورفع لحاجريتهما جار . وان كان له دار طهره ، الى درب عبر نافذ فعمل فيها دياراً لم يستطرقه جار معه ، لانه يؤدى الى ان يشهد له به .

واذا كان له في درب عبر نافذ باب فإراد احداث باب آخر الى اول الدرب جار ، وان راد احداثه الى صدره لم يجز وان راد ان يشرع جناحاً جدرلهم معه .

فان كان باب في صدره وبينه وبين باب جاره مسافة احتصى بها فعل فيها ماشاء واذا تداعى ملا ، فصالحه منه على مسيل مائه في ارضه ، وعينا الموضع طولا

وعرضاً جار . ولا اعتبار بالعمق لانه اذا ملك الموضع جاره له المروء فيه ماشاء . واذا شترى علوبيت على بن يسي على جداره جاز اداعى منتهى البناء

بمخلاف الارض .

واذا ادعى ببناء وصطلحاً على ان للمدعى سطحه يسي على جداره بناء معلوماً جاز .

و اذا صالحه على مجهول لم يصح

وان صالحه على درهم بدرهمين لم يجز ، لانه اجل حراماً .

ولو صالحه على ثوب بثلث عليه ، قيمته درهم بدرهمين لم يجز .

وان ادعى ملا مجهولاً فصالحه منه على معلوم صح لصلح .

واذا حرحت اعصاب الشجر الى هواء الحار فله ان يرام صاحبها بدرائها عنه ،

وان لم ير لها جار له ازالها بنفسه .

(١) المقصرة : محل تقصير الثوب وتبييضه

باب الشركة

قال (١) جعفر بن محمد عليهما السلام: لا ينبغي للرجل ان يشارك الدمي ، ولا يصعه بضاعة ، ولا يودعه ودبة ولا يصافته المودة .

وروى (٢) السكوسي عن ابي امير المؤمنين عليه السلام لا كره مشاركة اليهودي ولا نصراني والمجوسي الا ان تكون تحاره حاضرة لا يعب عنها .

واذا قال لغيره : اشتر سلعة ولى نصها ففعل ، فالرمح بينهما والحسran عيها .
والشركة (٣) ثلاث شركة فى العين كالمراث ، والبيع ، والهبة ، والشركة ، والوصية .

وشركة فى المانع كالشركة فى الاجارة .

وشركة فى الحقوق كالشركة فى القصاص ، وحد القذف ، وحيار الشرط والعيب ، ومراق الطرق والمقصود منها من شركة الاعيان شركة لعن وهي : عقد حابر من الطرفين ، واسما يصح باحتلاط المالين غير المتبشرين بعد الحط كالايمان ، وماله مثل من العروس اذا انحدا فى الحبس والصفه ، ويجوز ان يتساوى المالان فى القدر ، ويتفاضلا .

والربح والوضيعة بحسب المال .

والنصرف موقوف على الادب .

فان شرطاً مع تساوى فى المال تفاضلاً فى الربح ، ودالعكس . لم يصح الشرط ، وقسم لربح على المال ولصاحب الاقل احره عمله فى نصف الفاصل .
فان اعطى غيره مالا وصممه بصفه وعمل فيه مسرعاً فربح ، فهو بينهما والوضيعة كذلك .

(٢٥١) الوسائل ، ج ١٣ ، ابواب ٢ من كتاب شركة ، الحديث ٢٥١ .

(٣) الشراء يصح الشين وسكون لواء مصدر مثل الشركة

فان شتركا في مال - ولاحدهما اكثر من صاحبه - على ان يعمل فيه صاحب
لاكثر والربح بالسواء لم يصح وقسم بالحساب ، وان شرطاً عمل صاحب الاقل
كانت شركة قراض ، لا بأس بها .

ولا تصح لشركة فيما لا مثل له من لعروض ، وطريق الصحة : ان يبيع حدهما
حصة مشاعة من عرصه بحصة من عرص ، صاحبة او يشترى بهال في دمتها عرصاً
واد حطاً المال . وان اجاز التصرف لكل منهما جار ، ولو حد منهما ،
لم يتصرف الاخر ، وادا رجع الآذن عن الآذن لم يجز بصاحبه التصرف في حقه .
والمال امانة لا يضمن الا بالتعريض

وكذا وشرط عليه المتصرف في جهة او ماع يعبه وحالف ، ضمن وان اطلق
الآذن جار .

ون مات احدهما انصح اذنه ورجع فيه الى الورث ، او وليه ان كان
موجوداً عليه ، فاما قاسم او آذن .

فان كان له مال نقداً او عرصاً اقتسماه ولم يحذر على بيعه ليصير نقداً ولا يصح
قسمة دين لهما .

والشريك وكيل في الشراء والبيع .

ولا يبيع لاشمن المثل ونقد اللد حالا ، ولا يشتري بملابسات الناس بمثله
وان فعل وقع الشراء له ووقف في حصة صاحبه على اجارته

و اذا دعى المتصرف : انه اشترى هذه السلعة بينهما او ان هذه السلعة شراها
لنفسه ، فالقول قوله مع يمينه لانه اعرف بنيته .

وان ادعى احدهما : ان السلعة لى في يد الاخر من مال الشركة ، فالقول
قول صاحب اليد مع يمينه .

واد اشترى الشريك لذمى حمراً او حبريراً بمال الشركة ، صح في حصته
وبطل في حصة المسلم ، وان اشترى الشريك من يعق على شريكه فكذلك ، وان
اشترى من يعق على نفسه عتق نصيبه وقوم عليه فان كان معسراً سعى العبد .

وإذا ادعى أحدهما على صاحبه حياته وحررها ولائبة له ، حلف خصمه ، فإن لم يحرمه ، لم تسمع دعواه والقول قول الشريك في دعوى التلف أو الكار التريط مع يمينه .

وإذا اشترياً ، عاً صفقة ثم عثرا على عيب فقد قيل : ان لهما ان يردا أو يمسكا بالارش أو يردا أحدهما ، ويثبت الآخر والمصوص ان يردا أو يمسكا بالارش ولا يحتلفا ، وان اشترى واحد بصفه ثم اشترى الآخر لنصف الآخر ، فعلى ماشاء (١) : فان كان لكل منهما عدد فباعهما بالصفه واحدة بطل الجهالة لئلا وكذا لو وكل أحدهما الآخر في البيع فباعه لشخصين مع عبده بالصفه لانه بحكم عقدين ولو كانا لواحد صح لانه عقد واحد فان كان لهما عدد فباعه صفقة أو وكل أحدهما صاحبه فباعه صفقة صح للعلم بشئ الحصة ولكل منهما قصص حقه من الثمن ولا يشاركه شريكه فيه لانه ليس بوكيل للآخر لئلا قصص حقه بخلاف الشراكة .

فان كان عدد بين شريكين امر أحدهما الآخر ببيع حصته فباعه بدينار واقر الامر ان الامور قصص الثمن وسكر ، بزه المشتري من حصته المقر دون البايع لاعترافه بقبض وكيله .

فان اقر البائع ان شريكه قصص الثمن وسكر وكان وكيله في القصص فكذلك وان لم يوكله لم يبرأ المشتري من حصة البائع ولا من حصة شريكه .

ولا يصح شركة المعوضة (٢) والوجوه (٣) .

(١) اي بي الثاني على ما شاء من الرد او الامساك

(٢) قال في الجواهر ، ج ٢٦ ، ص ٢٩٨ : شركة المعوضة التي هي اشتراك شخصين فيما يسمان به من ربح وارث ولقطة وركار وغير ذلك ويغرمان من ارش جباية وصمان عصب وقيمة متلف وغير ذلك ، الى آخره

(٣) قال في الجواهر ، ج ٢٦ ، ص ٢٩٨ : شركة الوجوه المفترقة هي الأشهر واشتراك وجهين لآمال لها بعقد لفظي على ان ما يبتاعه كل واحد منهما يكون بينهما ميساعان وميسعان ، ويؤديان الاثمان ، وما فضل فهو لهما .

وإذا اشترى أحدهما أو افترض له ولصاحبه جارا لاديه له على شروط الوكالة ،

وإذا غصب أحدهما شيئا لم يشاركه الآخر فيه .

ولا يصح شركة الأبدان (١) ولكل منهما أجر عمله ، اتعقت المصعقتان أو

احتمتا ، اتعقت أحريتهما أو اختلفتا ، فإن احتفظ كسبهما ولم يتمير اصطلاحا .

وإذا اشترك جماعة : لواحد بعل ، ولآخر دكان ، ولآخر حى ولآخر عمل بيده

لم يصح الشركة .

فإن ساجر شخص من كل ماله ، ومن الآخر عمله بأجرة واحدة فهي وسدة ،

ولكل منهم عليه أجرة مثله .

وإن استأجر الكل للطحن بأجرة معلومة ، صححت ووجبت بالسوية (٢) ،

ورجع كل منهم على أصحابه بثلاثة أرباع أجرة ماله ، والاجير على أصحابه بثلاثة

أرباع أجرة عمله .

فإن اشترى كوا : من شخص فدان (٣) ومن شخص عمل ، ومن شخص أرض

ومن شخص بذر فهي معاملة فاسدة والزرع لصاحب البذر ويرجع صاحب الأرض

والفدان والعمل عليه باجورهم .

وإذا كان من شخص جمل ، ومن الآخر المرادة (٤) ، ويستقى الثالث من

ماء هو ملكه ، فتمه له ، وعليه لصاحبه أجرة الجمل والمزادة ، وإن استقى من

المباح ، فقبل : كذلك لأنه إنما يملكه بالحجارة ولم يجر سواه ، وقيل : يكون بينهم

ثلاثا لأنه حار من المباح بنية أنه له ولهما .

وكذا الحلاف إذا اصطاد ، أو احتش ، أو احتطب له ولغيره ، ومن قال

بالاثلاث قال : يرجع كل منهم على الآخرين بأجرة ثلثي ما كان من جهته .

(١) بأن عقدا على أن أجرة عمل كل منهما ، لهما بالاشتراك .

(٢) هذا فيما إذا كان العمل منهم جمعا كما هو الظاهر من قوله : استأجر لكل الشخص

(٣) الفدان - الثوران يقرن للحراث بينهما

(٤) المرادة . الراوية

وشرط لتاجيل في الشركة غير لازم ، واذا حثان احببت انشريكين الاخر
كره له ان يقتص بمثله .

* * *

« باب المضاربة وهي القراض »

المضاربة عقد حايث من الطرفين ، و ما تصح بالائتمان الحاصلة من الدش
بشرط ذكر حصة مشاعة من الربح معلومة ، فان دفع اليه جرافا (١) صح والقول قول
العامل في قدره مع يمينه وكذلك ثمن المسع والسلم والاحرة ، وقيل لا يصح .
وان سلم له عرصا وقول : اذا بعته فعد قرصتك على ثمنه لم يصح ، وقدرضه
على مال ودبغة في يده او عصب صح ورال صمان العصب ، وقيل : لا يرول .
فان قال له : عبي لذي الذي عليك واقصه من نفسك مضاربة لم يصح ،
فان تصرف على هذا فالربح له دون من له الدين .
ويصح للمولى ان يقارض بمال المولى عليه لحظه (٢) فيه ويصح بمشاع
في يد العامل .

واذا لم يعين الحصة او قدرها بدينار او درهم ، او قول : على ان نصف الربح
لك الا دينارا منه لم يصح .

فان قال رب المال على ان لك الثلث ولي لنصف صح وكان الثلثان لرب
المال ، فان قال : على ان لك ، لنصف صح والباقي لرب المال ، فان قال : عبي
النصف كان باطلا ، فان قال : لربح يسا صح وكذا سواء ، وقيل ، يطل ، كما اذا
باع سلعة بالف مثقال ذهب وقصه وان اعطى شخصان مالا بينهما شخصاً على انه
نصف الربح من نصيب احدهما الثلثين ومن نصيب الاخر الثلث وباقي الربح بينهما سواء
لم يصح وان قال : قرصتك على ان لك النصف صح لانه قدر شيب العمل . وان

(١) اي مال المضاربة

(٢) اي عند نفسه

قال: قرصتك على اندبيع هذا الالف لى وربح هذا الالف لك لم يصح ، وان قال :
عنى ان لك ربح النصف صح ، وقيل : لم يصح . واعطاء العبر من لا يحفظه وديعة ،
وليكون الربح للعامل قرص ويكون الربح لربه بصاعة ، ويكون الربح بينهما قرص .
والمصارف امين لا يضمن الا بالتعريط ، والقول قوله مع يمينه في دعوى
المالك وانكار التعريط ، وكذلك اذا اشترى شيئاً فقال رب المال : كنت بهتكت عن
شرته ، لان الاصل الامانة .

فان ادعى الرد حلف صاحب المال وكذا في الشراكة ، قيل : يحلف المصارف
والشريك ، فان احلعا في قدر راس المال حلف العامل لعدم البينة ؟ فان حثلعا
في الربح قدم صاحب البينة ، فان لم يكن بينة تحالفه ، فصح العقد ووجب الاجرة
وقيل : حلف صاحب المال ، وان افاد يستبين افرع بينهما .

وان كان عامل المسلم ديباً اشترى بالمال حمراً او حمريراً لم يصح .
وان شري العامل من يعتق على رب المال بدنه عتق وانفسح القراض ان
كان بكل المال ورجع العامل عليه حصته من الربح ، وكان ، وقيل : لا يعتق قدر حصته
من الربح لانه مات ، وان كان ببعضه انفسح بقدره وحسب على رب المال
وان اشتراه عبده المأذون له في التجارة باذنه عتق فان نهاه او لم ياذن فيه لم يصح .
هذا اشترى العامل من يعتق على نفسه ولا ربح لم يعتق ، وان ربح فيما بعد
وكانت حصته بقدره عتق وان كانت ببعضه عتق العتق وقوم عليه المأقى فان كان
معسراً فاقية رق .

وان فسح القراض بعد العمل والمال سبغ باعها العامل الا ان يأخذها رب
المال بقيمتها ، وله جبره على بيعها لياخذ ماله ناصاً (١) وقيل لا يجبر .
وان كان المال ديباً حياه العامل وان لم يكن فيه ربح ، وان اتفق على قسمة
الربح وعقد المضاربة باق حار وان حسر فما بعد ، رد العامل اقل الامرين من

(١) بض المال : تحول نقداً بعد ما كان متاعاً

حصته في الحسارة او ما اُخذ من الربح ، وان طلبها احدهما لم يجبر الممتنع .
وموت كل منهما يطلها ، فان مات رب المال وهو عروص فللعامل طلب
البيع والتفويض ، وللورث الرامه ببيعها . ويعطى من الربح حصته ان كان ربح
وان طلب للعامل اقراره على المضاربة جار لان رأس المال ثمن وحكمه
باق لان للعامل بيع السلع لابقه (١) رأس المال وقسم ما بقى بعده ، وقيل : لا يصح
لانه استيفاء قراض على عرض .

وان مات العامل و لمال ناص انفسح ، وان كان سلعة لم يعمه وارثه وتولاه
الحاكم ولم يكن لرب المال معارضة عليها .

وكان على ^{الربح} يقول . من يموت وعنده مال مضاربة ن سماه بعمه قبل
موته ، فقال : هذا لعلان فهو له . وان لم يذكره فهو اسوة العراء (٢) .
واذا بلغ نصيب العامل من الربح النصاب ركاه بظهوره وحوله ، وركى
رب المال الاصل وحصته من الربح .

فان مضاربه الى سنة بشرط الا يبيع ولا يشتري ، او على الا يبيع لعقد الى
سنة صح القراض وبشرط ، فان شرط لا يشتري بعد لسنة صح القراض والشرط .
ويجب في القراض العائد للعمل اجرة المثل ، ربح المال وحسر ، وقيل :
ان يحسر فلا شيء له ويكون تصرفه صحيحاً بالادن ، وكذا في الوكالة العائدة .
وبقعه المضارب في الحصر من مال نفسه ، وفي السعر من مال لمضاربة ،
وقيل : انما يعمق القدر الرائد على بقعة الحصر فان خرج بماله ومال المضاربة انفق
بالحساب في المأكل والملبس .

ويجوز ان يشتري المصيب للربح .

فان اشتري على لصحة فظهر العيب فله لرد والامساك بالارش على ما يراه احطى (٣)

(١) في بعض النسخ ولا يباع

(٢) الوسائل ج ١٣ . لاب ١٣ من احكام المضاربة ، لحديث ١

(٣) حطى عند صاحبه : كان ذامكة وحظ ومنزلة

فان حصر رب المال فاحتلها ، بطر الحاكم فيما فيه الخط واجاب الداعي اليه .
ولا يبيع المصرب الا حلالا يضمن المثل وقد البس ، الا ان يعرض له مشاء ،
و اذا حالف رب المال في السعر الى موضع او شراء خنس ضمن .
والربح بينهما على الشرط .

ون قارض العامل بالمصرب بدين صاحب المال غيره على ذلك صح القراض
ولا شيء للعامل الاول . واد قال للعامل الثاني : ثلث ثلثه ، ولى ثلثه ، ولرب المال ثلثه بطل
القراض وللعامل الثاني اجر عمله . والربح لصاحب المال ، ولا شيء للعامل الاول
وان قارض بغير اذنه بثلث الحصة من علم له مال ، اثم وهما صامتان ، وان
ربح فسمى الشرط .

ون قارضه على ان المصرب لرب المال ، والمصرب الاخر بينهما يصعين قسم
على ذلك .

ومداخلة رب المال للعامل نفسه في العمل بطلها ويكون الربح لرب المال ،
والاجرة للعامل .

ويتولى العامل ما يتولاه رب المال ويستتبع ويستأجر في غيره : كمثل الاحمال ،
والانفال ، والمداخلة على السلع فان تولى وذلك بنفسه فلا اجرة له .

وان ولى غيره ما يتولاه هو ، ضمن الا حرة والمال . ان كان عمله يوجب تعريضا
ومن اعطى غيره مال ينمي مضاربة ولم يكن صلاحاً ولم يكن ولياله فالحصارة
عليه والربح لليتيم .

وان لم يعلم العامل الحال لم يقل قول المعطي واحد لعامل ما شرط له .
فان اعطى غيره مالا مصاربة لشترى السحل والشجر والعقار ويستتبعها ولا يبيع
الاصل لم يصح .

وان اعطاه شبكة ليصطاد بها بالتصريف لم يصح ، والصمد لصيده وعليه اجرة
الشبكة .

وان اعطاه بعلا يستقى عليه بينهما يصعين فالماء للمستقى وعليه اجرة الشئ .

وان سلم اليه ارضا ليعرسها من ماله على ان لكل واحد نصف مال الآخر ،
لم يصح ، والارض لربها ، والعارس لربه ، ولرب الارض ان يقره في رصه باجرة
او يقلعه ويصمن رشه ، او يقوم عليه فيرد قيمته .

فان اتفقا على شيء فلا كلام وان اختلفا . فطلب رب الارض لقلع بالارش
والعارس لاقرار بالاجرة قبل من رب الارض .

وان طلب العارس لقلع بالارش ورب الارض لبقاء بالاجرة قبل من العارس .
وكذا لو طلب رب الارض تقويمه على نفسه والعارس قلعه ، رشه .

فان طلب العارس القيمة ورب الارض الفسخ بالارش قبل من رب الارض
فان طلب رب الارض بدل (١) لقيمة والعارس لاقرار بالاجرة ، والعامل
القيمة ورب الارض اقراره بالاجرة لم يحجر احدهما على مراد الآخر ، وان كانت
لارض والعارس لشخص فله الاجرة بعمله ، والكل لما لكة .

وان اعطاه القراضاً على ان يأخذ منه انفاً بصاعة جدر ، ولم يلزم لوفاء .
فان احدرت المال من المال وكن اربعين ، عشرة ، بعدان حسر عشرة ، ثم
ربح بنقص القراض في الربع الذي احده ، وفيما يحصيه من الحسرات فيستقص
في الربع وثلاث الربع (٢) وان اشترى بمال القراض عدداً فاحدث دينه
كانت قرضاً ، وان كان فيه ربح فهو مشترك بالحسب ، فان كانت توجب تقصاص
اتفعا عليه لتعلق حقهما به .

فان اشترى المصارب سبعة لها نصف المال قبل قباضه وكذا في الوكالة لرم
المصارب والوكيل بدلها وقبل يلزم صاحب المال والموكل .

(١) هكذا في النسخ ولعلها «بدل»

(٢) ثلث الربع هو مقدار الحسرات الذي يحصى بالمأجود وهو حاصل من تقسيط
الحسرات على ثلاثين لباقة بعد الحسرات وبما ان لبيعة تحتاج الى معان لتظروا بدقة
فمن اراد لتوضيح فليرجع الى المسوط (ج ٣ ، ص ٢٠١) والجواهر (ج ٣٦ ص ٤٠٢)

(باب الوكالة)

هي عقد حذر من الطرفين بطلان الموت منهما ، وبالجسور المطبق ، ويردتها عن فطرة ولا يبطل بدوم المعتاد ، واعضاء ساعة .

ولا يجوز ان يوكل فيما لا يجوز له مباشرة ، فلا يتوكل الذمي لمسلم في ترويح مسلمة ويجوز التوكيل في البيع ومائر العقود .

ويجب ذكر الموكل في لنكاح ، والخلع ، والصلح عن الدم ، ولا يلزم ذكره في الباقي ولا يصح التوكيل في العصب ، والقتل ، والمحرمات ، والألتقاط ، وقسم بين الروحات ، والاحتطاب ، ولاحتشاش ، ولاضطياد ، واحياء الموات ، والمتولى لهذه هو المالك لها او اللارمة له احكامها .

ويجوز التوكيل في اقامه الحد على المحدود - وقبل المقاد ، وفي تعريف الركة والكفارات وعتق ، والطلاق ، والتدبير ، ووكالة ، والقضاء بين الخصوم ان اذن لموكل ولامام او كان العمل وسيعاً او ممالاً يمكن التوكيل بنفسه .

ولا توكيل في لايلاء والدور ، والظهار ، لانه كذب ولا في اللعان ، لانه يمين ولا في الرضاع وعدد .

ولا يصح التوكيل في الصلوة والصيام حياً ، ويصح بعد الموت ولا يصح في الطهارة فان لم يمكنه جاز ويتوى بنفسه .

ويصح التوكيل في الحج .

وروي (١) اصحابا حواران يعطى غيره ما يجاهد به وينحلف ، الا ان يدعو الامام .

ويجوز التوكيل في استيلاء القصاص ، وحد الفقد ، والطلاق بحضرة الموكل وغيبته .

ويجوز توكيل الروحة في طلاق صرتها ونفسها .

ويسعى لدوى المروة التوكيل في الحصومة ، وتولى شراء الخدم والدابة والصيغة بانفسهم .

ولا يجوز التوكيل في الاقرار ، ولا يكون ذلك اقراراً منه ، وقبل يكون اقراراً ويجوز توكيل العبد غيره في طلاق زوجته وحننها ، والمكاتب غير في البيع والشراء ولغيره (١) يجعل .

ولا يعمل الوكيل بالعرف الا باعلامه اياه تمكن من علامه ، ثم لم يتمكن ، اشهد ، ام لم يشهد .

فان احلها حلف لو كبل انه لم يعلم - ان لم يكن للموكل (٢) بيعة بالاعلام فان وكله في الفصاض ثم عرله على قبول (٣) او عفى ، ولم يعلمه فاقصى فلامضان على الوكيل وقبل بضمن عاقبته ، وقبل : بضمن ويرجع على الموكل به . واذا وكله في البيع بمشاهد حر وان وكله في البيع باع فقد البلد حالاً بضمن المثل ، او ما يتعاقب اهل المهر (٤) مثله ، فان حال ذلك وقف على اجارة للموكل وقبل : يجوز لاطلاق الاذن .

ولا يشتري الوكيل لموكله بالفس المباحش .

وتصح الوكالة العامة كالخاصة . وتصح في الدعوى (٥) اقامة وكيل للمسلم يحاصم عنه (٦) اوله .

(١) اي يجوز التوكيل للمكاتب اياه

(٢) كذا في نسخة وفي اكثر النسخ «للوكيل» والصحيح ما في المتن

(٣) لملة للاحتراز عن العرف بالنية

(٤) في بعض النسخ «اهل المهر»

(٥) في بعض النسخ زيادة «وللمحاكم» هنا

(٦) في بعض النسخ «عليه» بدل «عنه»

ولا يعتبر رضى المدعى ولا المدعى عليه توكيل أحدهما وإن حصر. و إذا وكل اثنين لم يصح إلا اجتماعا عليه إلا أن يأذن على الأفراد .
ولا يجوز توكيل العد غير سده في العقود ، و كذا المدر و المكاتب
الاجعل لمكاتب أو يادون السيد في الكل ، ولا يجوز المكاتب أن امره السيد بذلك
وقيل : يجوز للعد ذلك لأنه كلام لا يصح حق السيد ولا يحتاج إلى إذنه .
ولا يصح وكالة الصبي والمعتوه في العقود .
وخيار المجلس ، والرد بالعيب للتوكيل في البيع . ولو صارف الوكيل ثم
قام من المجلس قبل القصد فاقبض الموكل بعده لم يصح العقد ولا يثبت التوكيل
المبيع ثم يملكه الموكل .
ولا يصح أن يبرى المشتري من الثمن .
ولا يجوز لمشتري منع الوكيل من الثمن إلا أن يأذن له الموكل .
وإن وكنه في شراء شيء أم يبيعه أو جسد كالحيوان لم يصح . وإن وكنه في
نوع كعبد أو شاة وبين الثمن جاز وإن لم يبيعه لم يجوز .
وإذا وكل في الشراء فاقبض الثمن من نفسه لم يرجع على موكله لتبرعه ،
فإن كان بإذنه رجع .
ويصح أن يسخ الوكيل الوكالة محصورة لموكل وعيسته .
فإذا وكل في شراء شيء معين : كهذه الدار وهذا العدد لم يتعد ، فإن تعدى
لزمه ولم يلزم موكله .
وإن أذن له في إنكاحه امرأة بعينها ، فعلم و بكر الموكل ولا ينفى على الموكل
اليمن وعلى الوكيل نصف مهرها .
وإن عيّن له المرأة فروجه غيرها فعليه نصف مهرها ، ولا ميراث بينهما ، ولا عدة
عنها في المسألتين .
وإذا اشترى الوكيل ما وكل في شرائه ، فعليه جاز لمادكرنا (١)

والوكيل أمين يقل قوله في السلف وبيع ما ولي (١) يبعه ويصن ثمنه، وفي
الرد ان كان ملاحض ، وان كان يحمل حلف الموكل اسه لم يرد ، وقيل يحلف
الوكيل . فان ادعى الموكل التمريط ولائبة حلف الوكيل .
ومن وكل في السع لم يبع نفسه ، ولا عده ، ولا مكاته .
واذا وكل في بيع عبد ، فباع بعه لم يحز ، وان وكل في شرائه فاشترى
بعه وقب على شر ، الصف الآخر فان شراه ، والابطل .
واذا وكل في الحصومة لم يقص الا باذن .
واذا وكل في شراء عشرة اربطال لحم بدرهم ، فاشترى به عشرة ونصفاً جاز ،
وكذا لو اشترى عشرين بالدرهم مما (٢) بساوى عشرة بدرهم .
واذا وكله في قبض دية لم يملك الحصومة ، وكذا في نص العين .
واقرار الوكيل على موكله غير لازم له .
ولا يسمع الحاكم دعواه لموكله قبل ثبوت وكالته ، ويسمع لئبة على
الوكالة من غير حضور خصم للموكل .
ولا يشتري الوكيل لموكله المغيب الا ان يصح له ومتى تعدى الوكيل
مارسم له ضمن .
وثبت الوكالة بما اسأ عنها من لفظ والقول بالقول ، او بعمل كل تصرف
ويجوز ان يتوكل لمثله في الدين (٣) على مثله اودونه .
واذا وكل في الحصومة فقبل في الحال او بعد حار لقيام الادن ، وان دن
له الغايب ثم بلغه جاز .
والمال منه في يد الوكيل والمودع لا يلزمهما رده لا بعد طلبه .

(١) اي م وكل في بعه

(٢) اي من لحم كانت قيمة عشرة منه درهم

(٣) بكسر الدال

وان طله فمعه من عدد ككونه فى الحمام او اكل الطعام ، او صلاة ،
لم يضمن ، فان منعه مختاراً ضمن .

فان ادعى لرد او التمس (١) قبل الميع لم يصدق ، وان اقام بينة لم يسمع لانه
كذبه .

وذا حبس دو لحق حقه ممن عليه ، او عده . فالى حنى يشهد له بقبضه (٢)
فان كان مما لا يقبل قوله فى رده و كان عليه شهادة حارله ذاك ولاصمان عليه ، وان
لم يكن مشهوداً به عليه او كان مما يقبل قوله فى رده كان صامماً .

ولو ادعى من له الامانة على من هى عده انه طلبها ومعه محترراً ولا بينة له
كان على المدعى عليه اليمين ولاصمان عليه ان حلف .

ولو قر بالامانة ثم جحدتها او بالعكس صحتها

ون جحدتها ثم اقام بها ربه ، عليه بينة ، فقال صدقت كنت رددتها او تلعت
فمن الجحد لم يقبل قوله مع يمينه ، وان اقام بينة بذلك لم يسمع .

فان لم يجحد لكنه قال لا يستحق على شىء ، قل قوله مع يمينه لانه لم يكذبها .

واذا امره بالرفع (٣) من دبه ، فاكفر من (٤) الدين له ولا بينة ، فالقول قول

المدعى عليه مع يمينه ، ويرجع على الموكل ، ويرجع الموكل على لو كين لتعريضه
فى ترك الاشهاد الا ان يكون بحصرة الموكل .

وان امره بابداع عين لفلان فاكفر فلان ولا بينة فلاصمان على لو كيل ، والقول

قول فلان ، و لو كيل مع يمينهما ويصعب المال .

واذا وكل فى الشراء بالعين وشترى فى الدمة ، وقع له دون موكله و دون كله

(١) الظرف متعلق بالرد او التمس

(٢) فى بعض النسخ « يقبضه »

(٣) فى بعض النسخ زيادة « الى زيد »

(٤) موصولة .

فى الشراء فى الدمه ، فاشترى بالعين ، لم يصح لموكله .

وإذا تصرف الوكيل : فليس الثوب ، وركب الدابة ، ضمن من باعه وسلمه الى لمشتري براء من ضمانه لان الوكالة اقتضت امانة وتصرفاً بآدبه ، فإذا بطلت الامانة بقى الاذن .

ولو وكل فى الشراء فتعدى فى الثمن ثم شرى به وسلمه براء .

فان ادن الموكل لو كيله ان يسع من بعه جاز ، وقيل : لا يجوز .

وإذا وكله شخص فى بيع ثوب وآخر فى شريه لم يصح .

ولو وكل الحصان واحدا فيها لم يصح .

وإذا ادعى انه وارث دين لميت لاسواه فاعترف من عبه الدين بذلك لزمه الدفع اليه ، لاقراره ان الدفع مبرء .

فان ادعى الحوالة عليه بالدين واعترف فكذلك وفيه احتمال لجورن
يحدد لمحيل فلا يبرء به اقص المدعى .

وان ادعى توكيل دى حق له فى قصه ، فاعترف العريم بالوكالة . وفي

قبض ودبغة واعترف الودعى بالاذن لم يحجر على السليم فى الموصعين ، وقيل .

يحجر فيهما ، وقيل : يحجر فى الدين دون العين فإذا قدم لعائب فانكر عزم العريم .

ولأرجوح للعريم وصاحب الدين على مدعى الوكالة

وان كنت عباً مسف فى يد مدعى الوكالة رجع على يهما شاء .

وإذا ادعى الموكل ان الوكيل شرى السلعة له فانكر الوكيل ، فالقول قوله

مع يمينه ولا عرة بدون (١) دراهم الموكل فى ثمن لسلعة .

وتثبت الوكالة بشاهدين ، ولاتثبت بشاهد وامرأتين ، ولا شاهد وامرأتين

مع اليمين .

(١) وزن ، تودعه تودناً : صرفه وحوله وفى بعض النسخ «وزن» وفى بعض

«وزن» وفى كتاب اللغة : وزن الشيء بالعصا : ضربه بها

وإذا شهد شاهد أنه وكله يوم الخميس ، وأحراه وكله يوم الجمعة لم يتم
لنية ، ولو شهد أحدهما أنه أدله في الصرف وأحراه وكله حارلاً لهما لم يحكيا
لعظه .

ولو شهدا بفراره به في وقتين جاز .
وتنفس شهادة الوكيل على موكله ، وله في غير ما وكله فيه
أن شهد له بعد عرله في ما كان وكل وكمل وخاصم فيه لم يقبل ، وإن لم يكن
خاصم قبالت .

وإذا شهد شاهد أن الدائب وكله فقال الخصم أحلف معهما لم يكف
اليمين فإن قل أحلف أنه لم يعرفك بعثت ، فعليه يمين علم ، وإن ادعى العريم أن
لموكل برئه ووفاه لم يسمع دعواه الابيه فإن ادعى على الوكيل لعدم حلقة
يمين عدم

وإذا وكل من له الحق من هو عليه في إراء نفسه صح ، وإن وكله في إراء
غيره وأنه كان منهم قيل لا يجوز إراءته نفسه ، كما لو وكله في تفرقه ثلثه في الفقراء
وهو بهم وروى أصحابنا حوار أحده معهم (١)

ويجوز أن يشتري العبد نفسه من مولاه وإن يتوكل بعد لغيره في شراء نفسه
من مولاه ومن وكله غيره في عقد أو إقاع وسدين لم يملك النيابة عنه في تصحيحين

تم كتاب الكفالة

(١) ابوسائل ، ج ١٢ ، الباب ٨٤ من أبواب ما يكتسب به ، الحديث ٢٥١ .

باب الجمالة

«الجمالة» عقد حائز من الطرفين، فهي ان يقول لشخص: ان جئت بعدى الانق، او فرسى، او بعيري، وشبه ذلك فلك درهم، وديار، او دة لثوب او ثوب موصوف في منكه او دمته. فان جاء به غيره لم يحب له شيء ويحوران يقول من جاء بعدى منه ذلك فان جاء به الواحد فله ذلك، وان جاء به جماعة فذلك بينهم. فان قال: من جاء به فله شيء، فاتي به، فروى (١) اصحابنا في رد القدر الانق من المصر ديناراً قيمته عشرة دراهم ومن خارجه اربعة دنانير والحق بعضهم المعير بذلك. والظاهر يقتضي وجوب ذلك ولو اسي على القيمة، ويرجع في غير ذلك الى اجرة المثل.

ولو جاء به مثبرها لم يكن له شيء.

ولو قال لواحد: ان جئت به فلك دينار، فرده هو و آخر معه مساعدة له، استحق للمجمول له فقط الدينار. فان قال: رددته لاحد العوض فصف دينار للمجمول له ولا شيء للآخر وان شرط شيئاً مجهولاً رجع الى الاجرة. ولو حد العبد وشبهه حين وحده وحب رده عنى صاحبه بعير اجرة، فان

(١) تهذيب الاحكام، المجلد ٦، الباب ٩٤ من ابواب اللقطة والصالة

الحديث ٤٣.

تركه عنده على دلايلده فهو صامس له . وروى (١) الحسين بن زيد عن جعفر عن ابيه
عن علي بن ابي طالب انه كان يقول : في الصالة يحذف الرجل فيسوي ان يأخذ لها جعلاً
فتمشق قال : هو صامس . وان لم يسو ان يأخذ لها جعلاً ونفقت فلامسان عليه .
فان وجد عبداً فابق من عنده لم يصمه فان ادعى عليه صاحبه انه ارسله ولا يبيته
له حلف ما ارسله ، ولاداهن (٢) في ارسله .

وقال : من جاء به من موضع كذا فله كذا فجاه به من نصف الموضع فله
النصف وعلى هذا .

وان شرط لواحد كذا ولاجر كذا فمن جاء به وحده منهم فله ماسمي له ، فان
جاء اثنان به فلكل واحد نصف ماسمي له وعلى هذا .

ثم كتاب الجمالة

(١) الوسائل ج ١٧ ، باب ١٩ من بواب القتل ، الحديث ١

(٢) في بعض النسخ زيادة «بالطعن»

باب الوديعة

الوديعة مائة تنقسم الى ائحاب وقبول او القرض، و لقول ما اسأ عن معناه و لقول
بالقول او القرض، وهي مستحقة للاميين القادر على الحفظ ، لانه قضاء حرجية .
ويجب حفظها بمجرى الدعة ، فالعين في صندوق او حراسة ، والفرص على
الدور (١) في اصطبل .

ولاصحاب على الودعي الا بالتفريط ، ولا يسه عليه في دعوى الهلاك ، فان
احتلها في التفريط فعلى صاحبها اليه وعلى الودعي اليمين ، وان ادعى الرد حلف
ايضا .

و ان ثبت التفريط فاحتلها في القيمة فالقول قول صاحبها مع يمينه . الا ان
يكون لاحدهما بينة .

وقد ذكرنا بعض مسائلها في الوكالة .

فان ادعى ردها على من لم يودعه اياها ، كورثة صاحبها ، فعليه الياسة والا
فعلى الوارث اليمين ، وكذلك ان اطارت الريح ثوب غيره الى داره فادعى رده
عليه ، او ادعى ولي اليتيم رد ماله عليه بعد الرشد فابكر .

(١) في بعض النسخ «على المدد» ولعلها هي «الامدود» ومعناه العادة ولكن
لظاهر ان الصحيح ما في المتن كما في نسخة .

فان اودع معصوباً يعرف ربه وجب رده عليه ، فان لم يفعل مع الا مكان صمن له ، فان لم يمكنه فلاصمان عليه . فان لم يعرف ربه عرفه حولا فان جاء صاحبه فيه ، و الاتصدق به ، فاذا جاء صاحبه خيره بين الاجر والعزم وان كان محتلط بدل المودع كالدهن وشبهه رده على المودع .

والوديعة عقد جاز من الطرفين ، وامانة للسر ولعاجر

فان شرط ضمانها لم يضمن .

فان تصرف فيها كلس الثوب ، وركوب الدابة ، او تركها في غير حررها ، او اتهم عليها غيره بغير ادن صاحبها من غير عذر ، صممها بقيمتها يوم تعدى فيها ، ولا يبرأ من صمائها لا بردها الى صاحبها او وكيله . فان ابرأه صاحبها من صمائها من غير رد مراء ، وقبل : لا يبرأ .

فان ردها الى موضعها لم سرا ، فان نص له على موضع بعينه له ، فقلها من غير خوف صمها .

فان اخرجها من كيسها سبة التصرف فيها ، او حل وكاها (١) لاحد صمها صمن كلها لهتكها .

فان حرق الكيس من فوق الدراهم صمن ما حرقه دونه .

فان حرق دون السد صمها لهتكها وان لم يأخذ .

وان كانت ظاهرة فاخذها درهما للتصرف فيه صمته فقط .

فان رده او رد بدله وتمير لم يرل عه صمائه ، وان رد بدله ولم يتميز صمن

الكل لانه خلط ماله بالوديعة .

فان عزم على التصرف فيها ولم يحدث شيئا لم يصمها .

فان سافر بها وردھا على صاحبها او وكيله او الحاكم عند فقد عماممكن به او

(١) الوكاه ككتاب ربط القربة وغيرها ، كالوعاء والكيس والصرة .

ايداعها ثقة ، (١) صمها .

واذا اودعه شخصان ودیعة وحصرهما يسلمهما ، وان حصر احدهما لم يسلمها اليه .
فإذا اودع واحد شخصين اجتماعاً على الحفظ لانه لم يرص بمائة احدهما .
فان دفى الودیعة ولم يعلم احداً ثم سافر ، صمها .
واذا حصره الموت ردها على صاحبها او وكيله ، فان تعدر فعلى الحاكم .
فان تغدر اودعها ثقة .

فان لم يعمل صم ، فان اودعها غيره من غير عذر صمها .
و اذا اودع صمياً ودیعة فلهب لم يصم ، فان بلفها صم كما لو الفها
بغير ايداع .

فان اودعه لصبي ودیعة صمها لى ان يسلمها الى وليه .

فان اودع العبد فانلف تعلق يرقته .

وان اودعه دمه وامره بلفها وسقيها ولم يعمل صمها ، وله فعل ذلك بنفسه
وبغلامه ، بمادة ، ويرجع بذلك على صاحبها ، وان لم نامره ولم يهه ، وجب ،
لان ذمه بالحفظ نص من ذلك . ويحق صاحبها او وكيله ، فان لم يكن ، فالحاكم يعق
عليها من مال صاحبها ، والاقرض عليه او امر الودعي باقراضه واقام امياً يعق فاداءه
صاحبها رجع عليه .

وان احتلما في المدة حلف صاحبها ، وفي قدر البعثة يحلف المستحق وان لم يكن
حاكم وتبرع بالبعثة الودعي لم يرجع ، وان اشهد انه يرجع بالبعثة فكذلك ، وقيل
يرجع . فان بهاء ربه عن الاتفاق فلم يعق حتى تمت فلا ضمان عليه

وذا قال لودعي : امرتني بسليم ، اودیعة الى زيد فعنه ، فانكر الادب ولا يسه
حلف صاحبها وعزم ايها شاء تلفها ، ولم يرجع احدهما على صاحبه وان كانت
ناقية احدهما .

(١) في بعض نسخ «تسكن به» والظاهر ان الحصة حالية .

وان منها من خريطة (۱) الى اخرى والخريطة لصاحبها ضمن وان كانت له ،
 عيها المودع فنقلها الى دونه في الحرز ضمن . وان اخذت منه قهراً لم يضمن .
 وان اكره على اخراجها لم يضمن وقبل يضمن .
 ولو قال له صاع لحدثم في الحنصر فوضعه في لصصر اوضع الودیعة في كمتك
 فتركها (۲) في حيه اولاً يرفد على لصندوق فرقد فقد رادها حمطاً .
 واد مات لودعي ردت لودیعة على صاحبها ان كان اقرتها او قربها وارثه
 او قامت بها يینه . فان لم توجد بعينها حاص (۳) ردها العرمآه .
 فان ادعى شخصان الودیعة فقال هي لهذا ثم قل بل لهذا سلمت الى الاول
 وعزم لثاني فان قال هي لهما سلمت اليهما ثم يند عيان . وان قل هي لاحدهما
 ولا اعرف عيه وصدقاء لم يحلف وان كذبا حلف انه لا يعلم لمن هي منهما يميناً
 واحدة . فان انكرهما حلف لهما يمينين .

ثم كتاب الودیعة

(۱) وعاء من الجلد

(۲) في بعض النسخ «موضعا»

(۳) حاص القرماء محاصة : اقتسموا حصصاً

باب العارية

يصح اعادة ما يستعير به مع بقاء عينه .
وهى : عقد عنى منعة بلا عوض ، وهى حادثة من لطرفين .
والعارية امانة لانضمين الا بالتعريط .
فان ادعى عليه لتعريط ولا يثبت حلف ، وان ثبت التعريط ضمن بالقيمة مديوم
تعدي ، فان احلف فى القيمة ولا يثبت حلف صاحبها .
فان شرط ضمانها ضمانها ، الا بالذهب والفضة ، فانهم مضمونون شرط الضمان
ام لم بشرط .
فان ادعى رد العارية ولا يثبت له فعلى صاحبها اليمين . وله الانتفاع بالعارية
بمجرى العادة .
فان اذهب الاستعمال جديتها (١) او خذل المشقة (٢) لم يضمنه ، لان الاذن
فى الاستعمال يقتضيه .
فان استعمل المشقة فى نقل الاخر ضمانها تأجر ثها ، وان شرط ضمان لحسن
ضمنه فقط .

(١) الجدة : ضد البلى ومنها «الجديد»

(٢) حمل أى لان در دل برورها و لمشقة هى لتدليل

وان شرط ضمان الاصل او تعدي فيها فتلقت قبل نقصان لاجزاء ضمنها باحرثها
وان تلقت بعد النقصان ضمنها بقيمتها يوم التلف .
ويرأى من ضمان بردها الى صاحبها او وكيله ، ولا يبرأ بردها الى اصحاب
صاحبها او داره .

ويحور الرجوع في العارية وان كانت مؤقتة .
واذ رجع فيها وكان استعارها لثناء او عراس قوم عليه ذلك ، او ضمن ارش
البيع ، او احتار الابقاء بالآخر .
وان اراد صاحب الغراس يبعه لغيره جاز عند من قال له حق الدخول للسقي ،
فان فيه خلافاً .

وان كان له المزرع لا يتأند ، صرحني ببيع ، بالاجرة وقيل : فيه كالأول .
وان ادعى ركب الدانة الاعارة ، وصاحبها : الاجارة - بعد مضي مدة
لثمنها اجرة - ولا يية حلف الراكب : انه لم يستأجر ، والصاحب : انه لم يبر ، واستحق
صاحبها اجرة المثل .

وان اختلفا عقيب التسليم حلف الراكب وردها فان كانت تالفة لم يكن
لاحتلافهما معنى لطلان الاحارة والاعارة وهي مائة فلم تصح ، وان قال شرط
صمانها فان الراكب يقر لصاحبها بقيمتها وهو لا يدعيها ، وان مضت مدة لثمنها اجرة
وتحالفوهي مصمة فعليه اجرة مثل لمدة وهو يقر بقيمتها لمن لا يدعيها .

وان عكست لدعوى والدانة فائمة عقيب التسليم حلف صاحبها واحدها ، وان
مضت لمدة استردها والراكب يقر له باجره وهو لا يدعيها ولا معنى لاختلافهما ، وان
مضى بعض المدة فالراكب يقر له باجرة وهو لا يدعيها .

وان كانت تالفة واختلفا عقيب القبض فلا اجرة ولا ضمان ، لان العارية
امانة ، وان كان بعد مضي بعض المدة فالراكب يقر له بالاجرة ، وهو لا يدعيها .
فان اعاره حائطه ليضع عليه جذوعه جاز .

فان رجع المعبر قبل الوضع او بعده قبل الناء عليه فله وعلى واصعه رفعه ،

وان رجع بعد لباء عليه لم يجز لان عليه ضرراً فان ضمن له ارض النقص لم يكن له لان في قلعه قلع مامها في ملك المستعير وليس له قلع شيء في ملك المستعير بصمان قيمته. فان انكرت الحدود لم يعد غيرها الا بادن محدد وكذا لو اذن له في عرس شجرة وانقلعت لم تعد اخرى الا بادن .

وان حمل الميل حب رجل الى ارض غيره فست كان لصاحب الارض قلعه من غير ضمان بقصه واذا قلعه صاحبه فعليه تسوية ايجور لانه حصص ماله.

واذا استعار دابة ليسير بها موضعاً مخصوصاً فتجاوزه ضمنها واجرتها ، ولم يرل الضمان بردها الى الموضع .

ولا يجوز للمستعير اعارة الدابة ، ولا احارتها .

ولا يجوز ان يستعير محرم من محل صيداً كخمار الوحش ويضمنه لله بحرائه فان كان استعار بشرط لضمان ضمن لصاحبه بقيمته ايضاً .

وان استعار المحل منه لم يضمنه المحل ، ويضمنه المحرم لانه امر بارسله . وان استعار منه دابة فست انها معصوبة وحب ردها على صاحبه وله الرجوع بدابة منفعها على ايها شاء : فالعاصب للتعدى ، والمستعير لانتلافه منافع غيره واجرا (١) ملكه بغير اذنه ، وان رجع على المستعير لم يرجع على المعير لانه انتاف المنافع بنفسه (٢) كما لو تلفت في يده ضمن قيمتها ، لم يرجع بها على المعير ، وان رجع على المعير بالاجرة رجع على المستعير ، وكذلك لو رجع عليه بالقيمة .

ويجوز اهارة الشاة للحلب ، وقيل : لا يجوز .

ثم كتاب العارية

(١) في بعض النسخ «اجراء» وفي بعضها «حر» ولعل الصحيح هو «اجراء»

(٢) في بعض النسخ زيادة كلمة «واذا» العاطفة

باب السبق والرمى

وهو عقد جابر من الطرفين كالحمالة، وقيل : لارم كالأحارة،
و يحور السبق في النصل و الريش ، و الحف ، و الحافر ، و ما عدا
ذلك قمار.

فالنصل يقع على السهم ، والشاب (١) والسيف ، والرمح.
والحف يقع على الابل ، والفيلة .
والحافر على الحبس والبعال ، والحمير .
ولا يجوز على الاقدام ورمح الاحجار ، و دحوها (٢) و الصراع ، والسفن
وشه ذلك .

ومن شرطه تعيين اول المدى وآخره (٣)
وادل و حدلاثين : ايكما سبق يهرسه الى كذا فله درهم صح.
فان قل : ايكما جاء اليه فله كذا لم يجوز.

(١) اشباب بضم اسون وتشديد شين : السهام جمع الشابة وكانها عطف تصوير
كما في الجواهر ج ٢٨ ، ص ٢١٧
(٢) دحوها اي دسها .
(٣) في بعض النسخ «اجرة» بدل «آخره»

و ان قال : ايكما سبق وصلتي (١) فله كذا حار ، لمخوف من ان يكون
تالي (٢) .

فان قال للسائق عشرة وللمضلي خمسة وللتالي درهمان جار والامام والرعية
في ذلك سواء ،

و ان قل احدهما لصاحبه : ان سقت فلك كذا ، و ان سقت انا فلا شيء
عليك جاز .

و ان اخرج كل واحد عشرة دراهم وقل : من سقى فله العشرون حار ، ان
ادخلا بينهما آخر بفارس كفو لفرسهما ، و ان لم يدخلاه كذلك لم يصح .

و ان لم يجرح شيئاً وفلا (٣) : ان سقت انت فلك لسقان معا جار .

والسقي بالكند او الهادي (٤) مع تساوى الحلقة فان سقى الطويل انقصير بقدر
الريادة في الحلقة لم يكن سابقاً ، والمصال والمصالة في الرمي ، والرهان في الحيل .
ولا يصح حتى يعين الفرس فان مات فلا بدله .

ولا يحتج المصال الى تعيين القوس ، فان انكسر جار بدلها ، لان التقصد
الاصابة وهم الحادق وفي السبق معرفة السابق .

ومن شرط المصالة كون الرشق - بكسر الراء - وهو العدد الذي يرمى به
وعدد الاصابة والمسافة والعرض والسبق معلوماً .

والعرض : الذي يصب في الهدف « وهو التراب المجموع » .

والسقى المال المخرج في المصالة - بفتح الاء - مهما او من غيرهما .
وفي دخول المحلل بينهما كالمسابقة .

(١) صلى اي يجادى برأيه صلوات بين مصاعداً . و لصنوان هما اعطمان
الذين عن يمين الدب وشماله

(٢) التالي : هو التالي للمضلي

(٣) اي وان لم يجرح لآخر شيئاً وقال لمسابقان له . الخ

(٤) الكند : مجتمع الكنفين ، والهادي : التقي .

- واطلاق المقدير جمع الى ان الاصابة فى المعارف بالقرع (١) .
- وقيل : من شرطه كرصعة الاصابة من حرق وهو ان يثقب الس (٢) .
- او خسق وهو ثبوته فيه مع خرقه .
- او مرق وهو ان يعد فيه .
- او خرم وهو ان يقطع طرفيه وبعضه خارج منه وبعضه فيه .
- وكذا اطلاقه يرجع الى المعارف وهو المادرة ، وقيل : يطل الا ان يبين
- مادرة وهى العقد عني ان من بدر الى اصابة عدد معلوم مع تساويهما فى الرمي
- بصل (٣) او محاطة وهى ان يتحاط ما ستون فيه من عدد الاصابة ويوصل لاحدهما
- عدد الاصابة فيكون باصلا (٤) او حوالى (٥) وهى ان يشترطا اصابة عدد ، عني
- اسقاط ما قرب من اصابة احدهما ما بعد من اصابة الآخر (٦) ومن فصل له بعد ذلك (٧)
- ما اشترطا عليه من العدد فقد بصل .
- و اد ثبت (٨) الصل فصل احدهما باصابة لم يجر ان يقول المفصول:
- اطرح الفصل بدبر حتى يصير سواء .

تم كتاب السبق والرماية

- (١) الاصابة بلا تلخيش
- (٢) كذا فى بعض النسخ وهى بعضها «السق» وهى بعضها «الشقر» ولظاهرا ان الصحيح هو الشقر ومعناه الحبل لباي والمراد بها الحبل لدى يحسن عرضاً . قال فى المبسوط ج ٦ ، ص ٢٩٧ لغرض . الرقعة من الشن الدلى
- (٣) اى غلب فى التفاضل
- (٤) كذا فى نسخ ولعل الصحيح «باصلا»
- (٥) كذا فى النسخ ولعل الصحيح «حوالى» قل فى الجوهر ج ٢٨ ، ص ٣١٧:
- ربما قيل ان لحواف من دور بناء قم ثالث سرامة وهى ان يحسب بالاصابة بالغرض
- و لهدف . ويسقط الاثر للغرض . هو الابعد منه ولا بأس به .
- (٦) كذا فى النسخ ولعل الصحيح «صانته الاخرى»
- (٧) فى بعض النسخ زياده «شىء»
- (٨) فى بعض النسخ «تلس» بالانصاف بدل «ثبت الاتصال»

باب الاقرار

اقرار العاقل غير المحجور عليه صحيح . عدلاً وفاسداً مريضاً وصحيحاً -
لاحقاً ووارث ودين الصحة كدين المرض .
ولا يصح اقرار المصبي والمائم والمجنون والمكره ولسكران .
ولا يصح اقرار المحجور عليه لفسه ، بالمال .
ويصح في الطلاق ، والحد ، والقصاص .
ويصح اقرار المحجور عليه لغيره ، بالحد والقصاص ، فان اقر بالمال قبل
لايجوز في الحال ، وقبل : يجوز .
ولا يجوز اقرار العبد بحد ولا قصاص ولا مال ، و يجوز بالطلاق و يتبع
بالمال بعد العتق و يقل اقرار المولى ، عليه بحياة الخطاء ، و لا يقل في الحد
والطلاق والقصاص .
فان اقر لعبد بمال فلمولاه ، ولو اقر ليهيمة بطل .
و يصح الاقرار للمحمل مطلقاً ومعزواً (١) الى ارث او وصية ، فان سقط ميتاً
بطل ، وان اقلته حياً ثم مات ورث ذلك وارثه ، وان اقلته حياً وميتاً بطل .
فان اقر ثم ادعى انه كان غير بالغ ولا ية للمدعى قطعى المقر له الميمين .

(١) عزى فلاناً الى ابيه ، يعزوه عزواً : نسبة اليه .

و یصح الاقرار بالعربية من الاعجمی و بالعکس ، فان ادعیا (۱) ابهما لسم يعرفا قبل منهما مع اليمين .

و اذا اقر لادمی بحق ثم رجع لم یقبل رجوعه ، وان اقر بعد فيه القتل ثم رجع قبل ، وان اقر لادمی بحق فکذبه ترك ذلك فی یدیه .

وان قال عقیب الدعوی : انا مقر بما يدعيه ، او لا انکر ما يدعيه لرمه ، وان قال ، انا مقر ، او : يا اقر بما يدعيه لم یلزمه (۲) .

وان قال : له علی درهم ان شاء الله ، او شئت ، او شاء رید ، او اذا (۳) دخل لشهر ، او علی الدرهم اذا دخل الشهر ، لم یلزمه .

فان اقر له بشيء وفسره بما ینمول فی العادة قبل مه ، وان فسره بما لا ینمول فی العادة کقشر جورة او یحمر او حنبر لم یقبل ، وان فسره بحق شععة او حد قدف قبل .

وان اقر بمال عظیم وحلیل وخطیر ، فسره (۴) بما قل او کثر ؟

وان قر له بدرهم ، اليوم ثم قر له بدرهم غداً لم یتکرر ، فان عرا (۵) کل درهم الى سبب لزمه درهمان .

فان قال : له علی درهم قدرهم (۶) او ثم درهم ، او و درهم لرمه درهمان

(۱) ای الاعجمی والعربی فیما اذا اقر اثنین لسانهما .

(۲) قل فی المسوط ح ۳ ص ۳۱ و ان قال قر ، و انکر لم یکن دیک جواباً صحیحاً لاحتمال ان یرید : اقر فیما بعد او یرید حادیة الله تعالی . . . فان قل يا مقر بما يدعيه او منکر لما يدعيه کان جواباً صحیحاً .

(۳) فی بعض نسخ لم یکن کلمة « اد » .

(۴) جواب للشرط .

(۵) عزی ای نسب .

(۶) فی بعض النسخ زیادة « او درهم »

وان قال : درهم قبل درهم او بعده ودرهمان . فان قل : درهم تحت درهم
او فوقه فواحد .

فان قل : درهم في عشرة ودرهم . الا ان يريد الحساب (١) .

فان قال : درهم او دينار فاحدهما ، ويكلف التعين .

فان قال : له عندى عسل في ظرف لم يلزمه الظرف .

وان قل : عبد عليه ثوب فالثوب لصاحب العبد .

وان قال : مهيمة عليها حل لم يدخل الحل في الاقرار .

فان قال : له درهم بل دينار اخذ بهما .

فان قال : درهم لاني درهمان ودرهمان (وان اشار الى الثلاثة لرمته) (٢)

فان قال : له على الف من ثمن حذر او الف فصيتها لرمه ذلك .

فان قال : الف موحلة الى سنة لرمه مؤجلا ، وقيل : يلزمه حلالا للتأخير

دعوى لاصفة (٣) .

فان قل : له الف من ثمن مبيع لم اقصه لم يلزمه حتى يقضه .

و اخلاق اقراره بالدرهم يرجع الى دراهم البلد الذي اقر فيه فان اختلف

فدلها ، وان تساوت كلف تفسيرها .

فان قل : ان شهد على شاهدان له بالف فهما صادقان لرمه في الحال .

فان قال : ان شهد شاهدان فعلى الف لم يلزمه في الحال .

فان قال : له كذا درهم بالرفع ودرهم ، وبالحقص دونه ، وقيل : درهم ،

(١) قل في المبسوط ٣ ص ٣٦ : فان اراد بذلك صرف الحساب لرمه عشرة دراهم ،

لان الواحد في عشرة عد من حرف الحساب عشرة ، الى آخره

(٢) هذه الجملة غير موجودة في بعض النسخ .

(٣) تحفل بعض النسخ ان تكون الكلمة «لاصفة» ومعناها على التقديرين ان التأجيل

دعوى مستقلة لا تابعا للدعوى الاولى .

ومن مائة وان نصفه درهم ، وان قل : كذا كذا درهماً ودرهم ، او كذا و كذا درهماً ودرهمان ، وفل بعض (١) العتباء : ان قال كذا درهماً وعشرون ، وان قال كذا كذا واحد عشر ، وان قال كذا وكذا واحد وعشرون . والصحيح الرجوع في ذلك الى تفسير المقرر .

وان قل . مال كثير ، فلي تفسيره .

وان قل : له على عشرة الدراهمين ، لا درهماً ، فالاول يعني والثاني ثبات وعلى حد قوله تعالى : لا اَنْ لوط ثم دل . لا امرأته (٢) . وان كرر الاستثناء بالواو فالكمل خطأ .

وان قال : له على عشرة الا عشرة فعليه عشرة .

وان قال . له ، ألف الاثوباً وقيمتها دون الالف قبل منه ، وفل لا يصح لاستثناء .

فان قال : له على الف ودرهم ، فسر الالف .

فان قال : الف وخمسون درهماً فالكمل دراهم .

فان قال : له على الف في دمي ثم فرها بوديعة عنده لم يقل منه لان «على»

للايجاب واعتده» للامانة .

فان قال : هذه داري لربد لم يصح . وان اقر لربد بمال ثم قل بل لعمر و ،

او باع ملكاً اقر به لغيره فعليه الثمن الثاني .

ويحور استثناء اكثر المائة واقدھا يقول : له على مائة الا تسعين ، ومائة

الا واحداً .

وان قل : كان له على درهم ثم يكن اقر رأياه لو قال عبد الحاكم : كان

له عليه درهم لم تسمع الدعوى ، وقيل يكون اقراراً .

ولو قال لعبد : لى عليك الف درهم فقل نعم كان مقراً بها .

(١) في بعض النسخ زيادة «العامة» .

(٢) المجير ، الآية : ٥٩ - ٦٠ .

ولو قال : « ليس لى عليك الف درهم فقال « نعم » لم يكن مقراً ، ولو قال « بلى »
لكان مقراً .

ولو قال : انا قاتل زيد عدواً ، او قاتل زيدا بالنصب لم يكن مقراً بالقتل .
و ان ادعى على صبي البلوغ فانكر لم يحلف ، وان بلغ حداً يمكن بلوغه
ودعى البلوغ قبل مه ، فان لم يبلغه لم يقبل منه .

فان اقر للحمل و ولد لدون سنة اشهر منذ وقت اقراره صح الاقرار وان ولد
لاكثر من سنة لم يصح ، وان ولد لاكثر من ستة اشهر ودون تسعة اشهر وله روح
او مولى لم يصح الاقرار لعدم تيقن وجوده حالة الاقرار ، و ان لم يكن له روح
ولا مولى صح .
ويصح الاقرار بالحمل .

فان قال : له على " مائة " لادريه من ثمانية وتسعون ، وان دفعها مائة .
فان قال ما (١) له عشرة لا درهماً « بالنصب » لم يكن مقراً ، وان دفعه فقد اقر
بدرهم .

ولا فرق بين قوله هذه الدار له لا هذا البيت ، وبين قوله هي له ولي هذا البيت منها
واما يكون للاستثناء حكم اذا كان متصلاً بالمستثنى منه ، اوفى حكم المتصل
و ان اقر له بمال اكثر من ما يريد فعليه مثل ماله وتفسير الزيادة .
فان اقر له بدراهم لزمه ثلاثة .

فان قال : له على ما بين الدرهم والعشرة لزمه ثمانية ، فان قل من درهم لى
عشرة لزمه تسعة وقيل : عشرة ، وقيل ثمانية ، وان قل ، عشرة بل تسعة لزمه عشرة .
واذا اقر بدين للميت ، وان هذا الطفل ولده و هذا وصيه لم يرمه تسليمه
الى الوصى لانه لا يامى ان يطلع فيحدد الوصية ، ولا يسه له .

وان شهد ان هذا العبد حر فردت شهادته ثم اشتراه تحرر.
ولو قل : هذه اختي ثم تزوجها حكما بفساد نكاحه .
واذا قرأ للقيط بعد بلوغه انه عبد لفلان صح ، وان ادعى عليه بحق قتل برثه
او اجلته على اوقضيته اياه ، فهو اقرار به .
فان اقر له بالبيت الابسه به العرصة والساء لدخوله في اقراره بالمعنى والاستثناء
يصح في الموقوف .



فصل

اذا اقر عني بمسئله نسب كأن يقرباني له و كان صغيراً او كبيراً ، مجنوناً او مميماً
و كان بحيث يمكن ان يكون ولده و لا ين محمول النسب وتترد بدعوته ثبت نسبه
ون لم يمكن كونه ولده بان يكون للمقرست عشرة سنة وللمقر به عشر سنين ،
او كان بمسئله معلوماً و بارعه فيه غيره لم يثبت نسبه ويحتاج عند مدارعة غيره الى بيعة
فاذا كبر الولد فاكبر ، او جحد المقر بعد اقراره لم يقبل منهما ولا يقال انه منهم في
استحقاقه بعد موته الا ان ذلك قد يكون في الحياة اذا كان الولد موسرا بالمال ولا يضر
وان كان الولد كبيراً عاقلاً اعتبر مع هذه الشروط تصديقه و كذلك لو اقر
بوالدا و اذلة واقاربه في جميع ما ذكرناه في صحته ومرصه سواء ،

فان اقر على غيره بسبب كان بقول هذا رحي فعلى الشرائط المذكورة ،
فان مات فاقر وارثه بوارث مثله ، فان كان المقر بذلك ذكرين عدلين ثبت
نسبه وان انكر باقي الورثة وان كان المقر واحداً او اثنين فاسقين لم يثبت نسبه و
قاسمه الواحد على نصف ما في يده والاثنان على الثلث .

فان صدقهما او صدق الواحد توأنا وتعدى الى اولادهما خاصة ، فاما غيرهما
من ذوى النسب فلا يثبت ميراثهما منه الا باقرار منهم او تصديق .

فان خلف احاق اقر بان لم يثبت نسبه واعطاه المال لاقراره له باستحقاقه .
فان خلف زوجة واحاق اقرت الزوجة بان للميت وحصل في يده الربع احدث

حلفها الثمن واعطته الباقي .

وان حلف اخاف ذرايح ، ثم اقرا - وهما عدلان - بثالث ثنت نسبه ، ثم انكر الثالث المقربة (١) سقط نسبه كان المال بين الاول والثالث وقاسم الاول الثاني على ثلث ما في يده .

وان حلف ثلاثة بين فافر اثنان عدلان باخ ثنت نسبه وان انكره الثالث وان لم يكونا عدلين قاسماه على قدر حصته .

وان حلف احوين كافر او مسماً او قنبلاً وغير قاتل فان اقر القاتل او انكاره اراح لم يقبل منه لانه ليس بوارث .

فان حلف اثنين عاقباً ومجبوراً فافر العاقب ناح ومات الاح على جونه مورثه العاقل جميع ماله ، قاسم عليه من كان اقربه

واد قبل لمن هو اكبر منه . مت اسي وهو مملوك لم يعتق عليه لانه يعلم كذبه في الدعوى .

فان اقرت الممرئة بولد وصدها الروح او شهدت القائلة بولادته فلحق بالعرش صح . فان لم يكن لها روح او كان واكذبها احق بها خاصة ويقتل اقرارها بالروح والولدين والمولى .

فان اقر الولد بزوجة للميت اعطاهما ثمن ما في يده ، فان اقر بالربع ولئن بينهما فاذا اقر الولد بزوجة لأمه اعطاه الربع .

والامة اذا اقر مولاه ، وطنها فهي عراش يلحق به ولدها .

واد اقران احد ولدى هاتين الامتين ولدى وليس لهما زوجان - فانه ان كان لهما زوجان لم يلحقا الا بالزوجين مع الامكان - ولا يكون السيد اقر بوطئهما فكان يجب الحاقهما به - صح ويكتب التعيين ، وان لم يعين حتى مات فانه يفرع بينهما ، والامة التي عين ولدها او خرجت عليه الفرعة بعد موته يحكم بانها ام ولده

(١) اي انكر الثالث ، لمقر به الاول وهو الاح الثاني

استولدها فى ملكه، او فى بكاح لان الولد يتبع الحرم امويه او فى وطىء شهة
ويعنى من نصيب الولد ، فان عين فادعت عليه الاخرى انها هى هى (١) حلف لها
فان مات اسان فادعى شخص انه وارثه و اقام بينة لم يسمع حتى يبين (٢)
اى واثرت هو وابها لا يعلمان له وارثاً سواه ويكونا من اهل الحيرة الماطمة به .
ولا يجوز ان يكلفا ان يشهدا قطعاً ان لا وارث له سواه ، فان شهدا بذلك فقد
كذبا ، فاذا شهدا بما ذكرنا فان كان الوارث ممن لا يعجب عن لارث كالروحين
اعطى الروح الربيع والروحة ربيع النمس (٣) فان كان ممن لا فرض له كالاس ، او ممن
يجوز ان يكون وارثاً وعبرو رث كلاح بحث الحاكم عن الحال وسئل ، فاذا لم يظهر
شيئى ، اعطى الأس او الاخ المال كله وكمل بهما احتياطاً . وادان روح العبد بادن
سيده و ضمن المهر للروحة ، ثم باعها السيد العبد بالمهر قبل الدخول ، فالبيع
باطل . نأه لو صح لملكه فامسح الكاح ، فلم من امساحه قل الدخول بها من
جهتها بطلان مهرها فعزى السع عن نس فطل .

أهم كتاب الاقرار

(١) الظاهر ان الصير لاول هو الفصل والثانى يرجع لى ام الولد .

(٢) فى بعض النسخ « يبين » .

(٣) اعطاء لربيع الروح لاحمال ان يكون للروحة المتوفاه ولد وكذا اعطاء ربيع

النمس للروحة لا حمل ان يكون للروح لمتوفى ولد وثلاث زوجات اخر ، فان البينة لا
تشهد بعدم وارث سواه .

(باب العصب)

العصب : اثبات يد التعدي على مال الغير .

ويجب : رد المصوب مصيماً مع بقائه سمائه المتصل، والمنفصل. وان تلف

رد مثله .

فان لم يكن له مثل ، ففيته مذحين غصب الى ان تلف .

وروى (١) اصحاباً انه يصمى بقيعته يوم غصبه .

فان تعذر المثل فالقيمة .

فان طولب بالقيمة حين اعوار المثل ، ثم وجد المثل ، رده فقط .

وان تعذر ثانياً فالقيمة الان .

فان اختلف قيمة مالا مثل له بعد تلعه ، استقرت ثلعه ، ولا يصمى زيادة السوق

مع رد العين .

وان نقصت القيمة بعيب ، رده مع ارش النقص ، واجرته ان كان له اجرة :

كالدار ، و العقار ، لانيها كالاغنيان و اجرة المثل لعمله ان كان ذا عمل ، وان لم

يعمل ، ولو طوىء الجارية المكر ، عشر قيمتها ، ولثيب نصف عشر قيمتها وما ينقص

بالولادة ويرد المولد ويضمه .

(١) الواسط ، ح ١٧ الباب ٧ من ابواب العصب ، الحديث ١ .

وان غصب قطعا ، فسجه ثوباً ، رده ، ولا شيء له .

وان صبه بصنع من ماله فله ، فان نقصت قيمة الثوب به ضمن النقص .

وان عصب حبا فزرعه ، او بيضة فحضرها (١) دجاجة ، فذلك لصاحبه وعلى العصب صمائه .

وان ررع الارض المعصومة ، او غرسها ، قلع ذلك ، ولا ارش له ، وعليه اجرة الارض ، وطم الحفر وارش النقص .

فان عصب محلا فابراه (٢) على عصبه ، ولشاحله ، وعليه الاجرة .

وان غصب شاة : فابرى عليها وحله ، فالسجل لصاحب الشاة .

وان غصب شعيرا ، فسمي به دابته ، ضمنه فقط .

وان غصب من جنس الاثمن مالمصعته قيمة ، ضمن ذلك بقيسته ، وادرادت على الوزن لان للصنعة قيمة فى الائلاف .

ولو تغير لمعصوب بفعل الماصب ، فزال عنه لاسم ، لم يملكه .

فلو حذر لدقيق ، او طحن لحطة ، او طبع النقرة درهما ، او جعل التراب لسا ، فرادت لقيمة ، ونصاحبها ، ولو نقصت ضمن نفسها .

ولحافر البشر فى ملك غيره غصباً طمها وان كره صاحب الارض ، لثلا يلزمه ضمان ما يسقط فيها .

و يصح غصب العقار ، والمشاع بان يحرق احد المالكين ، دون الآخر ، ويثبت يده .

واذا حل قم الرق (٣) فتد (٤) المانع صممه .

(١) حسن الطائر بيضة : صمه تحت جناحه (راجع المصباح المير) .

(٢) من التزو : اى وثوب القفل على الاثنى .

(٣) الرق بكسر الزاء : الطرف .

(٤) بددت الشئى : فرقته .

وكذا إذا فتح القفص فطار الطائر .

ومن عصب بعبراً (١) ، أو عدأ فابق ، ضمن بقيمته ، ولم يملكه بادائها ،
فإذا عاد استرجع القيمة ورده .

وإذا عصب عدأ قيمته ألف ، فحساه فبلغ ألفين ، ثم رده ، رد معه قيمة
المخصيتين .

وإذا عصب حارية هريبه قيمتها مائة ، فسميت عدده ، أو تعلمت القرآن فسوت
مأتين ، ثم سوت ، أو هزلت فعاتت إلى مائة ردها ومائة ، فإن عادت بعد الزهرل إلى
السن ، أو لحظت إلى القيمة الزائدة ردها فحظ ودعت ما انفق عليها صباعاً .

والقفص في لبيح لعاسد لا يملك به ويضمن كالمعصوب بأعلى قيمته مدحجين
قبضه إلى الزدده ويرد أجرته وبماء المصلول والمنعصل ولا ثم عبه بخلاف المعصوب
ومن عصب الحامل أو الحائل فحملت عنده ضمنهما مائة

وإن ربي العاصب بالمعصوبة مطاوعه ولا مهر لها ، وإن حملت منه فهو ورق
لمولاه وعليه ضمانها (٢) .

وإذا عصب لحفن فلفب حدهما ، رد لدقي وقيمة لتألف وما نقص بالانفرقة
وإذا حلف العاصب والمالك في قيمة المعصوب فالقول قول صاحبه مع يمينه دالم
يكن بينة .

وإن قل : العاصب كنت معيبة ، و صاحبها ينكر ، فالقول قول العاصب ،
وقيل قول صاحبها مع اليمين (٣) وإن ادعى صاحبها أنها كانت صباعاً ، أو يقرء
القرآن ، ولا بينة له حلف الغاصب .

وإذا عصب مالا مؤنه لعله كلائمان ، فإن وجدته طلبة به وإن احلف الصروف

(١) نداء العير : نقر وذهب .

(٢) كذا في نسخة وفي أكثرها «ضمانه» .

(٣) في بعض النسخ «ريادة» .

وبما (١) لعله مؤنة معاله مثل ، واتحدت قيمته فى بلد القصب وغيره بمثله ، ون
تعدر قيمته وبقيمته فى موضع القصب خاصة مع اختلافها وبقيمته ذى المؤنة مما
لامثله فيه بقاء ، اودع حتى يستوفى فيه ، وكذلك الحكم فى القرص، ويطلب
بالسلم بموضع العقد الا ان يعين فيه غيره .

و المأجود على جهة السوم مضمون ون ادعى رده لم يقبل منه الا ماليسه ،
وكذلك العاصب والمستعير بشرط الصمان ، او عارية من حسن الايمان من غير شرط
وبالبيع القصد .

ولا يرول الصمان عن اطعم المعصوب صاحبه ولم يعلمه .
واذا تلف على مسلم حمراً او حريراً لم يكن عليه صمان .
فان اطلب ذلك على دمي فى بيته او بيته (٢) صممه بقيمته عند اهله ،
واذا باع غيره متاعاً ، ثم ادعى انه باعه مالا يملكه ، وانه الان ملكه ، فان كان
ذكر حين السع انه باعه ملكه ، اوقال : قصت ثمن ملكى لم يقبل منه ، ولم يسمع
ببينة لانه اكد به ، و ان لم يكن ذلك سمعت بيته .

و اذا غصب امة فباعها وحلها لمشتري ردت الى صاحبها وقيمة لولد، ورجع
المشتري بها على بائعه ، وان تلفت فى يد المشتري رجع صاحبها بقيمتها على من شاء
من العاصب ، والمشتري ، فان رجع على المشتري لم يرجع على بائعه لاستقرار الصمان
عنه ، وان رجع على العاصب رجع على المشتري ، و لصاحبها الرجوع بعقرها
و اجرة خدمتها ، فان رجع بهما على العاصب رجع على المشتري ، و ان رجع
بهما على المشتري لم يرجع على العاصب لانه حصل له فى مقابلته استمتاع وخدمة
وكذا لو غصب دار فباعها ، ردت على المالك ، ورجع باحرتها على المشتري
ولا يرجع المشتري به على البائع ، وان رجع بها على البائع رجع البائع على المشتري

(١) الظاهران «الباء» بمعنى الطرف .

(٢) «البينة» متعد التصاري .

والمشتري يرجع بالتمس في ذلك على يائعه لانه اخذه بغير حق .

وقال : بعض اصحابنا ان دخل المشتري على علم لم يرجع بالتمس وادا باعه ارضا فنى فيها او غرس ، فيشت ايها لغيره ، رجح على النافع بالتمس وبما عزم . قد اختلفا في العقد فادعى العاصب رده على صاحبه حياً والمقصوب منه رده ميتاً فالتوى قول المعصوب منه مع يمينه لعدم اليقنة ، فان اقاما بينين اقرع بينهما ، و ان غصبه لسة فبنى عليها . او لو حاق في سبعة ازم ردهما و ان تصرف . فان غصب عصير ! فصار حمرا ، ثم صار خلا ، فهو لما لكه ، زادت قيمته عن قيمة العصير بكونه خلا ، او نقصت او لم يرد و لم ينقص ، فان نقصت فله ارش النفس .

و اذا دخل دار غيره بغير اذنه ، وهو عيال لم يصممها ، وبصممها ان لم يكن فيها وان رأى دابة فركنها ، ولم ينقلها من موضعها ، لم يصممها لانه لم ينقصها . فان غصب عصيرا فاعلاه بالنار ، فنقص كيله و زادت قيمة الباقي بقدر ما نقص ضمن تمام الكيل .

فان غصب حبطا فحاط به حرج حيوان ، فعليه قيمته ولم ينزع لحرمته . و اذا غصب عبدا غور في يد العاصب فدعى المالك نه اعور عند العاصب فالتوى قول العاصب مع يمينه .

و اذا غصب الف درهم من ريد ، و الف درهم من عمرو ، و خلطهما فلم يتميز وبما شريكان ، ولا يملكهما العاصب .

و اذا ادعى انه غصب منه هذا الدرهم ، فشهد له شاهد بعينه يوم الجمعة ، والاخر يوم الخميس ، لم يكمل ، وله الحلف مع احدهما ، وثبت ذلك ، وكذلك لو شهد احدهما بعينه يوم الخميس ، و آخر باقراره بذلك يوم الجمعة لم يكمل فان شهدا معا باقراره بذلك في وقتين ، ثبت لانه يرجع الى واحد .

و اذا غصب عبداً امرد فستت لحيته ، فنقصت قيمته ، او شابا فشاخ ، رده ، وما نقص من القيمة .

وإذا غصب زيتاً فخلطه بريت مثله ، أو اخود مه ، فهما شريكان ، و ان خلطه بدونه ضمن مثله ، ولا يكون شريكاً .
 وإذا غصب عبداً أو حيوان غيره ، قتل في يده ، ضمن قيمته سواء مات بسبب اوجنته انفه .
 فان غصب حراً صغيراً ، فمات في يده لم يضمنه بسبب ، كوقوع حائط ، أو اكل سبع ، أو لسع حية ، اوجنت انفه .
 و اذا غصب عبداً فرادت قيمته في يده ، ثم نقصت فاعه ، ضمن المشتري قيمته عنده والبائع اكثر القيمة .

ثم باب الغصب

باب اللقيط (١)

والضالة والمنبوذ

قال الاصمعي واس الاعرابي ، اللفظة بفتح القاف لمال
وقال الحليل مي يسكوها وبالفتح ، الملقط ، والضالة لحيوان غير لادمي
واللقيط والمنبوذ لادمي

و اذا وجد حيواناً يمتنع من (٢) صغار السباع ، «كاس وي و ولد لدثب
وولد السبع» كالابل والدواب والطيائر والعرال ، في قعر مريضاً ، احذه وليس عليه
رده لانه كالشيء السباع ، وان كان صحيحاً او مريضاً في كلاء وماء ، لم يجوز احذه
وصمته ان احذه وبرء برده على صاحبه ، فان لم يجده و سلمه الى الحاكم برء ،
فان التفتها لحاكم للحفظ جار بحلاف غيره ، فان كان ثمة حمى تركه فيه ، و الا
انفق عليه من كسبه ، فان لم يكن له كسب ورأى بيعه وحفظ ثمنه فعل

وان كان لا يمتنع من صغار السباع كصغار الابل والقر والغنم و وجدته في
القفرة احذه وقومها على نفسه وغرم لصاحبه اذا جاء وان وجدته في العمران عرفها
ثلاثة ايام ثم قومها على نفسه كما قلناه وانفق في الموصعين تبرعاً او ردها الى الحاكم

(١) في بعض النسخ «اللفظة» بدل «اللقيط» .

(٢) متعلق ب«يمنتع» .

وروى (١) اذا وجدها في العمران جواربيها، والتصدق بثمها.
وان وجد غير الحيوان، فن كان دون الدرهم او ما قيمته كدلت احده،
وليس عليه تعريفة، ولا صمانه، كالعصا والوتد والاداة (٢) والشطاط (٣)، و
تركه افضل ليحيى صاحبه فباحده وفي فقد صاحبه له اذى ممض (٤).
وان كان درهما فما فوقه، او ما قيمته دلت، فوجده في موضع باد اهله،
اخذه من غير تعريف.

وان وجد في غير دلت، فاما في الحل و في الحرم، فن وجده في الحل
عرفه حولا في النهار الذي وجده فيه والا سوع في اسواق، وابواب المساجد،
والجوامع ولا يشدها في المسجد، ويحور نفسه، ومن يساعده، او يستأجره
والاحرة من ماله لان التعريف عليه، ويقول: من صاع له ذهب، او قصة او مناع، ان
كان (٥) ولا يزبد على ذلك، فان جاء صاحبها في الحول. ووصف عقاصها و
كاها (٦) وجنسها وقدرها، جاز له ان يعطيه اياها، وان اقم البيعة وجب ان يعطيه
بها، وقيل يجب ان يعطيها بالصفة لقوله (عَنْ) (٧): اعرف عقاصها ووكاها،

-
- (١) الوسائل، ج ١٧، باب ١٣ من ابواب اللفظة، الحديث ٦.
(٢) الاداة: انا صغير من جلد: المطهرة.
(٣) لشطاط. حشة تدخل في عروى الخوالب لجمع بينهما عند حملها على لغير.
(٤) المحض: المؤلم.
(٥) اي ان كان ما اخذه ذهباً او فضة او متاعاً.
(٦) لعقاص: حيط يشد به اطراف الدوت وفي بعض النسخ اعصاص بالموحدة
وهو اوعاء الذي تكون فيه البقرة من جلد او غير ذلك (راجع المصباح المسر) وقال في
لمبسوط ج ٣ ص ٣٢١: اعصاص الجلد لدى يشد به رأس لقارورة. والوكاء ككتب.
حيث يشد به رأس القربة.
(٧) الخلاف، ج ٢، ص ٢٤٣، مثله ه.

وليس بحيث لاحتمال ان يكون امره بذلك استحفاظه ، لان العدة ان يرمى او تسبها
عنى حفظها وانه لا يعرط في طرفها ، فيكون هي اولى بالحفظ ، او ليتميز من ماله ،
او ليعطيها طالها ان وصف ذلك لعللة الطي به .

وقيل : يجب لتعدد البينة بذلك ، ويستفص بالمسروق والمعصوب
وهي امانة في الحول ترد على صاحبها بما فيها المفصل والمتصل ، ولا يصح
الا بالتعريض ، او احدها على ان لا يعرفها و نقول قول الملقط في هلاكها وانكار
التعريض فيها مع اليمين ، وان ادعى ردّها احتاج الى بينة و لا حلف صاحبها ، وان
تصرف فيها قبل التعريف صممها بغيرتها مد يوم تعدى .
فان اتجر بها فربح فالربح لصاحبها .

وان عرفها حولا ، ثم جاء صاحبها ردّها بما فيها لمتصل ، دون المفصل وتدحل
في ملكه بعد الحول ، وعليه ضمانها .
وان تصدق بها صممها لصاحبها لا ان يشاء صاحبها ان يكون الاجر له ، ولا
يكون امانة بعد حول التعريف .

ومتى جاء صاحبها وعينها باقية استرجعها .
فان كان الملقط اشترى بها بعد الحول جارية ، فحررت بت صاحبها لم
يعتق عليه ، وكان له بدل المال .
وان اشترى امانة عتقت عليه .

وان وحدها في لحرم لم يحرق احدها الا بينة التعريف ، دون التملك ، و
يعرفها حولا ، ثم هي كما كانت فيه امانة لانصم الا بالتعريض ، وان شاء تصدق
بها عن صاحبها ، ولا ضمان عليه لان بشرع باحتساب الاجر (١) لنفسه وقيل اذا لم
يرص صاحبها بالصدقة ، واذا عرف اللقطة ستة اشهر ثم قطع بسى عن ذلك .
واخذ اللقطة مكروه جداً .

وان وجدها : صنى او محزون و سعيه ، ولى القاصى وليه امرها وتعريفها
ثم ملكها المتلقط بعد

وقيل : لام الولد و لعبد والمدير ، لانقطاع ، ودا عرفها هو او السيد ملكها
السيد بعد ، و لاصح بهم لايجوز لهم التقاطها ، فان اعطوها (١) السادة يوفوا ،
وان لم يعطوهموها فنلت في ايديهم عليهم صماها ، ويرجع عليهم اذا اعتقوا .
و دا لتقطها شخصان اقرت في ايديهما ، ويعرفانها ، ثم يملكها فيما بعد (٢)
واد صعدت من المتلقط ، ثم وحدها غيره ، واقام الاول البية سلمت اليه والاشهاد
على اللقطة غير واجب .

واذا وجد من نصمه عند ونصمه حر لقطه دون الدرهم ، فهي بيته وبين سيده
وان كان بينهما مهاية (٣) ووجدها في يومه فهي له .

وقيل : المكاتب كالححر يلتقط ويملك .

والعاسق اذا لقط صم الحاكم اليه امياً ، وعرفها العاسق ، ويشرف عليه
ثقة ويمسكها . والدمى يلتقط في دار الاسلام ويعرف ويمسك .

وان وجد طعاماً في قعر قومه على نفسه ، واكله ورد على صاحبه قيمته .
وروى (٤) : فيمن صاحب شخصاً فساو ، فوجد شيئاً من ماله ، و هو لا
يعرفه ، ولا بلده ، تصدق به عنه على اهل الولاية .

و اذا وجد في داره او صدوقه و هو منفرد بالتصرف فيهما شيئاً فهو له ،
وان كان يشركه في لدخول اليها ، او الوضع في تصدوق غيره فهو لقطه .
وان وجد كسراً في ملك - هو ميراث له - فله ، وان شركه غيره كان له

(١) بصيغة المعلوم .

(٢) في بعض نسخ «عينا تعذر»

(٣) المهياة اذ يجعل السيد عمل المد يوماً ثمة ويوماً لئلا ومساها جس النوبة .

(٤) الوسائل ، ح ١٧ ، الباب ٧ من ابواب اللقطة ، الحديث ٢ .

ولشركائه في الارث ، فان كان مما اشتراه عرف المبيع فان عرفه و الا حمسه ان كان بلغ نصاب لعين او لورق (١) ، والباقي له و ان لم يبلغ فالكل له اذا كان من دفن لحاملية ، فان كان من دفن الاسلام فقط .

و ان اشترى حيواناً : كالابل والنقر والعم والحيل والسمك ، فوجد وبي جوفه جوهرأ او مالا عرف بآثمه ، فان عرف بآثمه والا فهو له .
و اذا وجد طائراً وهو يعرف صاحبه وحب رده عليه ، فان لم يعرف له صاحباً فهو له اذا ملك جاحه .

وروي (٢) اذا جارك من لآئتهم (٣) رددته .

واذا مات الملقط بعد التعريف ورثها ورثه ، فان حده صاحبها ردها عليه ، واذا دفع لمنطق النقطه لي واصفها بلا بية ، ثم جاءه حريسة ، وهي دقة ردت عليه ، فان كاتب نالقة فعلى ايها شاء رجع بقيمتها . فان رجع على الدافع رجع على الواصف الا ان يسمع منه انها للوصف ، وان كان سلمها ببيعها لى الواصف يحكم حاكم ، رجع صاحبها على الواصف لان الدافع لم يعرط .

* * *

«احكام اللقيط»

واللقيط والمسود والطفل يوجد واحده واجب على الكفاية ، و يأنم الكل بتركه وهو حر ، ويملك ثيبه وما شد فيها ، وما جعل فيه كلسرير والسفط (٤) وما فيه من فرش وعين ، وما هو راكبه من دابة ، او وجد فيه كالحجبة و لدار ، والحق

(١) لعين هو لذهب ولورق بكسر لراء هو انقرة لمصرية (رجع لمصباح المير) .

(٢) الوسائل ، ج ١٧ ، الباب ١٥ من ابواب اللقطة ، الحديث ١ .

(٣) هكذا في النسخ وفي الرواية «لآئتهم» بصيغة الخطاب .

(٤) السفط متحسين : وعاء كالخواق ، ويسمى سايبوب الصغير .

مدلت ما قرب منه من ثوب موضوع ، او ذهب موضوع ، وقيل هو لفظة .
والكفر المدفون تحته لا يملكه لانه ليس في يده ، فان النقطه غير الشئ برعه
لحاكم الى النقطه ، و يأمر ، لحاكم بالاتفاق على المسود مما في يده بالمعروف ،
فان اتفق عليه منه من غير دونه ، ضمن فان لم يكن حاكم لم يضمن للصورة ،
وقيل : يضمن ، و اذا اتفق ناديه وبلغ الطفل فالكفر الاتفاق ، او حاله في قدر
النقطه حلف لانه امين .

ون لم يكن مع المسود مال فمن بيت المال ، فان لم يكن في بيت المال
شيء استعان بالمسلمين .

وان اتفق من نفسه عليه لم يرجع عليه ، ون لم يجد من يعينه اتفق و اشهد
ورجع عليه اذا بلغ وايسر .

فان وجدته شخصاً ، ونشأ ، اقرع سهمها الا ان يكون حدهما كافراً او قد
حكم للقيط بالاسلام والمسلم اولى به ، ون وجدته عند نزاع منه الا ان يكون النقطه
بذن سيده .

فان وجدته حر وعبد مأدون له فيه فهما سواء والرحل والمرثه فيه سواء .
ويحكم بالاسلام نصي باويه ، ون لم يكونا فدايى فان لم يكن فالداد
دار الاسلام كعبد و الكوفه والبصرة و ان كان فيها هل الدمة ، و لدار التي
فتحها المسلمون فافروهم بالحزبه ومكوها اولم يملكوها ورصوا بالحرية فيحكم
للقيط بالاسلام وان كان فيها مسلم واحد ، فان لم يكن حكم بكفره . وما كان دار
لاسلام فغلب المشركون عليها كذلك .

ودر الكفر يحكم للقيطها بالكفر وان كان فيها مسلم ، ومن حكمها بالاسلامه
اذا بلغ واختار الكفر لم يقر عليه .

ومعنى الحكم بالاسلامه وهو طفل دونه في مدينه المسلمين وتورثه من المسلم
وقتل قتله ، والصلاة عليه .

و ان كان حكمها بالاسلامه بالدار واختار الكفر ، لم يقتل ، و لم يحبر على

الاسلام لانه انما حكم باسلامه ظاهراً .

ولو ادعاه ذى بينة قبل البلوغ مسلم اليه .

ولو اقر بالرق قبل منه ، وقبل يقبل ويجبر على الاسلام

و اذا اسلم وهو صبي او مجنون لا يمير لم يكن لكلامه حكم ، وان اسلم وهو صبي مميز عاقل حكم باسلامه لانه يمكنه معرفة التوحيد والعدل بالادلة ويتوقف تكليفه الشرعيات على بلوغه وقبل لا يحكم باسلامه لكن يعرف بينه وبين ابويه لثلاث يفتن عن دينه .

وولاء اللقيط لبيت المال (١) ، وخطائه عليه ، وعمده كاحطائه ان كان طوعاً او مجبوراً .

فان قبل (٢) فلامام الفضاص ، والموع على دية .

فان قتل خطاء ، فديته على عاقلة الجاني .

و ان جرح وهو صغير ، انتظر بلوغه ، ويحد قادف النقيط النافع لانه حر . وان ادعاه شخصان وصف احدهما شامة (٣) على ظهره ، او حالاً على يده لم يقدم دعواه .

و ان النقطة شخصان متساويان اقرع بينهما ، وان كان في يد شخص فادعى عبره انه النقطة قبله وله بينة سلم اليه ، وان لم يكن له بينة ، حلف واقر في يده . وان باع او اشترى او كسح ثم اقرانه عبد لم يقبل فيما له ، ويقبل فيما عليه وقيل لا يقبل مطلقاً ، وقيل يقبل مطلقاً .

ثم باب اللقطة

(١) أى ما تركه لبيت المال ولاء .

(٢) بصيغة المجهول .

(٣) الشامة علامة تحالف المدن لدى هي فيه وقيل يعرف بين الشامة والحال فان

الشامة نقطة سوداء صغيرة تسوى سطح الجلد والحال حبة سوداء باردة يستقيها الشرع غالباً .

(باب الحجر)

وهو منع ذى المال التصرف فيه ، اما لصغر او سفه او جنون او ابلاس ،
 لحق عمره وكتفه لحق سبده او مرض لحق الوارث عند بعض اصحاب .
 وامت بصير السفيه والمفلس محجوراً عليهما بحكم الحاكم ، و نظر فى
 مالهما ، وفى مال لطفل والمجنون الى الاب والجد له ، والنائى بغير حكمه .
 ويقت الحجر بلوغ الصبي رشيداً وهو المصلح لماله ويدفع اليه .
 ولا يعتبر تزويج الاثني .
 و تصرف المرأة الرشيدة فى مالها وان كره الروح ، والا فصل ان لا تصرف
 لا بأدبه . واو فى صدقة وبر الاركة واحدة وصله رضى رحمها
 ولا يحجر عليه بعد رشده اصالح دينه ام افسده ، ويحشر قبل بلوغه للاية (١)
 احتسب منه .

وان بلغ مفسد المال فالحجر باق وان صار شبيحاً .
 وان سمع مصححاً لماله ، ثم افسده اعيد الحجر عليه و (٢) باقائه المحجور و
 صلاح السفيه وقضاء المفلس والمكاتب ما عليه وصحة المريض ، وبمضى ما فعله

(١) النساء الآية ٦ .

(٢) عطف على « يلوغ الصبي رشيداً » .

من (١) اصل ماله .

و قد بنا فيما سبق ما هو بلوغ و هو ابيات العانة (٢) ما يفتقر الى الحق والاحتلام في الرجل والمرأة ، والحبص والحمل وبلوغ تسع سنين (٣) في المرأة ، وفي الرجل خمس عشر سنة .

وقيل الحمل دلالة على البلوغ لانها لا تحمل حتى تحبص .
واللحبة ليست بلوغاً ، وقيل انها دلالة عليه .

و دامى الحنثى من احد الفرجين ، او حص من احدهما لم يحكم بلوغه لحواز ان يكون من الحلقة الرائدة ، وان امنى منهما او حص من احدهما وامى من الاخر حكم بلوغه

ويصح طلاق السفيه وحلعه ، ولا تقرأ للمرأة تسليم العوض اليه ، ويقصه وليه .

ولا يصح بيعه ، فان اذن له وليه صح .

ويصح نكاحه بآدبه ، ولا يصح اقراره بمال ، ولا اعناقته .

ويستحب اعلان الحجر عليه بالاشهاد ليعرف حاله ، فان باع بعده او شترى بطل ، و كان باقياً استرده المالك ، وان كان تالفاً لم يصمه لانه سلفه على اتلافه جهن النائع حاله ، او علم لانه بايع من لا يعرف حاله .

وان اتلف على شخص مالا صمه ، وكذا لو اودع ودعة فاتفها .

وان احرم بالحج الواجب مله اليه بفقة الحصر ، وان احتاج الى زيادة للسفر فمن كسبه ، فان لم يكن له كسب ، قيل : يحمله الولي كالمحصر ، و (٤)

(١) كان في نسخة واجده وثلاث بموافاق الدل ، رتداً على المتن .

(٢) في بعض النسخ زيادة « لو ادبه » .

(٣) في بعض النسخ زيادة « الى عشرة » .

(٤) في نسخة ليس (الواو) موجوداً .

بالصوم دون الهدى ، وان حثت فى يمينه كفر بالصوم فان جنى عليه ما يوجب القصاص اقتصر او عفى على مال .

* * *

(احكام المفلس)

والمفلس فى الشرع من عليه ديون حالة و ماله لا يرمى بها ، و طائفة العرماء و طلبوا من الحاكم الحجر عليه ، فله ذلك ، واذا فعل تعلقت ديونهم بعين ماله ، و مع التصرف فيها ، وان تصرف لم ينفذ تصرفه .

ومن وجد متاعه بعيه فهو احق به ، وان شاء لم يحتره و صرف بدينه مع اعرماء ، و ياخذها بسائرها المتصل كالسمن دون المتصل .

وان مات قبل الحجر وهذه حاله فكذلك ، الا انه روى (١) صحاحنا فى الميت ان صاحب العين احق بها ان كان فيما بقى وفاء والا فلا .

وان وجد عين المال ناقصة نقضا يتفسط عليه الثمن ، كهلاك ثوب من ثوبين فله الرجوع فيما وحده ، والصرب بحصته (٢) مالم يجده مع العرماء .

وان كان نقضا لا يتفسط عليه الثمن كذهاب اصبع بفعل الله او المشتري ، فله اختياره كذلك من غير شئ ، وان كان بفعل اجسدى فله الصرب بكل الثمن ، وله اختياره والصرب بحصة النقص .

واد اشترى بصفاصار عنده فروحاً ، او حافر دعه ، ثم افلس لم يرجع البائع فى الفروخ والزرع ، لانه ليس بعين ماله .

ولواعه محلا غير منكر ثم ، ثم افلس المشتري رجع البائع فى المحل ولم يتبعه الثمر ، امر لم تؤمر ، وكذا باقى الشجر ولو كانت داراً او رصاصى

(١) لوسائل، ج ١٣ ، لياب ٥ من احكام الحجر ، الحديث ٣ .

(٢) فى بعض النسخ « بحصة » .

او عرس فيها ثم افلس ، فان شاء الشئع بدل قيمة العراس و البساء ، او حنار الارض و يباع ما فيها للعرماء ، وان شاء المفلس و العرماء قلع ذلك ، و صمان ارشه فلهم .

واذا اشترى ارضا من شخص و غراسا من آخر و عرسه فيها ، ثم افلس ولهما اختيار ما لهما ، ولم يجبر احدهما على بيع حقه للآخر ، فان بدل صاحب الارض لصاحب العراس ارش النص بالقلع ولم يدل له ، ولو كان العراس للمفلس لم يجبر على قلعه بعير ارش ، لانه وضعه في ملكه وليس كذلك اذا كان العراس من غيره لانه اخذ منه مقلوعاً .

فان آجره ارضا و داراً افلس في الحال مسح الموحر لاجارة ، و ن مضى بعضها مسح فيما بقي و رجع بجره لما مضى أسوه لعرماء .

وان قصر اثوب المشري او طعن الحب ثم افلس ، رجع لثابع و بهما ورد لاجرة على المفلس ، و ليس كنعص لانه ليس بمتعد (١) .
وان كانت الشاة سميت بالرعي ، او المحاربة نعلت صعة ، استردها بغير شيء ، لان ذلك ليس من قتل المفلس .

ويبدء ببيع الرهن للمرتهن ، و يصرف بما بقي له معهم او يرد ما فصل عليهم وان كان العبد المرهون جنى ، قدم الحيايه على دين الرهن .
ويبدء بنفقة المفلس الى ان يقسم المال ، ومن يجب عليه نفقته ، ونكعيه .
وكف من يجب عليه نفقته ان مات . و حاد الشرط له دون العرماء .
ولو كان له حق على غيره لم يملك ايرائه منه ، ولا حده دون صفة الا ان يرصى العرماء .

ولو اكرى دابة بعينها لبركه شهراً ثم افلس المكري ، فالمكترى احق بها وان اكرى منه دابة في الدمة شارك العرماء .

(١) في بعض النسخ «بمتعد» .

وان قسم الحاكم بين العرماء ، ثم ظهر عريم اخر رده عليهم بالحصص ، وما صاع من الثمن قبل دفعه الى العرماء من مال المفلس .

واذا كان شخص يفتى ماله بدينونه ناع نفسه ووجهها ، فان لم يفعل بعه الحاكم عليه . وان اقر بدين سبه الى ما قبل الحجر صح ، ويشارك العرماء ، وقيل : يثبت فى دمنه ولا يشاركهم ، ولو اقر بعين فى يده صح وقيل . لا يصح . فان صرحت الى العرماء فثبتت ، على المفلس فيما بعد ، وان ركه دين بعد الحجر باختيار صاحبه كبيع او قرص ، ففي دمنه لا يصرب مع العرماء .

و ان تلف مالا او حى حياية شارك صاحبها العرماء ، وان ادعى عليه مذل فمحده ولاسمة فعليه اليدين ، فذلكل فكما او اقر .

ولا يحل الدخول بالحجر ولا يلزم المفلس اختيار المال ان جنى عليه بماله قصاص ، ولا تباع عليه دار سكناه ولا خادمه ، ولو كان له شاهد واحد بدال و لم يحلف ، لم يحلف لعرماء ، وللوارث دلت لانه يثبت ملكاً لنفسه (١) والوكيل يحلف مع الشاهد فى العقد لعلقه به ، ولا يحلف موكله و ضمان الهدية فى بيع مال المفلس عليه حاصة ، والمحكم فى الوكيل والاب والحد والحاكم و اميه و الوصى كذلك .

ولو قصص و كيل الحاكم ثمن مبيع المفلس فهلك فى يده ، او استحق المبيع فالهدية على المفلس . و ان كان فى يد من عليه دين مال طاهر و جب عليه بيعه و بيعه ديه فان لم يفعل فللمحاكم تقريره و حسنه حتى يفعل او يتولى الحاكم بيعه و ايعاء دينه .

وان لم يكن له مال طاهر و ادعى لغمر و كذبه العريم و لذين ثابته اصل مال ، او عن اتلاف و علم له اصل مال و ادعى تله و لابينه له . حلف العرماء ، و حبس ، ويسمع الشهادة على الاعسار ، ويحلى سيله حتى يجد اذا كان الشاهد من

اهل الخبرة المأطبة والمخالطة ،

وقال بعض الفقهاء يسمع بعد شهرين او ثلاثة ، والاصح انها يسمع في الحال .

وان طلب العزماء اليمين مع هذه الية فلهم وقيل ليس لهم .

وان لم يكن له يية بالاعسار ، او (١) لم يكن الحق اصل مال ولا عرف له

ذلك حلف بالله تعالى ، واطلق حتى يستعيد مالا وليس لهم ملازمته ، ولا يجوز مع

العزيم من السعر لدين مؤجل وان كان يزيد على مدة الاجل .

(١) في بعض النسخ «انرا» بدل «انه» .

باب الهبة والصدقة

والسكنى والعمرى والرقبى والحبيس

الهبة والمحلة واحد، وهي عقد على مال بغير عوض، وشرط صحته لايجاب ولفول، واقاصى الموهوب له اووليّه كالوصى والاب والجد، فان وهب ولده الطفل صححت الهبة، لانه القاصى عنه، ولايصح الفحص الابان الواهب، فان قبض بغير ادبه لم يصح، فان وهبه ما فى يده وادن له فى قبضه ومضى زمان يمكن القبض فيه صححت الهبة -

وقيل : يصح فى الحال لانه قابض، وان لم يأذن ويصح هبة المشاع مما يتقسم ومما لايتقسم كالبيع، ويصح هبة الواحد لشخصين وبالعكس، فان قبض احدهما صح فى النصف .
ويصح بلعظ الهبة والمحلة ومافى المعنى، ولايصح هبة المعدوم والحمل ولا ما فى دمة غير الموهوب له، ولا المجهول، كشاة من قطيع، فان وهبه ما فى دمه صح وكان ابراء، ولايفتقر الى قول المرء (١)، ولا رجوع فيه .
ولايصح هبة مالا يقدر على تسليمه، كالطير فى الهواء والسمك فى الماء والدهن فى السمسم -

ولو وهب للصغير فقبضت امه او من يربيّه، او قبض هو لم يصح فان مات الوهب

(١) لمبنى للمقول -

قبل القصد هي ميراث لورثته ، و اذا وهبه هبة قلته في يد الموهوب لم واستحققت
فرجع عليه بقيمتها او مثلها ، ولم يرجع على الواهب لانه متبرع .

و اذا وهبه لامة ولد به الا حليلهما صحت الهبة ، والحمل خارج عنهما ،
وللواهب الرجوع في هبته على كراهية ، وخاصة في هبة احد الزوجين روجه اد
كدت عنهما قائمة ، وان كانت تالفة ، او تصرف فيها الموهوب له ، كقصر الثوب
وركوب لدابة وتقبيل الجارية فلا رجوع ، وان عوض عنها فلا رجوع له ، و ان
لم يشترط العوض لم يلزم ، وان شرطه مجهول لم يصح ، وان عين له العوض ولم يعوضه
اياه لله لرجوع ، وان فعل فبان العوض مستحقا او بعضه وكذلك .

وان مات الموهوب له ولا رجوع وملكها وارثه ، وكذلك لو اهب على ما قبل .
و ان وهب دارحم له وافضه فلا رجوع ابصاً ، وقد بنا القصد في البيع :
وان وهب حصه في دار فالقصد التحليه ، و ان كان مما يقتل كالعد لم يحز قنائه
الا بدون الشريك ، و ان رضى الشريك ان يسلمه الى الموهوب له بصفه عن الهبة
وبصفه وديعة له ، او رضى الموهوب له ان يكون الشريك و كيله في القصد جاز ،
وان ابا نصب الحد كم قاصدا للكل ، بصفه عن هبة وبصفه عن مائة للشريك .

ويستحب للمريض ان يسوى من اولاده في العطية (١) فان وصل حد و
لا يسه له ان كان صحيحاً او مؤسراً ورجع في الهبة في الموضع المجور رجوعه
ان كدت بحالها ، او نقصت ، وبماؤها المتصل كالسمن والصعة دون المنفصل لانه
في ملك الموهوب له .

و منى وهب للعاصب المعصوب صحت الهبة بالادن له في القصد و مضي
زمان يمكن قصها و براء من العصب ، فان وهبها غيره لم يصح لانه لم يقصه ،
فان ادن له في قصه ، وكان اقوى بدا من العاصب فقصها منه صحت الهبة .
و تصح هبة الحارية لمستعبرها على الشرطين . و لعبه باده في القصد

(١) وفي هامش نسخة - الا ان يكون احدهما ارجح بصفة يرجح .

ولم يجوز للمستعير الاستفاد بها .

ويصح هبة الدار المسأخرة لمستأجرها وغيره ، ان أمكه المستأجر منها ، ولا تبطل لاحارة .

واد وهب في مرضه ووصى ، صحب الهبة ، ما كانت ، اذا برىء ، وان مات في مرضه صحب من الثلث عبد قوم ، وعبد آخرين من صل المال . واذا قال وهبت له الشيء وقصته ، حكم بصدقة اقراره .

وان قال وهبه له وملكه من غير اقباض ، لا يلزمه قراره . ولو وهب دا رحم وذن له في نقص ثم رجع قبل النقص لم تصح الهبة ، وان رجع بعده لرمت الهبة فان باعها بعد النقص لم يصح البيع ، وان باعها قبله صح .

و دا وهب هبة فاسدة يعتد بصحتها ، فباعها صح البيع ، لانه ملكه ، وقيل : لا يصح وكذا لو بع ملك ابيه ولم يعلم موته ، و كان مبتأ ولو قال : دا جاء زيد فقد رحمت في الهبة ، ثم يصح الرجوع ، او فقد وهبه كذا لم تصح الهبة ، ويحور ان يأخر قبول الهبة وقبضها عن الايجاب .

والشرط في الصدقة الايجاب والقول ، ونقص باذن المتصدق ، ولا رجوع فيها لانها لله تعالى وقد حصل ثوابها .

وتصح الصدقة باي لفظ ابا عنها كالهبة ، ومن غير لفظ ، وينصرف الفقير فيها .

واذا جعل سكنى داره او عقاره لغيره ، ولم يذكر شيئاً فله اخراجه متى شاء وان اسكنه حياة نفسه لم يحرج منها حتى يموت مسكنه (١) فان مات الساكن سكنها وارثه ، فان اسكنه حياة الساكن فحين (٢) يموت الساكن اذا قصد بذلك وجه الله فان لم يقصده فله اخراجه متى شاء .

(١) اسم القاعل .

(٢) في بعض النسخ «فحتى يدل «فحين» .

ويجوز ان يبيع الدار مالكتها ووارثه بعد موته ، اذا كان الى مدة معلومة ، ولا تنطل السكنى بذلك .

والعمرى ان يقيد ذلك بعمر المالك ، او عمر الساكن .

ولرقى : ان يقيد ذلك برقيته ، او رقة الساكن ، وهما بحكم السكنى .

وان احبس فرساً ، او عبداً ، او حارية في سبيل الله ، او خدمة مسجد ، او عبداً في معونة الحاج ، او الروار ، او المجاهدين صرف في ذلك .

وان عجزت الدابة ، او دبوت (١) او مرض العبد ، او الحارية فحين يصح ويفدر . والابتاع عليها من كسها ، فان لم يكن بها ومن بيت المال .

وقد نعت اصحابنا : لا يوحى المسكن المسكن (٢) ، ولا يسكن غيره ، ولا معه سوى اهله وولده ،

و اذا حبس على شخص حياته ، ثم مات المحبس عليه رجع الى و رث المحبس وهو معنى حديث (٣) 'ابى جعفر رضى الله عنه قضى على ^{الشيخ} : رد الحبس ، وبعاد الموارث .

ثم باب السكنى ولواحقه

(١) دبوت الدابة : اصابتها الديرة وهي القرحة .

(٢) الاول اسم المفعول والثانى اسم المكان .

(٣) الوسائل ج ١٣ ، الباب ٥ من احكام السكنى والحبس ، لحدوث ١ .

«باب الوقف»

الوقف نجس الاصل وتسييل المسعة ، ويصح في كل ما يصح الانتفاع به مع بقاء عيه متصلاً كالارض ، والحل ، والشجر ، والسلاح ، والكتب ، والحيوان ، والحلى . وشبهها ، ولا يصح وقف الدراهم ، والددير ، والطعام . ولا يصح الوقف الا من مالك مطلق لتصرف ، وشرطه التلطف بصريحه ، وهو وقف ، واحسنت ، وسلت ، وتصدفت صدقه لانواع ولا توهب وان يفصه الموقوف عليه ، او وليه فان اوقف على ولده الطفل صح . و الوقف لارم ، لا يجوز للواقف الرجوع فيه حياً ، ولا لورثته بعده حكم الحاكم به ، ام لم يحكم . وقبل ينتقل الوقف الى الموقوف عليهم ، وان لم يجز لهم بيعه ، فعلى هذا لواقام الموقوف عليه شاهداً واحداً ، وحلف معه ، حكم به . وقيل بصير لله تعالى ، ولا يملكونه ، ولا خلاف انه يصمن بقيمته (١) فان حل الحول على اربعين شاة موقوفة ، لم يجب فيها ركاة . ولا يصح لوقف على الكافر الا اذا الرحم ، ولا مواضع قربهم ، كالبينة (١) للموقوف عليهم .

والكنيسة ، ولاعلى المعدوم ، والحمل الا ان يعلق بموجود
 فان قل ، وقتت كذا ، ولم يذكر للموقوف عليه ، اود كر شخصاً ، او جماعة
 مجهولين ، او عيئداً (١) في الذمة ، او عداً من العبيد ، لم يصح ، ولا على نفسه ،
 ولا على عد ، ولا بهيمة ، وان علقه على مثبته ، او على مشية غيره ، او على وقت
 مستقبل لم يصح .
 ويصح الوقف على المساجد ، ولقاطر ، وهو على المسلمين مختصاً بهذه
 الجهة .

ويصح في سبيل الله وهو الجهاد ، والنحو ، والعمرة ، ومصالح المسلمين ،
 ومعونة الفقراء فان وقف الوقف الى سنة مثلاً لم يصح وكان اعماراً (٢) يرجع اليه
 اوالى ورثته ، ومن شرطه ان يقع على من لا يفرص ليتأبد ، او على معين وبشرط
 عدم انقراضه جهة لانقراض .

فان وقع على جماعة معينة فقط كان اعماراً ، واذا انقروا عد الى الوقف ،
 او ورثته طلقاً ، فان وقف على ميت ، او مجهول ، او معدوم ، ثم على جهة لانقراض
 كالفقراء ، والجوامع بطل في المبدأ ، وصح في الباقي ، وصرف اليه في الحال .
 وان وقف على عد ، او على نفسه ثم على الجهة المؤبدة عالماً لم يصح على المبدأ
 لما سلف ، ولا على المنتهى .

وقبل يصح ، وبصرف اليه في الحال ، وهو الاولى .
 واذا وقفه على شخص ثم على الفقراء فرد ، بطل في حقه ، وبصرف لى
 الفقراء ، وقبل يبطل في الكل . واذا وقف على مصلحة تنقى غالباً ، وبطل رسمها
 صرف في وجوه البر .

ومن شرط صحة الوقف البية والقرب به الى الله ، ولا يصح لوقف على

(١) مثل لذكر الموقوف

(٢) في بعض النسخ «عماراً» .

كتب لتورية ولانجيل ، وكتب الكفر كالرندقة . ويصح وقف المسلم على المسلمين وهم من شهد الشهادتين ، ومن كان بحكمهم من اطفالهم .

فان وقف على المؤمنين ، فعلى الامامية القائلين بامامة الاثني عشر . وان قال عبي الشيعة ، فعلى جميع فرقها ، ولا يدخل الريدية الصالحية فيه .

و ان قال على العلوية فاو لاد على " الحسية - الحسينية ، والعباسية ، والمحمدية والعمرية ، و ان قال على بني هاشم فعلى ولد العباس بن عبد المطلب ، وابي طالب ، والحرث ، وابي لهب . وان قال على بني ولان لم ندخل الاناث فيه فان قال على ولده ، دخل الاناث ، والذكور .

فان وقفه على ولده ، و ولد ولده يصير عليهما ، و قيل يدخل في الوقف على الولد ، ولد الولد من بنت ، او بن ائدا ، فان وقف على ابيه ، لم يدخل جده ، وان قل على المنتسبين الى فلان فاو لاد صلبه دون ولد البنت ، فان وقفه على عترته فهم نسله ، و رده (١) الادبون ، و ان وقفه على دريته فهم نسله وان برلوا ، وان وقفه على اهل بيته فهم الولدان وان علوا ومن هوعهما ، والولد وان نزلوا .

و الوقف على القوم يحتص بالذكور دون الاناث ، فان قال على حبرائه ، فعلى من يلي داره الى اربعين ذراعاً ، (٢) و روى الى اربعين ذراً ، والذكر ، و الاثني سواء الا ان يفصل ، او يقول على كتاب الله فان عين صفة ، او مذهباً ، فعلى من كان بها ، فان حرج منها فاحرج ، فان عاد ، ادخل .

وان شرط في الوقف ، ان يليه بنفسه ، حاز ، فان لم يذكر ولياً ولاه الحاكم ان كان الوقف عاماً كالوقف على المساجد ، والجوامع ، والفقراء ، وان كان

(١) رده الرجل : قومه الاقربون .

(٢) لوسائن ، ح ٨ ، الطب ٩٠ من ابواب احكام المشرقة ، الحديث ٤٥٣ و ٢٥٦ .

على معين اولاد هور شيد ، ولتى نفسه ، والاقلوتيه ، فان عتس شحصاً بليه ثقة حلداً (١)
 صبح ، وان عتس امياً عاجراً صم اليه اجر ، وان عتس حائناً بطل تعيبه ، وان وقفه
 على جماعة متشرين فى اللاد قلن حصره ، وان قدم عبرهم ، شار كههم ، وان
 وقف على مولاه فهو لمولاه ، دون مولى اسمه وان لم يكن له مولى سواه كان له وان
 ذكر مواليه ، دخل العريفان .

فان رتب فى الوقف طقة على طقة ، لم يشتروا ، وان ذكرهم بواو العطف
 اشترى كوا .

ولا يصح بيع الوقف ، ولا احرأجه عن وجوهه ، وسنة التى نص عليها الوقف ،
 فان حيف حرانه ، او كان بهم حاجة شديدة ، او حيف وقوع فتنة بينهم تجتاح (٢)
 فيها الانفس ، جاز بيعه .

وان شرط فيه خياراً لنفسه ، او عبره بطل ، فان شرط ان يحرح الموقوف
 عنهم ، ويدخل عبرهم بطل ، فان شرط ان يعصل بعضهم على بعض ان شاء وكذلك .
 وان شرط ان يدخل فى الوقف فيما بعد من (٣) يولده او من يختاره جار
 فان وقف عليه من يتعق عليه ، لم يتعق .

ولا يجوز له وطى الجارية الموقوفة عليه ، فان وطى لم يحد ، فان حملت ،
 فالولد حر ، ولا مهر عليه ، ولا قيمة ولده .

وان وطنها الوقف فكاً لاحتى ، ويجوز للموقوف عنه ترويجها ، ولهم
 له ، وقيل لا يجوز لانه يقص القيمة ، ويحاف من الحل مونها فطل حق النطق
 الثانى ون قتل العبد الموقوف عمداً فالموقوف عليه القصاص ، والعفو على مان ،
 وان قتل خطأ والدية ، وقيل يحتص به .

(١) جلد يضم اللام : كان ذا شلة وقوة

(٢) اجتاحت : هلك .

(٣) فى بعض النسخ «لم يولد» .

وقبل يشتري بذله ، فيكون وقفاً ، ولو قطعت يده فصف قيمته له او يشتري بها شقص من عيّد يكون وقفاً .

ويصح وقف المشاع كالأهنة ، والصدقة ، ويصح شقصه مع صاحب الطلق ، ولا يرد صاحب الطلق ، (١) ولا يصح قسمه الوقف بين الوقوف عديم لادها تعيره .

وإن حثى العبد الموقوف عمداً ، انقص منه ، وبطل الوقف إن كان مضافاً (٢) وإن جنى خطأ ، أو شربه ، لم ينعق برقته لأنه لا يصح بيعه ، وقبل يكون على بيت المال ، وقبل في كسبه ، وقبل على الواقف وقبل على الموقوف عديم ، وهو ضعيف (٣) فإن شرط ان يبيع الوقف متى شاء لم يصح لوقف ، ويصح الوقف ، على إوارث ، والأجسي في المرض إذا قصه ، و يكون من أصل المال فإن أوصى بالوقف صح من الثالث .

ويصح وقف الدمي على أهل ديه ، وعلى المسلمين ، وعلى مواضع عبادتهم ودا وقف على الفقراء ، صرف إلى فقراء أهل ديه ، وإذا وقف وقفاً عاماً ، جرد له أن يتمتع به كغيره ، ودا يسي مسجداً واد في الصلاة فيه لم يرل منكحه حتى يتعطل بعض الغائط لوقف ، فإن حرب لم يعد إلى ملكه .

(تم كتاب الوقف)

(١) أي لا يختار صاحب لصلل الشقص الأعلى حتى يرد ثلثات القيمة بين الشقصين

اذ يلزم منه بيع جزء من الوقف .

(٢) أي إن كان تلاف عس و اما اد كان تلاف طرف فلا يبطل الوقف

بالاقتصار منه .

(٣) أي بعض لبح زيادة ديه

(باب احياء الموات)

روى السكوي (١) باصداه عن النبي ﷺ من عرس شجراً، أو حجر وادياً (٢) بدأ لم يسفه له أحد أو أحبب أرضاً منه فهي له ، قضاء من الله ورسوله .
والموات ، مالا يسفع به من الأرض لاقطاع الماء عنه ، أو غلبته عليه ،
وشبه ذلك .

و لأرض صرنا ، عامرة ، وعامرة . فالعامر بدار الاسلام . ودار الكفر ، وما
لا بد له من العامر كطريق ، والشرب ، وشبه ذلك لما لكه ، ويملك بالقهر عامر
دار الكفر .

و لعامر في دار الاسلام ، فما جرى عليه ملك مسلم معين لم يملك بالاحياء ،
وان لم يكن معيماً ميث بالاحياء ، وما كان منه بدار الشرك . وله صاحب معين
فكالعامر ، وما لم يكن له رب معين فلامام ، ولا يملك بالاحياء . وما به تكون الاحياء
ما لم يرد ببيانه الشرع ، ويرجع فيه الى العرف كالقصاص و فترق البيعين .
فاحياء الموات لمداران يجعل عليها حائط من لس ، او آجر او حشب بحسب

(١) الوسائل ج ١٧ ، الباب ٢ من أبواب احياء الموات ، الحديث ١ .

(٢) في بعض النسخ زيادة «ثم يمس الأرض» .

العدة ، وسقف وللحظيرة (١) ان يحاط عليها حائط ، وللزراعة ان يجعل عليها ما يميزها من غيرها كتراب يجمع حولها ، او قصب ، او شوك ويرتب الماء عليها ساقية يحفرها من نهر او قناة او شر وللعراس بعرضه فيها ، ويملكها من مراقبها كالطريق ، والشرب ونصح اقطاع الموات من الامام ، وهو كالتحجر ، فاذا اقطعها ، وتحجرها ، ولم يتبها بالاحياء لعذر ، اجل ، والا قيل له ان اتبها ، والا فحبها . والتحجر ان يشرع في الاحياء كحائط الدار ، وليس لاحد ان يدخل عليه وان مات فوارثه احق بها ، فان احباها غيره اساء وملك ، وقيل لا يملك ، ولا يصح منه بيع ما تحجره ، لانه لم يملكه .

وليس للاماء اقطاع المساجد ، ورحب (٢) للجوامع ، والاسواق والطريق ، ولمعدن الظاهر كالفقر ، والمط ، وكربت .

لان الناس في ذلك (٣) سواء ، ولا يصح احيائها ، فان جاء الى المعدن شخص احد حديثه ، فان اقم لاحد الريادة فله معه ، فان جاء اثنان واتسع لهما جار ، وان ضاق عليهما ، اقرع بينهما .

وللامم على مدعيا ان يحمي نفسه ، ولنعم الحرية وللصول ، والجهاد ، والصدقة ، وما حده رسول الله ﷺ لا يستباح بعده ، وكذلك الامام ، وليس لاحد المسلمين ان يحمي المرعى ، لان الناس فيه سواء .

وانما يحمي الامام ما لا يضر بالمسلمين .

ولا يملك ندمي ، والمستأنس بالاحياء في دار لاسلام الا بأذن الامام .
وإذا احبب ارضا فظهر فيها معدن ، او اشترى داراً فظهر فيها ، ملكه لانه من

(١) الحظيرة : لموضع الذي يحيط عيه لتأوى اليه الفقم والابل وسائر اداسية

(٢) رحبة المسجد : صحته وساحته والجمع : رحاب .

(٣) في بعض النسخ «شرع سواء» .

أحرأئها ، و ان طهره بها كثر فقد بيهض في اللقطة . و اذا كن في الساحل موضع
اذا حفر غشبه الماء فطهر ملحاً ماكن بالاحياء و جار اقطاعه .

و يحوز اقطاع المعادن الناطقة كالذهب ، و الفضة ، و بيسك بالاحياء ، و صاحب
المعدن اذا اذن لعبده في عمله و لأحراح منه للمالك مما أخرج منه فهو له ، و لأجرة
له عليه ، و قيل له الأجرة كالسأل اذا أعطى ثوباً و امر بسله من غير شرط حرة
فان شرط أجرة مما يخرج منه كانت فاسدة و وجب أجرة المثل ، و ان اذن له في
الأحراح لنفسه فالهبة فاسدة للجهالة ، و ما أخرج للمالك ، و لأجرة له لانه
عمل لنفسه .

و قد بيهض حريم الابار ، و العيون ، و قدر الطريق فيما مضى (١) . و من حفر
بشراً في موات ليشرب ، او تشرب ماشيته و لم يمو المالك ، لم يملك ، و ان بواه
ملكها و مرافقها ، و يملك ببلوع (٢) لبيل (٣) و كذا المعدن فان لم يله فهو تحجر
ليس باحياء ، و قيل لا يملك الماء لان المستأجر استأجره و الماء لا يدخل في الأجرة
فان تحطى منحط فاحد منه شيئاً ملكه و اماء كما لو نوحس الطين في ارضه فاحده
شخص او عشت (٤) طائر في شجرته .

و لو وثت سمكة في صبة فيها ملاحها و الراكب ، فسق احدهما ،
و اخذها ، ملكها .

و قيل الماء يستبيحه المستأجر لان صاحبه لا يتصر به كاستغلال بحد ره .
ولا يصح بيع الماء في النهر لانه يحتلط بما بأنى و يكره بيع ما فصل من
الماء عن حاجته ، و يستحب بذله للمحتاج بلا عوض ، و قيل يجب بذله بلا عوض

(١) من ٢٧٥ و ٢٧٦ .

(٢) في بعض النسخ زيادة «منفعة» .

(٣) أى بالتقر بالماء .

(٤) عشت الطائر: اتحد عشتاً أى موصلاً .

وقيل بالعوض واذا عمل جماعة فى معدن باطن فما حصل منه فيسهم على قدر
مقاييمهم ولا خلاف ان من اخذ ماء فى جره (١) او كور، او مصنع او بركة لم يجب
عليه بذله ولو فضل عن حاجته.

واما البحر، و لانهار الكبار كدحلة والفرات، والعيون النابعة فى موات السهل
ولحسن مباحة، فان رادت فدخلت ملث العير لم يملكه كالتلح بسقط فى ارضه .
فان حفر بهراً فى موات و وصل الى احد هذه ملكه وليس لاحد مراحته
لان النهر ملكه، فان كانوا جماعة فلكل منهم الانفاع به على قدر الملث لانه لاجله
ون وسعهم لماء سقوا منه، و ان صاق و تراصوا حارون وشاحوا قسمه الحاكم
بخشبة محفورة بقدر حقوقهم (٢) .

واذا باع داراً فيها شر لم يدخل الماء فى البيع الا ان يشترطه وقيل بدخول
بيعاً كالتس فى الصرع فى بيع اللبون وهو قوى .

واما الاملاك : فاذا حفر الجار شراً جار لجاره ان يحفر فى ملكه بشراً وان
تلاصقتا ، او كنيفاً (٣) ، او ما شاء .

ومن له بهر فى ارض غيره فليس له حريمه الا بسببة على قول لمسودة لحريم
الارض فى الصورة والسعة ، وقبل له الحريم لانه لا يستمع بالنهر لانه يمشى عليه
و يلقى عليه طيته .

واذا كان النهر لجماعة، كروده (٤) كلهم من فمه الى ان يحاور الاول ثم كرى
الباقيون دونه الى لثاني ثم يكرى الباقيون دونه على هذا .

«تم كتاب احياء الموات»

(١) اناء من الخزف .

(٢) اى جعل خشبة على النهر وحفر عليها بقدر حقوقهم ولكل منهم ما حفرى على حفرته .

(٣) الكنيف المرحاض وهو موضع المذبة .

(٤) كرى النهر : حفر فيه حفرة جديدة .

كتاب المباحات

« باب الصيد ، والدبايح ، والطعام ، والشراب ، واللباس »

« و الانية وما يتعلق بذلك »

«الصيد هو الحيوان الممتنع المتوحش في اصل الحلقة ، و هو صريدي :
صيد بحر ، وصيد بر ، ويحل من صيد البر الطاء ، و الحمامير (١) والاوزال (٢)
والاراي (٣) والحمر ، والبقر ، والنعام .
ويحرم السباع ذات الناب وغير ذات الناب ، كالسبع (٤) ، والعهد ، والتمر ،
والكلب ، والحريز ، والارنب ، والثعلب ، و الذئب ، والسمع (٥) والقرعل (٦)
والضبع ، واس اوى ، وشبهها ، والمروح .

(١) الحمامير جمع الحمامير وهو حمام الوحر

(٢) الاوزال جمع الوحل وهو الشاة الجلية.

(٣) الاراي جمع الاروية وهي اشي لوعل.

(٤) اى الاسد .

(٥) السمع بكسر السين ولد الذئب من الضبع.

(٦) القرعل : ولد الضبع اذا كان ابوه الذئب .

و يؤكل من الطير الدجاج ، و العصفور ، و البط ، و الأور (١) ، و لحمام ،
و كمادف ، او غلب دفيقه صعيه ، و لا يؤكل منه ماصف ، او غلب صعيه .
ولا يؤكل سباع الطير ، كالثور و العقاب ، و الحدة ، و الرحم (٢)
و دى لمحب اكل اللحم ، و الفرنان اجمع ، و الطووس ، و الشراق (٣)
و الحطاف (٤) و الحشاف (٥) .
و لقرد ، و السور ، و لشفاعة و الصب و لوبر (٦) و اليربوع و لعارة و القعد
و الدود و الحيات و العقارب و الأوراع و الصقار و السرطان و الحبعساء و بنت
وردان (٧) و الزنبور و ساير الحشائر .
ولا بأس باكل طير لماء ، وان اكل السمث ، اذا كان يدف او يغلب دفيقه
صعيه ، فان تعدد معرفته كالمندوح ، اكل ديه الصيصه (٨) و الحوصله (٩) و القانصة (١٠)
فقط .

و بكره الصرد ، و لصوام ، و الحارثي ، و القابر ، و الهدد .

(١) الأور بكسر الهمزة وفتح الراء و البط و قيل انه عر البط .

(٢) طائرا ككل الحدة .

(٣) الشراق : اعظم من الحمام .

(٤) الحطاف : الصنوتو .

(٥) الحشاف : الحشاف .

(٦) الوبر بفتح الواو : دويه سوداء اكبر من السود دون الاربع .

(٧) بنت وردان : دويه يتولد من الاماكن القذية و اكثر ما يكون في الحمامات .

(٨) الصيصه : شوكه في رجل الطير موضع القب .

(٩) الحوصله : ما يجتمع فيه الحب و غيره من المأكول عند الخلق من الطير .

(١٠) القانصة : ما يجتمع فيها صغار الحصى من الطير .

ويحرم جلال الطير ، وهو آكل العذرة بومه (١) خالصة حتى يستبرء لذة
خمسة ايام ، والدخاجة وشبهها ثلاثة ايام . والحز ، والفك والسحب ، والسمور
حرام .

ولا يحل من صيد البحر سوى السمك ، بعد قيل : فيه مثل كل ما في البر ،
ولا من السمك الادور العلس ، ولا يحل اكل الطهي في الماء الحار والبارد ، و
النفدوف على شاطئه ، وما نصب (٢) عنه الماء وما وثب منه على الساحل ، ولم
يدرك بالاحذ حتى مات .

وعن جعفر بن محمد عليه السلام . (٣) كل ما كان في البحر ، مما يؤكل في البر
مثله فحرام كاله ، وكل ما كان في البحر مما لا يحور ، كاله في البر لم يحور كاله .
ولا يحل الحري والبرماهي ، والرمار ، وارهو ، ولا ما كان منه حلالاً حتى يستبرء
يوماً ، ويطعم شيئاً طاهراً .

ويحل الكعك والربنا ، لان لهم فلسا ، ولاربنا واطمر ، والطبراني ،
والابلامي من السمك .

واد شق جوف سمكه فوجد فيها اخرى مما يحل حب (٤) او في جوف حية
فالفقه ولم تسليح (٥) احلت ، فان تسليحت لم تحل .

واما حيوان الحصر ، فالابل و لقر والعم فانها مباحة ، و كانت جلاله ،
ياكل العذرة خالصة يومها اجمع ، لم يحل لحمها ولسها حتى يستبرء بعلق طاهر .

(١) في بعض النسخ «قوته»

(٢) نصب الماء : غار في الارض وسفل

(٣) الوسائل ، ح ١٦ ، باب ٢٢ من ابواب الاطعمة المحرمة : الحديث ٢

(٤) في بعض النسخ «حلتا»

(٥) اي ظوسها

الا بل : اربعين يوماً ، والقرعشرين يوماً و الشاة عشرة ايام ، ومن حلق كره ولم يحرم .

وان شرب شيء (١) منها حراماً وديح جار اكله بعد غسله ، ولا يؤكل ما في بطنه ولا يستعمل .

فان شرب بولا اكل بعد الدبح الا ما في بطنه ، فانه يؤكل بعد غسله .

فان رضع شيء منها حمزيرة حتى اشتد لم يؤكل هو ولا بسله .

فان شرب منها دفعة او دفعتين ، استبرأ سبعة ايام بعلق او كسب (٢) ظاهر

او يستقي لباً طهراً سبعة ايام ان كان مما يشرب ، وحل .

فان شرب من لبن امرأة حتى اشتد كره ولم يحرم .

ويكره : لحم النعال ، والخبث ، والحمير ، ولحم العسل اشد كراهة من لحم

الحمار ولحم الحمام اشد كراهة من الخبث ، والخبث اذ بهن كراهة .

ولا يهل اكل القبل ، وموطوءة آدمي ، وسلها ولسنها ، وتحرق بالنار ، فان

احتلقت بغيرها اقرع حتى لا يبقى الا واحدة .

ويحل ما صاده الكلب المعلم ، وهو الذي اذ بهت اسعت واذا رجر برجر ،

ولايأكل من صيده الا نادراً ، ولو شرب من دمه حل ، و يرسله المسموم او من يحكمه ،

ويسمى عند ارساله .

من شاركه كلب غير معلم او معلم لم يسم صاحبه ، أو كلب مجوسى لم يهل اكله .

و يكفى تركية الكلب له فان خنقه لم يهل و ان لحق ذكاته وحب تركيته ، فان لم

يعمل لم يهل ، و آدمي ما يلحق به الذكاة ان يجده بطرف عينه ، او يتحرك دسه أو

يركض رجله ، وادرك ما يسعها فان لم يكن معه ما يدكه يترك الكلب ليقته (٣) .

(١) من الانعام

(٢) الكسب يضم الكاف : قل الدهن وعصارته .

(٣) في بعض النسخ «ترك الصيد ليقته» .

ولا يجوز الاصطياد بغير الكلب من الجوارح ، كالبارى والصفرة ، ولا بالدق وإن أدركت ذكاته دكيته ، فإن لم تدرك فهو ميتة .

ويؤكل ما صيد بآله حديد ، كالثهم والشاب والميف والرمح ، إذا كان الصائد مسلماً أو بحكمه ويسمى ، فإن أدرك ذكاته ذكاه .

وإن صاده بغير حديد ، وحرق حل ، وإن اعترحه لم يحل ، وسقط في الماء أو تدهده (١) من حل لم يحل وأما في المدبوح كالشاة إذا أجاد ذبحها ، ثم وقعت في الماء ، أو من لجل ولا بأس .

وإن أصاب الصيد بسهم ، وحاه من لعد فوجد سهمه فيه ، وليس به أثر غير سهمه ، ورأى أدخيره لم يقتله حل .

وإذا أرسل الكلب فاصاب صيدا ، ثم عاب عن عينه لم يأكله ، فإن رمى الصيد بأكبر منه لم يؤكل .

ولا يؤكل صيد المحوسى والمرتد ، والونى ، لأن التسمية لا يوجد معهم .

ولا يؤكل دبايح أهل الكتاب ، وقال : بعض أصحابنا يؤكل .

وروى (٢) : فى المحوسى يؤكل ذبيحته إذا سمى .

وإذا قطع الصيد بصعين وتحرك أو لم يتحرك أكلا ، فإن تحرك أحدهما

أكل دون الآخر ، فإن كان أحدهما لصعين أكبر أكله دون الأصغر .

فإن ضرب صيدا فأبانه أكل ما يلي الرأس ، وبترك الذنب .

ويحل اضطبد ما كوى اللحم وغير ما كوله .

وإذا قطع عصوا من الصيد أكل الصيد دونه .

(١) تدهده : تدهرج .

(٢) الوسائل، ج ١٦، الباب ٢٧ من أبواب تحريم دبايح أهل الكتاب من كتاب الصيد

والدبايح، الحديث ٣١ - ٣٧.

وهي المحرم وتذكيته آياه كالجموس .

فإذا ابتلت كسب المسلم من غير إرسال لم يحل صيده ، وكذلك إذا لم يكن معلماً إلا ما أدرك ذكاته .

وإذا أخذ الصيد جماعة (١) ، فتورعوه قبل موته قطعة قطعة في حال جار ، وإذا أرسل كلبه على صيد ، أو قصد بالرمي صيداً فأنه ، وصاد الكلب غيره ، أو وقع السهم في غيره فهو حل ، فإن قصد به غير صيد فاد صيداً لم يحل ، وقبل : يحل ، وإن عضه الكلب نجس الموضع وغسل .

ويجب أن يسمى الرامي ، والمرسل ، ولو أرسل شخص الكلب وسمى غيره لم يحل .

وإذا رمى صيداً سهم فأنه ، أو نصب شكة فامسكت ، أو فحاً (٢) فحصل فيها صيد ملكه ولم يحل لغيره أخذه .

وإذا وجدت صيداً فيه سهم وهو ميت ، لا تدري من قتله فلا تأكله .
وإن رمى شخص صيداً فأنه (٣) فرماه آخر فقتله برمي لم يحل أكله لأنه صاد بفعل الأول كالنشاء ، وخرج من كونه صيداً ، وصمن قيمته مشعاً وإن لم يشحنه الأول فهو حل وملكه الثاني لأنه الصائد .

وإذا رمى الصيد فوق على الأرض ابتداء أكل لأنه بعد رميه بسقط قطعاً .
ولا يحل المسحق بخنق أو ماء ، وما ضرب في رأسه وهو الموقوذة حتى مات والمتردية من حل وشبهه ، وما بطحه حيوان آخر ، وما أكله سبع إلا أن يدرك ذكاة ذلك ، وما ذبح لوثن أو حجر أو صنم .

وما تركت التسمية عليه عمداً حرام ، فإن كان ناسياً حل .

(١) من الكلاب .

(٢) لصح: آلة يصاد بها .

(٣) أخذه: أخذه بالجراحة واضفه .

ونهى (١) عن قتل الحجل ، و النمل ، و الصغد ، و الصرد ، و الهمد
والحطاف .

ويحرم الاستقسام بالارلام ، كانوا في الجذب (٢) يشترون جروراً ، ثم
يحيبون (٣) سهام المسيرة وهي عشرة، فيقع عزم الشئ بحسب ما يحرخ منها ، ويطعم
الفقراء .

ويكره الذباجة و الصيد بالليل و يوم الجمعة قبل الصلاة ما لم يحف هوت
الذبجة ، وذب الحيوان صرا وهوان بدمه وحيوان آخر يظره ، و اخذ الفرخ
من عشه (٤)، وذب ما رياه .

ويحل صيد المسلم بكلب المجوسى المعلم على كراهية ، واذا رمى الصيد
فلم يدر سعى أم لاهل .

واذا أرسل مسلم ومجوسى كلبين ، فلم يدر ما فله منهما لم يحل .
والصيد لمن صاده لالمن رآه .

فان استرسل الكلب بنفسه نحو الصيد فاعراه صاحبه لم يحل .

وان قلت (٥) منه صيد بعد ان ملكه فعلى ملكه وان لحق بالبر .

واذا كان اثنتان صيدا فهو سهمان بصعين ، ومتى نفرد باثنته حدهما فله ،
تقدم أو تأخر .

فان كان امتناعه برجله و جناحه كالذراخ فكسر واحد رجله وأخرج جناحه
فبينهما ، وقيل : للثاني و كلاهما قوى .

(١) الوصل، ج ١٦، الباب ٣٩ من كتاب الصيد والذبائح الحديث ٣ .

(٢) اى فى القحط .

(٣) اجال: اذار .

(٤) الشئ: موضع لطائر وما يجمعه على الشجر من حطام ابيدان .

(٥) قلت : تخلص .

واذا رمى اثنان صيدا، فوجاه (١) الاول ، ثم جرحه الثانى ، او اثبته الاول فقط كأن كسر رجل الطبي ، أو جناح الطائر ، او كليهما فى الدراج ، وجاه لثانى أولم يوجه (٢) ، أو جرحه الاول ولم يشته ووجاه الثانى .

فقى الاولى للاول ملك حل ، و على الثانى ارش قطع الجلد .
والثانية ان وجاه الثانى بالديح حل ، وعليه ما نقص بالديح ، وان وجاه بغير الديح حرم وصمن كمال قيمته وبه الحرح (٣) .

والثالثة ان ذكاه الاول (٤) حل ، وصمن لثانى ارش جرح محروح فقط وان لم يدكه حرم ، وليس على الثانى كمال القيمة لانهما سريا الى نفسه ، فنقرص جناية الاول عليه ، وقيمته عشرة دراهم ، وارشها درهم ، وجناية الثانى ارشه درهم فالاصح دخول الارش فى بدل العس ، فنصم احدى القيمتين الى لاخرى ، كان كلا منهما تعرد بقتله ، فنصم تسعة (٥) الى عشرة (٦) ، فيصير تسعة عشر ، فيسقط للاول عشرة اجزاء من اصل تسعة عشر حره من العشرة (٧) فوجب على الثانى تسعة اجزاء من اصل تسعة عشر جزءاً ، وهذا اصل فى الجانيات .

والرابعة للثانى ملك حل ، ولا ارش على الاول .
فاذا رمى سهماً فاصاب طائراً وفرخه الذى لم يهص فقتلهما ، أكل الطائر وحرم الفرخ لانه ليس بصيد .

(١) وجاه صربه بسكين وسخوه فى اى موضع كان وجرحه جرحاً قاتلاً .

(٢) لمن لصحيح «لم يوجه» كما فى المبسوط

(٣) اى فى حال كونه مجروحاً .

(٤) بعد جرح الثانى .

(٥)(٦): لان قيمته صحيحاً عشرة وبعد جناية الاول تسعة .

(٧) دراهم وهى قيمته

صيد السمك

ودكاة السمك صيده و ان لم يقطع رأسه ، ولا يراعى فيه التسمية ولو صاده
مجنوسى حل ، الا انه لا يؤتمن على انه اخرجه حيا اذا حبر بذلك ، و ان احذته
منه حيا أو شاهدته اخراجه حيا حل .

و اذا مات السمك فى الماء بعد صيده لم يحل .

و اذا نصب شبكة فيه فاجتمع فيها سمك جارأكله ، فان علم ان فيه ميتا فى
الماء ولم يتمير ، ألقى ذلك فى الماء ، فان طفق (١) على ظهره لم يؤكل ، و اطلقى
على وجهه أكل ، و كذلك صيد الحظائر (٢) .

والطائر يصد ما لم يعرف له رب ، فان عرف له رب رد عليه ، و ان ساوى
درهما أودونه .

صيد الجراد

ودكاة الجراد صيده كالسمك .

ولا يحل أكل الدماء (٣) ، و الامامات فى الصحراء و الماء ولو حرق الشجر
وهو عليه لم يؤكل ، لانه لم يصد .

ولا بأس بابتلاعه وشيته وشيى (٤) السمك حيا بعد صيده .

(١) يقال طفق: نادى ولم ير سب فى الماء و فى الحديث ذكر السمك الطفاى وهو
الذى يموت فى الماء ثم يملو فوق وجهه

(٢) جمع الحظيرة و هى الموضع الذى يحاط عليه لتأوى ابيه لسمك .

(٣) الدبا على وزن عصا: الجراد يتحرك قبل ان تثبت حنجرته .

(٤) هذه الكلمة مختلفة فى النسخ فى بعضها «س» و فى بعضها «سى» و فى بعضها «شى»

وامن لصحيح ما اثبتاه و فى لروية من ابى عبد الله عليه السلام : قال سألت عن الجراد
يشوى وهو حى قال: نعم لا بأس به و عن السمك يشوى وهو حى قال نعم لا بأس به رجع الوسائل
ح ١٦٦ ، لباب ٣٧ من كتاب الصيد والدبائح ، الحديث ٦ «والشوى» مصدر «شوى» يشوى
لاحظ «المنجد» .

والكافر والمسلم في صيده سواء ، كما قلنا في السمك .
والنخلة ، والغراب ، من الابل ، والحمام المسرول (١) وغيره سواء في الحل .
وإذا حنط اللحم الدكي بالميمت بيع على مستحل الميتة ، وثممه حلال .
فإذا أراد الأكل ، ألغاه على النار ، فإن نقص فهو دكي ، وابتسط فهو ميت .

«أحكام الذبائح»

ويحل الذكاة بكل محدّد من حديد أو صخر أو حشب ، أو مرو (٢) أو رجاج
مع تعذر الحديد .
ويكره بالس والظفر لمتصلين و المنفصلين ، و البحر للابل في النية (٣)
والذبح لغيرها في الحلق .
فإن بحر المذبوح أو ذبح المسحور مع السمك ، حرم إلا أن يدرك ذكاته .
فإن استعصى الثور أو اعتلم لمير (٤) ، أو تردى في البئر ، أحد بالسمك
والسهم كالصيد وحل .
ويعتبر قطع الحلقوم ، والمرى ، والودجين ، إبانة ، والتسمية عند ذلك من
مسلم ، أو يحكمه .

والمرأة والرجل الطاهران ، والحنب ، والحايض ، والصبي سواء .
ولا يحل ذبيحة المحوسى ، والمرئد ، والوثئى ، وأهل الكتاب ، وقال : بعض
أصحابنا يحله من أهل الكتاب .
فإن سهى عن التسمية حل .
وان ترك استقبال القبلة مع القدرة عمدًا لم يحل ، وإن نسي أو جهل فلا بأس .

(١) حمامة مسرولة : مريضة الرجلين أى في رجلها ريش كأنه سراويل .

(٢) المرو : الحجر الحاد الذى يقذف النار .

(٣) النية بفتح اللام وشديد الباء . المحرر وموضع لفائدة راجع «مجمع البحريين»

(٤) أعظم البعر : إذا هاج من شدة شهوة الضراب ،

وان دبح أو نحر فحرح الدم ينتحب (١) أو تحرك بعض أعضائه حل ، و ن
لم يحصل لم يحل .

وان خرج الدم متثاقلا ، ولا حركة لم يحل .

ولا يسخغ الدبيحة ، ولا يسلحها ، ولا يقطع شيئا منها حتى ترد .

فان سقه السكين فابان الرأس فلا بأس ، اذا حرح الدم .

ولا يقلب السكين ، فيدبح الى فوق بل من فوق الى أسفل .

والسنة في الفم عقل اليدين واحدى الرجلين والامساك على الصوف والشعر
حتى ترد دون الاعضاء

وفي القر عقل اليدين ، والرجلين ، واطلاق الذنب .

وفي الابل جعل اليدين كواحد بالعقال ، واطلاق الرجلين ، ولتكن قائمة .

ولا امساك ولا عقل في الدائر ، و ان اقبلت فهو كالصيد ، يرمى بالسهم و شهه ،
من لحقه ذكاه .

وروى (٢) ان بهيمة الانعام الاجنة ، فان كانت تامة ، وهو ان تشعر أونؤبر

وخرجت لأروح فيها ، فذكاها ذكاة امها ، وان خرجت وبها روح فبحكم نفسها ،
وان لم يكن تامة فهي حرام .

وقال (٣) أمير المؤمنين عليه السلام : لا تأكلوا ذبيحة «بصري» فانهم ليسوا
أهل الكتاب .

وعن جعفر بن محمد عليه السلام (٤) ، انهم مشركوا العرب .

(١) انتحب: تنفس شديداً .

(٢) الوسائل، ج ١٦، الباب ١٨ من أبواب الدبايح، الحديث ١٠ .

(٣) الوسائل، ج ١٦، الباب ٢٧ من أبواب الدبايح، الحديث ٢٣ لا ان في الحديث

«بصري العرب» .

(٤) الوسائل، ج ١٦، الباب ٢٧ من أبواب الدبايح، الحديث ٢٢

وروى (١) : ذكر يا من آدم قال قال أبو الحسن : أتى ابهاك عن دبيعة كل من كان على خلاف لدى است عليه ، واصحابك ، الأفي وقت الضرورة إليه .
وعن أبي بصير (٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) ، انه قال : لم يحل دبيع الحرورية .

وروى (٣) : محمد بن فیس عن أبي جعفر عن علي بن إبي : دبيعة من دان بكلمة الاسلام ، وصام ، وصلى ، لكم حلال ، اد ذكر اسم الله تعالى عليه .
ولأناس بشراء دبيعة من سوق لمسلمين ، ولايسأل عنه .

«ما يحرم من الذبيحة»

ويحرم من لاس ، والفر ، والعم ، وما اشبهها ، العرث و لدم ، والطحن لانه محقق الدم الفاسد ، والساج ، ولعلاء (٤) والعدد ، و نقصيب والاشيد ، وظهر لمرح ، وبطنه ، و لمرارة ، (٥) والمشيمة ، والمثانة ، والحذقة و حررة التي هي الدماغ .

وإذا جعل طحال مع لحم في سمود (٦) ، ولم يثقب ، أكن مانتحة ، وان ثقب وجعن فوق اللحم لم يؤكل اللحم ، ومانتحة من جوداب (٧) وان جعل تحتها أكل

(١) الوسائل ح ١٦ - ليات ٢٦ من ابواب الصيد والذبيحة ، الحديث ٩

(٢) الوسائل ح ١٦ - ليات ٢٨ من ابواب الذبيحة الحديث ٣

(٣) الوسائل ح ١٦ - ليات ٢٨ من ابواب الصيد والذبيحة الحديث ١

(٤) لعلاء العصب الممتدة في العنق .

(٥) لمرارة شبه كيس لارقه بالكبد يكون فيها مادة صفراء هي لمرارة

(٦) السمود: حديدة بشوى عليها اللحم .

(٧) لجوداب بانصم: حبر او حنطة او لبن ومكر وماء بارجين علق عليها لحم في

اللحم لاماتحته ، وان جعلت سمكة تحل ، مع سمكة لانهل في سفود ، و ما يؤكل فوقه ، حل ، ونحته لم يحل ، ويكره الكليتان ، ولا يحرم .

ويحل من الميتة ما لا يكون ميتا . الشعر ، والوبر ، والصفوف ، والعظم ، ولحافر ، ونظف ، والقرن ، واللس ، والبيض عليه لحد الفليط ، والاصفة ، واللس

ولا يحل الاستصحاب باليات المسم تؤخذ منها حية .

ويؤكل من مجهول البيض مختلف الطرفين فقط ، ومن مجهول بيض السمك الحش لا الامس .

ولا يحل اكل الميتة ، و لدم ، وشرب النجس المصطر يحاف على نفسه النصف ، ولا يجد سواها ، ويتناول ما يند الرمي بلا زيادة الا الدعي على الامام ، وصالب الصيد لهوا ، وبطرا ، واله دى يقطع الطريق ، فاهم كالمحتار في ذلك .
واد وقعت دابة المسلم في ارض العدو ، دبحها ولم يعرقها . (١)
وروى (٢) : جوار استعمال شعر الحرير عند الاضطراب ما ليس فيه دسم ، ويفسل يده عند الصلاة .

واذا ماتت فارة في قدر بطمخ فيها ، اريق المرق ، وعسل اللحم ، فان وقع فيها اوقية دم ، فلا بأس لان لئار تحيله ، وان كان كثيرا لم يجز .
واذا حصلت النجاسة في مائع اسدنه ، فان كان دها استصبح به تحت السماء خاصة ، ويبع ، واعمم مشربه ، وان كان جامدا ، لقي ماحولة ، وطهر ، فان وقع في القدر حمر اوقاع ، القى المرق او اطعم الدمى او الكلب ، وعسل الياقي واكل فان وقع حمر اوقاع اودم في عجين فسد ، ويبع من الدمى وعرف .
ولا يؤكل طعام المشركين ، واهل الكتاب ، ولا يشرب في اوابهم ، و

(١) عرق الدابة: قطع عرقها .

(٢) الوسائش، ح ١٢، الباب ٥٨ من ابواب ما يكتسبه، الحديث ٢.

وسر (١) لصادق جعفر بن محمد عليهما السلام الآية (٢) بالحمص ، والعدس ، وشبه ذلك وروى لأبأس مؤ كلة اليهودي ، والنصارى ، اد كان من طعامك ، وبمؤ اكلة المجوس اذا توضأ (٣) يعنى غسل يده .

ولا تحس ، كل الطين ، الا لیسیر من طين قبر ابي عبد الله الحسين بن على بن ابي طالب عليه السلام للاستشفاء به ، فهو لدواء الاكر ، ويدعو عند احذه ، ويضعه على عيبيه ، ويدعو عند تناوله ، ويدعو و يقرأ من القرآن بالمأنور .

ولا يحس . استعمال اوانى الذهب ، والفضة ، لرحل او امرأة ، وموضع لمصة من الحمص ، والمدخن ، والمشط ، والمرءاة من ذلك .
ولأبأس دلرة (٤) من الفضة ، ولأبأس بما عدا الذهب والفضة من لآنية ، وان عظم ثمنها .

ويكره دنى لقلب ، وجرحير (٥) لنفل ، وملعقة ، ومما يلى غيره ، ومن وسط الصحفة (٦) ، والطعام الحار ، وما ادعى اليه لاعياء ، والشرب من ثلثة الكور ، وعروته ، والاكل على الشع فديبلع الحطر ، و رفع الحشا الى السماء وباليسار ، والشرب والتناول بها .

وروى (٧) ان كلا يذى الامام يمين ، واكل منحملة البلة بغيرها وقوائمها .
وادادعى انسان الى صدم لم يدخل ولده معه ، ولا يأكل ما لم يدع اليه .

(١) الوسائل، ج ١٦، لب ٥١ من ابواب الاطعمة المحرمة، الحديث ٧ .

(٢) لمائده، الآية ٥

(٣) الوسائل، ج ١٦، لب ٥٣ من ابواب الاطعمة المحرمة، الحديث ٤

(٤) ابرة بضم الباء وسكون الراء الحلقية الى توضيع في باب البعير .

(٥) د لجر جير : بقلة معروفة لاحظ «مجمع البحرين» .

(٦) الصحفة، قصعة كبيرة مبطلة تشيع الحمصة .

(٧) الوسائل، ج ١٦، الباب ١ من ابواب آداب المائدة، الحديث ٦

ولأناس بالجلوس على المائدة مترعاً ، والاكل والشرب ماشياً ومتمكثاً ،
والقعود افضل .

ويستحب ان يحجب الى دعوة ابيه ، ولو على خمسة اميال ، وفي حجاب
ووليمة لا في خفص الجارية .

ويكره الشرب قائماً بالليل ، ولأناس به بالنهار ، ويشرب في ثلاثة اعاس ،
وان كان ساقيه حراً فبنفس واحد .

ويأكل من بيت من ذكره الله تعالى في كتابه معالم به عنه مس الثمرة ،
والمأدوم من غير افساد ، ولا حمل ، والمرأة من بيت زوجها مثله ، ويتصدق منه الا
ان ينهي ، او يحذف به ، ولا يحل ما عداه ، و قوله : « او ما ملكتكم مفانحه » (١) يعني
وكيل الشخص القائم في امره .

ولأناس ان يأكل الصديق من منزل صديقه ، ويتصدق .

ويكره اكل الثوم ، والنصل ، وشبههما لمريد المسجد خوف الايداء ،
ويستحب تسمية الله تعالى عبد الاكل والشرب .

ويجب ان يعرف ما يأكل ، ويشكر ، ويرضى ، فان اختلف الالوان وعلى
كل لون ، وان سمي بعض الجماعة اجزاً عن باقيه ، فان نسي التسمية ثم ذكر
قال : بسم الله على اوله وآخره .

ويجس على ورثه الايسر ، ويأكل بثلاث اصابع ، ومما يليه . ويمص
اصابعه ، ويبقى الدرود (٢) فيها الركعة ، ويقل المطر في وجوه الناس ، ويصغر
اللقم ، ويجيد المضغ ويتأني فيه ، ويحمد الله في اثائه وبعد فراغه . ويعسل يديه
قل الطعام وبعده ، ويبدأ صاحب الطعام بالاكل ويحتم به ، ويجمع حسالة الايدي

(١) التودد الآية ٦١

(٢) الدرود من كل شيء : اعلاء وفي الحديث عن ابي عبد الله عليه السلام : لا تأكلوا من
درود الثريد واكلوا من جوانبها ، فان لبركة في رأسها (راجع المحاسن ، كتاب الماء كل ،
الباب ٤٨ ، الحديث ٣٥٨) .

في اثناء واحد ، ويدأ سقى من عن يمينه ، وعسل يده حتى يرجع اليه ويكرم ضيعة ، ولا يعاونه عند انفصاله على احراج متاعه ، ويدعو لمن اكل طعامه ، ولا يسمى ان يبيت ويده عمرة (١) ، ولا بيت القمامة (٢) في البيت حتى يجرها . و اذا وجد سفرة فيها لحم و حبز و بيض ، قومها على نفسه ، و عزم قيمتها لصاحبها ، ولا نأس باكلها ان يكون لمسلم ، او مجوسى ، لانه في سعة ما لا يعلم .

و اذا حصر الطعام والصلاة ، ولم يعلبه الحوج بدأ بالصلاة ، وان علمه او حصر من ينتظره بدأ بالطعام في اول وقتها ، وبها اذا صاق .

ويسمى : اذا اكل ان يستقى على قعاه ، ويضع رجله اليمى على اليسرى . ولا نأس ان يأكل القديد (٣) والاستعفاء نابوال الابل ، والذباها ، والناب (٤) الاتن ، ويحل شربها ، ولا يحل الجلوس على مائدة يشرب او يؤكل عليها محرم الا لضرورة .

ويحرم اكل الحامسات ، والمسجات قبل التطهير ، واكل السموم القاتل كثيرها منه وقليلها .

ويكره اكل وشرب ما باشره الحسب والخاص عبر السامونين ، وما اسار الفأرة وابقى من طعام ، وسباع الطير .

ومن اضطر الى طعام غيره لم يجب عليه بدله له ، فان لم يكن صاحبه محتاجاً اليه وبذل له ثمنه و جب عليه بيعه .

(١) يدغمة: اى دسمة، عليها نتن اللحم،

(٢) القمامة: الكتاسة وهى الزبالة

(٣) القديد: اللحم المجفف فى الشمس .

(٤) الاتن جمع الاتان وهى الحمامة .

والحمر والفقاع وليسد الشديد (١) حرام ، والمرر (٢) والجمعة (٣) ولتقبع
(٤) والنسج (٥) حرام ، وما اسكر كثيره والحرقة منه حرام صرفاً ، وممروجاً بغيره
وبيعه وشراؤه ، والتصريف فيه .

والعصير حلال حتى يغلى ، وهوان بصبر اسفله اعلاه ، ويحرم حتى يذهب
نشأه ، او يصير حلاً ، ولا يؤمن عليه الامر يرى حرمة الى ان يذهب ثلثاه ، وان
احرم من يحله من دون ذهاب ذلك يذهب ثلثه لم يحل .

ولأناس ان يجمع بين عشرة ارطال عصيراً ، وبين عشرين رطلاً ماء ، ثم
يغلى حتى يبقى عشرة فيحل .

وكتب (٦) محمد بن علي بن عيسى الى علي بن محمد الهادي عليه السلام : جعلت
فذلك عندما طبخ يجعل فيه لحصرم (٧) ، وربما جعل فيه العصير من العنب ، وانما
هو لحم يطبخ به ، وقد روى عنهم في العصير : انه اذا جعل على النار لم يشرب حتى
يذهب ثلثاه ، ويبقى ثلثه ، فان لدى يجعل في القدر من العصير يلبث الممرلة ، وقد
اجتنبوا ذلك الى ان يستأذن مولانا في ذلك ، فكتب عليه السلام يحطه لآبائنا بدلت .

واذا حاق تلف النفس ، حذر ان يتناول من الحمر ، ما يمسك ريقه .
ولا يجوز التداوى بمسكر .

(١) اي المشد .

(٢) المرر بكر المسم وسكون لونه : سيد يتحد من الدرة

(٣) الجمعة : سيد الشعير

(٤) التقيع : نبيذ من الزبيب ، يتقع في الماء من غير طبخ .

(٥) البنسج : نبيذ من العسل

(٦) الوسائل ، ج ١٧ ، الباب ٤ من ابواب لاشربة المحرمة ، الحديث ١

(٧) لحصرم : دل لعب مدام حامضاً . « راجع مجمع البحرين »

وروى (١) : جواره للصورة في العيب ، وشربها لايجوز على كل حال ، ويجوز ان يشرب مايقذف فيه تمر لكسره فيحلو ويكره ان يسقى الدواب الحمر فان شرب حمرا ثم يصفى ملوثاً بها فهو نجس ، والا فلا .

واذا وقع خمر في نخل ، نجس وحرم ، وان صار ذلك الحمر خلا .

ولا بأس بما لا يسكر كثيره ، وان شرب منه رائحة الحمر .

واذا انقلب الحمر خلا ، حلت ، بعلاج ونفسها ، وترك العلاج افضل ، ويجوز امساكها للتخلل والتحليل .

ولا يحل نسي لتحرير المحض للرجال الاحال الحرب ، ولا يحل للنساء ، وروى (٢) انه لا بأس بالتدثر به والاكاء عليه للرجل ودلوز (٣) والعلم .

ولايجوز للرجال المحلى بالذهب ، ويجوز للنساء ، ولا بأس مما سداه او لحمته قطن او كتان ، والباقي ابريسم .

ويشحنى لرجل بالعصا حاسماً ، ومنطقه ، وحلية سيف وبرة (٤) بعير .

ويجوز ان يلبس الصبي الحرير والذهب ، ولايجوز ان يسقى مسكراً ، ويكره التعشير (٥) في المصحف لانه لم يكن .

ولا بأس بحصاء الهائم .

ويقبل قول الصبي في الهدية ، والاذن .

-
- (١) لوسائل ، ح ١٧ ، الباب ٢١ من ابواب الاشرية لمحرمه ، الحديث ٥
- (٢) لم يثر على رواية تدل على جواز التدثر ولكن يدل على جواز الكساء ما في الوسائل ، ح ٣ ، الباب ١٥ من ابواب لبس الصبي ، الحديث ١ وما يدل على جواز الزد والعلم وقد في الباب ١٣ منه الحديث ٦
- (٣) الرد بالكسر وشدة الزاد واحد درادير : ما يشد به طرفا القميص
- (٤) البرة بالضم والتخفيف : حلقة التي توضع في اذن العير
- (٥) المراد تعشير المصحف بالذهب .

والريبة لظاهرة (١) الوحه والكتمان . فيطرد ذلك لضرورة الاشهاد ، والاحد ولاعطاء ، والقاصي لمحكم عليها .

وبجور لشهود الرنا النظر الى العورة للشهادة ، والطبيب للضرورة .
ولا بأس بنظر رؤس القواعد من الساء عن تحيص لكره ، ودراعاها ، ووجهها
وذلك كشف ذلك ، وبهي عن لتطلع في الدور .

ولا بأس بنظر الشابه الى غيردى (٢) ارية من الرجال ، وبطره اليها
وبنظر الرجل الى بدن لرجل الالعورة ، والمثيرة الى المرأة كذلك .
وبنظر الزوج ومالك الجارية الى فرجها

وبنظر دو لمحرم من ذات محرمه الى الوحه ، واليدين ، والرأس ، والصدر
والساقين ، والعصدين ، لقوله تعالى عروحن : (٣) «ولا يدين ريتهن الابعولتھن
لاية» والمراد من موضع الريبة . اليد موضع لسوار ، والعصدين «مملح» ، والصدر
للقلادة ، والرأس موضع لعقاص والساق لتحلحل ، وبمن محار بنطره اليه .
وذا بلغت الصبية ست سنين ، لم يحرى لميردى محرمها ، قتلها ، ولا صمها اليه .
واذا راد شراء امه ، بنظر وجهها ، ومحاسنها ، وشعرها ، ومشيتها ، لعبر ثلث
والكتابة كالامة ، ولمن يريد تزويج امرئة ، وأجابته ، ان ينظر الى وجهها ، ومحاسنها ،
وماشية في ثوب رقيق ، وكذلك للمرأة .

والحصي كالقحل .

وليس للمملوك ان ينظر من سيده الاما حار للاجسي منها .

ويستحب لنظر الى الكعبة ، والوالدين ، والعالم وفي المصحف ، ودلائل

عبادة .

(١) اشارة الى قوله تعالى : ولا يدين ريتهن لا ما ظهر منها - لنور لاية ٣١ .

(٢) في بعض النسخ زيادة «محرم»

(٣) النور ، الاية ٣٠

والنظر إلى المرأة المحسنة ، والخضرة ، تسره .
ويكره الطار في ادبار السماء ، ويسقى للرجال ان يمشى امامها .
ولا يحل الطار في الترد والشطرنج ، والسلام على للاعب بهما .
ويكره ان يركب ذات فرج سرجاً . وان يجلس مجلس المائدة عند قيامهما
حتى يبرد ، وان يصافح عبيدات محرم الامن وراء الثوب .
ولا يجوز ان يحلوها في بيت ، ويسعى ان لا يحدثها فوق خمس كلمات
ويكره السلام على الشاة الاجسية ، والمصلي ، ومن هو على حال بول ،
او عائط .

وتحدث المرأة بما يخلو به مع زوجها .
ويحرم اللعب بالرد ، والشطرنج ، وتعلمه وتعليمه ، والدف ، والحاتم ،
والاربعة عشر ، و لمرمار ، و لعود ، والكوبة (١) ، و لمرطبة (٢) ، و العا وتعليمه
وتعلمه ، واستماعه ، وآلانه كالقصص وشبهه والسر (٣) بالكذب والقصص المحترقة
والمزيد فيها (٤) . ويكره بغير ذلك لثلا بحرى (٥) آخر ليله .
ويحرم التلذذ بنظر الامرد ، وما شربهم وريتهم زينة النساء .
واياك وضرب الصوانج (٦)
وهي عن التحريش (٧) بين الهائم الايالكلاب ، والووح الباطل ، والمدح

(١) وهي القوموس لكوبة بالضم . الترد و الشطرنج و اطل الصبر «راجع
مجمع البحرين»

(٢) وهي الحديث هي عن اللعب بالمرطبة وسميت «لعود من الملاهي .

(٣) السر : التحدث لثلا

(٤) في بعض النسخ «المريد»

(٥) في بعض النسخ «لثلا يحرب» ولعل المراد : لثلا يقوته فضيلة آخر الليل .

(٦) الصوانج جمع الصنج وهو من آلات اللهو .

(٧) التحريش : الاغراء و تهيج البعض على بعض .

والهجاء بشه و القدوف ، والقيافة ، والشعبدة ، والكهانة ، والسحر ، وتعلم ذلك وتعليمه ، والغيبة والسبيمة واستماعهما كله محرم محظور .

ومن السنة التختم في البمين ، وحمل ثعص داخل الكعب ، وتذب الى التختم بالعقيق ، وكره بصغر او حديد و ما عليه صورة ، و السنة جهر العاطس بحمد الله . ونسبته ، والدعا لمسمنه ، واذ كان العاطس اماماً قبل له صلى لله عبيك ، وتقصير الثوب ، و لسلام على الصبيان ، وحمل حاجته بنفسه ، وحلبه شاته بيده ، وحصه بعه ، ورقعه واهى (١) ثوبه ، واكله مع عبيده وركوبه برديعه لا برديتين ، وركوب الحمار عارياً لبدل بعه .

ويجوز له صرب الدابة اذا قصرت عن مثل سيرها الى مذودها (٢) ولا يصرب وجهها ، ويسعى ان يسرع بها في الحديث (٣) ، ويسلس (٤) لها في الحصب (٥) ، وان يبدأ بهما (٦) قبل نفسه .

ويجوز له ضربها عند الغنار ، او النفار .

ويكره ان يتحد طهرها محلها ، و اذا استصعبت عليه : قرع عليها « وله سلم من في السماوات والارض طوعا وكرها » و البذر جعور (٧) ، وآية السحرة ، فاحاف سحر او

(١) وهي الثوب : تخرق وتتشق

(٢) المذود بالكسر وسكون الدال : محل علف الدابة .

(٣) الجذب : المكان الذي لا نبات له .

(٤) يسلس : يسهل .

(٥) الحصب - المكان الذي كثر فيه العشب والكلأ وفي الحديث : اد

مرت في ارض محصنة فاروق بالسير و ذمرت في ارض محدبة محل السير « راجع مع حسن

البرقي ، باب لوق بالدابة ، ص ٣٦١ »

(٦) اي يملأها وسقيها .

(٨) آل عمرو ، لاية ٨٣ وفي بعض نسخ « وآية السحرة » بالهمزة

شيطاناً قرأ آية السحرة (١) ، و اذا ركعها قرأ سورة القدر ثلاثاً ، وقال : سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين (٢) .

و على المجلس في الرفاق رد السلام ، و رد واحد يكفى الباقي ، و ارشاد الصال ، و غص لطرف ، و اد واحد في معه من امره تمر به شيئاً ، فليأت اهله . و يصنى في ثوب جديد عبد لسه ركعتين ويقول الحمد لله الذي كسانى من الرياش ما اؤدى به فريضتى واستر به عورتى .

و يكره النوم بين العشائين ، و بعد الصبح الى طلوع شمس ، فانه يحرم الرزق فيهما ، و ان يكلم محدوماً الا و بينهما قدر ذراع ، و ان يدخل بيتاً مظلماً بلا سراج و نوم المؤمن على جنبه الايسر مستقل القلعة ، و لا ينام على وجهه ، و على سطح غير محجر ، و في بيت وحده .

ثم كتاب المباحات

(١) اى قوله سبحانه : ان ربكم الله الذى خلق السموات ان رحمت الله

قريب من المحسنين « الاعراف » الايات : ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ .

(٢) الزحرف ، الاية ١٣

كتاب العتق

الناس كلهم احرار الامن قامت البيئة على عبوديته ، او اقربها بالعا عاقلا
مختارا ممكن العبودية .

ولا يقبل : دعوى العبد الحرية في لسوق الابسية ، والعتق فيه ثواب جزيل
ومن اعتق عبدا اعتق الله بكل عضومه عصوا من النار ، ومن اعتق امة اعتق الله
بكل عضوين (١) منها عصوا منه من النار وهو في ايام الجذب دون اصدقة ، وفي
ايام الحصب افضل منها ، ويتأكد استحبابه يوم عرفة .

وبجور سبى ساء اصناف الكفار ، و درينهم ، الا اليهود ، والنصارى ،
والمجوس دوى الدمة ، ومن عقد له امان منهم ، ومن غيرهم .

ويملك المسلم من يسرقه وما يسرقه من كفار الحرب ، ويشترى منهم ارواحهم
وآبائهم ، وامهاتهم ، واولادهم ، وذوقرانتهم ، وممن ساهم ، وان كان كافرا .
واذا ملك الرجل اناه وامهاته وان علوا ، واولاده وان سفلوا ، والمحرمات
عليه نسا ورضا عتقوا . ويعتق على المرأة العمدوان ، و لاولاد لا غير .

ويستحب اعتناق من ملكه ممن لا يعتق عليه من دوى رحمه ، واذا نكل بمملوكه

(١) في بعض النسخ « عضومنها »

او مثل به ، ووطع ثدى استه ، وعمى ، او جدم ، او اقعده ، عتق عليه وهو سائبة (١) ولاعتق قبل ملكه ، وان بدر اعتاقه اذا ملكه ، او اشراه و شرط عليه اعتاقه ، وحب اعتاقهما .

فان بدر اعتق اول عبد يملكه فملك جماعة فى وقت اقرع ، او اعتق ، بهم شاء . وان بدر عتق كل عبد قديم فى مكنه ، اعنى كل من كان له فى ملكه سنة اشهر . فان بدر اعتاق رقبة معة لم يحر غيرها والعبد المؤمن اذا اتى عليه سبع سنين فى ملكه ، استحب له اعتاقه .

واذا اعتق من لا يعنى نفسه كالصبي ، والعاهر ، استحب له لا يعلق عليه . ويحور ، عتق الكافرو لطامل تطوعا ، وفى الكفارات ، لا ينقل ، فانه لا يحور الامقرة للاسلام بلغت الحنث (٢) ويستحب اعتاق المؤمن المستنصر وبكره اعتاق المحالف ، ويحور اعتاق المستضعف ، وولد الرما .

ولا يصح اعتاق المكره ، والمعنوه ، والسكران ، والمهية ، والصبي ، الا ان يبلغ عشر سنين رشيدا ، فيصح اعتاقه .

ولا يقع العتق الابصري به ، وهوانت حر ومحرر وهذه حرة وعتيق ومعتق واعتقك ، فان عجز حار بعيرها ، وبالكتابة ، وبالايماء من الاحرس ، ولو قيل لمسكت ، اعتقت فلان ؟ فاشار برأسه أن (٣) نعم صح ، وان يعضله ، ويقصده به القرية لى لله تعالى .

ولا يصح العتق بشرط ، ولا صفة ، ومن عتق بعض عبده سرى العتق فى باقيه ،

(١) الداية : من ليس عليه ولاء عتق

(٢) فى الحديث فى تفسير قوله تعالى «تحرير رقبة مؤمنة» يعنى بذلك مقروء قد بلغت

لحنت (راجع الوسائل ج ١٥ ، باب ٧ من ابواب الكفارات ، للحديث ٦ . والحنث

لحنت وقيل لشرء وبلوغ الحنث معناه جرى لقسم عليه وهو السبوع .

(٣) كلمة «ان» تفسيرية ومعنى بعض النسخ بدلها «اي» .

ومن اعتق حصته في عبد وهو موسر المرم قيمة حصته شريكه يوم العتق ، وعتق كنه
وان كان معسراً سعى العبد في فك رقننه ، فان لم يحرر ذلك فعصه حرو وعصه رق ،
والاولى يقال: ان اعتق مصره (١) وهو موسر ، وجب تقويمه عليه وان ورث شقصاً
ممن يعتق عليه لم يقوم عليه باقيه وان شراه او استوهه قوّم عليه

وان عتق عبده ووجه امته ، وشرط ان اعرها (٢) رده في لرق ، او قال
اعتقك على ان ازوجك بشئ فان تروحت عليها او تسربت فعليك مائة دينار ، فنه
شرطه ، فان اعتق حادمة ، وشرط خدمتها مدة معلومة ، ونفت ثم مات ، فليس
لورثته استخدامها .

فان اعتق عبده وله ماله ، ولمال لمولاه ، ويستحب اذا لم يشته مع العلم
به تركه ، وروى : ان له وصل لصربية ، وارش الحباية على يده ، يتصدق بهما
ويتسرى ويعتق ولأولاه على معتبه (٣) ، ويوالي من احب .

ولو ضمن العبد حريرته لم يحرر وليس على العبد ركة ولاله (٤) .

وروى (٥) : انه اذا ادن المولى لامته في المزويج برجل عبي ان ولد له منه
حر ، فمات ثم تروحت غيره لم يكن الشرط له ، اقول ان كان روتها بحر ولولد
حر ، وان زوجها بعد ، فلا حر بينهما ، والشرط باطل .

وروى (٦) درعة عن سماعة ، قال سألت عن رجل ، قال : لثلاثة مملوك ،

(١) اي مصره علي شريكه .

(٢) اغار الرجل اهله : تزوج عليها .

(٣) يعني يجوز بعد التصرف في ذلك لمال ولو باعاق عبد حر ولكن ليس

له ولاء عليه .

(٤) فان قوله تعالى «في لرقاب» حمل الركة «فيه» لا «له» .

(٥) الوسائل ، ج ١٤ ، الباب ٣٠ من ابواب مكاح العبد والاماء ، الحديث ١٣ ،

الا ان مودده اكثر ويح لا الاذن .

(٦) لوسائن ، ج ١٦ ، الباب ٥٨ من كتاب العتق ، الحديث ١

له اتم احرار، وله اربعة ، فقل لرجل اعتقت ممالك ، فقال : نعم ايجب ان يعتق الاربعة حين جملهم ، او هو الثلاثة ، فقال : اما يوجب العتق لمن اعتق .
و اذا مرعاشر (١) معه عيد ، فسأل عنهم فقال هم (٢) احرار ، او حلف انهم حرر لم يعتقوا ، ولم يحث .
و السوذ حرر لاولاء لميلقطه عليه ولاولاء له على من اسلم على يده الا ان يتواليا اليهما .

و اذا اعتق عبدأله ، او جارية عند موته ، ولا يملك غيره ، عتق ثلثه ، وسمى فى ثلثى قيمته ، ولودبر جاريته ولا تركة له غيرها ، فزوجها الوصى ، سمى فى بقية ثمنها بعد ما تقوّم ، فما اصابها من عتق ، اورق حرى على ولدها .
ومن وجب عليه عتق رقبة احرأه الصغير والكبير ، والدكر والانثى .
والشيخ لكبير افضل من شاب احرر (٣) اذا اعيا افسهما .
و اذا بدران يعتق جاريته متى وطأها ، فدعها ثم شراها ووطأها لم يعتق .
و اذا روجها وشرط حرية اول ماتله ، فولدت توأمين ، عتقا . ولايجوز ان يأخذ من مملوك غيره مالا يشتره به ، ويجب رده على مولاه .
ومن اشترى جارية وعتقها ولم ينقد ثمنها ، وتزوجها ثم مات ، ولا تركة له بطل عتقه وبكاحه ، وولدها منه رق كهي لثمنها .

وان حلف ما يقضى به ثمنها فلا يسئل عليها ، ولا على ولدها .
و اذا عتق مملوكه عديموته وعليه دين ، وقيمته صغاه صح العتق ، وسعى العبد فى الدين وحق الورثة ، فان كانت قل من صغفيه بطل العتق .
و اذا اوصى لعمده ثلث ماله ، وقيمته تعدله ، او اقل منه عتق ، واحد الباقي ، وان كانت اكثر منه عتق بقدره منه ، وسعى للباقي مالم يبلغ صعب الثلث فيبطل

(١) العاشر : من يأخذ العشر من المتاع

(٢) اى ثنية فراداً من العشر .

(٣) الاجرد : الذى لا شعر فى جسده

ومن اوصى بعنق ثلث عبده وهم جماعه اعتق ثلثهم بالمرعة .
وان اوصى بعنق عبد من عبده ، اعتق الورثة واحداً منهم .
واذا اقر بعض الورثة ان مورثه اعتق هذا لعبد لزم في حصته وسعى العبد
في مابقى لياقى الورثة ، فان كانا ثنين عدلين : عنق كله
ولسمة والرقعة يقع على الذكر ولائى . والحمل يدخل في عنق الامل .
ولا يصح استاؤه ، ولا انعكس ، ويصح عاقه مفردا
واذا اسلم احد الابوين ، نعه صغار ولده ، فان بلغوا وكهروا ، فهدوا وعلى
الاسلام ، فان ساقوا . ولا يلزم المالك بيع عبد اساعه (١) ، فان لم يدمه
بالمعروف الرم بعه ، ويعتق الابن في الواجب مالم يعرف موته .
ومن علق عنق عبده بموته فمات ، وعليه رقعة واجبة لم يجزعه ، وذا اعتق
رقيق ولده استحب للولد امصاؤه .

وان اعتق مملوكه عني عليه عماله كذا وكذا سنة ، يحرر وعليه العماله (٢)
وان شرط العبد لمولاه ان عقه ان يعطيه مالا ، فان كان وقت الشرط له مال
اعطاه ، والا فلا .

وروى (٣) : شريح عن امير المؤمنين عليه السلام في شخص ، ادخل عبده في النخلة .
وركبه دين ثم باعه ، ان الدين على البائع .

والولاء لخدمة كل خدمة لسب ، لا يصح بيعه ولا هنته ، وهو واجب في العتق
المنطوق به ، لا ان يبرء معتقه من جريرته ويشهد ، فام الواجب بالمدار او لكفارة

(١) استباحه الشيء : طلب منه ان يبيعه .

(٢) العمالة : ضم لعين : جرة العاشر ، ولكن عند صاحب الوسائل هي « لخدمته »
حيث ادرك مات ضمن هذه العبارة تحت عنوان « من اعتق مملوكاً و شرط عليه خدمة مدة
معينة » راجع الوسائل ، ج ١٦ : الباب ١٠ من كتاب العتق .

(٣) الوسائل ج ١٦ الباب ٥٥ من كتاب العتق . الحديث ٢

او ما اعتق للتسكيل (١) ، او التمثيل (٢) و لاحداث المقدمة (٣) ، فلاولاء عليه . واما يرث المولى اذ لم يحلف للمعتق دانس وان بعد ، وبعد فرض الروحانيين . فان شرط المانع على مشترى لرفيق عتقه ، وولاه (٤) صح البيع ، واشترط العتق ، والولاء لمن اعتق .

وليكفر بولاء مدعى بعد مسلم والكافر ، الا انه لا يرث من المسلم حين كفره .

وللمسلم مدعى الكفر والمسلم و يرثها . ويرث لرحل والمرأة معقبيهما ومعنق معقبيهما ، وعلى هذا ومن احرولاء لهما ، ولا يرث امرأة بالولاء معبر ذلك . فان مات المرحل وله اولاد ، فولاه عتقه لذكورهم خاصة . فان لم يكن له ذكور بعصه فان لم يكن له عصه فلمعه ، فان لم يكن عصه معتقه وعلى هذا ، فان لم يكن فليت المال .

فان مات المرأة فولاه عتقها بعصها بكل حال ، وبعد بعض اصحابنا لا اولادها بذكور كالأرحل .

وذا مر غيره ان يعتق عمره في حبه . وبعد وفاته فعل بالولاء لا مراد لم يكن عن وحب ، وان كان عن وحب فهو صائفة بشوئى من شاء ، فان لم يول ورثه لبيت المال ، وان تبرع بالاعاق عنه في غير وحب فالولاء للمعتق

وذا ترك لمعتق مالا ، ولم يحدف ورثا سوى احوين لمعتقه ، احدهما لايه وامه ، والاخر لايه ، ورثه دون الاح لايه ويرث المعتق عتيقه ولا يعكس .

ويثبت الولاء على المدير ، واما المكاتب ومن اشترى منه من مولاه فلاولاء عليهما الا بالشرط .

(١-٢) تسكيل لمولى بعده : ان يحدف به او يقطع اذنه ويحردلك و التمثيل

هو المثلة بضم الميم .

(٣) الماضية نحو « العمى والاقماء » .

(٤) سابع

وإذا ترك المعتق موليين أحدهما اعتقه والآخر اعتق أباه أو عتق من اعتقه ورثه من اعتقه خاصة وحر الولاء صحيح .

وإذا روج أمته بعد ثبوت اعتقها فجاءت بولد فهو حر - أجماعاً ، وولاه لمولى الأم . فإن اعتق العبد حر الولاء لمولى نفسه ، وحر حره (١) صحيح

وإذا اعتق بوالاب حر - ولله ولد ابنة من معتق أمه ، فإن اعتق العبد ، بعد أن حر الولاء إلى مولى العبد وعنى هذا فإن باشر المعتق شخص لم يحرر الولاء منه إلى غيره . ولا يجزئ على مذهبنا أن يجتمع مع النسب ولاء ، فلو اعتق شخص أباه لعتق وورثه ولده الحق النسب ، لا لولاه ، ولو كان المعتق بته (٢) .

وإذا ولاه صمان الجريرة فإن يتولى المعتق الذي لا ولأه عليه ، ومن يذكره في المبررات ، إلى من يصمم حر يرثه إن شاء الله تعالى ويصير مولى له ولصهار ولده دون كبارهم ، فإن مات ص من الجريرة لم يرث وارثه الولاء .

وللدمى موالاة لمسلم ولا يحرر العكس وانقلاب الولاء حر وله مولى ابطال الولاء ما لم يرد المولى عنه جناية وأما يرثه لصامن إذا لم يحلف د قربي . ويرث ما بقي بعد سهم الزوجين .

وإذا استولدت أمه في ملكه أو أمة غيره بسكح أو شه نكاح أو شهة وطأ ، ثم ملكها فهي أم ولده ولاولى أن لا يكون م ولد إلا إذا كان ستولدها في ملكه . وإن حملت بطفة ثم اسقطتها فهي أم ولد ، وفائدة ذلك أنها تعد أربعة أشهر وعشرا إذا كان روجها المولى بعد إسقاطها ، ومات الزوج ، عند من ذهب إلى

(١) في بعض نسخ كلامهما بالحاء المهملة « حر حره » وفي بعضها الأول « ليجرم المعجمة » والثاني بالحاء المهملة « حر حره »

(٢) في بعض نسخ « ثلثه » ولعل الصحيح « ثبته » قال الشيخ رحمه الله في المبسوط ج ٤ ص ٩٩ امرأة اشترت بها فامة يتعق عليها . . . مات ، الأب ، المال لها ، لتصف بالنسبة والباقي بالرد وحكم للولاء ، وعد لمحالف الباقي لها بالولاء

ان الامة تعتد لوفه الروح بصب العدة وهي رى تستخدم وتوحر .
 ويعتق في الكفارة وتوطأ بسك الجبس ، ويحبر على الكاح .
 وادامات السيد جعلت في بصب ولدها وعقت ، فان بقى منها شئى . سعت
 فيه بقى الورثة ، ولا يحس بيها ولا ودهي ولاهنتها مادام ولدها باقيا .
 ويحور بيها في ثمن رقبتي ان كان ذيباً على مولاها ، ولا بعد سواها ، في حياة
 السيد وبعد موته ، فان مات السيد وعليه دين في غير ثمن رقبته ولا تركه سواها
 والولد كبير قومت عيه ، و ان كان صغيراً ينظر بلوعه ، فدا يلع احمر على ادائه
 وعقت ، فان مات قبل البلوغ بيعت فيه .

و دا أسلم العبد الكسافر وسده كفر بيع عليه واعطى ثمنه ، فان كانت ام
 ولد حين بيها ولم تسع وافق عليها عند سلمة . وقيل تساع
 وادامات الولد حار للسيد بيها و احراحها كسائر الاماء ، فان جنى عليها
 في طرف أو نفس فليس بها القمة والارض ، وان حنت عمداً اوتس منها ، وان حنت
 حصاءاً فقد روى (١) الحسن بن محبوب عن ابراهيم بن نعيم الاردي عن مسمع
 عن أبي عبد الله ع ، ان الولد حنابيه في حقوق الدس عني سيدها ، وما كان
 من حق الله عز وجل في بدنها .



باب التدبير

لتدبير عتق علق بموت المالك أو موت غيره .
 وشروطه شروط العتق ، ولفظه أنت حر أو معتق أو محرر ، أو اعتقتك بعد
 موتى ، أو ان مت في صغرى هـ أو سبى هذه وشبه ذلك فان حر .

ويقسم الى وجب وبدن ، فالواجب لا يدر ولا يجوز الرجوع فيه ، والبدن

(١) الوسائل ج ١٩ باب ٤٣ من ابواب لقصاص ، الحديث ١ لا ان في الشد

« نعيم بن ابراهيم »

بحور الرجوع فيه ، ويعتق من ثنت المال فان لم يسهه ، عتق ما يسهه منه وسعى في الباقي .
واذا دبر حده ، دفعه ولم يجر حوا من الثلث اعتق الثلث بالقرعة .

وان دبرهم واحدا بعد واحد بدأ بالاول فالاول وسقط من تجاوز الثلث ،
فان شئته قرع بينهم لى الثلث ، واولاد لمدير والمديرة الحادثون بعد التدبير
مدبرون ، والحمل لا يدخل في تدبير الحامل ، وان أم يسهه ، فان عتقه دحل ، ويصح
تدبير حدها دون الآخر ، وله رجوع في تدبير الأصل دون الحمل ، والولد .

وعتق الكل من الثلث ، وإذا أتق المدير بطل تدبيره ، وان رزق مالا وولدا
حال الأباقي فهما لمولاه ، فان مات فلورثته ، وان حمل خدمة عتقه لغيره حياته وإذا
مات فهو حر ، صح ذلك ، فان أبى ولم يرجع إلا بعد موت المجهول له الخدمة
ولاسبيل عليه وهو حر .

والمدير عبد يستخدم وبوحر ، والمديرة يطأها مولاه ويحدثن حد بعيد في
لربها ، وان مات المدير وسيدته حى وحلف مالا فليسيدته ، وولاده ما قول عن التدبير
حتى يموت السيد .

وليس بيع المدير رجوعا في تدبيره ، ولا هبة ولا جعله مهر مالم يسهه تدبيره
بالقول ، وإذا أراد بيعه من دون نفع تدبيره ، اعلم المشتري انه يبيعه خدمته ، وانه
اذا مات تحرر ، فان باعه ولم يعلمه وله الرجوع بالنشئ والرضاء به .

ولا يصح التمدير ممن لا يصح منه العتق ، ويصح ممن يصح منه ، ولا يقع
بشرط ، ويعتبر فيه القصد والقربة .

وإذا دبر احد الشريكين حصه قوم عليه نصيب شريكه ، وإذا دبر بعض عبده
سرى في ذميه ، وإذا دبر احدهما واعتق الآخر قوم عليه المدير وعتق ، على خلاف
في ذلك .

وإذا وطأ مديرتة فحملت صارت ام ولده والمدير بحاله ، وإذا مات عتقت
من الثلث ، فان بقى منها شيء عتق من نصيب الولد .

وإذا دبر عبده ثم كاتمه او كاتمه ثم دبره فان أدى عتق بلا داء .

و اذا مات سيده قبل الاداء و حرق من الثلث عتق او حرق بعصه عتق
لمعص و الباقي مكاتب و ان ادى ما عليه من الحصة عتق والا فلهم استرقوه ان كان
مشروط عبيه.

وان ارتد المدير لم يطل تدبيره ، وان قبل اولحق بدار الحرب بطل ،
و كسب المدرحية سيده ، لسيده و بعد و ديه ان حرق من الثلث فهو للمعتق ، وان
حرق بعصه فيه منه بحسابه . و ان قتل المدير فبيته لسيده ولا يبرمه ان يشترى به
عبد يكون مدبرا و ان حصى على عصوه و لسيده .

و ان حصى للمدير عمدا ، قصص منه في العصور لتدبير بحاله و ان قبل بطل ،
وان حصى خطأ ، تعلق برفته و للسيد ان يعذبه مارش الحمية ، و ان فعل و التدبير بحاله ،
و ان سلمه فبيع ثم مات ، السيد عتق و سعى في الدية ، و لا يصح عتق المدير في كهارة
و غيرها ما لم ينقص تدبيره .

وان دبر عبده و عليه دين فرأى من الدين لم يصح تدبيره ، و ان دبره فسي
صحة منه و سلامة فلا سبيل للعزماء عليه .

وان كان لتدبير مدورا عتق من اصل لمال ، قوله المرتضى رضى الله عنه
وان دبر عبده ثم ارتد عن فطرة عتق في الحال من ثلث ، و ارتد عن غير فطرة
انتظره اوفاه ، فان رتد عن فطرة ثم دبر فلان يدبر له لانتقاله الى الوارث ، فان ارتد
عن غير فطرة صح

باب المكاتب

المكاتب (١) عقد يفقر الى ايجاب و قبول ، و عوض معلوم من لائمان ،
او عرض موصوف ، من مطلق التصرف للرقيق العاقل البالغ .
و يصح حاله و مؤجلة باجل واحد و باجلين فصاعدا ، فان كان الاجل مجهولا
او لعوض فسدت و لم يعتق بالاداء ، لان العتق بصعة لا يصح .

ويستحب كدنة دى الكتب والآله ، ونصح من دونهما ، ونصح كتابه المسلم والكافر ، وان شرط اداء العوض فى شهر كذا لم يصح لهجهلة لاجل ، فان قال : الى شهر كذا صبح ، ويستحب ان لا يتجاوز قسمة المكاتب وان يؤتبه من مال الله شيئاً قل او كثير ، وهو ان يصنع عنه او يعطيه من الزكاة او غيرها ، فبان عطاه غيره منها اذا كان مسلماً جاز .

ويسمى ان يصنع عنه مما اصرد حده منه ، لاماضاه الى ما صمر حده منه ، وليس فيها خيار المجلس .

و يصح دخول الشرط فيها ، فان شرط به متى عجز رد فى الرق فهو رق ما بقى درهم ، ويصح عتقه فى حب وتطوع ، و عتق لمطبخ قبل اداءه وتطيل بكتابة ولا يلزمهما الامان كماله برأيهما ، ومتى اطلق بعد من ذلك عتق منه بحساب ما دى وصحت الوصية له والميراث بحسابه والحد فى الربا يحد به ما تحرر منه وما رقى .

وهى لارمة من الطرفين ان اصفه ، وب شرط فيها ما ذكرناه لرمث من جهة السيد دون العبد فان له ان يعجز عنه ونصح من الآداء ، وحينئذ لفسد فسحها واه ما احده ، ولا يجوز للمكاتب منه المال من غير سيده ، ولا براء عريمه ، ولا الاقرض وتدل العوض على الخلع ، والمحابة لتعير فى البيع وشراء ، وعتق والكتابة والصدقة ولترويح الاباد السيد . وان تروح لمكاتب وعلم السيد ولم يفسخه فهو اقرار له عليه .

وادعتق لم يصح الى استشاف بكح ولا يجوز له وطأ جاريته الاباد سيده ولا زكاة على المكاتب فان كان مطلقاً ، وبلغ حصة ما عتق منه نصيباً ، زكاة ويجوز للمكاتب البيع والشراء والسر ، ولا حكم عليه فى ذلك ، وله لاحد بالشمعه واولاد المكاتب من امه ، والمكاتب من عدد ، الحادثون بعد الكتابة بحكم الاب والام ، واذا ادبا عتق اولادهما .

وان ادى المكاتب بعض المال ، و كان مطلقاً محرر من ولده منه ، والمشروط ليس كذلك .

و اذا مات المكاتب المشروط عليه قبل اداء المبلغ او بعد داء بعضه ، فماله وولده لسيده ، وان مات المطلق - قبل الاداء فولده مكاتب يؤدي ما كان على ابيه او امه ويعتق ، وما خلفه لسيده .

وان مات بعد اداء البعض عتق من ولده بحسه ، و كان للسيد مما خلفه بحساب رقه ، وللولد ان كانوا احراراً ، الباقي ، و يؤدون باقي المال لانه دين على المكاتب ، فان فصل فصل ، فلهم ، وان اعور فلا عليهم ، و ان كان اولاده من امة ورثوا من الحرية ، و ادوا منه ما بقى من الكثرة وعتقوا ، فان فصل فصل ، فلهم ، و ن اعور ، فعينهم السمي فيه ويعتقون بادائه .

وان كاتب احد الشريكين حصته من العبد لم يفوت عليه الباقي ، وان لم يادن شريكه في ذلك ، وان كاتباه بالسواه او بتعاضل جار ، وان كان لاحدهما شئ و كتبه على ديارين و لا حر ثناه ، و كتبه على دينار حار ، وموت السيد لا يطل الكفاة .

وان روح السيد مكاتبه ، بته ، ثم مات السيد بطل المكاح ان كانت وارثه . ولا يصح بيع المكاتب ، فان كان مشروطاً وعحر فردة في الرق جار يبعه ، و احد المحز المبيع للرد ان يعجز عن المحم (١) وقد حل ، والصر عليه حتى يحيى . المحم ، لا حر اصل .

والمكاتب المطلق اذا ادى بعضه لم يصح عتقه في الواجب ، وان اعتق بديه تطوعاً حار ولم يلزمه اداء الباقي . ولاولاء على المكاتب ، فان شرطه السيد عليه كان له دون غيره ، وان اختلف السيد والمكاتب في المال او المدة قبل العتق تحلها

(١) كانوا يسمون الوقت الذي يحل فيه الاداء سحماً تحوذاً لان لاداء لا يعرف

الا بالنجم ، ثم توسعوا حتى سموه الوظيفة نجماً .

وفسحت الكتبة ، وبعد العتق تحارب وصمن لمكتبة قيمة معه ، وقيل القول قول السيد مع يمينه (١) .

وإذا كاتب عبده بعوض ، فعلى كل منهما منه بحساب قيمه ، ولا يتعق به حكم غيره ، ويتعق ناداء حصه وليس احدهما كغير صاحبه ، وليس للمولى عتق رقيق المولى عليه ، ولا تدبره ولا كذبه ، وقيل يحور كتابه ان رأى فيها لحظه (٢) والكتابة العاسدة لا عتق المكتوب بها وان دى فكسه لسيد عاتش المكاتب ومات . وإذا كان نصف العبد قفا ونصفه مكاناً ، فكسه له ولمن لم يكن له ، وبطوب احدهما المهاداة (٣) احمر ، الآخر عليه .

فان حلف سيد المكاتب سن و ابره احدهما ، عني بيمينه ولم يقوم عليه نصيب شريكه .

و قد اعطى سائر روجه يه لمكسبة ، تسعين به على كسها بشرط ان لا يختار على ابيه ، اذا اعتقت ولا حاربها ، والعامل من كتب المكاتب بعد داء ماعليه ، له ، فان عين لسيد بعد اى العقد ، ولا ان من بعد البلد ، وان حنط ومن عاله ، من تساوى بطب الكتبة . وإذا حث فى دمه كفر بالصوم ، ولا يجب عليه التكفير بالمال ، وان فعله ثم يحرثه وان ابرأ السيد مكانه من المال برأ ، وعق والمرقة عن الفطرة لا يصح ب مكاتب عمداً لانه ينقل الى الوارث ، وان لم يكن عن فطرة صحت كتابه ، فان قبل برده فكالموت .

وإذا حنى المكاتب عمداً على نفس سيده فوارثه قتله ، وان حنى على طرفه فنقص لسيد منه والكتابة بحاله ، وان سقى على من او كتب خطه تعقت برقته وله فداء منه بالارش ما بلغ ، وان وفى ما فى يده بالارش والكتابة ، والا فليملأ

(١) وفى هامش نسخة . القول قول بعدى لمل ، وقول السيد فى لمة ونحوه

الكتابة . (٢) اى للمولى عليه .

(٣) المهاداة : التوبة والمرادها التوبة بين الشريكين .

تعبيره وبطلان ، وان حتى على احبى عمداً وعلى طرفه قتل او اقتص منه ، فان جنى عليه خطاء او عمداً وعمى على مال ، تعلق برقته ، وله ان يعدي نفسه بالامرين لانه يشتري نفسه فلا يشتريها باكثر من قيمتها .

وان كاتب المسلم عمداً كافراً صح كلعنق وان شرط عليه الولاء صح .
وان كاتب الكافر عبده الكافر على حمر او حرير و لم يتقاض ، ثم اسلما فيه قيمة ذلك عبد مستحليه ، ولا يعنق حتى يوفيه ، ولا تطل الكتابة .

ولا يصح ان يشتري المكاتب من يعنق عليه الا بدن سيده . وان جنى على المكاتب في النفس قس اداء المال ، والكتابة مطلقة او بعد اداء بعضه ، والكتابة مشروطة فليده العصاص في العمد .

وان حمار لمال او كان لحبى حراً او الحسبة خطاء فالمال لسيده . وان كان بعد اداء بعض المال والكتابة مطلقة شارك سيده وارثه الحمر ، والولد الذي بعضه حر وكان لسيده ما قاس رقه ، ولوارث لمكاتب الذي منه ويؤدى باقي الكتابة الى السيد .
وان جنى على طرفه عمداً اقتص بدن سيده ، فان كان الجاني حراً او كانت خطاء فالكتابة بحالها ، والارث لمكاتب ، وليس له للموعن المال .

وان ابدل المكاتب لمال قبل حلول المحرم لم يلزم مولاه قوله ، فان قلعه جرح وعق ، ولا يجوز تسبب وطأ مكانته ، فان فعل فلا حد عليهما ، فان كانت تحررهما شيء حدا بحسبه الا ان يسكرهما ، فلا تحد ، وعليه من مهر المثل بقدر الحرية ومن الفقر بقدر لرق ، والكتابة بحالها .

وان دنت عتق ، وان عحرت فله ردها وهي ام ولده وان كان احلها ، وان اوصى بكتابة عبده حار اذا حرح العمد من الثلث ، فان حرح بعضه كونه لبعض ويكاتب بما يعتد لشمه ، فان ادى الى لوارث - ان كان رشيداً كاملاً - عتق ، وان عحرت فله ستر فقه ، ولا يدخل مال كتابته في الميراث ويكون حالصاً للوارث (١)
كمن اوصى بشجرة فثمرت بعد موته . ثم كتاب العتق

(١) جملة « ويكور الى حرها » متفرعة على المعنى لا المعنى .

كتاب الايمان والكفارات

لا يعتد (١) بمبن الصبي والمجنون و لائم و السكران و المكره والناسي واللاعى وهو: (ان يسبق لسانه كأن يقول لا والله ثم يستدرك : «بلى والله» ويريد اليمين على شيء فسبق لسانه الى غيره) ولاعلى الماصى ، فان كذب فعليه الاثم الكبير فقط ، ولا على مالا يطيقه كصعود السماء ، ولا على ان يفعل قبيحا او يترك واجبا ويأثم باليمين ، ويجب حلها ولا كفارة ولا على ان يفعل مكروها ، او يترك نذرا .

فان حلف على فعل مباح وفعله اولى ، او يساوى فعله وتركه فلم يفعله حث ، او على تركه وتركه اولى و يساوى فعله وتركه فلم يتركه حث ، فان حلف على فعله وتركه ولى ، او على تركه وفعله اولى ، حالف ولا كفارة .

فان حلف على فعل الواجب او الذنب ، او ترك لقبح والمكروه ، اعتقدت يمينه ، فان حثت فعليه الكفارة

فان حالف مكرها او ناسيا لم يحث ، ولا يمين بقوله : هو يهودى ، او يري من الدين ، او زوجته طالق او عنده حر او يمين لبيعة تلزمه (٢) او حلاله حرام

(١) فى بعض النسخ « لا يعتد »

(٢) قال الشيخ رحمه الله فى النهاية ، ص ٥٥٥ : اذا قل لرجل . . . ايمان

لبية والكنيسة يرمى ، فان قل ذلك باطل وسأتى فى التذريعان من المصنف رحمه الله

و حلف غيره ، فقال : يميني في يمينه او حلف على غيره (١) لم يكن لذلك حكم وروى (٢) : في ليرة ن كذب ، كفارة طهار وروى : كفارة يمين .
ولا يمين الا لله تعالى واسمؤه وصفاته الخاصة ، كل حرمان وبارى المسم وخالف الخلق .

فان حلف بسختي و لموجود لم يكن يميناً ، وان حلف بالكعبة والسي ^{سنة} و لمسجد اثم ولم ينعقد يمينه ، وكذلك سائر المحلوقات ، فان قال : اقسمت او قسم او اعزم او احلف فقط لم يكن يميناً ، فان قال : اقسم بالله و اقسمت بالله كان يميناً ن يمين في الحال ، وان قل لعمر الله كان يميناً .

فان قل : على عهد الله كان ندراً لا يميناً ، فان قل : بالله لافعلن وازاد بالله استعين لم يكن يمين و قال : والله وبالله كان يميناً ، فان قل : عني كفارة الله او مائة لله لم يكن ندراً ولا يميناً . والاستثناء مشية لله في اليمين يحلها ولا حث فيها . ويدخل (٣) في الافرار والعنق والطلاق ، ولا يوجب ذلك في اليمين .

وقيل : يجب لقوله تعالى (٤) . (ولا تقولن لشيء اى فاعل ذلك عدأ الا ان يشاء الله) ولا يكون له حكم حتى ينص ، فان سقط لانهقطاع من اسعال (٥) عرص له محكم المتصل ، وانما يصح بالطق ولاعتقاد معا .

فان حلف ليصومن عبده مائة سوط نصربه بعنق فيه مائة شراح بره ، و ان

(١) اى على ضرر غيره .

(٢) قل في الجواهر : قيل والقائس اعمدو . على ما حكى عنهم تعجب

بها كفارة طهار مع لمخالفة ولم جدته هذا معداه (ر حجج ٣٥ ، ص ٣٤٦) ولكن في نهاية الشيخ ص ٥٧٠ : كان عليه كفارة صهار فان لم يقد على ذلك كان عليه كفارة اليمين .

(٣) اى لاستثناء

(٤) سورة الكهف ، الاية ٢٢ .

(٥) قل الطريحي في المجمع والمطله بالضم من اسعال وهو الصوت من وجع

لحلق واسوسه فيه

حلف ليؤدى عنده فعلى فلا بأس لانه قرب للقوى ، وان حلف على غيره ليعمل فلم يعمل او ان لا يعمل فعلم لم يكن على الحالف والمحذوف عليه كفارة ، و اذا حلف علانية أو سرا استثنى كذلك (١) .

ولا يحلف الحاكم الحصم الا بالله تعالى واسمائه وصفاته الخاصة ، ولا يحلف بمحدث كافر آت والسى والنوراة وشبهها ، ولا بطلاق وعتق وحرام .
والنية فيها نية المظلوم من الحصم دون نظام ، ويستحب له ان يتحسب اليمين على الليل وما لا يبصره تحمله طائلا والاحلاف عليه ولا يمين لعبد مع سيده ، ولا لامرأة مع زوجها ، ولا لولد مع والده في غير واجب وترك قبيح ، ولا حدث عليهم فيه .

وان حلف يميناً فصدنها خلاص نفسه أو ماله أو غيره من ضلوم وورث في يمينه اجر ولا كفارة عليه ، وكذلك لو حلف ان يحسن العريم وهو مفسر وجحد وحلف وورثى واطوى على الاداء مع المكنة ولا شيء عليه .
وكذلك ان وهب له والده أو تصدق عليه في مرضه ، وحلف قاصي حور يفسده فكتب به كتاب شراء وقب الوارثة منه باليمين على الشراء وتقبض الثمن حلف وورثى ان امكه ولا بأس عليه .

وان حلف على ترك المباحات كالمس والاكل والشرب والترويح على زوجته لم يلزمه منه ذلك ، وليس ولا كفارة عليه .
ولو حلفت ان لا تتروح بعده لم يلزمها ، ولو حلف ان لا يشتري لاهله شيئاً ، أو لا يشرب من لبن هذه الشاة ، أو لا يأكل من لحمها ، و كان لاولى ان يعمل فعل ولا كفارة .

ولو حلف عبد الحاكم على مال مسلم ، أو دمي ، دين أو عين كادبا ،

(١) قال رسول الله صلى الله عليه وآله . من حلف سراً فليشت سراً ومن حلف علانية

فليشت علانية . راجع الوسائط ، ج ١٦ ، باب ٢٥ من كتاب الايمان ، لحديث ٢

انغمس (١) فى الدنوب ولا كفارة .

وبصيح يمين الكافر ، ويحب عليه الكفاره بالحنث ، سواء حنث فى حال كفره أو بعد اسلامه ، ولا يصح منه التكفير حال كفره ، ولا يتعلق الكفارة الا بالحنث ، فان قدمه عليه لم تحره وعليه الاعادة ، وكذلك لو جرح مسلماً أو صيداً وهو محرم ، وكفر قبل موتهما لم يحزه .

* * *

كفارة اليمين

وكفارة اليمين عتق رقبة أو اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم مجبراً فى ذلك فان لم يجد (واحدة) (٢) ان لا يفصل عن قوته وقوت عياله ليومه وليلته (ما يكفيه ولا بعد دار سكناه وخادمه فى ذلك ، والكسوة فى ذلك ثوبان أو ثوب والاطعام لمسكين مد أو مدان من اوسط ما يطعم اهله .

فان كسى حصة ، واطعم حصة اتم احدهما ، ويجوز ان يجمعهم ويطعمهم ذلك فى وقت واحد ويستحب ان يؤدم (٣) بلحم او حل او ملح .

والمسكين هو المحتاح وهو مؤمن او يحكمه ، فان تعدد مستضعف المحالف ، ولا يطعم الناصب ، ولا أهل الذمة ، فان كانوا صبياناً ، حسب كل اثنين بواحد فان كان فيهم صبي ولا بأس ، فان كرر على الواحد عشرأ فى عشرة أيام لم يجز ، فان

(١) قال: الطريحي فى المجمع : لغموس بفتح ليمى هى اليمين الكاذبة لقاحرة

التي يقطع بها الحلف مال غيره مع عيمه ان الامر بحلله وليس فيها كدرة لشدة الدنوب فيها سميت بدت لانها تغمس صاحبها فى الاثم ثم فى النار .

(٢) أى حد عدم الوجدان

(٣) من الادام بكسر الهمزة .

تعدر فروى (١) حواره، والصوم (٢) ثلاثة أيام منوالية، فادرق استأنف ولا يعتق من
عتق عليه كالأعمى والاحذم والمقعد، ومن نكل به، ويجزى الأعور والاشل والمريض
والأقطع والمدير بعد نقص تدبيره، وأم الولد والحصى والمحسوب،
و الثوب يوارى الحسد، ولا يجزى حف وقلسوة، وقيل: يجزى السراويل
وقيل لا يجزى.

* * *

«بقية الكفارات»

ومن نذر صوم يوم فمحر عنه تصدق بمدين من طعام على مسكين واحد،
ومن نروح أمراه لها زوج، أو مئ عديها، فادرقها وكفر بحمسة اصوع دقيقاً.
ومن نام متعمداً عن صلاة العشاء الآخرة، حتى تحاور نصف الليل أصبح
صائماً.

ولا يحوز للرجل شق ثوبه بموت ولئده، و روحته، فان فسد فعلية التوبة،
وكفارة يمين.

وفي جر المرأة شعرها في المصائب عتق دقة، أو صيم شهرين متتابعين،
أو اعطام ستين مسكياً، وكذلك في قتل عبده عمداً وروى (٣) في قتل عبده ايضاً
بالواو (٤).

وفي لطم المرأة خدها حتى تدميه كفارة يمين، وفي شق المرأة شعرها
كفارة يمين، وفي لطم خدها بلا ادناء، التوبة.

(١) الرسائل، ح ١٥، الباب ١٦ من الكفارات، الحديث ١

(٢) الظاهر انه جواب للشرط في قوله «فان لم يجد»

(٣) الرسائل، ح ١٩، الباب ٣٧ من ابواب القصاص في النفس، الحديث ١١.

(٤) اي الكفارة بالجمع.

فلا بأس بشق الانسان ثوبه لموت ابيه ، ووالديه ، وقريبه ، والمرأة لموت زوجها . ومن وجدت عليه كفارة مرتبة ، فانتقل الى الصوم ، ثم وجد الرقبة نفي على صومه ، و الافضل الاعتاق . فان تجاوز بصرب مملوكه الحد ، فكفارته اعتاقه و كفارة الحالف بآية قول : اشهدان لا اله الا الله . والعبد ليس عليه في الكفارة سوى الصوم في كفارة اليمين ثلاثة ايام ، وفي الظهار شهر واحد ، فان كفر بالمال باذن المولى ، اجزأه .

ويكره ان يشتري المكفر ما كرهه او يستوهه ويجوز ان يعطى الروحة زوجها من الكفارة ، ولا يعطى العبد من الكفارة ، والمدبر وام الولد والمعتق نصفه ولا عني . فان اعطى المكفر على الظاهر فبان انه كافر ، او عبيد ، او عني ولا اعادة عليه . ويجزى في الكفارة غالب القوت من الحنطة ، او الشعير ، او الدرة ، او الدهن او النيس ، او الاقط ، او اللحم ، والحب والدقيق والحيز سواء . ويجب الية في الكفارة حين الاحراح ، وان كان عليه كفارتان من جنس ككفارتى يمين ، فاعتق رقبتين ، او واحدة عن احدهما ، او اطعم عن احدهما ماعيا ومبهما اذا كانا حسبين كحنت وظهار ، اجرأه ، ومن كفر عنه غيره في حياته باذنه او غير اذنه بالمال ، اجزأه .

واذا مات وعليه كفارة مرتبة اعتق من تركته ، فان لم يحلف ما يسمها كفر بالصوم عنه وليه ، فان كانت مجبرة فللوارث ان يعتق او يطعم من مال الميت ، فان احتار لصوم كان المال مبرأنا . وبعتبر حال من وجبت الكفارة وقت الانحراح في عمر او يسر ، فان اشترى من يعتق عليه بية الكفارة لم يجزه و قل يجزيه .

واذا حنت من تصفه حر ونصفه عيد ، وكان موسراً بما فيه من الحرية صح تكفيره بالمعتق ، والاطعام ، والكسوة ، ولا يصح منه الصيام . واذا حلف العبد باذن سيده وحنت باذنه لم يحرم منه الصوم ، وان كانا بغير اذنه فله معه ، وان حلف باذنه وحنت بغير اذنه فكذلك ، وان حلف بغير اذنه وحنت باذنه فليس له معه

لان التكفير بحب بالحسث و اذا معه في ماله معه فعل لم يقع موقعه ، و كذا الحسث تطوعها ، و ان صام في رمان الشتاء و يحوه فلم ينعه و عمد قوم لا يسعه .

* * *

(باب جامع في الايمان)

اذا كان في دار فحلف لا يسكنها ، فحرح عقيب البمين ، فان رجع او اقام لاجراح مناعه او حرح بنفسه دون مائه و عياله لم يحسث ، و ان اقام عقيب يمينه مدة يمكنه لخروج منها حسث ، فان حلف لا يدخلها فصعد سطحها لم يحسث ، فان كان فيها لم يحسث باستدامة قعوده فيها ، فان حلف لا يدخل بيتاً فدخل بيت شعرا و حجر او مدر حسث .

فان حلف الاكل من طعام شراه ريد فاشتره (١) مع عمرو لم يحسث و لو اقتسماه فاكل من نصيب ريد لم يحسث ، فان اشترى ريد ثم شترى عمرو فردين (٢) ثم حطاه ، فان اكل اكثر من النصف حسث ، فان حلف لا ادخل دار ريد ، اولا اتكلم عند عمرو ، او روحة جعفر . اولا امس جارية محمد ، فحرح ذلك الى صاحب آخر (٣) لم يحسث و ن حلف : لا ادخل هذه الدار ، فحريت فصارت براحاً (٤) و دخلها لم يحسث و كذلك لو جعلها حماماً او بيتاً . ولو حلف لا اليس ثوباً من عزل قلانة او ساجة فلان فباعه ، واشترى به ثوباً غيره لم يحسث بلسه . فان قال : لا شرت له ماءً من عطش عند ما من عليه ، فاكل من طعامه او لس من ثيابه لم يحسث ، و اذا حلف لا ادخل دار ريد ، فان كان ساكنه (٥) باخرة لم يحسث .

(١) اي ريد .

(٢) اي مفردين وهو حال من « فاطين » .

(٣) اي حرح تلك المتعلقات من ملك صاحبها الى آخر .

(٤) لراح : هو الارض الحالية من البناء و الشجر و لزراع

(٥) اي ريد .

و إذا دخل لدار المحلوف عيها ، أو كلم المحلوف على أن لا يكلمه ، بأسيا أو مكرها ، أو جاهلا ، لم يحنث .

فان حلف : لأدحت على ريد داره ، فدخلها وهو وغيره فيها ، وهو لا يعرفه (١) لم يحنث ، فان استناب بقله بان قصد الدخول على عمرو ودونه ، حنث

وان حلف أن لا يسلم على ريد وسلم على جماعة هو فيهم و استناب بقله لم يحنث لأن السلام لفظ عام يتخصص بالقصد والعمل واحد لا يصح تخصيصه (٢)

فان حلف لا دخلت على ريد بيتا فدخل ريد عليه في بيت لم يحنث ، فان حلف ليأكلن هذا لطعام عدا فأكله اليوم حنث ، فان هلك لأم جهته في اليوم لم يحنث ، فان هلك كذلك في العد بعد مضي زمان يمكن فيه الأكل حنث ، وقوله لم يحنث ، فان حلف لا كلمه عن قرب وبعد أو حنث (٣) ولا حنث ، وان حلف لا اشربت

أو لا ضربت فامر من فعلهما لم يحنث .

وان حلف لا أكل الرعبين فأكلا أحدهما لم يحنث ، وان حلف لا ادخن

لدار فادخل رجله لم يحنث ، وان حلف - ليدخلها فادخل رجله لم يحنث (٤) فان حلف لا شربت من دجلة فشرب منها كرها أو ناء أو بيده حنث ، والكارع شارب

من فيه ، كالقدح (٥) .

فان حلف لأفارقة دون أحد حقه . فان كان عليه درهم فأخذ عهد ثوبا أو

ديارا حنث ، وإذا حلف لا يأكل الرأس فأكلا رؤس العصابير والسماك لم يحنث وقيل : يحنث ، فان حنث لا يأكل لحما فأكلا كذا ، أو قلبا ، أو سمكا (٦) و الية

لم يحنث .

(١) أي لا يعرف زهدا .

(٢) تعليل للفرع السابق .

(٣) الحنث الزمان الطويل وهو يادسه مختلفة في الطول .

(٤) ير في القوق : صدق فيه

(٥) أي كالشرب من القدح .

(٦) في بعض النسخ «سمكا» بدل «سمكا»

فان حلف لاذاق فاختذ بفيه ومصغ ولعظه، حث ، فان حلف لا آكل من هذه الحطة فجعلها سوياً ، اودقيقاً ، فاكل منه لم يحنث، فان حلف على الدقيق وحزبه لم يحنث ، فان حلف على الشحم فاكل الالية اولحماً لم يحنث .

واذا حلف على الرطب او السرفاكل المصنف (١) حث ، فان حلف على اللبن فاكل الربد او السمن لم يحنث ، فان حلف لاكلم ربدأ فسلم عليه حث ، فان ارسل اليه رسولا او اوماً اليه ايماء بيده او عسه لم يحنث .

و د حلف لاوهب له فصدق عليه او بالعكس او اهدى اليه حث، فان حلف لاركب دابة العبد فركها لم يحنث ، فان حلف لا استخدمه فخدمه من عند نفسه لم يحنث ، فان حلف على العاكهة فاكل العنب او الرمان او الرطب حث، فان حلف لاشم* لوردوشم دهنه لم يحنث ، فان حلف لاصربه فقصه لم يحنث .

و اذا حلف لا اكل ادما فاكل لحماً مشوياً او مطبوخاً حث . فان حلف لا يشكم ففره القرآن لم يحنث ، واذا حلف لا بيعت عهدي ولا وهته فاجب و لم يقبل الاخر لم يحنث ، واذا حلف لادخل هذه الدار ، فهدمت ثم اعيدت بآلتها فدخلها حث ، و قيل : لا يحنث و ان يست يعبر تلك الالية لم يحنث .

واذا حلف لا يتسرى فاحذ امة وحذرها ووطأها حث، فان حلف لا آكل هذه التمرة فوقعت (١) على تمر كثير اكله الا واحدة لم يحنث .

* * *

باب النذور والتهود

لا يصح النذر الا في طاعة تماثل ما بعد الله في الشريعة لمحمدية ، او ترك قبيح او مكروه.

(١) المصنف : الذي تصفه رطب ونصفه يسر .

(١) تلك التمرة

فان جعل بشرط بلوغ قبيح، كأن يقول ان ربيت بعلانة فله على (١) كذا على سبيل الشكر بالظفر لم يصح الذر، وهو مأثوم، وان قصد بذلك الامتناع منه صح. فان جعل الشرط فعلا مباحا، او طاعة، ودفع مصرة، او اجتناب نفع صح. ولا يصح بذر القبيح، ولمكروه، وترك الواجب، والمباح. ولا يفتد الا بالقبول «لله على كذا» او على كذا «لله» مطلقا ومشروطا. فان لم يقل «لله» كان بالحيار، والوفاء افضل، فان تجرد عن الية لم يصح.

فان قال: على عهد الله. او ميثقه، او عاهدت الله ان افعل كذا من صاعقة، وترك قبيح، او مكروه، كان ندرا.

فان ذكر في الذر صلاة، او صدقة، او صوم معين، او في مسجد معين، او على شخص معين، او في وقت معين، لم يحزه غيره وعليه الاعادة.

فان حل بمأذنه عمدا مع تمكنه منه، فان كان له وقت معين فحرج فعليه مثل كفارة افطار شهر رمضان، فان لم يقدر فكفارة يسين. فان لم يكن له وقت معين فمضى فعله احرا، وبحسب لآخر جزه من حياته، ويكفر من اصل ماله.

فان بذر التصديق بجمع ماله، وحذف ضرر ذلك على نفسه قوته على نفسه، واثمه وحرج شبهة شبهة حتى يوفى، وان بذر فعل طاعة، وفي مسجد معين، وحب ان يسافر اليه، فان كان المسجد الحرام وحب ان يدخل حاجا، او معتمرا، فان بذر المشي اليه وجب ذلك الالعجز فليركب، فان ركب من غير عجز عاد فركب مامشي وبالعكس، فان بذر المشي اليه لالحج والعمرة ولا عجزه فلا شيتي عليه، فان بذر المشي الي مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم او دور الائمة عليهم السلام، او المسجد الأقصى، وجب الوفاء به، وان بذر محرمة او دس بقرة في بلد عيبه كالمصرة والكوفة وجب فيها، فان اطلق فمكة وبعاء الكعبة منها فصل

وروى (١) يبنى . وان نذر اهداء الطعام او العصور او الدجاج الى بيت او «منى» لم يصح .

فان نذر من الانعام صح ، فان نذرت المرأة او الرجل صوم ايام معينة فحاصت ، او نفست فيها ، او سافر ، او مرض ، او وافق يوم عيد افطرا وقصيا ، وقبل : ان وافق العيد لم يقصبا ، فان مرضا في حلال الزمان المشروط تناعه ، او حاصت او نفست اتمّاه بعد الظهر والدرء ، ولم يستأفها ، ويستأفان لسفر القصر . وادا نذر صوم يوم الخميس فوافق شهر رمضان اجزء عن شهر رمضان ، ولم يقع عن المدر ، وان نواه صه .

و كفاة نقص العهد عنق رقة ، او صيام شهرين متتابعين ، او اطعام ستين مسكيا .

فان نذر صوما مطلقا ، صام يوما ، وان نذر صلاة ، صلى ركعتين ، وقيل : وحدة ، وان قال «يمان البيعة» نلزمي لم تلزمه سواء بوى البيعة لثى كانت على عهد رسول الله ﷺ من المصافحة ، وبعده الى ايام الحجاج ، او ما حدث في ايامه من اليمين بالعتق ، والطلاق ، وعبرهما .

فان نذر دبح ولده ، فنذره باطل .

وروى (٢) انه يدبح كشا يتصدق به على المساكين . ولا نذر في معصية ، ولا في مالا يملك .

فان نذر فعل قربة ان برء ولده ، او حاصت امته العائبان ، فان بلغه حصول الشرط قبل النذر لم يلزمه ، فان حصل بعده لزمه ، فان نذر ان تروح قبل الحج فعليه كذا . فتروح قبل الحج لزمه ذلك ، وان كان الحج ندبا .

فان نذر التصديق بمال كثير تصديق ثمانية درهما ، ومن نذر جاريته او عبده

(١) الوسائل، ج ١٦، الباب ١١ من كتاب النذر والعهد، الحديث ١

(٢) الوسائل، ج ١٦، الباب ٢٤ من كتاب النذر والعهد، الحديث ٢

أودأته ، هديا لبنت الله الحرام أو مشهد من مشاهد الأئمة عليهم السلام ، ناع ذلك وصرف ثمنه في مصالح البيت والمشهد ومعونة الحاج والرواح من يعرف (١) .
 فان قال : لله على بدر ولم بسمه لم يصح و اذا قل الله على " ان كلمت ابي او احي ، او تقول المرأة ان خرجت مع زوجي او ان تزوجت المتعة ، فعلى " كذا لم يصح البدر .

ومن نذر الحج ولم يكن معه مال فحج من غيره ، اجره عه .
 وروى (٢) : عن امير المؤمنين عليه السلام في من حلف ان يزن القيل انه امر بقرقور فيه قصب فاخرج منه بعضه ثم علم " صبح الماء بقدر ما عرف قبل اخراج القصب ثم وصح ليعيل فيه حتى رجع الى مقداره لدى كذا انتهى اليه صبح الماء اولاً ثم وزن القصب الذي اخرج فعرف وزن القيل .

وفي مقيد (٣) حلف الا يقوم من موضعه حتى يعرف وزن قيده ، فوصح رجلاه في اجانة فيها ماء فعرف قدره مع وصهما فيه ، ثم رفعها فيه ، ثم رفعها الى ركبتيه ثم عرف مقدار صبعه ، ثم القى في الماء ربر الحديد حتى رجع الماء الى قدر ما كان من القيد في الماء ، فطر : كم وزن الذي القى في الماء ، فقال : هذا وزن قيده .
 واد بدر صيام اول يوم من شهر رمضان لم يصح بدره ، لانه لا يمكن ان يقع فيه غيره ، ودا وجب عليه صوم يوم معين من كل شهر بالدر ابدأ ، ووقع ما نحب به عليه كدرة صوم شهرين متتابعين ، انتقل الى الاطعام ، ولم يصح منه التكبير بالصيام ، لانه يتمكن من التتابع .

وان نذر صوم عشرة ايام جار متتابعاً ومتفرقاً .

فان بدر الحج ماشياً فاصده وجب اتمامه ماشياً ، فان بدر صوم صة معينة صامها ، الا يومى العيدين ، و ايام رمضان لتعني صومه ، و ايام التشريق بمعنى لاله مستثاء ، ولا قضاء عليه ، وان لم يكن معينة و شرط التتابع وجب ، فان افطر بعذر استأنف ،

(١) يعني الولاية

(٢) الوسائل ج ١٦ باب ٤٦ من كتاب الايمان ، الحديث ١

(٣) تهذيب الاحكام ، ج ٨ ، ص ٣١٨ ، في النذور ، الحديث ١٨٤٥٦١

وان افطر نذر لم ينقطع التتابع ، وكل عدة بن هلالين شهر .
 فان نذر صوم يوم لعيد لم يصح نذره ، ولا قضاء عليه .
 فان نذر الحح هذا العيام فمعه ظالم سقط ، ولا قضاء عليه ، وان وجد
 الاستطاعة لحجة الاسلام فمعه ظالم لم يحب عليه الحح في المقابل ، الا ان يبقى على
 استطاعته اليه .
 فان نذر صوم يوم يقدم فلان ابدأ لم يصح في يوم قدومه . ويصح في (١)
 مثله في ما بعد ابدأ ، وان اهل شهر رمضان صام عنه ، وان صامه عن النذر وقع عن
 شهر رمضان .

تم كتاب الايمان والكفارات والنذر والعهود

« كتاب النكاح »

« باب من لا يحل العقد عليه »

« من النساء ، وكيفية العقد ، ومن يليه »

والمحرمات على الأند من جهة النسب : الأم ، والحداث من قبل أب أو أم ،
و البنون ، وأبناؤ ، وبنات الأولاد وان بولي والأخوات ، وبناتهن ، وبنات
أولادهن وان سفلن وأولاد الأخوة والأخوات ، وبنات أولادهم وان سفلوا ، والعمات
والعمالات وان علون .

ويحرم بالنسب أيضاً أم زوجته ، وجدتها بسا ورصاعا ، وان لم يدخل
بروحته ، وبنات زوجته ، وبنات أولادها ، في حجره وغير حجره بسا ورصاعا .
فان لم يدخل بزوجه وفارقها حللن له .

ويحرم عليه أم من وطأها بملك أو شهوة ، وجداتها وبناتها وبنات أولادها ،
أو قتلها بشهوة ، ويظر منها إلى ما لا يحل لغيره المظر إليه .

ويحرم عليه روضة أبيه وان لم يدخل بها ، وأرواح أدته ومن وطأها أبوه
وأبناؤه بملك يمين أو شهوة ، أو قتلها بشهوة ، وروضة ولده وان لم يدخل بها ،
و رواح ولد ولده وان سفل ، والنسب وطأها ولده بملك أو شهوة ، وان برل .
وان زنا بحدثته أو عمته حرمت عليه أبناتها ، وبنات أولادها ، وان رأى ابداً

و المولودة من رثاءه و لا يلحق به ولد ولا تملكها (١) ، و قيل له يكحها ووطئها بملكه . وان ربا لآب تزوجة ابنته اوسريته اوربا الابن بزوجته ابنته اوسريته لم يحرم على لاصل ، وقيل : يحرم من رباها الاب او لآب وامها وان علت ، وبنتها وان سملت .

ويحرم على افعال تحت المهرول يسا لاقاب ، وامه وسه وان كانت روحته امسخ بكاحها ، وقيل : لا يفسخ ولا يحرم من بدون الايقاب
ويحرم على الرمي ام المزمى بها وسنأ قل لعقد عليها بسا ورضا عاوقس . لا يحرم ويحرم لملاعة ، والمطقة تسع تطبيقات لعدة يكحها بيهر خلاص ، والمزمى بها ولها بعل على الرمي ، اوفى عدة رجعة ، و لمعقود عليها في عدة يعلمها و ن وان لم يدخل بها ، او يحملها ان دخل و المعقود عليها في احرام و هو يعدم لتحريم وان لم يدخل او يحمله ان دخل ، و التي قد بها زوجها عليه وهي صماء او حرساء بما يوجب اللعان وعليه حد الفرية .

وروى : (٢) ان قدعت المرأة زوجها الاصم فرق بينهما ولم تحل له ابدا . والتي دخل بها الروح لدون تسع سبين فصاها حرم عليه وطأها ابدا وعليه مهرها وديتها ونفقها حياتها ، وان شاء طلق او امسك ، وان دخل بها بعد تسع سبين فافضاها لم تحرم ، ولا شيء عليه .

و يحرم الحشى لمشكل ، وكحاح العمد على ان رقته لمهر .
ويحرم في حال دون حال ، لكافة حتى تسلم .

والمرتدة ، ودات الروح ، والمعتدة من : وح عدة رجعية ، اودنة على غير من ابائها ، والمطقة ثلاثا في الحرة ، واشتبى في الامة عني مطلقها فسي العدة

(١) قال في تحرير الوسيلة . السبا ما شرعى واما غير شرعى وهو ما حصل بالسباح ، والاحكام المنزلة على السب من التوارث وغيره و ن حبست بالاول لكن المقطوع موضوع حرمة الشكاح اعم ، قيم غير الشرعى

(٢) الوسائل ، ح ١٥ ، الباب ٨ من ابواب اللعان الحديث ٣

وعلى غيره ، وبعد العدة عليه خاصة حتى تنكح روحاً غيره ويدخل بها وتبين منه .
وللعقد على المرنه في عدة او احرام ولم يدخل بها غير عالم بعدتها ، وتحريمها
لاحرام ، العقد عليها بعد العدة والاحلال .

والجمع بين الاحتين في نكاح عضة (١) او متعة نساء ورضاعاً ، او بوطاً
في المملوكتين ، فاد جمع بينهما في العقد ، احتار ايتهما شاء .

وان عقد عتي واحد ثم على احتها ، فالاولى حل والاحرى فرق بينهما ،
ولم يقرب الاولى حتى تحرح هذه من عدتها ، وكذلك في الام وسنها سواء .
وان تمتع بامرأه ثم سات منه بعد الدحول به ، لم يتروح احتها الا بعد
انقضاء عدتها .

واذا طلق روحته طلاقاً رجعياً لم يحل له الترويح باحتها حتى تنقضي عدتها ،
ولو كانت رابعة فطبقها رجعياً لم تحل له الاحرى حتى تنقضي العدة ، وان طلق بثناً
حل له ذلك في المثلثين ، وكذلك لو ماتت روحته .

ولا يجمع بين المرنه وعمتها ، والمرأة وخالتها في عقد واحد ، او يدخل
بنثى الاخ والاحت على العمة والحالة ، وان فعل ذلك برصاهما في الموضعين حار ،
وان لم ترصبا ومسحتا عقديهما او عقدى امسهما جر ، واعتدت عدة الطلاق وبين
بلا طلاق ، وكذا في نكاح المتعة ، وحكم السب ورضاع في ذلك سواء ، وحكم
الجمع بين الامة والحره كذلك .

وان تروج الحره على الامة والحره عالمة بذلك فلا خيار لها ، وان لم تعلم
فسخت عقد نفسها واعتدت عدة الطلاق ، او رصيت فقط ، ومتى وقع الرضا من ذكرنا
فلا خيار لها بعد .

وروى : (٢) ان تروح امة على حره ، او كناية على مسلمة ، او المرأة

(١) نكاح القبلة : نكاح الدائم

(٢) لوسائل ج ١٤ ، باب ٤٦ من ابواب ما يحرم بالعدة وتحويلها ، الحديث ٥٠ ،

والباب ٣٠ منها ، الحديث ٣

على عنتها او خالتها ، فكاحهن باطل .

وان تزوج حرة وامة معا بطل عقد الامة .

ويحرم عقد الحر على اكثر من اربع حرائر ، او انتين او حرة وائنتين او حرتين وائنتين حتى تبين أحدهن وعقد العبد على اكثر من اربع اماء او حرتين او حرة وائتين . والروحان الدميثان كلائتين لا يتزوج معهما امة فان تزوج عليهما حرة مسلمة ولم نعلم امرأته ، ودخل بها فلها المهر ، و نصر ، والفراق ، وتعد عدة الطلاق ، وان طلقهما في عدتها فله ردها .

و يجمع بين احتين ، و ام وبنهما بالملك دون الوطأ فان وطأ احدى الاحتين حرمت الثانية حتى تحرج لاولى عن حل بكاحه ببيع ، وشبهه ، او بتزويج ، فان وطأ الاخرى من دون ذلك عالما بالتحريم حرمت الاولى حتى تموت الثانية او يحرجها من ملكه لا ليرجع الى الاولى ، فان كان جاهلا بالتحريم حلت لاولى اذا اخرج الثانية عن ملكه بكل حال .

فان وطأ احدى الاحتين بملك ، ثم تزوج الاخرى حلت وحرمت المملوكة و اذا كان عبد الحر ثلاث نسوة فعقد على اثنين ، فالفقد عقد لمقدمة في البعظ ، فان دخل بالزوجة فارق بينهما واعتدت لدخوله بها ، وان عقد عليهما دفعة اختار ايتهما شاء وخلقى الاخرى .

و يكره تزويج الرائية ، و المولودة من رنا ، ووطأهما بملك اليمين ، فان فعل فيعزل عنهما ، وقيل : يحرم بكاح الرائية ، فان ثابت حل ، فان كان هو الراي فتوبتها ان يدعوها الى مثل ذلك على تلك الحال فتأبى .

فان رمت امرأته لم تحرم عليه ، والا فصل له طلاقها .

ويجوز عقد العمة والحالة على بست الاح او الاحت من غير رضا هما . ولا يحل تزويج المولى امته ولا المرأة عبدا ، و بكاح المحرم المحرمة والمحرم المحلة وبالعكس .

والكاح مستحب ، ويكره لمن لا يقدر عليه ولا يشتهي ، ويصح بكاح المريض ،

وقيل : ان مات قبل الدخول بها فسد نكاحه ، ولا عده ولا ميراث لها ولا بأس بتزويج الاحق .

وبكره تزويج الامة المسلمة مع وجود الطول وامس العت ، ولا يطل لعقد . وبكره تزويج السليطة والمجنونة ، وغير العقيمة ، والحماء ، والحساء فى مهت السوء ، وغير الحصرة والعقيمة ، وان كانت حميلة ، والكردية ، والسود ، الا اللوة ، وغير السديدة فى الاعتقاد ، والزانية ، والسبئية الحلق ، وبصرة امه كانت مع غير ابه ، وقبيله وابنتها ، وباحت احبه بسا ورصاعا .

وليس ان يتزوج رجل له اس بامرأة لها ست ، فيولدها ابنا فيزوج ابه بنتها ، والرصاع ان يكون لرجل كبير أح صغير فارصعته امرأة لها ست فللكبير التزويج بالنت ، وان تجمع ثنتين (١) من ولدفاطمة عليها السلام على رواية (٢) وان يزوح ابه بنت امرأة كانت زوجته ، ودخل بها وورقها بعد فراقه لها ، فان كانت لها قبل عقده عليها لم بكره لانه . ولا بأس ان يجمع بين امرأة و امرأة ابها ، او سريته اذا لم تكن امها .

وليحذر التزويج بدات الدين والعقل والاصل الطاهر ، وان لم يكن ذات مال ، وللولود وان كانت سوء (٣) ، والودود ، والبكر ، والسراء العياء ، والعجزة ، والبيضاء والمؤمنة ، و ناعقة ، الطيبة الريح ، والليت (٤) ، والدرماء (٥) الحصان . وتختار المرأة أوليها رجلا ديتاً عفيفاً ، ورعاً ذا أمانة ، عده يسار من مال أو حرفة تقوم باوده (٦) وعياله .

(١) وفى نسخة : وان تجمع بين بنتين من ولد فاطمة عليها السلام .

(٢) الوسائل ج ١٤ ، الباب ٤ من ابواب ما يحرم به لمصاهرة ونحوها ، الحديث ١

(٣) السوء ١٠ : امرأة فيها قبح

(٤) الليت بالكسر : صفحة الفق

(٥) امرأة درم كميها : اى كثر لحم كميها

(٦) تقوم باوده بفتح الواو : اى تصلح شأنه

ويكره ان تزوج بشارب الخمر ، أو متظاهر بهسق ، و محالف غير مرضى
الاعتقاد .

ولا يحل تزويج المسلم بالكافرة ، و الكافر بالمسلمة ، ويجوز تزويج لكفار
بعضهم من بعض ، والمسلمون اكفاء في النكاح ، و الدماء ، و لا يسعى ان تتزوج
المؤمنة مستضعفاً ، ويجوز ان يتزوج المؤمن المستضعفة .
ولا يحل للمسلم تزويج المجوسية ، و لوثية ، و الصابئية وشبههن دائماً ومتعة
ووطئاً بملك اليمين .

ورويت (١) رخصة في المتعة بالمجوسية ، و وطأها بملك اليمين (٢) ،
ويجوز عند بعض أصحابنا ان يتزوج المسلم كتابية دائماً ، و عند آخرين
لا يحل واجازة كلهم متعة ، و ملك يمين .

وان أسر المسلم في الروم ، و اضطر الى لنكاح بكح منهن .
ويجوز نكاح مستضعفهن احبائراً ، و نكاح غير المستضعفة منهن داأصطار
و لم يحد حرة ، و لامة ، و لم يمنعهن من شرب الخمر ، و محرمات الاسلام .
و اذا أسلم يهودى ، أو نصراني ، و لم تسلم زوجته ، أمسكها بال عقد الاول
دخل أم لم يدخل ، فان كن أربعاً كذلك ، وان كن أكثر من أربع أمسك منهن أربعاً
وعارق سائرهن ، واعتددن بفراقه ان كان دخل بهن ، و بن بلاطلاق سواء تزوجهن
دعة أو مرتباً .

فان طلق احداهن ، او طاهر منها فقد احتارها (٣)
و ان اسلمت امرأته دونه لم يطل النكاح ، و حبل بينهما و لم يمكن من الحلوة
بها ، و لامن احراحها الى دار الحرب .

(١) الوسائل ج ١٤ الباب ١٤ من ابواب المتعة ، الحديث ٤٥٥

(٢) لوسائن ج ١٤ ، الباب ١٤ من ابواب ما يحرم بالكفر و نحوه ، الحديث ١

(٣) لكشف الطلاق والظهار عن وجود الزوجية قبلهما

و ان اسلم لوثى ، او المجوسى ، او روجنا هما بعد الدخول ، فان رجعت او رجع قبل انقضاء العدة ، فالمكاح بحاله ، فان رجعت او رجع بعد انقضائها بطل المكاح ، و ان كان لم يدخل بها بطل في الحال .

واذا اسلم المشترك على روجتين احتين ، اختارا بينهما شاء ، فان اسلم وعده العمة والحالة وست لاح والاحب اختارا بينهما شاء ، الا ان ترصى العمة والحالة فله الجمع . واد اسلم وعده اربع امه روحات ، اختارا اثنتين .

وان سلم الدمى واسلم معه من روجته اربع ، ولم يسلم اربع فله ان يختار من شاء من كنهن ، فان كان وثيا وعده ثمان دخل بهن ، فعلى انقضاء العدة ، وان اسلم اربع فله اختيارهن ، وان احر احياره حتى اسلم الاحر فله احيار اربع ممن شاء ويجبر على الاختيار وعليه نفقتهن حتى يعين .

وان مات قبل الاختيار فعلى الكل ، العدة اربعة اشهر وعشرا لعدم تميز الروجة من التي يباح بكاحها ، و ان كن حوامل اعدون نافصى الاجلين ، ووقف (١) لهن الربع مع عدم الولد ، والثلثن معه لتساويهن (٢) ، وان كان معه اربع كتابيات ، وربع وثنيات فاسم وسلم الوثنيات فقط لم يرثه لكتابيات ، ولا توقف لهن شيء لانه اما يكون بحيث يقطع بالربع وارثات ويجهل احيائهن ، وها بحلقة لحوار ان يكون الروحات من لا يرثن ، وهن الكتابيات .

فان اسلم الوثنى على اربع مد حول بهن ، ثم تزوج في العدة خامسة بطل بكاحها ، وقيل يوقف .

وذا سلم ولم يسلم امرأته بعد لدخول بها فلا نفقة لها ، وان اسلمت هي فعليه نفقتها ، وان مات زوجات لدى اسلم قبل الاختيار ، ثم مات لم يحتو وارثه

(١) في نسخة «وورث بهن»

(٢) في بعض نسخ زيادة «نافصى الاجلين» و في بعضها ايضا زيادة «ودعها

بهن الربع مع عدم الولد» و لئن معه لتساويهن»

ويستعمل القرعة ، فاي اربع قرعهن ورثاه (١) منهن ، ومنه الى وارثه ، فان لم يمت
فله اختيار اربع مهن وان كن موتى او بعضهن ميت ، ويرث (٢) المحتره .
وان اسلم الوثبان معا فالكاح بحاله لعدم اختلاف الدين ، فان تروح بها
منعة في لشرك ، ثم اسلما اقرأ عليه قبل انقصاء مدته .

وان اسلم على ثمان واسلمن معه فارتد وقف على انقصاء العدة ، وان اختار
حال رده لم يصح ، فان لم يرجع حتى انقصت العدة ، افسح بكاحهن مد
حين رده ، وان رجع قبلها اختار الان فاذا ارتدت الروجة بعد الدخول ، وقف على
انقصاء العدة ، ولا نفقة لها ومهرها بحاله ، وقبل الدخول يبطل ولا مهر لها ، ولا عدة
عليها .

وان ارتد الرجل عن فطرة حكم بموته واعتدت عدة الوفاة قبل الدخول
وبعده ، واستقر المهر ، وان ارتد لا عن فطرة بعد الدخول ، وقف على انقصاء العدة وعليه
النفقة والمهر ، وان ارتد قبل الدخول بطل النكاح ، وقيل يجب لها نصفه ، وقيل كله
وان تروح المحوسى احدى المحرمات ، ثم اسلم لم يفر عليها . ونكاح
المشركين صحيح . وان كان للمشرك ولد صغير فله تزويجه ، واذا طلق المشرك
او المسلم زوجته ثلاثا فزوجت بمشرك ودخل بها ، احلها للاول .

وروى (٣) : في الموقب والموقب لا يحل تزويج ابن احدىهما بست الاخر .
وان تزوج امرأة في عدتها فدخل بها فرق بينهما وعليه المهر ، واتمت العدة من
الاول ، واعتدت من الثاني .

* * *

(١) اي حكما يارثه منهن .

(٢) في كثر النسخ وورثته ولكن الصحيح ما اثناء كما تحمله بعض النسخ .

(٣) الوسائل ، ج ١٤ ، الباب ١٥ من ابواب ما يحرم بالمشاهدة ونحوها ، للحديث ٣

«احكام الرضاع»

والرضاع المحرم هو ان يرصع صبي لدون الحولين امرأة ، روجة او شهة نكاح وملك يمين ، مصاً من الثدي حبة ، ولا يكون لس دريرة (١) ، يوماً وليلة ، او عشر رضعات ، وخمس عشرة رضعة متواليات كل رضعة تشبع لصبي لا يفصل بينها برضاع اخرى بلن لدون الحولين ، لمن فحل واحد ، فان احتل شيه من ذلك لم يحرم .

ويحرم منه ما حرم بالنسب ونصير المرضعة امه ، وابواها جديه ، واحتها خالته ، واحوها خاله ، ولدها ولادة من هذا الفعل . ورضاعاً بانه ، اخاه لايه وامه ولدها ولادة من غيره ، اخاه لامه

ونصير الفعل اباه ، وابواه جديه ، واحوه عمه ، وأخته عمته . ويتعلق بالصبي وبسلة دون والده ، واجداده ، وامه ، وجداته ، واحوته ، واخواته ، واخواله ، وخالاته .

فيحل للفعل نكاح والده هذا الصبي ، وأخته ، وجداته ، ولوالد الصبي التزويج بالمرضعة ، وامها ، وأختها .

وروى : (٢) اصحابنا تحريم اولاد الفعل على والد الصبي ، وذكر انهم بمنزلة ولده وبنته .

واذا رصع من امرأة ثم بلع ولها احت لام من الرضاعه ، والمسن لفعلين ، جازله نكاحها .

(١) الدريرة : صيلة من الدرود هوسيلان المس من الضرع لكثرة ميه والمراد من اللبن

الدريرة مادد من دون ولادة

(٢) الوسائل ، ح ١٤٤ ، الباب ٦ من ابواب ما يحرم بالرضاع ، الحديث ١٠

وإذا ارصعت صبياً لمس فحل، ثم تزوجت بعده رجلاً، فارصعت صبياً بلسه
حل الشاكع بينهما .

ولباس ان يتزوج احتاحيه من الرضاع كلبس ، وقد صور بهما في مامضى
وان ادعى احد الزوجين ما يوجب التحريم بالرضاع لم يقبل قوله .

ولو ارتضع صبيان من بفرة لم تنشر الحرمة بينهما ، ولوربت (١) المرأة
بلسها حدياً وشهه، كره لحمه ولم يحرم . واد كان له روحه رصيعة فارصعتها امرأته
المدحول بها، حرمتا ابداً ، وان لم يكن دخل بالكبيرة حرمت الكبيرة ابداً وانفسح
نكاح الرصيعة ، وله منشاف العقد عليها .

وان ارصعتها امرأتان له حرمت الرصيعة والمرصعة الاولى خاصة ، وان كان
له روحتان رصيعتان فارصعتهما امرأته ، او امرأتاه، حرمن جميعاً على ما عثرناه ، و
لامهر للكنار ان لم يدخل بهن ، وان كان دخل فالمهر مستقر .

وقوى بعض اصحابنا ان يحب للصغيرة نصف الصداق على الروح و يرجع
لروح به على المرصعة ، وقيل . لا يرجع عليها ان لم يقصد ذلك وان ارصعت
الصغيرة منه واحدة وشبههما، انفسح نكاح الصغيرة ، والمهر على ما ذكرناه .
ولا يثبت الرضاع الا بشاهدي عدل :

في احكام العقد

ولا يصح لنكاح الاتعيس المكوحة اشارة او تسمية او بصفة ، فان عقد له
على واحدة من بيانه ، ولم يميز ما باسم ولا صفة ، وقال : بويت له العقد على فلانة ،
وكان الروح قد رآه ، فالقول قول الاب ، وان لم يكن الزوج رآه كنهن
فالعقد باطل .

ويعقد النكاح بالايجاب والقول بلعطي المامضى في مجلس واحد ، وهو
تزوجت فلانة او نكحتنا ، فيقول هي اووليها قلت او رصيت وشبههما ، او تقول هي

او الولي روحك او انكحتك ، فيقول الروح قلت او قلت السكاك او رصبت او سكحت
او تزوجت .

ولا يعقد سبط الاستهام ، والاستقبال ، والامر .

ولا يصح تعليق على وقت مستقبل ، ولا بلعظ الهمة ، و التملك ، و الاحارة ،
و كدت الهمة خاصة للنبي ﷺ .

ويستحب ذكر المهر في سكاك لمطة ، ويحب في المتعة . ولا يجوز ان يكون
الوكيل واحدا (١) لهما ، ولا ان تروح الوكيل نفسه ، ولا يجوز العقد لعجمية ، والعربية
ممكنة ، فان لم يحسن جار و لا يماه الا حرس كالطلق من غيره .

ويجوز لميرثته ان يلى العقد بنفسها اذ كانت بالعرضيدة بكرا او ثيبا ، والا فليس
ان توكل ابدا ، او حدها ، فان لم يكون فاحاها ، او بعض عصمتها ، فان لم يكن
فمولاهما الذي اعتقها .

وان كانت صغيرة بكرا او غير بكر ، و كبيره معنوهه ، زوجها ابوها او حدها
لا يبيها ، وليس لها خلاهما بعد البلوغ .

فان حصرا و حثارا شخصين ، فاحثير الجد مقدم ، فان اكحاهما شخصين
في وقتين ولاول احق بها ، وان اكحاهما دفعة ، فعقد الجد اولي ، فان دخلت بالآخر
فرق بينهما ، وردت الى الاول بعد العدة .

وان اكحها الاب او ابوه حلالا لموعها ورشدها وبكرتها ، وقف على رضاها
و لا فصل لها اجارته ، وان وكلت شخصين على السكاك ، فالبادي اولي ، فان جهلت
عين البادي افرع بينهما ، وان عمدا دفعة بطل .

و ان وكلت احويها صغيرا و كبيرا ، فمن سبق فلعقد عقده ، فان دخلت
بالماتح فرق بينهما وعليه مهره ، واعتدت مهولم يقربها الاول حتى تنقضي عدتها
و ان حصل العقدان ، دفعة فعقد الكبير اولي الا ان تدخل بمن عمده له لصغير . وان
اكح ولده اطلق لرم ، فان مات ورثه المرأة . وللبكر الرشيدة عقد المتعة على

نفسها ، ويسمى للعقد ان لا يقتضها (١) . ولا يسقط ولاية الجدة للاب على الصغيرين بموت ولده .

ويسحب ان لا تعدل عن راي الاب والجدة والاح الا ان يعصلها ، وهو ان يمسها من الاكفاء ، وادا عقد عليها وعليه او عليهما من ليس له ولاية عليهما ، وقف على رصاهما وادا طلب استئذان الكفر العاقلة في تزويجها عرصه عليها ، وادبها صماتها ، فان كانت ثيبا ، اهرق عنها لسانها .

واذ عقد الوالدان على ولديهما الصغيرين ، توارثا ان ماتا طليين او كبيرين ، وان عقد عليهما غير الانوين كالعم والحال وشبههما ، وقف العقد على بلوع كل واحد منهما ورشده ورصاه .

فادامات كل واحد منهما قبل البلوغ والرصاص لم يرثه الاخر ، فان مات احدهما بعد البلوغ والرصاص . وقف ارث صاحبه منه حتى يبلغ ويحلف انه مادعاه الى الرصاص ميراث ، وورث ، فان نكل لم يرث .

ولا يدحل للمكاح في اطلاق الوصية ولو كانت شخصا لزوجها رجلا معينا لم يجز العقد لغيره فان فعل وقف على رصاهما .

والذي بيده «عقدة المكاح» الاب والجدة ومن اوصى اليه ومن ولته امرها وهي رشيدة .

وليس للعبد ، والامة ، والمدير ، والمكاتب ، والمعق بعبه ، وام الولد ، التزويج الا باذن السيد .

فان تزوج العبد من غير اذنه وقف على اجارته . وعقده صحيح بادره ، وله اجباره على المكاح ، وقبل ليس له . والصغير والكبير سواء .

فان دعاه العبد الى تزويجه لم يجز عليه ويستحب له . وليس له اجبار

(١) الاقتصاص ارادة البكارة وفي نسخة «يعتصها» بالفاء الموحدة ومعناها قربان

المعتق بعصه ، ولا المكاتب ، ولا يجبر من ابى تزويج عده المشترك بيه وبين غيره .
ولا يدخل فى الادن فى الكاح فاسده ولا صحيحه ان ادن فى فاسده .
وللسيد احار الامة ، وام الولد ، والمذبره على الكاح ، صعيبة وكبيرة والمهرله .
ولا يجبر ان دعتة اليه ، ولا يكح المكانة ، وان دعتة اليه لم يجبر .
والكفاءة فى الكاح : لاسلام ، واليسار بقدر مؤنتها ، فان كان انه لا يقدر
فلها الفسخ ، فان اعسرها بعد فلا يصح لها ، وترفع يده عنها لتكتسب ، وقيل لها
الفسخ .

وللاب والحد تزويج الصعيبة ، والصغير بمن الحظ لهما فيه ، وللمرأة
تزويج امنها ، والتوكيل فيه ، وان يكون وكيلها فى الكاح ، واذا اوجب الكاح
ثم مات ، اوجز قبل القول لم يصح القول كالبيع .

* * *

« باب المهور »

يصح اصداق كل ما يجوز كونه نسا ، قل اوكثر ، من عين تباع . ودين
يسلم فيه ، ومفعة يكرى ، وعمل يعملها لها دون ولها ، معلوم اوقنا معينة .
ويجوز حالا ومؤجلا بالشرط ، اجلا معلوما ، وهو حال بالاطلاق .
ويستحب ذكره فى نكاح الدوام ، وان لا يريد على خمس مائة درهم ، وان
راد عليها جار ، واقلهن مهرا اعظمهن مركة ، وان يقبضها قبل الدخول ، وتمسكه
المرأة بالمقد ، ويستقر بالدخول ، وبالموت من كل منهما ، ويكره لورثتها مطالته به ، اذا
لم تكن طالته فى حياتها ، وهو فى ضمان الزوج حتى تقضه .

وليس للحلوه ، النامة والناقصة حكم الدخول فان ادعت انه دخل بها وانكر
ولا بيسة ، حلف الروح وان طلق فعليه نصف المسمى ، و عليها العدة لاعترافها .
وللمرأة مع نفسها حتى تقبض مهرها قبل الدخول بها ، وان كان موسرا فالنفقة

عليه ، وان سلمت نفسها لم يكن لها الامتناع بعدة ، ولها المطالبة بمهرها ، وان امتنعت فلا نفقة لها ، وان بان الصداق مستحقاً او معيباً ففسخته ، وبان العقد حراً . او هلك قبل القبض ، رجعت عليه بقيمة ذلك .

فان ارتدت قبل الدخول ، او اشترت روحها ، او اشترها ، او فسخت عقده لعيب فيه ، او فسح عقدها لعيب فيها كذلك ، فلامهر لها .

وان قبض قبل الدخول نفسها والمهر كله لازم ، و اذا طلقها قبل الدخول و المهر سمي فصه ، وان كان في دمه سقط عنه المصنف ، وان كان عيباً لم يقصها منه مصمها ، وان اقصها وهي ام نرد ولم تقص فله نصمها ، فان رادت ردة متصلة كالسمن والتعلم ، فان احتارت ردت مصف العيب ، ولا ردت عليه نصف قيمته يوم اقصها اياه .

وان كانت مضمومة كالسماح والثمره ، رجع في نصف لاصل ، والنساء لها ، فان اصدقها باها حاملاً او الحمل مشمراً ، رجع في نصف الاصل و لدمه ، وان كانت ناقصة واحار احد نصفها حار .

وان احتار نصف القيمة فله ، وان كانت تالفة او باعتهما وشبهه ، رجع بنصف القيمة اقل ما كدت به حين العقد الى القبض ، فان كان لها مثل فمصف مثلها وان تروحها او تمتع بها فاقصها الصداق ، ثم وهته له ، ثم طلق او حلى المتعة قبل الدخول ، رجع بنصف البذل .

وان كان دينا في دمه ، فابرأته منه ، ثم طلق ، رجع بنصفه ،

فان تزوجها ولم يذكر مهرأ ، وذكر على كذب الله وسفه بيده بغير مهر ، فالمهر خمس مائة درهم ، وان لم يقل ذلك او قل على ان لامهر لها لم يجب بالعقد المهر .

فان مات قبل الدخول بها فلامهر لها ، وعليها العدة ، ولها الميراث ، وان دخل وحب مهر المثل ، يعتبر بعصتها في السرى والجمال ، والمال ، والسكرارة ، او صدق ذلك ، فان لم يكن فالاقرب اليها من نسائها ، وان لم يكن فمثلها من نساء بلده ،

مالم يزد على خمس مائة درهم فترد اليها .

وان طلقها قبل الدحول (١) فلها المتعة على قدر حاله . الموسر تمتع بالحارية وشهها ، والمتوسط بالثوب ، والدرهم ، والمعسر بالدرهم ، والحاتم ، ولها مع نفسها من الدحول حتى يعرض لها وتؤدى .

ولا يحب المتعة لمن سمي لها مهر صحيح او فاسد ، ولا للمطلقة بعد الدحول بحال وان فرض المهر الى حكمها او فوصته لى حكمه وطلق قبل الدحول فصف ما يحكمان به ، وبعد الدحول فكل ما حكمناه الا انها خاصة اذا حكمت باكثر من مهر السنة ردت اليه ، وان حكمت بذويه حار ، فان ماتا قبل ان يحكما فلها المتعة ، ولا مهر لها .

واد لم يسم لها واعطاها شيئاً ودخل بها فهو مهرها لا غير الا ان توفقه على ان الماقى فى ذمته ، فان اعطاها شيئاً فادعت لهدية وادعى انه مهر ولا يسه فالقول قوله مع يمينه ، وان كان قد سمي مهرها واعطاها منه شيئاً فالماقى فى ذمته . ويجوز ان يدخل بها والكل فى ذمته .

ويستحب ان يهدى لها شيئاً ثم يدخل ، فان فعل ولا رجوع عليها به . فان عقد على مالا يملك شرعاً كالحدود والحرير صحيح المقدر ولم مهر المثل ، فان طلق قبل الدحول فصحه ، وكذلك فى المجهول الا فى الدار والخدام فانه يجب دار وخدام وسط .

فان اسم وعنده وثمة قبل الدحول فبها نصف لمهر ، وقبل : بكائه . وان شرطت ان جاء بالمهر فى يوم كذا والاطل نكاحه ، فالنكاح صحيح ، وان تأخر عن الوقت . وان جعلت مهرها ان لا يتروح عليها ، صح النكاح ولها مهر لئلا . وان شرط فى النكاح حيار مدة بطل ، وقبل : يصح ويبطل الشرط . وان

شرط ما يحالف الكتاب والسنة كأن لا يطاقها ولا يتزوج عليها ، ولا يتسرى ،
وشرطت ان لا تتزوج بعده ، صح العقد والمهر وبطلت الشروط فان شرط خياراً في
الصداق جاز .

فإذا انطه من له الخيار رجع الى مهر المثل .

وهي خبر رواه (١) ربيعة عن زيد بن علي عن علي بن إسماعيل أنه بطل شرط
تأجيل المهر والرمه حالاً ، وان جعل المهر تعليمها قرأنا معلوماً ، أو شعراً حسناً ،
أو أدباً جاز .

فان طلقها قبل الدخول فلها نصف الأجر ، وان كان علمها رجع بنصف
الأجر .

وان قل لامته تزوجت واعتقتك وحملت عتقت صدقاتك صح العتق ، ولم
النكاح ، فان طلقها قبل الدخول رجع نصفها رقا ، وسعت فيه ، فان ابت فلها يوم
وله يوم في الخدمة ، فان كان لها ولد فادى ذلك عتقت ، وان قدم لفظ الاعتاق
عتقت (٢) وان شامت تزوجته وادشامت لا ، فان تزوجته اعطاه شيئاً . ولم يده
عقدة النكاح ، المهر بعد الطلاق قبل الدخول عن السابق للمصلحة ، وان ذكر
صدقا في السرو صدقا في العلية والصدق ما وقع عليه العقد .
وان شرط لها مهراً ، ولايها شيئاً لم يلزم ما شرط لايها .

وللاب والجد تزويج الصغيرة والطفل بدون مهر أمثل وبه وبأكثر منه ،
وقيل : ان زوجها بدونه فلها مهر المثل ، وان زوجها بأكثر منه سقطت الزيادة .
واذا دن السيد لعمه في التزويج فالمر في كسبه ، والنفقة ان كان ذا كسب
أو يؤدبها السيد ، وان لم يكن ذا كسب أو يعحر كسبه فعلى السيد ذلك او التمام ،

(١) الوسائل ، ج ١٥ ، الباب ٨ من ابواب المهور ، الحديث ١١

(٢) في بعض النسخ زيادة « على التزويج » قبل قوله « عتقت » ويصاً زيادة « ولها الحار »

في النكاح » بدل قوله « وان شامت تزوجته شيئاً »

فان ادن له فى العقد بقدر فتحاوره والياقى فى دمه العبد الى ان يعتق ، وعليه ارساله ليلا للاستمتاع وبهارا للكسب ، وان لا يسافر به الا ان يقوم بنقعتها .

اذا روح امته فالمهر له ، فان ارسلها ليلا وبهارا فالعقة على الروح ، وان ارسلها ليلا فعلى السيد ، وله السفر بها .

واذا روح الاب بنه الصغيرة او المعتوقة فله قبض صداقها وتبرء دمه الروح فان كانت عاقبة لم تبرء دمه باقراض الاب الا ان تؤكله ، فان قبض من غير توكيل رجعت على الروح ، ورجع لروح على الاب .

واذا اختلف الروحان فى مبلغ المهر بعد الدحول وقبضه ، فالقول قول الروح مع يمينه ، وان اختلفا فى جنسه ولاينة تحالفا ، ووجب مهر المثل ، فان ادعت المهر على الروح بعد الدحول فالقول قوله مع يمينه ، وان ادعى انه اقصصها اياه فكذلك على المصصوص (١) ، وقد حمل على ما كان معتادا من تقديم المهر قبل الدحول .

فان شرطت فى العقد ان لا يحرجهما من بلده الزم ذلك ، فان شرطت ان لا يقصصها ، وشرطا ان لا تورثا او ان لا يعق فاشترط باطل الا فى المتعة .

فان ادعت فى الاقتصاص (٢) جاز . فان شرطا المهر كذا ، ان احرجهما من بلدها ، ودوبه ان لم يحرجهما واشترط جائز ولا شرط له عليها فى احرجهما من دار الاسلام ، ولها اوقاهما (٣) ان احرجهما .

واذا تزوجها على جارية له مدبرة وهى تعلمها كذلك ، وطلق قبل الدحول ، فلها من خدمتها يوم وله يوم ، واذا مات سيدها وهى حرة ، وان طلقها بعد الدحول وماتت فهى ايضا حرة ، وان ماتت المدبرة ولها مال فهو بينهما سواء واذا وكله

(١) الرسائل، ج ١٥ ، الباب ٨ من ابواب المهور ، الحديث ٧

(٢) الاقتصاص : ازالة البكارة

(٣) اى اوفى الدارين : دار الاسلام ودار الكفر

عائب في تزويج امرأة يفعل قبل موت الموكل صحح المكاح ، وان فعل بعد موته لم يصح ، وادى فرض لها صداقا وعظما به عدداً آنفاً ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف المعقود عليه والعد لها ، ان كان صم اليه شيئا ، وان لم يصم فالعد له ، ويعطيها هو بنصف المعقود عليه ، وادى بلعها وفاة روحها فعندت وتزوجت ، ولم يدخل بها فاحاء لعائب احدها ، ولا عدة عليها ، ولا مهر لها على الثاني .

وإذا تزوجها بشرط الكاره فبأنثى ، انتقص من مهرها .

والكفار اذا بكحوا على حمر او حرير (١) ، ثم اسلموا بعد الفة نص برئت ذمتهم ، فان سلموا قبل فعلهم قبة ذلك عند مستحليه .

وإذا روح الاب ولده لفعل وصم المهر لرمه ، وان كان لابن معسراً فكذلك وان لم يصم ، وان كان موسراً فعليه ، دون والده لان يصممه وان صمها الابن بعد رشده وقاص الاب مهرها قبل الدخول رجع نصف المهر الى الولد ، وان لم يقصها فعل الاب النصف على ، ما اعتراه ، وإذا طلق العمد قبل الدخول سقط نصف المهر ، وبقي عليه لنصف في كسبه .

وان تزوج بغير ادن السيد ودخل فالمهر في دمه ، يطالب به بعد العتق ، وادى روحت لام ابها فاني فعليه المهر على الرواية (٢) وان قبل فعليه .

وإذا روحت نفسها سكرى فساكرت بعد الاقامة معاً لطمها لزوم

المكاح صحح ولزم على الرواية . (٣)

* * *

«نكاح الشغار»

وإذا روح شفعه على ان يزوجه بنة او اخته ومهر كل واحدة بصع الاخرى

(١) في بعض النسخ «سكر» بدل «خمر»

(٢) الوسائل ، ج ١٤ ، الباب ٧ من بواب عقد المكاح واولياء العقد ، الحديث ٣

(٣) الوسائل ، ج ١٤ ، الباب ١٤ من ابواب عقد المكاح واولياء العقد ، الحديث ١

بطلانها ، وان حمل بصنع واحدة منها مهر الأخرى فقط صح بكاح من لم يجس مهرها المصنع دون صاحبته .

وقال: روي عن علي بن تروحي بن بكير الكاكان ووجب مهر المثل وإذا وطأ امرأة بكاح فاسد ، أو ربانها قهراً ، أو وطأها بشبهة فعليه مهر لمثل ، وإن زنا بامة بكر فعليه عقرها عشر قيمتها .

وإذا أسلمت المحبوسة دون زوجها قبل الدخول فلما نصف المصداق ، روى السكوني (٣) عن جعفر عن أبيه عن علي بن فضال .

* * *

«باب أحكام الرقيق في العقد ، ومالك اليمين ، ونكاح المتعة»

يكره نكاح أمة مع وجود الطول : وهو مهر الحرية ، وأمن العت وهو لربا ، ولا يظن لعقد ، ولا يكره عند فقد الطول وحواف العت ولا يصح الأبدان لسيد في الدائم وللمتعة ، سواء كان رجلاً أو امرأة ، والولد يتبع حر الأبوين في النكاح .
ونكاح العمد والأمة موقوف على إحارة مالكيهما ، فإن علم ولم يصح فلا فسخ له ، وإن قال له سيده طلقها فقد اعترف له بالنكاح ولم يلزمه طلاقها ، والطلاق بيد العمد أن يروجه حرة وأمة غيره ، فإن روج عبده أمة كعبه قوله «انكحتكها» ويستحب للسيد أن يعطيها مهرأ درهمأ ودوره أو فوقه ، والطلاق بيد السيد دون العمد ، يقول : له عتزلها أو يقول : اعترليه فرقت بينكما ، فإذا حاضت أو مضت لها حمسة وأربعون يوماً فليسيد وطأها ، وإن لم يكن دخل بها العمد وطأها من ساعتها . وإذا على عتق أمته بموت زوجها فمات ، عتقت واعتدت عدة الوفاة ، ولا ميراث لها .
وإن تزوج الحر امرأة على أنها حرة فبانت أمة ، له فسحها على الفور ، وإن كان قبل الدخول فلا شيء لها ، ورجع عليها بالمهر ، إن كان اقضها ، فإن اتلفته

رجع عليها به بعد العتق ، وان كان بعد الدحول والقبض ، رجع بالمهر على من دلسها (١) ، واولادها احرار ، وان عقد عليها على انها حرة بشهادة شاهدين قولدها احرار لاسيلا عليهم ، وان لم يتم لها بينة فعلى الاب قيمة الولد يوم سقط حيا لسيده ، وعلى سيدها قول ذلك ، فان لم يكن معه مال سعى في ذلك ، فان لم يسع فعلى الامام ، فتكا بهم من روحها السيد وقال : انها حرة عتقت ، وولدها احرار . واذا عتقت الامة تحت حر ، او عبد لسيدها ، او غيره ، فلها الخيار على العور ، فان اقامت بعد العتق معه فلا خيار لها .

واذا تروح الحر بالامة مع علمه ان المولى لم يادن ، وولاده منهارق لسيدها وعليه العقر ، وان كان باده ولوا دحر والطلاق بيد الحر ، الا ان بشرط المولى في العقد ، ان الطلاق بيده .

وان تروحت الحرة بمملوك لم يادن له المولى عالة بذلك فلا مهر لها ، والولد رق للمولى ، فان لم يعلم فاولادها احرار ، وتسعه بالمهر بعد العتق ، وان احار مولاه او مولى الامة المتزوجة بغير اده ، المكاح ، فكما لو وقع بادهما في الاصل . وان تروجت امة بعد يادن مولييهما ولولد رق لهما ، الا ان يشترط احدهما ان يكون الولد له ، وان تروحا بغير ادبهما ولولد لهما ، وان ادن احدهما فهو لمن لم يادن ، فان تزوجت الحرة او الامة بعد فاعتق لم يكن لهما خيار .

وذا باع الامة المروجة ، او العبد المزوج سيدهما ، كن للمشتري لخيارين فسخ العقد وبين امضائه ، فان زوج امته غيره وسمى لها مهراً ثم باعها بعد ان اقبضه الزوج من مهرها شيئاً معلوماً ودخل بها فليس له المطالبة باقى المهر ، ولا لمشتريها الا ان يجيز العقد .

و اذا روج مملوكه حرة ثم باعه قبل الدحول بها فعلى مولاه نصف المهر .

(١) في بعض النسخ زيادة : وعليه عشر قيمتها لمولاها ان كانت بكرأ ونصف العشر

ان كانت ثيباً

فان باعه بعده فطيه لمهر ، وللمشتري الخيار في الموصعين .

فان باعها روحها بمهرها قبل المدحول بطل البيع و النكاح بحاله وان باعها به بعد المدحول أو بعبره قبل المدحول أو بعده بعبره صح البيع وانفسح النكاح وسقط مهرها في المسئلة الثانية .

وإذا كان زوجان لمالك واحد . فباعهما من شخصين ، فبطل منهما المصنوخ و الامضاء ، فان باعهما من شخص فله المصنوخ و الامضاء ، فان باع احدهما فقط كان له و للمشتري معا الخيار ، فان ابى واحد منهما بطل العقد فان اعتقهما معاً فلها الخيار .

وإذا روح امته بعد ثم مات السيد ، فان رصيت الورثة بالعقد مصى ، وان سخطوه بطل .

و ان زوج عبده امة غيره فباعه وللمشتري الخيار ، وان احتار امصائه فليسيد الامة الخيار ، فان ابى أحدهما بطل النكاح .

و يجوز وطأ الامة المسلمة بمالك اليمين ، و الكناية ، دون الصابئة ، والوثنية ، والمرئدة ، و الحشى المشكل ، و رخص في وطأ المحوسبة بمالك اليمين ، و لم يعزل عنها ، و لا حصر في عدد الاماء على حر و عبد غير انه يكره ان يتحد من الاماء من لا يقدر على اتيانهم محافة الربا عليهم .

* * *

«احكام التحليل»

ويجوز الوطأ بتحليل المالك ، وأباحت له لا عقد ، و يحل ما احل منها وطأً وتقبيلاً ، ولمساً ، فان احل الاعظم وهو الوطأ حل مادونه .

وان احل مادونه لم يحل هو ، فان وطئها كان خائناً ، والولد رقى لمولاها ، وعليه عشر قيمتها ان كانت بكرأ ، ونصف العشر ان كانت ثيبأ ، فان احل له الخدمة لم يحل سواها ، وان احل له الوطأ وجائت بولد ، فعلى أبيه قيمته لسيدها ، فان

لم يكن له مال، سعى فيها .

فان شرط حرية الولد ، لم يعزم شيئاً ، ويكره له أن يظأ الجارية بالمحليل
الا (١) باشتراط حرية الولد .

ولا يجوز أن يحل لعمده جارية غير مربية ، ويسعى التلطف بالتحليل ، بان
يقول : جعلتك في حل من وطئها ، أو أحلتك لك .
ويكره بلعظ العارية .

ولم يدبر ممة يحل تحليلها ، فان حائث بولد فهو مدمر والتحليل بحسب ما
حلله ان يوماً فيوماً وان شهراً وشهر أو لا يحل للشريكين وطأ ممة بينهما ، فان
حل احدهما صاحبه حل ، و ان كان نصفها حراً ، ونصفها رقاً ، لم يحل لسيد
وطؤها بالملك ، ولا بالعقد ، و ان حوت بينهما مهايأه جازله ان يعقد عليها متعة
في يومها وقد بينا حكم الاستراء في بيع العبيوان و ان اشترى الامة حائض
حتى تظهر ، ولا نوطاً لحامل في الفرح حتى تصعب ، و تمضي لها أربعة اشهر
وعشرة ايام ، وله وطئها قبل ذلك في ما دون الفرح و زمان استراء الامة وتركه
افصل .

ولا يحل له وطأ جاريته المروحة ، ولا تحريدها ، ولا تغيلها ، ولا يطردها
بشهوة الا بعد فراق الزوج ومضى العدة .

و سأل محمد بن مسلم **أبا جعفر** (٢) عن قوله تعالى «و المحصنات من
النساء لا ملك لهن ما كنن» (٣) فقال : هو أن تأمر الرجل عمده ان يعتزل امته ويعتبره
بها بحبيصة ثم يوطئها .

و اذا اشترى الرجل امه لها روح ياد مولاها امتنع منها زمان اشترئها

(١) كذا في سحش وفي بقية النسخ كلمة «الا» غير موجودة

(٢) الوسائل ، ج ١٤ ، الباب ٤٥ من أبواب نكاح العبد والاماء ، الحديث ١

(٣) النساء ، الآية ٢٤

فقط الا ان يجير العقد ، وان جعل عتق الامة صداقتها ، وجاء منها بولد ثم مات ولم يترك مالا ، ولم يكن ادى ثمنها ، فان العتق والتزويج باطلان ، وترجع رقها للمولى الاول ، وان كانت قد حملت من الثاني ، فولدها بمسركتها ، وان كان حلف وده للثمن صح ذلك كله ، والاولاد احرار .

ويجوز للاب تقويم امة بنته واسه الصغيرين على نفسه بثمن معلوم ، ووطأها ما لم يكن الابن ووطأها قبل ، وان كانا بالغين رشيدين لم يحر الا برصاهما .

واذا تزوج لعبد باذن سيده ، ثم اتى بعد لدخول فمسرلة المرتد ، ولا نفقة لها على السيد ، ووقف الكاح على العدة ، فان رجع قبل انقضاءها فالكاح بحاله وان رجع بعدها بطل ، ولا ينظر الامة المروحة عورة مولاها .

واذا روج احد الشريكين الامة ، فلاحرق فسخه واحارته ، وان دخل بها وجاءت بولد لحق بابيه ، وصم للشرى نصف قيمته وربع عشر قيمة امة ان كانت ثيبا ، ونصف عشرها ان كانت بكرا وعلى هذا كما لو وطأها احد الشريكين فحملت منه ، ولا بأس ان يطأ السيد مملوكة عبده لانها مملوكة .

واذا كان للرجل امة نصرانية ، فاحلمت فاستولدها غلاما ، ثم مات السيد فعتقت ، فكحت نصرانيا فتصورت ، ثم ولدت اولادا عرص عليها لاسلام ، فان ابنت فاولادها من الدمى رق لولدها من سيدها .

رواه (١) عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عن علي عليه السلام :
واذا ملك احد الزوجين الاخر فسد الكاح ، ووطأها الرجل بالملك ، واعتقت المرأة العبد ، وتزوجته ان شاءت .

ولا يجمع بين احنتين في الملك بالوطأ ، ولا بين الام وبنتها فان وطأ الام اولبست ، حرمت عليه الاخرى ابدآ ، وللحر ان يزوج امتين أو اربع حرائر أو حرتين وامتين ، وللعبد أربع اماء او حرتين ، او حرة وامتين . ولا يجوز تزويج امة على

حرة الأبرصاء، فإن لم ترص وفعل فلها فسخ عقدها ، أو عقد الأمة ، ويبين ملاحظات
 فإن تروح حرة على الأمة وللحرة فسخ عقد نفسها ولرضا ، و من اجار من
 اصحابها ترويح الكتابات جعلهم كالاماء .
 ولا تروح كتابية على حرة مسلمة ، فإن فعل ، فذلك الحكم .

* * *

« أحكام المتعة »

ويقف صحبه عقد المتعة على نكيس المهر ، قل او اكثر ، وادناه كف من بر ،
 والأجل ، اما يوم او بضعة ، اولية ، او من وقته الى الروال ، او العروب ، او الصبح
 او ماشاء من المدة .

ولا يجوز عقده على ساعة وساعتين ، ومرة منه .

ولعطف : روحتك ، او مكحكتك او معنك ، او نكحت ، او تمتعت او تروجت
 والقول : قلت ، ورضيت ، او قلت الكاح ، او لمتعة ، او نعم ، قال ذكر لمهر
 دون لاجل ، او ذكر المدة (١) منهة يهود ثم ، وان ذكر الاجل دون المهر ، او شهراً
 غير معين فهو بطل ، ولا يستحب فيه الاعلان ولا شهاد ، فان حذف التهمة بالرد اشهد
 ولا حصر في عدد من على حر او عبد ولا فصل لا يريد على ارمع ولا يجمع فيه بين الاثنين
 ولأين عمة وحالة وبنتي احبهما ، او احبهما مع سخطهما ، ولأين الام والست ،
 نسباً ورضاعاً في جميع ذلك .

ولا يتمتع بالأمة على الحرة الأبرصاء .

ويستحب المتع بالمؤمنة لعمقة العارفة .

ويكره بالمحوسبة ، والفاحرة ، ويجوز باليهودية والصراية والمستصعبة .

والهاشمية

(١) في اكثر النسخ «المرقة بدل «المتعة»

و يحرم بالوثبة ، و المرتدة ، و الخشنى المشكل ، و المطلقة لغير السمة ،
و لمحرمات اللاتى ذكرناهن .

ولا يجوز التمتع بالامة الا باذن مالكها .

ويستحب ان يشترط ان لا توارث ولا نفقة ، ولا قسمة ، وان يصع مآته حيث
شاء ، وان عليها بعد الدخول لافضاء الاحل ، عدة الامة ، اما حبستين او خمسة واربعين
يوماً .

وروى (١) حيضة واحدة ، والحامل وصح الحمل ، وان لم يشترط فكدلت ،
و لعدة عليها ، وان شرط الميراث لم بشرط ، وان شرطت ان يبال منها ما شاء
سوى البرطأ ، او بهاراً لا لبلاً ، او بالعكس لزم ذلك ، فان ادت بعد فيه حار .

وتيس باقصاء الاحل ، وان فصها المهر ومكته من نفسها بعض المدة دون
بعض ، رجع عليها بالحساب ، وايام حيضها لها ، وان اراد ان تزيد فى الاجل وهب
لها ايامها ، ثم استأنف على ما شاء . وان وهب لها ايامها قبل الدخول فلها نصف
المهر ، ولا يعتد ، وان وهب بعده فكمال المهر وتعتد .

ويجوز متعة الكرك المائع ، ولا يعصى ، لها (٢) ان كانت بين ابويها وان
ادت ، وان لم يكن بين ابويها حار ، الا ان يشترط ان لا يعصيه الا ان تأذن له ، وان
كانت دون البالغ لم يصح التمتع بها الا من وليها ، وله حينئذ الافضاء اليها الا ان
تشرط عليه ، وانما يكون للشرط اثر اذا ذكر فى العقد ، ولا يلحقه ما ذكر قبله .

فلو شرط العقد لى شهر ثم عقدا ولم يذكر الاحل كان دائماً .

ويجوز ان يتمنع بامرأة مرارا كثيرة ، واذا انقضى اجلها حذر له العقد عليها
فى عدتها ، ولا يجوز له العقد على احتها حتى تخرج عدتها ، ولا يجوز لغيره العقد

(١) الموطأ ، ج ١ ، الباب ٢٢ من ابواب المتعة ، الحديث ٦٥١

(٢) الافضاء ان يخلو الرحمن بالمرأة ولو لم يجتمعها وعن بعض : الافضاء ابى الشئى :

على التي كان تمتع بها وحلى اجلها حتى تنقضى عدتها ، فان لم يكن دخل بها حار ذلك له ولغيره ، وعلى احتها . وليس على مريد المتعة ، التفتيش عن حال امرأه ، ولا يمكنها قامة البيعة على ان لا روح لها ، فان عقد عليها ثم بان لها روح ، بطل العقد ولم يلزمه تسليم المهر ، فان كان سلم بعضه رجع به ، ولم يلزمه الباقي .

وولد لمتعة لاحق بالمتمتع ، فان انكره ، لاعى ، وقيل : لا بلا عى . ودا قبضها المهر او ابرأته منه قبل الدخول بها . ثم وهب لها ايمها ، رجع عليها بنصفه . ومن حلف ان لا يجعلها لشيء اصابه فليجعلها ، ولا كفارة عليه . وتعتمد من حين وفاة المتمتع بها فى ايامها ، والحامل بعد الاجليس ، والحائض دخل بها او لم يدخل اربعة اشهر وعشرا ، وقيل : نصف ذلك لانها بمنزلة الامة ، ولا تحسد (١) ان كان الاجل (٢) يوما او يومين ونحوه ان كان اكثر من ذلك .

ولا يحل المتعة ، المطلقة ثلاثا المطلقة ، ولا يحص (٣) ، ولا دخلا بامرأة لم يتمتع بها ، فاسى العقد حتى فعل فلاحده عليه ، ويستأنف العقد .

* * *

« باب آداب النكاح وعشرة الأزواج ، والزفاف ، و القسم »

« وما يتعلق بذلك »

يستحب لمريد النكاح الاستحارة ، وصلاة ركعتين ، والحطبة ، ولاعلان ، والاشهاد .

و ان يكون العقد و الزفاف ليلا ، وان يقول : الولي روجتك على اسمك المعروف ، او تسريح يا حسان ، و اذا حمد الله فقد حطب ، وليس الولي والاشهاد شرطاً فى صحته .

(١) الحداد : ترك الزينة

(٢) اى مدة المتعة

(٣) اى لا يحصل بالمتعة الاحصان

ويجوز بلاشهود ، و بحصرة شاهدين فاسقين ، و كافرين ، وولى فاسق .
ولها ان تنكح نفسها مع بلوغها ، ورشدها ، والافضل ادبها لوئها ، فان تعدد رقبه
المسمين .

ولايتولى العقد دليابة من لا يحل له مباشرته كالكاfer ، بوب المسلم فى عقد
المسمة ، ويصح ان يتوكل المرأة لغيرها فى ابحاث الكاح اوقبوله ، و تتولى
ترويج رقبه .

ولا يصح ان يكون الواحد موجبا قابلا . ولا يكره العقد فى شوال ، وقد كان
فى السالف وقع طاعون فنى المملكات والانكار فكرهوه لذلك .

و يكره السر وعقد الكاح والقمر فى برج العقرب ، فمن فعله لم ير
الحسنى على ما روى (١) .

و يكره الجماع فى محاق الشهر لاسقاط الولد ، و اول الشهر ، و اوسطه ،
واخره ، فان الجدام ، والحنون ، والحمل ، يسرع اليها ، والى ولدها ، الا اول
ليلة من شهر رمضان ، به مستحب ، وليلة الحسوف ، ويوم الكسوف ، و من طلوع
فجر الى طلوع الشمس ، وبعد العصر الى غروبها ، وحين الررلة ، و كل آية
مخوفة .

و ان بطرق انه ليل حتى يصبح الا ان يؤدبهم ، و ليلة يريد السر فى
صبيحتها مسيرة ثلاثة ايام بلياليها ، فان الولد يكون هوبا لكل ظالم ، و عريانا ،
وفى السمية ، ومستقل القلة ، ومستدبرها ، ومحلما حتى يغتسل ، فان تعدد توشا ،
حوف حنون الولد ، و وطأ روحته الحامل حتى يتوصا حوف صمى قلب الولد
وبحل يده ، ولا بأس بجماع بعد جماع .

ويكره بين الاداء والاقمة لثلا يجيىء الولد حريصا على اراقة الدماء وليلة
الاصحى لثلا يجيىء الولد ا ست اصابع اواربع ، وفى وجه الشمس فلا ير ل الولد

(١) الوسائل ، ج ٨ ، الباب ١١ من بواب آداب السراني ، لبحج وغيره ، لحديث ١

في فقر، الأستر، وبشهوة غيرها حشة تحيث الولد، و الجماع و امرأة أخرى تراه، أو في البت غيرهما، وعلى سقوف السيان فإن الولد يكون مدافقاً مبتدعاً، وتحت شجرة مثمرة فإن الولد يكون جلاداً، أو قتلاً، أو عرباً.

وعليك بالجماع ليلة الاثنين، وليلة الثلاثاء، وليلة الخميس، وليلة الجمعة بعد العشاء الأخيرة، وعند الزوال من الخميس.

و يكره بعد ان يظهر خوف من حول الولد، و يكره اول ساعة من الليل فإن لولد يحيى ساحراً ويجور له النظر الى فرج امرأته، وتقبله واليها عريانة.

ويكره نظرا لفرج حل الجماع، والكلام كدلت، الأندكر الله، فروى (١) انه يحذف من نظره عني الولد، ومن الكلام حرسه.

وجماع لمحتصب والمحتصة حتى يأخذ الجماع واحدة، وقيل، وإن قصى ولد حاء بوالاعلى العرائش

ويكره في نصف شعبان، وإن حاء واحد جاء د شامة في وجهه، ولا حرد درجة منه دا بقى منه يومان، فإن الولد يحيى عشرا، أو عونا للظالم يهلك فؤاد من الناس على يديه.

وإذا جامع الرجل امرأته، مسح كل منهما بحرقه، وإن مسحاً بحرقه واحدة، اعفتها مداوة، تبلغ الفرقه.

ويكره الجماع تحت السماء، ومن الجماع من دون بلاعة، ولا بأس ان ينام بين الجاريتين.

و يكره بين الحرنتين، و ان يجامع حرة أو أمة، و عنده صبي إبراهيم، فروى (٢) انه يورثه الربا ولا بأس بجماع لمرثه في دبرها، وعند بعض اصحابنا يحرم، ولا يحل الدخول بالمرثه قبل تسع سنين، فإن فعله فعابها صمه.

(١) الوسائل، ج ١٤، الباب ٥٩ من ابواب مقتضات النكاح وآدابه، الحديث ٧٠٦

(٢) الوسائل، ج ١٤، الباب ٦٧ من ابواب مقتضات النكاح وآدابه، الحديث ٧٠١

ويجوز له ان يعزل، سحطت المرأة امزجيت ، والافضل ان لا يعزل عن الحرة الارضاها .

ويحور العزل عن العقيم ، والمسة والتي لا تصنع ولدها والامة والمجسوة ، والمليطة ، والبذائة ، والمتنع بها والحمقاء ، وولد الربا .

ويكره الجماع في الدهر لمن لا يجد (١) ، ويستحب ان يسمى الله تعالى عند الجماع ، ويسأله ولداً ذكراً سوياً ، ويدعو بالمأثور .

ويستحب ان يكون الروح حان على وضوء حن الدحول ، وان يصلي كل منهما ركعتين ، ويدعو الروح ويؤمن من حصره على دعائه ، ثم يدعو بالمأثور ، فانه اخرى ان يأنف ، ويضع يده على نصيبها مستقن لصلته ، ويدعوى بالمأثور ، واذا حلت جمع جمعها ، وعسل رجلها ، وصب الماء في حواشي البيت من الباب الى اقصاه وتحتب من في الاسبوع لحل ، والنس ، والندح الحاض ، وكريزه (٢) ، وليحمل نفسه لها كما تنجمل له فانه اخرى ان يتحصا ، ولا يعمل لزوج .

ويجب عليه عقيب لاربعة الاشهر ، جماعها ، فان لم يفعل مع كراهتها تركه هو آثم .

ويستحب الوليمة بالهار يوماً ويومين مكرمة ، والثلاثة رياء وسمعة ، وليكن بما سهل من حيس (٣) اولحم وغيره .

ويستحب الاحابة اليها الا ان يكون فيها مكر لا يسكه اراله ، وعن رسول الله ﷺ لا وليمة لا في خمس ، في عرس ، او حرس ، او عذار ، او وكر ، وركار ، (٤) فالعرس في النكاح ، و لحرس في العاس ، والعذار في الحنان ، والوكر في شراء لدار ، والركار في القدوم من مكة ، ولانصار والده بولده ، ولامولود

(١) الماء .

(٢) الكريزة : القاء الكبيرة

(٣) الحيس : طعام من تمر يخلط بسمن وأقط .

(٤) الوسائل ، ج ١٤ ، لاب ٤ من ابواب مقدماته وآدابه . الحديث ٥

له بولده» (١) ، هوان تمنعه المرضعة وطأها خوف الحمل ، او يمسع هو لذلك ،
«والعادل منحيه» . (٢)

وروى (٣) اختيار الاجنبية للسكاح ، وعليه قوله : ابعثوا في السكاح لانتصواوا .
وقال : بعض اصحابنا ، ذات الرحم اولى لصلتها .



د احكام القسم ،

واذا كان عند الرجل امرأتان حرتان فله ان يبيت عند واحدة ليلة ، وعند
الآخرى ثلاثا ، فان كان عنده ثلاث بات عندهن ثلاثا ، والرابعة ابي شاء ، وان كن
اربعا بات اربعا عندهن الا ان تحله بعضهن من ليلتها ولها الرجوع ، ولصاحبة
الليلة يومها ، ولا يلزمه جماعها فيها . ويده بالقسمه بمن حرحت قرعتها ، ويسافر

(١) البقرة ، الآية ٢٢٣ .

(٢) هذه الجملة «والعادل منحيه» غير واضحة في جميع النسخ اشمان لتي بايدينا وهي
بعض النسخ «و لعادل» وبما ان اكثر لمفسرين و لمحدثين كصاحب البرهان و بور الثقلين
ودروسة المتقين اوردوا الآية في بحث العزل فهذه الجملة غير المفهومة ترتبط بمسألة العزل
فمن وجد نسخة مصححة فليصلح نسخة وقد رأينا ان لا تصروف في الكتاب
(٣) لا تصواوا اي لا يصير اولادكم حراماً صفاً ، قال ابن منظور في لسانه .

في الحديث : اعربوا لا تصواوا ي تروجوا في البعاد لاسب لافي لا قدرت لثلا
تضوى اولادكم ، وقيل : معاذ اتكحوا في القرائب دون القرائب ، فان ولد القرية اصب
واقوى ، وولد القرائب اضعف واضوى (١)

وقال في لمحة البيضاء : الثامنة : ان لا تكون من القرية ، وقال صلى الله عليه وآله
«لا تكحوا القرية فان الولد يحل صاوياء» ي صحيحا راجع ح ٣ ص ٩٤

بمن خرجت قرعتها ، ولا يقضى في حق الناقبات ، وان سافر بغير القرعة قضى ،
وان بات بعض ليلة عند البعض قضى في حقها .

وان تزوج بكراً فصلها بثلاث لئال ، ثم عاد الى التسوية ، ويجوز سعا ،
وتفصيل الثيب بثلاث .

وقوله : «ولي تستطبعوا ان تعدلوا بين النساء» (١) يعنى في الدحة ، وان
حقتم الاتعدلوا فواحدة» (٢) يعنى في النفقة .

واذا كان له زوجتان حرة وامة ، او مسلمة ، وكتانية ، وقسم للحررة ليلتين ،
وللامة والكتانية ليلة ، ولاقسمة بالملث البمين ، والعتة .

* * *

«احكام الولادة»

فاذا حصرتها الولادة حلت بها النساء ، فان لم يكن فالروح او ذو محرم ،
واذا ولد حركته القابلة بماء القرات ، وبثرة الحسین عليه السلام فان كان الماء ملحاً جعل
فيه غسل ، او تمر .

واذن في اذنه اليمى ، واقام في اذنه اليسرى ، وهى عصمة من الشيطان
واصدق الاسماء العمودية ، مثل عبدالله ، وافصلها اسماء الابيى والائمة عليها السلام ،
وافصلها اسماء شريعتنا ، فمن ررقه لله اربعة ولم يسم احدهم محمداً او احمد فقد
جهاه عليه السلام .

وعن ابى الحسن (٣) لا يدخل الفقر بيتا فيه اسم محمد ، واحمد ، وعلى ،
ولحسن ، والحسين ، وجعفر ، وطالب ، وعبدالله ، وفاطمة .

(١) لنساء : الآية ١٢٩

(٢) لنساء : الآية ٤

(٣) الوسائل ، ج ١٥ ، الباب ٢٦ من ابواب احكام الاولاد ، الحديث ١

وروى. (١) انه يسمى محمدا ثم ان شاء عيتره يوم السابع ، ولأناس تسميته
 قبل ولادته باسم مشترك (٢) ، كتلحه ، وحمرة . ويهيى ان يكنى المولود خوف
 القب (٣) .

وهي عن التسمية : «حكم» وحكيم ، وحالد ، ومالك ، وحارث وعن الكنى
 : ابي عيسى ، وابي الحكم ، وابي مالك ، وابي القاسم و لاسم محمد . وليطعم
 النساء يربى (٤) الممر ، والحامل المفرجل ، والرطب حير للنساء اولاً ، فان
 لم يكن فسبح من تمرات مدسة ، ولافسح من تمر الانصار .

والعفة مستحمة ، وروى : (٥) انها وحنة ، واذا لم يعق عنه اولم يدر عقه
 ام لا ، عتق عن نفسه وان كان شبحا ، ولايقوم الصدقة بشيها مقامها ، ولاشيء على
 من لايجدها ، والافضل العتق عن الذكر بذكر ، والانثى بانثى ، ويجوز بالعكس ،
 والسة يوم تسبع خلق راسه ، وتسميته ، وكينته ، والصدق برثه شعره ذهباً
 اوفضة ، ولايورن بصحة ، (٦) وثبت ادبيه في شحمه ايمى واسلى اليسرى ،
 والفرط (٧) في اليمنى ، والشف في اليسرى ، ونهية والديه به بالأنور .

و لعق عنه ونعريق للحم عنى فقراء المؤمنين ، وان طمحه واطعمهم اياه
 جاز . واقلمهم عشرة ، والريادة الفصل . ويدعون للنفس ، ولاياتل لانيوان ومن
 في عيالهم منها شيئاً . ويعطى القابلة لرحن بالورك ، وركانت دمة فمى ذلك

(١) لوسائن ، ح ١٥ ، الباب ٢٤ من باب احكام الاولاد ، الحديث ١

(٢) بين الذكر والانثى .

(٣) اى الردى

(٤) البرى : نوع من اجود الثمر

(٥) لوسائن ، ح ١٥ ، الباب ٢٨ من ابواب احكام الاولاد ، الحديث ٣ و٤ و٥

(٦) ي لا يورن الشعر صحة .

(٧) الفرط . ما على في شحمه الاذن من دمة ويحوها واشف ما على في اعلاها

وهو الربع ، فان لم يكن له قائلة فلامه ربعها تعطيه من شامت ، فان اكدت امه معها شيئاً لم ترصعه .

و يجري فيه ما جرى في الاصلحة و هو الاصل . ويجوز دونه ، و يفصل الاعضاء ولا يكسر العظم ، و يسمى لله عند ذبحها ، ويدعو بالمأثور ، و حفص الجارية مكرمه ، وحنى الرجال ، و احب وليس عليها اذا اسدمت حنان ، فان اسلم الكافر حتى ، و ان كان شحاً ، و الحافضة نثم ، و لا تتأصل (١) ، و به انزل وجهه و احظى عند الروح ، فادامضى لسابع ، فلا يحلق الصبي ولا يحلق بعض رأسه دون بعض ، و يحلق شعر المطن ، و اذا مضى السابع عرق عنه ايضاً ، و في اليوم لسابع الفصل ، و اذا بلغ ولم يعن عنه فان صحى عنه او صحى هو عن نفسه احراه عن العقيقة .

و اذا مات الصبي قبل الطهر من لسابع لم يعق عنه ، و بعده يعق عنه ، و اد توفي الوالد وترك رضيعاً و حرر رصاعه من حصته من لارث من ابيه وامه ، و ان كان حمله تسعة اشهر ، ارضع احداً و عشرين ، و دونها جاور عليه و ان كان ستة اشهر ارضع حولين وهو الكامل ، و لا يراد عليهما ، فان ردد لم يكن اكثر من شهرين ، و لا اجرة للزيادة . ولا يحب على لروحة رصاع الولد ، ولها احرقه على ولده ، و ان كانت ام ولده فيه جبرها على رصاعه ، و ان طلقت امه احرة و وجد متسرعة او راضية بدونها فله استرضاعها الا ان ترصى امه بمثل ذلك ، و كمالاته لها بكل حال ، و ان طلقها ، فكذلك ان كانت حرة ، و ان كانت امه قابوه اولى بكمالاته ، فان كان عبداً وهي حرة فهي اولى به .

وافصل الالمان لس الام . فان كان احدهما كافراً ، او ارتد ، او فاسقاً ، او فسق ، فالآخر اولى به ، فان اسلم اوتاب عادقته ، و اذا اتى عليه حولان فهو الحر اولى به ، فان كاتب اشى فالام احق بها منه الى ان تكمل (٢) وترشد الا ان

(١) اي تقطع سيراً ولا يبلغ فيه

(٢) في بعض النسخ «ينلع» بدل «تكمل»

تتروح لام بغيره في الذكروالانثى فيكون ابوه احق بهما منها ، فان كان عبدا فهي احق به الى ان يعتق .

واذا كان الولد مملوكا استحب تركه مع امه . وان مات والد الصبي فامه احق به من الوصي والعصبة ، واجرة رضاع امه له من ماله ، فان ماتت مه فابوه احق به ، فان مات ابواه فان كان له رجل فقط او ساء فقط فالاحق به ، لا ولي بارثه فان كان العبدان فالسأ اولى به ان كن اقرب من الرجال ، اوفى درجاتهم ، فان كان له نساء في درجة تساويا ، وان كان احدهما فاسقا او كافرا فالاحر اولى به وام امه اولى من امه (١) وحالته ولي به من حله وعمه وعمته .

وليست رضيع امرأة (٢) عاقلة عقيمة صالحة حياء ، فان لم يجد فيسترضع كندية ويمسحها من تناول الحمر والحريز ويكون عبده (٣) فان لم يجدها استرضع وثنية ، او محوسية ، فان لم يجد هم ولدت (٤) او ولدت من ربا وطب لدها بان يجعل لمولي الفاجر بها ، او جعلهما ان كادله في حل ، وليس ليهودية و لمصرية و المجوسية خير من لبن ولد الرنا .

ولا يسترضع الحمقاء ولترضعه المرأة من الثديين ، يكون احدهما طعاما والآخر شرابا ، واكبر الوأمين ولهما حروحا ، وروي (٥) احدهما حروجا ، ويعيش الولد لسة اشهر وسعة ولا يعيش لثمانية .

(١) مرجع الصبر الاخير هو لآب وفي بعض النسخ «ام ابيه اولى من امه» ولعل لفظة «ام» هنا محدودة قل «ام» وفي بعض النسخ «ام» اولى به من اباها» ولعل لفظة «امه» تصحيف «ايه»

(٢) في بعض النسخ «مه» بدل «امرأة»

(٣) ولا يرسله معها

(٤) احدهما مملوك والآخر مجهول وفي بعض النسخ «فان لم يجد الابن ولدت او ولدته من ربا»

(٥) لوماتن ، ح ١٥ ، الباب ٩٩ من ابواب احكام الاولاد ، للحديث

واقل لحمل ستة اشهر، واكثره حول، وقيل: تسعة اشهر والروحة الدائمة
ولمتعة والامة السرية فراش، فاذا ولدت احدها ولد الحق به مع مكان لوطاً
وان يكون منه ومع العزل وعدمه.

فان بكر ولد الزوجة الدائمة التى دخل بها، ولم يغب عنها غيبة تزيد على
زمان الحمل، لاعتها.

وان اقر بولد ساعة لرمه الدهر

ونكاح الشبهة ووطاً المشبهة فراش.

و اذا طلق زوجته فانت بولد لسته اشهر ودون سنة فهو ولده وان انكره فى
الروحية تلاعاً.

وان نروحت غيره وانت بالولد لدون ستة اشهر من وطاً الثانى فهو للاول،
وان كان لسته اشهر فصاعداً فهو للثانى:

فان باع جاريته فانت بولد لدون ستة اشهر من وطاً الثانى فهو للاول وان اقر به،
والا فهو رقيق له، وان كان لسته اشهر من وطاً الثانى فهو له.

فان وطاً الشريك جارية فى ملكهما فى طهر واحد وادعياه اقرع بينهما،
والحق بمن اقرع، وعزم لصاحبه نصف قيمة الولد ونصف عقره، وعلى هذا.
ولا يحل للرجل ان يلحق به من لا يلحق به شرعاً، وان اقر به، لحقه

و اذا بعى (١) الرجل الى زوجة او سريته وعندنا وبكحننا وحننا ثم
قدم ردت اليه بعد الوصع، والحق الولد بالثانى، وعزم لسيده الامة قيمته
وعقرها، وللحرة مهر المثل. ولو دخل بروخته ثم رأى من يفخر بها وجاءت
بولد، فالولد للفراش، وللعاهر الحجر وان جاءت بولد على بنت مكروه
فله لديها، وقيل لا يحوز. فان شاهد من يظن سريته وجاءت بولد يشبه
الراني، كره له بيعه، واستحب له ان يوصى له بشيء من ماله، ولا يورثه

كلاولاد ، فان مات هذا الولد لم يرثه الا ولده ، وروجه اوروحته دون السيد .

فان مات جاريه حاملا لدون اربعة اشهر وعشره ايام ، فوطأها في الفرح ولم يعزل ، كره له بيع الولد ، واستحب له اعتاقه وان يعزل له من ماله شيث ، وان وطأها بعد هذه المدة في الفرح ولم يعزل ، اوصلها وعزل ، اوانت امته بولد ولم يكن وطأها ، او عصها سان فوطأها فجاءت بولد ، فله بيع الكل .

وولد المتعة لاحق ، اامتنع ولا ينسئ باللعان ، ويسعى ان يتخير الانسان موضع الولد ، ويحسن اسمه وادبه ، ويعلمه الحط والساحة ، ويؤمر بالصلاه لسبع ويفرق بين الصبيان في المصاحف لعشر ، ويعلم القرآن ، والصبيه سورة النور لاسورة يوسف ، ولا لحط ، ولا نزل العرف ، وتدخل الى لزوح ، وان سمى محمدا ، او فاطمة ، لم يشتمهما ، ولم يصربهما ، ولم يحرق (١) بهما .
ومن حق الوالد على ولده ان لا يسميه (٢) باسمه ، ولا يمشی قدمه ، ولا يجلس كذلك ، ولا يدخل معه لحمام ، ولا يهدي عبره به لا ان يكون الامام ويلزم الوالدين من العفوق لولدهما ما يلزمه من عفوقهما ، فرحم الله كلا منهما اعان الآخر على بره .

و يؤدب اليتيم كما يؤدب ولده .

* * *

« العيوب التي يجوز معها فسخ النكاح »

ويجوز لمرحل ان يفسخ نكاح المرأة بالبرص ، والحدام ، والجنون ، والرماة ، والعوى ، والرتق ، والقرن وكونها مفضاة وهو رفع الحاجز بين مدخل الذكر ومخرج العايط ، وقيل : رفع ما بين مسلك لول والذكر .
وان يتزوجها على انها حرة فتخرج امه ، او على انها بنت مهيبة فتخرج

(١) حرق حرفاً : ذا عمل شيئاً ظم يرفق فيه .

(٢) اي لا يدعوه

بت امة ولها فسخ نكاحه، بان تزوجه على انه حر فيخرج عبداً ، او على انه من قسلة ، او اب مخصوصين ، فيظهر بخلافهما .

وليس ، والحب ، ولحصاء ، والحنون ، واسما يكون فسخ لهما ، ما لم يعلم ، على الفور فان علما ثم رصيا ، او اخر فسخ بلا عذر لزمه العقد ، وادا اقدم احدهما على عيب فراد لم يفسخ ، ولا فسخ بهذه لعيوب اذا حدثت بعد الدخول وما حدث قبل الدخول فكالفديم .

وادا اعترف بالعس ولم يولج او انكر فاجلس فى ماء بارد ، وان اسرحى ذكره ، نظر حولا ، فان وثاها مرة او عرما من النساء فلا خيار لها ، والا فله الفسخ ونصف المهر (١) وان دخل بها الحصى وهى لاتعلمه فعلمت فسحت فلها المهر وراجع ظهره (٢)

وادا زوجه بت امهيرة فادخل عليه بت الامه ، فم يدخل بها فلا مهر لها عليه ، وردت اليه امراته ، وان كان سلم لى ابها مهر لاولى ، اسرحه به للشابة ، وان دخل بالاولى فلها لمهر ورجع به على من ادخلها عليه .

وادا تزوج امرأة على انها بت امهيرة فخرجت بت مة ، ولم يدخل بها وفسخ فللمهر لها ، وان دخل بها فلها لمهر ، ورجع به على المدلس .

وذا تزوج شخصان امرأتين فادخلت زوجة كل منهما على صاحبه اعتدنا ثم ردت كل امرأة الى زوجها ، وعلى كل واحد منهما مهران ، ويرجعان باحد المهرين على المدخل لمدلس ، وورث كل منهما زوجته ، وورثته ان حصل موت ، واعتدنا عدة الوفاة بعد فراغهما من العدة الاولى .

وان بعدت كل واحدة منهما الدخول على غير زوجها ، فللمهر لها ، وان قبضته ردت عليه ، ولحقى لولد بالداخل منهما .

(١) الوسائل ، ج ١٤ ، الباب ١٥ من ابواب الميوت والتدليس ، الحديث ١

(٢) اى يزوج ويطلق على ظهره

وروى (١) : للمرأة الخيار بالجنون الحادث بالرجل بعد تزويجها ، وقيل
 ان عقل وقت الصلاة ، فلا خيار لها .
 ولو حدث به العنى بعد الدخول لم يكن لها خيار .
 والمحدودة في الرنا لا ترد ، وهو محير في طلاقها وامساكها .
 واذا ادعى الرجل انه تزوج امرأة واقام بينة ، وادعت أختها انه تزوجها
 واقامت بينة لم توقت وقتا ، فالبينة بينة الرجل ، ولا تنقل بينتها لأبوقت قبل وقتها
 او دخول بها .
 واذا فسخت المرأة العقد قبل الدخول ، او الرجل فلا مهر لها الا مئى العنى ،
 فهما نصعه . وان فسحه الرجل بعد الدخول فعليه مهر المثل ، ورجع به على
 المدلس ، وان كانت هي المدلسة فعليها ، وان كانت أمة وتنف في يدها فحتى (٢)
 تعتق وتوسر ، وتبين المصوح نكاحها قبل الدخول بلاعدة وبعد الدخول تعتد عدة
 الطلاق وهي بائن .

« لم كتاب النكاح »

(١) الوسائل ، ج ١٤ ، باب ١٢ من أبواب العيوب والتدليس ، الحديث ١

(٢) في بعض النسخ « فحين » بدل « فحتى »

«باب الطلاق»

الطلاق مشروع في الاسلام ، ولا يصح طلاق المكره والسكران وغير القاصد له كإسأهى ، والمائم، والقاصد لمن يراها أجسدة فانت زوجته، والعصان بحيث لا يحصل معه .

ولا يصح الطلاق الا بصريحة وتعيين المطلقة باسم ، اوصة ، او اشارة ، او نية ويكلف تفسيرها وان تلعظ بكناية كـ «برية» وبنة (١) وبئلة (٢) واعتدى وخلبة لم يقع بهن ثثن ولا رجعى، وان يشهد على ابقاعة شاهدان عدلان ولا يصح بشهادة النساء ولا رجل وامرأتين ، وان يشهدا معا فان اشهد واحداً بعد الآخر لم يقع وان طلق ولم يشهد ثم اشهد (٣) فمن حيث اشهد وتعتمد منه ، وان يتلعظ به موحداً فان حالف لم يقع ، وقيل يقع واحدة .

وان تكون المطلقة روحة دائمة ، فان طلق قبل ان يتكح لم يقع ، عينها او اجملها .

وان يكون في طهرها الذى لم يجامعها فيه الا ان تكون غير مدخول بها والمطلق عائلاً عنها شهراً فصاعداً او حاملاً بية الحمل ، او ممن لا تحيض منها لصغر وهو

(١) و (٢) المقطوعة

(٣) على الطلاق الثانى .

دون التسع ، او كيرسلوع الستين في القرشية والسطية ، والحمسين في غيرهما .
وان دخل بهن فانهن يطلقن على كل حال فان دخل بمن لا تحيض وتحيض
منها، تركها ثلاثة اشهر ثم طلقها . فان كان قد احتلط عليها الدم فقد ذكرنا حكمها
في باب الحيض في باب النكر وذات العادة .

ولا يقع الطلاق بشرط ولا صفة ، ولا يصح طلاق الصبي ولا طلاق الولي
عنه ما لم يبلغ عشرين رجباً فحينئذ يصح طلاقه خاصة . وان كان للمجنون افاقة
طلق فيها، وان اطلق طلق عنه وليه والا فالامام او من نوصه .

وطلاق الاخرس بكتابة ، او ايماء ، او اشارة (١) ، او وصع المفتحة على
رأسها والتتحى عنها .

وان طلق بغير العربية وهو يحسبها ، او كتب بالطلاق فقط لم يقع ، فان
لم يحسن بالعربية جاز بلغة غيرها .

والطلاق صريان ، رجعي ، وبائن ، وفالئط طلاق غير المدحول به ، والجمع ،
ولمبارات ، والمجبرة (٢) ، ومن لا عدة عليها كالتصغيرة والكبيرة على قول و ن
دخل بهن وثالث طلاق الحرية وثاني طلاق الامة ولا يتوارثان في الطلاق الثاني
والفسخ، ويتوارثان في عدة الرجعي من مال ودية .

فان طلق احدي ارجائه ، او احدي روجنيه ، وتزوج باخرى تم مات ولا
ولد له وجهلت المطلقة كان ربع الرجع، او ثلثه، او نصفه لهده لعومة، وان كان
له ولد فنصف ذلك ، والباقي منه بين الشتين فصاعداً .

وينقسم الى ستة وعدة وطلاق العدة ان يراجعها في العدة ويطأها واداحصل من
ذلك تسع تطليقات ينكحها بسبها روجان حرمت عليه ابداً .

وطلاق الستة ان يطلقها قبل الدحول ، او بعده ثم يتزوجها تزويحاً جديداً

(١) في بعض النسخ زيادة وتحريك لانه

(٢) سيأتي توضيحها .

ولا يلزم الموافقة وكلما طلقها ثلاثاً حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره بالغا (١)
نكاحاً دائماً صحيحاً ، ويدخل بها في قبلها ، ويحرج منه وحلت للاول ، ولا يحرم
بدأً فان احتلت هذه او بعضها لم يحللها للاول ، ولو وطأها حائضاً او في احرام
منها او منه ، او معها ، او طائفاً انها احسية لاحلها (٢) ويهدم مادون الثلاث كالثلاث
ويستأنف ثلاثاً ، وقيل لا يهدم مادونها ، ويسى عليها .

وطلاق الحرة ثلاث تحت حرا وعده ، وطلاق الامة اثنان كدلت .

ولا طلاق بعد طلاق من دون رجعة .

والباقي لا يلحقها الطلاق ، والحامل البسة الحمل ، تطلق للعدة بان يرجمها
ويطأها قبل الوضوع وللسنة بان يتزوجها بعد الوضوع .

فان تزوج المطلقة ثلاثاً على ان يظننها بعد الدخول بها صح النكاح وبطل

الشرط .

وترث مطلقة المريضة مطلقاً رجعيّاً ، وفي بائس الطلاق الى تمام حول
ماله تتزوج بغيره ، او يمت (٣) بعد السوء منه فان مات بعد الحول يلحظة لم ترثه ،
فان كانت هي المؤثرة للطلاق كالمحتلة لم ترثه ، وقيل ترثه ، ولم يرثها بكل حل
واذا قيل له اطلقت ، فلامه يقال نعم ، وقع الطلاق حيثئذ ، واعتدت اذا دله
رواه السكوني (٤) .

واذا وكله في الطلاق ثم عزله ، ولم يعلمه فطلق ، وقع طلاقه ، اشهد على عزله
ام لم يشهد ، تمكن من اعلامه ام لم يتمكن ، واذا طلق احد الوكيلين في الطلاق

(١) في اكثر النسخ زيادة «حياً»

(٢) في نسخة «لا يحلها» بدل «لاحلها»

(٣) في بعض النسخ «او يمت» بدل «او يمت» ولا يصح ما اثبتا والظاهر ان كلمة

«او» هنا للجمع .

(٤) لوسائل، ح ١٥ ، الباب ١٦ من ابواب مقدمات الطلاق وشرايطه ، الحديث ٦

لم يقع حتى يجتمعا عليه واذا طلق الرجعة ثلاثاً في لفظة او العاظم من غير رجعة ، اوفى طهرها الذي جامعها فيه ، اوحبصها او يعير شاهدين عدلين وقع ، ان كان يراه وحلت لغيره ، وان كان لا يراه لم يقع وعقد بعض اصحابنا يقع من الثلاث واحدة مع الشروط .

ولا يحل الامة المطلقة اثنتين ، وطأ المولى لها ، ولو ملكها المطلق لم يحل له وطأها بالملك حتى يحللها روج بالشروط .
ومن كان مع زوجته في البلد بحيث لا يمكنه الوصول اليها فبحكم العائب ، والغائب عن زوجته سنين (١) اذا قدم وطلقها وهي حائض لم يصح .
والمطلقة الرجعية يستحب لها الرينة ، وله الدخول اليها بغير اذن والسفر بها وجماعها .



«احكام الرجعة»

وتصح الرجعة بالقول فهو راجعت ، و تكحت ، ورجعت ، ورددت وشبهه ، وبالعمل كالقبلة ، والوطأ والتمس بشهوة واخذ الاحرص مقعة مطلقة عن رأسها . وانكار الطلاق رجعة ، وصيت المرأة ام سحطت ، والاشهاد على الرجعة مستحب ، وبراجع المطلقة الحلى ما لم تصع حملها ، فان انقضت عدة الرجعية بالآمراه ، او الشهور ، او وصع الحمل بابت منه .
وان طلقها غائباً ثم قدم واقام معها ، واولدها ادعى انه كان طلقها ، واقام البينة لم يقبل قوله ، والزم (٢) .

(١) في بعض النسخ «ستين»

(٢) في بعض النسخ زيادة «الولد»

و إذا طلق عائناً احدى الاربع لم يعقد على اخرى حتى تمضى لها اقصى زمان الحمل .

و اذا طلق الامة واحدة (١) حر او عبد ثم اعتقت ، او اعتقا معاً بقيت على واحدة (٢) ، وان اعتقا قبل ان يطلقها اصلاً فابها على ثلث (٣) ، و اذا اخبرت مطلقها انها تزوجت زوجاً غيره ودخل بها و فارقتها لمدة يمكن فيها ، حل له نكاحها . و اذا صدق المولى روح امته المطلقة ففى انه راجعها فى العدة ، وكذته فالتقول قولها .

و اذا طلق الحرة ، و خرجت من العدة ثم ادعى الرجعة فى العدة فالتقول قولها . و ان قال لها راجعتك ، فقالت قد انقضت عدتي و صدقها ممكن ، لم تصح الرجعة . فان قال طلقنت فى شوك فقالت بل فى شعبان فالتقول قوله مع يمينه فان عكس فالتقول قولها فى لعدة ، ولا يسقط عنه اللفظ فى الرائد على ما اقر به الابالسة وان قال طلقنت قبل الدخول ، فقالت بعده فعليه نصف المهر ، وعليها العدة و اذا روح عبده امته ، و فرق بينهما ثم روحه اباهما و فرق بينهما ، حرمت على العبد الا ان يروح (٤) .

ولا يرفع التحبير (٥) لاعلى طهر من غير جماع فيه وشاهدين ، كالطلاق وانما الحبار لهم ، (٦) ماداما فى مجلسهما فاذا تعرقا فلاحبار لها .

(١) اى طلقة واحدة

(٢) (٣) : اى الاتيه

(٤) فى بعض النسخ «الا يزوج»

(٥) لتحبير ، ن يحير الروح امرأته بين الطلاق وعدمه راجع الوسائل ، ح ١٥ ، الباب

٤١ من ابواب مقدمات الطلاق وشرائطه

(٦) كذا فى نسخ وى الحديث «انما الحبار لها»

ويقع الطلاق عليها قبل قيامها منه ، وهي تطليقة واحدة بسائى وروى (١) انها رجعية ، وقيل (٢) ان ذلك كان لرسول الله ﷺ خاصة .
والكتايبى اذا طلق زوجته واحدة ثم اسلمها فتزوجها فهي عنه على سائى الثلاث .

فاذا طلق الرجل امرأته وذكرت انها كانت حائضاً حين (٣) طلاقه فالقول قولها مع يمينها ، فان كانت حاضرة واقرت بالطهر ثم ادعت بعد طلاقها حلافه لم يقبل منها .



باب العدة

اما نكح عدة الطلاق المدخول بها ، فان كانت حرة حائلاً ذات اقراء عدتها ثلاث اقراء تحت حر او عبد وهي الاطهار ، و اذا طلقها فسي بعض القرء حسب بقرء كامل ، فان طلقها في آخر القرء فصارت بلا فصل صح الطلاق واستأنعت الاقراء .

فان كانت امة تحت حر او عبد فقراء ، فان كانت امة من لا تحيض ومثلها تحيض عدة الحر ثلاثة اشهر ، وعدة الامة خمسة واربعون يوماً .
ولاعدة على المطلقة التي لا تحيض لصعراو كمر ، وقال بعض اصحابنا عند ان عدة من تحيض مثلها ولا تحيض (٤) .

(١) الوسائل ، ح ١٥ ، الباب ٤١ من ابواب مقدمات الطلاق وشرائطه ، الحديث ١٤١٢ و ١٤١٣

(٢) في بعض النسخ «روى» بدل «قيل» الوسائل ، ح ١٥ ، الباب ٤١ من ابواب

مقدماته وشرائطه ، الحديث ٤ و ٣ وغيرهما

(٣) في بعض النسخ «قيل» بدل «حين»

(٤) وهي ثلاثة اشهر ، ان كانت حرة وصدفها ان كانت امة

وعدة الحرة و لامة الحاملتين وصع الحمل لتمام و غيره و ادناه الطقة
والعلقة ولو بعد طلاقها بلحظة .

فان حملت بالثين فموصهما معاً ، وروى اصحابنا (١) انقطع عصمتها بالاول ،
و لا تحل لعمره حتى تصع الاحر . و ادنى ما تنقصى به عدة الحرة المطلقة ، ستة
وعشرون يوماً ولحظان بان تحيض اقل الحيض ، وتطهر اقل الطهر ، وعدة الامة
ثلاثة عشر يوماً ولحظان ، ويكره لهما التزويج حتى تعتسلا من الحيض ، و عدة
السرية بعثتها المولى ثلاثة اشهر او ثلاثة قراء ، وان تزوجت قبل ذلك فالتزويج
باطل ، وحرمت على المتزوج ابداً ان علم حالها ، او دخل بها .

وعدة المرأة - تحيض في كل ثلاث سبب او اربع مرة - ثلاثة اشهر . واذا
استرايت (٢) المرأة وموت بها ثلاثة شهر بيض ، فهي عدتها فان رأت فيها دمأ اعتدت
بالاقراء . فان لم تحيض الثانية الى تمام تسعة اشهر ، اعتدت بثلاثة اشهر وباتت بها
و ن حاصت ثدية ما بينها وبين التسعة ولم تحض الثانية صبرت تمام خمسة عشر
شهرأ وقد باتت بها ، ويتوارثان في هذه المدة ، فان حاصت حيضة ثم ارتفع لكبر
اعتدت ، بعدها شهرين وباتت ، وان حلط على المثة الحيض بالاستحاضة ، فعدها
بما قرراه في باب الحيض ، فان احتلط عليها احتلطا تاماً اعتدت بثلاثة اشهر .
وان طلقها فادعت الحمل صبرت تسعة اشهر ثم اتمت الحول ، ودعواها
حملا بعد ذلك باطله . واذا طلق الامة رجعيأ ثم اعتقت في العدة تمت عدة لحره
وان كان بائناً فعدة الامة .

و عدة الروجة او فاة الروح الكبير و الصغير دخل بها ام لم يدخل صغيرة
او كبيرة ، اربعة اشهر والى غروب الشمس من اليوم العاشر . والامة كذلك ، و قيل

(١) الوسائل ، ح ١٥ ، الباب ١٠ من ابواب العدد ، الحديث ٢

(٢) المرأة المتر به : هي التي لا تحيض وهي في سن من تحيض وقد تظن على

على النصف الا ان تكون ام ولد لمولاه .

فان طلقها الزوج رجعيًا ثم مات عنها في العدة استأنفت عدة الوفاة ، وان كان بائناً اتمت عدة الطلاق .

وعدة الحامل حملاً يمكن كونه من المتوفى ابعد الاجلس ، ان وضعت لدون اربعة اشهر وعشراً اتمتها ، وان بقضت ولم تصع فالوضع . وعدة السرية لوفاة سيدتها اربعة اشهر وعشر ، وان تزوجت قبل تفصيها والنزويج باطل . وكذلك ان وطأ المدبرة مولاهم ثم مات ، وقد بيا عدة الممتعة في موضعها .

ولاعدة على الزانية . وذكرنا حكم الاماء في الاستبراء في ما مضى . وعلى الحرة لوفاة زوجها الحداد ، وهو ترك الحلية ، والكحل الاسود والحصاب وما يحسن اللون ، وجميل اللباس ، وأكل الطيب ، وشحه .

وليس على الامة حداد ، ولا بأس ان يحتد الانسان على حميمه ثلاثة ايام لاكثر منها ، وليس على غير المتوفى عنها زوجها ، حداد . فان كانت صغيرة لم يلزمها حداد .

وعدة الكتانية كمدة المسلمة وعليها الحداد في عدة الوفاة .

ولا يلزم المتوفى عنها زوجها ملازمة البيت ولها الخروج بهاراً ولاسكنى لها ، ولا نفقة فان كانت معسرة حاملاً اعق عليها من نصيب الحمل .

وللمطلقة الرجعية النفقة والسكنى ، ولا يخرج ، ولا تخرج الا في الحج المعروف وفي قضاء حق بعد نصف الليل وترجع قبل الصبح ، ولا تخرج بهاراً . وان كانت بائناً فلاسكنى ، ولا نفقة الا ان تكون حاملاً فلها السكنى والنفقة . واذا وجب على الرجعية حد اخرجت للحد ثم ردت الى البيت .

واذا كانت مع بيت احماتها (١) فدت (٢) عليهم اخرجت الى بيت آخر

(١) هم جمعه احماء : من ينسب الى الزوج

(٢) بذى عليه : تكلم بالقبحش.

فان بدوا عليها احرحوا عنها وان لم يكونوا عندها لم تحرج.

و تعتد لوفاة الروح العائب حين تلعبها الجبر و تحند ، و اذا شهدت البينة بطلاق العائب في يوم معلوم فعدتها مند (١) ذلك الوقت ، فان كان قد مضى قدر العدة تروحت في الحال ، وان لم يشهدوا بوقت معلوم فعد (٢) يوم بلعبها . و اذا طلق الامة رجياً فاعتقت في العدة فاحتارت المسح فلا رجعة له و يست على عدة الحرة .

و اذا طلق زوجته رجياً ، فارتدت فليس له رجعتها ، و يقف على انقضاء العدة .

و امرأة المفقود ان كان له ولي يقوم بمقنتها فلتنصر ، وان لم يكن رفعت امرها الى السلطان ، وليطلبه اربع سنين من عرف له خبر موت او حياة ، عمل بموجبهما وان لم يعرف خبراً اعتدت هذه الوفاة ، فان جاء زوجها وهي في العدة ، او بعد مصيبتها ولم تتروح فهو املك بها ، وان تروحت فلا سبيل له عليها وهي روحه الثاني ، فان تعذر لسلطان فهي مثلاة فلينصر .

ولا يبتدأ حل العدتان فان تروجت الممتهدة ودخل بها الروح فرق بينهما وانتمت العدة للاول واستأنمت عدة من الثاني .

فان حملت من الثاني اعتدت منه بالوضع ثم اتمت العدة للاول .

وان طلق احدى امرأته ومات قبل البيان اعتدنا بطولي (٣) لعدتين .

وتعتد الموطونة بالشبهة وعقد الشبهة ، والمفوض بكحها بعد الدخول والملاعة عدة الطلاق ، وبوضع الحمل ان كان .

وكذا المرتد عنها زوجها لاعتد بطرة ، فان قتل في عدة او مات اعتد عدة

الوفاة وان ارتد عن بطرة فعدة الوفاة مد حين ارتد وان لم يقتل .

(١) (٢) في بعض النسخ «من» بدل «منذ»

(٣) طولي : مونت اطول

وإذا باع المطلق زوجته رجعيًا المسكن، والعدة بالشهور، صح البيع والسكنى
مستثناة معلومة، وإن كاتب بالحمل، أو الأقراء لم يصح البيع للجهالة.
والمعدة بالأشهر إذا طلقها في أثناء الشهر، احتسب بماتقى واتمت قدر ما مضى
منه وتلقى الساعات والأيام (١).

والحنوة لأتوجب، لعدته، ولا يقرر لمهر تامة كانت أو بقصة.
وإذا طلق الروح رجعيًا ثم راجع في العدة وطأها، أم لم يطأها ثم طلقها، استبعت
العدة، فإن تزوجها ودخل بها ثم حالها ثم تزوجها ولم يطأها ثم طلقها، فلا عدة
عليها ولها نصف المسمى فإن وطأها استأف لعدته. والمرأة مؤتمنة على الحبيص
وإن طهر، فإن ادعت فراغها من العدة وصدقها ممكن قبل قولها. فإن طلقها اعتدت
بشهر ثم رأيت الدم، اعتدت بالأقراء وتعد ما مضى طهرًا.

وإن قال الروح طيفت يوم الجمعة وولدت يوم الخميس عليك، لعدة
وادعت العكس، أو قل لم تنقص عدتك بالولادة وادعت انقضاءها بها، أو قل قول
الروح، فإن شك هل كان الطلاق قبل الولادة، وبعدها؟ فعليه العدة، وإن لا يرى
إلا يراجعها فيها.

وإن انفعا على أن الطلاق يوم الجمعة وادعى الروح أن ولادة يوم الخميس
وقلت امرأة يوم السبت فاقول قولها لأنه فعلها. فإن حقق أحدهما وشك لآخر
فإن الشاك يأكل محكوم عليه به.

والمطلقة الرجعية فرأى، ولو أنت بولد لأقصى مدة الحمل مد وقت العدة لحقه
وإن كان أكثر منها لم يحقه لأنها بعد انقضاء العدة ليست بفرأى.
وإذا نت به لثمة ورجعية لدون أقصى مدة الحمل مد وقت الطلاق لحقه،
وإن تب به المائس لأكثر من مدة الحمل لم يلحقه ولا لعان.

فان قال لزوجته: استمرت او انقطعت فالبينة عليها فان تعدرت حلف و يطلب دعواها .

والمفسوخ بكاحها حاملا ليس لها نفقة ولا سكنى .

وقيل لها النفقة لانها للحمل وهو قوى .

فان ائروحت المطلقة الرجعية رجلا مع الجهل و حملت منه فللاطلاق رجعتها حاملا وبعد الوصع الى انقضاء عدتها بالاقرار ، وبعتها حاملا على انشى على قول وبعد الوصع فى العاس على الاول ، وقيل لانحب عليه لانه ليس برمان عدة.

* * *

«باب الخلع والمبارات والنشوز والشقاق»

يصح بذل كل ما صح كونه صداق عوضاً فى الخلع من كل روجة دائمة بكاحها عاقبة غير سميحة، فان كانت امه او مكانة فاذن المولى فان كان فى يدهما مال واذن لامته فى النجارة او كانت مكتسة والا هى دمنهما الى ان تعقوا، من كل زوج بالغ عاقل، فان كان سميحاً ، او عبداً صح خلعهما ويسلم العوض الى ولى السميح ومولى لعد ، وليس للمولى ان يخلع الطفلة بمالها ولا امرئة الطفل .

والسبب المييح للعوض ان نقول له روجته مع رعته فيها : لا اطيع لك امراً ، اولا وطئ فراشك (١) ولا اقيم حد الله فيك او يعلم ذلك من حالها . وحل له ان يأخذ ما بذلته وان كان فوق المهر .

والخلع يقع بمجرد ويكون محسوباً بطنقة ثالثة (٢) . فمفعول ذلك بها ثلاثاً لحرمت عليه الأبروح على الشروط ، وان بدلت له على ان يطلقها وفعل، كانت بائنة . فان كان البذل حمراً، او خيريراً وهما مسلمان ، او مجهولاً كشدة من قطيع

(١) اى لاوطئ فراشك من تكرهه

(٢) فى بعض النسخ «ثالثة» بدل «بائنة»

وعائت لم يوصف ، ودبار مطلق ، وقد التدمختلف لا علب فيه وحمل الحارية كانت التطلبة رجعية .

فان لعل بالحلع والحال هذه فكذلك ، وقيل يكون باطلا اصلا .

وان وقع الحلع ، او الطلاق على ما في هذه الحرة (١) من الحل او على هذا العدد فان خمرأ ، او العدد وقعا ، وقع باطل ، ورجع بمنحل الحل ، وقبلة العدد . ولا يقع الحلع بالكتابة ، ولا بشرط ، ولا بصفة واسما يقع على من موضع الطلاق ، وشروطه .

وقد يساها (٢) ولا رجعة له ، وكذلك في المسارات الا ان ترجع المرأة في البذل ، او في بعضه ، فله الرجوع في بعضها ، وتصير طلق رجعية اذا كانت في العدة ، فان لم يكن معتدة ، او خرجت منها ، او كانت ثالثة ، او تروج حن ، او كانت رابعة ، فتروح بدلها فلا رجوع لها . وان لم ترجع في ما بدلته جازله ترويجها مستأما .

وان كان الروحان لمسلمين ، وبدلت له على حلها لم يصح الحلع ولم يملك العوص ، ويقع طلق رجعية (٣) ان كان تلعط بصريح الطلاق وكذا لو اكراهها على البذل .

فان معها حقها عدلت له على الحلع وقع صحيحا ، ولم يكن مع الحق اكراها وقال بعض المحالين يكون اكراها وحكم فيها بحكم ما قبلها . ويصح ان توكل المرأة في بدل العوص ، ومتى بدلت ثم اترقا قبل الحلع لم يكن له الحلع (٤) الا ان يحضروا تدل ، او توكل فيه .

(١) الحرة بالفتح : اماء معروف

(٢) في بعض النسخ زيادة «اولا»

(٣) في بعض النسخ زيادة «واو»

(٤) لاحتمال رجوعها عن البذل

ولا توارث بين المحتملين ، وله ان يكبح احتها فى العدة و رابعة بدلها وليس له نظرها ، وعدتها عده المطلقة ولا يلحقها الطلاق (١) .

ولو قال لزوجته ، ان اعطينى الفأ ، او متى اعطينى الفأ فانت طالق او قد خلعتك لم يقع طلاق ولا خلع ، فان قال لها انت طالق وعليك الف وقع الطلاق رجعياً ولم يلزمها شىء .

ون بدلت له على ان يحلمها فلعظ بالطلاق صح ، وكذلك بالعكس .
واذا حالها على ملعة على ابها على صفة فخرجت بحلها ، او خرجت معيبة ورصيتها فلا كلام ، وان سخطها فله قيمتها بالصفة لمشروطة وصحيحة .
واذا حالع اربعاً بالف صح ، وعلى كل واحدة منه على قدر مهر مثلها وكذلك لو تزوجهن على الف ، وقيل يكون بالسوية .

وخلع المشركين صحيح ، فان كان على غير مال كالحمرو اسلم قبل التقابض فقيمة ذلك عند اهله .

وبصح اشتراط تأجيل العوص فى الخلع .
وان احتلما فى قدر الدل ، او جسسه ، او تأجيله ولا بينة قبل يتحالما و يجب مهر المثل ، وقيل تحلف الزوجة .

وان ادعى عيبها ابها بدلت على خلعها فانكوت ولا بينة فانقول قولها مع يمينها . واذا وكلت بحلمها على قدر مخصوص فدل اكثر منه ، او الرحل بالعكس لم يصح ، فان بدل له اجبى على خلعها عوضاً من غير اذنها لم يصح فان شهد شاهد انه حالها بالف ، وشهد الاحور «العيس» لم يحكم بهما لاختلافهما .

ولا يثبت (٢) الخلع شاهد واحد ويمين .

(١) لعل معناها : لا يتبع صيغة الخلع بالطلاق

(٢) فى نسخة «ويث» بدل «لا يثبت»

وذلك لزوح العوض في الحلع وهو في صماها حتى يقبضه .

* * *

« احكام المباراة »

والمباراة ان تكون الكراهة سهما ، فله ان يأخذ منها مثل المهر لا اكثر منه
وهي دائر ، وشروط الممارات واحكامها في ما سوى ذلك كالمحتلة .

وروى (١) الحسن بن محبوب عن ابي رباب عن حماد قال سمعت ابا
جعفر يتحدث قل : المباراة تبين من ساعتها من غير طلاق ولا ميراث بينهم لان
العصمة قد باتت ساعة كان ذلك بينها وبين الزوج .

وروى (٢) جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل عن ابي عبد الله عليه السلام قال
المباراة تكون من غير ان يتبعها الطلاق . وقال الشيخ ابو جعفر الطوسي
رحمه الله : جميع اصحابنا المحصلين من تقدم وتأخر على ان الفرقة في الممارات
لا تنفع مالم يتبعها بطلاق .

* * *

« احكام الشوز »

واذا شزت المرأة عن طاعة زوجها ، وعظها ، فان لم ينجع اعتزل براشها ،
او حول ظهره اليها ، فان لم ينجع فله ضربها بسواك وشبهه مسالم يود (٣) عظماً ،
ولاحماً .

* * *

(١) الوسائل ، ح ١٥٥ الباب ٩ من كتاب الحلع والمباراة ، الحديث ٣

(٢) الوسائل ، ح ١٥٥ الباب ٩ من كتاب الحلع والمباراة ، الحديث ٤

(٣) وذو وجهه : خدشه .

« الشقاق »

وان ادعى احد الزوجين على الآخر الشور جعلهما الحاكم الى جنب ثقة
عدل ليعرف حالهما ، فان تلفت حالهما الصارب والنائب وما لا يحل من قول ،
او فعل ، وهما مقيمان على الشقاق بعث لهما عدلا من اهلهم وعدلا من اهلها ليدر
الحال ، فان جعل الزوجان الامر اليهما في الاصطلاح والعراق ، اصلحا ولم يفرقا ، وان
اختلفا فلا حكم لهما .

واذا غيب احد الزوجين لم تنفسح الوكالة بعينه فان غلب على عقلهما بطلت
الوكالة .

واذا حانت امرأة بشور زوجها ، اذ اعراضه فتركت له بعض حقوقها كالمهر
او المعة او حقها من يومها وليلتها حل ذلك له .



« باب اللعان »

كل من قذف و اقام بيته ثم بحد . ولا يصح اللعان الا من زوج عقل بالغ ،
حر او عبد ، مسلم ، او كافر اعمى ، او بصير - ان نعى الاعمى الولد - باحد الامرئين
رميها بالزنا عياناً او نعى حملها عن نفسه او جحد ولدها ولم يكن اقربيه ولا عساه
على الفور مع تمكن ولا تلفظ بما يودن باعتراقه من ومن الروجة الحرة و الامة
المسلمة او الكافرة البرية من الصم والحر من المدحول بها ، ويحد لعير المدحول
بها وروى (١) ان طلقها قبل المدحول وادعت الحمل منه ولها بيعة بالحلوة ، لاص لتفيه .
فان قذف زوجته الصماء ، او الحرصاء بموجب اللعان فلا لعان و حدلها
وحرمتا عليه ابداً .

(١) ابوسئل ، ح ١٥ ، الباب ٢ من ابواب اللعان ، الحديث ١

فان قدم البينة رحمتا ، وقيل لالغان بين المتمتع ويحد قذفها ، فان قذف ملث يمينه لم يحد وان انكروا ولدها فهو اعلم بشأه والقول قوله ولا لغان وان قذف منكوحته بشبهة ، او من وطأها بشبهة ، حد ولم يلاع وان انكروا ولدها لاعن لئنه وحرمت عليه ابدأ . ويصح لعان مطلقته الرجعية واما النائي كالمختلعة فيحد لها ولا لغان بينهما الا في نفي الولد ان اتت به ولاقصى مدة الحمل ان لم يكن تكحت غيره ، او اقل من اقله مذ وطأ الثاني ان كانت تكحته .

ولا يلاع وله بينة ، وقيل بالحيار فان قذفها وجاء ثلاثة شهداء ، لاعن ، وحدوا ، وان لم يكن قذف حدث ان عدلوا (١) .

وموجب قذفه الحد وبلعانه بسقط ، وينتفى الولد ويحب الحد عليها ، وبلعانه يسقط عنها الحد وبهما يزول الفراش وتحرم على الابن .

وان قذفها بالمحور بلاحيان فعليه الحد ، ولا لغان .

وان قذفها بالمشاهدة فعنت عن الحد ، او لم تطالب به ولا لغان .

وان لاهى زوجته فتكلمت عن اللعان ، او عن اتمامه ، او اعترفت ولو مرة فعليها الحد ، فان قذفها ولم يلاعها فاعترفت سقط عنه الحد ولا نحد حتى تفر تمام اربع مرات .

فان تلاعها ثم قذفها شحص بالرباحد ، و يسقط نسب الولد من ابيه دون امه فان تلاعها ثم اكذب نفسه لم يرجع الفراش ، ولم يرتفع التحريم وورثه الولد ولم يرثه ، وورثته امه واخواله وورثتهم ، ولا يرث اعمامه ، ولا يرثونه .

وان لم يعترف به بعد اللعان لم يرث احواله على الرواية (٢) ، وهم يرثونه وقبل يرثهم لثبوت النسب .

(١) لان الزوج يعد حيثما احد الشهود ، لعدم قذفه

(٢) الوسائل ، ج ١٧ ، الباب ٤ من ابواب ميراث ولد الملاءه ، الحديث ٤ ، الا

انه ليس في البحر عدم عتاف الاب وان حمله الشيخ عليه .

فان كرر قدوها بذلك بعد مصبي اللعان لم يعد ، وبغيره يجد . وان اعترفت
 بالرابع للعان لم تعد حتى تقرأ ربع مرات وان قدوها وطالب بالحد ثم عابت ، لاعت
 وسقط عنه الحد ، وان لاعت بعد لعانه في عيته صح وسقط الحد عنها فان قدوها
 ثم مات قبل ان يلاع ، ورثته ، فان قدوها ثم ماتت قبل ان يلاع عن عروى (١) انه
 ان لاعت ، فلا حد عليه ولا ميراث له ، وان لم يلاع في فله الارث ، و عليه الحد .
 واذا لاعت للقدف وتولد ولده الا ان يقدوها بالرقا مه ويجب الداء للعان الزوج .
 وان يلاعها بالقدف الكتاب وان لم يحسا فليتهما وان ابدل الرجل للعة
 بالعصب والمرأه لعصب باللعة لم يصح .

ويستحب ان يكونا قاثمين حال لعهما ، وتجلس المرأة حتى يفرغ الرجل
 وان يكونا مستقلى الفلّة حال اللعان لاستقبال الحاكم .

ولا يصح للعد الا بالحاكم ، و حبيسه و يستحب ان يعظم عيهما الامر ،
 وان يعظهما بعد الشهادة الرابعة .

وان يكون بحضور جماعة ، وفي وقت كعد العصر ، ومكان بمكة بين الركن
 والمقام ، وبالمدينة ، بمسجدها عند مسره ^{عليه} .

«وفي هذه السنة ، وهي سنة اربع وخمسين وست مائة في شهر رمضان احترق
 المسر ، وسقوف المسجد ، ثم عمل بدل المسر » و بالمسجد الاعظم عند القبلة
 والمسر في سائر البلاد .

ولفرقة بين المتلاعين باللعان دون حكم الحاكم .

واذا ولدت ولدين ، فاقربا حدهما وبنيهما اقل من اقل الحمل لزمه الاخر ،
 و ان لاعت لثني احدهما اتعتي الاخر ، فان كان بينهما سنة اشهر لم يتلارما في
 بني ، ولا اثبات .

واذا قدف زوجته ، وهو صبي عرر ، ون انكر ولدها و له دون عشر سنين

انتهى بلالغان ، وان مات اعتدت بالشهور ، وان كان له عشرين احر حتى يبيع ، فان لاهن فقد انتهى عنه ، فان مات قبل اللعان فهو ولده ، واعتدت .

وان كان الزوج مقطوع الذكر ، والانشيس ، او عاب عنها كثر من اقصى الحمل ، ولم يدخل بها ، او دخل وجائت به لاقل من اقل الحمل لم يلحقه ، ولا بدن . ويصح اللعان بعنى الولد بعد موته ، وان انكر الحمل ، ولاعن في الحال او اخره حتى تضع جاز .

وان قدوها ، ولاعنها في الحال فكلت لم تحدد حتى تضع وترضع لولد ان لم يكن له من ترضعه .

وان قدف روحته الصبيرة ، ولا يمكن الزنا بها ، او يمكن ، عزز وان قدف المجنونة بزنا حال جنونها ، او قدوها بزنا حال اوقنتها ، لم يلاعن لاسقاط الحد والتعريض حتى تعيق ويطلب بهما ، فان اوقنت فطالته بهما ، او بكر ولدها ثم جنت فله اللعان لاسقاط الحد ، والتعريض ، وبغنى لولد ، فاذا فعل وافاقت حدث ، وعزرت الا ان تلاعن .

فان انكر الزوج القذف وشهد واحد انه قدف ، وآخر انه قر به ، او شاهد انه قدف يوم الجمعة ، وآخر يوم الخميس لم يثبت .

وان شهدا انه قدوها وايها لم يقبل شهادتهما ، فان شهدا انه قدوها ، ثم قالوا كان قدفنا جميعاً لم يحكم بشهادتهما .

فان ردت شهادتهما لما ذكرناه ثم عفا عنه (١) وصلى الامر ثم شهدا انه قدوها قبلت .

ولعان لاخرس بالايماء ولاشاره كفقوده وايفاعاته .

والرزة (٢) تحصر مجلس الحكم ، والمحدرة يرسل الحاكم اليه بعد لدن

(١) اى عفا عن قدوها وابراء عن الحد (راجع لميسوم ، ج ٥ ، ص ٢٢٥)

(٢) ابردة من النساء ، التى لا تختب احجاب الثواب وهى مع ذلك عفيفة عالة

تجلس للناس وتحدثهم (راجع مجمع البحرين)

الزوج في مجلسه من يأخذ عليها الفعان في بيتها اربعة ، واقله شخص واحد .

* * *

« باب الطهارة والايلاء »

يصح الطهارة من الزوج البالغ العاقل المختار القاصد له ولا يصح من
للكح ، ولا طهارة لسكران والمكره والسامى والعصاة بحيث لا يحصل ، حرأ
او عبدا ، مسلماً او كافراً بكل روجة ، ومالك يمين محصور شاعدى عدل ، وكون
الروحة مدخولاً بها طاهراً طهراً لم يقرنها فيه مجامع الامن لا يعثر ذلك فيها
في الطلاق ، معينة نقول او اشارة اوبية ، بلطف : هو « انت على كظهر امي او
احدى محرماته بسأورصاعاً او بعض اعصائهن او شعرهن على رواية (١) ضعيفة ،
او كامى ان ثواه .

فان قل ، هي كظهر مطلقة النائي ، او كظهر ابيه ، او كروحة فلان لم تحرم
والطهارة موجب للتحريم ، ويحل منها الطهر ، والقلة ومردود المرح ،
ولا يقع مشروطاً ، وقبل يقع مشروط ، وتجب كفارة الطهارة بالعود وهو
ان يرم عسى استباحة وطأها ، لانه قصد التحريم ، فاذا قصد الاباحة فقد عدى
لقول فيه ، فان وطأها قبل ان يكفر فعليه كفارة اخرى عقوبة ، وتكرر لكفارة بتكرر
الجماع الا فى السامى ، والجاهل .

وان كرر عليها لظهر فلكل مرة كفارة .

وان فذر من سوة بلطف والمناط فلكل منهن كفارة ويصح طهارة المطقة
الرحعية ، والايلاء منها . واد طاهرها ثم طلقها قبل العود ، فلا كفارة ، و يصح .
فان رجعت في العدة فالطهر بحاله ، وليست عوداً ، وان تخلأطها ، او كان دثماً
ثم تروحها ، لاعت روح اوعه ، فلا كفارة عليه .

(١) لومائن ، ج ١٥ ، الباب ٩ من كتاب الطهارة ، الحديث ٢ وقد وضعها في الجواهر

ايضاً بلصف (راجع لجواهر ، ج ٣٣ ، ص ١٠٢)

وكفارة ظهار العبد صوم لشهر واحد ، وإذا جامع المظاهر منها ليلاً في الشهرين لم يطل صومه ، وعليه كفارة أخرى وإذا جامعها نهاراً عمداً قبل أن يصوم من الثاني (١) شيئاً استأنف الشهرين ، وكفارة أخرى ، وإن كان بعد أن صام منه ولويوماً ، أتمها ، وكفر بأخرى .

والكفارة عتق رقبة صغيرة أو كبيرة ، مسلمة أو كافرة ، ذكر أو أنثى ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين . فمَنْ لم يطق فاطعم ستين مسكياً ، لكل مسكين نصف صاع : أربعة أرطال ونصف بالعمد دي مما يسمى طعاماً ، ولا يكرر اطعام الواحد مراراً لأنه خلاف النص ولا يطعم كافراً ، ولا عمداً .

وإذا طاهر روحته ، ثم لاعبها أو آلى منها لم يكن عتداً ، ومن قال يصح بشرط (٢) قال لا تجب الكفارة حتى يحصل الشرط ، ويعزم على العود .

وإذا هرم على العود ومات ، أودع عن العزم لم تسقط الكفارة . ويجب الكفارة في ما فضل عن قوته ، وقوت عياله يومهم وليتهم إلا دار سكناه وحادته . وإذا شرع في الصوم لعجزه عن الرقبة ثم وحدها ، فلا فصل له لعتق ويجوز له إتمام الصوم .

ولا يجزى في الكفارة الأعمى والرأس والمجدوم ومن بكل به مالكة خاصة لأنهم قد عتقوا بذلك ، ويحرى المدير بعد نقص تدبيره وأم الولد والأعور والمحبوب والحصى والمريض والابن مالم يعرف موته .

ولا يجزى القيمة في الكفارات .

وإذا اشترى من يعتق عليه لم يجزه عن الكفارة وإن بوى ، وقيل يجزى إن بوى . وإن اعتق حصته في عهد يسه وبين غيره لم يجزه .

وقيل إن كان موسراً وبوى عند اللغو بالعتق أجزاء لأنه يسرى ، بخلاف

(١) أي الشهر الثاني

(٢) أي معلقاً على شرط ، وإفائلاً هو الشيخ في النهاية

المعسر . ود اعتق عبده المرهون ، وهو موسر لم يحره الا ان يجزئه مرتبة ، فان اعتق ربع عبده عن كفايته لم يجزئه وسرى في باقيه .
وان قدم الكفارة على لعود لم يجزئه واعادها عبده .
وان حتى عبده عبداً ، او خطأ فاعتقه احره وصمن سيده الخطأ . ويحرم عليه امته ، ومنعته بالظهار حتى يكفر ، ولا رفع لهما (١) ولو طاهر من امة ثم شرها لانسح الكاح . وحلت بالملك ولا كفارة .
وان طاهر من امة ، فباعه ، ثم شراها فكذلك ، وان طاهر منها واعتقها عن كفارة عليه ، حل له ان يتكحها ، ولا كفارة .
وان رفعته امرأته الى الحاكم انظره ثلاثة شهر ، فان كفر (٢) وطأ والا -
ارمه الطلاق ، ولا يطلق عنه ، فان ابى حسه ، وصيق عليه في طعامه ، وشر به حتى يطلق ، او يكفر ويطأ .
فان نوى بالطلاق لظهار او بالظهار الطلاق لم يقع . فان قال . هي حرام ، فليس بشيء وان نوى ما نوى .

و دا اشترى عبداً شرط البائع عليه اعتاقه فاعتقه عن الكفارة لم يحره ، ويجزى المكاتب قبل الاداء ، وبعد ادائه البعض وهو مشروط عليه . ويجزى لتوكيل في العتق ، ولو اعتق عن كفارة غيره شرعاً احرأه وبكون سائمة (٣) ويجزى المالك اعتق عبده ، لمقصوب ، وعتق الحمل ولا يسرى الى الحامل وقبل لايجزى ولو كان عليه كفارة ، فارتد ثم اعتق لم يصح عتقه .

ويجزي في الكفارة صوم شهرين هلاليين مما يصح صومه تبرعاً كيف كانا ،

(١) الى الحاكم

(٢) في بعض النسخ ليست « الواو » موجودة

(٣) السائمة : من ليس عليه ولاعتق

وان صام بعض الشهر اتمه بالعدد (١) ، وقبل يصوم مالهقه وقدر مامضى منه وهو قوى ، ويؤى كل ليلة ، او كل يوم الى الزوال فسان زالب ولم يؤى لم يحرمه ، ولا يجب عليه بية التابع . وبحوز الاطعام متوالياً ، ومتعرقاً . واذا قالت لروحها ، انت على كظهرامى لم يكن شيئاً .

ويحوز (٢) فى الكفارة اعتناق المعتق بالصفة وان وجدت لان الاعتق بالصفة عندنا باطل .

ويحوز طهار الاحرس واعتاقه باشرته .

فاذا ظاهر وعاد ، فالى منها قبل الكفير صح ابلاؤه وان كان الوطأ محرماً كما لو آلى محرماً وصائماً ، فان وطأها فعليه ثلاث كفارات (٣) وان حرحت مدة الايلاء فان طلق حرج منه ، وبقي حكم الطهار مادامت فى العدة .

ولا يحل لها تمكين المظاهر من الوطأ لانه محرم قبل الكفير ومنى لم يقدر المظهر على الكفارة صام ثمانية عشر يوماً ، وحلت له ، وان لم يقدر فهو حرام عليه ، ويجب ان يطلقها لانه قادر عليه وقبل لا يجب .

* * *

«الايلاء»

والايلاء يمين لاتنفذ الا بالله واسمائه الحاصه كما تقدم ، ولا يصح الا من روج بالبع ، عقول ، محتار ، قاصد وان كان عدواً او كافراً بروجة مدحول بها ، د ثم يكحها بشرط ان لا يقصد صلاحاً فى يمينه ، وان يحلف ان لا يطأ بصريح العفظ او ما يعيده ، اصراراً بها اكثر من اربعة اشهر ، ولا يعلقه بشرط ، وقيل يقع

(١) اى الثلاثين

(٢) فى بعض النسخ «يجزى» بدل «يحوز» و«المعنى بالصفة» من عنق مولاه حقه بالصفة

(اى الشرط) مثل - ان طعت الشمس فابت حر

(٣) كفارة للايلاء وكفارة للطهار وكفارة بقومه الوطأ قبل كفارة لظهار

بشرط ومدة المرض منذ حجب المرافعة ، فادأ مصب الاربعة ، الرم العثة وهي الجماع في الفادر ، والعزم عليها من العاجر ، اويطلق .

وتطلبقة الظهار والابله واحدة رجعية ، وان لم يفعل حسن في خطبة قصص ، واطعم ريع الطعام ، وسقى ريع الشراب حتى يفعل ، ولايطلق عنه الحاكم وان جامع فكفاره يمين ، وقد شرحاها في ما مضى وان آلى منها لمرض به ، وبها ، اورصاع فليس بابله ، ويعمل الاولى (١) على ما سبق في الايمان .

ولوحف على سه ، الزمه الحاكم بعد الاربعة الاشهر على ما ذكرنا ، وان لم تطالبه حتى مصت السنة لم يحث ، فان حلف على شهر وكسان قد تعين عليه فيه الجماع ، جامع ، ولا كفارة ، وان لم يتعين ، عمل على الاولى ، والعبد يكفر بالصوم . وكافر لا يصح منه التكثير حتى يسلم ، ودا ادعى الروح جماعها ، وانكرته ، فالقول قوله مع يمينه .

* * *

«باب النفقات»

موجب النفقة بكح ، ورحم ، وملك . وانما يجب النفقة في الكاح بان يكون دائماً ، وتمكنه الروحة من لامتمتاع تمكينا كاملا ، فلو امكنه من القل (٢) فقط ، او بهاراً لاليل ، او بالعكس لم يكن لها عليه نفقة .

وان كان الروح حراً ، موسراً ، والمرأة شريفة ، انفق في طعام ودم عسادة البد ، وكسى لصبي وشتاء على قدر يساره ممن يرسم وكتان وغيرهما ، ولريسا ، واحدهم حادماً ، واحدهما ، ولا يلزمه احداث غير الشريعة . والامة يعق عيبها بالمعروف بلا احداث وان كانت جميلة والموسط على قدر

(١) الاولى من القل والترك .

(٢) في بعض النسخ «القبلة» بدل «القل»

حاله وحال المرأة ويخدمها ، او يخدمها .

والمعسر اصلاً ان انظرته الى يساره فلها ، وان الرمث بالطلاق طلق ، وقيل لا يحبر عليه وتصره حتى يوسر ، فان كان موسراً اجر على احد الامرين .
فان ارسل الامة سيدها ليلاً ونهاراً فالعفة على الروح لكمال الاستمتاع ، وان ارسها ليلاً فقط ، فالعفة على الروح بن على سيدها . وان كان الروح عدواً وبكح بادى سيده ، وهو مكنت ، فالعفة في كسه ، فان اعور اثمه السيد ، فان فصل فله ، فان احتار ان يعفه فله ، وان لم يكن مكنتاً فعلى السيد والمدير كالعبد حتى يعفه ، والمكاتب كالعبد .

فان اعتق بعضه اتقى بحسابه من الحرية عفة لموسر ان كان ذاملاً ، او كسب والعفة تجب باول اليوم ، فان سلمها اليها ملكتها .
فان ماتت ورثت عها ، وان باعها صح بيعها ، وان كساها ملكت الكسوة كذلك ، فان اسلمها عفة لمدة ، ثم ماتت او شرت استردها ، فان مات هو كانت ميراثاً ، وان كساها لمدة ، فاتفقها لم يصح ، ولم يلزمه بدلها حتى لمدة فان لم يعق عليها ، ومضت مدة فهي في دمه وترجع بها عليه ، او هي تركته قصي بدالك لقصي ، ام لم يقص . فان عاب ، قصي عليه وبيع عليه عقاره او غيره فيها .
فان اسدات العفة قصاها . فان لم يعق عليها ولو اها (١) ، حارلها ان تأخذ من ماله قدر عفتها وعفه ولده منها بالمعروف من حسن ذلك ، او من غير جسمه . ولا يعفه لستى ، وللمسوخ بكاحها الا ان تكون حاملاً . وان مرضت روجته لم تلزمه عفة المرض من دواء ، واجرة طبيب وفصاد وحجام ، واما عليه عفة الصحة فان سافرت باده ، فعليه عفة الحضر ، وان سافرت بغير اده ، فالعفة لها ، فان حجت في العرس بغير اده فعليه عفة الحضر .

وان لم يدخل بزوجته فالعفة لها ، لان العفة تجب بوجود التمكنين ،

(١) لوى ديه : مطلقه ولوى بعتة . حجته اياه

لا يملكه. وان خرجت من بيته ناضراً ، ثم غاب ، فعادت الى بيته لم تعد بعفتها حتى يتمكن ردها الى قصته بنفسه ، او وكيله . فان ارتدت بعد الدخول فلا نفقة لها حتى تسلم في العدة .

وان احل الزوجان في قصص النفقة ، ولا يسه له فالقول قولها مع يمينها وان كانت امة فان نفقا على القصص ، و ادعت انه قصصها نفقة المعسر ، وكان موسراً فانكر اليسار ، ولا يسه لها فالقول قوله مع يمينه .

ولو اختلف في قصص المهر قبل الدخول ، حللت ، وبعده يحلف الزوج ، ولادخول للامة في هذا ، لان المهر ليس بها . وان كان الزوج صغيراً ، او هي صغيرة ، او هما صغيرين فلا نفقة لها .

ومرض الكبيرة بعد تسليمها ، او عظم لانه لا سقط بعفتها لانيها «سكن يؤلف» (١) فان كان الزوج عبداً فابق لم يكن على مولاه نفقة .

وروى (٢) شهاب بن عبد ربه قال قلت له ، ما حق المرأة على زوجها ، قال يسد جوعتها ، ويستر عورتها ، ولا يفتح لها وجهاً فاداً فعل ذلك فقد والله ادى اليها حقها ، قال قلت وللمم ، قال في كل ثلاثة ايام مرة في الشهر عشر مرات لا اكثر من ذلك ، قال قلت فالصنع ، قال في كل سنة اشهر ، ويكسوها في كل سنة اربعة اثواب ، ثوبين لشتاء وثوبين للصيف ، ولا يسقى ان يقر عينك من ثلاثة اشياء : الحل ، والريث ، ودهن الرأس ، وقوتهم بالمد ، فاني اقوت عذلي بالمد ، واقدر لكل انسان منهم قوته . فان شاء اكله ، وان شاء وهبه ، وان شاء تصدق به ، ولا يكون وكهة عامة الا اطعم عياله منها ، ولا يدع ان يكون للعبد من عبيدهم فصلاً من اطعام يسلهم من ذلك شيئاً لا يتسلهم في سائر الايام .

(١) قال في لمسوط (ج ٦ ، ص ١٣) اذا مرضت روجه لم تسقط بعفتها برخصها لانيها من هل لاستمتاع ولانيها فدياً لها ويسكن اليها

(٢) لوسائل ، ج ١٥ ، باب ٢ من بواب النفقات ، الحديث ١ (وروى في المتن

مطابق لما في التهذيب ، ج ٧ ص ٤٥٧ ، الحديث ١٨٣)

وفيل، بقوت المورس زوجته بمدين، والمتوسط بمدين، والمعسر بمد

* * *

«وأما القسم الثاني»

فيجب فيه المقة على الو لدين وان علوا ، والولد وان سعلوا بشرط يساره ، وعسرهم ، وعدم تمكنهم من الكسب، فان فانت لم يقص، وان لم ينق وهو مورس، اجبر على ذلك.

وهي مسنحة على دوى رحمه سواهم ، وينأ كد على من يرثه (١) لا وارث له غيره .

فان كان للمعسر ولد ، وولد وحب ان يعقا عليه بالسوية .

فان كان للمورس ولد ، ووالد معسران، وجب ان ينفق عليهما .

فان كان له ب وابوه وولد، وولده معسرون، انفق عليهم نامكه ، والافعى اقربهم وان كان الابوان موسرين ، او لوالد كذلك ، فمقة الولد عليه فان كان له ام وواب (٢) وان علا فعلى الحد دونهما .

وان اعسر الاب ، والحد فعليها ، وان اعسر ثمان في درجة كوالدين ، او الولدين ، وايسر بعده احدهما ، فيسهم .

وان تجب المقة في فصل عن فوت يومه وليلته ويجب ان يبدأ بزوجه لانها وجبت معاوضة

* * *

«وأما القسم الثالث»

فوجب فيه المقة على الرقيق من عالب قوت البلد و عالب كسوته لأقوت السيد ، وكسوته ، ويسحب له ذلك وان كانت مربة فصلها على الحادم .

(١) في بعض النسخ زيادة «وان»

(٢) مضاف ومضاف اليه يعني ابوالاب

وان كان العبد والامة ذوي كسب ، فمن كسبهما ، والمعور (١) على السيد
والفاصل له .

وان لم يبق ، ولا كسب لهما ، الرم بيعهما ، او عاقبهما فان كانوا جماعة
الرم يبيع العصى ، و لا يفاق على العصى منه او يختار مع الكل ، او اعادهم .
وان حارح (٢) عبده ، او امته المكتسبين باختيارهما جار ، والخدمة تجب
عليهما بهاراً ، و ليل سكن و راحة على العادة و يستحب ان يدعوه السيد ليلاً كل
معه ، فان ابى ناوله لقمة ، اولقمتين .

والدواب ، والطير في الناذية يرسل ان كان مرعى فان لم يكن فكالحصير
اما ان يبق ، او يوح ، ان كان مما يوح ، فان لم يكن يوح كنف يبعه ، او ذبحه ،
او يحره ان كان مما يؤكل ، فان كان مما لا يؤكل الرم يبعه وان كان اكثر من
واحد باع بعصه ، و ابق على النامي الا ان يختار مع الكل ، او ذبحه ان كان مما
يدبح ويؤكل .

ثم كتاب الطلاق وتوابعه

(١) اعوذ الشئ : عدم

(٢) لمحارحة ان يضرب على عبده حر جاً ، في كل يوم شيئاً معلوماً يصطه من كسبه

(راجع المبوط ، ج ٦ ، ص ٤٦)

كتاب الوصية

يجب الوصية على من عليه حقوق .

ويستحب لمن لاحق عليه بعض ماله ، ويعنى ان يعدها لانه لا يأس الفحاة ،
وليحتر الوصية رجلا عدلا قواما ، ويجوز الى الميراث العقله لرشيده .
ولا يوصى الى سفيه ، وفاسق ، وكافر ، وعبد ، ومدبر ، ومكانب الادب السادة
ويوصى الكافر الى مثله .

فان اوصى الى صبي تولى امره الحاكم حتى يبلغ رشيدا فان اوصى اليه
والى عقل وشرط وقعها الى بلوغه ، بعد العقل ملا يد من انفاذه كالدبى ، وبقعة
الطفل حتى يسع الصبي ، فان مات الصبي اوبلغ سنها بعدما العقل ، فان بلغ
رشيد لم ينقص ما فعله لوصى الا ان يكون غير شرط الموصى .

فان اوصى الى اثنين و شرط اجتماعهما لم يصح الا ما اجتماعا عليه ، و ان
سوع الافراد حار ، وان اطلق فكثاينة ، وقيل كالأولى فان تشخ الوصيان حملا
على الاجتماع والاعرلها ، وان طلب واحد القسم لم يلزم الاخراجاته وان ظهر
منه حياة ، عرله الحاكم وقام بالامر ، وان ضعف قواه بجلد عدل ولم يعرفه . ولوصى
الابناء الى غيره لانه من نظره الا ان يهاه الموصى فيتولى حينئذ الحاكم .

فان مات ذو الاطفال و لم يوص تولاهم الحاكم ، فان تعذر فعص صلحه
المؤمنين ، فان تولاهم غيرهما ضمن المال وان ائمه على الطفل . ويعنى الوصى

بالمعروف ، فان رادصم الزيادة ، ويجوز شراؤه من مال الطفل لمصلحته شمس مثله ، فاما بدونه فلا .

و ان بلغ الوصي ورشد سلم اليه ماله ، فان ادعى التسليم ولا يسه او حاله في مدة الاتفاق حلف الوصي ، وان حاله الوصي في قدر الاتفاق او اصله ولا يسه حلف الوصي للخروج .

وللوصي الفقير احرة قيامه ، او اقل الامرين من الاحرة والكفاية ، وله خلط اليتيم بنفسه وعياله ، و لسماح له فصل ، وعليه قسح .

واذا قتل الوصي الوصية او لم يحضرها وبعته بعد الموت او قبله ولم يردها لزمته ، فان ردها في وجه الموصي صح الرد ، ونوردها في عيته ولم يلزمها الرد لم يصح

وبستحب الاشهاد على الوصية ، وينت الایضاء اليه عند احكام بشاهدين عدلين ، فان كثرت المال تشتت بما يشت به المال ، و بمرثة واحدة في الربيع ، وبانثين في النصف ، وبثلاث في الثلاثة لارباع ، وباربع في كله .

فان تعذر لمسلم العدل قبل فيها شهادة اثنين كتابيين عدلين في ديتهما ، فان لم يجد من المجوسى في سفر او حصر وان امره ان ينحر بالمال لا طعنه وله نصف الربيع جار ، وان كان له دين على الميت اخذ من تحت يده ، فان اظهر ذلك انقضى الى يسه . فان حالف الوصي ما امره الموصي او امره باخراج حق عليه وتمكن من احر حه ولم يفعل حتى تلف المال ضمن ، وان لم يتمكن من مستحقه فعليه فتلغ ولا تغريط رجح المستحق على الورثة في ما اخذوه .

وتصح الوصية من المانع العقل ، او بحكمه ، و هو ان يصح بلع عشر مدين لا يصح الشيء الا في موضعه في المعروف من وجوه البر وصدقته واعتاقه خاصة ، فان لم يشهد لوصيه الوصي و امكنه اعاده ، وجب عليه ، فان اظهر ذلك اخذح الى يسه .

واذا ترك وارثا كالاخ وعديين ، وحاربه حاملا ، فاعتقهما الورث ، وولدت

فشهدا على اقرار الميت ان الحمل منه قلب شهداتهما ، ورجعا رقين (١) ان لم يدكرا
ان الميت اعتمهما ، فليدكرا ذلك كره للولد ، ان يشترقهما لانهما ثبتا بسبه .
و الوصية بالخمس انفصل منهما بالربع ، و بالربع انفصل منها بالثلث ،
والعاقبة ثلث ، و ان اثار الوارث الريادة عليه بعد موت الموصى جار ، ويكون بناء
على فعل الموصى (٢) .
وقل : ان لم يكن له وارث جار ، و لاصل خلافه ، فان اجاروه حياته فلهم
اباؤه بعد موته .

و روى (٣) ليس لهم و له الرجوع في الوصية و الايصاء وتعيرها ، فان
وصى بشيء بعه ، او وهبه ، او رهنه ، او بدار فجعلها عرصه ، او حطة فطرحها
بطلت الوصية ، او بدار العبد ، او كانه ، او اعفاه كذلك .
فان اوصى بوصاية يمكن العمل بها عمل ، وان لم يحرح من اثنتي عشرة بالثلث
ووقع مراد على لاجارة

فان اوصى بعد لزيد ، ثم وصى به لعمرو ، فعلى الآخر ، (٤) فان اوصى
بوصايا و شكل المتقدم ، اخرج بالفرعة ، فان كان فيها قرص بده به وان احره ،
وان اوصى في لمعاصي كقتل النفس و سلب المال و عمارة البيع و الكنائس و بيت
الدار و كان مسلما بطلت الوصية ، و المال للورثة .

ويجوز الوصية للكافر ، والوارث ، والمثقل ، وعنده نفسه ، ومديره ، ومكتبه
وللحمل بان يكون محالوفا في الحال ويسقط حياً ، و يسقط ميتا بطلت .
ويستحب الوصية للمحجوب عن ارثه منه بغيره .

وتصح بحمل لحارية ، والمثقلة ، وبما تحمل ، ويشوب من ثيابه ، ومتاع من

(١) لانه ثبت ان الاح ليس وارثاً ، لوجود الولد ، فاعتاقه لهم بطل ،

(٢) في بعض نسخ «الوصي» بدل «الموصى» والمثال واحد .

(٣) ابو داود ، ح ١٣ ، كتاب الوصايا ، الحديث ٢٥١

(٤) اي الايصاء الثاني

متاعه مجهول وعلى الورثة اعطاء واحدها .

فان لم يكن له ذلك بطلت ، فانسب ذلك الى ماله اتباع له ذلك ، ولا يصح لمانحمل المرأة (١) و (٢) لوصية ممن جرح نفسه بما فيه هلاكها ، فان اوصى ثم قبل نفسه سحب ، فان وصى ثم قتل او جرح خطأ مصت وصيته فى الثلث من مال ودية ، فان جرحه غيره ثم وصى وعقله كامل صححت وصيته فى ثلث ماله وارث جرحه وتصح لوصية للمكاتب بحسب ما تحرر منه ، وتطل فى النقي ، فان كان مشروط او مطلقا لم يؤد شيئاً ، او مدبراً لم يصح الا من سيده .

وان اوصى لام ولده اعتقت من الوصية ، فان اعور فمن نصيب ودها . فان اوصى الا يورث ولده لم يقبل منه .

وروى (٣) : صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن ابي بصير ، قال : سأله عن المذبح نزل منه ابوه عبد السلطان ، ومن ميراثه ، وجريته لمن ميراثه ؟ قال : قال على ^{عليه السلام} هو لاقرب الناس الى ابيه ، ولا يصح لايضاء (٤) على وارث لا يلى عليه الموصى حال حياته كغلاء اولاده ، والصغير والكبير من غير اولاده ، كالاخ ولعم ، الامي ثلث وفضاء الدين .

ولا يصح الا يضاء الى اجسى على اطفاله ، وله اب او احد الا فى ما ذكرناه . والوصية بحرة ، بالسبع ، وروى : (٥) العشر ، وبسهم ، بالثلث ، وبشيء ، بالسدس ، وبالحظ والنصيب ، والكثير على رأى الورثة فان اوصى بثلثه فى سبيل الله فى الحج ، ولجهاد ، وشبههما ، وان اوصى فى اشياء سماها فسمى الوصى

(١) اى المستقر ولم يكن الحمل موجوداً حال الوصية

(٢) فى بعض نسخ «الوصية» بدل «الوصية» وما لهما واحد

(٣) الوسائل ، ج ١٧ ، الباب ٧ من ابواب ميراث ولد الملاءة ، الحديث ٣ وذي

الحبر مطابق للفتية

(٤) اى جعل الوصى والقيم عليهم

(٥) الوسائل ، ج ١٣ ، باب ٥ من كتاب لوصايا ، الحديث ٢ وغيره

بعضها جعله في وجه البر .

والوصية بالسيف ، والصدوق ، والعمية ، والجرب ، (١) وصية بها وبما فيها ، ومحلية السيف ، وحمه (٢) الا ان يستشيها (٣) ويعسر من الثث ، ويتساوى الاولاد في الوصية الا ان يفصل (٤) باللفظ او يقول على كتاب الله .

والوصية للقرابة . لمن هو من قبل امه وامه ومن سبه ، وللجيران ، والعشيرة ، والقوم واهل بيته ، وعترته ، ودريته ولقبيلة معروفة ، ومن (٥) ب معروف كما ذكرنا في الوقت ان اوصى لمولاه لم يكن لمولى ابيه ، وان اوصى لمولاه ومولاه ابيه ولم يخرج من الثث ، بده بالاول .

ووصية المسلم والكاهن للفقراء يحصى فقراء مئتيهما ، وان قسمها لقاصي على فقراء المسلمين والموصى محوسى احد من لصدقه (٦) قدرها ، فيقسم على فقراء المجوس .

ان اوصى بعق عبد سماءهم رتب ولم يسمهم الثث بده بالاول فالاول الى الثث ، وان لم يترتب اخرج بالقرعة ، وان اوصى بعق ثلث عبد وله مال غيره عتق بفيه من ثلثه ، فان لم يكن له مال غيره ، اعتق ثلثه وسعى في الباقي للورثة ، فان اوصى بعق نصيبه من عبد مشترك قوم وسلم الى شريكه حقه ان كان ثلثه احتمله ، والا فقد رما يحتمله .

(١) الجرب بكسر الجيم : وعاء من حلد نشاء يوصى فيه لحب ولذيق

(٢) الجفن : غمد السيف اى غلافه

(٣) في بعض نسخ «يستشيها»

(٤) وفي بعض النسخ «يفصل»

(٥) في بعض النسخ «بني» بدل «من»

(٦) من اموال صدقة المسلمين

وان اوصى بعق اسمه مؤسسه، اعتق من لا يعرف بعداوة، (١) فان ظهر خلافه او تعير رشده، احرأت فان عيها بمن فلم يوجد الاكثر منه ترك حتى يوجد، فان وجد بدوره اشترى واعطى الباقي ثم اعتق

واد قال : اعطوا فلانا كذا ، فان شاء احده لنفسه، او تصدق به، واذا اوصى له بشيء مات الموصى له، كان ذلك لوارثه الا ان يرجع الموصى، وان لم يجد لوارثا اجتهد فى طلبه، فان لم يجد تصدق به .

فان قال الموصى : اعطوا ربدا كل سنة ديناراً من ثلثي، ومات الموصى مسلم الى الموصى له ذلك مدة، ثم مات فهو لورثته .

واقراردى لمرضى المحيف، وبيعه، وهبته، وصدفته، اذا اقصها حال حياته لاجنسى (٢) ووارث، ونصره المسجز صحيح كرم ان لصحة. ولا يقدم دى الصحة عليه، ويمضى من اصل المال كما ينفقه على نفسه فى مرضه، وما اوصى به من الثلث فى صحة، او مرض .

وروى : (٣) ان كان المقر مرضياً بعد اقراره، وان كان متها على الورثة كن من الثلث الا ان يقيم المقر لهية باستحقاقه، وفى المرتة : نهب صداقه روحها وليس لها غيره، يراً (٤) من الثلث .

واذا اعتق عبده عند موته عتق ثلثه. واذا صح من مرضه لم اقراره، وتصرفه بالاحلاف، وحمى يوم او يومين، و الشلل، و الاعلاج، ووجع الصرس، والصداق كالصحة فى الحكم .

(١) اهل البيت عليهم السلام .

(٢) فى بعض النسخ «لا» بدل «الواو»

(٣) الرومان، ح ١٣، باب ١٦ من كتاب الوصايا، الحديث ٢ ويدل على صدره

يضاً الحديث ٨٥١

(٤) أى يبره الزوج من ثلث الصداق .

وأما قل : لأحد خديني عدي كذا ، حكم لدى أبيه مهما ، وإن لم يكن به
 بينهما ، رواه (١) السكوبي عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام
 ويجب أن يبدأ بالكس ، ثم الدين ، ثم الوصية ، ثم لارث ، ومن أقر أن
 بعض مماليكه ولده ، ولم يعبه باسم ، ولا صفة ، ولا إشارة ، أخرج بالقرعة (٢) ،
 وذكره حكم بكاح المريض وطلاقه في الكاح والطلاق ، وحكم الوصية بالعتق
 والحج في كتابي العتق والحج .

ومن اعتقل لسانه فكس أو أوما بما فهم به عرضه ، حكم بحسبه وإن قال له
 غيره ، انقول كذا أو تأمر كذا ، فإشار برأسه فكذلك مع كمال عقله .

ويجوز للورثة العمل بوصية في كس لم يشهد بها وبعضها وتركها ، ومن
 مات وله دين على غريم ثم سلم (٣) لى من دى حق نصسه ، فإن سم الكس الى
 واحد بدون الاتفاق جار ، فإن سلم اليه من دون ادن ، فحق الباقي باق عليه ، ورجع
 هو على القاتن بما راد على حقه . ومن حلف بعه لغيره لمدة ومات قبل مصيها
 فإقياها ميراث .

وروى (٤) ، الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب عن أبي بصير
 قل : سأل أبو عبد الله عن رجل كان عنده مصبرة ، أو ودعة ، أو أموال إتمام ،
 وبصنع وعليه سلف لغوم فهلك فترك ألف درهم ، أو أكثر من ذلك ، والدى عيه
 للناس أكثر مما ترك ، فقال : يقسم لهؤلاء الدين ذكرت كلهم على قدر حصص
 أموالهم .

وبالاساد (٥) سأله عن رجل معه مال مصاربة لمات وعليه دين ، فإوصى أن

(١) الوسائل ، ح ١٦ ، الباب ٢ من أبواب الاقرار ، الحديث ١

(٢) في بعض النسخ «وورثته»

(٣) أي الغريم

(٤) الوسائل ، ح ١٣ ، الباب ٥ من أبواب الحجر ، الحديث ٤

(٥) الوسائل ، ح ١٣ ، الباب ١٦ من كتاب الوصايا ، الحديث ١٤

هذه، لذي الذي ترك لأهل المصاربة ، ابحور ذلك ؟ قل : نعم اذا كان مصدقا . ومن عليه حجة الاسلام ووصى بها وعليه ركبه واجبه فمات وحلف مالا يعي بائزكاة حرج عنه من قرب المواضع ، والباقي في الركاه .

ومن اوصى للكعبة بشيء قسم على زوار اليب ممن يقطع به لدهاب عفته و هلاك رحلته ، او عجر عن الرجوع لى اهله .

ومن اوصى بشيء لاعمامه واحواله ، فلا عمامه الثلاث ، ولا حواله الثلاث هلى الرواية (١) .

ومن اوصى بشيء فى الحج يسير (٢) بمكن الحج به من مكة ، حج به ، فان تصدق به صممه ، وان لم يمكن تصدق به .

وان وصى لربدواولاد جعفر بدينار ، كن بينة وبينهم نصيب .

وتملك الوصية بموت الموصى ، ولاحكم للرد والقول فى حيدته لانه ليس برمان ملك ، فان ردها فى حياه فله احدثها بعد وفاته وان ردها بعد وفاته كانت ميراثا ، فان قبلها ثم ردها كانت هبة تملك بالعص .

وان اوصى لربد نصيب ابنه كانت باطله وان اوصى له بمثل نصيب ابنه كان له النصيب ان اجاره والا فالثالث . وان اوصى له بمثل نصيب ابنه و له ابنان فله الثالث وقد صبره كولد آخر وان اوصى له بمثل نصيب احد ورثته فله نصيب اثنين سهما . فان اوصى له بمثل نصيب اعظمهم سهما حصار ، فان راد على الثالث وقف الرائد على الاجارة . فان اوصى بمال ولم يكن له مال ثم كسب بعد ذلك ومات نفدت فيه الوصية . فان قل : ثلثي بين ريدوعمر و كان احدهما ميتا فالنصف للحي .

فان اوصى له مائف معيبة ، وباقي مال الموصى دين اعطى من لائف ثلثها ،

(١) لوسائل ، ج ١٣ ، الباب ٦٢ من كتاب الوصايا ، الحديث ١

(٢) صفة لشىء

وكل ما حصل من الدين شيء . احد منها بحساب الثلث .

فان اوصى له ثلث ماله مشاعا احد ثلث الموجود ، وادا حصل غيره نخذ ثلثه فان كانت له بنت فاوصى لاحتى بمثل نصيبها ، فالمال بينهما نصفان ، واداجارت فان لم تجر فله الثلث ، ولها الثلثان . فان اوصى لشخص بكل ماله ولاجر بثنة فان اجار الوارث الكل اخذه ، وان لم يجره احد الثلث وسقط لآخر .

فان اوصى لشخص ثلث ماله ولشخص بصمة ولاجر يريعه ولم يجيزوا فللول الثلث وسقط من بعده فان اجاروا فللول الثلث ولثاني النصف ولثالث السدس ، وقال المحالف تعول (١) من اثني عشر الى ثلاثة عشر . فان اوصى لشخص بمثل نصيب ولده الذكر مع بنته ولم يجيز اصحت من تسعة ، للبنت سهران ، وللان اربعة ، وللموصى له ثلاثة . فان اجارا فمن خمسة للست سهم واربعة بينهما ، فان اجار الان صحت من خمسة واربعين ، للموصى له سعة وللان ثمانية عشر وللبنت عشرة ، وان اجات البنت فلها تسعة وللان عشرون والاقى للموصى له .

وتصح الوصية بخدمة عبده ، وثمرة شجرته ، وسكنى داره مدة معلومة ومجهولة ، فال معلومة كأن يوصى بذلك عشر عشرين ، فيقوم المنفعة هي المدة تحسب من الثلث لا مكان تقويها ، ويعود الملك الى الورثة بعد انقضاءها ، لانه غير مسلوب المنفعة ، لان المنفعة يعود اليه بعد انقضاء المدة ، والمجهولة كأن يوصى بذلك ابداً ، فيقوم الملك بمنفعته على الموصى لمعد تقويم المنفعة المؤبدة وحدها ، لجهالتها ، فان خرج الملك من الثلث اودونه لرمت الوصية في منفعته ، فان لم يخرج من الثلث لزممت في منفعته ما يخرج منه ، والملك بلا منفعه لا قيمة له ، اذا المقصود من الملك المنفعة .

ثم كتاب الوصية

« كتاب الميراث »

العروض في كتاب الله تعالى ستة : النصف ، الربع ، الثمن ، الثلثان ، الثلث
السدس .

فالنصف: فرض البنت الواحدة، والاحت للاب ، والام، اوللاب مع عديمها
والروح مع عدم الولد .

والربع: فرض أروح مع الولد وان برل ، والزوجة فصاعداً مع عدمه .
ولثمن: فرض المروجة فصاعداً مع وجوده .

والثلثان: فرض لبنتين فصاعداً وللأختين للاب والام ، اولاب مع عدمها .
والثلث: فرض الام مع الاب وعدم الولد ، ومن يحجبها ، ولأثنين فصاعداً
من الاخوة والاخوات للام .

والسدس: فرض كل واحد من الابوين مع الولد ، وفرض الام مع وجود
الاب ومن يحجبها ، وفرض الواحد من اح ، اوأخت للام
وموجب الارث امران: سب الوالدين (١) ، ومن يمت بهما (٢) والولد
ومن يتقرب به ، وسب، وهو نكاح دائم وولاء عتق ، ثم ولاء صمان حريره ، ثم
ولاء امامة .

(١) كذا في اكثر النسخ وفي نسخة « نوالدان » وما ذكرناه هو الصحيح

(٢) مت الى فلان بقراءة : وصل اليه وتوصل

ولارث بالكاح يشتر مع كل ذي نسب، وسب، فإن لم تحلف غير زوجها
فله المال كله وإن لم يحلف غيرها ففيها الربع، والناقي للامام وإذا لم يمكن من
سبطان العدل ردعليه ويولاء العتق مع فقد كل ذي نسب وبعد سهم الزوجين، ويولاء
صمان الجريه بعد فقد كل ذي نسب ويولاء نعمة وبعد سهم الزوجين ويولاء الامامة
بعد فقد كل ذي نسب ويولاء وبعد سهم الزوجين، وقد يسا حكم ولأء العتق و
الضمان في ما مضى .

* * *

«مانعية الكفر»

ويصح الارث زده الوارث أو كفره، والموروث (١) مسلم، وكافر، له
وارث مسلم . فإن حلف الكافر ورثاً مثله، وأحرماً مسلماً ورثه المسم وإن كان بعد
من الكافر . والكافر يتوارثون وإن أحلف مثلهم، والمسلمون يتوارثون وإن
أحلفوا في الآراء .

وإن ترك الكافر ولداً كافراً، وابن أح، وابن أخت مسلمين فانشأ لابن
الأخت ولثلاثين لابن الأخ دون الولد فإن كان ولده صعباً، انفق عليهم ابن الأخ
ثلثي النفقة (٢) وابن الأخت ثلثها .

فإن أسلموا صعباً، قصص الامام تركه ابيهم حتى يدركوا، فإن بقوا على
الاسلام، دفعه اليهم، فإن لم يقعوا عليه، دفع الى ابن الأخ ثلثيه، والى بن
الأخت ثلثه .

وإذا قتل مسلم، ولبس له وارث مسلم، جعلت دينه في بيت المال لأن

(١) الموروث ينسب على المال وكذا على المورث

(٢) كذا في تحسين وهي أكثر النسخ «التركة» بدل «النفقة» والصحيح ما ثبتناه

كما في الحديث.

حايته عليه، ونصى (١) على بنت الساء فى ما ادرك الاسلام من مال مشترك لم يكن قسم، بالحظ فيه على كتاب الله تعالى .

ولمرتد عن فطرة ترثه زوجته . وورثته المسلمون فى الحال ، لا الكافر ، فان رتد عن غيره فطرة ومات ، او قتل فكذلك .

فان مات الكافر ، وترك ولداً ، او ذوى قرابة كهدراً وروحاً مسلماً ، ورثها الروح ، فان كان بدله زوج ، ورثت لربع ، ولتأقى كما تقدم .

وان حلف المسلم ورثة مسلمين وذ قرابة وروحة كفاراً ، فاسلم احد الروحين ، او ذو القرابة قبل القسمة ، شارك المسلمين ، او يردده ذوهم بحسه ، وان اسلم بعد القسمة ، او كان وارثه المسلم واحداً (٢) ، لم يرث .



«مانعة الرق»

ويصح لارث رق الوارث ، ويرثه الحروان بعد ، ذوه ، فان لم يحلف موه ، ولم يسل بغير قيمته ، او يفصل عنها وجب شرائه ، واعتقه ، وليس للسيد الامتناع من بيعه .

فان كان روحاً ، او روحه لم يجب شرائهما ، وكان لبيت المال

وان لم يسل بغير قيمته العبد ، فهو لبيت المال .

وان كان له وارثان فصاعداً فاعتق الرقيق ولو كان روحاً وروحة قبل

القسمة ، شارك وان يردده ان كان اولى (٣) ، وان اعتق بعد القسمة ، او كان الوارث

واحداً ، لم يرث بكل حال .

ولعبد لا يرث ، وما فى يده لسيده ، والمعنى بعصه يرث ويورث بحسب ما عتق

(١) لوسائل ، ج ١٧ ، باب ٤ من ابواب مواع الارث ، الحديث ٢

(٢) لانعاء القسمة . وصوعاً

(٣) اى من الوارث الاخر

منه ، ويمنع بما رتق منه .

وإذا حلف الحر وارثاً حراً وان بعد لم يجب شراء من في درجته ، أو اقرب منه ولا يمنع ولد لولد المسلم الحر ، الأثر لكفر والده ، أودقه ، وإذا خلف وارثين رقيقين في درجة ، وماله لا يبيع بقيمتها ، فهو لبيت المال .

* * *

«مانعية القتل»

وإذا قتل الوارث مورثه عمداً ظلماً ، لم يرثه ، وإن كان له غيره ، ورثه ولو بعد ، فإن لم يكن فلبت المال . وإن قتل خطأ ورثه . وقيل يرث ماله ، دون دينه . فإن قتله باذن الإمام ، أودعه عن نفسه (٢) ورثه .

* * *

«احكام الحجب»

ويحجب الام عن الثلث الى السدس ، والروحبن عن النصف والرابع الى نصفهما ، الولد وولده وإن سعل : ولد ابن أوبنت .

ولا تحجب الام عن الردينت ، ولا بنات ، وجد الأب ، أوفقد . ويحجبها عن كمال الثلث (٢) والرد ، احوان أو اربع احوات أو احواح واحتان لأب وام ، أو اب مولودون ، غير قلة للميت ولا كفار ولا رق مع وجود الأب وبور عليه ما حر منه ، فإن لم يكن ، لم يحجبوها .

والأسير ، والمعقود يرثان ويحفظ لهما ، فإن علم بعد ذلك تقدم موتهما رد على مستحقه . وبورثان بعد اربع سنين إذا طلبا على قول ، وقيل بعد عشر ، وقيل أو مصت مدة لا يعيش اليها مثلهما في العالب .

(١) في أكثر النسخ زيادة «وماله»

(٢) الى السدس

وإذا لم يحلف الميت وارثاً قريباً ، ولا بعيداً ، ولا مولى وإن علا ، فارتد لبيت المال ، وإذا ترك امرأة حاملاً ولم يحلف وارثاً ، وقف المال حتى تصع ، وإن سقط حياً ورثه ، وإن سقط ميتاً ، أو تحرك حركة المذبوح ، أو حرق نصفه حياً ، والباقى ميتاً لم يرث .

وإن حلف مع الحمل وارثاً ، ذا فرض كالزوج ، والزوجة ، والأبوين ، سلم ليه أقل فرضه (١) ، ووقف المال ، وإن لم يكن ذا فرض كالأولاد الذكور قبل يعطى الخمس ، وقبل الثلث ، وقبل النصف لعالمب العادة .

ويجوز تسبيم نصيب الحمل والمفقود الى الحاضر الملى ، ولا يكتفى موت الغائب ، لتعند امرأته ، ويقسم ماله .

والجسين موروثن ، فلو صرب امه ، فالقته . ورث الدية ابواه . واقرار المحلوسين من بلد الشرك بنسب يوجب الموارثة مقبول بلاية ، الا ان يعرفوا بحلافه ، أو تقوم البينة بذلك .

والدية يرثها الوارث الا لأخوة ، والأخوات من الام وقبل يرثون ويرث منها الزوج والزوجة ، وبقيتها منها لدين والوصية .



« ميراث الحشى »

والحشى يعتبر بالمال ، فان بال من فرج الذكور ، فذكروا من فرج الاناث ، فأنثى ، وإن بال منهما ورث بما سبق ، فان تساوى فعلى ما يقطع منه اجيراً ، فان استويا ، ورث نصف سهم الذكر ونصف سهم الانثى ، وإذا أحد العدلان مرء آة والحشى عربان خلفهما فيحكمان على الشح

(١) فى بعض النسخ « أقل فرضيه »

وروى (١) ، ن تساوى عند اصلاعه من الجانبيين وامرأة ، ودا حصة فرح
وان حلف حشيين فصاعداً بالموية ، وان حلف حشى واشى ، اودكراً
وحشى ، فرصت للحشى حاليين ، وصرحت كلا منهما فى الاخرى وعطيته (٢) من
معه يصغى (٣) ما حصل لهما فى الحاليين ، وان فرص الحشى مع الذكر منه فمن
اثنين وان فرصته اشى فمن ثلاثة ، وان فرصته مع الاشى ، اشى فمن اثنين ، وان
فرصته ذكرأ فله سهام ، وللأشى سهم ، فتصوب ثلاثة فى اثنين واثنين فى ثلاثة ،
فيكون اشى عشر ، فتعطى الحشى مع الاشى سبعة ، ولأشى خمسة ، وتعطى
الحشى مع الذكر خمسة ، ولذكر سبعة . فاما اذ حلت عليهما ابوس . صرحت
ثلاثة فى اثنى عشر يكون ستة وثلاثين .

للابوين اذاعشر ، ونصف (٤) سهام من بقى ، فان اذ حلت عليهم روحاً .
صرحت اربعة فى ستة وثلاثين ، فلروح ستة وثلاثون ، وللابوين ثمانية وربعون ،
ثم كل من اعطيته قل فرص الروح فيها سهماً جمعته بعنقه ونصف مثله هما (٥) .
وان اذ حلت عليهم روحه صرحت ثمانية فى ستة وثلاثين ، واعطيت الروح ستة وثلاثين
واللابوين ستة وتسعين ، ثم كل من اعطيته قلها (٦) سهماً ، اعطيته هاهنا ثلثه وثلاثة
اخماس مثله (٧) .

(١) الوسائل ، ج ١٧ ، ابواب ٢ من ابواب ميراث الحشى ، الحديث ٥٥٣ .

(٢) فى بعض النسخ زيادة «وبعده»

(٣) فى بعض النسخ «ينصف» بدل «يصغى» والمأل واحد

(٤) فى بعض النسخ «ينصف» وسهم الذكر ربعة عشر وسهم الاشى عشرة وسهم الحشى
مع الذكر عشرة ومع الاثنى اربعة عشر

(٥) فيكون سهم الذكر خمسة وثلاثين وسهم الاشى خمسة وعشرين وسهم الحشى مع
الذكر خمسة وعشرين ومع الاشى خمسة وثلاثين .

(٦) اى قبل فرص الروجة ، مع فرص الروح

(٧) فيكون سهم الذكر احدى وتسعين وسهم الاشى خمسة وسبعين وسهم الحشى مع
الذكر خمسة وستين ومع الاثنى احدى وتسعين .

فان حلف ذكرأ ، وحشى ، واحد الاويين ، ضربت ستة فى ثنى عشر ، واعطيت
 احد الاويين اثنى عشر ، وكل من اعطته فله سهماً ، اعطيته ها خمسة (١) ، فان
 ادخلت عليهم روجاً ضربت اربعة فى اثنى وسبعين ، واعطيت الروح اثنى وسبعين
 ولاحد الاويين ثمانية واربعين ثم كل من اعطيته قبل دخول الروح سهماً اعطيته ها
 مثليه ، واربعة اخماس مثله (٢) .

فان ادخلت عليهما (٣) روجة ، ضربت ثمانية فى اثنى وسبعين .
 واعطيت الروجة اثنى وسبعين . واحد الاويين ستة وتسعين ، ثم كل من
 اعطيته سهماً قل هذه ، جعلته ها مثليه وثلاثة اسباع مثله (٤) . فان كان فى مشنة
 الحشى رد فى حد دون حال كابوين وحشى فرصت ، الحالين ، وضربت كلا
 منهما فى الاخرى ، واعطيت كلا منهم بضمي ما حصل له فى العريض ، فتصرب
 فى هذه ستة فى خمسة وبالعكس ، يكون ستين : للاويين اثنان وعشرون ، وللحشى
 ثمانية وثلاثون .

ومن له رأسان ، فام من احدهما ، وانتهى من احدهما فهما اثنان ، وان كان
 بخلاف ذلك فواحد .

ويورث من لا فرح له بالقرعة .

ولا يرث ولد الرما ، الاولده وروجه وروحته ، وهو يرثهم وقيل حكمه حكم
 ولد الملاعة ، والاجماع على انه لا توراث بيه وبين الراى .

(١) فيكون سهم الذكر حصة وثلاثين وسهم الحشى حصة وعشرين

(٢) فيكون سهم الذكر ثمانية وتسعين وسهم الحشى سبعين

(٣) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها «عليها» وعلى هذا مرجع لضمير «الجماعة»

وعلى لاول «المرجع» «الذكر والحشى» وعدم ذكر احد الاويين لعدم تأثير ادخال الروجة
 فى ادته وعدم نقصان ادته ولعل المرجع الطرفان .

(٤) فلذلك مأتان وثمانية وثلاثون وللحشى مائة وسبعون

وذكرنا حكم ولد الملاعة في اللعان ، و حكم المشكوك فيه و حكم من وطأها اثنان ، فصاعداً في النكاح .

واذا لم يتوال اللقيط ، ومن اعتق في واجب ، او دب يره معتقه من حريرته بلاشهاد ، والمكاتب الذي لم يشترط عليه الولاء ، ومن عتق على صاحبه بما ذكره في باب العتق ، ومن لا وارث له ، ومن اسلم على يد غيره ، ومجهول النسب الى احد ولم يحلف وارثاً ، فارثه من الانتقال .

وتقسم تركة من لا وارث له ، اذا لم يتمكن من سلطان العدل في الفقراء والمساكين ، ولا يعطى الجائر ، الا نفية ، وحقوا . وفي خبر آخر (١) ، ان ماله لهم شهر بحة يعنى اهل بلده ، فيحمل هذا على حال العبة ، والاول على حال الظهور . واذا لم يكن للمقول الا وارث كافر وسلم . منه الطلب بالدم ، واذا لم يسلم والقتل عند ملامام احد الدبة من قاتله ، وجعلها في بيت مال المسلمين ، ويقتله به ، وليس له العفو ، لانه حق لجميع المسلمين ، وروى (٢) ان علياً عليه السلام كان يعطى ميراث من لا وارث له صعداء جيرانه ، وانه ائد ، واشترى احد الزوجين ، وورثه . واذا ترك ولد الملاعة ، حوين ، تساوي في ارثه ، لان نسبه من جهة الاب غير معتد به .

واذا لم يحلف وارثاً من جهة امه ، فارثه لبيت المال .
والمجوس يتوارثون بالنسب (٣) [مطلقاً وبالنسب الصحيح دون الفاسد ، وروى السكومي (٤) انهم يرثون بالنسب] والنسب بكل حال .
ويرث كل وارث من جميع تركة الموروث الا زوجة لا ولد لها ، فهنا لا يرث

(١) ابوسائل ، ح ١٧ ، الباب ٤ من ابواب ولاء صغار الحريرة والامامة ، الحديث ٤

(٢) ابوسائل ، ح ١٧ . الباب ٤ من ابواب صغار الحريرة والامامة ، الحديث ١١

(٣) في بعض النسخ ما بين المقتنين ماقطة

(٤) ابوسائل ، ح ١٧ ، الباب ١ من ابواب ميراث المجوس ، الحديث ١

في الأرض ، وترث في ما عداها .

ويعطى قيمة حصتها من الحيطان ، والنحل ، والشجر ، والسقوف .
فان كان لها منه ولد ، ورثت كغيرها .

ويجب ، وقبل يستحب ان يحصى الوالد الذكر غير السفيه ، ولا الفاسد الرأي ،
من لثركة محاتم والده ، وثياب حنقه ، وسفه ، ومصحفه ، وروى (١) في بعض
الروايات وكنهه ، سلاحه ، وزحله وراحلته ، فان كانا اثنين فأكبرهما ، فان تساويا
في السن اشتركا فيه ، فان كان الأكبر سناً ، فلأكبر من المذكور .

فلا تحصيص لست ، وجعل بعض اصحابنا تحصيصه به بقبضته فان لم يحلف
تركة سوى ذلك ، فلا حياء .

واذا قتل ولده ، وللقتل ولد ، ورث الجد . وذكرنا حكم لمطلقات في الصحة
و لمرض ، وحكم البائس ، والرجعي ، والمطلقة المشتبهة بغيرها في الارث ، في الطلاق .

* * *

باب ميراث الوالدين ، والولد

اذا اмерد لابوان ، فلام الثلث ، و الباقي للاب فان كان للميت من يحجب :
من الاحوة فلها السدس ، والباقي للاب ، فان حلف احد ابويه : اباً ، او امأ ،
فالمال له ، للام الثلث ، و الباقي رد عليها ، ولا يرث معها احوة ، ولا يحقونها .
فان كان مع الابوين روح ، او زوجة ، فلام ثلث الاصل ، ولا احد الروحين
سهمه النصف ، او الربع ، والباقي للاب .

وان كانت بحالها مع من يحجب من الاحوة ، فلام السدس ، ولكل من
الروحين سهمه ، والباقي للاب فان كان احد الروحين مع احد الابوين ، اخذ
سهمه الاعلى ، والباقي لاحد الابوين ، فان حلف ولداً ذكرأ فصاعداً ، او ذكرأ ،

(١) ابوسائل ، ح ١٧ الباب ٣ من ايرت ميراث الابوين و الاولاد ، الحديث ١ .

واثنى فصاعداً مع ابوين ، واحدهما .

فلا بوين السدسان ، ولا حدهما السدس ، والحقى للذكر او لذكور بينهم بالسوية ، اولذكر والاثنى ، للذكر سهمان ، والاثنى سهم ما بلغوا .
فان حلف مع ابويه بنتا ، فلهما السدسان ، وللت النصف ، والباقي رد عليهم بقدر السهم ، فيحمل من خمسة للثلاث ، ولكل منهما سهم فان كان معهم من يحجب : من الاحوة ضربت خمسة في ستة ، فكانت ثلاثين ، للام خمسة ، وللأب سبعة ، وللبنت ثمانية عشر .

وان ترك احد ابوين ، وبنتا ، فهي من اربعة ، للثلاث ، وللآخر سهم .
فان حلف ابويه وبنتين فصاعداً ، فلا بوين السدسان ، وللبنتين فصاعداً الثلثان فان حلف احد ابويه وبنتين فصاعداً فله السدس ، وللبنتين فصاعداً الثلثان ، فيحمل من خمسة : لاحد الابوين سهم ، واربعة لمن بقى .

فان كان ١ - مع الابوين و ثلث زوج ٢ - اوروحة ٣ - او مع احدهما بنت ، وزوج ٤ - اوروحة ، او ٥ - معهما سدان فصاعداً ، وزوج ٦ - اوروحة ٧ - او مع احد الابوين ، والبنتين فصاعداً زوج ٨ - او روحة .

فلاولى (١) من اثني عشر : لابوين اربعة ، وللزوج ثلاثة ، والباقي للثلاث .
والثانية من اربعة وعشرين : للزوجة ثلاثة ، وللابوين ثمانية ، وللبنت اثنا عشر ، ويبقى سهم ، يرد على الابوين ، والست ، فتصرف خمسة في صل لفريضة يكون مائة وعشرين ، للزوجة خمسة عشر ، وللابوين اثنان واربعون ، و للثلاث وثلاثون وستون بالعرض والرد .

فان كان معهم من يحجب : من الاحوة ، كان للاب اثنا وعشرون . وللأم عشرون والثالثة من اثني عشر . للزوج ثلاثة و لاحد الابوين سهمان ، وللبنت ستة ، ويرد السهم الباقي على البنت واحد الاموين وسهامهما ربعة ، فيحمل من ثمانية

واربعين ، للزوج ثلث عشر ، ولأحد الأبوين تسعة ، وللسبعة وعشرون .
والرابعة من أربعة وعشرين : للزوجة ثلاثة ، ولأحد الأبوين أربعة ، وللبنت
ثلث عشر ، وبقي خمسة ، تصرف أربعة وهى سهام البنت وأحد الأبوين فى أصل
العريضة يكون ستة وتسعين : للزوجة ثلث عشر ، ولأحد الأبوين أحد وعشرون .
وللسبعة ثلاثة وستون .

والخامسة من اثني عشر : للأبوين أربعة وللزوج ثلاثة ، والباقي للباقي .
وللسادسة من أربعة وعشرين : للزوجة ثلاثة والأبوين ثمانية ، والباقي لمن بقى
والسابعة من اثني عشر : لأحد الأبوين سهمان وللزوج ثلاثة ، والباقي لمن بقى
والثامنة من أربعة وعشرين . للزوجة ثلاثة ، ولأحد الأبوين أربعة وللمن بقى
ثلثان ستة عشر ، ويبقى سهم يرد أخماساً .

فتصرف خمسة من أصلها يكون مائة وعشرين : للزوجة خمسة عشر ، ولأحد
الأبوين أحد وعشرون ، وللمن بقى أربعة وسامون بالفرض والرد .
ولأول عند لامامية ، والنقص بدخل على من أحرق الله ، وهو من لم يسم له
فرض : أبى ، وأدون كالتنت ، والسات والاحت للاب ، والام ، أو للاب ،
والأخوات .

ولا يقط لزوج مع وارث ، ولا يرث مع الأبوين و لو لد سوى الزوج من
و يمع الولد من بقرب به ، ولأبوين ، ويمنع الأنوان من بقرب بهما فقط ، وولد
لو لد يقوم مقام الولد مع الأبوين ، ولد ابن ، أو بنت ، و بأحد نصيب من بقرب
به فقط .

ولا ين الابن وست الأس ما كان لأبيهما ، ولا ين الست و بنت البنت ما كان
لأبهما .

ويستحب للأبوين ، أو لأحدهما إذا ورث سهمه الأعلى (١) ، أن يطعم أباه ،

(١) المراد بسهمه لأعلى ما إذا كان له رتد على النفس سواء كان جميعه بالرد
أو ابر تد فقط لأنه يس له سهمان بالفرض : لأبى والأبى .

اوامه سدس اصل المال ، فان كانا فهوبيتهما نصفين ، لانه ليس بميراث بل هوهبة ،
فان اخذ السدس فلاطعمة .

فادا خلقت المرأة ابويها وزوجها ، وابوى ابها ، وابوى امها ، او احدهم
اطعمت الام ابويها ، او احدهما سدس اصل المال ، و لا يطعم الاب ابويه (١) فان
خلعت ابويه ، ومن يحجب الام ، اطعم (٢) ابويه ولم تطعم الام ابويها ، واداعرد
الولد ، فله المال كله ذكراً كان ، او انثى ، النصف للانشى بالتسمية والباقي رد
عليها بآية اولى الارحام (٣) .

فان خلعت ذكوراً ، فبينهم بالسوية ، وان خلعت اناثاً ، فهن الثلثان بالعرض
والباقي لهن بالسوية بالآية (٤) .

فان خلعت ذكوراً واناثاً فللذكر سهمان وللانشى سهم .

ولا يرث بنت بنت ، وابن بنت ، وبنت ابن ، وابن ابن مع الابن والنت ،
للصلب .

ويرد العاقل عن العروس على ذوى العروس عدا الروحانيين .

وتقول بالعصبة باطل عدا الامامية .

فان خلعت مع الذكور روحاً ، او زوجة فلهما سهمهما الادنى ، والذوى للولد
الذكر ، او الانثى ، او للانشى والذكر فصاعداً ، او ولد الابن ، او ولد البنت ، وولد
البنت ، النصف بينهم : للذكر مثل حظ الانثيين . فان كان معهم ولد الانثى ، الثلث
لهم ، والثلثان لولد الابن كذلك . ومن لا يرث مع ولد الصلب لا يرث مع ولد الولد

* * *

(١) لانه اخذ سهمه الادنى

(٢) اى الاب

(٣) (٤) الاثقال ، الآية ٥٧ والاحزاب ، الآية ٦

«باب ميراث الاخوة والاخوات واولادهم»

لا يرث مع الاخوة والاخوات ، اولادهم ، ولا مع الاجداد ، و الجدات ،
امهاتهم وآبائهم .

ولا مع اخ لاب وام ، او اخت لهما ، اح ولاحت من اب .
ويرث لاح او الاخت للام مع الاح او الاخت للاب والام ، اولاب والجد
والجدة يقسم الاخوة ، والاخوات ، واولادهم .
فان خلف اخاً ، او اختاً لا غير ، فالمال له .

وان خلف اخاً ، او اختاً لام ، فعرضه السدس ، ورد عليه الباقي .
فان خلف احاً ، فالمال له ، او اختاً لابويه ، او ابه فلها النصف ، ورد عليها
لباقي ، فان خلف اختين فصاعداً لابويه ، اولابه ، فالعرض الثلثن ، و الباقي رد
عليهما او عليهن .

فان خلف اخوين كذلك فصاعداً فالسوية .
فان خلف اختين فصاعداً للابوين ، اولاب مع اخ ، او اخب لام ، ولقرابة
الاب ، اولابوين الثلثان ، و السدس لقرابة الام ، و الباقي يرد على قرابة الابوين
اولاب ، فان خلف احاً واحناً كذلك فصاعداً ، فلذكر سهمان ، وللأنثى سهم ،
وان خلف اخاً واحناً او اخوين فصاعداً ، او اختين فصاعداً لام ، فلهما اولهم الثلث
بالسوية .

فان خلف احاً او اختاً لام ، واحاً او اختاً لاب فلللاح او الاخت للام ، السدس
وللأخ للاب ، الباقي ، او للأخ او الاخت للام السدس و للاخت للاب النصف ،
والباقي رد عليها لان الفصان يدخل عليها .

فان خلف اختاً لام و اختاً لاب وام ، فللاح للام ، السدس وللاخت للاب
والام ، النصف ، والباقي رد عليها لجمعها السنين ولدخول النقص عليها .
فان خلف مع اخ لاب وام او اب ، واخ لام او اخت ، أحد الزوجين فله سهمه

لاعلى ، وللاحت ، او الاخ للام ، السدس ، والباقي لللاح المدكور . فان حلف
 احتين ، واحوين لام مع احد الزوجين واحاً لاب وام ، او اب ، فلزوجين سهمهما
 الاعلى ، ولقرابة الام الثلث ، والباقي لللاح المدكور ، فان كان بذله اختاً لابوين
 اولاب ، فلها لتاقي فان حلف احتين فصاعداً للابوين اولاب واحتين ، وحوين فصاعداً
 لام ، وروحاً وروحة فلهما السهم الاعلى ، ولقرابة الام الثلث ، والباقي لقرابة الاب
 ولام او قرابة الاب . فان حلف احتين فصاعداً للابوين اولاب مع واحد من كلاله
 الام فصاحتين فصاعداً للثلاث ، و لو احد قرابة الام السدس ، و لحدس الباقي يرد
 عليهما او عليهن . فان كان فيها زوج فله النصف ، ولقرابة لام ، السدس .
 والباقي لقرابة الابوين ، او الاب .

فان كانت مع ذلك قرابة الام اثنين ، فصاعداً ، فلهم الثلث . وان كان فيها
 روح ، فله النصف ، ولقرابة الام ثلث ، والباقي لقرابة الابوين او لاب .
 وولد الاحوة والاحوت يقومون مقام اباؤهم ، وامهاتهم اذا لم تكن اخوة
 ولا احوات يرثون نصيب آباءهم ، وامهاتهم ، ويسقطون موضع سقوطهم .
 ولا يرث مع الاحوة والاحوات واولادهم والجد والجدة وناثهم ومهاتهم
 هم ، ولاعمة ، ولا حال ، ولا حالة ، ولاولدهم .

ولولد الاح (١) للام ، او الاحت لها ، السدس بينهم بالسوية .
 ولاولاد الاحوة والاحوت لها الثلث على عدد الاباء والامهات (٢) يستوون
 فيه . ولولد لاخت للاب ، او الاب والام ، النصف .

ولولد الاختين كذلك الثلثان ، يتعاضلون فيه : للذكر سهمان وللانثى سهم .
 ولولد الاح (٣) ما كان لآبيه ، ولذكرهم سهمان ، وللانثى سهم .

(١) وان كانوا متعددين اذا كان الاح او لاحت واحداً كما هو المبرور

(٢) اي يقسم على عدد الاباء والامهات

(٣) كذلك اي للابوين اولاب .

وإذا دخل مع من ذكرنا هم زوج أو زوجة ، أعطى اولاد الاخوة او ولد
 لاحوات ، او ولد كنيهما ما كان لاصولهم ، ولا يختلف (١) .
 ويسقط ولد الاخ لاب مع ولد الاخ او الاخت للابوين .
 ويرث اخ او اخت او اخوان فصاعداً للام مع قرابة الابوين ، او الاب .
 فان حبس اولاد اخ لام ، واولاد اخت لها ، واولاد اخ لابوين اولاد واولاد
 اخت كذلك ، فهي من ستة تنكسر فتصرب ثلاثة في ستة ، تكون ثمانية عشر ،
 لولد الاخ للام ثلاثة ، ومثلها لاولاد الاخت لها ، وثمانية لاولاد الاخ للابوين ،
 او الاب ، واربعة لولد الاخت كذلك .
 فان خلف معهم زوجاً ، جعلت من اثني عشر ، فانكسرت ، (٢) على قرابة
 الابوين ، او الاب فصرت ثلاثة في اثني عشر ، فكانت ستة وثلاثين .
 للروح نصيبها ، وستة لولد الاخ للام ، وستة لولد الاخت لها وسهمان
 لولد الاخت للابوين ، او الاب ، واربعة لولد الاخ كذلك .
 فان كان معهم زوجة ، فلها الربع ، تكون من اثني عشر فتكسر على قرابة
 الابوين ، و الاب .
 فتصرب ثلاثة في اثني عشر ، تكون ستة وثلاثين ، للزوجة تسعة ، ولولد الاخ
 للام ستة ، و لولد الاخت لها مثلها ، وخمسة لولد الاخت ، وعشرة لولد الاخ
 المذكورين .

* * *

«باب ميراث الحد والحدة»

للحد والحدة المال : ثلثاه للحد وثلثه للحدة .

(١) اي كما انهم نصيب اصولهم مع عدم الروح او الزوجة ، فكذلك وجود الزوج
 و الروح ولا يحرمون من الارث لوجود الزوج والزوجة وان نقص صبيهم .
 (٢) اي نقصت .

وإذا ابرء احدهما مال له . وللحد او الجدة للام اذا ابرء المال ، فان كانا ،
فبيهما نصفين . فان حلف جده وجدته لايه وجدته وحدته لأمه ، فللجد والجدة للاب
الثلاثان ، للجد سهمان وللجدة سهم ، والثالث للجد والجدة للام بينهما نصفين .
فان خلق مع ذلك زوجاً وروجة فلهما السهم الاعلى ، ولقرابة الام الثلث ،
سواء ، والدقى لقرابة الاب متفاضلا ، فان حلف جداً لايه وجدة وحداً لأمه او حدة
فللجد او الجدة لايه الثلاثان والثالث لمن بقى .

ويمنع الجد الادنى والجدة الدنيا لاب اولام ، الجد الاعلى والجدة العليا
لاب او ام او لهما .

وجد ابى الميت ، وجدته ، وجدام الميت وحدتها عند نقد حده وجدته فى
المقاسمة بمنزلتهم .

فان حلف جد ابيه وجدته لايه ، ومثلها لأمه وجدامه وجدتها من ابيها ومثلها
من امها فهى من مائة وثمانية : للجدين والجدتين لأم الميت الثلث ، ستة وثلاثون ،
نصفها للجد والجدة لايهما بينهما نصفين ، ونصفها الاخرى للحد الجدة من مها
نصفين بينهما .

وثمانية واربعون سهماً : منها اثنان وثلاثون للحد من قبل ابيه وستة عشر
للجدة ، واربعة وعشرون سهماً : للحد من امه ستة عشر ، وللجدة ثمانية .

والجد للاب كاح لاب وام ، او اب ، والجدة للاب كاحت للابوين .

فان اجتمع الجد والاخت ، فالثلاثان للجد ، والثالث للاخت .

وقال بعض اصحابنا ، للاخت المصنف .

وان اجتمعت الحدة ، والاحت فكأختين ، فان اجتمع الجد والاخ ،

فبيهما نصفين .

والجد ابو الام ، والحدة ام الام لهما الثلث ، او لاحدهما .

فان حصل معهما ، او مع احدهما اخ ، او اخت لام فصاعداً فالثالث بينهم

سواء ، فان خلف احاً ، او احاً لام وجداً او حدة لها وانحاً ، او احناً لاب ، اولاب وام ، وجداً وجدة لاب ، فلاح ، او الاحت وما زاد عليهما مع الجد او الجدة للام ، او كليهما ، الثلث بالسوية ، و فلاح او الاحت او لهملاب و ام او لاب فما زاد والجد والحدة للاب ، الثلثان بينهم : للذكر سهمان ، وللانثى سهم . فان دخل معهم روح ، فله النصف ، و الثلث لقراءة الام اجمعين و الباقي لقراءة الاب اجمعين .

فان دخلت زوجة فلها الربع ، و الثلث لقراءة الام و الباقي لقراءة الاب اجمعين و لاحداد و النجدات يقاسمون لاحوة ، و الاحوات او اولاهم ان فقد آساؤهم ، و امهاتهم ، كمقاسمة آبائهم و امهاتهم ، لهم سواء . وان علا الاحداد ، و سقط ذولاد . و الاخ للام اوللاب او لاحت اولى من ابن الاخ لابوين .

و عند بعض اصحابنا ، السدس للجد ، او الحدة للام ، و للانثى فصاعداً الثلث كلاحوة للام .



باب ميراث ذوى الارحام

للعلم او العمة او الحال ، او الحدة المال ، ذا ائرد . فان لم يكن ، فلولده . فان كان عم ، و عمة لابوين ، او اب ، فليذكر سهمان ، وللانثى سهم . فان كانا لام ، فيسهما سواء ، فان كان عم و حال او (١) حدة ، او (٢) عمة . فللعلم او العمة لثلاثان وللحال او الحالة الثلث فان كان فيها روح ، او زوجة اخذ اعلى السهمين ، و الحال ، او الحدة او هما - ان كانا - الثلث بينهما سواء ، و الباقي للعلم ، او العمة ، او لها متعاضلا .

(١) عطف على الحال

(٢) عطف على العلم

فان حلف عمة . وحالة وحالا ، فللحمل ، والحالة فصاعداً ، الثالث ، وللعمة الثلثان
 فان حلف عماً ، اوعمة لابوين ، اولاب ، وعماً ، اوعمة لام فلنعم ، اوالعمة
 للام السدس ، وخمسة الاسداس للعم اوالعمة للابوين اولاب . فان حلف معهما
 حلالا . او حاله . فله اولها الثلث ، والسدس من الثلثين للعم ، اوالعمة للام ، وباقى
 الثلثين للآخرين (١) .

وان حلف عماً اوعمة لابوية ، اولايه ، وحالا ، او حالة لابويه ، وحالا لامه ،
 او حالة ، فالثلثان لقراءة الابوين ، اولاب . وسدس الثلث للحال ، والحالة للام ،
 وخمسة اسداسه للحال ، او الحالة الاخرى .
 وان حلف عماً لابويه ، اوعمة . وعماً ، اوعمة لايه ، سقط قرابة لاب حاصة .
 وكذا لو حلف بخالا لابويه . وخالا لايه .

ودوالسين يمنع ذالسب الواحد مع تساويهما في الدرجة ، والاقرب يوسع
 الابدع وان كان الابدع داسين . الا ان ابن العم فصاعداً لابوين يمنع لعم للاب ،
 والعمومة له .

فان ترك بنت عم لابويه مع عم لايه (٢) ، ورث العم .
 وان ترك ابن عم لابويه ، وعمة لايه ، ورثت العمة . واد فدت العمومة ،
 والعمات ، والاحوال ، والحالات ، ورثت عمومة ابى الميت وحؤوله وعمومة
 امه وحؤولتها ، كما ترث العمومة ، والعمات ، والحالة ، والحالات .
 وترث اولاد العمومة ، والعمات ، واولاد الحؤوله ، والحالات ميراث
 اباائهم ، وامهائهم عند فقدهم ، ويسقطون موضع سقوطهم ، ودحول الروح ،
 او الروحة عليهم كدحولهما على الاءاء ، والامهات ، والفاسل مردود على قراءة
 الابوين ، اولاب ، وكذا النقصان ، ولانقصان على قرابة الام ، ولارد (٣)

(١) اى العم والعمة للابوين اوللاب

(٢) وهى بعض نسح «لابويه» والصحيح ما ثبتناه

(٣) وهى بعض نسح «ولا زياده»

ولا يسقط الزوجان مع وارث اصلا .

فان ترك ابنى عم احدهما روح ، فللروح ثلاثة ارباع ، وللآخر الربع ،
فان حلف ابنتى عم احدهما روحته ، فلها الربع ، ونصف الباقي . فان حلف ابنى
عم احدهما اخ لام ، فله المال كله ، السدس مسمى ، والباقي رد عليه ، لانه قرب
من ابن العم .

فان حلفت زوجها وعمها وحالتها او كليهما ، فللزوج النصف
ولللحل او للحالة اولهما الثلث بالسوية . وللبقى للعم فان كان بدل الروح روجة فلها
لربع وللحال او لحالة ولهما الثلث بالسوية والباقي للعم فان كان بدل لعم ، عمة
فى لمثلين فكلثلث .

فان كان فيها عم وعمة ، فلباقى لهما ، للذكر سهمان ، وللانثى سهم .
فان حلفت روحها ، وحالا ، او حالة لامها ، وحالا ، او حالة لاسها اولابويها .
فللروح النصف ، وللحال ، او الحالة للام سدس الباقي ، وللحال ، او الحالة
للابوين ، او الاب مبقى ، فان كان فيها من الفرقتين اكثر من واحد ، او من قرابة
الام خاصة اكثر من واحد ، فمقرابة لام خاصة الثلث بعد النصف ، ولمن بقى مابقى .
فان حلفت معهم عمأ ، او عمة . فللروح النصف ، وللأحوال الثلث منه
سدس للحال للام ، والباقي (١) للعم ، او لعمة ، اولهما لو كانا فان كان احدهما
لام ، فله سدس الباقي .

فان حلف عم ابيه ، وعمته ، وحالة وحالته ، وعم امه وعمتها ، وحالها ،
وحالاتها ، فهى من مائة وثمانيه على ما فصلناه فى مثلة الاجداد والجدات .
فان ترك عمة لاب هى حالة لام ، وعمة اخرى لاب ، وحالة لاب وام فهى
من ثمانية عشر ، لعمته التى هى حالة صفة اسهم ، ولعمة الاخرى ستة ، وحمسة
اسهم للحالة .

وتمام الثالث (١) هو السهم الذي اعطى للعمة التي هي حسالة ، وهو سدس الثلث ، وصورتها ، رجل له ولد ، تروح امرأة لها بنت ، فاولدها ، وروح ولده من غيرها ، بنتها من غيره فولدها .

فان لم تكن عمومة ، وعمات ، وحؤله وحالات ، ولا اولادهم والميراث للمعتق او من يرث الولاء عنه ان لم يكن ، ثم مولى صمان الجريه ، ثم مولى الامامة ، وقدسيا حكم الولاء في العنق فلا يعيده ، والله عليم بجميع الامور .



«باب ميراث العرقى ، والمهدوم عليهم وشبه ذلك وناسخ الورثة»

من اشكل تقدم موته على موت صاحبه ، وناحره ، ومقارنته ، ورث بعضهم من بعض اذا كان بينهم سبب ، او سبب يوجب الموارثة .

وكان يرث كل منهم صاحبه من نفس الثركة ، لامما ورثه منه . ويعرض موت اقواهم سهماً ، ويورث منه الاصعب ، ثم يعكس ، كزوح وروجة مانا هدماً ، او عرقاً وشبههما ، ورثنا الزوجة منه سهمها ، والباقي لوارثه ، ثم فرصا موت الزوجة ورثنا الزوج سهمه من ماله ، والباقي لوارثها ، وكذلك الاب والابن ، فان عرق شخصان لاصعب فيهما كاخوين متساويين ، فانت محير في ذلك .

فان عرق شخصان ليس بينهما ما يوجب توارثاً ، او كان بينهما ذلك ، وعلم انهما مانا دفعة واحدة ، ورثتهما ، ورثتهما لاحياء .

فان كان لاحد هما مال دون الآخر ، ورث عديم المال ذا المال ، ومنه الى ورثه ، ولا تعرض موت عديم المال بعده لانا لا نورثه مما ورث .

فان عرق اثنان لا وارث لكل منهما الا صاحبه انتقل مال كل منهما الى الآخر ومنه الى بيت المال .

(١) اي تمة الثلث الذي هو سهم الجدلين وفي بعض النسخ زيادة «الذى»

فان كان احدهما يرث صاحبه فقط كالأخوين لاحدهما ولد ، لم يكن بينهما توارث به ، وورثهما ورثتهما .

فان غرق اثنان ، ولكل منهما وارث ، غير ان كل واحد منهما اولى بوارث صاحبه ، صار كل واحد منهما لصاحبه ، ومنه الى وارثه .

فان كان لاحدهما حاصه وارث ، فمال من ليس له وارث ، لمن له وارث ، ومنه لورثته ، و مال ذى الوارث لمن ليس له وارث ، ثم من لبيت المال .

واذا علم تقدم موت احد الفريقين على الآخر ، ورث الحى من الميت ، ولا يعكس و روى (١) عن على عليه السلام ، انه قضى فى رجل ، وامرته ما ثا جميعاً فى الطاعون على فراش واحد ، وبدا الرجل ، ورجله على المرأة ، فجعل الميراث للرجل ، وقال انه مات بعدها .

واذا غرق صبيان ، وبقي منهم صبيان احدهما حر و لآخر عبده واشتها ، اقرع بينهما .

ومعنى تماسخ الورثة ان يموت ورثة بعد ورثة (١) قبل قسمة التركة ، وطريق تصحيحهما ان تصحیح مسئله الميت لاول ، ثم مسئله الميت الثانى ، وتقسّم الثانية من الاولى ، فان انقسمت ، فقد صححتا معاً ، وان لم ينقسم منها ، جمعت سهام المستحقين فى الثانية ، وصيرتها فى سهام الاولى ، وصححتا معاً .

وعلى هذا ، مثاله : خلف رجل زوجته ، و اياه ، و اخته لايه ، اولادويه وهى من ثمانية ، للزوجتين سهمان ، وللأخت اربعة ، وللأخت سهمان .

فان مات الاخ ، او الأخت قبل القسمة ، و خلف ابين ، او بنين ، فهما سهمهما فقد صححت من قسمة الاول ، فان خلف الاخ زوجتين ، واحداً ، صيرت اثنتين فى ثمانية ، تكون ستة عشر ، لزوجتى الاصل اربعة ، وللأخت اربعة ، ولزوجتى الاخ سهمان ، ولأخته ستة .

تم كتاب الارث

(١) الوسائل ، ح ١٧ ، الباب ٥ من ابواب ميراث العرقى والمهدوم عليهم الحديث ٣

(١) ورثة بكر الموات : مصدر ورث ، يرث .

«كتاب القضاء»

«والدعوى، وسماع البينة ، وتعارضها ، وكيفية تحمل الشهادة»

إذا كان الرجل ، غافلاً ، بصيراً ، كاملاً ، كائناً ، عالماً بالقضاء ديناً (١) ، ورعاً ، فهو اهل لولاية القضاء .

وقد يجب عليه إذا امره الامام . ويحرم على الجاهل وان كان ثقة ، وعلى العالم غير الثقة . فان عرّس الحائر و لاية القضاء على من هو امله لم يحل له اجابته اليه .

ون حاف على نفسه، اوماله، احاب ماويأ بيانه من اليه ذلك، وكذلك الولاية من قبله محرمة ،

فان حاف على نفسه، اوماله، موى ثبابة العادل، واحتهد (١) الوالى والقاصى لانسهما من الابطال، فان اضطر اليها لحوف على نفس، اومال ، جار الاقتل النفس المحترمة، فانه لا تقية فيه.

(١) فى بعض النسخ زيادة «ماتناً»

(١) لعل «اجهد» متضمن لمعنى «اجتنب»

فان تارخ المؤمنون حال انقاص يد الامم عليها السلام ، فالحاكم من روى حديثهم عليها السلام ، وعرف احكامهم ، والراد عليه كراد عليهم ، فان اختار كل واحد من الخصمين حكماً فاحتلما ، فعدلها ، واورعهما ، وافقهما واصدقهما في الحديث ، ولا يلتفت الى ما حكم به الاخر .

ويسعى ان يلس اظهر ثبابة ، وانظها ، ويخرج فيجلس في اوسط بلده مستدير القبلة بعد صلاة ركعتين .

ويتحد كتماً صلحاً ، عفيف ، فان اجتمع عنده خصوم ، امر كاتبه بكتابة اسمائهم فيقرع عليها ، ليسمع ممن خرجت قرعته فان جاء ثمان ، فداعيا دفعة سمع ممن على يمين خصمة فان بدء احدهما بالدعوى ، قدمه . ولا يقضى ، وهو عصيان ، ولا حائج ، ولا عطشان ، ولا مشغول القلب بغير الحكم .

وليكن عليه هدى (١) ، وسكينة ، ووقار والنسوية (٢) بين الخصمين في المجلس ، الا في المسلم ، والكافر ، ولا يبدء احدهما بكلام الا برد السلام .

ولا يصف احد الخصمين دون خصمه ، ولا يقل هديته ولا يجب دعوته ، ولا بأس بحضور اجسارة ، وعبادة المريض ، ولا يكن شفعاً لاحدهما الى الاخر ، ويحور ان يشير عليهما بالصبح ، ولا يسمع الدعوى الا محررة (٣) لافي الوصية . ولبول ولياً للطفل ، والسعي ، بحاصم عنهما وليهما ولا يلى خصماً حجة .

ولا يرفع عليه صوته دون خصمه . واذا سمع دعواه ، سأل المدعى عليه ، فان اعترف ، الرمه الاداء ان عرفه موسراً ، او كان الاصل مالا ، قصه . ولم يؤد ، وطلب الخصم ، حبه ، حبه .

(١) الهدى الرجل ذو لحرمة

(٢) في بعض النسخ : وليسو بصيغة الامر

(٣) في بعض النسخ «منجزة غير مجهولة»

فان علمه معسراً ، لم يحسمه ، وامره بتأخر (١) حتى عريمه .

وان جهل حاله ، حسمه . يتبين امره ، و ان ارتاب الحاكم بعقله او اختياره لم يثبت الحكم عليه حتى يبينه ، وان سأل الخصم اثبات الحق عليه ، لم يفعل الا ان يكون عارفاً به وبسبه ، او يشهد شاهداً عدل بذلك ، وقبل اذا لم يحصل ذلك حلاه (٢) في كتابه .

فان انكر ، قال لخصمه ، ألك بيعة ، فان احصرها فطربها ، و ان قال هي عنة ، اطرد ليأني بها ، فان طلب تكميل الخصم خوفاً من هربه ، كفه ، وصرب له مدة . فان لم يأت فيها حرج الكفيل من كمالته .

فان قال لا بيعة لي ، وطلب اليمين ، احلف له فان يكن حكم عليه بالدعوى . وان رده على المدعى ، وحلف ، اثبت له حقه ، وان نكل فلا شيء له ولو رضى لمدعى باليمين ، ثم اقام البيعة بعدها لم يحكم له بها .

وان اقر الحالف الزم بالاحلاف ، وعد بعض اصحابها يستمع لبيعة مالم يبرئه و ان ثم يجب المدعى عليه ، بحرم ، توصل الى فهمه الدعوى وحكم عليه بايمائه ، واشارته من اقرار ، او انكار ، واحصر من يعرف ذلك منه ، و يحلفه بذلك .

وان كتب بسحة اليمين في لوح ، وغسله ، وامره بشره ، فمتنع فهو باكل وان شره ، اسقط عنه الدعوى .

وان لم يحب وهو صحيح حس ، حتى يعيب . و ان اقر بشيء . و لم يبينه حس حتى يبين .

ولو شهد عليه شاهدان بالافرار بشيء ولم يثبت الزم بانه ، ولو شهدت

(١) كذا في نسخة واكثر النسخ هنا مشوشة والطاهر ما اثبتناه

(٢) حلاه اي يكتب حينه من كون وطول وقصر .

الهيئة عليه بمجهول لم يحكم بها . ولو بان للحاكم ان المقر عد ، او محذور عليه
ابطل اقراره .

وان سأل العريم الاظهار ، لم يلزم صاحب الحق اظهاره .
وان حصر عنده شحصان ، وصمتا ، جار ان يقول ان كنتما حضرتما بشيء
فاذكراه .

ويسمى ان لا يحكم بين الخصمين الا في مجلس حكم .
وان كان الخصم امرأة بريرة احضرها ، وان كانت محدرة ، او الرجل مريضاً ،
ابعد اليها من ينظر بينهما ، وبين خصمهما ، واخضعها ان توضح اليمين عليهما ، فان
ثبت عليهما الحق ، ولم يؤدياه الرهنا الحروح منه .
فكل من ثبت عليه حق ، فان لم يفعلوا ، فله قهرهم على بيع متاعهم و ان
يبيع عليهم ، وله الحبس والناديب .



« كيفية الاستحلاف »

واليمين اما يكون بالله ، واسمائه ، الخاصة كما قلنا في باب الايمان .
وله ان يحلف اهل الكتاب بالتوراة والانجيل ، وموسى ، وهيسى ولا يحلفهم
بما هو كفر ، ويستحب له وعظ المسكر ، وان يذكر في اليمين ، والله الذي لا اله الا هو
الطالب الغالب الصار النافع المدرك المهلك الذي يعلم من السر ما يعلمه من
العلانية ، ويجب تأكيدها بالعدد في اقسامه (١) واللعان ،
ولا يمين في حد ، و يحلف في السرقة على المال دون القطع واليمين على
اثبات فعل نفسه ، ونفيه ، واثبات فعل غيره على القطع ولا على نفي فعل غيره على

بهي العلم . ويستحب ان يتحرى اليمين بعد العصر ، وعند المسر ، ونقطة وفي المسجد ، ولا يحلف عند قبر رسول الله ﷺ على اقل من ربع دينار ، وان قل الحاكم ، قل ، والله ماله على ما ادعاه ، كفاه .

واذا حضر المدعى شاهدين ، استحب للحاكم التفريق بينهما بحيث لا يسمع احدهما كلام صاحبه ، وكتب كاتمه ما يشهدان به ، وكذا في جميع الحقوق ، والحدود ، والقصاص وغير ذلك ، وفي الحدود ، والقصاص أكد .

وان لم يعمل جار ، ثم يقابل بين الشهادات ، فان اتفقت في المعنى ، فلها ، وان اختلفت ، اوافقت وحالفت الدعوى ردها . فان شهد احدهما بالف والاخر باليمين ، حكم بالف . فان حلف مع الشاهدين حكم باليمين .

وان شهدا عليه بالف ، وشهد شاهدان انه فضاها حكم بالقضاء وان شهد احدهما باللعن والآخر بالاقراء لم تكمل وتمم بيمين .

واذا ادعى على غيره ديباً فاقربه فادعى الايلاء او لاراه فعليه البيعة ، فان تعذر ، فعلى المقر له اليمين فان بكل مطلعت دعواه ، فان ردها على المقر ، وحلف فقط عنه ، وان نكل ، لزمه ، وليس له ردها .

وان ادعى عليه دينا ، فقال قصيته ، او قصيتك مه كذا فقد اقر بكنهه ، وان قال قل قصيتك كذا ، فقد اقر بما ادعى قضاء فقط .

فان ادعى عليه دينا ، واقام بيعة عليه باقراره به وديناً آخر من جنسه ، واقام بيعة باقراره له به بتاريخين والسب واحد ، او مطلقاً ، وادعى تعاييرهما ، احتاح الى بيعة ، فان تعذر حلف المدعى عليه ، وروى ان المدعى يحلف على المختلف فيه فان ابي ، فلاحق له .

فان اختلف السب ، الرم بهما مأ ، واذا كان كيس محصورة جماعة ، فادعاه احدهم ، وقال الباقيون ليس لنا ، فهو له . واذا اختلف الزوجان في متاع البيت بعد الطلاق ، او الموت ، او قبهما ، والبيت للرجل ، او المروثة ولايية ، فللمرثة ما يصلح

للنساء ، وما يصلح للرجال والنساء مع يمينها وللرجل ما يصلح للرجال مع يمينه ، والميزان من متاع الرجل . و اذا عرق متاع انسان في بحر ، فاحرج الله بعضه فهو لصاحبه ، وما اخرج انسان ، فهو له ، لان صاحبه تركه آيساً منه ، فهو كالشيء المباح .

و اذا شهد شاهدان او شاهد والوصى على الميت ، بدين حلف المدعى ، ان الحق باق الى الان في دمة الميت ، فان لم يحلف فلاحق له واوجب بعض اصحابنا مع اليمة اليمين لمن لا يصر (١) عن نفسه كالوصى ، والغائب ويجوز الحكم على الغائب ، وحد العينة ما يقصر في مثله من غير وكيل حاصر ، ويحلف حصمه مع اليمة .

ويباع ماله ، ويقضى ديه وينفق على من يجب النفقة عليه ويؤخذ كميل ثقة مبيىء من مدعى الدين فاذا قدم الغائب فاقدم حجة تظل دعواه رجع على الكميل . فان لم يكن له بحضرة الحاكم مال فسأله المحكوم له كتاباً الى حاكم آخر ليعد حكمه ، احابه ، فاذا ثبت مصموم الكتاب عند الحاكم الاخر بشاهدين ، احصر المحكوم عليه فان اقر الرمة ، وان انكر حكم عليه ، وان ادعى الوفاء ، او جرح الشهود . طالبه باليعة ، واحله لاحتصارها ثلاثاً ، وان التمس يمين المحكوم له على انه يستحق ذلك اولم يستوفه ، قال له قد حلف .

وان ادعى (٢) انه غير المكتوب فيه ولم يسمه ، لم يقل منه والزم ، وان سماه حياً ، احصر ، فان قر ، الرم ، وان انكر فان كان للمحكوم له يعة تشهد على عين المحكوم عليه ، اقامها والا كسب الى الكاتب ليبر ان امكنه ، ووقف الحكم وان سمي ميتاً ، ولم يعاصره المحكوم له ، الرم الحي (٣) ، وان عاصر

(١) في بعض النسخ «لا يصر»

(٢) اي ادعى المحكوم عليه

(٣) اي المحكوم عليه الحي

وتماريخ الشهادة عليه بعد موته وكذلك وان كان في حياته وقف الحكم وقبل يلزم الحق .

فان سأل المحكوم له الحاكم الثاني ان يكتب له كتاباً الى حاكم آخر ، نقل (١) الشهادة ، دون الحكم .

ويبقى للحاكم ان يسمع شهادة الشاهد بحضرة المشهود عليه اذا كان حاضراً فان شهد في عيشته ثم حضر ، عرفه اياه ومكنه من حرجه ، وامهله ثلاثة ايام ، وتكمل به ان طلب ذلك حصمه ، وان قال لا حرج لي لم يحكم عليه حتى يطأه بدنت صاحب الحق .

ولا يلزم من عليه دين مؤجل ، إقامة كميل به . ولا يستحلف الحاكم خصماً الا بعد طلب المدعى ، و اذا كان لجماعة دعوى حقوق ، من حسن واحد ، على واحد ، فوكلوا شخصاً بها جارت يمين واحدة لكل ، و جاز لكل واحد منهم يمين .

وللحاكم الخيار ، ان شاء حكم بين اهل الدمة ، وان شاء لم يحكم . وقال شيخنا ابو جعفر الطوسي « رحمه الله » اجمع اصحابنا على انه ، لا يحكم بكتاب فاص ، الى فاص ، لابيصة ، ولا بلايصة ، في حد ، ولا في غيره لمسافة (٢) تقصير .

وروي (١) عبد الرحمن بن سيابة عن ابي عبد الله عليه السلام انه ، قال ، على الامام ان يخرج المحسين في الدين يوم الجمعة ، الى الجمعة ويوم العيد الى العيد ، ويرسل معهم ، فاذا قصوا الصلاة ، والعيد ، ردهم الى السجن .

(١) في بعض النسخ « قبل » بدل « نقل »

(٢) في بعض النسخ زيادة « فيها » ولا تقصير

(٣) لوسائل ح ٥ ائبت ٢١ من ابواب صلاة الجمعة وآدابها ، الحديث ١

وروى (١) ان الرق على القضاء من بيت المال سحت ، ولا يحل له ان يأخذ اجراً من الخصمين ، فاذا اشكل عليه القضاء لم يجز ان يحكم بالقليل .
وانظر الخصمين حتى ينظر ، فان لم يعلم ، قال : لا ادري فان شئنا فاصطلحوا والارتعوا الى الامام اوقاض آخر .

واذا قضى بقضاء ، ثم بان له فساد ، نقضه .

واجمع اصحابنا على بطلان القول بالقياس والاستحسان والاجتهاد ، وينبغي ان يحل وقتاً لمداكرة العلم ووقتاً للطرفين الخصوم .

ويجب ان يكون مجتهداً عالماً بفقهاء الكتاب ، والسنة ، ولسان العرب ، ومسايل الاجماع ، لان لا يقضى بما يخالفه ، والخلاف ليعلم انه موافق لاحدهم .

واما يعرف فقه الكتاب اذا عرف الناسخ من المسوخ ، ولخاص والعام ، والمطلق والمقيد ، والمجمل والمفسر ، والواجب ، والندب ، والمباح ، وفي السنة مثل ذلك .

واذا حضره خصمان ، لا يعرف اسميهما ، ترحم له عدلان واذا حكم بشهادة شاهدين ، ثم بان كونهما فاسقين حال الشهادة : نقض حكمه .

واذا ولي الحكم من ليس باهله ، لم يحل التحاكم اليه ، ووجب التحاكم الى شخص من اهل الحق على ما وصفناه ، فان لم يحضر في بلدهما رجلا اليه ، او اصطليح .

ولحكم يحكم بعلمه في عدالة الشاهد وحرره بلا خلاف ، وفي حقوق

الناس ، وحقوق الله في الاظهر (٢)

(١) الوسائل ج ١٨ ، الباب ٨ من ابواب آداب القاضي ، الحديث ١ - الا ان فيه

« من السلطان » بدل « من بيت المال » ولم يشر على ما تضمن « من بيت المال »

(٢) في بعض النسخ « بلا خلاف في حقوق الله وفي حقوق الناس في الاظهر »

ولا يكون حاكماً لمن لا يقبل له شهادة ، ولا على من لا تقبل شهادته عليه (١) ولا يتخذ الإمام ، والقاضي كتاباً فاسقاً ، ولا كذراً .

وإذا شهد عدد القاصي شاهداً ، لا يرفعهما ، سأل عنهما ، مجاوريهما ، محالطيهما ، فإن شهد شاهداً بالجرح ، أو العدالة عمل بذلك ، ولا يقبل الجرح المفسراً ، بخلاف العدالة وإن شهد شاهداً بالجرح ، ومثلها بلعدلة ، قدم الجرح وإذا تلعم (٢) الشاهد ، لم يسدده القاضي .

ولا يجوز التراجع إلا إلى الإمام ، أو نائبه ، ومن أدن له ، ولنائبه ان يستتيب أن كان فيما لا يمكن توليه بنفسه ، وإن كان بخلافه لم يجوز إلا بدو الإمام وإذا مات الإمام ، انعزل النائبون عنه .

وإن اختار المحصن رجلاً يحكم بينهما ، وله شروط لقضاء ، لزمها حكمه وإن قال المحصن : إن شهد على فلان اجرت شهادته ، فشهد عليه ، لم يبرمه إذا لم يكن مقبول الشهادة .

وإذا احضر الحاكم بحكمه عليه ، أو أنه حكم عليه بقراره ، أو بشهادة شاهدين عليه حال ولايته ، قل قوله ، وإن عرل ، فقال حكمت عليه ، أو حكم عليه حاكم ، لم يقبل قوله ، ولم يكن شاهداً ، فبان قال : أقر بكذا كذا شاهداً ، ولحاكم كالعامي في غير موضع ولايته .

وإذا كتب الحاكم كتاباً بالحكم ، أشهد شاهدين على أنه حكم بمصموه بعد قرئته عليهما ، فإن أشهدهما أنه حكم بمصموه ولم يقرئته عليهما ، لم يصح . وكذلك أشهاد الشخص على نفسه في الأملاك ، والوصايا على كتاب مدرج لا يصح اجتماعاً

(١) من لا يقبل شهادته لشخص لا يكون حاكماً له وكذلك من لا يقبل شهادته على شخص لا يمد حكمه عنه كالخصم .

(٢) تلثم الرجل في الأمر : إذا تمكث فيه وتأنى

واذا نصب قاسماً ، جار ان يعطيه رزقاً من بيت المال ، وان لم يكن ، واستأجر شخصاً قاسماً بينهما فاحرته عليهما على الانصاء الا ان يستأجره كل واحد منهما باجرة .

ويجزى قاسم واحد ، الا ان يكون فيها تفويض ورد (١) فلا بد من قاسمين .
واذا عدل السهام ، واقرع عليهما ، لرميت بالقرعة فان كان فيها رد ، لم يلزم بالقرعة ، بل يتراصيهما بعدها ، وقبل يلزم بها كالأولى .
واذا بان بعد القسمة ان فى الملك حصه لغيرهما بطلت القسمة . واذا اقتسما ، ولم يحرجا مجزأ ، او شرباً لاحدى الحصنين وكان هناك «رب نافع» او شرب عام ، سلك فيه ، وسقى منه ، وان لم يكن ، فسخت القسمة ، لانها قسمة صرر .

واذا لم ينص القيمة ، ولا الانتفاع ، بالقسمة ، او نقصت القيمة فقط قسم ، وان نقصاً معاً ، او نقص الانتفاع فقط من حصه ابهما كان لم يقسم .
واذا ادعى احد المتقاسمين ، انه غلط عليه ، ولا يثبته ، حلف حصه . وان كانت قسمة تراص ، كان رضى احدهما بموضع ، والاخر بموضع واقتسما بانفسهما ، لم يلتفت الى دعواه ، مطلقاً ، او محققاً ، لرصاء .



«كيفية الحكم والدعوى»

والمدعى ، هو الذى ، اذا ترك ، ترك ، والمدعى عليه بالعكس .
ويستحلف المدعى عليه ، فى كل دعوى ، من مال ، او كساح ، او حق ، او ولاء الا الحدود .

واذا دعى شخص ملك فى يد غيره ، فانكره ، فان اقام بينة حكم له .

(١) لمراد بالرد نصف تفاوت قيمتى الشقيين عند التقسيم الذى رده من احدهما الشقيين الا على لى من احدهما الادنى .

وان اقرآن له بينة ، ولم يحضر احضارها ، واحتار يمين حصمه حلف له ديباً ، او عيناً .

فان اقام البينة ، فطلب المدعى عليه معها بيمينته ثم يلزمه فان اقام كل واحد منهما بينة بالمال ، فبعض اصحابنا يحكم للحارج ، وبعضهم للداحل ، وبعضهم فصل ، فقال ان شهدت للداحل بسبب الملك كالاستيلاء والارث فهو اولى ، والا فالحارج .

فان شهدت لهما جميعاً بسبب ، اوسمين ، اولم يشهدا بسبب ، والبيئة للحارج فان شهدت البيئة للحارج دليل ، لم يبرح من الداحل لان يده عليها ضرورية مشاهدة .

فان تداعياه ، وهو حارج عن ايديهما ، فذو البيئة اولى . فان اقاما بيئتين ، حكم لاعدلها ، فان تساويا ، حكم لاكثرهما شهوداً ، فان اتفقتا ، اقرع بينهما ، فمن حرحت قرعته حلف وقضى له ، فان نكل ، حلف الاخر ، وقضى له ، فان نكل قسم بينهما .

وان فقد البينة ، واقر من هو في يده لاحدهما سلم اليه ، ويحتصم هو والاخر ، فان اقره لغيرهما سلم اليه ، وخاصماه ، وان قل هي لهذا ثم قل بل لهذا بعد تسليمه الى الاول ، عزم له قيمته ، وان قال ذلك قبل تسليمه اليه سلم اليه وفي عزمه للاخر قولاً . وان قل ، لا ادري لمن هي ، فادعيا عليه العلم ، حلف انه لا يعلم .

فان قل هي لهذا وسلمت اليه ، فقال له لآخر ، انت تعلم انها لي فهل يحلف له ؟ يسي على التدريم ، فان قيل يقرم لو صدقه حلف له ، ومن قال لا يقرم ، قال لا يحلف .

و ان تداعيا المال ، وهو في ايديهما ، فقال كل منهما ، هولي ، فان كان ثمة بيعة ، حكم بها ، وان اقاما بيئتين ولا ترجيح ، قسم بينهما بصعين . فان تداعيا كذلك ثلاثه ، فعلى ثلاثة ، او اربعة فعلى اربعة وهكذا .

وان لم يكن لهما بية ، حلف كل واحد منهما بدعوى صاحبه ، وادانحلفا قسم كذلك .

وان ادعى احدهما الكل ، والاخر النصف ولمدعى الكل النصف لان الاخر لا يدعيه ، والنصف الاخر بينهما يصعب فيقسم على اربعة .

فان ادعى شخص الكل والاخر الربع ، فمن ثمانية . لمدعى الربع منهم منها ، وان ادعى واحد الكل ، وآخر الثلث فمن ستة : لمدعى الثلث منهم . فان ادعى واحد الكل وآخر الثلثين وآخر النصف ، وآخر الثلث ، فمن ستة وثلاثين ، لمدعى لكل عشرون ولمدعى الثلثين ثمانية ، ولمدعى النصف خمسة ، ولمدعى الثلث ثلاثة ، وذلك لان الثلث لا يبارع مدعى الكل فيه احد ، والسدس الذي هو بين النصف والثلثين دعاه مدعى الكل والثلثين ، يقسم بينهما بصعبين ، والسدس الذي هو بين النصف والثلث ادعاه مدعى الكل والنصف والثلثين يقسم اثلاثاً بينهم وبقي ثلث الاصل ادعاه الاربعة يقسم بينهم ارباعاً وعلى هذا ، و يقول في موضع القول (١) كالمسائل الاول .

وقص (٢) امير المؤمنين عليه السلام في شخصين اخرج احدهما خمسة اربعة ، والاخر ثلاثة ، وجلس معهما ثالث ، فاكلوه جميعاً فاصابهما ثمانية دراهم ، فاحتج في قسمتها ، بان قسم الدراهم على ثلث الارعة (٣) فجعل لكل ثلث رعيص منها درهماً ، فحكم لصاحب الثلاثة بدرهم والباقي لصاحب الخمسة ، بعد ان قال لهما اصطلاحاً ، فابا الا بالحكم ، لانه قال لهما ، ليس كل واحد قد أكل مثل الاخر ، فقالا ، بلى ، فقال ، قد اكل كل واحد ثلاثة اربعة الا ثلث رعيص .

(١) والقول هنا صحيح بخلاف باب الارث فيه يرضى اجساعاً فعماء اربعة السهم بدخول لير بينهم وتوزيع حصته بينهم ونتيجته دخول النقص على جميعهم .

(٢) الوسائل ج ١٨ ، الباب ٢١ من ابواب كميّة الحكم واحكام لدعوى ، الحديث ٥

(٣) ثلث الارعة هو ما اكله الضيف وهو رعيصان وثلثان من رعيص .

وقضى (١) في حاربتين ، ولدت الواحدة ابناً ، والاخرى بنتاً فتداعياها ، ان يورثا بينهما فايهما كان القتل فالابن لها .

وقضى (٢) في امرأة تزوجها شيخ ، فواقمها ، ومات على بطنها ، فولدت ابناً ، فقتلها اخوته بالمحور ، وانكره اخوته ، فامر الوالي برجمها ، فذكرت قصتها له ^{عليه السلام} فامر بردها ، فلما كان العد ، جاء بصبيان اتراب ومعهم ابها ، وقال ؟ العنوا ، فلما الهاهم اللع ، صاح بهم ، فقاموا ، وقام الصبي من بينهم متوكفاً على راحتيه هورته من الشيخ ، وخذ اخوته خذ الدف ، وقال عرفت هذا من تكة الصبي على راحتيه .

وروى (٣) انه قضى في شخصين احتصما في حصص (٤) بين ملكيهما ، كل منهما يدعيه لس اليه معاهد القبط (٥) و على هذا اذا تداعيا حائطا بين ملكيهما ، فان كان متصلا بيضاء احدهما اتصال النيان ، او كان لاحدهما فيه تصرف كالسقف والجدوع ، فهو له مع يمينه اذا لم يكن لعريمه بية .

فان تداعيا فرساً احدهما راكبا ، والاخر آخذ بلحامها كارب بينهما .

وان كان لكل واحد من الجارين على الحائط سقف او جدع او هو متصل سواء كل منهما ، ولا يمينه فهو بينهما فان تداعيا سقف عرفة ، والعمل لاحدهما ، والعلو لآخر ، ولا يمينه ، فالسقف لصاحب القرفة .

وان تداعيا عرصة الحان ، وعلوه لاحدهما ، وسفله للآخر والدرجة للعلو في صدره فهي بينهما .

(١) الوسائل ، ج ١٨ ، الباب ٢١ من ابواب كمية الحكم ، الحديث ٦

(٢) الوسائل ، ج ١٨ ، الباب ٢١ من ابواب كمية الحكم ، الحديث ٣

(٣) الوسائل ، ج ١٣ ، الباب ١٤ من كتاب الصلح ، الحديث ١ و ٢

(٤) الخصص بالقسم والتشديد : البيت من القصب

(٥) القبط جمع القماط ككتاب وكتب وهو حبل يشديه

فان كانت الدرجة تى لدعوى المرصنة لصاحب السمل ومن الباب الى الدرجة بينهما . فان احتلما فى الدرجة ، فهى لصاحب العلو .

وترجح شهادة شاهدين على شهادة شاهد وان حلف معه ، وشهادة ثلاث نسوة ورجل على شاهدين .

وتسوى شهادة امرأتين مع اليمين شهادة رجل مع اليمين ، وشهادة شاهد وامرأتين شهادة شاهدين .

وقيل يرحح بقديم المثلث (١) ، وقيل لا يرحح ، ويكون كالشهادة بملك لمطلق واذا شهد شاهدان على امرأه انها روجة ريد ، و آحران انها روجة عمرو ، حكم لاعدلها شهوداً فان تساربا افرع بينهما ، وكاتب روجة من حوحت قرعته . فان كانت جارية مع رجل وامرأه ، فادعى الرجل انها ملكه و ادعت المرأة انها بنته ، وهى حرة فذكرتهما ، فان اقدم بينه ، او اقرت له الجارية وهى نالغ ، حكم له بها ، وان لم يقم بينه وهى صغيرة ، او بالغة لانقر ، رعت من يده . فان اقامت المرأة بينة سلمت اليها ، والا تركت .

واذا تعارضت البتتان على وحة لا يمكن الجمع بينهما افرع بينهما ، وروى (٢) عن ابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام كل مجهول فيه قرعة ، ولا يسمى لشاهد ان يشهد حتى يسأله الحاكم ولا يحل له كتابها بعد سؤاله ، فان دعى ليشهد ، وجب عليه ذلك الا ان يكون بشهادته مضراً بشيء من مرالدين ، او باحد من المسلمين ضرراً قبيحاً .

ولا يشهد على من لا يعرفه ، حتى يشهد عبده عدلان تنسبه و يقيم الشهادة كذاك ، وان شهد على امرأة فكذلك وان لم تسمر عن وحها ، ويسغى ان تنسب ، وتظهر للشهود

ويشهد على اقرار الاحرم وانكاره بما يعلم من اشارته وايمانه و يقيم الشهادة

(١) اى المثلث المتقدم وهذا من باب اضافة لصلة الى موصوفها .

(٢) الوسائل ، ح ١٨ ، الباب ١٣ من ابواب كيفة الحكم ، الحديث ١١

كذلك ، ويجوز ان يشهد على مبيع لا يعرفه اذا عرفه المائع والمشتري .
ويكره ان يشهد لمحالف خوفاً من احصائه عند من لا يقبل شهادته ، والمؤمن
لا يدل بهه .

واذا دعى الى اقامة شهادة ، وجب عليه ذلك الا ان يعلم ان في ذلك مفسدة ،
كان يحسن المشهود عليه وهو محسر .

ولا يجوز ان يشهد على مالا يعلمه (١) ، وان وجد خطه بشهادة وعرفه
ولم يذكر الشهادة لم يحل له ان يشهد وان شهد معه شاهد آخر ثقة ، لانه لا يجوز
الشهادة على الظن .

واذا علم شيئاً ، ولم يشهد عليه ، فله الخيار في اقامة الشهادة به ، الا ان لا يكون
لصاحب الحق شاهد غيره ، فينعين عليه اقامتها ، لان لا يبطل حقه .

وروى حمص بن عيسا عن الصادق عليه السلام : جوار الشهادة لصاحب اليد
المتصرف بالملك قال ومن ابن جابر لك ان تشتره ، ويصير ملكاً لك ، ثم تقول ،
بعد الملك هو لي وتحلف عليه ، ولا يجوز لك ان تسه الى من صار ملكه اليك من قبله
ثم قال ، لو لم يجز هذا لما قامت للمسلمين سوق .

ويجوز ان يأخذ في احكام من حالها كما احدثوا ما في احكامهم ، على
سبيل الثقة والمداراة .

وعن علي ابن الحسين عليه السلام (٢) اذا كنتم في ائمة الحور ، فاقصوا الى
احكامهم ، ولا تشهروا انفسكم فتقتلوا ، وان تعلمتم باحكاما ، كان جبراً لكم .
واذا كانت الشهادة على فعل ، كالقتل والسرقه والربا حقق ذلك مشاهدة ،
واقامها على ذلك .

وان كانت على عقد كالبيع ، والسكاح ، احتاج الى السماع والمشاهدة ،

(١) في نسخة ولا يجوز ان يشهد الا على ما علمه .

(٢) الوسائل ج ٤ ، ١٨ ، الباب ١١ من ابواب آداب القاضي ، الحديث ٢

ومعرفتهما يعينهما ، وشهد عليهما اذا حصرا ، فان عانا لم يشهد الا بالعلم بالعين ،
والاسم ، والسب وذكر الحال ، والسماع .
والاستعاضة تتعلق بسبعة : السب ، والملك المطلق ، والموت ، والعق ،
والوقف ، والكاح ، والولاء (١)

ويشهد بذلك من غير ان يسبه الى احد ، بشرط ان يسمعه من عدلين فصاعداً
وشياخته واستعاضته فى الناس وان لم يلح التواتر .

ود لم يسمعه الا من شاهدين ، اعتبر فيه ما يمتنع فى الشهادة على الشهادة .
وان شهد على شهادة الغير ، ثم حصر الاصل قبل الحكم بالشهادة ، لم يحكم (٢)
لحضور الاصل ، وان حصر بعد الحكم ، وصدفه فلا بأس ، وان كذبه ، قبل
لا ينقص حكمه ، وقبل ان تعاونا فى العداة ، احد شهادة احد لهما ، فان تساويا
نقص الحكم .

وروى (٣) الحسين بن سعيد عن القاسم بن ابان عن عبد الرحمن قال .
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل شهد على شهادة آخر ، فقال لم يشهده ، فقال : يجوز
شهادة اعد لهما والله تعالى اعلم

«ثم كتاب القضاء»

(١) فى نسخة «الولادة» بدل «الولاء»

(٢) فى بعض النسخ زيادة «بها»

(٣) التوسائل ، ح ١٨ ، الباب ٤٦ من اجواب الشهادات ، الحديث ٢

«كتاب الشهادات»

العدل الذي يقلل شهادته هو :

البائع ، العقل ، المسلم ، المغيث ، المصلى الغرض ، الستر نفسه ، الموظف على المحصور في جماعة المسلمين - إلا لعدو - .

المجتنب الكائن : من الربا ، والربا ، وعقوق الوالدين ، وقذف المحصنة ، والفرار من لرحف واكل مال اليتيم ظلماً وقل النفس المحرمة ، وشرب المسكر الى غير ذلك غير المصر على الصفات .

الواصف : للنوحيد ، والعدل ، والسوة ، والامامة .

فان وقعت منه النادرة ، ندم عليها واستغفر منها .

والمرأة الصالحة مع طاعة زوجها ان كانت روجة لباركة للبداء والتبرج ، العفيفة الصائنة .

وان كان عبداً اطاع مع ذلك سيده ، فيما لامعصية الله فيه .

«من لا تقبل شهادته»

ولا تقبل شهادة ، لكفار على المسلمين ، وتقبل شهادة المسلمين عليهم .

واجاروا في الوصية خاصة شهادة اهل الدمة للصرورة .

وروى (١) عبيد الله بن علي الحلبي ، عن سالت ابا عبد الله عليه السلام هل تجوز

(١) الوسائل ، ج ١٨ الباب ٤٠ من ابواب الشهادات ، الحديث ١

شهادة اهل مئة على غير اهل ملتهم ؟

قول : نعم ان لم يوجد من اهل ملتهم جارت شهادة غيرهم ، لانه لا يصلح ذهاب حق احد .

ولا تقبل شهادة اهل البدع من هذه الامة وان تديسوا بالدعة .

ولا تقبل شهادة الحاسد ، والخائس ، والفاسق ، والماحن (١) ، والفحاش ،
والسائل بكمه من سوق او درب ، والعراف (٢) ، والقائف (٣) ، والكاهن ،
والساحر ، والحاكم بالسجوم ، والمشعبد ، وصاحب القمار وكسهم محرم كاحر العى
ولاشهادة ولد الربا - وروى (٤) : ان عرفت منه عدالة ، قبل فى الشئ بالدون
ولا شهادة الاجير لمستأجره ، والحصم على حصمه ، وكل جار شهادته الى
نفسه نفعا ، ودافع عنها ضررا .

ولا تقبل شهادة الشريك لشريكه فيما هو شريكه فيه ، ولا شهادة الوصى للابن
فيما هو وصى فيه ، ولا شهادة الاب والجد لولده الطفل والمجنون ، ولا شهادة الوكيل
لموكله فيما وكله فيه فان عرله عن الوكالة فشهد فيما كان حصم فيه ، لم تقبل
وشهادة الغريم بمال الممس المحبور عليه ، ولسيد لعيده الماذون له فى التجارة .
ولا تقبل شهادة المتهم على من ينهم عليه ، ولا تابع لمتنوع .

ويقبل شهادة ذوى السب بعضهم لبعض ، وعليهم ، الاشهادة الولد على
ولده فانها لا تقبل حيا ، وتقبل شهادته عليه بعد موته .

ويقبل شهادة احد الزوجين للاحر ، وعليه ، والوصى على من هو وصيه ،
والشريك على شريكه والاجير على مستأجره ، وله بعد فراقه ، والصيف ، والحصى
ومن قطعت يده ورجله ، بعد التوبة

(١) مجن الرجل : كان لا يبالي قولا وصلا

(٢) العراف بشديد الرأى . المشجم والكاهن

(٣) لقائف من القيادة وهو من يعرف لاثار ويلحق الولد بالوالد ولاح ياحيه ،

(٤) الوسائل ، ح ١٨ ، الباب ٣١ من ابواب الشهادات ، الحديث ٥

ولا تقبل شهادة الصبيان ، الا اذا بلغوا عشر سنين فصاعداً و ميزوا ، في الشجاج (١) والجراح خاصة ، ويؤخذ باول كلامهم .

وتقبل شهادة الاصم ، ويؤخذ باول قوله وشهادة الاعمى فيما لا يحتاج الى الرؤية ، كبيع ، واجارة ، وسب ، وشهها ، ويقبل فيما ينظر اذا كان له حالة انصار ونسبه اليها .

ولا بأس بشهادة العدد العدل لعموم الآية (٢) و قبل تقبل (٣) على سيده ، وقيل تقبل الاله ، و على هذا يقبل شهادة من عتق بعصه ، لسيد او عليه ، بقدر ما عتق منه .

ولا تقبل شهادة اللاعب بالشرط ، والرد ، والقمار ، والحاتم ، ولا ربة عشر . واذا قذف زوجته وحقق اولاهن لم يعق وان لم يحصلافسق ، وان قذف اجسية وحقق والافسق .

ولا تقبل شهادة سابق الجراح به انعب نفسه وراحلته ، وافى راده ، واستحلف بصلاته .

ولا تقبل شهادة القاذف حتى يتوب ، وحده ان كان كاذباً ان يدم ويكذب نفسه ، وان كان صادقاً ان يقول القذف باطل وحرام ولاعود اليه ، ويصلح لعمل و هو ان يحصل منه فعل صالح قل او كثر ، ولا يعتبر في قبول شهادة غيره من الدائيس ذلك .

وان اقتطع مال غيره فتوبته رده على صاحبه ، فان كان تالفاً فمثله او قيمته ، فان كان معسراً فوى الرد حين المجدة .

فان كان قتلاً ، او جرحاً ، او ضرباً ، فان يسلم نفسه الى اولياء الدم والمجروح او المضروب ويتدم ويعزم على ان لا يعود .

(١) الشجاج : الجراح الواردة على الرأس

(٢) لقوله ، الآية ١٨٢

(٣) كذا في اكثر النسخ وفي نسخة زيادة «الا»

وان كان قدراً استحل منه ، فان اعتابه ولم يعلم لم يعلمه واستغفر له .
وان شهد دون الاربعة بالرنا فحدوا ، فتوبتهم ان يقولوا : ندمنا على ما كان ،
ولا يعود الى ما بينهم فيه فنقل شهادتهم ، ولا يحتاج الى اصلاح عمل .
ولو قلن الفاضى لشخص : تب ، اقل شهادتك ، فظهرت منه التوبة ، قلها .
والكفر والصبي والفاسق والعبد ، اذا شهدوا بشهادة : ثم اسلم الكافر ،
وبلع الصبي ، وعدل الفاسق . وعنى العبد ، قلت شهادتهم ، وان اقاموا الشهادة
فردت ثم تعبر حالهم فاعادوها قلت ، وقيل في الفاسق اذا عدل لا تقبل .
ولا تقبل شهادة : من يسمى اجراً على الادان والصلوة بالناس ولا من يرش
في الحكم ، ولا من لامرورة له ، كاكل الطعام في سوق ، ومن لا يبالي ما قال ، ولا
ما قيل له ، ولا شهادة ذي عداوة على عدود ، وان كانت العداوة دنية قلت كشهادة
المسلم على الكافر .

وروى (١) علاء بن سيابة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن شهادة من يلعب
بالحمام ، قال : لا بأس اذا كان لا يعرف بعضي ، قلت : فان من قلنا يقولون : قال عمر :
هو لشيطان ، فقال : سبحان الله ، اما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ان الملائكة
تسهر عند لرهان وتلعن صاحبه ما حلا لحفر والحف والريش والصل فانه تحصره
واذا قطع يقوم الطريق ، فاحد اللصوص فشهد بعض المسلوبين (٢) على
اللصوص لم تقبل شهادته لانه خصم .

ويجوز شهادة ذوى العاهات ، والافعات ، والفقراء الصالحين الساترين
لاحوالهم اد عدلوا وشهادة ذوى الصنائع الدنية ، كالحجج ، والحارس ، والساح
ومعلم الصبيان ، والحمامى اذا عدلوا .

وتوبة شاهد الروان يفرم مادمت بشهادته . واذا ردت شهادة الشاهد فسي

(١) الرسائل ، ج ١٨ ، الباب ٥٤ من ابواب الشهادات ، الحديث ٣

(٢) في اكثر النسخ : بعض المسلمين .

بعض ماشهده - لالتهمة - كشهاده على والده واحصى قلتى الاحر ، وان ردت فيه للتهمة كشهادهما انه قذف اجنية وامها بعد موتها ، ردت فيهما ، وقيل : فيها بعض .



«باب اعداد البينات والشهادة على الشهادة»

تعتبر شهادة اربعة رجال فى الرنا ، واللواط ، والسحق ، وشهادة رجلين ، واربع نسوة : فى الرنا وبوحب الحلد ، وثلثة رجال وامرأتين فيه وتوجب الرجم ، وشهادة رجلين فى وطى البهيمه ، والميتة ، والاستمراء باليد ، والقذف . والتعريض ، والسرقه ، والشراب ، والطلاق ، والعناق ، والكاح ، والنسب ، والوكالة ، والوصية ، واليه ، ورؤية الهلال والاموال ، والجبايات ، والعقود ، وحكم الحاكم ، والرصاص ، وعبر ذلك .

وشهادة شاهد وامرأتين فى الاموال ، والديون وما كان وصلة اليه : كعقد البيع ، ولصلح واسقاط مال : كالامراء ، ومسخ السع وقتل الحر عبداً ، ولمسلم كافراً ، وقتل الحطاه وشهه وحراجه عمد توجب مالا كالجائفة (١) والامة (٢) وقطع ليد من نصف الساعد والوقف اذا قيل ينتقل الى الموقوف عليه وشاهد وبمين ، وامرأتين وبمين ، فى ذلك ، وشاهد وامرأتين فى قتل العمد ، وجناية تجب بها الدية .

ولانقل شهادة النساء مع الرجال فى الحدود سوى ما ذكرنا ، ولا فى رؤية الهلال ، والكاح والطلاق وتقبل شهادة اربع نسوة فى الولادة ، ولعدرة ،

(١) الجائفة هى الجراحة التى تصل الى الجوف ووجه عدم يجدها انفصاص

بل توجب المال ان فى قصاصها لا يؤمن الحارح من الموت

(٢) الامة بالمد : اسم فعل وبصهم يقول : لأمومة وهى الشجة التى تلف ام لرأس .

والحيض ، و لقدس ، و عيوب السماء تحت الثياب : كالبرص ، و المرتق .
و تنقل شهادته اربع سوة فى الدين ، و فى الوصية بمال ، و استهلال الصبي .
و ثلاث فى ثلاثة ارباع الوصية ، و ثلاثة ارباع ميراث المستهل .
و اثنتين فى النصف .

و واحدة فى الربع .

وسأل (١) عبدالله بن حكيم ، ابا عبدالله عليه السلام عن امرأة شهدت على رجل
ان دفع صبياً فى بئر فمات قال : على الرجل ربع دية الصبي بشهادة المرأة .
و تغتفر شهادة حسيين فى هلال شهر رمضان مع فقد العلة على الرواية (٢)
و القسامة خمسون رجلاً يقسمون ان فلاناً قتل فلاناً فى العمد ، و خمسة وعشرون
فى الخطاء و ستة رجال فى عصوا و جرح بلع الدية ، و هى دونها بحسابه منها .
و يحصل اللوث (٣) فى الجنائيات بشهادة واحد .

فان شهد شاهد واحد بسرقة ، حلف معه المدعى ، و وجب المال دون القطع
و الرصاع لا يثبت ، لا لشاهدين عدلين ، و قال بعض اصحابنا باربعة سوة و قال بعضهم
بواحدة ، و لا يثبت الولايات كالوصية اليه ، و الوكالة ، و الكاح ، و لو قف -
عد من قتل ينقل لى الله بدون الشاهدين - و كذا العتق ، و التديير ، و الطلاق ،
و الرجعة .

وليس فى الشرع عقد ولا ايقاع يعتقر صحته الى الشهادة ، سوى : الطلاق ،
و الحلع و التحجير (٤) و الطهار و يعتبر فيها عد لهما حال لتحمل و لاداء ، و اذا اريد

(١) الوسائل ، ح ١٨ ، الباب ٢٤ من ابواب الشهادات ، الحديث ٣٣ .

(٢) الوسائل ، ح ٧ ، الباب ١١ من ابواب احكام شهر رمضان ، الحديث ١٠ .

(٣) اللوث : هو الامادة الطيبة قامت عند الحاكم على صدق المدعى و هو المورد

للقسامة و الا فلاقامة

(٤) قد سبق معنى التحجير فى الطلاق

اثبات غيرها عند الحاكم اعتبر العدالة حال الاداء .

«الشهادة على الشهادة»

ولانصح الشهادة على الشهادة في الحدود ، ونصح في غيرها : كالملاك ،
والديون ، والعقود مالم يتجاوز درجة واحدة (١) ولم يكن المتحمل امرأة ، لانه
لا يجوز شهادة على شهادة على شهادة ، ولا شهادة امرأة على شهادة .
وانما تجوز باحد ثلاثة اشياء :

الاول ، قوله : اشهد على شهادتي ، او عن شهادتي بكذا .

والثاني ، ان يسمعه يشهد عند الحاكم .

والثالث ، ان يشهد به ويعروه الى سبه : كالبيع ، والكاخ ، وشبهه .

ويؤديها المرع على صفة ما تحملها .

ويشهد على شهادة كل شاهد اثنان ، ويجوز ان يشهدا على شهادة الاثني .

ولا يسمع شهادة المرع مع حضور شاهد الاصل ، وان تعذر لموته ، او مرضه ،

او غيبته جار ، وان يكون الاصل عدلا حال شهادة المرع ، فان كان عدلا في تلك

الحال وشهد على شهادته ، ثم فسق - قبل الحكم بشهادة المرع - لم يحكم بها .

وان تغير حاله بتغير الفسق حكم ، وان تغير بدنى بعد الحكم بشهادة المرع

لم ينقض حكمه .

فان شهدا بشهادة (٢) وعدلا المشهود على شهادته ، وسمياه ثبت عدالته

بشهادتهما ، وان عدلاه ولم يسمياه لم تصح ، وان سمياه ولم يعدلاه بحث الحاكم

عن حاله ، وان ثبت عدالته حكم ، والآنوقف .



(١) اي مالم يتجاوز عن شهادة الفرع الاول كالشهادة على الشهادة على الشهادة .

(٢) في بعض النسخ «على شهادة بدل «بشهادة»

(باب الرجوع عن الشهادة)

إذا رجع الشهود في الحدود والنقص قبل الحكم بشهادتهم لم يحكم ،
 ون رجعوا بعده قبل سنيته نقص الحكم للشبهة

وان رجع شهود الربا ، قتلوا : او هما اوشككا في شهادتهما ، فعليهم الدية
 ارباعاً . ولو شهد في الرب ثلاثة رجال وامرأتان ، ورجعوا كان على كل امرأة
 ثمن الدية ، ولو شهد به ستة رجال ورجعوا كانت امداساً ، ون قالو عمدنا فحكمهم
 حكم الجماعة يقتلون واحداً وسنيبه . شاء الله تعالى فان قل واحد عمدت ، والباقون
 اوهم فلولي قتل العمد ورد لناقون عليه قـطـهم من الدية .

وان رجع شاهدا قتل العمد او السرقة بعد القتل والقطع قتلا . عمدنا ، كما
 كالمشتركين في قتل او قطع عمداء ، وان قلا : وحساً ، فدية النفس اودية ليد عليهما
 سواء ، ون قل احدهما : عمدت ، والاخر : اوهم قطع . او قتل العمد ، وادي
 المتوهم اليه نصف دية النفس في القتل ، وفي القطع خمس الدية .
 فان رجع بعضهم لم يكن على من لم يرجع شيء .

وروى (١) ابراهيم بن عبد الحميد ، عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله عليه السلام
 في امرأة شهد عدها شاهدان ان روحها مات فتزوجت ثم جاء روحها الاول ، قل :
 لها المهر بما استحل من فرجها الاخير ، ويصرب الشاهدان الحد ، ويصمان المهر
 بما غرا الرجل ، ثم تعد وترجع الى روحها الاول .

وروى (٢) الحسن بن محبوب عن العلاء وابي ايوب عن محمد بن مسلم عن
 ابي جعفر عليه السلام في رجلين شهدا على رجل عاثب عند امرأته انه طلقها ، فاعتدت المرأة
 وتزوجت ثم ان الروح العاثب قدم فرغم انه لم يطلقها واكدت بعنه احد الشاهدين
 فقال لاسبيل للاحر عليها ويؤخذ الصديق من الذي شهد ورجع ، فيرد على الآخر

(١) لوسائل ، ج ١٨ ، الباب ١٣ من ابواب الشهادات ، الحديث ٢

(٢) لوسائل ، ج ١٨ ، باب ١٣ من ابواب الشهادات ، الحديث ٣

ويعرق بينهما وتعتد من الاحير ولا يقربها الاول حتى تنقضى عدتها .

وإذا شهدا بمال فحكم بشهادتهما الحاكم ثم رجعا لم ينقص حكمه وغرمهما المال بالسواء ، فان رجع احدهما فصفه وان كانوا ثلاثة ورجع واحد فثله وروى (١) ان كان لمال قديماً بعينه رد على صاحبه وان كان تالفاً عزم الشاهدان ، وان رجعا قبل الحكم لم يحكم .

وإذا شهدا على رجل بالسرقة فقطع ثم جاءه بآخر فزال هذا لدى سرق واحطأا على الاول ، عرما ديتهما ولم تقبل شهادتهما على الثاني . وان شهدا على رجل بطلاق زوجته قبل الدخول بها ثم رجعا ، ضمما له نصف المهر لانه عرماه بشهادتهما وقرراه عليه وقد كن معرضاً للسقوط برده وشهها ، وان كنت شهادتهما بعد الدخول فلا عزم له عليهما لانهما لم يصيبا بشهادتهما شيئاً لاستقرار المهر بالدخول .

فان شهد عنده من لا يعرفهما فأنى عليهما بالعدلة شحضان ، فحكم بشهادتهما في مال او بد فرجعا عن التزكية ، رجع عليهما .

وروى اصحابنا في ما اخطأت القضاة من دم او قطع انه عني بيت لمال . (٢) وإذا شهد شاهدان ثم فسقا او فسق احدهما قبل الحكم لم يحكم ، وان فسقا بعده لم ينقصه .

« ثم كتاب الشهادات »

(١) الوسائل ، ج ١٨ ، الباب ١١ من ابواب الشهادات ، الحديث ٢

(٢) الوسائل ، ج ١٨ ، الباب ١٠ من ابواب آداب القاضي ، الحديث ١

(كتاب الحدود)

(باب حد الزنا والسحق واللواط والقيادة ووطئ الميتة والبهيمة)

(وشرب المسكر وحكم المستمنى بيده)

لرنا : وطيء محرمة الوطئ بعير عقد ولاشبهة .

ونتبت : بشهادة اربعة رجال عدول بالمعاينة على اثنين وجماعة ، او شهادة ثلثة رجال وامرأتين و يجب الرجم ، وبشهادة اربع نسوة ورجلين و يجب الحدون الرجم صدقهم لمشهود عليه او كذبهم ، وادناه التفاء الحنايين ، والحشفة في الدبر . وياقرار اربع مرات من حر ، بالغ عقل ، وشهادة شاهدين على اقراره اربع مرات ، وتتفق الشهود ، فان احتلما لم يثبت . فان نسب بعضهم الزنا الى وقت او مكان او امرأة او اكراه وبعضهم في غير الوقت او غير المكان . او غير المرأة او شك في عيها ، او الطوع ، او شهد دون اربعة ، او اربعة ولم يعدلوا ، اوردت شهادة بعضهم بمرجلى او حصى ، (١) او بعضهم معاينة وبعضهم بالمصاحبة لم يثبت الزنا . ومن لم يشهد لم يحد ، وقيل اذا شهد بعضهم بالطوع وبعضهم بالاكراه وجب الحد على الرجل ، ومن شهد لرنا ثم فسره بالمصاحبة فقط حد ، ومن شهد ثم رجع حد ، ويحدون اذا ردت شهادتهم ، او شهادة بعضهم بالجلى ولا يحد الباقيون ان ردت

(١) كالسحق الجهرى او الخفى

شهادة بعضهم بحفى ، (١) فان حدثتم اعادة القول لم يحد .
وان شهد ثلاثة فى وقت ثم تم العدد فى وقت آخر ثبت الزنا ، وروى (٢) :
لأنظره فيه ويحدون ، ويذكر الحدود بالشبهات .
ويتولى الحدود امام الاصل ، او خليفته ، او من يأمر له فيه ، وروى (٣) ان
لسيد يقيم الحد على ما ملكت بميته والوالد على ولده .
وللامام الحكم بعلمه فى حقوق الله كالزنا والنواط من غير مطالبة احد ، وفى
حقوق الناس كالدين وحد السرقة عبدالمطالبة ، وحليته كذلك ، وقيل : لا يحكم
خليفته بعلمه فى حقوق الله ويحكم به فى حقوق الناس .
والروح احد الاربعة فان لم يعدل اوسق بالقذف لاعن وحدوا .
فان تشبهت امرأة لاحس بمكروحه على فراشه حدسراً وحدت جهراً ، وان
تشبهت على اعمى حداعلى الحدتين (٤) .
وان ادعت المرأة اكراهها لم تحد ، الا ان يكذبها البينة . ولا يقبل شهادة
النساء فى الحدود وحدون لافى الزنا بحيث ذكرنا . وان شهد الاربعة باحتماع
الشخصين فى ازار واحد وليس بمحرم ، ولا ضرورة دعتهما اوشهدوا بوطىء دون
الفرج قنلت وعزرا ، ولا يقبل فيه دون الاربعة ، فان عد عزراء فان عادا حلدا مائة فن
عادا قتلا .
فان شهدوا انه جلس معها مجلس الرجل من امرأته وجب الحد ، رواه (٥)
ررارة عن ابيجعفر عليه السلام وحمله بعض اصحابنا على التعرير او الحدون

(١) اى بامر حفى

(٢) الوسائل ، ح ١٨ ، الباب ١٢ من ابواب حد الزنا ، للحديث ٨ .

(٣) الوسائل ، ح ١٨ ، الباب ٣٠ من ابواب مقدمات الحدود ، الحديث ٢ و ٣ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩

(٤) المحدث بالتحريك : الامر لحدوث لمكر الذى ليس بمتعد ولا معروف فى السنة .

(٥) الوسائل ، ح ١٨ ، الباب ١٠ من ابواب حد الزنا ، الحديث ١٣

الرجم (١) كما حمل رواية (٢) رواية عن أبي جعفر عليه السلام عن علي بن عبد الله بن مكي أنه من لم يبرأ فمات عليه الحد . وأقول قد كنى بجلوسه عليها مجلسه من أمر أنه من العمل نفسه .

وان شهدوا بالربا في قتلها وشهد أربعة بسوءها بكر لم تحدد ، ولم يحدوا وإذا شهدوا بأربا ثم عابوا أو ماتوا لم يسقط الحد ، وان حصرها ووجب الرحم رحمه قبل الناس ، وان ثبت دلائل إقرار رحمه الإمام ، ثم لناس ويحوران بولي غيرة . ويحصر الحد طائفة أهلهم واحد ، ويسمى ان لا يقيم الحد من الله في حننه حد منته فان تاب فهو كمن لا ذنب له والمحدرة يرسل اليها من يحدوها في منزلها ، وللمرة تدرج للحد .

ومن أكره امرأة على نفسها قتل ، عذراً كان أو حراً ، شاباً وشيحاً أو مصفاً (٣) محصياً أو غير محصن وعليه مهر نساها ان كانت حرة ، وان كانت أمة بكر أو عشر قيمتها . وان كانت ثيباً نصف العشر ، ولو طأوعته الحرة أو أمة الثيب لم يكن عليه مهر ، فان طأوعته لنكر الأمة فعليه لسبدها عشر قيمتها ولا حد على مستكرهه . وكذلك من زنا بابت محرم كالأموات والاحت ، بسا ورصاعاً ، أو عقد عليها ووطئها . وهو يعرفها ، قتل ، وكذلك ان اشتراها ووطئها فان زنا باخته فصر بلسيف ضربة ثم يموت فروى (٤) : به يحبس ابداً ، فان عقد عليها وهو لا يعرفها ، وهي تعرفه . قتل هي ان ووطئها ، فان لم يعسا فلا حد عليها .

ومن وطئ امرأة بعقد شبهة كعقد في احرام وشبهه لم يحد ويحد العلم منها ، وكذلك الكافر اذا زنا بمسلمة فان أسلم لم يسقط عنه ذلك ، فان زنا بمسلمة

(١) في بعض النسخ «دون اب ح» بدل «دون الرجم» ، وفي بعض النسخ «دون الشباح»

وسيجيء معناه قريباً في الهامش .

(٢) الوسائل ، ج ١٨ ، الباب ١٠ من أبواب حد الزنا ، الحديث ١٤

(٣) النصف : بين الشاب والشيح

(٤) الوسائل ، ج ١٨ ، الباب ١٩ من أبواب حد الزنا ، الحديث ١٠٥٤

فللأمم الذي حده حد الاسلام من رحم أو جلد أو كليهما ، أو يرفعه الى اهل دينة ليحدوه بما يقتضيه دينهم . ومن ربا بامرأة ابيه قبل بكل حال .



« الاحصان » :

واحصان الرجم هو ان يكون حراً بالماً عاقلاً ذا زوجة دائم بكاحها ، او ملك بمين قد دخل بها ، وهو حاصر عندها او يحكم الحاصر ، سواء كانت الزوجة او الامة كافرة او مسلمة فانها تحصن سواء كان مسلماً او كافراً ، والرجل والمرأة سواء في ذلك والطلاق الرجعي كذلك .

فان مات احد الزوجين فزوى الناقى ، او أبداها بطلاق او فسخ فربنا وجب الحد ، دون الرجم .

والمملكت والمملكة (١) اذا ربا وهما حرا جلد كل واحد منهما مائة ، وبقي الرجل الحر عن مصره سنة بعد خلق رأسه ، فان رجح لدون لسنة رد ، وفيه الى ادنى بلد من بلاد الاسلام الى الشرك ، ولا حز على امرأة ولا عبد ، ولا نهي . وروى (٢) محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام : قضى في السكر والبكرة اذا ربا بجلد مائة ونهى سنة في غير مصرهما وهما اللذان قد ملكا ولم يدخل بها فان لم يكونا مملكين حدا ولم يجز ولم يعرب .

والمحصن يرحم فقط ، الا لشيع والشيعة فانها يجلدان ثم يتركان حتى يرثا ثم يرجمان .



(١) المملك - هو الرجل اذا تزوج ولم يدخل وكذلك المملكة

(٢) لومائس ، ح ١٨ ، الباب ١ من ابواب حد الزنا ، الحديث ٢

«السوط» :

السوط سوط بين سوطين بأشد الصرب ، يهرق على يديه ، ويقتى رسه ووجهه ومدا كبره ، ويكون الرجل قائماً وعرباناً يستر عودته ان وجد كذلك ، والمرأة جالسة ، مربوطة ، لثياب على يديها ، ولا يمددان (١) .

* * *

«الرجم»

والرجم باحجار صغار من وراء المرجوم ، يحفر له حفيرة الى حقويه والمرأة الى صدرها ، فاذا مات صلى عليه ودفن . فان فرس لحفيرة وكان الحد باليسة رد ، وان حد باقراره لم يرد ، وقيل : يرد الا ان ياله ألم الحجارة .

فان اقر اربعاً بما يوجب الرجم ، ثم رجع جلد ولم يرحم ، وان رجع فيما لا يوجب الرجم كلقطع والحدود لم يقبل رجوعه .

وان قامت عليه الية بما يوجب الحد او الرجم قتال ثم يسقط عنه ، وان تاب قبل قيامها سقط وان اقر ثم تاب فلامام العفو عنه واقامة الحد عليه اى الحدود كان .

* * *

«حد المملوك» .

الحد ولامة يجب عليهما فى الزنا نصف الحد ، ولا احصان لهما . وان اعتق ثم ربي ونحته امرأة جلد مائة مالم يطأها بعد العتق ، فان وطئها بعده ثم ربي فقد احصى . ولا يقبل اقرار الرقيق بالزنا والشرب ، لانه ملك غيره ، ويشت ذلك عليه بالية كالحر . واذا تكرر الرن من الرق وتكرر الحد ثاماً ، قل فى التاسعة ، واعطى لامام ثمنه من بيت المال ،

وان تكرر زنا الحر والحره والحد ثلاثاً قتلاً فى الرابعة فان لم يحدوا بين ذلك حدوا واحداً فقط .

(١) لا يمددان الى الشجر وشبهه : افتاء ممدوداً بين حشوتين مقرونتين فى الارض

ويحد المحبوس والمحبوسة اذ ارى او لاط او ساقى - ان كان امرأه - على المتصوص (١) والمفعول بها مجنونة تعزر .

ولاحد على مكره ، ولاعلى من اقر اكراماً ، ولاعلى مدعى الزوجية الا ان يكذبه البينة او اذا شرب المسكر ثم ربي ، او ارتد وجبت عليه الحدود و ان عين الزانى من زنى بها او الربية فقد فديهما ويزاد على الحد من ربي في زمان او مكان شريعين بحسب ما يرى الامام .

واذ ربي في حرم الله او رسوله او في حرم احد من ائمة عليهم السلام حدود ربيدت عقوبته فان فعل في غيرها فصحاً اليها لم يطعم ، ولم يسق ، ولم يعامل حتى يحرر فيحد ولم يحد فيه .

ومن وحد في ستة رجالا يربى بزوجته ففسد اقيده (١) الا ان يقيم اربعة شهداء بذلك فيهدر دمه والعاقل اذا ربي بصبية او محبوبة حد ولم يرحم وان اخص ، والعاقلة اذا رنى بها المحبوس او لصي تحد ولم ترحم وان اخصت .
واذا ربي الرجل بامه زوجته ، او بامته وقد روحها حد او رجم ان كان محصناً وانزيت المرأة بعينها حداً معاً .

وان سافر احد الزوجين ادبى ما يقصر في مثله فربي حد ولم يرحم والمحبوس لا يرحم ولو كان في مصر زوجته ، بل يحد والمدير والمكاتب المشروط بحكم العبد ، والمكاتب المطلق اذا ادى البعض ثم ربي حذ من حد الحر والعبد بحساب ذلك . فان ربي السيد مكاتبه المطلقة وقادرت بعصه ، حد بحساب الحرمة ، او كانت بين شريكين فوصاها احدهما حد بحساب ماليس له منها ، وقومت عليه ان احبها وغرم لشريكه ان كانت بكراً من عشريناتها بحساب ماليس له ، وان كانت ثيباً

(٢) مدلل على الحكم في الرما في الوسائل ، ج ١٨ ، الباب ٢١ من ابواب حد الزنا ،

الحديث ٢ .

(١) اقيده به : اي اخصته

من نصف العشر بالحساب وقوم عليه حصة شريكه من الولد يوم يولد . لو كان عبداً (١) .

ومن وطئ حاربة من المعتم وله فيها حق قومت عليه وحدته اليس له منها وخص به إلا لا يؤمن حلها . فدعاها عنهاروحها ، أو طلقها ، أو مات عنها فزوج (٢) ودخل بها وأدعت الحوائله وهي في دار الهجره ناشئة ثم يمل منها وحدث وورق بينهما ، وما أحدثه منه مهراً حرام عليها ووحده حده ، ويحدان كن عالماً بالحال . وإن باع مرأته ودخل بها لمشتري عدلاً بذلك قطعت يد الروح ، ورجعت المرأة ، وحد المشتري وإن أحصن رجم .

وإن عشي مطلقته بعد العدة حد . وإن عشي العدة روحته لامة بعد تطبيقين حد كل منهما خمسين جلدة فإذا عتق أحد الشريكين في الامة بصفه ثم وطئ الآخر طارح عنه خمسون جلدة وحد خمسين جلدة وطرح عنها ما عليه من العقر (٣) وهو نصف العشر في البكر وربع لعشران كانت نساء ، وسعت في الباقي

والمربص ومن به الفروح والمستحاصة إذا وجب عليهم الحدوراي لامة ناحيره اخر حتى نراً وبقطع دم لمستحاصه ، وإن رأى التعجيل صبره بمرحون وشبهه فيه عدد الحدمرة واحدة . وإن وجب عليهم الرجم رجمهم ولم يطرهم .

ولا يحد من عبه الحد في السررات (٤) ، والهواجر (٥) ، وأرض العدو .

وإذا حدث امرأة على نفسها التلغ عطشاً فلم يسقها ماء إلا نامكانه من نفسها فلا حد عليها ، وحد هو .

(١) يعني فرض الولد عبداً

(٢) يعني في العدة

(٣) أي خرجت بمقدار المقر من نكبة الراي

(٤) لسرى - أول الليل ووسطه وآخره وهو وقت شدة البرد في الشتاء .

(٥) الهجرة جمعها هواجر : نصف النهار في القطر خاصة عند زوال الشمس وهو

وقت شدة الحر فيه .

وروى (١) فيمن كثر الرنا بامرأة واحدة : ان عليه حداً واحداً ، وان ربي بامرأتين فصاعداً حد بعد حد .

ومن وجب عليه حدود لافعال مختلفة لم تتداخل كحد قذف وشرب وزنا ،

من كان فيها القتل بديء بما ليس فيه القتل ثم قتل .

ولا يحد الوالد اذا زنى بجارية ولده بل يعزر ، ويحد المولد ان ربي بجارية ولده

ولا يحد الحامل حتى تصع وترضع . ومن ثنت عليه الرنا ثم احتلط عقله

اقيم عليه الحد . ومن اقر على نفسه ولم يبيعه صرب حتى يهيى عن نفسه الحد .

وان استأجر امرأة للوطى فوطئها حد .

ويعزر في الرنا واللواط والسحق وشرب المسكر والقذف عبر المباح .

واذا ربت ذات بعل وحملت فولدت فقتلت الولد جلدت مائة لقتله ورجعت

لرنا ، وان لم يكن ذات بعل جلدت مائة لقتل ولدها ومائة للزنا .

واذا اقتضى مذكراً باصبعه فعليه عقرها ، وان كانت حرة فمهر سائده ويعزر

بما يرى الامام ولم يبلغ به المائة .

ومن وجد تحت فرش امرأة احببته مرع في محروقة (١) طهر البطن ثم خلى .

وان خلى رجل بامرأه في بيت وهي اجنبية عزز . ولا يقام حد في المسجد .

ولا كماله ولا يمين في حد . ولا شعاة في حدود الله ، ولا في حد لباس بعد الرقع

الى الامام او خلفته ، ويحور في المال قبل الرقع وبعده اذا رضى صاحب الحق .

* * *

« اللواط »

واللواط بالذكور بالانثى بوجوب الرحم ، او الاحراق بالنار ، او يلقي من عال ،

(١) الوسائل ، ج ١٨ ، الباب ٢٣ من ابواب حد الزنا ، الحديث ١

(٢) المخروقة : مكان الخمر وهو المذرة والغائط .

او يلقى عليه جدار ، او يضرب عنقه . وله احراقه بالنار ان لم يحرقه حياً (١) .
وان قحذله وشبه ذلك ، قيل : ان احصنا رجماً والاجلدا مائة ، وقيل : يجب
الجدد مائة على الفاعل والمعمول به وان احصنا اذا كانا اثنين ، حزين كذا وعبدان ،
مسلمين او كافرين .

ويثبت ذلك باقرار اربع مرات ، او شهادة اربعة رجال عدول لا غير معدية .
وان لاط بمملوكه فكذلك . فان ادعى المملوك الاكراه دوى عنه الحد . ويحد المجنون
فاعلاً لا معمولاً به ، ويحد اللاتط بالمجنون .

ويقتل الكافر اذا لاط بمسلم ، وان لاط كافر مثله فللامام اقامة الحد عليهما
اورفعهما لى اهل دينهما . ويعزر الصبي فاعلاً ومعمولاً به من غير ان يبلغ الحد .
وان وجد رجلان اورحل وعلام في ازار (٢) مجردين عزرا بمادون مائة على
رأى الامام ، فان عاذا ادبا ، فان عاذا فالحد كاملاً مائة .

ويعزر من قتل عبداً غير محرم له ، فان قله في حال الاحرام عظمت عقوبته
وروى (٣) انه يصرب مائة سوط . والمتلوط غير الموقب اذا تكرر سه ذلك ثلاثاً وحد
فيها ، قتل في الرابعة .



«السحق» :

والحد في السحق مائة جلدة على المرأتين البالغتين . والمحصة وغير المحصة
والحرة والامة ، وللكافرة والمسلمة في ذلك سواء . وقيل : برحمان اذا احصنا .
وتثبت بالاقرار اربعة ، وبشهادة اربعة رجال عدول .

وإذا ساحت امتها حدثنا معاً ، وان ادعت الامة الاكراه فلا حد عليها بل على

(١) اي يجوز الجمع بين الاحراق وسائر العقوبات بان يقتل ثم يحرق .

(٢) في بعض النسخ «في دار» بدل «في ازار» ولمن الصحيح مائة المتى

(٣) الوسائل ، ح ١٨ ، الباب ٤ من ابواب حد اللواط ، الحديث ١

سيدتها و لمجبونة تحذفاعله لامفعولة بها واذا مساحت المسلمة الكفرة حدثت لمسلمة
وحبر في الكفرة بين حدها اورفعها الى اهل دينها وتؤدب لصبية منهم والصبيان
مأ (١) .

وروى (٢) في امرأه وطئها بعلها فماحت جارية يكرأ والقث مائه في رحمها
وحملت: ن عليها الرحم وعلى الجارية الحد بعد الوضع ولحق الولد بالرحل وعلى
المرأة مهر الجارية لان الولد لا يحرح الا بذهاب بكارتها
واذا تمحقنا وحدنا ثلاثا فتلتا في الرابعة .

* * *

«الاستمضاء»

ومن استمنى بيده وحب عليه التعرير .

* * *

«وطئ الميتة» :

ووطئ الميتة كوطئ الحي في الحد، ووطئ الميت كالحي في الحد ويردت
عقوبتهما ويثبت ذلك باقرار مرتين ، اوشهادة عدلين . فان وطئ زوجته ميتة عزر .

* * *

«وطئ البهيمة» :

ويعزر واطئ البهيمة، ويثبت ذلك عليه باقراره، اوشهادة عدلين وان كانت
ماكولة اللحم كالشاة والبقرة دبحت واحرقت بالارودقت ، فان كانت لغيره ضمن
قيمتها وان كانت مما يركب طهرها كالحيل ، والغال غرم قيمتها وبيعت في بلد

(١) كذا في م ي يديا والظاهر ان الصحيح «الصبيان»

(٢) الوسائل ، ج ١٨ ، باب ٣ من ابواب حد الحن ، الحديث ٣٥١

آخر . وروى (١) أنه يحد حد الرائي ، وروى (٢) أنه يقتل .
وإذا كرر الوطى * للهيمة أو لمية وحد و عزر مرتين قتل في الثالثة وقبل
في الرابعة .

ويزوج المستمى يده - بعد ضربها حتى يحمار- من بيت المال، ويستتاب
وإذا ربت امرأة عذب حدث وزوجت من بيت المال .

* * *

«حد القيادة» :

ويحد الجامع بين الرجل والنساء ، والنساء والرجل ، والعلماء للمجور ،
خمساً وسبعين جلدة ، رجلاً كان أو امرأة ، عبداً أو حراً ، مسلماً أو كافراً . ويحرق رأسه
ويشهر ويبنى عن البلد إلى غيره ، وعلى المرأة مثله لأبائها لا تحلق ولا تنهر ولا تنهى
ويشت ذلك بالاقراز ، أو شهادة عدلين . والواصلة و الموتصلة الملعونتان الزانية
شانة والقوادة عجوراً .

* * *

«حد شرب المسكر» :

ويحد شارب الحمر والمسكر والفقاع ثمانين جلدة حراً كان أو عبداً ، مسلماً
أو كافراً ، قائماً (٣) أو شربها بشهادة شاهدين عدلين .
وإن شهد أحدهما : أنه قائمها ، والآخر : أنه شربها ، حد صرفاً شربها أو معزوجة
بطعام أو ماء أو دواء . وهو يعلمها فيه قلت أو كثرت .

(١) الرسالة ، ج ١٨ ، الباب ١ من أبواب نكاح البهائم ووطى الامواب والاستمءاء .

الحديث ٩٥٨

(٢) الوسائل ، ج ١٨ ، الباب ١ من أبواب نكاح البهائم ووطى الامواب والاستمءاء .

الحديث ٧٥٦

(٣) قائماً قتيلاً : القاماً

والتيذ خمر ، يحد شاربه ، اسكره ام لم يسكره . ويثبت الحد ايضاً باقراره على نفسه مرتين . فان شربها الدمي في بيته لم يحد ، وان اظهر شربها حد . ولا يقل في الحدود كلها شهادة على شهادة .

والسكران كالصاحي (١) ان (نا اولاط اوسرق اوقذف اوارتد او اسلم عن كفر ، و يمارقه في العقود والابقاعات كالطلاق والعتاق .

ومن استحل شرب الخمر وكان مسلماً فقتلته ، وحل دمه ان لم يتب . ولا يحل دم مستحل غيرها من المسكرات ، والامام يعززه ان رأى ذلك . ويجلد شارب المسكرات كلها عرياناً على ظهره وكتفيه ، ويبقى فرجه ووجهه . ولا يحل الجلوس على مائدة شرب عليها خمر او مسكر او قناع ، ويؤدب الجالس المضطراً . واذا شرب مرتين ، وحديهما ، قتل في الثالثة .

ويعرر بائع المسكرات وشاربها (٢) . فان استحل ذلك ، متيب ، فان تاب ، والا فقل به ما يعمل بالمرتد . وحكم القناع حكم الخمر في جميع ذلك . ومستحل الدم والميتة ولحم الحزير مسلماً مرتد . ومن تناول ذلك محرماً له عزر ، فان عاد اذبح ولم يقتل .



«حكم آكل الرباء»

ويقتل آكل الرما بعد المعرفة والتعزير ، في الثالثة . والمتجر في السموم القاتنة يستتاب ، وان استمر عليها قتل . ويعرر آكل الجري (٣) ومالا يحل من صيد البحر والبر والطحال .

وذكرنا حكم الثائب مما يوجب الحد قبل البينة او بعدها وبعد اقراره في اول

(١) صحى من سكره صحواً : زال سكره

(٢) شاربها : اى مشربها واقبل شربى ، يشربى .

(٣) الجري : صنف من السمك

هذا لباب وحكم فعلها فى احد الاحرام (١) اوفى غيرها ولجأ عليها ليها ، وهو عام فى جميع الحدود .

وان زاد الجلال ، اقتصر منه ، فان مات المجلود على الجالد من الدية بقدر ما راد حاصة ، ومن مات من الحد او القصاص او التعزير قدمه مذر ، وقيل : فى التعزير ان تولاه الامام بنفسه او امر به ، والاحوط ان الصمان من بيت المال « والله اعلم » .



«باب حد السارق» :

القطع واجب على من سرق بشروط : ان يكون بالغا ، عاقلا ، مسلماً كان او كافراً ، حراً او عبداً من حرر ربع دينار فصاعداً او اقيمته ذلك ، ولا يكون ما كولا عام محاصة ، ولا نمرأ ولا كثرأ (٢) فان حصد الررع وجذ المخل والشجر وحمل فى الحرر قطع سارقه ، ولا يكون عبداً سرق مال سيده ، ولا والداً من مال ولده و يعززان ولا يكون خائناً فى امانة ، ولا صبيعا من مصبغه ، ولا احيراً من مستاحره فبهما خائنان .

ويقطع الصبغى - وهو ضيف الضيف - ، وكل واحد من الزوجين مما احزره عن الآخر .

ويقطع الطرار (٣) من الحبيب والكم الباطنين دون الطاهرين وان يهتك الحرز و يخرج بصاب السرقة ، فان هتك ، واحذ و احرح آخر لم يقطعا ، فان هتك واحد وكور (٤) الثياب فاحد (٥) قبل خروجه بهالم يقطع .

(١) لاحرام : جميع والامر د حرم رسول الله صلى الله عليه واله وحرم الاثمه عليهم السلام

(٢) اكثر يفتحين : شحم النحل كما فى الحديث

(٣) الطرار : الذى يقطع الهيمان

(٤) كور المتاع : حممه وشده وثقه على جهة الاسدارة .

(٥) أى اخذ السارق « بصيغة المجهول »

والحرز ما كان مقفلاً عليه ، اودقناً .

ولا يقطع على سارق من الحمامات ، ولا رحيه (١) ، والرحاب (٢) لا يقطع اودقن .

ولا يقطع الشريك سرقة من مال لشركة ، الا ان يسرق اكثر من حقه بقدر نصاب لقطع . وان سرق من العينة بعض الدمين فكذلك . وان سرق دون حقه عرروتم له . وان جعل تحت رأسه نصاً ودم ، قطع سارقه . ولا مسلم يقطع سرقة نصاباً محرزاً من بيت المال .

وان سرق بوازي المسجد ورأى الامم قطعه لافساده ، حر ، وروى (٣) ان المهدي عليه السلام اذا ظهر قطع ايدي من شية وعلقها في استار الكعبة .

وماراعاه صاحبه بعينه كالجمال (٤) والاحمال (٥) فانجلس اودمر (٦) عليه فلا قطع وان سرق اثنان نصاً دفعة قطعاً ، وقيل : لا يقطعون ، فان سرقا معاً نصابين فصاعداً قطعاً .

ولا يقطع لسارق وان شاهده الامام وبربره (٧) الا ان يرفعه المسروق منه : فاذا رفعه فوهه السال لم يسقط القطع ، واو كان وهه قبل الرفع لم يقطع .

وان هتك الحرر واكل طعاماً قدر نصاب وحرر ثم يقطع . وان بلع درة وحرر لم يقطع ، وقيل يقطع ، وان لم يحرر منه صمن قيمتها فان مات قبل ذلك بيش (٨) واحداً ربهما .

(١) الرحي جمعه الازحية الطاحون

(٢) رحية المكان : ساحته ومنتسه ، جمعها رحاب

(٣) الوسائل . ج ٩ ، الباب ٢٢ من ابواب مقدمات الطواف ، الحديث ٣

(٤) و (٥) الاحمال جمع الجمل والاحمال جمع الحسن

(٦) دبريا الشيء : ذهب به

(٧) دبره اي معه وبها

(٨) بيش اي ابرز وكشف واستخرج

ولا يقطع مدعى الهبة على رب المال وان لم يقيم بينة .
 والسرقة تثبت بشاهدين ، او اقرار مرتين ، وروى (١) : مرة . ولا يقبل اقرار
 عبد بالسرقة ، وروى (٢) : انه يقبل .
 فان اقر السارق بالسرقة ثم رجع ، قطع و روى (٣) : انه لا يقطع . وان اقر
 بالسرقة ثم تاب فله (٤) قطعه وله الموعنه وان تاب قبل قيام البينة عليه لم يقطع .
 ويقطع لسارق ويرد السرقة الى ربها ، فان تعذرت فمثلها او قيمتها وبرئت
 ذمته ، فان مات فعلى ورثته ، فان لم يحلف وارثاً فعلى الامام وبرئت ذمته .
 فان شهد واحد بالسرقة وحلف معه ، او اقر بها مرة لم يقطع وعزمها .
 وان اقر تحت الصرب واخرجها فقطع وان لم يخرجها لم يقطع . واذا سرق
 مراراً ولم يقطع قطع لمرة . فان شهدا عليه بالسرقة الاولى فقطع ، ثم شهدا بالاحرى
 قطعت رجله .
 ويقطع الولد بسرقة مال والديه ، والام بمال ولدها .
 واذا سرق عبد النسيمة منها لم يقطع ، ويقطع من سرق منها ولا حظ له فيها .
 والسارق يقطع يمينه من نصف الكف ويترك له الابهام ، وان عاد قطعت رجله
 اليسرى من الكعب ويبقى له عقبه ومن قدمه ليعتمد ويعتدل ، فان عاد حلد لسجن واقع
 عليه من بيت المال ، فان سرق فيه قتل .
 فان اخرج يده اليسرى قطعا الفطاع اليمى فقطعها لم يقطع يمينه .
 وان سرق ويمنه شلاء قطعت دون اليسرى ، وكذلك ان سرق ثانياً ورجله
 شلاء قطعت ، فان لم يكن اليمنى لم يقطع يسراه ولا رجله .

(١) ابوسائل ، ح ١٨ ، الباب ٣ من ابواب حد السرقة ، الحديث ٣

(٢) ابوسائل ، ح ١٨ ، الباب ٣ من ابواب حد السرقة ، الحديث ٢

(٣) ابوسائل ، ح ١٨ ، الباب ٣ من ابواب حد السرقة ، الحديث ١

(٤) اى بلامام

ومن قال لعبيره: ارسلني ولان لذت لمعطيه كذا فاعطاه وبكر الاول لارسال
واعترف الرسول بكذب نفسه قطع ورجع عليه بالسبل ، و لا يسطع الحد عنه بان
الحاجة دعت الى ذلك .

و روى (١) الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام : « عليه السلام » : انه ينفى المارق بعد الحد الى
بلدة اخرى .

وروى (٢) السكوني عنه عن آثائه عن علي عليه السلام : قال : قال رسول الله ﷺ
لاقطع على من سرق الحجارة ، يعني الرخام واشبهه ذلك .

وبالاسناد (٣) قال قصي رسول الله ﷺ « صلى الله عليه وآله » فيمن سرق الثمار في
كفه ، فما أكل منه فلا شيء عليه وما حمل فيعزر ويعرم قيمته مرتين .
وبالاسناد (٤) قال : قال ابو عبد الله عليه السلام قال . قال امير المؤمنين عليه السلام : لاقطع في ريش
يعني الطير كفه .

وروى (٥) عبد الله بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام ان عدياً اتى بالكوفة برجل
سرق حماماً فلم يقطعه ، وقال : لاقطع في الطير . فادرجلان باع كل صاحبه وورا
بالمال قطعاً فان سرق حراً صغيراً باعه قطع .
ولاقطع في لحبه وده الصرب والحنس .
ومن سن قرأ ولم يسلب لم يقطع . فان سلب لكن قطع من كرر المش

(١) الوسائل ، ج ١٨ ، الباب ٢١ من ابواب حد السرقة ، الحديث ١

(٢) الوسائل ، ج ١٨ ، الباب ٢٣ من ابواب حد السرقة ، الحديث ١ مع تفاوت
في السند .

(٣) الوسائل ، ج ١٨ ، الباب ٢٣ من ابواب حد السرقة ، الحديث ٢

(٤) الوسائل ، ج ١٨ ، الباب ٢٢ من ابواب حد السرقة ، الحديث ٢

(٥) الوسائل ، ج ١٨ ، الباب ٢٢ من ابواب حد السرقة ، الحديث ١ الا ان في السند

وغيث بدل « عداقة » وايضاً في المتن تفاوت يسير

والسلب وحده كذا قتل في الثالثة، و آخر (١) مير المؤمنين صلوات الله عليه فاعل ذلك الى الجمعة ووضعه تحت اقدام الناس فوطؤه حتى مات .

و دا سرق صبي عمي عنه ، فان عاد عزر فان عاد قطعت اطراف اصابه ، فان عاد قطع اسفل من ذلك ، و انى على (٢) عليه السلام بعلام يشك في احتلامه فقطع اطراف اصابه .

ولو ان بعض لعجم اسلم عرب او سرق او شرب الخمر لم يحد لا ان يشهد بنية انه عرف ذلك (٣) .

وشهد شهداء عند على « عليه السلام » ان شخصاً سرق فاستعظم الشخص شهادتهما فمرهما على رقعة انحد عليه فحلباه ودهنا ولم يقطعه .

فقطع (٤) لصوصاً وادخلهم دار الصباغة فعملوا واطعموا سماً وعللاً ولحماً حتى برؤا ، و قل : ان ابدىكم سفنكم لى النار ، فان تشم جررتموها الى لجة ، وان تشم لم تنوموا جرتكم الى النار .

وروى (٥) المعلى بن حيس عن ابي عبد الله عليه السلام انه امره ان يرفع سارقاً سرق من طعام المعنى وحن لى الوالى فرماه بقطع .

وروى (٦) جابر عن ابي جعفر « عليه السلام » قل : من اشار بحديدة فى مصر قطعت يده ، فان ضرب فيها قتل .

(١) الوسائل ، ج ١٨ ، الباب ١٩ من ابواب حد السرقة ، الحديث ١٧

(٢) الوسائل ، ج ١٨ ، الباب ١٤ من ابواب حد السرقة ، ، الحديث ٣

(٣) الوسائل ، ج ١٨ ، الباب ١٤ من ابواب مقدمات الحدود ، الحديث ٣

(٤) الوسائل ، ج ١٨ ، الباب ٣٠ من ابواب حد السرقة ، الحديث ٢

(٥) الوسائل ، ج ١٨ ، الباب ٣٣ من ابواب حد السرقة ، الحديث ١

(٦) الوسائل ، ج ١٨ ، الباب ٢ من ابواب حد المحارب ، الحديث ٣ وفيه انو فى

ج ٢ ، باب حد المحارب ، ص ٦٨ « من اشار باليد وبعا من رصه وقرب منها معنى «من اشار» .

ودوى (١) ان علياً عليه السلام صلب شخصاً ثلثة ايام بالحبرة ثم انزله يوم
الرابع وصلى عليه ودقه .

وقل جعفر الصادق عليه السلام (٢) اذا دخل عليك اللص يريد اهلك ومالك
قد استسلم ان تبدره (٣) وتصر به فابدره واضربه ، واللص محارب لله ورسوله
فاقتله فما مسك منه فهو على .

ومن بنح (٤) غيره واحد ماله رده وان حصى عليه السج ص من الجناية .
والحاق (٥) يقتل بعد استرجاع ما اصاب من مال .



(باب حد الفرية وموجب التعزير وغير ذلك)

يجلد حد القاذف شيانه ثمانين جلدة ، جلدأ بين جلدين (٦) اذا كان المقدوف
محصناً وهو ان يكون عبيداً مسلماً حراً مالاً عاقلاً رجلاً كذا او امرأه ، وقادفه عاقلاً
بالمال حراً كان او عبداً مسلماً او كافراً .

وكان قد دفعه ان قال : ياران ، او : ياراية ، او : وابن ران ، او : وابن زنية ،
او : لست لانيك ، او : يامسكوحا في دبره ، او مسعوحاً (٧) ، او نعمل عمل قوم لوط ،
او ما سبأ عن ذلك وهو يعرف معناه ، فان ادعى انه لا يعرف المعنى وكان ما شأين
العارفين بها لم يقبل قوله ، والاقل .

(١) التوسل ، ح ١٨ ، الباب ٥ من أبواب حد المحارب ، الحديث ١

(٢) الوسائل ح ١٨ ، الباب ٧ من أبواب حد المحارب ، الحديث ٢

(٣) يدرك الشئ اسرع ، وصل قبل ان يفعل المحصن

(٤) سج غيره أى اشرف غيره السج ، والسج معروف بكثرة .

(٥) حق غيره ، أى عصر حقه حتى يموت .

(٦) أى جلدأ بين الشديدين الضعيف

(٧) ما فحاً : أى فحراً او ذنباً

ويجب الحد بقذف القبط لانه حر ، وبقذف المخصومة على الربا ، والمخصوب على النواط والملاعة .

واذا واجه شخصاً بالقذف لدى بسة ، كأن قل : يا ابن الزانية ، او : الزانية ، و : الرابى ، او : احا لرابية ، او : بعلمها ، او : ما ساء عنها من لفظ وهو يعرف معناه ، والاصل حى ، فالحد له ، وان كان ميتا فلوارثه الا لزوجين ، فانه لاحق لهما فيه . وقال بعض اصحابنا : اد قذف ابنه ، او بنته ، فله طلب الحد . حبس او ميتين ، لان يسقطاه بالعفو وهما بالعان ، عاقلان .

واد قذف زوجته وماتت ولها منه ولد - لا سواء - لم يحد ، فان كان لها ولد من غيره فله حده ، وان لم يكن وكان لها قرابة حد لهم ، وان عفى بعض الورثة عن الحد فلمناسبة (١) ان يحد ، فان اجتمعوا على احده حد لهم ، وان اجتمعوا على اسقاطه سقط .

ولا يشت لأبشاهدين عدلين ذكرين ، او اقرار المدعى بالبيع العاقل الحر . فان ادعى على غيره : انه قذفه ، ولابنة له ، فلا يمين على المدعى عليه . هذا قذف جماعة بلوط واحد حد لهم حداً واحداً ، وان اتوا به جميعاً ، فان ثوابه متفرق بين لكل واحد . وان قذفهم بالفاظ جماعة حد لكل واحد (٢) حداً . واد قذف واقم البسة على صحة قوله لم يحد .

وان اقرت امرأة ان ولدها او حملها من ربا اربع مرات حدثت ، فان كان حملاً بعد الوضوع والرضاع ، فان قيل لولدها : يا ولده الربا لم يحد القذف وعزر ، قد كدت قد ناست فقيل له : يا ابن الربية حد لها ، وان لم تكن ثابت لم يحد . وان رمى زوجته بالربا بولد على فرسه فلا عنها ثم اعترف ، او اقربا لولده ثم رماها بالرنا به ، او قذفها بالزنا فلا عنها ثم اعترف يكفنه ، حد . ولا عفو

(١) لمناسبة : هي الورثة النسبية في بعض النسخ «فلباقى» بدل «لمناسبة» :

(٢) من الافات

عن الحد بعد الرفع الى الامام ، ويجوز قبله .

ولاحد في التعريض ويعزر ، وما لحد في التصريح ، وان قال له : يا فاسق ، او يا شارب حمر ، وشبههما ، او : يا كلب ، او : يا حريير ، او : يا كافر - وهو مسلم غير مستع - عزز له ، والتعريض بمادون الحد .

و اذا قذف صبياً ، او صبياً او كافراً او رقيقاً او محبوساً عزز . وان كان لقاذف مجنوناً ، او صبياً عزز . و اذا قذف الشخصان عزز او لم يحد .

وروى (١) الحسن بن محبوب ، عن عماد بن صهيب ، عن الصادق عليه السلام في الذمى اذا قذف لمسلم بالزنا حد ثمانين للقذف ، وثمانين سوطاً لحرمة الاسلام ، وحلق راسه ، وطيف في اهل دينه .

وروى (٢) : ان اميرى الرجل على بعض اهل جاهلية العرب ، حد ، لان ذلك يدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

وان قذف شخص لغيره : باس المحبوس ، فاعاد عليه مثله ، عزز كل منهما لصاحبه . و اذا قال لزوجته : لم اجذك عدراء عزز و ان عزز و ان عزز .

فان قال لامرأته (٣) : يا زانية ، اناريت بك ، حد لها ، وان اثم ، قراره على نفسه اربع مرات حد للزنا .

وعلى العبد والمكاتب والمدبر وام الولد في الحرية ثمانون جدة ، وانما يصف الحد عليهم في الزنا .

وان قذف مكاتباً مطلقاً - ادى بعض كتابته - ، او من عتق بعضه ، حدم لثمانين بقدر الحرية وعزر للباقي ، وسيدته وغيره سواء .

فان وهبه الحد قبل الرفع جاز .

(١) الوسائل ، ج ١٨ ، باب ١٩ من ابواب حد القذف ، الحديث ٣

(٢) الوسائل ، ج ١٨ ، باب ١٧ من ابواب حد القذف ، الحديث ٧

(٣) في بعض النسخ «لامرأة» .

فان قذف غيره بالرنا مر رأ حدله حدأ واحداً ، فان حدله ثم قل : اللى قلت لك حق لم يجلده ، فان قال له (١) : يارابى حدله .

واذا قل : فجرى فلان حدث له ، واذا قذف ولد لدمية تكون تحت المسلم او مملوكاً امه حره ، حدلهم . فان قل لسجوسى ولد من ام ابيه . يابى الرابية ، او : ولد الرنا ، عرزلانه نكح عندهم .

وذا وهب زوجها سها . فأتى مهاولداً ، فأكثرت الهمة وقذفته بالرنا ، ثم اعترفت باللهمة حدث له ثمانين جلدة .

ولا يحل قذف الكافر بما لا يعلمه فعله ، لانه كذب ، ويعزرله وادب المملوك ولصلى من ثلاث (٢) لى خمس وست برفق وان سح بعددقيه (٣) لحد ولا كرامة له لانه قد . فان قال لغيره : احلمت بامك عرزلانه لا يؤذى المسلمين . وان قل لصاحبه : لا اب لك ولا ام لك ، تصدق شئى . وفى السب وهجاء المؤمنين بغير القذف ، التعزير .

والناس سواء فيما سمعوه بى النبى ﷺ ، او على بن ابي طالب «عليه السلام» وحب عبيهم قتله . الا ان يحافوا على انفسهم ، فان رجعوه الى سلطان وحب عليه قتله . ومن رعم ان احداً مثل رسول ﷺ وسلم فى الفصل ، (٤) قتل . والمسلم (٥) وولد بين المسلمين ، اذا ارتد فدمه مباح لكل من سمع ذلك منه ، ولا يستتاب .

فان كان اسلم عن كفر ثم ارتد ، استتيب ، فان لم يتب قتل بالسيف ، او يلقي

(١) بعد حد الاول .

(٢) اى ثلاث ضربات الى خمس .

(٣) اى من ضرب عيذه فى التأديب بمقدار الحد .

(٤) كذا فى نسخة وفى اكثرها « فى الفصل »

(٥) الواو حالية بتقدير « قد » بعدها .

فيوطىء بالارجل ، ولم تؤكل ديبحته .

وقل قوم لامير المؤمنين عليه السلام (١) : السلام عليك ياربنا ، فاحتابهم فلم يثوبوا
فاوقدني حنبرة ناراً ، وحمرا حري لى جاسها ، وقصى ما بينها ، واقامهم فيها فماتوا .
والزبديق يقتل بعد الاستنابة ان كان ارتد عن غير فطرة ، وان كان عن فطرة
قتل بكل حال .

ولا يقتل نصراني بالردة لان ما هو عليه اعظم منها ، وادارتد قوم لاعن فطرة
قولوا وسييت ذوابهم .

ومن شهد عليه شاهدان اذ صلى لصم ، ولم يتب قتل بالسيف او حمله احدود (٢)
واصرم فيه نار وطرح فيها .

واذا حنار الصبي الكفر حتى (٣) ناع وابواه مسلماء ، او احدهم ، لم يترك
واجبر على الاسلام . فان شهد للزبديق الف بالردة عن ذلك وشاهدان مرصيان به
قبلت شهادتهما عليه لانه دين مكتوم .

و يعرف شاهد الزور بحسب ما يرى الامام ، ويطاق به يعرف .

وكان امير المؤمنين عليه السلام (٤) يحبس جهال الاطباء ، ومعا ليس الاكرياء
ومساق العلماء ، حراسة منه للاديان . والابدن ، والاموال .

ومن تروح امة على حرة بغير ادبها ، فرق بينهما ، صرب يضمن حد الرنا
فان رصيت بفعله لم يصرب ولم يفرق بينهما .

ومن اتى امرأه صائمت طائفة صرب كل منهما ربع حد الرنا ، فان اكرهها صرب
نصف حد الرن دونها ومن اتى المرأة حائضاً فكذلك .

(١) الوسائل ، ج ١٨ ، الباب ٦ من ابواب حد المرتد الحديث ١

(٢) لحدود والاخذود : الحفرة المستطيلة في الارض :

(٣) في بعض النسخ « حري » بدل « حتى »

(٤) الوسائل ، ج ١٨ ، الباب ٣٢ من ابواب كيفية الحكم ، الحديث ٣ - والكرى

جمعه اكرياء هو المكترى .

وإذا تاب السارق ورد المرقعة على صاحبها من قبل نكسه فلا قطع عليه .
ويقتل لساحر المسلم ، ولا يقتل الكافريه لان الكفر اعظم منه ويست ذلك
شاهدين عدلين او قراره ، وعن امير المؤمنين عليه السلام (١) من تعلم شيئاً من السحر
كان آخر عهده بربه وحد القتل ، الا ان يتوب .

وعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (٢) : ان ابغض الاشياء الى الله
عروحل رجل جرد ظهر مسلم بغير حق ، وبهي (٣) عن الادب عند العصب .
وروى (٤) : ان وافقت المملوك ولا جبر فامسكهما ولا حمل عهده ولا نصرهما
ولا يسال احداً بوجه الله ، فروى (٥) انه عليه السلام : ادب من اقرب ذلك بخمس صربات
ويحرج (٦) القاص من المسجد بعد الادب .

ومن احدث في الكعبة حدثاً قتل . والجور في الخبير (٧) بين النسيان في الخط
كالجور في الحكم والجور بعد الحد ظلم .

وإذا قتل حر وعبد رجلاً (٨) فاحمار وليه قتل الحر ضرب الامام جسي العبد .

(١) ابوسائل ، ح ١٨ ، الباب ٣ من ابواب بقية الحدود ، الحديث ٢

(٢) ابوسائل ، ح ١٨ ، الباب ٢٦ من ابواب مقدمات الحدود ، الحديث ٢٥٦

(٣) ابوسائل ، ح ١٨ ، الباب ٢٧ من ابواب مقدمات الحدود ، الحديث ١٥٢ ، باب ١٥

من ابواب بقية الحدود ، الحديث ١

(٤) ابوسائل ، ح ١٨ ، الباب ٢ من ابواب بقية الحدود ، الحديث ١ و المراد النهي

عن جعله تعالى وسيلة لسؤال عن الناس ، قال تبارك وتعالى : ولا تجعلوا الله عرضة لايديكم
(القرة لاية ٢٢٤) (راجع الوافي ، ح ٢٤ ، ص ٧٤ ، باب سائر ما فيه حد او تعريض) .

(٥) ابوسائل ، ح ١٨ ، الباب ٢ من ابواب بقية الحدود ، الحديث ٩

(٦) في في استحباب احسن المحطوط (راجع ابوسائل ، ح ١٨ ، الباب ٨ من ابواب

بقية الحدود ، الحديث ٢)

(٨) ابوسائل ، ح ١٨ ، الباب ١٢ من ابواب القصاص في النفس الحديث ٩

ومن نز (١) مسلماً بما يكرهه أو عابه أو عيره شيئاً من بلاء الله أو طهر عليه ما حمى منه
 أو من قبيح أو عتابه أو بهته ، عزراً ، والعبية دينه كراماته ، والبهت مما ليس فيه .
 ومن جحد محمداً « صلى الله عليه وآله وسلم » سؤته أو جحد فرصاً أو حطراً أو
 إباحة لما علم من دينه ضرورة وحويه أو حطره أو إباحته ، فهو مرتد .
 و من قن لا يرى أهو صادق أم لا ، قن إلا أن يقر به (٣) ومن ادعى لموة
 وجب قتله .

« تم كتاب الحدود »

(١) بنز فلاناً يكذب : لقيه به وهو شائع في الألقاب المستهجة

(٢) لعل معه : إلا أن يقر القاتل على شكه ودينه كاليهودي والنصراني الدمي ،

فهما يقر أن على دينهما من جانب الحكومة الإسلامية

(كتاب الجنايات)

القتل ثلاثة انواع : عمد وحطاء ، وموصوف بهما .

- ١- فالعمد : ان يعمد في فعله وقصده بآلة تقتل عالماً كالسكين ، والسيوف ، والحجر الثقيل ، وعصا ولم يقطع عنه حتى مات ، او سم او خنق ، او منع طعام او شراب .
- ٢- والحطاء : لا يقصد القتل بفعله ولا سيئه ، مثل ان يرمى طائراً فيصيب انساناً ، او سائياً فيصيب غيره .

٣- وعمد الحطاء ، او حطاء العمد : ان يقصد العمل لا القتل ، مثل ان يقصد لطبيب انساناً فيموت ، او يؤذي المعلم الصبي بعصا حفيظة فيموت . والجراح في القسمة كالقتل .

ويجب في العمد : القود (١) . او يرصى اولياء الدم سائدية ، او اقل منها ، او اكثر ، ويرصى القاتل ، فان لم يرص فليس عليه سوى القود .
فان هرب قاتل العمد او مات احدثت الدية من ماله ، فان لم يكن له مال فمن الاقرب والاقراب ممن يرث دينه ، ويحس مغل (٢) من يقاد من يدولي القود قهراً حتى يحضره ، فان مات هارباً الرم المحبوس بالدية .

(١) القود : هو القصاص

(٢) قلت الشيء واظنه : اطلقه وخلصه

و تستأدى فيه العمد في سنة وهي : مائة من فحول الابل المسان (١) او ثلث كرش
او الف شه او مائتا بقرة مسنة او الف دينار او عشرة آلاف درهم او مائة حلة ، والحلة
ثوبان ارار ورداء .

وحد ثوبته ان يديم ، ويحرم على ان لا يعود ، ويعتد (٢) بعنه للقود فان رضى
منه بالدية ، او عفى عنه ، كفر بصوم شهرين متتابعين وعقق نسمة واطعام ستين مسكيب
لكن منهم مد وهو نائب . وموحبه (٣) القود ، دا وقع طلماً من نالغ العاقل ،
رجلا كن او امرأة ، ومكوا ، فلا يقتل مسلم بكفر ، ولا حر بعد ، ولا والد بولده
وكما لا يقتل هؤلاء بهؤلاء لا يقتص لهم منهم بسالحر ، وبحب التأديب والدية .
وبه والمرأة بالرجل بالارد ، والرجل بالمرأة بعد رد النصف الدية عليه ، ولادية
ولا قود بقل الحرى .

وان اعتاد قتل من الدمة ، او لعبيد ، افيد لهم بعدان يرد الذمى عليه سنماً
دينار ، وسيد العبد تمام دية الحر .

والقود بصرب العنق وان كان الدنل قد قتل بعيره .

وادا كن في المجرع تعزير (٤) بالامس او كان مما يبرأ فليس فيه قصاص وان
عمده ، ويجب فيه الدية .

والخطاء : لا قصاص فيه .

(١) المسان جمع مسة وهي من الابل ما دخل في السادسة وتسمى الثانية بصال
فان دخت في السبعة فهي الرباع والرباعية من دخلت في الثامنة فهي السديس بكر
الدل فان دخت في التاسعة فهي يادل اي طلع نابه فان دخل في العشرة فهي بادل
عام ثم بادل عامين (راجع الجواهر ج ٤٣ ، ص ٥)

(٢) يتد : اي يعد ومساها : يها وهي بعض السح «يقيد» ومعناه قريب من الاول

(٣) مبنى للمفعول ومرجع الضمير هو «العمد» .

(٤) اي ضرر بالنفس ومظنة لهلاكها .

ودية النفس ، والموضحة (١) فصاعداً فيه على عاقبة الجاني وهم عصته :
آثاته وابنته ومن يفرع عنهم من الذكور والعقلاء ولا تدخل الأم ولا حاص قرابتها
في ذلك .

وان لم تكن عاقلة فمولى العمة (٢) فان لم يكن فمولى صمان الجريرة ،
وان لم يكن للعاقبة مال ، وكال للقتل ، احدثت من ماله فان لم يكن فمن بيت
المال . ولا يرجع الدفلة بها على الجاني ، ولا يدخل معهم .

وتسأدى في ثلاث سنين اثلاثاً ، وهي مائة من الأبل ارباع او احماس (٣)
عشرون بنت مخاص ، وعشرون ابن لبون ، وثلاثون حقة ، وثلاثون بنت لبون .
واحماس وعشرون بنت مخاص ومثلها بنت لبون ومثلها حقة ومثلها جدعة .

وقيل عشرون بنت مخاص وعشرون بنت لبون ومثلها حقة ومثلها جدعة (٤)
او الف شاة الى سائر ما ذكرنا في العمد .

وما شبه العمد : ولا قود فيه ، وفيه الدية في مال الجاني : من لاس اربعون
بين ثنية الى ارباع عامها (٥) ، وثلاثون حقة ، وثلاثون بنت لبون ، او الف شاة الى
سائر ما تقدم .

وقيل ، ثلث وثلاثون حقة ، ومثلها جدعة ، واربع وثلاثون ثنية ، كلها طروقة

(١) سيأتي معناها .

(٢) وهو من عتقه .

(٣) الاربع اشارة الى ان اقيم الأبل اربعة كما في كلام لعصف و الاحماس

اشارة الى انها خمسة كما في المبسوط (ح ٧ ص ١١٥) قال الشيخ : اما ابديات فتقسم

ثلاثة اقسام الثالثة مخففه عشرون بنت مخاص وعشرون ابن لبون ذكرنا
وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جدعة .

(٤) الظاهر مبسوط «ومثلها ابن لبون» والا لم يكمل مائة واشهد عليه كلام الشيخ

في المبسوط كما مر .

(٥) سبق معناها آنفاً .

المحل ، وقبل : ثلاث وثلاثون بنت لبون ، ومثلها حقة ، واربع وثلاثون خصة اى
حوامل .

فان لم يكن له مال ، سعى فيها ، فان مات او هرب فعلى لا قرب فالاقرب ممن
يرث دينه ، فان لم يكن هببت المال . وقبل : يستأدى فى سنتين .

هذه دية الحر المسلم ومن بحكمه ، ودية لمرأة نصف ذلك . فان قتل فى شهر
حرام والاشهر الحرام : ذوالقعدة ، ذوالحجة ، والمحرم ، ورحب اوفى الحرم عمداً
ورضوا بالدية ، او خطأ فدية وثلاث .

وكفارة الخطأ وعمد الخطأ سواء وقد بيماها فى الصوم ولكل مسكين مد .
ود قتل فى شهر حرام خطأ صام شهرين متتابعين من اشهر الحرم وان دخل فيها
العبد والتشريق على المقول (١) .

وان جنى فى الحرم اقتص منه فيه : وان حصى فى غيره فليجأ اليه لم يطعم .
ولم يسقى ، ولم يباح ، ولم يكلم حتى يحرق فيقتص منه . فان قتل انسان خطأ ، ولأولى
له ، فالدية ليبت المال ، دون العفو .

ولا تعاقل بين اهل الدمة ويجب الدية ان قلوا خطأ فى اموالهم ، فان لم يكن
لهم مال فعلى لامام لانهم يؤدون الحزبة اليه ، كالعبد .

والقتصاص يجرى بين ام لولد والالة ، وقد يماضيما مصى حكم جناية ام الولد
والمدير والمكاتب والجناية عليهم .

واذا عفى الولي اورصى بالدية سقط الفود ، فان قبله الولي بعد ذلك اقيد
به او اقتص منه (٢)

ولاحظ لزوجين فى الفود ، فان رصى اولياؤه بالدية فلهما سهمهما منها .

(١) الوسائل ، ج ١٩ ، الباب ٣ من ابواب ديات النفس ، الحديث ٤

(٢) الفود فى الجناية على النفس والاقتصاص فى الجناية على ما دون النفس .

ويرث المذبة من يرث المال سوى الاحوة والاخوات للام ومن يقترب بهما .
 وادا كان ولى الدم فى العمد طعلا او معتوها . لم يقتص الولى (١) وحبس
 الجانى حتى ينفق ويلع الصى .
 وان كونه ولدان بالغ وطفل ، وراضى الناح الجانى على مال بحصته حار ،
 وللصى او بلع القتل بعد رد قسط الناح من لذبة ، فان عفى الناح فكذلك .
 ويقتص للام من ولدها ، وله منها . فان قتل اياه خطأ فالذبة عفى العاقلة و
 يحرمها الاب . فان قتل اياه خطأ فالذبة على عاقته لورثة لمقتول سواء ، فان لم يكن
 له وارث غيره فالذبة له على لعاقته ، وان قتل عمدا او شبهة فالذبة فى مال الاب
 لورثة المقتول ، فان لم يكن له ورثه غيره فالذبة عليه لبيت المال .
 فان كان لابوين ولدان ، قتل احدهما اياه ولاخر مه ، فيقتل الاب القصاص
 من قتل الام وارثها ، ولقتل الام القصاص من قتل الاب وارثه .
 وعمد الصى ، والمحمون وخطأهما سواء ، وروى (٢) فى الاعمى كذا .
 وتكون الذبة عفى العاقلة محمقة (٣) . فان قتل من ارادهما قدمه هدر .
 فان قتل العاقل مجسوا اراده فلا شئى عليه وديته من بيت المال ، فان لم يرده
 وتعمده عليه الذبة ولاقود ، وان قتل خطأ فعلى عاقته ، فان لم يكن فعلى بيت المال .
 وروى (٤) فممن ضرب غيره فسالت عياله وقام المصروب فقتل صاربه .
 ان لا قود على الصارب لعماه ، والذبة على عاقته ، فان لم يكن له عاقلة فعلى ماله
 فى ثلاث سنين ودية عيبيه من تركمة المقتول .

(١) اى ولى الطفل او المعتوه .

(٢) لومائن ، ح ١٩ ، الباب ٣٥ من ابواب اقتصاص فى النفس ، الحديث ١

(٣) تحميم لذبة يكون من ثلاثة وجه : الس والحققة ومدة الاستيعاء وهو فى

لخطأ كما ن التليظ كذلك وهو فى العمد (راجع المسوط ، ح ٧ ، ص ١١٥) .

(٤) الوصائف ، ح ١٩ ، الباب ١٠ من ابواب العاقلة ، الحديث ١ .

وينقى قاتل ولده وعبد عمداً عن مقتضى رؤسهما وبصريان صرباً شديداً .
وان عذب السيد عبده حتى مات صرب مائة سوط . وان قتل الماقل صبياً قبله .
فان كان للمقتول وليان فاحترأ احدهما الدية والاخر القود ، ودطالب القود
على شريكه حصته من الدية واقص ، وان عفى احدهما ردسهم العاقي على القاتل
وقته .

و روى (١) اذا عفى واحد من الاولياء عن الدم سقط القود ، واعطى من
لم يعف ، حقه من الدية .

وبصيح توبة القاتل سواء قتل المؤمن لايمانه اولعرض آخر .
والكفارة في قتل المسلم ومن هو بحكمه دون الكافر ، ولا كفارة على حسي
ولامجون .

ويقسم الامام الدية على العاقلة بحسب ما يرى من عي ودوبه ويعتد ذلك عند
حوول الحول (٢) ولا يلزم الفقير شيء ، فان مات عند الحول موسراً فمن تركته ،
والقريب والبعيد فيها سواء ، وقبل : يقدم الاولى والاولى . ودية اليهودى والنصرى
والمجوسى والجيسى ايضاً في ثلاث سنين كالكاملة .
ولو قتل الاب ولده في المحاربة قبل حداً .

واذا قتل العمد حراً عمداً فلو رثته قتله او استرقاقه ، فان فداه المولى بالارش
ورصى بذلك المولى جار . فان قتله خطأ فله استرقاقه لاقته ، فان فداه لمولى بالارش
الجناية جاز . وان جرحه خطأ فله يحيط بقيمته احده ، او بعضه ان لم يحيط بقيمته ،
يباع بقيمته فيأخذ المجنى عليه لارش والبقى مولاة ان لم يعده بالارش ، وان كان
عمداً اقتص منه .

فان قتل العمد سيده قتل به ، وان قتله خطأ لم يكن عليه شيء غير الكفارة .

(١) الوسائل ، ح ١٩ ، الباب ٥٤ من ابواب القصاص في النفس ، الحديث ٣٠٢١

(٢) حوئل الحول : اى بلوغه .

وروى (١) فى الصبى اذا بلغ عشرين ، او خمسة اشبار قنص منه واقبمت عليه الحدود التامة .

ومن قتل وعليه دين لم يقتصر المولى حتى يرضى اصحاب الدين ، واصحاب الدين هم خصماء العائل ، و ان قنص المولى او عفى او اخذ الدية ضمن الدين .

* * *

«ثبوت الجناية»

ويثبت لقتل والجراح بشاهدين عدلين . او اقرار من حر بالبع عقل مختار مرتين . فان لم يحصلوا وليس هناك لوث (٢) حلف المدعى عليه يمبأ واحدة . و ان كان لوث - وهو قوه تهمة - حلف المولى « لمدعى قتل العمد » حمسين يمبأ ، وقتل الخطأ نصههما ، وفى السمع والنصر وشلل اليدين والرحلين وقطع الاعضاء والجروح - ان بلغت الدية كاملة - ستة اقسام (٣) فى العمد والخطاء . وما نقص عنها بالحساب ، واذا جعفر قصى لهم بالقصاص فى ما يوحه ، وبالمال فى ما يوجب لمال . وان مكل حلف المدعى عليه مثل ذلك ويرى ، فان مكل لزمه الحق واذا لم يكن للمولى فى هذه المواضع من قومه من يحلف معه العدد ، صوغت عليه الايمان .

وقد بعص اصحابنا : ثبث الجناية الموحية للمال بشاهد او مرتين مع يمين المدعى ، وبشاهد وامرأتين وثبت العمد بشاهد وامرأتين وتجب بهم الدية لا القود و روى (٤) : فى امرأة واحدة شهدت بجناية ، قبولها فى ربع الارش .

(١) الوسائل ح ١٩ الباب ١١ من ابواب العاقلة الحديث ٤ وهذا فى الاقتصاص من كان على حمة شبار وما تقدمه لحدود عليه فلم ينظر عاقلا على رواية نعم حمها الشيوخ عفى به يقتل حداً لا قوداً واما المسمى ، فالتابع لعشر ستين عليه وواية مقطوعة ومرسلة لاحظ الجواهر ح ٢ ص ١٨٠

(٢) قد سبق معناه .

(٣) اى ستة ايمان والاقسام جمع القسم يفتح السين .

(٤) الوسائل ح ١٨ ، باب ٢٤ من ابواب الشهادة ، الحديث ٣٣

وروى (١) السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي «صلوات الله عليهم اجمعين» انه كان يحبس المتهم بالقتل ستة ايام ، فان لم تثبت عليه حلي سببه ، فان مات ولى الدم قام وارثه مقامه .

و اد قتل انسان فاقر رجل بقتله خطأ و آخر بقتله عمداً ، فيقول ايهما احذ الولي جازولم يكن له على الآخر سبيل.

وان شهد شاهدان على شخص : انه قتل شخصاً عمداً ، واقر آخر ، انه قتله عمداً فبرئء المشهود عليه من قتله ، فان اراد الولي قتل المقر قتله ، ولا سبيل له على المشهود عليه ولا لورثة المقر على ورثه لمشهود عليه . وان اراد قتل لمشهود عليه قتله ، ولا سبيل له على المقر ، و يؤدي المقر الى ورثة المشهود عليه نصف الدية . وان اراد قتلها معاً قتله . ويرد نصف الدية على ورثة المشهود عليه . وله احد الدية منهما نصيبين

وان اقر شخص بقتله عمداً و قر آخر بقتله دونه ، ورجع الاول خلى عهما وودي (٢) المقتول من بيت المال .

و اذا كان لقتل المسلم خطأ مسلمون وكفار ، عقل عنه المسلمون خاصة فان قلب امرأتان رجلاً قتلها به ونقص الكفار بعضهم من بعض .

و اذا شهد شاهدان . ان ريذاً قتل جعفرأ عمداً وخطأ ، او شبهه (٣) وشاهدان ان عمراً قتله كذلك ، فبعض اصحابنا ابطال القود في العمد و اوجب الدية عليهم نصيبين في الكل ، وبعض اصحابنا جعل الحكم على واحد اذا طالب بمصمون شهادته الولي .

(١) لوسائن ، ح ١٩ ، الباب ١٢ من ابواب دعوى القتل وما يشت به ، الحديث ١

الا ان فيها « ان النبي صلى الله عليه وآله » .

(٢) ودي بصرته المجهول : أي اعطى دينه .

(٣) في بعض النسخ « او شبهة »

والاثنان فصاعداً او قتلوا واحداً عمداً قتلوا به ، بعد ان يرد عليهم ما فصل عن دينه بينهم سواء ، فان لم يرد (١) فاساله قتل واحد منهم فان قتل الولي وحدث من نفى عليه حصتهم من لدية ، وكذلك لقطع والجراح ، وينتولى الامام اديهم وحبسهم وان كان خطأ و لدية على عواقلهم بالسوية .

وان قتل الواحد جماعة ، او حرقهم عمداً ، حرق وقتل بهم جميعاً فان اذدر شخص منهم فقتله فلاحق للباقيين .

فان قتل ثلاث نسوة فصاعداً رحناً فليس به تعدد العاقل عن دينه على اوليائهن بالسوية ، فان قتلته خطأ ودية واحدة على عاقلهن .

فان قتل رحن وامرأة رحناً فلولييه قتلها ويؤدى الى الرحن خمس مائة ، فان قتلها احدوا من الرحن نصف دينه ون قتلوا رحن أدت امرأة الى وليه نصف دينها (٢) ون رضى بالدية فالدية عبيها سواء ، وان كان خطأ فالدية على عاقلها نصفين .

وان امسك واحد وقتله آخرو طرلها ثالث ، قتل القاتل ، وحبس الممسك عمره بعد ضرب حبيبه وضرب كل عام خمسين جلدة ، وسملت (٣) عينا الباطر . ون قتل امرأة وعمد حراً فللولي قتلها ويرد ما راد على خمسة مائة على مولى العمد ان رادت قيمته عبيها ، فان نقصت عنها وسأوتها فلارد ، فان قتلها واسترقوا العمد فلهم ، فان رادت قيمته على نصف الدية ردوا الرباذة واسترقوه .

فان قتل لمدليك حراً عمداً قتلوا به ، فان رادت قيمتهم على الدية ردت على مواليتهم .

(١) فى بعض نسخ «ام يؤد»

(٢) و المشهور نصف دينه بل لا خلاف فيه الا من النهاية (ص ٧٤٥) (راجع لجواهر ،

ج ٤٢ ، ص ٧٣)

(٣) سملت : قات .

فان قتل جماعة احرار عمداً فمليهم قيمته.

فان قتل مملوك وحر وحرقة ومكاتب - ادى نصف كتابته - ، حرأ ، وعلى الحر ربع الدية ، وعلى الحرقة مثله ، والعبد يؤخذ برمته (١) ولا يفرم سيده الا ان يحتار الاداء عنه ، وعلى المكاتب الثمن من ماله ، وعلى من كسأته النفس ، رواه (٢) ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام .

وعلى كل واحد من المشتركين فى القتل الكفارة ، وعلى الواحد كفارت بعدد من قتل ، فان تعذر بهن الكفارات فالى ان يجد .

والعبد يكفر ويصوم شهرين فان قتل جماعة كفر بحسبهم ، وان فعله خطأ فعلى عاقلته ديتهم جميعاً .

فان قتل مملوك او حر حرين دفعة كان بينهما ، فان قتل بواحد بعد الآخر ، فروى (٣) انه للآخر (٤) ، وروى انه بينهما الا ان يحكم الحاكم للاول ، فان فعل كان للآخر (٥) ، فان قتل السيد عبده عمداً عرم قيمته لبس المال ، وان قتل مملوكه ، مملوكه عمداً ، فان شاء السيد عفى ، وان شاء اقتص .

وان جنى العبد وعليه دين ، قدمت الجاية على الدين .
فان امر عبده بقتل غيره فقتله اقيد سيده ، لانه كآلته ، وشغل العبد السجن ، وروى (٦) بالعكس ، وان اعتاد دلت فلامام قتله . فان امر الحر مشه بالقتل ، فالقود

(١) رمته يضم المراء : جعلته وكله.

(٢) الوسائل ، ح ١٩٩ ، الباب ١٢ من ابواب القصاص فى النفس ، الحديث ٢ والسيد مطابق لما فى التهذيب .

(٣) الوسائل ، ح ١٩٩ ، الباب ٤٥ من ابواب القصاص فى النفس ، الحديث ٣ .

(٤) اى للآخر

(٥) الوسائل ، ح ١٩٩ ، الباب ٤٥ من ابواب القصاص فى النفس ، الحديث ١ .

(٦) الوسائل ، ح ١٩٩ ، الباب ١٤ من ابواب قصاص النفس ، الحديث ٤

على القاتل وان اكرهه على ذلك .

و اذا قتلت المرأة خطأ فعلى عاقلتها ، ودية العمد وشبه الخطأ في مالها كالرجل ويستوى الرجل والمرأة في الفصاص وديات الاعضاء والحراح الى ثلث الدية ، فيصير على النصف في الدية ، ولا يقتص من الرجل حتى يرد النصف ، وان قتلها عينها لم يقتص منه حتى يرد ربع الدية ، ولو قطع منها ثلاث اصابع لاقتصت منه فان قطع منها اربعاً ادت ما تبين ثم اقتصت .

واذا قتل الدمي مسلماً خطأ فالدية في ماله ، فان لم يكن فعلى الامام . فان قتله عمداً فاسلم مولى الدم قتله او العور ، فان لم يسلم فله القتل او العور او الاسترقاق واخذ ماله .

فان قتله المسلم لم يفد به الا ان يكون معاداً لذلك كما ذكرناه ، واد قتله الحر عمداً فكذلك . وان لم يعتدهما فدية الدمي ثمانون ديناراً والمرأة نصفها ، وقيمة الرقيق - وان رادت على دية الحر ردت اليها ، وان احتلها في قيمته يوم قتله ولا قيمة لهيمن على القاتل ، فان ردها (١) على المولى جار - ، ودية الامة قيمتها - ، لم يتجاوز دية الحرة .

ويعاقب قاتل الدمي والعبد بما يردع به .

و يقتص للعبيد بعضهم من بعض الا ان يرصى الموالى بالارث ، فان قتل مكاتب (٢) لم يؤد شيئاً او مشروط عليه وان ادى بعضها فكالمملوك ، فان كان مطلقاً وادى شيئاً فعلى مولاه بقدر الرق وعلى بيت المال المساقي ، فان قتله حر فعليه من دية الحر بحساب الحرية والباقي منه من قيمة المملوك .

وعلى قطع اعضاء العبيد بحساب قيمتهم نسبة الى دية لحر ، فان قطع يده

(١) ردها : رد اليمين .

(٢) في اكثر النسخ « مكاتباً » بالنصب و انظر انه حال من فاعل قتل و كذا

« مشروطاً عليه » .

عليه نصف قيمته ، وفي يديه جميع القيمة ، ويكون السيد في ما يوجب القيمة مجبراً بين تسليمه الى الجاني و احدى قيمته ويبين امساكه ولاشبهه له ، فان حى عليه اثنان بما يوجب القيمة احدهما فقط ، ولا تتجاوز قيمته في جميع ذلك دية الحر والحررة واذ قتل عداً حراً خطأ - فاعتقه مالكة ، جاز عتقه - وصمن دية لمقتول .

واذا جرح المسلم الحرى فاسلم ومات منه فلا قود ولا دية . فان جرح ذمياً ، فاسلم - او عداً فعق - ومات ، فلا قود ويجب دية الحر المسلم فان جرح مسلماً فارتد . ثم مات فلا قود ويجب الفصاض بالحرح للولى للمسلم ورمى عداً وحريراً فاسلم هذا واعتق ذلك ثم اصاها فلاقود ، ويجب دية مسلم حر .

ومن مات في رحام كيوم جمعة او عيد وشبهه - لم يعرف قتله فدينه من بيت المال ، فان لم يكن له ولى فلا دية له ، وكذلك القتل في الغلاة وفي فزعة (١) ليلاً ، وفي سوق او معسكر ، وما حطأت انفصاة في دم او قطع ، كل ذلك في بيت المال .

ومن قله الفصاض ، والحد ، او اراد سائاً على نفسه او اهله وماله ، او اراد امرأة او غلاماً لفجور بهما ، او اطلع في دار قوم بلا اذن فجرده فلم يرجع فرموه صفتوا عينه او قتلوه ، ومن بدأ (٢) فاعتدى عليه .

ومن حذر المجار ، ومن دخل دار قوم بلا اذن فعقره كلهم ، او وقع في شرهم ، او دخل نديهم ولا يتهمون عليه فكل ذلك هدر .

ومن وحد في دار قوم او قتلهم او محملهم ، او بين قرينتين ، او مقطعا وقبسه وصدره في موضع ولم ينهم ولبه احداً منهم ودى (٣) من بيت المال ، فان كانوا متهمين حلف ولى الدم قسامة كما قدمناه وحكم له فان لم يحلف وحلف المدعى

(١) المرأة : الفتنة .

(٢) في الاعتداء .

(٣) اي ادى دية

عليه فالدبة على بسب المال ، ودية ، لموجود بين القريتين على اهل اقرههما اليه ، فان تساوى فعليهما . ودية المقتطع على اهل قرية وحد فيها قاي و صدره ، الا ان ينهم آخرون ، فيحكم بالقسامة عند فقد البيعة .



(احكام موجبات الصمان وما لاضمان فيه)

ومن دخل على امرئه ليسرق متاعها فرب به قهر أو قتل ولدها ثم ذهب ليحرج بالمتاع ، فقتله ، ضمن موابيه دم الهلام بالدبة ، واحد من تركة السارق اربعة آلاف درهم لعصبتها على فرجه ، ودمه هدر لانه سارق .

ومن تزوج امرأه فادخلت صديقاً لها البيت ، فدخل الزوج فثار الصديق فقتله الزوج وقلبه به ، صممت المرأة بية لصديق وقالت بالزوج .

رواهما (١) عبدالله بن طلحة عن ابي عبدالله عليه السلام .

واذا عفت (٢) حد لزوجين على صاحبه وهما متهمان انزما الدبة .

والظئر ان ظا ثرت للعمر صامت على الصبي صامت فالدبة على عاقبتها . و ن ظا ثرت للعمر والفجر فقي مالها ومن نام على غيره فقتله هي ماله .

و اذا انتب لظئر بالولد ، فأكبره اهله ، فليس لهم ذلك ، فان الظئر مأنوبة فان ثبت انه عره ومالها ، حصاره او احصار من يشبه امره ، والا فعينها ديته . فان سلمته الى غيره (٣) مرادهم فلم يعرف له حذر فعليها دية

ومن طرق انساناً فاحرجه من منزله ليمأ فهو صامن له ، الا ان يقيم لنية برحوجه الى منزله ، فان لم يقم بية بدلت ضمن ديته ، فان وجد فتيلاً فادعى الولي انه قتله

(١) الوسائل ، ح ١٩٩ ، الباب ٢٣ من ابواب قصاص النفس ، الحديث ٣٥٢

(٢) عتف : اخذ بشدة .

(٣) في بعض النسخ «الى غيره» اي غير اهله .

واقام قسامة وله قنله ، وان ادعى مخرجه ان غيره قنله واقدم بينه الرم ذلك الغير ، وان لم يقم بيمة ولم يدعوا انه قنله فعليه الدية ومن حمل عبداً له صغيراً على دابة ، فجبت جناية فعلى السيد .

وروى (١) محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن عبد ومن الحنفي عن ابن فضال عن المفصل بن صالح عن ليث المرادي ، قال : سأل أبا عبد الله عليه السلام رجل حمل عبداً يتيماً على فرس استأجره باجرة . وذلك معيشة ذاك العلام ، قد يعرف ذلك عصته ، فاحراه في الحيلة فطرح الفرس رجلاً قنله ، على من دية؟ قال : على صاحب الفرس . قلت : ارايت ان الفرس طرح العلام قنله . قال ليس على صاحب الفرس شيء .

ومن طهر (٢) على غيره من علو عمداً قنله . اقيد منه ، وان مات هو فهو هدر . وان اسقطته الريح فمات او مات احدهما فلا شيء عليهما . فان دفعه دافع فمات لاسهل دية على المدفوع و يرجع المدفوع بها على الدافع على الرواية (٣) فان اصاب لمدفوع شيء فعلى دافعه .

ومن غشيت دابته انساناً فرجرها عن نفسه فجنت على راعيها فلا شيء عليه . وعلى راكب الدابة في الطريق صمان ما يصبب يديها ورأسها من نفس وطرف ومال ، ولا يصمن ما جنت برجلها الا ان يصربها او يقف بها في الطريق والأرض على الراكبين بالسوية وعلى السائق صمان ما جنته ياربها فان حصل راكب وسائق وقائد ، فعلى الراكب والقائد ما حست يديها وعلى السائق ما جنت ياربها . وان أحر دابة راكباً فراكبها وصاحبها يراعيها ، فما أصابته بالاربعة فعليه

(١) الوسائل ، ح ١٩ ، باب ١٦ من ابواب سموعات الصمان ، الحديث ٢ ، والسند والتمت مطابقان للوهمي .

(٢) طهر : وثب في ارتفاع .

(٣) الوسائل ، ح ١٩ ، الباب ٥ من ابواب سموعات الصمان ، الحديث ٢ .

وان لم يكن معها فعلى الراكب ما ذكرنا فان رمت بالراكب لم يضمن صاحبها ، الا ان يكون قد نقر بها .

ومن نقر بالراكب فعقره (١) ، او عصت دابته غيره 'وقزع رجلا على جدار (٢) حجر ، يضمن ذلك .

وما يصر بطريق المسلمين فصاحبه صامن لما يصيبه .
ومن حمل متاعاً على رأسه باجرة فكسره ، او اصاب شخصاً به ، فعليه ضمان ذلك الا ان يدفعه غيره ، فيضمن الدافع .

واذا قتل صحيح العقل غيره ثم جن ، قتل .

و من احدث في الطريق او ملك غيره بغير اذنه حدثاً ، فثلث نفسه نفس او طرف او مال او ارح و ثداً او كيباً او بشرأ او روشنا او مراً ، فعليه ضمان ذلك في ماله .

ومن وضع شيئاً في الطريق فاحتار الراكب فعقرت دابته منه ، او وضع حجراً او سكيناً فيها ضمن الجاية .

و من تعمد احرق مال او نفس ، ضمن المال واقيد بالنفس . فان اصرمها في ملكه او ما استأجره على وجه لا يتعدى ، فحملتها الريح ، فاحرق مالاً او نفساً لم يضمن .

واداعم صاحب البعير باعطلاه (٣) ولم يحفظه مع تمكنه ضمن جانيته .

ومن دخلت دابته دار غيره فحذبت على دابته ضمن صاحبها ، وان جت المدحول عليها على الداحلة لم تضمن صاحبها .

(١) عقره : جرحه .

(٢) الجدار والمعرود صفته «رجلا» .

(٣) اغتم البعير : اذا هاج من شدة شهوة الضراب .

ومن افلتت (١) دانتة ، فحنت على نفس او مد ، لم يصمن .
 ومن اتى امرأة فى دبرها ، فالح عليها فماتت ، فعليه ديتها .
 و لطيب اذا عالج عاقلاً بالعمى او طعلاً بما حصل فيه نلفهما او تلف عصولهما
 وشبهه ، صمن ، الا ان يكون اخذ لمرثة من العاقل او ولى الطفل . وان جهل
 المرمى . او الدواء ، او امر بعمل شبيه فعل غيره ، صمن .
 ومن استؤجر للحنان فقطع الحشعة صمن .
 وان تبيطر (٢) واخذ المراءة من صاحب الدابة فلاصمان ، وان لا ياحدما
 يضمن .

وجرح العجماء جبار (٣) .

والبئر جبار .

والمعدن جبار .

وروى (٤) ، الاصح من سائه قل قصى امير المؤمنين عليه السلام فى جارية ركت
 جارية محنته . (٥) حارية اخرى قمصت (٦) المركونة فصرعت الراكبة فماتت ،
 ديتها بصعين من الباحة و لمحوسة .

وروى (٧) انه قصى ثلث على الباحة ، وثلث على المحوسة ، واسقط

(١) اقلت : اطلق وغلص ، يستعمل لازماً وتعدياً .

(٢) البطار : من عالج اليهائم .

(٣) لعجماء : بهيمة لاسنم والحمار كمراب لهدر ، يقال ذهب دمه جباراً الى

لاقوده ولاديه

(٤) الوسائل ، ح ١٩ ، الباب ٧ من ابواب موجبات الصمان ، لحديث ١ .

(٥) نخس الدابة : غرز مؤخرها او جسها بعود وسجوه فهاجب .

(٦) قصص الفرس وغيره - رجع يديه معاً وطرحهما معاً وعجن برجليه .

(٧) الوبت ، ح ١٩ ، الباب ٧ من ابواب موجبات الصمن ، لحديث ٢

الثث للعب . وعدى لاسافى بينهما ، لأن دينهما ثلثان ، وهما بصعان عليهما .

وروى (١) محمد بن قيس عن أبي جعفر عن أبيه صلوات الله عليهم أجمعين قال : قضى في أربعة نفر اطلعوا فسي ربة الأسد ، فحر أحدهم واستمسك بالثاني واستمسك الثاني بالثالث ، واستمسك الثالث بالرابع : أن الأول فريسة الأسد وعزم أهله لأهل الثاني ثلث الدية ، وعزم الثاني لأهل الثالث ثلثي الدية ، وعزم الثالث لأهل الرابع الدية كاملة

وبالأسناد (٢) أنه قضى في أربعة شربوا ، فسكروا ، فأحدوا السلاح وقتلوا ، وقتل اثنان ، وجرح اثنان : فصرّب كل واحد من المحروحين ثمانين جلدة ، وقضى دية المقتولين على المحروحين ، وأمر أن يجرّح المحروحين ، ويرفع من الدية ، وأن مات واحد من المحروحين فليس على أحد من ولياء المقتولين شيء .

وروى (٣) السكوسي عن جعفر بن محمد قال : رفع إلى أمير المؤمنين عليه السلام عاقل كانوا يلعبون في الغرات ، فغرق واحد منهم ، فشهد ثلاثة منهم على اثنين : أنهم عرقوه ، وشهد ثلث على الثلاثة : أنهم عرقوه ، فقضى بالدية ثلاثة أحباس على الاثنين وخمسين على الثلاثة .

وعن (٤) أبي جعفر عليه السلام في شخصين قطعاهما شخص : أن شاء قطعهما وأدى إليهما دية يد ، أو قطع يد واحد وأدى الآخر على شريكه نصف دية اليد .

وروى (٥) أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قضى على ابنه في حائط شرك

(١) الوسائل ، ج ١٩ ، الباب ٤ من أبواب موجبات الصمان ، الحديث ٢ .

(٢) الوسائل ، ج ١٩ ، الباب ١ من أبواب موجبات الصمان ، الحديث ١ .

(٣) الوسائل ، ج ١٩ ، الباب ٢ من أبواب موجبات الصمان ، الحديث ١ .

(٤) الوسائل ، ج ١٩ ، الباب ٢٥ من أبواب قصاص الأطراف ، الحديث ١ .

(٥) الوسائل ، ج ١٩ ، الباب ٣ من أبواب موجبات الصمان ، الحديث ١ .

«كتاب الديات»

دية الحر المسلم والحررة المسلمة قد بياناها (١) . ودية الحر الذمي . ثمانون ديناراً ، و لدمية نصفها . ودية العمد والامة قيمتهما . فان زادت على دية الحر والحررة ، ردت اليها .

وروى (٢) ان دية ولد الرماك دية الذمي . ودية الحنثي المشكل نصف دية الرجل ونصف دية لمرأه وتقاد الحنثي بالرجل ، ولا يفاد الرجل . الخنثى ، حتى يرد الفصل .

ودية عبيد اهل الدمة قيمتهم ، مالم تزد على دية مواليهم .



(ديات الاعضاء والمنافع) :

وكل ما في الانسان من عصورا وفيهما الدية ، وفي احدهما نصفها . ومن العمد والامة قيمتهما او نصفهما . ومن الذمي والدمية ديتهما او نصفهما .

والحراصل للعبد في ما نص فيه على مقدر . ومالم يقدر فيه شيء قوم فيه الحر (لو كان عبداً) ونسب النقصان بالحر المشاع الى دية الا البيضتين (٣) : هي اليسرى

(١) في كتاب الجنائيات .

(٢) الوسائل ، ج ١٩ ، الباب ١٥ من ابواب ديات النعمس ، الحديث ٣ .

(٣) في بعض النسخ «الخصيتين» بدل «البيضتين» .

ثلثا الدية ، لأن لولد منها . وفي اليسى الثلث ، وقيل : نالوية .
والشعثن : هي السفلى ستمائة ، وفي العليا اربعمئة ، على قول .
وقيل : في السفلى الثلثان لامساكها ، لطعام والشراب ، وقبح شيبها . (١)
وهو الاظهر .

والحاجمين : بهيما حمسائة ، وفي احدهما نصفها .
والاحلمنى ثدى الرجل : فها ربع الدية ، وفي احدهما ثمنها .



وما فى الانسان من واحد فبه الدية ، ومن الرقيق قيمته ، ومن الذمى دية .
الاصابع : وما كان عثرا كاصابع اليدين وفي كل اصبع عشر لدية . وفي
كل مفصل من صابع اليدين ثلث ديتها ، الا الابهام ، فان لها مفصلي ، فلكل
منهما حمسون .

وروى (٢) اذ دية الابهام فى اليد والرجل ثلث ديتهما ، ودية الاصابع الاربع
ثلثاها .

شعر العيين : (٣) وفي شعر العين الاعلى ثلث دية العين ، وفي الاسفل نصفها .
الشعر : وفي شعر رأس الرجل ، والمرأة ، واللحية ، اذا لم تنبت ، الدية كاملة .
وان نبت اللحية ، ففيها ثلث الدية .

ويؤجل شعر رأس صفة ، فان نبت ، ففي شعر رأس الرجل حكمة ، وفي شعر
رأس المرأة مهر بسائها .



(١) الشئ : حد الزينة .

(٢) الوسائل ، ج ١٩ ، الباب ١٢ من ابواب ديات الاعضاء ، الحديث ١ .

(٣) شعر العين - حاشية جصها ، التى تنب فيها اهداب العين .

(ذيات المنافع)

وفى السمع ، والنصر ، والشم ، والكلام ، والعقل ، والبحح (١) الذية كاملة .
وفى نقصان صوء العين بحساب ذلك ، فان ادعاه فى احدهما ، اعتر مدى
ما ينصر من اربعة جوابات بعد صد الاخرى ، فان تساوى صدق ، وان اختلف كذب ،
ثم يقاس الصحيحة ، فما كان بينهما احد بحسابه بعد الايمان .
فان ادعاه فيهما قبسنا لى عيتى مثله فى السن واللد ، والرم صار به ما بينهما
بعد الايمان .

فان ادعاه وهما صحيحتان معوجتان حلف ستة ايمان ، وروى (٢) عتباره
باستقبال عين الشمس بعينه ، فان غمضهما كذب ، وان فتحهما صدق .
ويعتر نقصان السمع من احد لاديس يضرب لجرس من اربعة جوابات
ويطر مدى ما يسمع ، فان تساوى صدق ، واستظهر عليه بالايمان ، وان اختلف كذب
وفى دهوى ذهاب السمع كله ، الايمان .
فان ادعى ذهاب الشم ، اعتر بتقريب الحرق (٣) الى ايه ، فساد دمعته
عينه ونحى ايه كذب ، وان لم يكن ذلك صدق ، ويستظهر عليه بالايمان .



اللسان : وتعتبر الحماية على اللسان الصحيح بحروف المعجم . وهى تسعة
وعشرون حرفاً ، منها : الهمزة و لالف ، فمالم يصح به منها اخذ من الذية بحسابه .
فان ادعى انه لا يصح اصلاً ولسانه صحيح فعليه القسامة ، وروى (٤) انه
يضرب لسانه بآبرة فان حرق الدم اسود صدق ، وان خرج احمر كذب .

(١) البجح : خشونة الصوت وغلظته .

(٢) و (٤) لوسائل ١٩ ، الباب ٤ من ابواب ذيات المصاح ، الحديث ١ .

(٣) الحراق : ما احرق .

الاسنان: وفي الاسنان كلها الدية كاملة . وفي لسان : في مقادير الفم (١)
 في كل من خمسون ديناراً وفي اللواقي في كل من خمسة وعشرون ديناراً وفي
 بعض اللسان بالحساب . و روى (٢) ان علياً عليه السلام قضى سبعمائة في سن الصبي ،
 قبل ان يثغر (٣) والجملة ثمان وعشرون سنة وليس في الرائدة شيء اذا قلع لكل
 فان قلعته وحدها فيها ثلث دية الاصلية ، وكذلك الحكم في الاصابع الرائدة .
 وفي سن السوداء ربع الدية الصحيحة ، وروى (٤) نثها .

فان صربها ، فاسودت ، او تصدعت (٥) ، ففيها ثلثا دية سقوطها ، ويبتطربها
 ستة ، وان سقطت فعليه كمال دينها . ومن الصبي اذا قلعته تستطر ، وان بهت فلا
 قصاص ، وفيها حكومة .

ولا يقاس عين ولا اذن في يوم عيم ، وهواء وارص عبر مستوية في لصوه
 ولا اعتدل .

العين: وفي العين الصحيحة فقط (٦) من حلق كذلك ، او ذهبت عيه (٧)
 بأفة من الله الدية كاملة ، فان قلعها شخص فبثت عيه واتخذ منه نصف الدية ، فان
 كانت قد ادهمها شخص ففيها نصف الدية . فان قلعها عين صحيح فبثت عيه . فان
 قلعها من حلق كذلك ، او ذهبت بأفة من الله ، لم يفتنص منه حتى يرد عليه نصف لدية

(١) في بعض النسخ زيادة «وما قابله» .

(٢) الوسائل ، ح ١٩ ، الباب ٣٣ من ابواب ديات الاعضاء ، الحديث ٣٥٢ .

(٣) اثر الغلام : سقطت اسنانه .

(٤) الوسائل ، ح ١٩ ، الباب ٤٣ من ابواب ديات الاعضاء ، الحديث ٢ .

(٥) تصدع الشيء . تشقق .

(٦) يعني في من صحت احدي عيني فقط .

(٧) اي الاخرى .

وفى خسف العين القائمة لداهه ثلث دية الصحيحة ، وروى (١) بصعها ، وروى (٢) ربعا .

شحمة الأذن : وفى شحمة الأذن ثلث دية لادن . وفى حرمها ثلث الثلث .
الأنف : وفى استئصال الأنف الدية كاملة . وكذلك فى مارنه . وفى بعضه بالحساب . وفى روثه لآف - وهى الخارجين المسحورين - تستأصل خمس مائة دينار .
وفى الأذنة فى لآف ثلث دية ، فان عولحت ، فاستدت ، فحمس دية . فان كانت فى احد المسحورين الى الحيثوم - وهو الخارج بين المنخرين - فاستدت ، فمأة دينار عشر الدية .

وفى حشاش (٣) الأنف فى كل واحد ثلث الدية .
الشفة : فان اشقت الشفتان فذت الاسان ولم تترأ ، فثلث دية النعس . فان التأت فحمس دية النعس . وفى احدهما بحساب ذلك ، فان صلحت فحمس ديتها .
الظفر : وفى قطع الظفر ولم يخرج ، او خرج اسود ، عشرة دنانير . فان حرج يرض نصف الدية .

الظهر . وفى كسر الظهر بصلح ثلث الدية ، فان لم يزل فى الجماع فكمال الدية . وكذلك فى احديها (٤) اوصار بحيث لا يقدر على القعود .

السخاع : وفى السخاع الدية كاملة .
المعصوص والعجان : وفى كسر المعصوص والعجان (٥) - فلم يملك حدثه -

(١) و (٢) الوسائل ، ج ١٩ ، لآف ٢٩ من ايوب ديات الاعضاء ، الحديث ٢٠١ .
(٣) الخشاش بكسر الخاء المعجمة - هو صغير يحمل فى انف البعير يشد به الرمام والمراد هنا محل الخشاش مجازاً وفى بعض النسخ «الخشش» بالهمزة وهو العجايب من كل شئ .

(٤) احد ودب الرجل : خرج ظهره ودخل صدره .
(٥) لمعصوص : عظم الورك وعن الراوندى عظم رقيق حول المدير والعجان : الأست وقيل ما بين المنخرين .

الدية كاملة .

سلس المول : وفي سلس المول ، تدوم الى الليل - فما زاد عليه - الدية كاملة ، فان كان الى الظهر فثلثا لدية . وان كان الى صبحوة (١) ثلثها ، وعنى هذا .
حشفة الذكر : وفي حشفة الذكر وحدها ، اوفى استقصاءه ، لدية كاملة .
فرج المرأة : وفي فرج المرأة ، ديتها ، فان لم يؤدها اليها ، قطع فرجه ان طلبت ذلك .

فان ضربها على بطنها فارتفع حبصها - وقد كان مستقيماً - انتظر بها سنة ، فان رجع ، والا حلفت وغرم ثلث ديتها .
لدى المرأة : وفي لديها ديتها ، وفي احدهما نصفها .



(في تعدد الجنايات)

فان ضرب رجلاً فذهب سمعه ، وبصره ، ولسانه ، وعقله وفرجه ، وانقطع جماعه (٢) ، وهو حي ، فسدت ديات .
وان فقا عينه وقطع انفه ، واذنه ، ثم قتله او صربه صربة فقطع عصباً منه ، او جرحه وضرب عنقه : اتهم منه ثم قتل .
فان جرحه ، او قطع عصبه ، فمات ، ضربت عنقه فقط .
فان ضرب رأسه فذهب عقله فالدية ، فان عاش فرجع عقله ، ولا رجوع

(١) الضماء والصبوة : ارتفاع النهار .

(٢) قال لمجسسي رحمه الله في السراة : لعل المراد بذهاب الفرج ذهاب منفعة البول باللسان اذ انه لا يمتصك غائطه ولا يبوله ويحتمل ان يكون في اللسان ديتان ، لذهاب منفعة الذوق والكلام معاً فيكون قوله « وانقطع جماعه » عطف بتصوير فتم الست (راجع الى تلطية الوسائل ، ج ١٩ ، ص ٢٨٠)

فیهما ، فان مات بعد شهرین او ثلاثة ردوا الدية ، وقتلوه مایه و بین سنة ، و لیس لهم قتله بعد السنة و مضت الدية بما فیها .

فان امه (۱) فادمت عقله فلا یقل ماقل ولا مقبل له ، فان مات الى سنة اقلد به ضاربه ، وان بقى ولم یعد عقله فعلى ضاربه دینه فی ماله لدهاب عقله ، و لیس فی الشجة شیء ، لان بصرة واحدة و الرم اغلط الجذبتین (۲) و لو صربه ضربتین فحصى حیاتین الزمهما . لان یموت فیهما فبقاد ضاربه ، و كذلك ما اراد علیهما ، فان صربه عشراً فجیس (۳) حایة واحدة الرمثات الحایة مهما كانت مالم یکن فیها الموت و فی رواية السکونی ان علیاً علیه السلام (۴) قصی فی من داس بطن انسان حتی احدث : ان یقتضی له ، او یقتدی نفسه بثلاث الدية .

القلب : و فی القلب یرعد فیطیر ، الدية .



قاعدتان :

و فی کل فتق و نافذة ثلث الدية .

و فی کل قرحة فی عصبو لایرء ثلث دية العضو .

و فی صدع الرجل اذا اصیب فلم یستطع ان یلتفت الا ما احرف الرجل ، خمس مائة دینار و دونه بحسابه .

و فی لسان الاحرس ، و ذکر العین ، ثلث الدية . و فی بعضه بحسابه ذلك



(۱) امه : ای جرحه فی ام رأسه .

(۲) رجع الوسائل ، ج ۱۹ ، الباب ۷ من ابواب دیات المصافع ، الحدیث ۱ ،

والشجة : هی الجراحة الواحدة علی الرأس خاصة .

(۳) جمیع المؤث من جنى ، یجنى .

(۴) الوسائل ، ج ۱۹ ، الباب ۲۰ من ابواب الفصاص الطرف ، الحدیث ۱

قاعدتان في الشلل :

وفي كل عضو ضرب ، فثلث ثلثا دية . فان قطع الاشل وثلث .



فروع :

ومن قطع يمين شخص قطعت يمينه . فان قطع يمين شخص بعد قطعه ، قطعت يساره . فان لم يكن له يسار قطعت رجلاه . وكذلك لاربع (١) فان لم يكن له يدا ولا رجلا ولا وجه عليه الدية .

وبؤحل من ادعى انه لا يبصر ، سنة ، ثم يستحلف بعدها انه لا يبصر ثم يعطى الدية . فان ابصر بعد الستة فممن الله .

ومن ادعى ذهاب سمعه باسره ، ترك حتى يشتمن بوءاً ، ثم صاح به ، فان سمع قاس الحاكم برأيه .

ويقاس نقص العضد والعخذ بالصحيحين منهما .

ويعرف نقص العنق بالساعات لانه - طلوع العجر - يكون قس الشق الايمن من الانف ، ثم بعد ساعة في شق الايسر ، فنظر ما بين نفسي وبني ثم تحسب ثم تؤخذ بحساب ذلك منه .

وفي أدرة الحصينين - وهوانتا حهما - اربع مائة دينار ، فان فصح (٢) فم يقدر على المشى ، او مشى مشياً لا ينفع به فثمان مائة دينار .

فان قطع احدى جماعة قطعت بداهة الاول والاخر والرجل والاخر ، ولم يده بالدية وفي كسر عظم من عضو خمس دية العضو ، وفي موصحته (٣) ربع دية

(١) اي اليدين والرجلان .

(٢) فصح في مثله : فداي صدور قدسه وتباعد عقيه ، ويمكن ان يكون بالجبين الممجمتين كما في الوامى ومعه . اترح ما بين الرجلين عند المشى وهو قبح من الفصح .

(٣) الموضحة : الجراحة التي تندي وصح العظم اي يده

كسره ، فان حبر على صحة وريضة احماس دية كسره .
 وفي كسر الصلب ، الدية كاملة . فان جبر على صحة فمأة ديتار .
 وفي عين الاعمى ثلث الدية .
 وفي ذكر الحصى وانثيه ثلث لدية على الرواية (١)
 وفي الرجل العرجاء ثلث ديتها .
 وفي قطع رأس الميت ، وشق بطه ، او ان يعمل به ما فيه احتياح نفس
 الحي (٢) ، مأة دينار ، وفي اعصائه بحساب ذلك ، وليست ثورثه وليصح به ، عه ،
 او يتصدق عه بها . او يصرف في بعض سبل الخير ، وروى (٣) في شق بطن الميت
 خطأ كفارة عه عتق رقبة ، او صيام شهرين متتابعين ، او اطعام ستين مسكياً - لكن
 واحد مد .

وليس في الكسر والرص قصاص .
 واذا ضرب ولي الدم ، القاتل ، صرمة فطى انه قد قتله ، فمضى حياً واراد
 قتله ، اقتص منه ، ثم قتله .

واذا قطع بعض اذن غيره فقتص منه ، فالصقها المقتص منه بدمها وانحمت
 وبرأت واستفاده (٤) المحنى عليه ، قطعت ثانياً ودعت ، وقال (٥) وقال على إسلا

(١) لوسائل ، ح ١٩ ، الباب ٣١ من ابواب ديات الاعضاء الحديث ١ ، قد سقط لفظ
 «ثالث» من الرواية هي نسخة لوسائل التي بايدواث هـ عليه عوان الباب وذكره في الجوهر
 (ح ٤٣ ، ص ٢٦٧) والودعي (ح ٢ ، ص ٩٩ في ابواب القصاص والديات ، باب ما اذا
 كان المجنى عليه ناقص الخلقه) .

(٢) اجتياح لنفس : اي هلاكها .

(٣) الوسائل ، ح ١٩ ، لباب ٢٤ من ابواب ديات الاعضاء ، الحديث ٢

(٤) استفاد : اي طلب القود .

(٥) الوسائل ، ح ١٩ ، لباب ٢٣ من ابواب قصاص الطرف ، الحديث ١

أما يكون القصاص من أهل الشيب .

والمسلم إذا قطع يد ذمي ، لم يقطع به ، وعليه ربعون ديناراً ، وإن كان امرأة فعشرون ديناراً .

وإن قطع الذمي يداً المسلم ، قطعت يده ، واحد منه تمام الدية .

فإن قطع المسلم يده وكان معتاداً لذلك ، اقتصر منه ، ويرد عليه الفصل . ومن قطع أصابع غيره ، وحاء آخر فإطار كفه ، قطعت يد قاطع الكف وأعطى دية أصابعه .

ومن قتل رجلاً عمداً ، وكان أقطع اليد اليمنى لحمايته جناها ، أو قطعت وأخذ ديتها وأراد الولي قتل قاتله ، أو وإليه دية يده ، وأدشوا طرحوها دية يده وأخذوا الباقي . وإن كانت ذهبت لأبهاية جناها ، ولا أخذ لها دية ، قتل قاتله بلا غرم ، أو أخذ دية كاملة .

وفي لطمة الوجه : يسود أثرها . ستة دنائير . فإن أحضاراً ، فثلاثة . فإن أحمراراً ، فدينار ونصف وفي البدن على نصف ذلك في كله .

ومن قص جارية محرق مئنتها فلم تسلك نولها فديتها مائة وستة وستون ديناراً وثنت دينار ومهر مثل مساء قومها .

وفي خرم الأنف ثلث دية .

وفي رص العظم ثلث دية العصور الذي هو فيه . فإن جبر على صحة فاربعة أخماس الثالث .

وفي فك عظم من عصور فتعطل ثلثا دية . فإن جبر على صحة فاربعة أخماس الثلثين .

وكل جراحة في الرأس إذا حصل مثلها في البدن ، فديتها بحسب دية العضو الذي حصلت فيه ، مثاله : حارصة (١) الرأس بعشر عشر الدية ، وفي البدن

(١) الحارصة : هي الجراحة التي نقش الجلد وتحديث ولا تجري الدم

عشر عشرة دية العضو المحروص ، وعلى هذا .

ويقتص بالعصا ممن ضرب بها .

ومن جرح عبره قلم يزل ضمناً حتى مات ، فعلى الجراح القود ، والدية ، فان برئ منها ومات بعيرها ، او اشكل الامر ، فعليه الجرح فقط .

ومن لطم اسنانياً فذهب بصره - وعيناه صبيحتان - فاقوداً مؤحداً امرأة محجمة بالبار ، وكرسف (١) ملول يجعل على الاشعار لثلاً يحترق ثم تقابل عين الشمس بعينه ، ثم يقرب منها للمرأة فيذوب الباطر ويبقى العين .

* * *

والقصاص: النفس بالنفس، والعين بالعين ، والاليف بالانف، والاذن بالاذن، ولس باللس ، والجروح قصاص ، فمن عمى عن احبه كعتر من ديوبه بقدر عقوه وقديب انه : لا قصاص للولد من والده ، ولا للكافر من المسلم ، ولا للعد من لحر ، ولا للعد ممن اعتق بعصه ، - في نفس ولا جرح . ويقتص لهم منهم في ذلك ويقتص للرجل من المرثه ، وللمرثه من الرجل حتى يطلع ثلث الدية ، فلا تقتص المرأة من الرجل حتى ترد نصف دية ذلك ، فان لم يؤد ، فلها دية عصوه ويقتص له منها بلارد .

وانما يجب القصاص فيما لانعير فيه من الاعضاء والجراح .

ولا قصاص (٢) فيما يرجى صلاحه .

ومن جرح جرحاً عمى عن الجرح وسرى الى نفسه ، قتل قتله ، بعد استرجاع ما قابل جرحه المعقود عنه من الدية .

* * *

(١) الكرسف كعند لقتل

(٢) في بعض نسخ زيادة «الاع»

(فى الشجاج) (١) :

الحارصة . وهى التى يشق الجلد - وهى الدامية - وفيها عشر عشر الدية .
ثم الناضعة : التى تبعض اللحم ، وفيها خمس عشرها .
ثم المتلاحمة (٢) : وهى النافذة فى اللحم ، وفيها خمس عشر وعشر عشر الدية .
والسمحاق : وهى لناعمة القشرة لرفيقة ، التى على العظم ، بيه وبيه اللحم
وفيها خمس عشر .

ثم الموضحة : وهى التى اوصحت العظم ، وفيها نصف العشر .

ثم الهاشمة : التى تهشم (٣) العظم فقط ، وفيها العشر .

ثم الناقلة : المحوحة الى نقل العظام من موضعها ، وفيها عشر ونصف عشر .

ثم الامة (٤) : التى بلغت ام الرأس ، وفيها ثلاثة وثلاثون بعراً ، او ثلث
الدية مما ذكرناه اولاً .

ثم الدامعة : التى حرقت ام الرأس وفيها ما فى التى قبلها :

ولا قصاص ، لا فى الجس الاول .

ولا يحمل العاقلة ما دون الموضحة و ان كان خطأ ، بل فى مال الجاني ،

ولا جايه عن مال (٥) ، ولا بهيمة ، ولا ما حصل باسباب كوضع حجر او سكين

فى طريق ، ولا ما اقرب به العاقل الا ان يصد قوه ، ولا ما صالح عليه . ولا يعقل عن

العد ، ويعقله .

(١) الشجحه جمعها الشجاج : الحرحه لواردة على الرأس والوجه خاصة

(٢) فى بعض النسخ «الملاحمة»

(٣) وتكرره وان لم يكن جرحاً .

(٤) أى المأمومة

(٥) فى بعض النسخ «على نفسه» بدل «عن ماله»

وحكم الرأس والوجه فى هذه الجراح سواء ، وفى البدن على ما يساه .
والجائعة . التى وصلت الى الجوف ، كالامة ، ولاقصاص فيها .
وينعى ان لا يحكم الحاكم فى حرق او كسر (١) حتى يبرأ ، ثم يطر فيه .
ومن وجب له القصاص لم يحز اد يقتص نفسه ، و اما يقتص له السلطان
و ياد له فى ذلك ، فان فعل بلا ادن فله تعزيره .
و ذا ركل (٢) المرأة زوجها فاعملها (٣) . عليه نصف دينها .
وقصى على ^{السب} (٤) فى دودة من رمح او حجر فى شىء من اطراف الرجل :
ان دينها عشر دية الرجل - مائة دينار - .
وقصى ان لا قود على روح اصاب روحه فعبت ، وغرمه العيب (٥) .
وروى (٦) ابن ابي عمير ، عن بعض اصحابه ، عن ابي عبد الله ^{عليه السلام} ، فى رجل
مسلم كان فى ارض الشرك وقتله المسلمون ، ثم علم به الامام بعد ، فقال : يعق
مكانه رقة مؤمنة ، وذاك قوله : وان كان من قوم عدولكم ، وهو مؤمن ، فتحرير
رقة مؤمنة (٧) .
ومن حلق شعر امرئة ، او جمع صرباً وحبس حتى يشترأ شعرها ، فان تمت
او لم ينبت فعليه ما قدماه .

- (١) فى بعض النسخ «كسر»
(٢) ركل : ضرب برجل واحدة
(٢) عقلت المرأة : اذا حرق فى فرجها شىء يشه ادرة لرجل ، والادرة .
انتفاخ الميضة .
(٤) لقيه ، ح ٤ ، ص ٩٢ - ٨٢ - ٨٤ - ٨٥ وقريب منها ما فى ابوسائل ،
ح ١٩ ، الباب ٢ من ابواب ديات الشجاج ، الحديث ١
(٥) ابوسائل ، ح ١٩ ، الباب ٣١ من ابواب موجبات لصمان ، الحديث ٣
(٦) ابوسائل ، ح ١٩ ، الباب ٢٤ من ابواب ديات النفس ، الحديث ١
(٧) النساء ، الاية ٩١

وإذا شج رجل عبره موصحة ، وشجته آخر دامية ، فى مقام واحد ، فمات ،
فالدبة عليهما نصفين . رواه (١) ذريح عن ابي عبدالله عليه السلام .
و إذا شج غيره موصحة ، فوهياله ، فسرت الى نفسه ، فعليه الدبة ، الاقدر
الموصحة ، رواه (٢) ابو بصير عنه - عليه السلام - والله اعلم .



(باب دية الجنين) :

ديته خمسة اجزاء : فى الطعة ، عشرون ديناراً وفى لعنة ، اربعون وفى
المصعة ، سنون وفى العظم ، ثمانون فادا تم حنقه ، ومأة دينار فاداصر فيه روح ،
فدية الذكر الف دينار ، والاثنى خمس مائة .
فان فلت حلى ، والحمل حى ، فمات ولم يسقط فديته نصف دية الذكر
و نصف دية الانثى .

وان شربت دواء ، فالفه فديته لورثته ، ولا تراث هى منها شيئاً .
وفى جنين البهيمة عشر قيمتها .

وفى جنين الامة - المحكوم بانه عد - عشر قيمة امه ، فان كان الجنين حرأ
لحرية ابيه ، او حرية امه ، فعشر دية الحر ، وهى موروثة .
وفى جنين اليهودى ، والنصرانى ، والمجوسى ، عشر دية .
وفيما بين الطعة والعنفه وباقى حالاته ، بحساب ذلك .

فيكون الطعة اربعين يوماً ، ثم علقه اربعين ، ثم مصعة اربعين ، ثم عظمأ
اربعين ، ثم يكسى للحم ويصور ، ويلججه الروح فسى عشرين يوماً ، فذلك سنة
اشهر .

(١) الوسائل ، ح ١٩ الباب ٢٤ من ابواب موجبات الصل ، للحديث ١

(٢) الوسائل ، ح ١٩ ، الباب ٧ من ابواب ديات الشحاح و لحر ح ، الحديث ١

وروى (١) اذا بلغ حمسة اشهر صارت فيه الحياة ، واستوجب الدية .



(دية اعضاء الجنين)

وفى قطع حوارح الجنين بحساب ديته : هى يده خمسون ديناراً ، وفى يديه كمال ديته . ويقسم دية جنين الامة والذمى والهيمه على الاحراء الحمسة : ولطعة بحمسةا ، والعلقة بحمسةا ، وعلى هذا .



فروع :

ومن افزع رجلاً مجامعاً ، يريد الانزال فعزل ، فعليه عشرين الجبين .
وروى (٢) انه اذا عزل عن امرأته الحرة كرهاً ، فعليه لها مثل ذلك .
واذا افزع امرأة ، او ضربها ، ولقت شيئاً مما ذكرنا ، فعليه بحسبه .
واذا اعد الوالى الى امرئة - ذكرت سوء فاسقطت حملها فمات ، فعلى عاقلته الدية ، وقيل : عن بيت المال .



(باب الحناية على الحيوان)

من اتلف حيوان غيره - وكان مما يملك فى الشرع - فعليه قيمته ، عند اهل الخبرة بالقيمة .

(١) الوسائل ، ج ١٩ ، لباب ١٩ من ابواب ديات الاعضاء ، الحديث ٦

(٢) الفقيه ، ج ٤ ، كتاب الديات ، الحديث ١ وروضة المتقين ، ج ١٠ ، ص ٢٤٤

وسياتى هذه الفقرة فى رواية طريف عن قريب شاء الله .

وقد نص (١) في كلب الصيد اربعين درهماً . وفي كلب الحائط ، والماشية عشرون درهماً . وفي كلب الررع قميص من طعام .

وان اتلف غير هذه من الكلاب او حنريراً على مسلم . او اتلف عليه آلات الملاهي ، كالعود ، والطبهر ، وشبههما ، فلا عزم عليه . فان اتلف ذلك على ذمي ، فعليه قيمته عند امله .

فان اتلف ما يقع عليه الدكاة نالذكاة ، فعليه ما بين قيمته مذبحاً وصحيحاً . وخير صاحبه من اذيعر به قيمته ويسلمه اليه ، او يطالبه بما بين قيمته ويسمكه وان اتلفه لا بالدكاة ، ضمن قيمته .

وفي تلاف المهد ، ولباري ، والصقر وغيرها مما يملك ، قيمة السوق . فان كسر عظم بعير ، او شاة ، وشبههما ، او عظم مالا يحل اكله مما يملكه - كالناري - فعليه ما بين قيمة ذلك صحيحاً ومعباً ، وليس لصاحبه خيار في ما يؤكل منه بخلاف ما لو حنى عليه نالذكاة وفي عين الهيمة ربح قيمتها .

وقضى امير المؤمنين (٢) عليه السلام : فسي بعير بين اربعة ، عقل احدهم يده ، فتحطى في بشر ، فاندق : ان على الشركاء الثلاثة ، عزم الربع لشريكهم .

وروى السكوني (٣) ، عن جعفر ، عن ابيه : ان رجلاً شرد له بعيران . فقرنهما رجل بحمل فاحتق احدهما ، فلم يصمته على عليه السلام وقال : انه اراد الاصلاح واذا جئت الهيمة على ررع العير - فهاراً - لم يصمن صاحبها ، لان

(١) الوسائل ، ح ١٩ ، الباب ١٩ من ابواب ذبوت النفس . الحديث ٤ وم يجد

صاً على التقدير في كلب الحائط كما قال المحقق رحمه الله لاحظ لجوهر ، ح ٤٣ ص ٣٩٦
سم في رواية السكوني (الحديث ٣ من الباب) التزويم ، واما كلب الررع ففي رواية
ابن بصير . (الحديث ٢ من الباب) ذبه كلب الررع جريت من ير ولجريت اربعة اققرة

(٢) الوسائل ، ح ١٩ ، الباب ٣٩ من ابواب موجبات الصمان ، الحديث ١

(٣) الوسائل ، ح ١٩ ، الباب ٣٩ من ابواب موجبات الصمان ، الحديث ١

يكون معها . وان جئت ليلا ضمن ، الا ان يخرج بعير تعريضه في حطتها : كأن يقع الحائط ويخرج ، او يفتح عليها لياب غيره .
 واداء اصطدم لمارسان ، فمات ، فكل منهما شرك في نفسه وصاحبه وفرسه وفرس صاحبه : فعلى عاقلة كل منها لصاحبه نصف دية ، وعلى كل منها نصف قيمة فرس الآخر ، فان كانا سواء في القيمة تساقطا ، وان فصل احدهما رجوع بالفضل على التركة ، ولانقاص في الدية الا ان تكون العاقلة نزلت كل واحد منهما .
 وعن ابي الحسن موسى عليه السلام (١) قال : قضى على عليه السلام في فرسين اصطدما فمات احدهما : فصمتن الباقي منهما ، دية الميت .
 وعنه (٢) : اذا قام قتلما « عجل الله فرجه الشريف » امر بغير القوسان وسقط الطريق والرجالة حنبيه ، فان اخذ الفارس الحنبيين فاصاب غيره صمته ، وان اخذ الرجل الوسط ، فعيب ، هدر .



فصل : (في نقل رواية طريف في الديات)

ولما انتهت الىها ، وهو المفصود بالكتاب ، سألت من اوجب حقه اثبات كتاب الديات لطريف ابن فاصح رحمه الله تاساده ، فاجته الى ذلك ، وها انما ذكره على وجهه ارشاد الله :

١ - احمرى ، السيد الفقيه العالم الصالح محبى الدين ابو حامد محمد بن عبد الله بن علي بن زهرة الحسيني الحلبي رضي الله عنه قال : اخبرني الشيخ الفقيه محمد بن علي بن شهر آشوب : عن ابي الفضل الداعي ، وابي الرضا فضل الله بن علي (٣) الحسيني ، وابي الفتوح احمد بن علي الرازي ، وابي علي محمد بن

(١) الوسائل ، ج ١٩ ، باب ٢٥ من ابواب موجبات الصمان ، الحديث ١

(٢) الوسائل ، ج ١٩ ، الباب ٩ من ابواب موجبات الصمان ، الحديث ٣

(٣) في بعض النسخ «علي بن الحسين»

الفصل الطبرسى، ومحمد، وعلى ابنتى على بن عبد الصمد الشيبابورى، ومحمد بن الحسن الشوهامى (١)، وجماعة، وكلهم: عن أبى على، وعبد الحمار المقرئ عن الشيخ أبى جعفر الطوسى.

٢- واحبرنى، الشيخ محمد بن أبى المركات بن ابراهيم الصنعانى - فى شهر رجب سنة ست وثلاثين وست مائة -، عن الشيخ أبى عبد الله الحسين بن هبة الله بن رطمة السورائى (٢)، عن أبى على، عن والده الشيخ أبى جعفر الطوسى ٣- واحبرنى، السيد المذكور، عن الفقيه عزالدين أبى الحرث محمد بن الحسن بن على (٣) الحسينى النخداوى، عن الفقيه قطب الدين أبى الحسن (٤) الراوندى، عن أبى جعفر محمد بن على بن الحسن (٥) الحلبي، عن الشيخ أبى جعفر الطوسى.

١- قل: احبرنى الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الحارثى، عن أبى جعفر محمد بن على بن الحسين بن نابويه القمى.

(الف) عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصمار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن على بن فضال، عن طريف بن ناصح.

(ب) وعن محمد بن الحسين بن الوليد، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن حسان الرازى، عن اسماعيل بن جعفر الكندى، عن طريف بن ناصح قال: حدثنى رجل يقال له عبد الله بن ايوب، قال: حدثنى ابو عمرو المتطبب (٦)،

(١) فى بعض النسخ «الشوهامى بالمهمل»

(٢) فى نسخة «سورائى»

(٣) فى بعض النسخ «على بن الحسين»

(٤) فى بعض النسخ «ابى الحسين»

(٥) فى بعض النسخ «على بن الحسن»

(٦) فى بعض النسخ «ابو عمرو»

قل : عرضت هذه الرواية على ابي عبدالله عليه السلام .

٢ - وعن الشيخ ابي جعفر الطوسي ، عن الشيخ ابي عبدالله عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه ، عن محمد بن يعقوب الكليني ، عن علي بن ابراهيم بن هاشم .

٣ - وعنه عن الشيخ ابي عبدالله ، والحسين بن عبدالله (١) ، و احمد بن عبدون : عن ابي محمد الحسن بن حمزة العلوي الطبري ، عن عبي بن ابراهيم بن هاشم .

٤ - وعنه عن الحسين بن عبدالله (٢) ، عن ابي عائب احمد بن محمد ليرازي ، و ابي محمد هارون بن موسى السعكري ، و ابي القاسم بن قولويه ، و ابي عبدالله احمد بن ابي رافع الصيمري (٣) ، و ابي لمصل (٤) لشيباني ، و عمرهم كنهم عن محمد بن يعقوب ، عن علي ابن ابراهيم .

٥ - وعنه عن احمد بن عبدون ، عن احمد بن ابي رافع ، و ابي الحسين عبد الكريم بن عبدالله بن نصر البرز بنيس (٥) و بغداد ، عن محمد بن يعقوب ، عن عبي ابراهيم عن ابيه ، عن ابن فضال ، عن طريف بن ناصح و سهل بن ريد عن الحسن بن طريف ، عن ابيه طريف .



(٢١) في بعض النسخ والحسين بن عبيد الله وهذا هو الاصح

(٣) في بعض النسخ والعمري

(٤) في بعض النسخ و ابي الفضل والصحيح ما في المتن

(٥) قل الشيخ في فهرسته في ذكر ابي الحسين عبد الكريم بن عبدالله بن نصر

البرز : و بنيس و بغداد و قل النجاشي في ذكر الرجل (بنيس - بنيس و بغداد) .

وعن بن فضال ، ومحمد بن عيسى ، عن يونس قال (١) : عرضا (٢) عليه هذا الكتاب فقال : نعم هو حق ، وقد كان أمير المؤمنين عليه السلام يأمر عماله بذلك ، قال : اتى عليه السلام (*) فى كل عظم له مع (٣) فريضة مسماة ، اذا كسرفجر على غير عثم (٤) ولا عيب ، جعل فريضة الدية ستة اجزاء .
وجعل فى الجروح والجبين ، والاشعار ، والشلل ، ولاعضاء ، والايهم ، لكل جزء ستة فرائض .

جعل دية الجبين مائة دينار (٥) ، وجعل مى الرجل لى يكون جيباً خمسة اجزاء . فاذا كان جيباً قبل ان تلجه الروح مائة دينار :
فجعل للطعنه عشرين ديناراً وهو الرجل يمرع (٦) عن عرسه ، ويلقى بطعنه ، وهو (٧) لا يريد ذلك ، فحمل فيها امير المؤمنين عليه السلام عشرين : ديناراً لحمس (٨) والعنقه خمسى ذلك ، اربعين ديناراً وذلك للمرثية ايضاً تطرق او تصرب فلقية

(١) فى بعض النسخ «جيباً فلا»
(٢) قد ذكر الصدوق رحمه الله تعالى تمام الرواية فى اول كتاب الديات من العقبة .
وبنها الكلى فى كتاب الديات
(*) لا يعنى ان النحر شىء المربوط به هذه الرواية لشريعة مأخوذة من روضة المتقين الا القليل منها .

(٣) لحم : ما يكون فى العظم المجوف من القصبات .
(٤) عثم العظم المكسور او يخص بالهد انحر على غير سواء .
(٥) اذا تمت الخلقة ولم تلجه الروح .
(٦) فى بعض النسخ «بقرغ»
(٧) فى بعض النسخ «وهى لا تريد» بدل «وهو لا يريد» والصحيح م فى المتن
فان المراد مع كراهة الزوجة ، سيجيى حكمها قريباً
(٨) اى خمس دية الجبين .

ثم للمضغة ستين ديناراً اذا طرحته ايضاً في مثل ذلك ثم للعظم ثمانين ديناراً اذا طرحته المرأة .

ثم لجنين ايضاً مائة دينار اذا طرحهم عدو فاسقطن النساء في مثل هذا .
اوجب على النساء ذلك من جهة المعقلة (١) مثل ذلك .

فذا ولد المولود واسهل - وهو الكاء - فيتوهم (٢) فقلوا الصبيان ، فيهم
الف دينار للذكر ، والانشى على مثل هذا الحساب على خمس مائة دينار .
واما المرأة اذا قتلت وهي حامل متم (٣) ولم يسقط ولدها ، ولم يعلم ذكره
او انثى ، ولم يعلم بعدها مات او قلها ، فديته مهران : نصف دية الذكر ونصف دية الانثى ،
ودية المرأة كاملة بعد ذلك .

وافتى في مسمى الرجل يرفع عن عرسه ، فيعمل عنها الماء ولم ترد ذلك ، نصف
خمس المائة من دية الجنين - عشرة دنانير - . وان ارفع فيها . عشرون ديناراً .
وجعل في قصاص حراسته ومعقلته (٤) على قدر دية ، وهي مائة دينار .
وقص في دية جراح الجنين من حساب المائة على ما يكون من جراح الرجل
والمرأة كاملة .

وافتى ^{الغلا} في الجسد . وجعله ستة فرائض : العس . والبصر ، والسمع ،
والكلام ، وقص الصوت من العس (٥) والبيح (٦) ، والشلل من اليدين والرجلين .
فجعل هذا بقياس ذلك الحكم .

(١) المعقلة بضم القاف : الدية وهي بعض النسخ « لعلقة »

(٢) يتوهم : ي حمزوا (اي لمدد) عليهم ليلا

(٣) متم : تم حلفة الحمل وفي بعض النسخ « متم »

(٤) في بعض النسخ « معلقته - خ ل »

(٥) الفتن : خروج الصوت من الحيثوم

(٦) البيح : القلظة في الصوت

ثم جعل مع كل شئ من هذه قسامة على نحو ما بلغت الدية .

والقسامة : هي النفس جعل (١) على العمد خمسين رجلاً ، وعلى الخطأ خمسة وعشرين ، وعلى ما بلغت دية ألف دينار من الحروح بقسامة ستة نهر ، فمما كان دور ذلك فحسابه على ستة نهر ، والقسامة في النفس والسمع والبصر والعقل والصوت - من النفس والبحر - وبفص اليدين والرجلين ، فهذه ستة أجزاء الرجل :

فالدية في النفس ألف دينار ، والألف ألف دينار ، والصوت كله من اليمن والبحر ألف دينار ، وشلل يدي ألف دينار ، وذهاب السمع كله ألف دينار ، وذهاب البصر كله ألف دينار ، والرجلين جميعاً ألف دينار ، والشفتين إذا استوصلت (٢) ألف دينار ، والظهر إذا احطب (٣) ألف دينار ، والذكر (٤) فيه ألف دينار ، والسان إذا استوصل ألف دينار ، والأشبين ألف دينار .

وجعل - ^{الشيء} دية الجرح في الاعضاء كلها في الرأس ، لوجه ، وساير لحسد من السمع ، والبصر ، والصوت ، والعقل ، واليدين ، والرجلين : في القطع ، والكسر ، والصدع (٥) ، ولطاط (٦) ، والموصحة (٧) ، والدمية (٨) ،

(١) في بعض نسخ ذي جمل النفس وهذا مطابق لما في لفظه وفي بعضها

«جعلت» .

(٢) استوصلت : أي قطعت جميعها من أصلها

(٣) الحطب : خروج الظهر ودخول الصدر والبطن .

(٤) في بعض النسخ زيادة «إذا استوصل»

(٥) الصدع : شق العظم

(٦) البسط : شق الجرح واللعيل

(٧) الموصحة : ما ظهر به العظم

(٨) الدامية : ما يخرج به الدم

ويقل العظام (١) ، والدقة (٢) ، نكون في شيء من ذلك ، فما كان من عظم كسر
عجبر على غير عظم ولا عيب ولم تنقل منه لعظام ، فان دينه معلومة وذا اوضح (٣)
ولم ينقل منه العظام فدية كسره ودية موصحته (٤) .

ولكل عظم كسر معلوم ، فديته (٥)

ويقل عظمه ، نصف دية كسره .

ودية موصحته، ربع دية كسره مما (٦) وارت الثياب من ذلك غير قصتي الساعد
والاصابع .

وفي فرجة (٧) لانراً ، ثلث دية ذلك العظم الذي هي فيه .

فإذا أصاب الرجل في إحدى عصبه : فانما تقاس ببضة : تربط على
عينه لمصابة ويطر ما انتهى بصر عينه الصحيحة ، ثم تعطى عينه الصحيحة ويطر
ما انتهى بصر عينه المصابة ، فيعطى دينه من حساب ذلك . والقسامة مع ذلك من
السة الاخره القسامة على ستة نفر على قدر ما أصيب من عينه : فان كان سدس
بصره ، حلف الرجل وحده واعطى . وان كان ثلث بصره حلف هو وحلف معه
رجل آخر . وان كان نصف بصره حلف هو وحلف معه رجلان . وان كان ثلثي

(١) نقل لعظام في الرأس ما ينقل فثور العظم التي تكون على اطرافها وتكون

سبب ارتداد العظم كالمنشار.

(٢) الدقة : بان يدخل السهم مثلاً في عظم لرأس ويحصل به ثقب .

(٣) أي مع الكسر

(٤) اولاهما للكسر والثانية للايضاح

(٥) (فان دية كل عظم كسر، معلومة دينه) . كذا في الكافي وفي الوابي : ولكل

عظم كسر معلوم ، فدية نقل عظمه نصف دية كسره

(٦) في بعض نسخ «فما»

(٧) في بعض النسخ «جرحة»

بصره حلف هو (١) و معه ثلاثة رجال . وان كان اربعة احماس بصره حلف هو وحلف معه اربعة رجال . وان كان بصره كله حلف هو وحلف معه خمسة رجال . ذلك في القسامة في العين .

قال وأفتى ^{عليه} في من لم يكن له من يحلف معه ، ولم يوثق به على مذهب من بصره انه يصاعف عليه ليمين ان كان سدس بصره ، حلف واحده وان كان الثلث ، حلف مرتين ، وان كان النصف ، حلف ثلاث مرات و كان الثلثين ، حلف اربع مرات ، وان كان خمسة اصداس ، حلف خمس مرات وان كان بصره كله ، حلف ست مرات ثم يعطى ، وان ابى ان يحلف لم يعط الا ما حلف عليه ووثق به بصدق (٢) ، والو لى يستعين في ذلك بالسؤال ، و لطر والشت في القصاص و الحدود والفود .

وان اصاب سمعه شئى : فعلى حدود ذلك : يضرب له بشئى لكى يعلم منتهى سمعه ثم يقاس ذلك ، والقسامة على نحو ما ينقص من سمعه ، فان كان سمعه كله فعلى نحو ذلك . وان حيف منه مجور (٣) ، ترك حتى يعمل (٤) ثم يصح به ، فان سمع عاوده (٥) الحصوم الى الحاكم ، و الحاكم يعمل فيه برأيه ويحيط (٦) عنه بعض ما احده . وان كان الفص في الفخذ او في العصد فان يقاس . يحيط : يقاس رجله الصحيحة او يده الصحيحة ثم يقاس به المصابة ، فيعلم ما ينقص من يده او رجله . وان اصاب الساق او الساعد فمن الفخذ او العصد يقاس ، و ينظر الحاكم قدر فحذه .

(١) في بعض النسخ زيادة «حلف»

(٢) في بعض النسخ «فصدق» بدل «بصدق»

(٣) فجز الحالف : كذب

(٤) في بعض النسخ زيادة «اد» وفي بعضها «يتعمل»

(٥) في بعض النسخ «عدو الحصوم» وما في المتن مطابق لنوامي

(٦) في بعض النسخ «يحيط»

و قصى « عليه السلام » فى صدع : (١) الرجل اذا اصاب سم يستطع ان يلتصق الاما بحرف : نصف الدية - خمس مائة دينار - وما كان دون ذلك فحسابه .
و قصى - عليه السلام - فى شعر العين الاعلى : ان اصاب فشر (٢) ،
فدينته ثلث دية العين - مائة و ستة وستون ديناراً وثلاثاً دينار . وان اصاب شعر العين الاسفل (٣) ، فدينته نصف دية العين - مائة دينار و خمسون ديناراً .
و ان اصاب الخياط : فذهب شعره كله ، فدينته نصف دية العين - مائة دينار و خمسون ديناراً - فما اصاب منه فعلى حساب ذلك .
فان قطعت روثه (٤) الالف : فدينته خمس مائة دينار - نصف الدية - وان اقصت فيه بافدة لانسد ، بسهم او برمح ، فدينته ثلاث مائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث وان كانت نافذة فريثت و نأمت فدينته خمس دية روثه الالف - مائة دينار - فما اصاب فعلى حساب ذلك .
و ان كانت البافدة فى احدى المنحريين الى الحيشوم - و هو الحاجر بين المنحريين - فدينته عشر دية روثه الالف لانه النصف - والحاجر بين المنحريين - خمسون ديناراً . و ان كانت الرمية عدلت فى احدى المنحريين و الحيشوم الى المنحر الآخر ، فدينته ستة وستون ديناراً وثلثاً دينار .
واذا قطعت الشمة العليا فاستوصلت ، فدينته نصف الدية خمس مائة دينار ،
وما قطع منها فحساب ذلك . اشقت فبدأ (٥) منها لاسنان ثم دويت (٦) فبرأت والنأمت

(١) الصلخ بالضم : ما بين العين والاذن

(٢) شره : قطعه ، وعيبه : انقلب جفنها

(٣) فى بعض النسخ زيادة « وشر »

(٤) قال الصدوق رحمه الله فى التقييه : الروثة من الالف مجتمع مدونه .

(٥) فى بعض النسخ « حتى تبدأ منها الاسنان »

(٦) من الدواء وفى بعض النسخ « دويب »

فدية جرحها والحكومة به خمس دية الشقة - مائة دينار - ومقطع منها بمحسب ذلك
 ونشرت (١) وشيت شيئاً قبيحاً، فدينها مائة دينار وستون ديناراً وثلثاً دينار .
 ودية الشقة السطحي : إذا قطعت واستوصلت ، ثلث الدية كمالاً ست مائة وستة
 وستون ديناراً وثلثاً دينار - ، فما قطع منها وبمحسب ذلك . فإن انشقت حتى تدو
 منها الاسنان ثم برئت والنأمت ، فمائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار . وإن
 أصيبت وشيت شيئاً فاحشاً (٢) فدينها ثلاث مائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار ،
 قال : وسألت أبا جعفر - عليه السلام - عن ذلك ، فقال : بلغنا أن أمير المؤمنين عليه السلام
 فصلها لآلها تمسك الماء ولطم مع الاسنان ، فذلك فصلها في حكومته .
 وفي الحد . إذا كانت فيه نافذة ويرى منها جوف العم ، فدينها مائة دينار
 فان دوى (٣) قرأ ولأم ربه اثر بين وشين (٤) فاحش ، فدينه خمسون ديناراً .
 فان كانت نافذة في الحدين كليهما ، فدينهما مائة دينار ، وذلك نصف دية
 التي يرى منها العم .

فان كانت رمية بمصل شب (٥) في العظم حتى تعد تعد إلى الحنك فدينها
 مائة وخمسون ديناراً ، جعل منها خمسين ديناراً لموصحتها . وإن كانت بقبة
 ولم تنفذ فيها ، فدينها مائة دينار .

فان كانت موصحة في شيء من الوجه : فدينها خمسون ديناراً وان كان
 لها شين ، فدية شينها ربع دية موصحتها . وإن كان جرحاً ولم يوصح ثم قرأ وكن في
 الحدين اثر فدينه عشرة دنانير . فان كان في الوجه صدع (٦) فدينه ثمانون ديناراً .

(١) نشرت : انشقت .

(٢) في بعض النسخ «قبيحاً»

(٣) في بعض النسخ «دوى»

(٤) في بعض النسخ «شتر» بدل «شين»

(٥) أي علق ولم ينفذ وفي بعض النسخ «شيت»

(٦) الصدع : شيء في صلب دمي الروضة (صدع : بان يشق عظم منه)

فان سقطت منه جدوه (١) . لحم ولم توضح و كان قدر الدرهم مما فوق ذلك ،
فدينها ثلاثون ديناراً .

ودية الشجة : ن كانت توضح اربعون ديناراً ، ادا كانت في الجسد . وفي
موضع (٢) لرأس حمسون ديناراً ، فان نقل منها لعظام ، فدينها مائة دينار وحمسون
ديناراً .

ون كنت نافذة (٣) في الرأس وتلت تسمى الأمومة ، وفيها ثلث الدية -
ثلاث مائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وتلت دينار .

وجعل في الاسنان ٠ في كل سن خمسين ديناراً . وجعل الاسنان سواء .
وكن قل دنت يجعل في الشبة خمسين ديناراً ، وفيها سوى دنت من الاسنان في
الرباعية اربعين ديناراً ، وفي الباب ثلاثين ديناراً ، وفي الصرس خمسة وعشرين ديناراً .
فاذا اسودت لس الى الحول فلم تسقط ، فدينها دية الاساقطة ، حمسون ديناراً .
وان اصدعت (٤) ولم يسقط ، فدينها خمسة وعشرون ديناراً . فما بكر منها
فبحسابه من الخمسين ديناراً .

وان سقطت بعد و اصدعت (٥) وهي سوداء ، فدينها اثنا عشر ديناراً ونصف .
فما انكر منها فبحسابه من الخمسة وعشرين ديناراً .

وفي الترقوة . ادا انكرت فحرت على غير عنم ولا عيب ، اربعون
ديناراً . وان اصدعت ، فدينها اربعة حماس كرها - اثنان وثلاثون ديناراً - . فان
اوصحت ، فدينها خمسة وعشرون ديناراً - وذلك خمسة اجراء من دينها ادا

(١) في بعض نسخ «خدمة» ومعناها قطعه من اللحم .

(٢) في نسخة «موصحة» بدل «موضع»

(٣) كذا في نسخة وفي اكثرها «نافذة»

(٤) الصدع : الشق في شيء صلب

(٥) كذا في اكثر النسخ ، وفي بعضها بدون «واصدعت»

انكسرت .. فان نقل منها العظام ، فديتها نصف دية كسرها - عشرون ديناراً - .
وان بقيت ، فديتها ربع دية كسرها - عشرة دنانير .. .

ودية المنكسب : اذا كسر خمس دية اليد - مائة دينار - . وان كسب في المنكسب
صدع ، فديته اربعة اخماس دية كسره - ثمانون ديناراً - . فما اوضح ، فديته
ربع دية كسره - خمسة وعشرون ديناراً - . . . فان نقلت منه العظام ، فديته مائة دينار
 وخمسة وسبعون ديناراً - منها مائة دينار دية كسره ، وخمسون ديناراً لنقل العظام ،
 وخمسة وعشرون ديناراً الموضحة - . وان كانت بقية ، فديتها ربع دية كسرها -
 خمسة وعشرون ديناراً - فان رص عظم . فديته ثلث دية العظم - ثلاث مائة دينار
 وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار - . وان كان فك ، فديته ثلاثون ديناراً .

وفي العضد : اذا كسرت فحبرت على غير عظم ولا عيب ، فديتها خمس
 دية اليد - مائة دينار - ودية موضحتها ، ربع دية كسرها - خمسة وعشرون ديناراً - .
 ودية نقل عظامها ، نصف دية كسرها - خمسون ديناراً - ودية بقاياها ، ربع دية
 كسرها - خمسة وعشرون ديناراً - .

وفي المرفق : اذا كسر فحبر على غير عظم ولا عيب ، فديته مائة دينار وذلك
 خمس دية اليد . فان اوضح ، فديته اربعة اخماس دية كسرها - ثمانون ديناراً - .
 فان اوضح فديته ربع دية كسره - خمسة وعشرون ديناراً - فان بقيت منه العظام ،
 فديته مائة دينار وخمسة وسبعون ديناراً - للكسر مائة دينار ، ولنقل العظام خمسون
 ديناراً ، وللموضحة خمسة وعشرون ديناراً - فان كانت فيه بقية ، فديتها ربع دية
 كسرها - خمسة وعشرون ديناراً - . فان رص المرفق فعظم فديتها ثلث دية العظم -
 ثلاث مائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار - . فان كان فك ، فديته ثلاثون
 ديناراً - وفي المرفق الاخر مثل ذلك سواء .

وفي الساعد : اذا كسر فحبر على غير عظم ولا فساد ، ثلث دية العظم - ثلاث مائة
 دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار - . فان كان كسر احدى القصبتين من

الساعدي (١) فديته خمس دية اليد - مائة دينار - . وفي احدى اقسامه ايضاً .
وفي الكسر لاجل الرافدين : خمسون ديناراً ، وفي كليهما مائة دينار . فان
اصدع احدى لقصين ، ففيها اربعة اقسام دية احدى قصتي الساعد اربعون
ديناراً . ودية موضحتها ، ربع دية كسرها - خمسة وعشرون ديناراً - . ودية نقل
عظامها ، مائة دينار - وذلك خمس دية اليد . وان كانت باقية ، فديتها ربع دية كسرها
خمس وعشرون ديناراً ، ودية نقبها (٢) نصف دية موضحتها ، ثمانية عشر ديناراً
ونصف دينار . ودية باقيتها خمسون ديناراً ، فان صارت فيه فرجة لا تبرء فديتها
ثلث دية الساعد ، ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار ، وذلك ثلث دية الذي هو فيه .
ودية الرسغ اذا رض فحجر على غير عظم ولا عيب . ثلث دية اليد ، مائة
دينار وستة وستون ديناراً وثلث دينار . قل الحليل : الرسع : مفصل ما بين الساعد
والكف .

وفي الكف : اذا كسرت فحجرت على غير عظم ولا عيب ، خمس دية اليد ،
مائة دينار . فان فك الكف فديتها ثلث دية اليد ، مائة دينار وستة وستون ديناراً وثلث
دينار . وفي موضحتها ربع دية كسرها ، خمسة وعشرون ديناراً . ودية نقل عظامها
مائة دينار وثمانية وستون ديناراً ونصف دية كسرها . وفي باقيتها ان لم تسد خمس
دية اليد ، مائة دينار وان كانت باقية ، فديتها ربع دية كسرها ، خمسة وعشرون
ديناراً .

ودية الاصابع والقصب الذي في الكف (٣) والابهام ، واقطع ثلث دية
اليد ، مائة دينار وستة وستون ديناراً وثلث دينار . ودية قصبة الابهام التي في الكف
تجر على غير عظم ، خمس دية الابهام ، ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار اذا

(١) في نسخة «من الساعد»

(٢) في نسخة «نقبها»

(٣) في بعض النسخ «في» بدل «و» وفي بعضها «هي» بدل «ها»

استوى خبرها وثنت . وديه صدعها ستة وعشر وديناراً وثلاث دينار . ودية موصحتها ، ثمانية دنانير وثنت دينار . ودية نقل عظامها ستة عشر ديناراً وثلاث دينار . ودية بقها ثمانية دنانير وثنت دينار ، نصف دية نقل عظامها . ودية موصحتها نصف دية ماقلتها ، ثمانية دنانير وثنت دينار . ودية فكها عشرة دنانير .

ودية المفصل الثاني : من اعلى الابهام ان كسر فحجر على عبر عظم ولا عيب ، ستة عشر ديناراً وثنت دينار . وديه الموصحة اذ كاربها ، ربعة دنانير وسدس دينار . ودية بقه اربعة دنانير وسدس دينار . ودية صدعه ثلاثة عشر ديناراً وثلاث دينار . ودية نقل عظامها خمسة دنانير . وماقطع فحسابه على مرلته . وفي الاصابع في كل اصبع سدس دية اليد ، ثلاثة وثمانون ديناراً وثلاث دينار . ودية اصابع الكف الاربعة سوى ابهام : دية كل قصبة عشرون ديناراً وثلاث دينار .

ودية كل موصحة في كل قصبة من لفصم الاربع لاصابع ، اربعة دنانير وسدس ودية نقل كل قصبة مهن ثمانية دنانير وثلاث دينار . ودية كسر كل مفصل من لاصابع الاربع التي تلى الكف ، ستة عشر ديناراً وثلاث دينار . وفي صدع كل قصبة مهن ، ثلاثة عشر ديناراً وثلاث دينار .

وان كان في الكف فرجة : لاترأ فدينها ثلاثة وثلاثون ديناراً وثنت دينار . وفي نقل عظامها ، ثمانية دنانير وثلاث دينار وفي موصحتها اربعة دنانير وسدس دينار . وفي بقها اربعة دنانير وسدس وفي فكها خمسة دنانير .

ودية المتصل الاوسط : من لاصابع الاربع اذ قطع فدينه خمسة وخمسون ديناراً وثلاث دينار . وفي كسره احد عشر ديناراً وثلاث دينار ، وفي صدعه ثمانية دنانير ونصف دينار . وفي موصحته دينار (١) وثلاث دينار . وفي نقل عظامه ، خمسة دنانير

(١) وفي نسخة « ديناران » وهذا معاني للكافي و لو ابي ، كما ان لعن موفى

وثلاث دينار . وفى بقية ديناران وثلاث دينار وفى فكه ، ثلاثة دنانير وثلاث دينار .
وفى المفضل الاعلى : من الاصابع الاربع اذا قطع ، سعة وعشرون ديناراً
ونصف دينار وربع عشر دينار : وفى كسره خمسة دنانير و اربعة احماس دينار .
وفى بقية دينار وثلاث وفى فكه دينار و اربعة احماس دينار .
وفى ظفر : كل اصبع منها خمسة دنانير .

وفى الكف : اذا كسرت فحشرت على غير عظم ولا عيب فديتها ربعون ديناراً .
ودية صدعها اربعة احماس دية كسرها ثمان وثلاثون ديناراً ودية موصحتها خمسة
وعشرون ديناراً . ودية نقل عظمها عشرون ديناراً ونصف دينار ودية بقها ربع دية
كسرها ، عشرة دنانير ودية فرجة فيها لاثراً ثلاثة عشر ديناراً وثلاث دينار .

وفى الصدر : اذا رص شئى شفاء (١) الا هما فديته خمس مائة دينار ودية
احدى شقيه اذا امشى (٢) بأمان وخمسون ديناراً . فان شئى الصدر والكفان فديته
مع الكف الف دينار ، وان شئى احدى الكفين مع شق لصدر فديته خمس مائة
دينار ، ودية الموصحة فى الصدر خمسة وعشرون ديناراً . ودية موصحة الكفين
والظهر خمسة وعشرون ديناراً . فان اعترى الرجل من ذلك صغر (٣) لا يستطيع ان
يلتفت ، فديته خمس مائة دينار . وان كسر الصلب فحشر على غير عظم ولا عيب ،
فديته مائة دينار ، وان اعظم فديته الف دينار .

وفى الاصلع : فدا حالط لقلب من الاصلع ، اذا كسر منها اصبع فديتها
خمساً وعشرون ديناراً ، ودية صدعها ثمان عشر ديناراً ونصف . ودية نقل عظامها سعة
دنانير ونصف وفى موصحتها على دية ربع كسرها ، ودية بقها مثل ذاك .
وفى الاصلع : مما بلى المصدين ، دية كل ضلع عشرة دنانير اذا كسرت ،

(١) الشق من الانسان بالكسر : الجانب الواحد .

(٢) الاشاء : الانتواء

(٣) الصغر : معركة : ميل فى الوجه

ودية صدعها سعة دنابير ، ودية نقل عظامها خمسة دبير .

و موضحة كل صلح ربع دية كسرها ، ديناران ونصف دينار . و ان نقب صلح منها ، فديتها ديناران ونصف دينار . وفي الجائفة ثلث دية النفس ، ثلاث مائة دينار وثلاثة وثلاثون دينراً وثلث دينار . و ان نقب من الجائس كليهما برمية وطعة وقعت في الشقاق فديتها اربع مائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار .

وفي الادن : اذا قطعت فديتها خمس مائة دينار ، وما قطع منها ، فمحاب ذلك . وفي الورك : (١) اذا كسر فحجر على غير عثم ولا عيب ، خمس دية الرحلين ، مائة دينار . فان صدع الورك ، فديته مائة دينار وستون ديناراً ، اربعة خمس دية كسره . و ان اوضحه فديته ربع دية كسره ، خمسون ديناراً و دية نقل عظامه مائة وخمسة وسعون ديناراً ، منها لكسرها مائة دينار ، ولنقل عظامها خمسون ديناراً ، ولموضحتها خمسة وعشرون ديناراً ودية فكها ثلاثون ديناراً . فان رصت فعثمت فديتها ، ثلاث مائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار .

وفي الفخذ : اذا كسرت فحجرت على غير عثم ولا عيب ، خمس دية لرجلين (٢) ، مائة دينار . فان عثمت الفخذ فديتها ثلاث مائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار ، ثلث دية النفس . ودية موضحة (٣) الفخذ اربعة اقسام دية كسرها ، مائة دينار وستون ديناراً فان كانت قرحة لا تضر فديتها ثلث دية كسرها ستة وستون ديناراً وثلاث دينار . و دية موضحتها ربع دية كسرها ، خمسون ديناراً . و دية نقل عظامها نصف دية كسرها ، مائة دينار ، ودية بقها ربع دية كسرها . خمسون ديناراً . وفي الركبة . اذا كسرت فحجرت على غير عثم ولا عيب خمس دية

(١) قال المصنف في روضته : الظاهر ان المراد به الوركين .

(٢) في بعض النسخ «دية الرجل»

(٣) كما في نسخ دمي هامش نسخة جبل «صدع» بدل «موضحة» والظاهر هو

المصحيح لان الموضحة يأتي حكمها في السطر الاتي وايضاً هو الموافق للمعنى والو في

الرجلين (١)، مائة دينار. وفي تصدعت فديتها اربعة احماس دية كسرها ، مائة وستون ديناراً . ودية موصحتها ربع دية كسرها ، خمسون ديناراً . ودية نقل عظامها ، مائة دينار وخمسة وسبعون ديناراً ، منها في دية كسرها مائة دينار ، وفي نقل عظامها خمسون ديناراً ، وفي موصحتها خمسة وعشرون ديناراً (٢) . ودية بقايا ربع دية كسرها ، خمسون ديناراً . ودارصت فتمت صبيحت دية النفس ، ثلاث مائة وثلاثة وثلاثون ديناراً . وثلاث دينار . وفي فكت فبها ثلاثة اجراء من دية الكسر ، ثلاثون ديناراً .

وفي الساق : اذا كسرت فجبرت على غير عظم ولا عيب خمس دية الرجلين ، مائة دينار . ودية صدمها اربعة احماس دية كسرها ، مائة وستون ديناراً . وفي موصحتها ربع دية كسرها ، خمسون ديناراً . وفي نقل عظامها ربع دية كسرها ، خمسون ديناراً . وفي بقايا موصحتها ، خمسة وعشرون ديناراً . وفي نفوذها ربع دية كسرها ، خمسون ديناراً . وفي فرجة (٣) فيها لاسراً ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دينار فان عثمت الساق فديتها ثلاث دية النفس ، ثلاث مائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دينار .

وفي الكعب : دارص فجبرت على غير عظم ولا عيب ثلاث دية الرجلين - ثلاث مائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دينار .

وفي القدم : اذا كسرت فجبرت على غير عظم ولا عيب ، خمس دية الرجلين مائة دينار (٤) وفي باقة فيها ربع دية كسرها ، خمسون ديناراً .

(١) جعل في هامش نسخة «الرجل» بدل «الرجلين»

(٢) في هامش نسخة ريادة «وفي فرجة مية لاسراً ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دينار ، وفي نفوذها ربع دية كسرها خمسون ديناراً» .

(٣) في نسخة «فرجة»

(٤) في هامش نسخة ريادة «ودية موصحتها ربع دية كسرها ، خمسون ديناراً وفي نقل عظامها مائة دينار نصف دية كسرها . وفي باقة فيها لاسد خمس دية الرجل ، مائة دينار»

ودية الاصابع والنصب التي في القدم : الابهام ثلث دية لرحل ، ثلاث دية
وثلاث وثلاثون ديناراً وثلاث ديار . ودية كسر لابهام (١) القصبة التي تلي القدم ، خمس
دية الابهام ، ستة وستون ديناراً وثلاث ديار . وفي صدعها ستة عشر ديناراً وثلاث
ديار ، وفي موضعها ثمانية دنانير وثلاث ديار ، وفي نعل عظمها ستة وعشرون
ديناراً وثلاث ديار ، وفي بقعها ثمانية دنانير وثلاث ديار ، وفي فكها عشرة دنانير .
ودية المفصل الاعلى . من لابهام . وهو الذي يذى فيه المظفر ستة عشر
ديناراً وثلاث ديار . وفي موضعها اربعة دنانير وسدس ديار ، وفي نعل عظامه ثمانية
دنانير وثلاث ديار ، وفي بقعة اربعة دنانير وسدس ، وفي صدعه ثلاثة عشر ديناراً
وثلاث ، وفي فكها خمسة دنانير . (١)

ودية كل اصبع منها سدس دية لرحل ، وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث ديار .
ودية قصبة الاصابع الاربع ، سوى الابهام ، دية كسر كل قصبة منها ، ستة
عشر ديناراً وثلاث ديار .

ودية موضحة كل قصبة منها ، اربعة دنانير وسدس ودية نعل كل عظم قصبة
مهن ثمانية دنانير وثلاث ، ودية صدعها ثلاثة عشر ديناراً وثلاث ، ودية نعل كل قصبة
مهن اربعة دنانير وسدس . ودية قرحة لائراً في القدم ، ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث
ودية كسر المفصل الذي بين القدم من الاصابع ستة عشر ديناراً وثلاث . ودية
صدعها . ثلاثة عشر ديناراً وثلاث ودية نعل عظم كل قصبة مهن ، ثمانية دنانير
وثلاث ديار .

ودية موضحة كل قصبة اربعة دنانير وسدس ديار ، ودية بقعها اربعة دنانير
وسدس دينار ، ودية فكها خمسة دنانير .

وفي المفصل الاوسط من الاصابع الاربع اذا قطع فدية خمسة وخمسون

(١) في بعض النسخ زيادة «و» .

(١) وفي هامش نسخة زيادة (وفي ظفره ثلاثون ديناراً ، وذلك لانه ثلث دية الرجل)

دياراً وثلاث ديار ، ودية كسره احد عشر دياراً وثلاث ديار (١) ، ودية صدعه ثمانية دباير واربعة احماس ديار ، ودية موصحته دبتاران ، ودية نقل عظامه (٢) حمسة دباير وثلاث ديار ، ودية فكه ثلاثة دباير وثلاث ديار ، ودية نقه دبتاران وثلاث ديار. وفي المفصل الاعلى من الاصابع الاربع التي فيها الطهر ، داقطع ديبته سعة وعشرون دياراً واربعة احماس ديار ، ودية كسره خمسة دباير وربعة احماس ديار ، ودية صدعه اربعة دباير وحمسة ديار. ودية موصحته ديار وثلاث ديار ودية نقل عظامه دبتاران وخمسة ديار ، ودية نقه دبتار وثلاث ديار ، ودية فكه دبتار واربعة احماس ديار. ودية كل طهر عشرة دباير (٣)

واقى ^{علا} : في حامة ثدى الرجل ثمن الدبة ، مائة ديار وحمسة وعشرون دياراً .

وفي خصية الرجل حمسة مائة ديار قال : فان اصاب رجل فادر (٤) خصتيه كلتيهما فدبته اربع مائة ديار ، وان فحج (٥) فلم يقدر على المشي - الا مشياً لا يقعه - ودبته اربعة احماس دبة النفس ، ثمان مائة ديار ، فان احبب منها الطهر ، فحيث لم تمت ديبته ، الف ديار . ولقسامة في كل شيء من ذلك ستة نعر على ما بلغت ديبته واقى ^{علا} : في الوحشة (٦) اذا كانت (٧) في العانة فحرق السرة في (٨) فصارت

(١) في نسخة «وثلث دبتار»

(٢) في بعض النسخ «نقل عظمه»

(٣) وكانت في اليد حمسة دباير

(٤) الادرة : وزان غرغه وهي ارتفاع الخصية

(٥) الفحج : يد بي صدور قديمه وتساعد غفه ، وفي بعض النسخ «الفحج» بالحسين

وهو تباعد ما بين الفخذين .

(٦) لوجئة بكر لراو «الضربة» و لوجاء . رض عروق البصتن حتى تنفصح

فيكون شبيهاً بالخصاء .

(٧) في حاشية نسخة ريدي «موق العانة عشر دية . لنفس مائة دبتار ، و كانت»

(٨) السفاق بالسين وكذا بالصاد الجند الاسفل تحت الجلد الذي عليه الشعر

ادرة في احدى الحصيتين (١) فديتها (٢) مأتادبار ، خمس الدية .
 وفي النادرة اذا نفذت ، من رمح او حجر ، في شيء من الرجل من اطرافه
 فديتها عشر دية الرجل ، مائة دينار .
 وقصى ^{الرجل} : انه لا قود لرجل اصابه والده في امر يعتب (٣) عليه فيه ، فاصبه
 عيب من قطع وعيره ، ويكون له الدية ولا يقاتل .
 ولا قود لامرأه اصابها زوجها فعيت ، وعزم العيب على زوجها ولاقتصاص
 عليه .
 وقصى ^{الرجل} : في امرأه ركلها (٤) زوجها فاعملها : ان لها نصف ديتها ،
 مأتان وخمسون ديناراً .
 وقصى ^{الرجل} في رجل اقتض (٥) جارية ماصعه ، فحرق مئانها فلا تملك
 بولها ، فحمل لها ثلث نصف الدية (٦) ، مائة وستة وستين ديناراً وثلثي دينار .
 وقصى ^{الرجل} لها عليه صداقتها ، مثل ساء قومها . وفي رواية (٧) هشام بن ابراهيم
 عن ابي الحسن ^{الرجل} الدية كاملة . قال ابو جعفر بن سابويه (٨) : واكثر رواية
 اصحابنا في ذلك الدية كاملة .



- (١) في بعض النسخ «احد الفصين» .
 (٢) كذا في النسخ وليس لصحيح «ديتها» كما في الفقه واو في
 (٣) في بعض النسخ «محب»
 (٤) ركلها : اي ضربها بالرجل ، والفعل بالتحريك : شيء يجرح من فرج المرأة
 يشبه ادرة لرجل اي فتحة وقيل . هو ورم يكون بين مملكي لمرأة فيصيق فرجها .
 (٥) في بعض النسخ «اقتض» بالفاء الموحدة .
 (٦) اي دية الرجل
 (٧) الوسائل ، ج ١٩ ، الباب ٣٠ من ابواب ديات الاعضاء ، الحديث ٣
 (٨) الفقه ، ج ٤ ، ص ٩٢

فصل «باب جملة مما ينبغي القيام به من الحقوق الواحة والمندوبة،

وقد احببت ادا حتم الكتاب بذكر ما روى من الحقوق ليعمل بها . فقد قال

عليه السلام (١) : يهتف العلم بالعمل ، فان اجابه والارتحل .

وروى (٢) اسماعيل بن الفضل ، عن ثابت بن دينار ، عن سيد العائدين

علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام قال .

حق الله الاكبر عليك ان تعبدوه ولا تشرك به شيئاً ، فاذا فعلت ذلك باخلاص

جعل لك على نفسه ان يكفيك امر الدنيا والاخرة .

وحق نفسك عليك ، ان تستعملها بطاعة الله عروجل .

وحق اللسان اكرامه عن الحما (٣) ، وتعويده الخبر ، وترك الفصول التي

لا فائدة لها ، ولبر بالناس ، وحسن القول فيهم .

وحق السمع ، تزويجه عن سماع العينة ، وسماع ما لا يحل سماعه .

وحق المصير ، ان تعصه عما لا يحل لك ، وتعتز بالنظر له .

وحق يديك ، ان لا تخطها الى ما لا يحل لك .

وحق رجلبك ، ان لا نمشي بهما الى ما لا يحل لك ، فهما (٤) تقف على

الصراط ، فانظر ان لا تنزل بك فتدري في النار .

(١) الكافي ج ١ ، باب استعمال العلم ، الحديث ٢

(٢) الوسائل ، ج ١١ ، الباب ٣ من ابواب جهاد النفس ، الحديث ١ ، وهذه

الرواية رسالة كاشفة في الحقوق من مولانا الامام علي بن الحسين عليه السلام ، وفيها احسن

الانظمة الحقوقية للعرد والمجتمع بجميع طوائفها ، وهي من معجزات آل الرسول

صلى الله عليه وآله وقد تجلى فيها هذه الحقيقة «كلامهم فوق كلام المخوق ودون كلام

العدا» .

(٣) المختار مقصوداً : القحش من القول

(٤) في بعض النسخ «فيهما» بآلاء المشاة

وحق يطسك ، ان لاتجعله وعاء للحرام ، ولا تريد على الشبع .

وحق فرجك ، ان تحصيه من الربا ، وتحفظه من ان يطرأ عليه .

وحق الصلاة ، ان تعلم انها وقادة (١) الى الله عز وجل وانت فيها قائم بين يدي
الله ، فاداعلمت ذلك قمت مقام العبد الدليل الحقير الرابع الراحى الحائف المستكين
المتصرع لمعظم لمن كان بين يديه بالسكود والوقار ، وغفل عليها بفلك ، وتقبهها
بحدودها وحقوقها .

وحق الحج ، ان تعلم انه وقادة الى ربك وفرار اليه من ذنوبك ، وفيه قبول
توبتك وقضاء العرص الذي اوحى الله عز وجل عليك

وحق الصوم ، ان تعلم انه حجاب صربه الله عز وجل على لسانيك وسمعتك
وبصرتك وبطنتك و فرجك ، ليسترك به في (٢) النار ، فان تركت لصوم خرقت
سر الله عليك .

وحق الصدقة ، ان تعلم انها دحر لك عند ربك عز وجل ووديعتك التي لا يحتج
الي الاشهاد عليها ، بما تستودعه سرا اوثق منك بما تستودعه علانية وتعلم انها تدفع
البلايا والاسقام في الدنيا ، وتدفع عنت النار في الآخرة ،
وحق الهدي ، ان تريده الله عز وجل ولا تريده خلقه ، ولا تريده لا تعرض
لرحمة الله عز وجل ونجاة روحك يوم تلعاه .

وحق السلطان (٣) ان تعلم انك جعلت قته ، وانهمسلى فبك ما جعله الله عز وجل
له عليك من السلطان ، وان عليك ان لاتعرض لسخطه فتلقى بيدك الى التهلكة ، وتكون

(١) الوقادة : القدوم والمروءة

(٢) في بعض النسخ « من النار »

(٣) وهو الحاكم العادل بين المسلمين وهذه الحقوق ليست لسلطان الجور وان تعرض
لسخطه ولقتل في هذا الطريق شهادة في سبيل الله لا التهلكة وهذا من اصعب الجهد كما
جاء به الحديث : اضل الجهاد كلمة عدل عند امام جابر

شريكآله فى ما باتى اليك من سوء .

وحق سائلك بالعلم ، التعظيم له والتوقير لمجلسه ، وحسن الاستماع اليه والافه لعليه ، وان لا يرفع عليه صوتك ، ولا نجيب احداً بسأله عن شئ حتى يكون هو الذى يجيب ، ولا تحدث فى مجلسه جذاً ، ولا تفت عبده احداً ، وان تدفع عنه اذا ذكر عبدك سوء ، وان تستر عورته ونظيره منقبه ، ولا تجالس له عدواً ولا تعادى له ولياً ، فدا فعلت ذلك شهد انك ملائكة الله بآلك قصده ، وتعلمت علمه الله عزوجل لالسام .

واما حق سائلك بالملك : فان تعطيه ولا تعصيه لافى ماسخط الله عزوجل فانه لاطاعة لمحبوق فى معصية الخالق .

واما حق رعيتك بالسلطان : فان نعم انهم صاروا رعيتك لصعهم وقوتك فيحب ان تعدل فيهم ، وتكون لهم كالوالد الرحيم ، وتعلمهم جهلهم ، ولا تعجلهم بالعقوبة ، وتشكر الله عزوجل على ما اذك من القوة عليهم .

واما حق رعيتك بالعلم : فان تعلم ان الله عزوجل ايد جعلك قيباً لهم فى ما آتاك من علم ، وفتح لك من حرائه ، فان احسنت فى تعليم الناس ولم تحرق بهم ولم تصحر عليهم رادك الله من فضله ، وان ايت معت الناس علمك او حرقت بهم عد طلبهم العلم منك كان حقاً على الله عزوجل ان يسلك العلم وبهائه ، ويسقط من القلوب محلك .

واما حق الروجة : فان تعلم ان الله عزوجل جعلها لك سكناً واساً ، فتعلم ان ذلك نعمة من الله عزوجل عليك فكرمها وترفق بها . وان كان حقك عليها وحب ، وان لها عليك ان ترحمها ، لانها اسيرك ، وتطعمها وتكسوها ، واذا جهلت عفوت عنها .
واما حق مملوكك : فان تعلم انه خلق ربك واس اييك وامك ولحمك ودمك لم تملكه لانك (١) صمته دون الله ، ولا خلقت شيئاً من حوارجه ، ولا اخرجت له ورقاً ،

ولكى الله عزوجل كهالك دأث ثم سحره لك واتمنىك عليه واستودعك اياه ليحفظ
لك ما يأثره من خير اليه فاحسن اليه كما احسن الله اليك وان كرهته استبدلت
به ولم تعذب خلق الله عزوجل ولا قوة الا بالله .

واما حق امك : ان تعلم انها حملتك حيث لا يحتمل احد احداً ، واعطتك
من ثمرة قلبها مالا يعطى احد احداً و وفقت بجميع جوارحها ، ولاتبدل ان تجوع
وتطعمك وتعطش و تسفيك ، وتعري و تكسوك وتصحى تظل عليك (١) وتهجر
اليوم لاحدك ، ووفقت الحر والبرد لتكون لها ، فانك لا تطيق شكرها الا بعون
الله وتوفيقه .

واما حق أبك : فان تعلم انه اصلك ، وانك لولاه لم تكن ، فمهما رأيت في
نفسك مما يعجبك فاعلم ان اناك اصل المعمة عليك فيه ، فاحمد الله واشكره على قدر
ذلك ولا قوة الا بالله .

واما حق ولدك : فان تعلم انه منك ومضاف اليك في عاجل الدنيا بخيره
وشره ، وانك مسئول عن ما وليته به من حسن الادب والدلالة على ربه عزوجل ،
والمعونة على طاعته ، فاعمل في امره عمل من يعلم انه مثاب على الاحسان اليه ،
معاقب على الاسائة اليه .

واما حق اخيك : فان تعلم انه يدك وعرك وقوتك ، ولاتتخذوه سلاحاً على
معصية الله ، ولاعدة لظلم لحاقى الله ، ولاتدع بصرتك على عدوه ، والنصيحة له ،
فان اطاع الله عزوجل والا فليكن الله اكرم عليك منه ، ولا قوة الا بالله .

واما حق مولاك : المنعم عليك ، فان تعلم انه انفق عليك ماله ، واخرجك
من ذل الرق ووحشته الى حر الحرية وانسها فاطلقك من أسر الملكة . وهك عمت
قيد العبودية ، واخرجك من السجن ، وملكك نفسك ، وعمرتك لعبادة ربك ، وتعلم
انه اولي الخلق بك في حياتك وموتك ، وان بصرتك عليك واجبة بنفسك ، وما احتاح

اليه منك ، ولا قوة الا بالله .

واما حق مولائك : لى اعنت عليه ، فان تعلم ان الله عزوجل جعل عنقك له وسيلة ليه وحجاً لك من النار ، وان ثوابك فى العاجل ميرته اذا لم يكن له رحم - مكافاة بما انفتت من مالك - ، وفى الاجل الجنة .

واما حق دى المعروف : عليك ، وان تشكره و تذكر معروفه ، و تكسبه المقالة الحسنة ، وتحلص له فى الدعاء فى ما يبيك ويبي الله عزوجل ، فاذا فعلت ذلك كنت قد شكرته سراً وعلاية ، ثم ان قدرت على مكافاته يوماً كفأته .

واما حق المؤذن : ان تعلم انه مذكر لك ربك عزوجل ، وداع لك الى حفظك ، وعوك على قضاء فرص الله عزوجل عليك فاشكره على ذلك شكر المحسن اليك .

واما حق امامك : فى صلاتك فان تعلم انه يفلح سعارة فى ما يبيك وبين ربك عزوجل ، وتكلم عليك ولم تتكلم معه ودعى لك ولم تدع له ، و كذاك هول المقام بين يدى الله عزوجل ، فان كان نقص كان عليه دونك ، وان كان تماماً كنت شريكه ، ولم يكن له عليك فصل فوقى نفسك بنفسه ، وصلاتك بصلاته ، فشكره على قدر ذلك .

واما حق جليستك : فان لبى له جابك ، ونصحه فى مجارة (١) اللفظ ، ولا تقوم من مجلسك لا باده ، و من يجلس اليك (٢) يحوز له القيام عليك بعير اذك وتسمى رلالته ، وتحفظ خيراته ، ولا تسمعه الاحير .

واما حق جاراك : فحفظه عائناً ، و اكرامه شاهداً ، وبصرته اذا كان مظلوماً

(١) حاراه فى اللفظ : واقفه فيه ، وفى بعض النسخ « مجارة » بالمحمدة ولعلها

مأخوذة من الجرة ومعناها : تحرئة اللفظ وتقسيمه بين نفسه وبين غيره فلا يكون متكلماً وحده ، ويحتمل احدها من الجزاء ومعها : المجارة والمكافاة بالانصاف .

(٢) من يجلس اليك : اى الوارد عليك

ولا تتبع له عورة، فان علمت عليه سوء سترته عليه ، وان علمت به يقل بصيحتك نصيحتة في ما بينك وبينه، ولا تسلمه عند شدائده ، وتقبل عثرته ، وتعذر عنه، وتعاضره معاشرة كريمة ، ولا قوة الا بالله .

واما حق الصاحب: فان تصحبه بالتفصل والابصار ، وتكرمه كما يكرمك، ولا ندعه يسبق الى مكرمته، فان سبق كفأه ، وتوده كما يودك وتزجره عما بهم به من معصية ، وكن عليه رحمة ، ولا تكن عليه عذاباً ، ولا قوة الا بالله.

واما حق الشريك : فان عاب كعبه ، وان حصر رعيته ، ولا تحكم دون حكمه ، ولا تعمل برأيك دون معاظرته، وتحفظ ماله ، ولا نحوه في ما عرّاه من مره ، وان يدالله تبارك وتعالى على الشريكين، ما لم يتجاوزا ، ولا قوة الا بالله .

واما حق مالك : ولا تأخذه لاس حقه ، ولا تهق الا من وجهه ، ولا تؤثر على نفسك من لا يحمذك ، فاعمل فيه بطاعة ربك ، ولا تهمل به فتوه بالحرسة والندامة مع النعمة، ولا قوة الا بالله.

واما حق غريمك : الذي يطالك ، فان كنت موسراً اعطيه ، وان كنت معسراً ارضيته بحسن القول ، ورددته عن نفسك رداً لطيفاً .

واما حق الحملط : ان لا يفره ولا تعشه ولا تحدعه ، وتقي الله في امره .
واما حق الخصم: المدعى عليك ، فان كان ما يدعيه عليك حقاً كنت شاهده على نفسك ولم تطسه وأوفيته حقه ، وان كان ما يدعى باطلا رفقت به ، ولم تأت في امره غير الرفق ، ولم تسخط ربك في امره ولا قوة الا بالله .

واما حق خصمك : الذي تدعى عليه ان كنت محقاً في دعوك اجملت معاولته ولم تحمد حقه ، وان كنت مبطلا في دعوك اتقيت الله عز وجل وتبت اليه وتركت الدعوى.

واما حق المستشار : ان علمت ان له رأياً حسناً شرت عليه ، وان لم تعلم له ارشده الى من يعلم .

واما حق المشير عليك : ان لانتهمه فى ما لا يوافقك فى رأيه ، وان وافقت حمدت الله عروجل .

واما حق الممتصيح : ان تؤدى اليه المصيحة ، وليكن مذهبك الرحمة له والرفق به .

واما حق الماصح : ان تلين له حياك ، وتصمى اليه بسمك ، وان ابى لصوب حمدت الله عروجل ، وان لم يوفق رحمة ولم تنهمه وعمت انه أخطأ ولم تؤاحده بذلك الا ان يكون مستحقاً للثمة ولا نعا بشىء من امره على حال ، ولا قوة الا بالله .

واما حق الكمبر : توفيره لسه ، و حلاله لنقدمه فى لاسلام قبلك ، وترك مقبلته عبدالحصام ، وتسفه لى طريق ، ولا تقدمه ، ولا تستحله ، وان جهل عليك احتلمته واكرمه لحق الاسلام وحرمة .

واما حق الصغير : رحمة فى تعليمه ، والعفو عنه ، والستر عليه ، والرفق به ، والمعونة له .

واما حق السائل : اعطاؤه على قدر حاجته .

واما حق المسئول : ان اعطى وقبل منه بالشكر والمعرفة بعصله ، وان منع فاقبل عذره .

واما من سرك الله تعالى ذكره ، ان تحمد الله عروجل اولاً ، ثم تشكره .
واما حق من سأل (١) ان تعفو عنه وان علمت ان العفو بصره انتصرت ، قال الله تعالى : * وان تنصر . بعد ظنمه فأولئك ما عليهم من سبل (*) .

(١) كذا فى اكثر النسخ وفى نسخة وسئل والظاهر انها نصيف وفى لوسائل

و لوامى وأسلاك .

(*) الشورى : الآية ٤١

واما حق اهل ملتك. اصمار السلامة لهم والرحمة بهم، والرق بمسيئتهم (١)
وتألمهم ، واستصلاحهم وشكر محسنهم وكف الادى عنهم وتحب لهم ما تحب
لنفسك، وتكره لهم ما تكره لنفسك ، وان يكون شيوخهم بمنزلة ابيك ، وشبابهم (٢)
بمنزلة اخوتك ، وعجائزهم بمنزلة امك ، ولصغارهم بمنزلة اولادك .
واما حق اهل الدعة : ان تقلل منهم ما قل الله عز وجل منهم ، ولا تضلمهم
ما وفوا الله عز وجل بهمه .



«وصية امير المؤمنين عليه السلام لابنه محمد بن الحنفية»

وروى (٣) ان امير المؤمنين - صلوات الله وسلامه عليه - قل في وصية لابنه -
محمد بن الحنفية- رضى الله عنه:

يا بني لا تغفل ما لا تعلم ، بل لا تغفل كل ما تعلم، فان الله تبارك وتعالى قد ورّض
على جوارحك كلها فرتص بحتج بها عليك يوم القيامة ويسألك عنها وذكراها ،
ووعدها وحدثها، وادبها ، ولم يتركها سدى ، فقال . ولا تغف ما ليس لك به علم ان
السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا (٤)

وقال عروحل : اذ تلقوه بالسنتكم وتقولون يا قواهمك ما ليس لكم به علم
وتحسبوه هيباً وهو عند الله عظيم (٥) ثم استعدها بطاعة الله عز وجل ، يا ايها الذين

(١) في بعض النسخ «بشيئهم» وفي بعضها «بهم»

(٢) في بعض النسخ «شبابهم» بتشديد الباء والنون بعد الالف وكلاهما جمع

«شباب» بتشديد الباء

(٣) لوسائل، ح ١١ ، الباب ٢ من ابواب جهاد النفس ، الحديث ٧

(٤) الاسراء: الآية ٣٦

(٥) التود: الآية ١٥

آموا ركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا لئحبر لعلكم تفلحون (١).
فهذه فريضة جامعة واحدة على الجوارح وقال عروجل : « ان المساجد لله
فلا تدعوا مع الله احداً (٢) » يعنى بالمساجد : الوحة : واليدين ، والركبتين ،
والابهامين . وقال عروجل : « وما كنتم تستترون ان يشهد عليكم سمعكم ولا ابصاركم
ولا جنودكم (٣) » يعنى بالجنود ، الفروج .
ثم حصص كل جارية من حوارحك بفروض وصى عليها .
فعرض على السمع . ان لا يصفى به الى المعاصى ، فقال عروجل : « وقد برل
عبيكم فى لكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكتمونها ويستترونها فلا تمعدوا معهم حتى
يخوضوا فى حديث غيره انكم دأبتم (٤) » وقال عروجل : « واذا رأيت لدين
يخوضون فى آياتنا فاعرض عنهم حتى يخوضوا فى حديث غيره (٥) » ثم استشى
عروجل موضع السبان فقال : « واما بسبيك لشيطان ولا تقعد بعد الذكرى مع
القوم الظالمين (٦) » وقال عروجل : « وشر عباد الدين يستمعون القول فتسمعون
احسنه ولشكك الدين هدام الله واواشكك هم اولوا الالباب (٧) » وقال عروجل :
« واذا مروا باللوم مروا كراماً (٨) » وقال عروجل : « واذا سمعوا باللعوا عرضوا عما (٩)
هذا ما عرض الله عروجل على السمع وهو عليه .
وفرض على المنصر : ان لا يظفر الى ما حرم الله عروجل . فقال عروجل :
قل للمؤمنين يعصوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم (١٠) . فحرم ان يظفر احد الى
فروج غيره .

وفرض على السان : الافرازو التعبير عن القلب ما عقد عليه ، فقال عروجل :

- | | | |
|------------------------|----------------------|----------------------|
| (١) الحج : لاية ٧٧ | (٢) الحن : الاية ١٨ | (٣) فصل : الاية ٢٢ |
| (٤) النساء : الاية ١٤٠ | (٥) لاعم : الاية ٦٨ | (٦) لاعم : الاية ٦٨ |
| (٧) لزمز : الاية ١٨ | (٨) الفرق : الاية ٧٢ | (٩) القصص : الاية ٥٥ |
| (١٠) التور : الاية ٣٠ | | |

قولوا آمنا بالله وما ابرأ لينا (١) . الاية . وقال عروجل : وقولوا للناس حسناً (٢) .
 وفرض على القلب : وهو امير الجوارح ، الذي به يعقل (*) ويقهم ، ويصدر
 عن امره ورأيه فقال عروجل : الامس اكره وقلة مطمئن بالايان (٣) - الاية - وقال
 عروجل حين احبر عن قوم اعطوا لايان ما فوهمهم ولم تؤمن قلوبهم ، فقال تبارك
 وتعالى : الذين قالوا آمنا بفرههم ولم تؤمن قلوبهم (٤) وقال عروجل : الابد كر الله
 تطمئن القلوب (٥) وقال عروجل : وان تدوا ما في اعينكم او تحموه يحاسنكم
 به الله فيفقر لمن يشاء ويعذب من يشاء (٦) :

وفرص على اليدين : ان لا يديهما الى ما حرم الله عروجل عليك ، و ان
 يستعملهما بطاعته فقال بابها الذين آمنوا ان قسم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم
 وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم ورجلكم الى الكعبين (٧) . وقال
 عروجل : فادا لقينم الذين كفروا نصرت الرقاب (٨) .

وفرص على الرجلين : ليعملهما في طاعة الله ، ولا يمشي بهما مشى عاص
 فقال عروجل : ولا تمشي في الارض مرحاً انك لن تحرق الارض ولن تسمع الجبال
 طولاً كل ذلك كان سنة عبد ربك مكروهاً (٩) . وقال عروجل : اليوم نختم
 على افواههم ولكلما ابدىهم وتشهد ارجلهم بما كانوا يكسبون (١٠) . فاحبر عروجل
 عنها انها تشهد على صاحبها يوم القيامة .

فهذا ما افترض الله تبارك وتعالى على حوارحك ، فائق الله بابي واستعمله
 بطاعته ورضوانه ، وايدك ان يرك الله تعالى ذكره عبد معصيته او يعقذك عبد طاعته ،
 فنكون من الخاسرين .

(١) البقرة : الاية ١٣٦ (٢) المراء : الاية ٨٣

(*) في بعض النسخ «يعقل» بدل «يقهم»

(٣) النحل : الاية ٦٤ (٤) المائدة : الاية ٤١ (٥) الرعد : الاية ٢٨

(٦) البقرة : الاية ٢٨٤ (٧) المائدة : الاية ٦

(٨) محمد (ص) - الاية ٤ (٩) الاسراء : الاية ٣٧ (١٠) يس - الاية ٦٥

وعليك بقراءة القرآن والعمل بما فيه، ولزوم فرئسه وشرائعه وحلاله وحرامه
وامره ونهيه، ولنهجده به وتلاوته، فانه عهد من الله تبارك وتعالى لى خلقه .
فهو واجب على كل مسلم ان ينظر (١) كل يوم فى عهده ولو خمسین آية .
واعلم ان درجات الجنة على عدد آيات القرآن، فاذا كان يوم القيامة،
يقال لقارئ القرآن : اقرأ وارق فلا يكون فى الجنة بعد السنين والصدیقین ارفع
درجة منه .
والوصية طويلة اخذنا منها موضع الحاجة، ولا فوة الا بالله العلى العظيم
وحسبنا الله ونعم الوكيل .

ثم الكتاب والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وآله
الطيبين الطاهرين ،
واللغة الاندية على
اعدائهم اجمعين

(١) فى بعض النسخ وان يقرء بدل وان ينظر

(*) توصيح، خلط بعض النسخ هذه الوصية من امير المؤمنين عليه السلام مع
رواية على بن الحسين عليه السلام التى كانت فى الحقوق . واصافوا - وحي يوم لقيامه . -
ومن الواضح انهما رويتان كما صرح به اهل التحقيق.

فهرست امهات مطالب الكتاب

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٤٥	التيمم	٣	تقديم - بقلم جعفر السبحاني
٤٦	واجبات التيمم	١٧	مقدمة لمؤلف
٤٧	ما يتيمم به		* * *
٤٧	نواقض التيمم	١	- كتاب الطهارة
٤٨	احكام الاموات وما يستحب عند الاحتضار	١٨	في المياه
٤٩	حكم سقط الجبين	١٩	احكام الشر
٥١	ما يجب في عمل الميت وما يستحب فيه	٢٢	النجاسات
٥٢	احكام تكفين الميت	٢٦	احكام الاستحاضاء
	* * *	٢٨	سنن الدخول في الحمام
٢	- كتاب الصلاة	٣١	واجب الوضوء وتذنيه
٥٨	اعداد الصلاة واقسامها	٣٢	الفصل الواجب والمتدب منه
٥٩	اوقات الصلاة	٣٥	ما يكره في الوضوء وما لا يجوز فيه
٦٢	القبلة وان اسقطها على ضرر	٣٧	حكم السهو في الطهارة
٦٥	ستر العورة وما يجوز الصلاة فيه من الساتر	٣٨	نواقض الطهارة
		٣٨	الجنابة
		٤١	الحبص والاستحاضة والعماس

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٦٦	ما يكره فيه الصلاة وما لا يجوز فيه الصلاة	١٣١	في ذكات الغلات الأربع
٧١	في الاداء والاقامة	١٣٤	ما يستحب فيه الركاة وما لا يستحب
٧٤	في كيفية الصلاة	١٣٩	في العطرة
٨٤	في احكام السهو	١٤١	في حكم الارصين
٨٧	في قضاء العوائت	١٤٣	في قسم الصدقات
٩١	في صلاة المسافرين	١٤٨	في الخمس والامان وقسمتها
٩٤	في صلاة الجمعة	*	*
٩٧	في صلاة الجماعة	٢- «كتاب الصوم»	
١٠١	في المساجد	١٥٣	حقيقة الصوم وشرائطه
١٠٤	في صلاة الحروف	١٥٥	مقطرات الصوم
١٠٦	في صلاة العيدين	١٥٧	ما يكره للصائم
١٠٩	في صلاة الكسوف	١٥٨	ما يجوز للصائم وما يستحب له
١١٠	في صلاة النوافل	١٦١	الصوم المسنون
١١٣	في صلاة الاستغارة	١٦٢	الصوم الحرام
١١٤	في صلاة الحوائج	١٦٣	في المعذور في الصيام وحكم القضاء
١١٨	في نافلة شهر رمضان	١٦٥	في الاعتكاف
١١٩	في صلاة الاستسقاء	*	*
١٢٠	في صلاة الحائض	٥- «كتاب الحج والعمرة»	
*	*	١٦٨	في فضل الحج والعمرة
٣- «كتاب الزكاة»		١٧٣	في وجوب الحج والعمرة وشرائط وجوبهما
١٢٥	ما يجب فيه الزكاة	١٧٧	في انواع الحج وميقات عمرة التمتع
١٢٦	في ركاة الامعام الثلاثة		

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
١٧٩	احرام ميقات حج التمتع وميقات	٢٢١	حكم ما اذا حاصت المرأة بعد
	احرام العمرة المفردة		الطواف
١٨٠	افعال العمرة و اركان العمرة و	٢٢٢	في الاحصار والصد
	الحج	٢٢٤	في حكم العبد
١٨٣	في محرمات الاحرام	٢٥٥	في النيابة والاستئجار والوصية
١٨٧	في كفارات محظورات الاحرام		بالحج
١٩٦	في الطواف	٢٢٧	في وداع البيت والانياب بالمدينة
١٩٩	في صلاة الطواف		والزيارات
٢٠٠	في طواف النساء		* * *
٢٠١	في السعي		٦ - دكتاب الجهاد
٢٠٣	في التقصير	٢٣٣	بيان من يجب الجهاد عليه
٢٠٥	الاحرام للحج	٢٣٤	احكام الحرية
٢٠٥	يستحب خروج المحرم الى منى	٢٣٦	احكام القتال
	ومنها الى عرفات ثم المشعر ومنى	٢٣٨	احكام الاسير
٢٠٦	بيان حدود عرفات	٢٣٩	احكام العبيدة
٢٠٧	وقت الوقوف في عرفة	٢٤٠	احكام المرتد والمرتدة
٢٠٨	بيان حد المزدلفة	٢٤١	احكام المأغى واحكام المحارب
٢٠٩	جوار الافاضة من المشعر للحائف	٢٢٤	باب الامر بالمعروف والنهي عن
	والمرثة ليلا		المنكر
٢١٠	احكام الهدى	٢٤٣	من اكراه على اطهار كلسة الكمر
	احكام الحلق		* * *
٢١٧	احكام العود الى مكة واحكام		٧ - دكتاب البيع
	العود الى منى	٢٤٤	مقدمات البيع
٢٢٠	حكم ما اذا ادرك احد الموقفين	٢٤٦	انواع البيع

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٢٤٧	احكام الحيار	٩	- «كتاب القرض»
٢٥٠	بيع ما يصح وما لا يصح	٢٨٠	القرض الفصل من الصدقات
٢٥١	في المعاملات		وصحة قرص دوات الامثال
٢٥٢	في الرب والصرف	٢٨١	حرمة لربا في القرض و حوار
٢٤٥	في بيع العررى		الانجار بمال اليتيم ونحوه
٢٥٧	ما يدخل فيه لحيار و بعض		* * *
	المكاسب المحرمة	١٠	- «كتاب الدين»
٢٥٨	في الاقالة	٢٨٣	تعريف الدين
٢٦١	في ابتياح الحيوان	٢٨٥	تقديم دين الميت على وصيته
٢٦٤	في بيع الثمار		* * *
٢٦٥	في عيوب المسع واحكامها	١١	- «كتاب الرهن»
٢٦٧	نصرية الحيوان وبيع الس في	٢٨٧	تعريف الرهن واحكامه
	الصرع وغيره	٢٨٩	عدم حوار بيع الرهن و جوارته
٢٦٨	بيع المرائحة وما يدخل في السع		للمرتهن
	واجرة الكيل	٢٩١	في ما اذا احلعا في مقدار ما على
٢٧٢	في بيع الاعيان لعائنة والمبيئة		الرهن
	والمصمون في الدمة		* * *
٢٧٤	في بيع المساء والشرب وحرهم	١٢	- «كتاب الاجارة»
	الحقوق وغيره	٢٩٢	بيان تعريف الاجارة واحكامها
	* * *	٢٩٣	الاجرة قد تتعلق بالعين واخرى
			بالدمة
			* * *

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٢٩٤	عدم جواز استئجار الدابة لحمل الحرام	١٨ - «كتاب الصلح»	
٢٩٥	المستأجر أمين	٣٠٦	تعريف الصلح ، وما يصح فيه الصلح
٢٩٧	يستحب إعطاء اجرة الاجير قبل جفاف عرقه	* * *	
* * *		١٩ - «كتاب الشركة»	
١٣ - «كتاب المزارعة»		٣١٠	الشركة وانواعها
٢٩٨	تعريف المزارعة وشرائطها	٣١١	ما لا تصح فيه الشركة
* * *		٣١٢	إذا اشترى متاعاً صفقة
١٢ - «كتاب المساقات»		٣١٣	في عدم صحة شركة الابدان
٢٩٩	تعريفها وشرائطها	* * *	
* * *		٢٠ - «كتاب المضاربة»	
١٥ - «كتاب الضمان»		٣١٤	ما يصح فيه المضاربة
٣٠١	تعريف الضمان وشرائطه	٣١٥	المضارب أمين لا يصح الابدان لتعريض
٣٠٢	في ما يصح الضمان وما لا يصح	٣١٦	تعريض المضارب في الحصر من مال نفسه إذا احتلها صاحب الارض والعامل
* * *		* * *	
١٦ - «كتاب الكفالة»		٢١ - «كتاب الوكالة»	
٢٠٣	ما تصح فيه الكفالة	٣١٩	تعريف الوكالة
* * *		٢١٩	عدم جواز الوكالة في ما لا يجوز له مباشرته
١٧ - «كتاب الحوالة»		٣١٩	وجوب ذكر الموكل في الكا ح ونحوه
٣٠٤	تعريف الحوالة وادكانها وما تصح فيه الحوالة وما لا تصح		

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٣١٩	يصح التوكيل في الحج واستيفاء القصاص وحد القذف والطلاق	٣٣٤	عدم جواز اعارة العارية ونحوها للمستعير
٣٢٠	عدم جواز التوكيل في الاقرار	٣٣٥	السبق عقد جائز من الطرفين
٣٢١	صححة نسخ الوكيل لو كالة بمحضرة الموكل وعينه	٣٣٦	عدم صحته حتى يعين الفرس
٣٢٣	اذا وكل في الشراء بالعين فاشترى في الدمة	٣٣٧	من شرائطه ذكر صفة الاصابة
٣٢٤	لو وكل في الشراء فتصدى في الثلث ثم شري به	٣٣٨	اقرار العاقل غير المحجور عليه صحيح
٣٢٥	تعريف الجعالة	٣٣٨	صححة الاقرار في الطلاق ولحد والقصاص
٣٢٧	لو وحد عدداً فبقي من عدده لم يضمه	٣٣٩	اذا اقر لادمي بحق ثم رجع لم يقبل رجوعه
٣٢٨	تعريف الودیعة	٣٤٣	صححة الاقرار بالحمل
٣٢٩	الوديعة عقد جائز	٣٤٣	في ما اذا اقر بنسب
٣٢٩	فان شرط ضمان الوديعة لم يضمن	٣٤٤	اذا اقرت المرأة بولد وصدقها الروح
٣٣٠	اذا احتل في المدة حلف صاحبها	٣٤٦	تعريف الغصب
٣٣١	اذا مات الودعي ردت الوديعة على صاحبها	٣٤٧	حكم ما اذا زرع الارض المغصوبة او عرسها
٣٣٢	صححة اعارة ما ينتفع به مع بقاء عينه	٣٤٨	حكم ما اذا غصب جارية هزيلة فسمت عنده
٣٣٣	جواز الرجوع في العارية وان كانت مؤقتة		

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٣٤٩	إذا غصب أمة فباعها وحلها المشتري	٣٦٧	صححة هبة الدار المستأجرة لمستأجرها وغيره * * *
٣٥٠	إذا غصب عسيراً فصار عسراً ثم صار خلا	٣٦٧	٣١ - «كتاب الصدقة» صححة لصدقة باي لصدقة لها
٣٥١	إذا غصب ربناً فحلطه بزيت مثله * * *	٣٦٧	٣٦٧ - حكم المكس وحكم لعمرى والرقى والحسن * * *
٣٥٢	٢٨ - «كتاب اللقيط» معنى اللقيط	٣٦٩	٣٢ - «كتاب الوقف» وقف تحسيس لأصل وتحويل المسعة
٣٥٣	حكم ما إذا وجد غير الحيوان	٣٦٩	عدم صححة الوقف على الكافر
٣٥٣	ما إذا وجد للقيط في الحل	٣٧٠	صححة الوقف على المساجد
٣٥٤	ما إذا وجد للقيط في الحرم	٣٧٢	عدم صححة بيع الوقف ولا حراجه عن وجهه ٣٧٣ صححة وقف المشاع * * *
٣٥٦	حكم اللقيط * * *	٣٣ - «كتاب أحياء الموات» ٣٧٤ الموات ما لا ينتفع به من الأرض ٣٧٥ التحجير أن يشرع من الأحياء كحائط الدار ٣٧٦ حكم ما لو وُثقت سمكة في سبيغة ٣٧٧ حكم أنهار الكفار * * *	
٣٥٩	٢٩ - «كتاب الحجر» تعريف الحجر	٣٧٤	٣٣ - «كتاب أحياء الموات» ٣٧٤ الموات ما لا ينتفع به من الأرض ٣٧٥ التحجير أن يشرع من الأحياء كحائط الدار ٣٧٦ حكم ما لو وُثقت سمكة في سبيغة ٣٧٧ حكم أنهار الكفار * * *
٣٦٠	عدم صححة بيع المحجور	٣٧٤	٣٣ - «كتاب أحياء الموات» ٣٧٤ الموات ما لا ينتفع به من الأرض ٣٧٥ التحجير أن يشرع من الأحياء كحائط الدار ٣٧٦ حكم ما لو وُثقت سمكة في سبيغة ٣٧٧ حكم أنهار الكفار * * *
٣٦٠	أحكام المفلس	٣٧٤	٣٣ - «كتاب أحياء الموات» ٣٧٤ الموات ما لا ينتفع به من الأرض ٣٧٥ التحجير أن يشرع من الأحياء كحائط الدار ٣٧٦ حكم ما لو وُثقت سمكة في سبيغة ٣٧٧ حكم أنهار الكفار * * *
٣٦١	بيان معنى المفلس في الشرع بما بقي للديان	٣٧٤	٣٣ - «كتاب أحياء الموات» ٣٧٤ الموات ما لا ينتفع به من الأرض ٣٧٥ التحجير أن يشرع من الأحياء كحائط الدار ٣٧٦ حكم ما لو وُثقت سمكة في سبيغة ٣٧٧ حكم أنهار الكفار * * *
٣٦٣	حكم ما إذا قسم الحساكم بين الفرقاء ثم ظهر غريم آخر * * *	٣٧٤	٣٣ - «كتاب أحياء الموات» ٣٧٤ الموات ما لا ينتفع به من الأرض ٣٧٥ التحجير أن يشرع من الأحياء كحائط الدار ٣٧٦ حكم ما لو وُثقت سمكة في سبيغة ٣٧٧ حكم أنهار الكفار * * *
٣٦٥	٣٠ - «كتاب الهبة» تعريف الهبة وصحة هبة المشاع	٣٧٤	٣٣ - «كتاب أحياء الموات» ٣٧٤ الموات ما لا ينتفع به من الأرض ٣٧٥ التحجير أن يشرع من الأحياء كحائط الدار ٣٧٦ حكم ما لو وُثقت سمكة في سبيغة ٣٧٧ حكم أنهار الكفار * * *
٣٦٦	يستحب للمريض أن يموى بين أولاده في العطية	٣٧٨	٣٣ - «كتاب المباحات» باب الصيد
		٣٨٦	صيد السمك والجراد

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٣٨٨	احكام لدناحه	٤٣٦	فى احكام العقد
٣٨٩	ما يحرم من الذبيحة	٤٣٩	باب المهور
	* * *	٤٤٤	نكاح الشمار
	٣٥ - «كتاب العتق»	٤٤٥	فى احكام الرقيق
٤٠٠	الناس كلهم احرار الا من قامت	٤٤٧	احكام التحليل
	البينة على هودينه	٤٥٠	احكام المنعة
٤٠١	جواز عتق الكافر والطفل تطوعاً	٤٥٢	فى آداب النكاح وعشرة الارواح
٤٠٣	من وجب عليه عتق رقبة اجزأه		والرءف
	الصغير والكبير	٤٥٦	احكام القسم
٤٠٤	والولاء لخدمة كالحمة النسب	٤٥٧	احكام الولادة
٤٠٥	ثبوت الولاء على المدر	٤٦٢	بيان العيوب التى يجوز معها
٤٠٧	فى التدبير		المسح
٤٠٩	فى المكاتب	٤٦٥	باب الطلاق
	* * *	٤٦٨	احكام الرجعة
	٣٦ - «كتاب الايمان والكفارات»	٤٧٠	باب العدد
٤١٤	عدم انعقاد يمين الصبى ومن	٤٧٥	باب الحلع
	بمحكمه	٤٧٨	احكام المبارات
٤١٧	كفارة اليمين	٤٧٨	احكام الشوز
٤١٨	بقية الكفارات	٤٧٩	فى الشقاق واللعان
٤٢٠	باب جامع فى الايمان	٤٨٣	فى الظهار ولايلاء
٤٢٢	فى النذر والعهود	٤٨٧	باب النفقات
	* * *		* * *
	٣٧ - «كتاب النكاح»		٣٨ - «كتاب الوصية»
٤٢٧	فى ما لا يحل العقد عليه من النساء	٤٩٢	احكام الوصية
٤٣٥	احكام الرصاع		* * *

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٥٥١	في السوط والرجم وحد المملوك	٣٩ - «كتاب الارث»	
٥٥٤	في اللواط والسحق	٥٠١ بيان فروع لارث	
٥٥٦	في الاستمراء ووطىء، لميتة ووطىء، البهيمة	٥٠٢ مانعة لكفر	
٥٥٧	حد القيادة وحد شرب المسكر	٥٠٣ مانعة الرق	
٥٥٨	حكم آكل الرباء	٥٠٤ مانعة القتل	
٥٥٩	في حد السارق	٥٠٤ احكام الحبيب	
٥٦٤	في حد الفرية و موجب التعزير وعبر ذلك	٥٠٥ ميراث الحثي	
* * *		٥٠٩ في ميراث الوالدين و لولد	
٥٦٣ - «كتاب الحنايات»		٥١٣ في ميراث الاحوة والاحوات واولادهم	
٥٧٧ في ثبوت الجباية		٥١٥ في ميراث الجد والجدة	
٥٨٣ احكام موجبات الضمان وما لا ضمان فيه		٣١٧ في ميراث دوى الارحام	
* * *		٥٢٠ في ميراث العرقى	
٥٨٩ ديات الاعضاء والمنافع		* * *	
٥٩٤ في تعدد الجبايات		٢٠ - «كتاب القضاء»	
٥٩٥ قاعدتان في الديات		٥٢٢ شرائط القاضى	
٥٩٦ فروع		٥٢٥ كيفية الاستحلاف	
٦٠٢ في دية الجنين		٥٣١ كيفية الحكم واحكام الدعوى	
٦٠٣ في دية اعضاء الجنين		* * *	
٦٠٣ في الحباية على الحيوان		٢١ - «كتاب الشهادات»	
٦٠٥ في نقل رواية «ظريف بن ناصح» في الديات ، باسنادها		٥٤٢ باب اعداد الميّنات	
		٥٤٥ الشهادة على الشهادة	
		٥٤٥ في الرجوع عن الشهادة	
		* * *	
		٢٢ - «كتاب الحدود»	
		٥٤٨ باب حد الزنا وحد الاحصان	

فهرس الخطأ والصواب (١)

ص س	الخطأ	الصواب	ص س	الخطأ	الصواب		
٢٠	٩	التجرى	التجرى	١٢	١٣٨	هو	وهو
٣٠	٧	أربى	أربى	١٧	١٣٩	قل	قبل
٥١	١٩	تنجيتها	تنجيتها	١١	١٤٩	والحمس	لحمس
٥٤	٢٢	الربرى	الربرى	١٩	١٥٠	يعطى	ويعطى
٦٢	٢١	فى	للخطيب فى	٧	١٥٢	الحس	الحمس
٦٢	٢٤	الابراد	الابراد	٢٢	١٥٩	وسعة د	ثلاثة فى الحج و
٦٣	١٧	لم يقدر	لم يعد				سبعة اذا رجعت
٧٥	٧	الحقاء	الجقاء	٩	١٨٨	المحمل	المحل
٧٦	٥	السكة	السكة	٢	١٨٩	يقل	بقل
٧٧	١٥	السماء	السماء	١٦	٢٣٦	يعرفها	يعرفها
٩٧	٨	الجمعة	الجماعة	٢٤	٢٣٦	رجل	رجل
٩٧	١٧	بالمتميم	بالمتميم	١٢	٢٣٧	لاندكم	لامدكم
٩٩	١٤	الان	ان لا	١٥	٢٣٩	سهيان	سهمان
١٠٤	١٥	صلانها	صلانها	١	٢٤١	فى الحج	فى الجهاد
١٠٥	٦	نقلا	نقلا	٢	٢٤٣	والامر	والامر
١١٩	١٠	العبد	العبد	١٣	٢٤٥	كان	كال
١٢٢	٧	الى	الى وآله	٢٣	٢٤٥	فوجد	فوجد
١٢٣	٢	لرجل	الرجال	٣	٢٤٧	يختار	يختار
١٢٨	١٩	لى	الى	٢٥١	٢٥٣	فى الحج	فى السع
١٣٢	١١	والحطة	والحطة والشعر	٩	٢٥٦	كلا	كل

(١) قد بذلنا غاية الجهد فى تصحيح الكتاب وإخراجه نقياً عن لفظ ومع الأسف

وقعت فيه تصحيحات يذكر جميعها وإن كان أكثرها واضحاً على القارئ الكريم

ص س الخطأ	الصواب	ص س الخطأ	الصواب
٢٧٧ ٦ البيع	المبيع	٣٩٥ ٢٢ الرأه	الرأه
٣٠٤ ٢٢ ابرء ان	ان ابرء	٣٩٨ ١٢ بهما	بها
٣٠٨ ٢ اقرراً	اقراراً	٣٩٩ ١ فيما لاجرء	في المباحات
٣١٠ ٤ لا يضافه	لا يضافه	٤٠٢ ١٠ ماله	مال
٣١١ ٦ صاحبة	صاحبه	٤٠٣ ٢ مماليك	مماليكك
٣١١ ٨ بصاحبه	لصاحبه	٤١٢ ٢٤ التوبة	التوبة
٣١٢ ١٤ حصته	حصه	٤٢٢ ١٧ وطأها	وطأها
٣١٢ ٢٤ لها	لهما	٤٢٣ ٦ على كذا «لله» «عنى» كذا لله	
٣١٣ ٥ احتلما	اختلفنا	٤٣١ ١٦ سوم	سواء
٣١٣ ٥ لم يميز	لم يميزا	٤٤٤ ١٣ فعل	فعل
٣١٤ ٢٢ شيب	نصيب	٤٤٥ ١٦ امة	امته
٣١٧ ١٦ وذلك	ذلك	٤٤٩ ١١ مسح	مسحه
٣١٧ ٢٣ بالنصف	بالنصف	٤٥٩ ٨ احطى	احطى
٣١٨ ٢١ (١)	الحاشية زائدة	٤٦٠ ٨ امة	امته
٣١٩ ٣ يطلا	يطل	٤٦٣ ٢٣ يحل على	يحل على طهره
٣٢٥ ١٨ الكدلة	الوكالة	٤٦٤ ١٠ فلها	فلها
٣٣٢ ١٣ الاخر	الاجر	٤٦٨ ١٧ بالامراء	بالاقراء
٣٤٣ ١٧ رحي	احى	٤٧٣ ١٨ اعتدنا	اعتدنا
٣٤٤ ١٨ لولد	الولد	٤٨١ ٢ يجد	يحد
٣٤٥ ١٢ لملكة	لملكته	٤٨٢ ٢٣ عموأ عن	عقوا عن قدنهما
٣٥٥ ٣ منلفط	منلفط	٤٨٥ ٢ مرتبة	مرتته
٣٦٥ ١٠ لشحيصين	لشحيصين		
٣٧٢ ٩ وسبله	وسبله		

ص	س	الخطأ	الصواب	ص	س	الخطأ	الصواب
٤٨٧	١٥	تمكة	تمكة	٥١١	١٢	من	فى
٤٩٢	٤	لوصية	لوصيته	٥١٣	١٩	فللاح	فللاح
٤٩٢	١٣	لها	لها	٥١٦	٥	خلق	خلف
٤٩٤	٤	منها	منها	٥١٦	١٤	لايهما	لايهما
٤٩٤	٢٤	الحديث ١ و ٢	الحديث ١	٥١٧	٩	اولاوه	اولادهم
٤٩٥	٢٠	اى المستقل اى فى المستقل		٥١٨	٢	فللحلل	فللحال
٤٩٦	٣	الحرب	الحرب	٥١٩	٢٠	عان	على
٤٩٦	١٠	ملتيهما	ملتيهما	٥٢٢	٥	بحرم	بحرم
٤٩٩	١٤	بالفض	بالفض	٥٢٤	٣	بتين	حتى يتين
٥٠٠	٥	بتلة	بتلة	٥٢٥	٩	احلفها	احلفها
٥٠٠	١٢	سعة	سعة عشر	٥٢٦	١٠	الشاهدين	الشاهد
٥٠١	٨	البنين	البنين	٥٢٧	٦	نشهد	شهد
٥٠٢	١٤	الاح	الاخ	٥٢٨	١٢	جيس	جنس
٥٠٣	٢	مشرك	مشرك	٥٣٥	٢٣	ايماء	ايماء
٥٠٣	٥	غيره	غير	٥٣٨	١٠	زوجة	مزوجة
٥٠٣	٤	دقة	رقة	٥٤٠	٨	الاله	الاله
٥٠٤	٥	بقيمتها	بقيمتها	٥٤٠	١٥	وحده	وحده
٥٠٥	٣	تصح	تصح	٥٤١	٩	يرش	يرشى
٥٠٥	١٦	ميرث	ميراث	٥٥٢	١٩	الحرمة	الحرية
٥٠٩	٥	الوالد	الولد	٥٥٦	١٢	وطى	وطى
٥٠٠	٦	بحاتم	بحاتم	٥٦٤	٢٣	سافحا: اى سافحا: اى فجرا	
٥٠٩	٦	سفه	سفه			فجرا وزنيا	وزنيا
٥٠٩	٧	سلاحه	وسلاحه	٥٦٥	٤	نسبه	نسبه

ص س الخطأ الصواب	ص س الخطأ الصواب
٦١٥ ١١ خمسة وعشرين خمسة وعشرين	٥٦٥ ٤ والرابية، رائدة
٦١٨ ١١ ابهام الابهام	٥٦٧ ٢٤ بدما بعدما
٦١٩ ٢٠ دية ربع ربع دية	٥٦٨ ١٨ يسها يسهما
٦٢٠ ١ اوصحه اوصحت	٥٦٩ ٥ حد القتل حد القتل
٦٢١ ١٨ مأة مائة	٥٧٥ ٤ بلغ بلغ
٦٢٢ ٩ ناقبة ناقته	٥٧٥ ٢٤ العاملة العاقلة
٦٢٢ ١٠ (١) (٢)	٥٧٧ ٢٢ ح ٢ ح ٤٢
٦٢٢ ٢٤ (١) (٢)	٥٧٩ ١٣ امسكن امسكه
٦٢٤ ٢ فديتها فديتها	٥٨١ ١١ قتل قتل
٦٢٥ ٢ الحقون الحقوق	٥٨٧ ٢ ديتها ديتها
٦٢٦ ١٢ سر سر	٥٨٨ ١٢ المحاطىء المحاطىء
٦٢٦ ١٥ النار النار	٥٩٩ ١٦ تعزير تعزير
٦٢٦ ١٨ فته له فته	٥٩٩ ٢١ (٢) في بعض رائدة
٦٢٧ ٩ تعطيه تعطيه	٦٠٥ ١١ وسقط وسقط
٦٢٨ ٧ تظلل وتظلل	٦٠٦ ١٦ ابن الحسين ابن الحسن
٦٢٨ ١٧ فلا تتخذوه فلا تتخذوه	٦١٠ ١٣ لوجه والوجه
٦٣١ ١١ نسيقه لانسقيه	٦١٠ ١٦ في جعل العس جعل في العس
٦٣١ ١٢ احنلته احنلته	٦١٣ ١٨ اشقت فان اشقت
٦٣٣ ١٤ كراما كراما	٦١٣ ٢٠ عيبه عيبه
٦٣٣ ٢٠ اللان اللان	٦١٣ ٢٣ تبدأ تبدو
والسلام	٦١٤ ١٤ تعد زائدة
	٦١٥ ١٠ فيها فيها





32101 049248592